

۳۶۳۳۹۰	داخله سر
الف ۱۸	فن نمبر
۲۰ < ۲	کتاب نمبر

« (قوسه الجزء الرابع من نيل الاوطار من امر اومتى الانبياء) »

صيفة

٢	كتاب الزكاة
٣	باب الحث على او التشديد في منعها
١٢	باب صدقة المواتى
٢٣	باب لا زكاة في الرقيق والتبلي والحر
٢٥	باب زكاة الذهب والفضة
٢٧	باب زكاة الزرع والشد
٢٨	باب ما يملك من زكاة العسل
٢٩	باب ما يملك من كازو المعدن
٣٥	(أبواب اخراج الزكاة)
٣٥	باب المبادرة الى اخراجها
٣٨	باب ما يملك من فضة
٣٨	باب تفرقة الزكاة في بلد واحد من طاعة المنصوص عليه لا القصة وما يقال ضد دفعها
٤٠	باب من دفع صدقته الى من ظن من أهلها قبان خنيا
٤١	باب بر الخرب المال يدفع الى السلطان مع العدل والجر ورواه اذا علم بزيادة
	في متسببه من حق
٤٣	باب ما هو السامح أن يعطى المشقة حيث ترد الماحول لا يكلفهم شدة حاله
٤٤	باب حجة الامام المواتى اذا اتوا عنده
٤٤	(أبواب الاصناف الثمانية)
٤٤	باب ما يملك من الفقير والمسكين والمستلة والفقير
٥٠	باب العاملين عليها
٥٢	باب الموقوفة علىهم
٥٢	باب قول الله تعالى وفي الرقاب
٥٣	باب القارمين
٥٤	باب المبرق في سبيل القمو ابن السبيل
٥٦	باب ما يملك من احتياج الاصناف
٥٧	باب تقرر الصدقة على من هاشم ومواليهم دون موالى اذواجهم
٦٠	باب من يملك الصدقة في الصدقة
٦١	باب فضل الصدقة على الزوج والاهايب
٦٥	باب زكاة القطر
٧١	(كتاب الصيام)

- ٧١ باب ما يثبت من الصوم من الشهر
٧٢ باب ما يثبت من يوم النحر والثلث
٧٣ باب الهلال إذا ما حل لم يثبت له يوم من الشهر
٨٠ باب يوم يوم النحر من الليل إلى الفجر من يوم النحر
٨٢ باب ما يصوم في أيام من وجب عليه الصوم في أيام الشهر
أو اليوم
٨٥ (أبواب ما يثبت الصوم وما يكره وما يستحب)
٨٦ باب ما يثبت في الجمعة
٨٨ باب ما يثبت في باقي الأوقات
٩٠ باب من أكل أو شرب ناسيا
٩١ باب التحفظ من الشبهة واليه وما يقول إذا شتم
٩٣ باب ما يثبت من الصوم أو يقتل من امر
٩٤ باب الرخصة في القيلة أو ما من الأمن بمصاف على نفسه
٩٦ باب من أصبح جنباً وهو صائم
٩٨ باب كفارة من أفسد صومه رمضان بالجماع
١٠١ باب كراهة الوصال
١٠٢ باب آداب الإفطار والمصوم
١٠٦ (أبواب ما يبيح الفطر وأحكام القضاء)
١٠٦ باب الفطر والصوم في الشهر
١٠٩ باب من شرب في الصوم ثم أفطر في يومه ذلك
١١١ باب من أفطر في أثناء يوم هل يفطر فيه متى يفطر
١١٢ باب جواز الإفطار للصائم إذا دخل بلد أو لم يجمع إقامة
١١٣ باب ما يثبت في المروءة والشجاعة والشفقة والحامل والمرضع
١١٥ باب قضاء رمضان متتابعاً ومتفرقاً وتأخيرها إلى شعبان
١١٨ باب صوم النذر عن الميت
١٢٠ (أبواب صوم التطوع)
١٢٠ باب صوم من شوال
١٢١ باب صوم شهر ذي الحجة وتأجيله يوم عرفة لغير الحاج
١٢٣ باب صوم المحرم وتأجيله في شهره
١٢٧ باب ما يثبت في صوم شعبان والأشهر الحرم
١٢٨ باب ما يثبت في صوم الاثنين والخميس
١٣١ باب كراهة إفطار يوم الجمعة ويوم السبت بالصوم

مصفحة

باب النحر والحلاق والتقصير وما يباح عندهما	٢٩٥
باب الاقضية من منى لطواف يوم النحر	٢٩٨
باب ما يباح في تقديم النحر والحلق والرى والاقضية بعضها على بعض	٢٩٩
باب استحباب الخطبة يوم النحر	٣٠٢
باب اكتفاء القارن لتسكية بطواف واحد وسعي واحد	٣٠٥
باب المبيت في ليالى منى ودعى الجدار في أيامها	٣٠٧
باب الخطبة أو وسط أيام التشريق	٣١٠
باب نزول الحصب اذا قر من منى	٣١٢
باب ما يباح في دخول الكعبة والتبرك بها	٣١٣
باب ما يباح في ما من زمزم	٣١٥
باب طواف الوداع	٣١٧
باب ما يقول اذا قدم من حج أو غيره	٣١٩
باب القرات والاحصار	٣١٩
باب قتال المحصر عن العسرة والنحر ثم الحلق حيث حصر من حمل أو حرم واته لاقضاء عليه	٣٢٢
(أبواب الهدايا والخصايا)	٣٢٧
باب في اشعار البدن وتقليد الهدى كاه	٣٢٧
باب النهي عن ابدال الهدى المعين	٣٢٩
باب ان البدنة من الابل والبقر عن سبع شياء وبالعكس	٣٣٠
باب دكوب الهدى	٣٣٢
باب الهدى يعطى قبل الحمل	٣٣٤
باب الاكل من دم الفتح والقربان والتطوع	٣٣٥
باب ان من بعث يهدى لم يحرم عليه شيء بذلك	٣٣٧
باب الحن على الاضحية	٣٣٩
باب ما احتج به في عدم وجوبها بتخصية رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أمته	٣٤١
باب ما يجتبه في العشر من اراد التضحية	٣٤٤
باب السن التي يجوز في الاضحية وما لا يجوز	٣٤٥
باب ما لا يضحي به لصيه وما يكره ويستحب	٣٤٨
باب التضحية بالخصى	٣٥٢
باب الاجتزاء بالشاة لاهل البيت الواحد	٣٥٢
باب الذبح بالصلي والتسمية والتكبير على الذبح والمباشرة	٣٥٤
باب شح الابل طاعة معقولة فيها اليسرى	٣٥٥

- ٣٥٩ باب بيان وقت الفرج
 ٣٦٠ باب الاكل والاطعام من الاضحية وجواز ادخالها ونسخ النهي عنه
 ٣٦٣ باب الصدقة بالجواهر والجلال والنهي من بيعها
 ٣٦٤ باب من اذن في انجاب اخصيته
 ٣٦٦ (كتاب المنيحة وسنة الولادة)
 ٣٧٤ باب ما جاء في الشرع والعيرة ونسخهما

«(تمت)»

«فهرسة الجزء الرابع من عون الياوي»

صيفة	٢
باب وجوب الزكاة	
(أواب مدقة النطر)	٩٦
(كتاب وجوب الحج وفضل)	١٠٧
(أواب العمرة)	٢٢٧
(أواب الحصر)	٢٤٢
باب جزاء الصيد وقصوه	٢٤٨
فنايل المدينة	٢٧١
(كتاب الصوم)	٢٩٥
(كتاب صلاة التراويح)	٣٦٧

«فت»

• (اصلاح ما وقع من القلط في طبع الجزء الرابع من نيل الاوطار
شرح منتقى الاشبار) •

صيغة	سطر	خطا	صواب
٣	٤	أطاعوك	أطاعوك لذات
٦	٢٤	براحنة	الموحدة
١١	٢٧	يتبعون	ييمون
١٢	١٧	لانا كلوا	ولانا كلوا
١٣	٢٠	من	ما
١٤	١٩	سلم	سلم والساقي
١٧	٢٠	يتبعها	يتبعها بالسوية
-	٢١	اذ	اذا
١٩	٩	أترجعه	أترجعه أيضا
٢٨	١٨	طريق	طريق أبي
٣٠	٢٤	وغيرها	وغيرها
-	٣٠	لكن	لكن
٣٧	٣١	لى	والى
٣٩	١٢	قدمنا	قدمنا ذلك
٤٢	١٦	الذلة	الاذلة
٤٤	١٣	المنى	المنهى
-	١٧	مستعفف	المستعفف
٤٧	٢٦	اذ	اذا
٥١	•	منى	بني
٥٦	٣٠	نه	انه
نصف			
٥٩	٢٤	وهو مروي أيضا عن الناصر والشافعي	
٦٣	٣٠	تقدم	تقدم هذا البشارى
٦٨	١٨	سعيد	شعب
٧٤	٢٤	ابتداء	ابتداء الصوم
-	٢٦	للمضاف	للمضاف
٧٦	٧	لا يجوز	لا يجوز
-	٢٤	الحاكم	الحافظ
٧٩	٧	انى	الذى
٨١	٢٢	أخرج	أخرج

صواب	خطا	سطر	صفحة
عن	عند	١٤	٩٠
نزيفة زيادة	نزيفة	١٢	٩٢
الملازى	المارزى	٢٢	-
بان	ان	٢٥	٩٥
أهل بيت أحوج	أحوج	١١	٩٨
يؤخر	يؤثر	٦	١٠٢
حمد	حمد	١٥	١٠٤
بأنه صوم	بأنه	٢٦	١٠٦
القطر	الصيام	٨	١٠٩
ظاهرة	ظاهرة	١٩	-
يجوز	لا يجوز	١٥	١١٢
القطر	القصر	٢٤	-
الصيام	الطعام	١٦	١١٥
بانها	انها	٢	١٢٢
بصيام دون بعض	بصيام بعض	١٧	١٢٨
المد كورق الباب	المد كور	١٩	١٤٠
في	ابن	٢٥	١٤١
المريض	المريض	٩	١٤٨
أو	و	٢٢	-
عبدالرزاق	عبدالرزق	٢٨	١٥١
والاعتزال	والاعتزال	٢٠	-
أطرتها	أماواتها	٤	١٥٢
لا برد	لا برد	١٩	١٥٦
غريب في اسناده	غريب	١٣	١٦٥
الحج	الحج حتى	١٦	١٦٧
أحاديثهم	أحاديثهم	٢٦	١٧٨
القران	القران	١٨	١٩١
صفا	صيفا	١٦	١٩٨
المصدر	المصدر	٨	٢٠٤
صاحب الهداية من الحنفية	صاحب الهداية	٦	٢٠٥
الزبيرى	صاحب الهداية من الحنفية	٨	-
عزاه اليه	عزاه	١٢	٢٠٦

صيفة	سطر	سقطا	صواب
٢٠٩	٢	أخرج	أخرج منه
٢١٥	١١	ذلك	بذلك
٢١٧	-	ذقة	فقد
-	١٨	قرانا	قرانا قرانا
٢٢٦	٩	جابر	جابر يرقعه وكذلك الحاكم ورواه
			التأني من حالت عن أبي الزبير
			موقوف على جابر
-	١١	جفر	جفرة
-	١٩	جئامة	جئامة آت
٢٥٠	٢٠	اشاد	أشاد
٢٦١	١١	راما	راء ينا
٢٧٩	٤	العرش	العرش
٢٨٦	١٢	عتودا	عتود
٢٥١	١٧	محض	محض
-	٢٥	أقرايه	أقرايه
٢٥٢	٩	يثلثنا	يثلثنا
٢٥٤	٢١	لاشريك	لاشريك
٢٦١	١٧	ابن القسيم	ابن القسيم

((تم بمدا الله وموه))

• اصلاح ما وقع من الخط في طبع الجزء الرابع من مكتب
عون الباري شرح التعبير لأصبح الباري •

صحيفة	سطر	خطا	صواب
٣	٣٥	هم	هم
٦	٢	العلماء	الاعمال
٩	٢٦	أو استوف	واستوف
١٠	١	الطبرى	الطبراني
١٣	٢٠	قال	X
١٤	١٦	الرجل	الراجل
١٧	١	(وان)	(قان)
١٩	٢٦	وأخرجه	وأخرجه البزارى
٢٣	٢	أولدهما	أولدهما
٢٤	١	للقصة	لترجمة البزارى
٢٨	٢٥	زاد الطبراني فساء	X
		ذلك	
٢٩	٢٩	فأنكىنى	فأنكىنى
٣٣	٩	بعده	قبله
٥١	١	زد	زاد
٥٥	١٢	لكن السياق	لكن السياق
٥٧	٢٧	حبطا	(حبطا)
٦٠	٣٠	لاحدهما	لاحداهما
٦١	١٩	الحديث	الحديث في البزارى
٦٤	٩	عند	عنده
٧٢	١٩	وان رد السائل بعد	X
		ثلاث ليس بمكروه	
٧٤	٢٥	شعر	شين
٨٥	٢٩	يقى	يقى
٩٢	١	والكثارة مال	والكفاوة في مال
٩٣	١٧	وجب	أوجب
١٠٢	٣٥	التفضيل	التفضيل
١١٤	٢٦	ما يلحق هو	هو ما يلحق
١٢٣	١٩	إذا	إذا

صواب	خطا	سطر	صفحة
مسجد	مساجد	٣٥	١٣٧
X	وهذا هو فتح الحج المترجم به	٢٢	١٤٢
X	بالسكون في الاربعة	١	١٤٧
لنا	هنا	٢٤	١٦٢
ذلك	ذلك	٧	١٦٤
ذراع	ذراعا	٣٤	١٧٢
لكان ترك	لكان	١٧	١٧٩
لم يضبط	يضبط	١١	١٨٣
افراد البخاري	افراد	١٦	١٨٥
البخاري	المصنف	٣	٢٠٧
ما يقتضى	تقتضى	٣٤	٢٠٨
البخاري	المؤلف	٤	٢١٥
يقى	يقى	٣٦	٢١٨
(يجعل)	(جعل)	٤	٢٣٢
أى النبي	أى	١	٢٣٤
فقطب	فقطب	-	٢٣٥
X	ما في القسطاني	٢٤	-
(فلما سمعنا)	فلما سمعنا	٤	٢٣٨
X	اتقى	٣٢	٢٣٩
بأحد	بأحدى	٢٣	٢٤٠
للتسبب	للتسبب	١	٢٤٤
وهي داخل في الحرم	وهي خارج من الحرم	٢٩	٢٤٦
طال	دام	٢	٢٤٧
في كتاب	من كتاب	١	٢٥١
البخاري	المصنف	٢٢	٢٥٢
X	ومقول قول الرجل هو قوله	١٦	٢٦٤
فاستفتيته	فاستفتيته	٣	٢٧١
جأيا	جأيا	٥	٢٧٦
أوهو	وهو	٢٠	٢٧٩
الشرك	أشرك	٤	٢٨١
فرائضة	فرائضة	-	٢٩٩
ذكر العام بعد انخلاص	انخلاص بعد العام	٣٢	-

صفحة	سطر	خطا	مواب
٣٠٠	٣٦	حدثه	حدثه
٣٠٢	٣٦	كون	لكون
٣١٣	٨	يجلته	يجملته
٣٢٠	٢	وعلى	على
-	٣٢	المؤلف	المؤلف
٣٣١	٥	بكسر الميم وفتح الراء	بفتح الراء و بكسر الميم
٣٤٠	٣٥	فيها مقالا	مقالا
٣٥٠	١	لائشاء	لائشاء
٣٥٩	٢٥	ترجمه	ترجمه البشارى
٣٦٥	٥	انتهى	X
٣٦٩	٣٦	لانه	وقيام رمضان ليس بدعة لانه
٣٧٣	١٤	العشرين	العشر
٣٧٦	١	والحديث	والحديث الاول

«تم بحمد الله»

235
18
سنة

الجزء الرابع من نيل الأوطار من أسرار شوق
الأخبار لآمام المحققين شيخ الإسلام
والمسلمين محمد بن علي الشوكلي
نفع الله القاصي
والفاني

٢

وبهامته كتاب «نور الباري» لعل أذلة الضاري لاسمه الامام العلامة الثالث الموقر
من الله تعالى أبي الطيب صدوق بن حسن بن علي الحلي القنوجي البصري نفع الله
تعالى وولده وهو ترح كآب القبر يد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح للعلامة
شهاب الدين أبي العباس الشيخ أحمد الشيرازي يدي تقصده الله تعالى برحمته
وأسكنه مسجده

بسم الله الرحمن الرحيم
قال في الفتح البسيط فابتدأ في
الاصل

(باب وجوب الزكاة)

وهي في اللغة التطهير والاصلاح
والنماء والمدح ومنه ملائكة
أنفسكم وفي الشرع اسم لما
يخرج من مال أو بدن على وجه
مخصوص يسمى به ذلك لأنها
تظهر المال من انبثاقه
من الاكثات والنفس من
رذيلة البخل وتقر لها فضيلة
الكرم ويستحب بها البركة في
المال ويخرج عنه قال
ابن العربي تطلق الزكاة على
الصدقة الواجبة والمندوبة
والنفقة والحق والعفو لقرنها
في الشرع اعطاه بر من التصاب
الحول في التفسير وهو مغير
هاشمي ولا مطلب ثم لها ركن
وهو الاختلاس وشرط هو
السبب وهو ملك التصاب
الحول وشرط من تقبيل عليه
وهو العقل والبخلوخ والحريّة

(كتاب الزكاة)

الزكاة في اللغة التمهيد يقال زكّاه زكاً وزكاه
بالاعتبارين معاً اما بالاول فلان اثرها سبب لتمام المال أو بمعنى ان الاجر يكثر
بسببها أو بمعنى ان تعلقها بالاموال ذات النماء كالصبرة والارعة ودليل الاول ما نقص
مال من صدقة لانها ايضا عرفوا بها كما جاء ان الله تعالى يريد الصدقة واما الثاني فلانها
طهرت النفس من رذيلة البخل وطهرت من الذنوب قال في الفتح وهي الركن الثالث من
الاركان التي في الاسلام عليها قال أبو بكر بن العربي تطلق الزكاة على الصدقة الواجبة
والمدوية والنفقة والعفو والحق وتعرفها في الشرع اعطاه بر من التصاب الى فقير
وهو مغير منه فجلان شرعي يمنع من الصرف اليه وجوب الزكاة أمر مقطوع به في
الشرع يستثنى من ذلك الاستباحة وانما وقع الاختلاف في بعض فروعهما فيكثر
باجدها وقد اختلف في الوقت الذي فرضت فيه فلا كثره بعد الهجرة وقال ابن خزيمة
انه لم فرضت قبل الهجرة واختلف الاولون فقال الثوري ان ذلك كان في السنة الثانية
من الهجرة وقال ابن الاثير في التامع قال في التبع وفيه نظر لانها ذكرت في حديث ضعيف
ابن فضالة وفي حديث وفد عبد القيس وفي عدة آحاد يشك في كذا في مخاطبة أبي سفيان مع
هزقل وكانت في أول السابعة وقال فيها ما يروى نازلة وقد اطال الكلام للمحافظة على
هذا في أوائل كتاب الزكاة من الفتح فليحس اليه

ولما يكملون في سائر ما في الدنيا ويحضر الموت في الآخرة وحكمة وهي التلخيص من الأدناس وروقع
الذرية واسمها في الآخرة التي هي غير بعيد لكن فسرنا ٣ من ثوب عليه اختلافي والركلة أمر

• (باب الحث على والتبديد في منها) •

(عن ابن عباس بن عبد المولى القيس بن ابي عمير وسئل ما بعث معاذ الى اليمن قال قلت قالوا
تومل من اهل الكتاب فادبهم بالمشاهدة قال لا الا بالهوا اليد سول الله فانهم اطاعوا
له اذا علم ان الله افترض عليه جهنم صلاته كل يوم ووليته فانهم اطاعوا كل ما لهم
ا. الله افترض عليه صدقة فيخضعون اغنيائهم فترد على فقراهم فانهم اطاعوا له ذلك
ياك وكراهم والهم والقر وهو ما اتفقوا عليه فانه ليس بهم وبين الله عباد واما الجماعة
فهي ابا بيب معاذ كان بعثه سنة عشر قبل حج النبي صلى الله عليه وسلم كاذ كره
الانصاري في اواخر المغازي وقيل كان ذلك في سنة تسع عند منصرفهم من تولدوا
الوالي يستأذنه في كتب من ما كان وقد اخرج ابن سعد في الطبقات عنه ثم حكى ابن
سعد انه كان في ربيع الاخر سنة عشر وقبل بعثه عام الفتح سنة ثمان واتفقوا على انه
يؤمر باليمن الى ان قدم على عهد ابي بكر ثم توجه الى الشام فالت بها واختلف هل كان
والاقر فاضل الخزم ابن عبد البر الباقى الى الازل قوله ثاقب فومل من اهل
الكتاب هذا كالتوراة في موسي النبي جميع همت عليه الكون اهل الكتاب اهل علم
الجمه فلا يكون في مخالفتهم كخاطبة البهالي من عبدة الاوثان قوله فادبهم الخ انما
وقعت البداية للشهادتين لانما اُسل اليه النبي لايصير من شجره فاهل كل منهم غير
مرحبا بالاطاعتين وجهه اليه بكل واحد من الشهادتين على التسليم ومن كان موحد
بالطاعة لم يجمع بينهما قوله فانهم اطاعوا الخ استدله على ان الكفار غير مخاطبين
بالفروع يستدعوا اولاً الى الامن فقط ثم دعوا الى العمل وتبذل عليه والفاء
واقرب بانهم يوم الاشرط طهت في الاحتجاج به وبان الترتيب في الدعوة فلا يستلزم
الترتيب في الوجوب كما ان الصلوات في كل ترتيب يستلزم في الوجوب وقد قدمت
احداها على الاخرى في هذه الحديث ورويت الاخرى عليها بالاقتران خمس صلوات
استدل به على اقراره ليس بفرض وكنت خصي المسبوح صلاة العيد وقد تقدم البحث
عن ذلك قوله فانهم اطاعوا له لان قال ابن دقيق العيد يجعل وجه من احدهما ان
يكون المراد انهم اطاعوا له بالاقرار وجوب اطاعهم والقول انهم اطاعوا لان ان يكون
المراد اطاعتهم بالفعل وقد جرى الاجل بان المذ كرهوا الاخبار بالفريضة فتعود الاشارة
اليها بوجع الثاني انهم واخبروا بالفريضة مقادروا الى الامتنان بالفعل لكن وبشرط
البتلغا بخلاف الشهادتين فالشرط عدم الانتكاح والاذعان بالوجوب وقال حافظ
المراد القدوة المستقرين في الامر ونحن استدل بالاقراروا بالفعل كقضاء وجماعنا في وقد
وقع في رواية الفضل بن زياد لا يبعد كرا الصلاة فادوا بعدد كرا كذا فاذا اقروا
ذلك تخضع لهم قوله صدقة زاد البصري في رواية في أموالهم وفي رواية اخرى افترض

مدقة) أي زكاة (فأموالهم تؤخذ من) حال (أغنيائهم) المكلفين وغيرهم (وتؤ
بالأجر فالأجر وذات من التلطف في الخطاب لانه لو بالجميع في أول الامر لفرقت قلوبهم

مقطوعه في الشعر يستغنى
عن تكلف الاستعجاب هو انما
وقع الاختلاف في بعض فروعه
وأما أصل فرضة الزكائن
بعدها كفر وهي أحد أركان
الاسلام يناظر المستعوت من
دنيا وتؤخذ منهم وان لم يقاتلوا
قهرًا كما فعل أبو بكر الصديق
رضي الله عنه عن ابن عباس
رضي الله عنه أن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم بعث معاذًا إلى
أربعين سنة عشر قبل هجرة الوداع كما
عند البخاري في أوائل المغازي
وقيل في أوائل سنة تسع عند
منصرفه من غزوة تبوك واه
الوافدي وابن سعد في الطبقات
وقد أخرجه الدارمي في مسنده
عن أبي حاتم ونقلته في أوائل
النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما
بعث معاذًا إلى اليمن قال المصنفان

قوما أهل كلب (تفادلهم)
أولاً (إلى) شيبين (شهابان لاله
الاله) وإلى رسول الله فانهم
أطاعوا (أعاضوا) (لذلك) أي
الإنسان بالتسلطين (فأعلمهم)
من الأحلام (إن الله قد اقتضى
عليهم خمس صلوات في كل يوم
وأولها) نفوذ الوز (فانهم
أطاعوا) (لذلك) بأن أقروا
بوجوبها أو بأدروا إلى فعلها
(فأعلمهم) إن الله قد اقتضى عليهم

علي (عليه السلام) وفي نسخة في وبدأ
من كثرها واقتصر على الفقرة

وقيمة منع نقل الزكاة من بلد الى بلد

وهم أهم من أن يكونوا فقراء
أهل تلك البلاد وغيرهم وأجيب
بأن المسرف قسراً أحسن العين
يقرب نسبة السباق فلو قلنا أنها
هند وجوبها إلى بلد آخر مع
وجود الاصناف أو بهضم
لا يستقط الفرض وفي هذا
الحديث التصديق والمنفعة
وأخرج به البخاري أيضاً
التوسيع والمخالص والمغزى
ومسلم في الإيمان وأبو داود
الزكاة وكذا الترمذي والنسائي
وابن ماجه (عن أبي أيوب بن
خالد بن زيد الأنصاري رضي الله
عنه أن رجلاً قبل هو وأبو أيوب
الراوي ولا مانع أن يهيم نفسه
لفرض لو أمكنه في حديث
أبي هريرة إلا في بعض أبي فيصل
على التمسك وهو ابن المتفق
كأدله البخاري وابن السكن
والطبراني في الكبير وأبو مسلم
الكشي وزعم الصريفي أن ابن
المتفق اسمه لقط بن مبرق وقد
يقى المتفق قال في معنى صلى الله
عليه وآله وسلم أخيراً بعد
يدخل الجنة) أي يعمل عليه
أو معتبر في الشرع (قال) القوم
(ما له ماله) وهو استفهام
والتكرار لئلا يكذب (وقال النبي
صلى الله عليه وآله وسلم) أي
ماله) أي حاجة بامتني أي أنه
أرب بفتح الهمزة نازلاً وما زائد

من فقير كريمة الاصناف لمقاومة الاختيار لان الفقر أهم الغلب والاضافة في قوله فقرائهم تقتضي منع صرف الزكاة كالمال
لان الضمير فيه يعود على أهل العين وقيل يرجع إلى الفقراء المسلمين

عليهم زكاة في أموالهم قوله فتؤخذ من أعتياهم استدله به على أن الاملا هو الذي يتولى
قبض الزكاة ومنه أنها ما ينقسه وأما ما فيه فن استمع منهم أخذت منه فقوله
فقراهم استدله به بقوله ما يفتقره أنه ينبغي إخراج الزكاة في صنف واحد وفيه بحث
كما قال ابن دقيق العيد لا يقال أن يكون ذلك الفقر لا يصح كونهم الغالب في ذلك
وللمطابقة بينهم وبين الاختيار قال الخطابي وقد يستدل به من لا يرى على المدون زكاة
إذا لم يفتقر من الدين الذي عليه فلو صاب لأنه ليس ينبغي إذا أخرج ماله مستحق لفقرائه
قوله قالوا وكراهم أموالهم كراهم منصوب بفعل مضارع لا يجوز إخراجها والكرائم جمع
كرامة أي قسيمة وفيه دليل على أنها لا يجوز الاستدعاء اختيار المال لان الزكاة
لو أساء الفقراء فلا ينسب ذلك الإلحاق بالمالك الأبرار قوله واتي دعوى المظالم فيه
نفسه على المتع من جميع أنواع الظلم والنكسة في ذكره معب التمتع من أخذ كراهم الاموال
الإشارة إلى أن أخذها ظلم قوله يجب أي ليس لها صنف يصرفها ولا مانع والمراد أنها
مقبولة وان كان صاحبها كما جازى حديث أبي هريرة عند أحمد مر فوط دعوى المظالم
مستحبة وان كان غابراً فقير على نفسه قال الخطابي واستدل بحسن وليس المراد أنه
تعالى يجب عليه من الناس قال المصنف رحمه الله بعد أن ساق الحديث وقد احتج به على
وجوب صرف الزكاة في بلدها واشترط اسلام الفقراء ثم نسب في حال الطول الغنى
مجلس بمومعه كالمصرف فيجمع الفقراء انتهى وفيه أيضاً دليل على بحث السعادة وتوصية
الامام عليه السلام فيحتاج إليه من الاحكام وقبول خير الواحد وجوب العمل به
واجاب الزكاة في حال الجنون للعموم أيضاً وان من ملك نصيباً لا يبطي من الزكاة
حيث أنه جعل ان المأخوذ منه غنى وتجاهل الفقير وان المال إذا تلف قبل التمكن من
الإدائه سقطت الزكاة لاضافة الصدقة إلى المال وقد استشكل عدمه ذكر العموم
والجواز في الحديث مع أن بحث معاذ كان في آخر الامر كما تقدم وأجاب ابن الصلاح بان
ذلك تنقسم من بعض الروايات وتجب بانه يقضى إلى ارتفاع الوفاق يكون من الاحاديث
التوبة لا خصال الزكاة والنقصان وأجاب الصكر ما في بان احكام الشارع بالصلاة
والزكاة كما هو هذا كروا في القرآن فن لم يرد كراهم الصوم والحج في هذا الحديث مع أنهما
من أركان الاسلام وقيل إذا كان الكلام في بيان الأركان لم يفتل الشارع منه بشئ
كحديث في الاسلام على خمس فإذا كان في الصلوات الى الاسلام كتنى بالأركان الثلاثة
الشهادتين الصلوات الزكاة ولو كان بعد وجود فرض الحج والصوم لقوله تعالى فان تابوا
وأقاموا الصلوات وآتوا الزكاة من أن زلوا بها بعد فرض الصوم والحج (وعن أبي هريرة قال
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لمن صاحب كفرة لا يؤدى زكاة إلا أحمى عليه
نار جهنم فيجعل فيصالحه فكوى بها جنباً وجهته حتى يحكم الله بين عباده في يوم كان

التمثيل أي له حاجة يسيرة قاله الزمخشري وغيره وتعبه في المصايح فقال ليس مستحباً مقدار
محدود في الخبر بل مستحباً مذكور في الخبر ما لا يشترطه وان كان شكره ثلاثة موصوف بصفة يشد لها بالرائدة والخير

قوله وانما قوله في سبعة ايام لا يقتل فليس كذلك بل نازل في سبعة ايام وصلا في المحل والوقت هناك ان يقدروا
 لانه قال من عمل بدخلة الجنة ولا اعظم من هذا الا من عمل انه يمكن ان يكون له يوم روى ابي بقتة

الماتى كمل اي يحتاج فقال
 حاجته ارفعن للمال عنه
 وعقل يقلل الرب اذا عقل فهو
 ارب وقلل فحبصن حرمه
 وحسن لحظته ومعناه قدوة
 وقبل هو دعاه الى سعة طم
 آراه وهي اعضاء كالفوا تريب
 بينه وليس على معنى البناء بل
 على عاده القربى استعمال هذه
 الانطاد وروى ارب بكسر الراء
 مع التنوين مثل حذراى حاذق
 فلن يسأل عيبه اى هو
 ارب تحذف المتدائم قال ماله
 اى ماله قال فى الفصح ولم تحذف
 على صحة هذه الرواية وروى
 ارب بفتح الجميع رواه ابو ذر قال
 القاضى عياض ولا وجه له
 انتهى والاوولى (فبعد الله
 ولا تنسركه شيا) ولا ينسرك
 باستقاط الواو (وتقيم الصلاة
 وتؤتى الزكاة وتصل الرحم)
 تضمن لقربائك وخص هذه
 الخصلة تقرا الى حال السائل
 كانه كان فاعلم بالرحم فامر به
 لانه المأمور بالتسبة اليه وعطف
 الملائكة وما بعد على ما يقتضيه
 عطف الخاص على العام اذ
 العبادة تشمل ما بعد هذا ولذا
 هذا الحديث على الوجوب فيها
 غرض واجب بان سواه من
 العمل الذى يدخل الجنة يقتضيه
 ان لا يصب بالنوافل قبل
 الفراغ فيصل على ان كانت واجبة بان الزكاة مقرنة الصلاة المذكورة مقبولة للتوحيد وقصد دخول
 الجنة على اهل من علم اداءها كذا فيمن ان من لم يعملها لم يدخل الجنة ومن لم يدخل الجنة دخل النار وذا يقتضيه

مقدار محسن افس سنة ثمرى سبعة ايام الى الجنة ولما الى السروطين صاحب ابل
 لا يؤذى زكاتها الا يطبع لها باقاع فترى كثر فرما كانت تسكن عليه كالمضى عليه ان تراها
 ردت عليه اولها حتى يحكم الله بين عباده الى يوم كانت مدة داود محسن افس سنة ثمرى
 سبعة ايام الى الجنة واما الى النار وامن صاحب غنم لا يؤذى زكاتها الا يطبع لها باقاع
 فترى كثر فرما كانت تسكنه باقاعها وتطعمه بقرونها ليس فيعاقصه ولا يجلها كذا
 مضى عليه ان تراها ردت عليه اولها حتى يحكم الله بين عباده الى يوم كان حقد داود محسن
 افس سنة مما تعدون ثمرى سبعة ايام الى الجنة واما الى النار فاولا طائيل بارى الله قال
 الخليل في مواضع اوقال الخليل معقود في مواضع النمل الى يوم القيامة الخليل ثلاثة هي
 لرجل ابرو رجل سـ ثرو رجل وزير فاما التي هي ابرو فالرجل يتخذها في سبل الله
 ويدها ولا تقب شيئا في بطونها الا كتب الله ابرو لها من حيث شاء لا كانت
 شي لا كتب الله لها ابرو ولو سقاها من نهر كان به بكل قطرة تقبها في بطونها ابرو حتى
 ذكر الابرى في اوالها وارواحها ولو استت شرفا وشرفين كتب به بكل خاوة وتصطوها
 ابرو واما التي هي سـ فترى في رجل يتخذها في صكر ما يجعله ولا يشي حتى يظهرها
 ويطونها في صرعاو ويسرها واما التي هي علمه ووزرها في يتخذها انشراو بطونها
 ورواه الناس فلما ادى هي علمه ووزرها قالوا لغير بارى الله قال ما نزل الله على نبيها
 شي الا هذه الآية الجامعة اتفاق من يعدل مثقال ذرة شعيرة ومن يعدل مثقال ذرة
 شعيرة مدواه احدوسه قولا لمن صاحب كثر قال الامام ابو جعفر الطبرى الكثر
 كل شئ مجموع بعينه على بعض سواء كان في بطن الارض اوفى ظهرها قال صاحب العين
 وغيره وكل غمزونا قال القاضى عياض اختلف السلف في المراد بالكثرة المذكور في
 القرآن وفي الحديث فقال اكرمهم كل مال وجبت فيه صدقة الزكاة فترى قداما
 نحو جرت كانه فليس يكترى قبل الكثرة المذكور في اهل اللغة ولكن الآية منسوخة
 بموجب الزكاة وقيل المراد بالآية اهل الكتاب المذكورون قبل ذلك وقيل كل مال زاد
 على اربعة آلاف فهو كثر وان ادبت كانه وقيل هو ما فضل عن الحاجة ولعل هذا كان
 في اول الاسلام ورضي الحال وافق آفة الفتوى على القول الاول لقوله صلى الله عليه
 وآله وسلم لا تؤدى زكاته حتى يصح مسلم من كان مقدمه لم يؤدى زكاته مثله شعاعا
 اقرع وفى آخره فيقول انا كثر وفى نسخة سلم بدل قوله ما من صاحب كثر لا يؤدى
 زكاته ما من صاحب ذهاب لا يؤدى منه ما حقها قوله ثمرى سبعة ايام الى الجنة
 هو بضم الياء القسمة من روى وقصها ويرفع لاسم سبعة ايام وقيل لها باقاع فترى

الفراغ فيصل على ان كانت واجبة بان الزكاة مقرنة الصلاة المذكورة مقبولة للتوحيد وقصد دخول
 الجنة على اهل من علم اداءها كذا فيمن ان من لم يعملها لم يدخل الجنة ومن لم يدخل الجنة دخل النار وذا يقتضيه

الرجوب قال التورى معناه ان يحسن الى غيره من حيث ما يستحقه من النعمان او سلام او طاعة او غيره
قلت انتهى وروى عنه من فضيل

بعض الجبله بالحق عليها بحسب حال الخلق والطلب واقتداره فتنبيه عليه

أكثر مما هو عليه في حقه عليه
واما التسمية في أمرها وهذا
لحديث رواه ما بين كوفي
واسطى ومضى وأخرجه
البخاري أيضا في الادبوسلم
في الايمان والسنن في الصلاة
والعسل (عن أبي هريرة رضي
الله عنه عن أنس بن مالك) من كن
البيادة وهل هو السائل
سديت أبي أيوب السلق أو
غيره سبق ما فيه (أبي النبي صلى
الله عليه وآله وسلم فقال دلفي)
بضم الدال وتشديد اللام (على
هل إذا علمت دخلت الجنة قال)
صلى الله عليه وآله وسلم (تعب
الله وحده لا تشرك به شيا) فيه
ان المشرك لا يدخل الجنة كما
ان المرء حينئذ لا قد دخل
ان الله لا يفر أن يشرك به
ويفر ما دون ذلك لمن يشاء
(وتقيم الصلاة المكتوبة وتؤدى
الزكاة المقررة) غابرين
القيدين كراهة التكرير اللفظ
الواجب وأخرجه من مسند
التطوع لانها كالتفوية أو
عن المجلة قبل الحول فانه كذا
لكن ليست مفروضة (وتصوم
إيماناً) ولجذ كالحج اختصاراً
أونسيان من الزاوي وقال في
الفتح لانه كان حينئذ نجاباً (قال)
الاصحاب (واقى نفسي بيده
لا أتدعى على هذا) الفروض أو لم

الفتح المستوي الواسع في حوى من الارض قال الهروي ووجهه مفعلة وقعان مثل جاور
وجيرتو جيران والفرق بينهما في مقتوحين ورا من أولها كما كنة المستوى أيضاً من
الارض الواسع والبطح قال جماعة من أهل اللغة تعانداً للفتح على الوجه قال القاضي
عياض وقد عني في رواية البخاري يقطب وجهه باشتقاقها قال وهذا يقتضي ان ليس من
شرط البطح ان يكون على الوجه وانما هو في اللغة معنى السطو والمقدد يكون على وجهه
وقد يكون على ظهره ومنه سميت بطحا مكة لتسافلها قوله كما ذكرنا كانت بمعنى لا يفتقد
منها شيء وفي رواية لمسلم أعظم ما سككت قوله من علم أي قبرى عليه وهو يفتح
القوفة وسكون السين المهمة بعدها فوقف مفتوحة ثم فون مشددة قوله كلسطى
عليه أثر اهلرت عليه وألاها وقع في رواية لمسلم كلسطى عليه وألاها ردة عليه أجزاها
قال القاضي عياض وهو نفسه ونصف وموابه الرواية الأخرى يعنى المذكور وفي
الكتاب قوله ليس فيها قصاص الخ قال أهل اللغة العضا ملتوية القرنين وهي يفتح العين
المهمة وسكون القاف بعدها ما دمهم ثم ألف بعدد وتوالتطاميم مفتوحة ثم لام
سا كنة ثم حاسمة الخ لا قرن لها قوله تنطبه بضم النون قصم الطامير قصها فالتان حكاكها
الطهرى وغيره الكسر أضع وهو المعروف في الرواية قوله ان قيل في نواصير النمل
بضم النون في الحديث الاخر في الصحيح بانه الاجر والغنى وفيه دليل على قيام الاسلام
والجهد الى يوم القيامة والمراد قيل القيامة يسير وهو وقت انبائ الربح الطيبة
من قبل العين التي تفيض روح كل مؤمن ومؤمنة كما ثبت في الصحيح قوله فأما التي هي
لا يبركها في أكثر نسخ مسلم وفي بعضها فأما التي هي أبر وهي أوسع وأظهر قوله
في مرهم مفتوحة وما كنة تميم وهو الوضع الذي ترمي فيه العواب قوله ولو
استلثت شرفاً أو شرفين أي جرت والشرف بفتح السين المجسة والرام هو العالي من
الارض وقيل المراد طفاً أو طلقين قوله اشراو باروا بذخا قال أهل اللغة الاشر بفتح
الهمزة والسين المجهة المرح والبلعج والبطر بفتح الباء بسوحد من أسفل والطا
المجسة ثم راعوا الطغيان عند الحق والبدخ بفتح الباء هو حدثو لال المجبة بعدلته
مجهه هو معنى الاشراو بطر قوله الا هذه الآية الفاذة الجامعة المراد بالفاذة الفاعلة
الظفر وهي بالذال المجبة المشددة والجامعة الصامدة المتشابة لكل خير ومعرف
ومعنى ذلك انه لم يزل على نعمها نصيبها ولكن نزلت هذه الآية الجامعة وقد صرح بهذا
من قال لا يجوز الاجتهاد في حق الله عليه وآله وسلم وبما بان يظهره فيها شيء وعمل
ذلك الأصول والحديث يدل على وجوب الزكوة الذهب والفضة والابل والغنم وقد
زاد مسلم في هذا الحديث ولا صاحب بفتح الخ قال التورى وهو أصح حديث ورد في كذا
البقر وقد استدل به أبو حنيفة على وجوب الزكوة في النمل لما وقع في رواية لمسلم عند
ذكر النمل ثم لم ينس حق الله في ظهورها ولا رعاها وتأول الجمهور هذا الحديث على ان

بما صحت من في تأدية لقوى فاته كان وقد هم وزاد مسلم شيئاً ايادى لا تنقص منه (طاولي) أي أدبر (قال النبي صلى المراد
أبجد عليه) وآله (وسلم من يرد ان يتكلم في الجبل من أهل الجنة فينتظر الى هذا) الاجر اي أي ان ادوم على فعل ما أمر به لقوة

فأخبره قال القاري هذا الحديث وصححه كذا حديث لم نقل ٧ قصة الأعرابي وقبره عباد النبي جواز ذلك

التطوعات لكن من دأب على ترك السنن كان نصا في دينه فإن كان تركها وتلبا ورغبة عنها كان ذلك فسقا في لورود لو عبد عليه حيث قال صلى الله عليه وآله وسلم من دأب عن سنن قلبي عن وقد كان صدق الحجة ومن تبعهم ولو ابتغوا عن السنن موافقهم على التراض ولا يقرؤون بينهم ما افتتأوا بما راعا احتياجا لبقها على التفرقة لما يترتب لهم من وجوب الاعادة وتركها ووجوب العتاب على التردد وتقصيره واصل أصحاب هذه القصص كانوا محدثي عهد بالسلام فما كتفي منهم بغير ما وجب عليهم من تلك المثلثة لا تغفل عليهم فلو احتجوا إذا انزحت صدورهم عنهم عنه المرحص على تبصيل جواب المذنبات سهلت عليهم انهم في قبلة ان المبشر بالجنة أكثر من لشجرة حسكا ورد النص الحسن والحسين وأمهات المؤمنتين فصل شاة لشجرة اتهم بشروا فصفة اعادة أو يلفظ بشروا بالجنة وان العبد لا ينفي الزائد عنه أي من أي مربية (نص) عنه قال النووي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان

المراد بها حديثها وقيل المراد بالحق في ذلك ما لا يحسن اليه ولا التقييم بعقلها وما من مؤتمها
والمراد بظهورها طرائق خلقتها اذا طلعت على يتوقيل للرد حتى الله بما يسبب من مال
المدونة على ظهورها وهو خمس الفغية وساقى الصلوات على هذه الاطراف التي دل
الحديث عليها قال الصنف رحمه الله تعالى وفيه دليل ان تأليفه الى كماله بقطع له آثار
وأخره دليل في اثبات الصوم انتهى (ومن أبي هريرة رضى الله عنه لما نزل رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم وكان أبو بكر وكثيرون كافرين من العرب فقال عركت ثقتان
الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحببت ان أقاتل الناس حتى يقولوا
لا اله الا الله فقالوا فقد عصم منى ما هو نفسه الا يصحبه وحاشا على الله تعالى فقال
واقفه لا تأمن من فرق بين الصلاة والقتال ان كان حق المثل واقفه لمعنى عنافا
كلوا يؤدونها الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اقامتكم على منها قال عمر فواقفه
ما هو الا ان قسشرح الله صدق أبي بكر للقتال ففرقت انه الحق واد الجعاعة الا ابن ماجه
اكن في لفظه لم والتمضى وأبي داود ورواه في عقالا كلوا يؤدونها الى قتله
وكثيرون كافرين من العرب قال الخطابي أهل الردة كلوا صنفين صنف الزنوعان الذين
وخلعوا الله ودخلوا الى الكفر وهم الذين صلحهم أبو هريرة وهذه الفرقة طائفتان احدهما
أصحاب مسألة الكذب من بني حنيفة وشبههم الذين صدقوه على دعواهم التوبة
وأصحاب الأسود العنسي ومن استحبه من أهل اليمن وهذه الفرقة بأسرها مستكره للتوبة
ثيننا بعد صلى الله عليه وآله وسلم مذهبة النبوة فبقية قاتلهم أو بكر حتى قتل مسألة
بأبليس والعنسي بمنعه وانقضت جوعهم وهذا كبرهم والطائفة الأخرى ارتدوا
عن الدين فاشكروا الشرائع وتركو الصلاة والقتال كانوا ضوعهم امن والذين وعدوا
الى ما كلوا عليه في الجاهلية فلم يكن يصدق في الارض الا في ثلاثة اصاحد مصدقة
ومصدق المذبذبة ومصدق القيس قال والصنف الآخر هم الذين فرقوا بين الصلاة
وبين القتال فكانوا كروا وجوبها وجوب اذانها الى الامام وهو لا يصح المسئلة أهل البقي
واصلها يدعوا بهذا الاسم في ذلك الزمن خصوصا نحوهم في غمار أهل الردة واضف
الاسم في الجلسه الى أهل الردة اذ كانت اعظم الامرين وأهمها وأوحى بهذا قتال أهل
البقي من زمن علي بن أبي طالب عليه السلام اذ كانوا مقرين في زمانه في اضطوا بأهل
الشرك وقد كان في ضمن هؤلاء المتعصين لزم كتمان كان يسمح بالز كلول منها الا ان
رواهم صدقهم عن ذلك الرأي وقبضوا على أبيهم في ذلك كبري برح فقامهم قد كانوا
يجمعوا صدقاتهم وأرادوا ان يبعثوا اليه في بكر فغضبهم مالك بن نويرة من ذلك وفرقها
بيهم في أمرهم ولا تعرض الخلاف ووقت الشبهة لعدم من الخطاب فراجع أبي بكر وناظره
استج عليه بقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم أحببت ان أقاتل الناس الحديث

أوبكر ارضي الله عنه خليفة بعده (وكفر من العرب) بعض عبادة الأوثان وبعض الرجوع إلى اتباع مسيلة وهم أهل العبادة وعلمهم واحترم بعض على الإيمان بالله منع الزكوة وأولها خاصة بالرسن النبوي لأنه تعالى

قال شذون أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم ^{ألا} يقف على الله عليه وآله وسلم لا يظهرهم ولا يصلي عليهم
 قدسك ومن صلواته سكا لهم (فقال ٨ عمر) بن الخطاب رضي الله عنه لا يكرهني الله عنه (كيف نقال

الناس) وفي حديث أنس أن رسول الله صلى الله عليه وآله (وقد قال
 أن تقال العرب (وقد قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 (وسلم أمرت) أي أمرني الله
 (أن أقال الناس حتى يقولوا
 لا اله الا الله) وكان عمر رضي الله
 عنه لم يستعصر من هذا الحديث
 الا هذا القدر الذي ذكره والا
 فقد وقع في حديث ولده عبد الله
 زيادة وإن عبدا رسول الله
 ويقبوا الصلاة يقولوا لا اله الا الله
 وفي رواية لعلاء بن عبد الرحمن
 حتى يشهدوا أن لا اله الا الله
 ويؤمنوا بعبادته وهذا
 يوم الشريعة كلها ومقتضاه
 أن من يهدى على ما يهدى عليه
 الله عليه وآله وسلم ودعى اليه
 فامتنع ونصب القتال قب
 مقاته وقتله اذا أمر (أن
 قالها) أي كلمة التوحيد مع
 لوازمها (فقد عصم عن ماله
 ونفسه) فلا يجوز هدر دمه
 واستباحة ماله بسبب من الاسباب
 (الاجته) أي حتى الاسلام
 من قتل النفس الحرة أوتى
 الصلاة وأمنع الزكاة بتأويل
 باطل (وحسبه على الله) فيما
 يسره فينب المؤمن ويعاقب
 الشاق خاضع عمر رضي الله
 عنه بظاهر ما استعصره مما
 رواه من قبل أن ينظر إلى قوة
 الاجتهاد ويتأمل شرائع

وكل هذا من عمر تعلقا بظاهر الكلام قيل ان ينظر في آثوره ويتأمل شرائع فقال له أبو
 بكر ان الزكاة حتى المال يربح ان القضية قد تضمنت صحة دم وماله متعلقة بظاهر
 شرائعها والحكم المعلق بشرطين لا يحصل بأحدهما والآخر معدوم ثم قايه بالصلاة
 وردا كانا اليها فحسب ان في ذلك من قوة دليل على ان قتال المنته من الصلاة كان
 اجلا من العصابة والاختلاف نفسه الى المتفرق عليه وقد اجتمع في هذه القضية
 الاحتياط من عصر المصوم ومن أبي بكر بالقبض ودل ذلك على ان المصوم يخص
 بالقبض وان جميع ما تضمنه الخطاب الوارد في الحكم الواحد من شرط واستثناء
 مرأى فيه ومعتبر تحت غلبا استمر عند عمر صعد رأي أبي بكر وبان له صوابه تابعه على
 قتال القوم وهو معنى قوله ففرغت انه الحق بشرط الاشراف صدور باطنه التي أدلى بها
 والبرهان الذي أقامه لصا ودلالة ولقد جمعوا من الرافضة أن أبا بكر وأول من سبي
 المسلمين وان القوم كانوا من متعة المدقة وكافوا من ان الخطاب في قوة تعالى
 شذون أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم ان صلواتك سكن لهم خطاب
 خاص في مواجهة النبي صلى الله عليه وآله وسلم دون غيره وانه مقيد بشرط لا يجد
 فمن سواه وذلك انه ليس لاحد من التطهير والتزكية والصلاة على المتصدق ما كان للذي
 صلى الله عليه وآله وسلم ومثل هذه الشبهة اذا وجدت كان ذلك مجابا بغيره أسألهم
 ويرفع في السبق عنهم وزعموا ان قتالهم كان عفا وهو لا يقوم لاختلافهم في الدين وإنما
 رأس ما لهم البت والتكذيب والوقوع في السبق وقد بينا ان أهل الردة كانوا أصنافا
 منهم من ارتد عن الملة ودعا إلى نبوة مسيلة وغيره منهم من ترك الصلاة والزكاة وأنكر
 الشرائع كلها وهو لا محسب الدين مما لهم العصابة كفارا ولا يراى أبو بكر في ذوابهم
 وساعده على ذلك أكثر العصابة واستولى على أبي طالب عليه السلام جارية من سبي
 بني حنيفة فولدت له محمد بن الحنفية ثم تنقض عصر العصابة حتى أجمعوا على ان المرتد
 لا يسبي فاما ما نزلوا كل منهم المحبون على أصل الدين فأنهم أهل بيتي ولم يسموا على
 الاقرار بفساد كفارا وان كانت الردة قد أضيفت اليهم لم يشاركهم المرتدين في منع بعض
 ما منعه من حقوق الدين وذلك ان الردة اسم لغوي فكل من انصرف عن أمر كان
 مقبلا عليه فقد ارتد عنه وقد وجد من هؤلاء القوم الانصراف عن الطاعة ومنع الحق
 وانقطع عنهم اسم التنازل والمدح وعاقبهم الاسم الصحيح لمشاركهم القوم الذين كان
 ارتدادهم مثارا لما قوله تعالى شذون أموالهم صدقة وما ادعوا من كون الخطاب خاصا
 برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فان خطاب كتاب الله على ثلاثة أوجه خطاب
 عام كقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة الآية ونحوها وخطاب خاص
 برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يشركه غيره وهو ما بين به عن غيره بجهة
 القضية وقطع التشريك بقوة تعالى ومن الليل فقم بعبادته فاقوله وتعالى لا اله الا

(فقال) أي أبو بكر رضي الله عنه (واقه لافا من مرق) بن شدرا (وقد خفف) بين الصلاة
 والحصانة) أي قال الله ما واجب دون الآخر ومنع من اصطاف الزكاة تأولا كما في (فان الزكاة حتى المال) كان

الصلاة حق الدين أي فدخلت في قوله الأصحة فقد تضمنت صحة عدم مال الصلوة باستيفاء شرطها والحكم المعلق بشرطين
لا يحصل بأحد هـ أو لا يتم عدمه فكما تناول العصمة من لم يؤد حق الصلاة كذلك تناول العصمة من

لم يؤد حق الزكاة أو لم يتناولها
العصمة بقوا في عموم قوله
أمرت أن أقاتل الناس طوبى
قتالهم حينئذ وهذا من لطيف
النظر أن يقابل المعترض على
المستدل بأنه فيكون أحق به
وقد فعل أبو بكر ثم لم يعر
رفاهه على المتعص من الصلاة
لأنها كانت بالإجماع من رأى
الصلوة فصره المختلف فيه إلى
المحقق عليه فاجتمع في هذا
الاحتجاج من غير العموم
ومن أبي بكر بالقياس فدل على
أن العموم يخص بالقياس وفيه
دلالة على أن العموم لم يعمم
من الحديث الصلاة والزكاة
كأجمعه غيره ولم يستحضرا
أذلو كان ذلك لم يجز عمر على أبي
بكر ولو سمعه أبو بكر لرد به على
عمر ولم يجز إلى الاحتجاج بعموم
قوله الأصحة لا يمكن بحال أن
يكون معناه واستظهر من هذا
الدليل النظر ويحتمل كما قال
الطبي أن يكون محسوطا أن
المتألف إنما كانت لكفرهم
للمعصم الزكاة فاستشهد
بالحديث وأجاب السدي بأن
ما أقاتلهم لكفرهم بل لمتهم
الزكاة (واتموا لومتوني عناءا)
يفتح المسألة التي من المعصم
(كما يؤدونها إلى رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم لقاتلهم

من دون المؤمنين وخطاب مواجبه للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو وجميع أمته
في المراتب سواء كتوفه تعالى أتم الصلاة ذلك الشمس وقوله تعالى فإذا قرأت القرآن
فاستمع باذنه وهو ذلك ومنه قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة وهذا نص مختص به بل
يشارك فيه الأمة والغائبة في مواجبه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالخطاب انه هو
الذي ألقى الله والمبين عنه معنى ما أراد تقديم اسمه ليكون سلوك الأمة في شرائع الدين
على حسب ما ينسب لهم وأما التطهير والتركية والدعاء منه صلى الله عليه وآله وسلم
أصاب الصدقة فإن القاصد لها قد يقال ذلك كله بطاعة الله وطاعة رسوله فيها وكل
قوابع مودع على عمل كان في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم فانه ما في غير منقطع قوله حتى
يقولوا لا اله الا الله الخ المراد بهذا أهل الاثر الذين أهل الكتاب لانهم يقولون لا اله الا الله
ويقولون ولا يرفع عنهم السيف قوله لا قاتل من فرق بين الصلاة والزكاة قال النووي
ضبطناه بوجهين نوز وفرق بتشديد الزاوية فيهما أو معناه من أطاع في الصلاة وبجهد
في الزكاة أو معناه أن لا نعنا فاشفع العين بعدهما ونحوه هو الاثنان أو واحد المعروف الرواية
الآخرى فقالوا قد اختلف في نفسه فذهب جماعة إلى أن المراد بالقاتل زكاة عام قال
النووي وهو معروف في اللغة كذلك وهذا قول الكسائي والنسفي بن شبل وأبي عبيد
والميز وغيرهم من أهل اللغة وهو قول جماعة من الفقهاء قال والمقال الذي هو
الحبل الذي يعقل به البصر لا يجب دفعه في الزكاة فلا يجوز القتال عليه فلا يصح حمل
الحديث على هذا وذهب كثير من المحققين إلى أن المراد بالمقال الحبل الذي يصدق به
البصر وهذا القول يحكى عن مالك وابن أبي ذئب وغيرهما وهو اختيار صاحب التصدير
ويجاء من حذائق المتأخرين قال صاحب التصدير يقول من قال المراد صدقة عام
تعمد وهذا بعن طريقة العرب لأن الكلام خرج مخرج التضييق والتشديد بالمبالغة
فدفعه قل ما علقه العقاب وسقارته وإذا حمل على صدقة العام لم يحصل هذا المعنى
قال النووي وهذا الذي اختاره هو الصميم الذي لا ينبغي غيره وهذا قول أئمة
اختلاف في المراد بقوله معنوق عقلا فقتل قسرو فقتله كما ذكر كذا فيذهب القصة
والعشرات والمعدن والركاز والمطرو والمواشي في بعض أحوالها هو حيث يجوز دفع
القيمة وقبل زكاة العقاب إذا كان من عروس التجارة تزييل المراد المبالغة ولا يمكن تصويره
وبه ما تقدم وقيل أنه العقاب الذي يؤخذ من الغريضة لأن على صاحبها تسليمها
برباطها واعلم أنها قد وردت في أحاديث صحيحة قاضية بامتناع الزكاة بقائل حتى يعطيا
وأهلهم تبلغ الصديق والدار وقد روي عنهم ما لا يخالف عمر ولا حتى أبو بكر بذلك الجهة
التي هي القياس فها ما أخرجه البخاري ومسلم من حديث عبد الله بن عمر قال قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وأن
محمد رسول الله يقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا مني فدايمهم لا يجزى

عنه ما علمه رضي الله عنه (من قضاهاه إلا أن قد شرح الله
عبد الله أبي بكر رضي الله عنه قد علمه من حق) بدليل من الأدلة لدى إقام البصير في نصا وأطعمة الحق لانه

قلده في ذلك لان الجهد لا يتجدد اود ذكر البصري والطبري وابن شاهين والحاكم في الاكليل من رواية حكيم بن حكيم
ابن عباد بن حنيفة عن قاطعة بنت خفاف ١٠ السليمة عن عبيد الرحمن الظاهري وكانت عصبه قال بهت

رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم الى رجل من اشجع ان
تؤخذ منته صدقة فان
به طبعها فرده اليه الثانية فاني ثم
وقد اليه الثالثة وقال ان ابي
فا ضرب عنقه اللفظ للطبري

ومداه عندهم على الواقدي عن
عبيد الرحمن بن عبيد العزير
الامامي عن حكيم وذكره
الواقدي في اقل كتاب الردة وقال

في آخره قال عبد الرحمن بن عبد
العزير قلت لحكيم بن حكيم
ما اري ابا بكر الصديق قاتل
أهل الردة الا على هذا الحديث

قال اجل وخفاف ضبطه ابن
الاثير بفتح المجه وتشديد النون
المجسدة وآخره فاقوى الحديث ان
حول اقتراح حول الامهات والام

يبرز اخذ العناق وهذا مذهب
الشافعية وبه قال ابو يوسف
وقال ابو حنيفة ومحمد لا تجيب
الزكاة في المستله المذكورة

وجعل الحديث على المبالغة
وهذا الحديث أخرجه البزار
ايضا في استنبط المرتدين وفي
الاعتصام ومسلم في الايمان

وكذا الترمذي وأخرجه
التسائي ايضا وفي المحاربة
قال في الفتح واختلف في أول
وقت فرض الركة فذهب

الاكثر الى انه وقع بعد الهجرة
فقبل في السنة الثالثة قبل
فرض رمضان اشار اليه النووي في باب السبعين الروضة وسائر
في التاسعة وفيه نظر وفي حديث مسلم بن عدي بن روي عنه

من كون العقوبة كانت بالاموال في قول لاسلام ايس بن ثابت ومرووف ودعوى
من كون العقوبة كانت بالاموال في قول لاسلام ايس بن ثابت ومرووف ودعوى

فرض رمضان اشار اليه النووي في باب السبعين الروضة وسائر
في التاسعة وفيه نظر وفي حديث مسلم بن عدي بن روي عنه

أي سببان مع هؤلاء كانت في أول الساجدة قال فيها يا محمد بن علي ان فرض الزكاة كان قبل النسخة حديث
أنس في قصة عثمان بن عتبة المذكور في البضاري في كتاب العلم وقوله ١١

هذه المسئلة من أغنيانا
فقد سمعنا على غيرائنا وكان قدوم
ضلع من شمس وأما الذي وقع
في الناس سمعت العمل لأخذ
الصدقات وذلك يستدعي تقديم
فريضة الزكاة قبل ذلك وما
يدل على أن فرض الزكاة وقع
بعد الهجرة كما ظاهروا في أن صيام
رمضان انما فرض بعد الهجرة
لان الآية الله على فرضيته
مدينة بلا خلاف وبنت عند
أجدوا بن خزيمة أيضا والنسائي
وابن ماجه وأما كمن حديث
قيس بن سعد بن عباد قال أمرنا
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم بصدقة القطر قبل أن
تسئل الزكاة ثم زلت فريضة
الزكاة فلم يأمرنا ولم ينهنا ونحن
نتبعه استاده صحيح وبما هو جليل
الصحيح إلا أن علوا الراوى عن
قيس بن سعد وهو كوفي اسمه
عريب باللهمة المقتوحة ابن
جيد وقد وثقه أجدوا بن معين
وهو دال على أن فرض صدقة
القطر كان قبل فرض الزكاة
فيقتضى وقوعها بعد فرض
رمضان وذلك بعد الهجرة
وهو المطلوب وأما ابن خزيمة
انما فرضت قبل الهجرة قال
الحافظ وقبسه نظروا وقد بسط
الحافظ في الفتح القول في ذلك
فاتقروا (وعنه) أي عن أبي

الناسخ غير مقبولة مع الجهل بالتاريخ وقد نقل الجعافى والقزالي الإجماع على نسخ
العقوبة بالمال وحسب صاحب خبرنا من التورى انه نقل الإجماع مثلها وهو
مما تقدمنا عنه فيفتقر وزعم الشافعي أن الناسخ حديث ثافة البراء لأمه صلى الله
عليه وآله وسلم حكم عليه بضعمان ما أقسدت ولم يقل الله صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك
القضية أضعف الفراء ولا يخفى أن تركه صلى الله عليه وآله وسلم للمعاقبة يأخذ المال
في هذه القضية لا يستلزم الترتل مطلقا ولا يصلح لنفسه به على عدم الجواز وجعله ناسخا
الثبت وقد ذهب إلى جواز المعاقبة بلال الأمام يحيى والهادية وقال في الفيت لا أحل
في جواز ذلك خلافا بين أهل البيت واستدلوا بحديث يروى عن أبيهم النبي صلى الله عليه
وآله وسلم لم يصريق صوت القطانين من الجماعة وقد تقدم في الجماعة ويحدث عن عند أبي
راود قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا ردم الرجل قد قتل فاحرقوا رماحه وفي
استاده صالح بن محمد بن ذائق المديني قال البضاري عامة أصحابنا يحبونه وهو باطل
وقال الدارقطني أنكره وعلى صالح ولا أصل له في غوط أن السامع في ذلك في رجل غل
في غزاة مع الوليد بن هشام قال أودارده هذا أصح ويحدث ابن عرو بن العاص
عن أبي داود وأما كمن واليه في أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر وعمر أحرقوا
متاع الغلال وضربوه وفي استاده زهير بن محمد قيل هو لخراساني وقيل غيره وهو مجهول
وسأني الكلام على هذا الحديث في كتاب الجهاد وله شاهد كورنهان ويحدث
أن سعد بن أبي وقاص سلب عبادا وجاهدهم بصدقة حرم المدينة قال سمعت النبي صلى الله
عليه وآله وسلم يقول لمن وجد قومه بصدقة فخذوا سلبه أخرج مسلم لم يحدث تفريق
كأن الضالة أن يربها مثلها وحديث قتيبة من أخرج فيه ما يابى من الثرم الملق
مثلها كما أخرج أبو داود وسكت عنه وهو المذخرى من حديث عبد الله بن عمرو بن الزبير
صلى الله عليه وآله وسلم مثل من الثرم الملق فقال من أصاب بغيره من ذي حاجة فهو مذ
خينة فلا تبي عليه ومن خرج بشئ منه فعليه غرامة ثلثه من سرق منه شيئا
بعد أن يتوبه البر بن بلخ عن الحسن فعليه القطع ومن سرق دون ذلك فعليه غرامة مثله
والعقوبة وأخرج شعوب النسائي وأما كمن وصحه وسأني في كتاب السرقة ومن الأدلة
قضية الممدى الذي أخلف لأجله الكلام عوف بن مالك عن خالد بن الوليد لما أخذ سلبه
فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا ترمه عليه أخرج مسلم وأما حرق على بن أبي طالب
عليه السلام لطعام اشترك ودور قوم يتبعون أثره وهدمه دار جوير بن عبد الله
وصاطرة عمر سعد بن أبي وقاص في عاء الذي جاءه من العمل الذي بعته اليه وتضمنه
لما طاب بن أبي بلعنة مثل قيمة الناقة التي غصبه عبيده واتخروها وتغلظه هو وابن
عباس الدية هي من قتل في الشهر الحرام في البلد الحرام وقد أجيب عن هذه الأدلة
باجوبة أمان حديث يروى في بعض المقام ويسأروا ابن الجوزي في جامع المسائد

هريرة (رسى الله عنه) قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (تأني الأبل عن صاحبها) أي يوم القامة وعبر على لشعر
بأسعلاهم أو تسليطه عليه (على خيما كانت) عند في القوم والجن يكون أنقل لو طما وأشعلنا كتابا فتكون زيادة

الاخلاق كالحمر واستعمل من يرى ان ذلك المال مطوقا فيقول لا يكتسبه ولا يذهب فيه ولا ينفق من التماسين وفي الترمذي عن فاطمة بنت عيسى عن علي بن ابي حمزة قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ان في المال حقا وروى الزكاة ١٣ ووقع عندنا هذا في بعض طرقنا في ابي عبد

فبسطها ومن سفل فوق ذلك فلا يعطيه فينادون خمس وعشر من الأبل الضم في كل
خمس فود شاة فإذا بلغت تسعاً وعشر بن فقيا البنية بمحاض إلى خمس وثلاثين فان لم تكن
أبنة بمحاض فان لبونك كواذا بلغت ستاً وثلاثين فقيا البنية لبون إلى خمس وأربعين فإذا
بلغت ستاً وأربعين فقيا لم تقط رقة العمل إلى ستين فإذا بلغت واحدة وستين فقيا
بذعة إلى خمس وسبعين فإذا بلغت ستاً وسبعين فقيا ابتلوا إلى تسعين فإذا بلغت
واحدة وتسعين فقيا احقتن طريقاً للعمل إلى عشرين ومائة فإذا زادت على عشرين
ومائة ففي كل أربعين يتلبون وفي كل خمسين حقة فإذا تباين أستان الأبل وفي غرض
الصدقات في بلغت عده صدقة الجسد حقوليت عند جذوة وعنده حقة فانها تقبل
منه ويجعل معها شاتين إن استيسر تاله أو عشرين درهماً من بلغت عنده صدقة الحقة
وليست عنده إلا جذوة فانها تقبل منه ويعطيه الصدق عشرين درهماً وشاتين ومن
بلغت عنده صدقة الحقوليت عنده وعنده أبنة بمحاض فانها تقبل منه ويجعل معها
شاتين إن استيسر تاله أو عشرين درهماً من بلغت عنده صدقة أبنة لبون وليست عنده
إلا حقة فانها تقبل منه ويعطيه الصدق عشرين درهماً وشاتين ومن بلغت عنده صدقة
أبنة لبون وليست عنده أبنة لبون وعنده أبنة بمحاض فانها تقبل منه ويجعل معها
شاتين إن استيسر تاله أو عشرين درهماً من بلغت عنده صدقة أبنة بمحاض وليس عنده
إلا أبنة لبون كرفاهه يقبل منه وليس معه شيء فمن أديك معه الأربع من الأبل فليس
فيها شيء إلا أن يشاءوا وفي صدقة الغنم في ساقها إذا كانت أربعين فقيا شاة إلى عشرين
ومائة فإذا زادت فقيا شاتان إلى مائتين فإذا زادت واحدة فقيا ثلاث شياه إلى ثلثمائة
فإذا زادت ففي كل مائة شاة لا يؤخذ في الصدقة حرمة ولا ذنور ولا نيس إلا أن
يشاء المصدق ولا يجمع بين محقق ولا يفرق بين مجمع خشية الصدقة ومن كان من
خديطين قائم ما يجزأه من بينهم بالسوية وإذا كانت سائة الرجل ناقصة من أربعين شاة
شاة واحدة فليس فيها شيء إلا أن يشاءوا وفي الرقة ربع العشر فإذا لم يكن المال إلا
تسعين ومائة فليس فيها شيء إلا أن يشاءوا ورواه أحمد والنسائي وأبو داود والبزار
وقطعة في عشرتموا وضع ورواه الدارقطني كذلك وفي رواية في صدقة الأبل فإذا
بلغت إحدى وعشرين ومائة ففي كل أربعين يتلبون وفي كل خمسين حقة قال
الدارقطني هذا الاستاد صحيح ورواه كلهم شتان الحديث أخرجه أيضاً الشافعي
والبيهقي والحاكم قال ابن حزم هذا كافي في نهاية الحجة على به الصدوق بمضرة العمل
وليفضاه أحد وصحة ابن حبان وأيضاً وغيره قرأه أنا بكتبهم في ليلة للجزارة

علي رقبته له (مار). بضم المشددة لخصه أن صرحت قال ابن مسعود عن لسف. كلام أن الذي ألقى أولنا الذي يحتاج إلى
قاول أيضا أن القيمة ليست دابة تكلف وليس المراد من أن يأتوا بهم الحالة إنما المراد لا تعموا الزكاة فتأوا أكثف

فانهم في الحقيقة انما ياترهب الايمان لانفس الاتيان وقد روى عنه وهو مباح الفهم ايضا ووجهه ان الذين (يقولون)
يا محمد قالوا له (الامانة شيئا) أي التصفيف ١٤ عنك (قد بلغت) اليك حكم الله (ولاباق) احذتم يوم

ان اياكم ركب له هذا الكتاب لما وجهه الى البصرين هذه فريضة الصدقة التي فرض
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على المسلمين والتي امر الله سبحانه وتعالى بقوله التي فرض
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرضا واجباً وأمرع به حتى باهر الله تعالى وقيل معناه قد رلان
ايضا باليت الكتاب فيكون المعنى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين ذلك قال
في الفتح وقدره القرآن بمعنى البيان كقوله تعالى قد فرض الله لكم تحفة ايمانكم
وبمعنى الاتزال كقوله ان الذي فرض عليكم القرآن وجمعي الخ لكقوله ما كان على
النبي من حرج فبما فرض الله هو كل ذلك لا يخرج من معنى التقدير ووقع استعمال
القرآن بمعنى المزموم حتى يكاد يغلب عليه وهو لا يخرج من معنى التقدير وقد قال
الراغب كل شيء ورد في القرآن فرض على فلان فهو بمعنى الاكراه وكل شيء ورد فرض
له فهو بمعنى لم يحرم عليه وذلك معنى قوله تعالى ان الذي فرض عليكم القرآن اى
أوجب عليكم العمل به وهذا يؤيد قول الجمهور ان القرآن فرض حرام اذ هو واجب وتفريق
الحقيقة بين الفرض والواجب باعتبار ما يلبس به لا مشاحة فيه وانما النزاع في جعل
ما ورد من الاحاديث العديدة على ذلك لان اللفظ السابق لا يصلح على الاصطلاح
الحادث انتهى قوله وروى في نسخة مرفوعة بونوا وهو الصواب كما في البضاري وغيره
قوله ومن سئل فذلك فلا يبطه اى من سئل زائد اهل ذلك من او عدده لا المتبع
ونقل الرافعي الاتفاق على ترجمته وقيل معناه فلفظ السابق واستولوا ارجاه بنسبه او
يدفعها الى سماع آخر فان السابق الذي طلب الزيادة يكون خالفه وتعليلاً وشروطه ان
يكون أمينا قال الحافظ لكن محل هذا اذا طلب الزيادة بغير تأويل انتهى واهل البشير
بهذا الى الجمع بين هذا الحديث وحديث ارضوا مصدقكم من مسلم من حديث جرير
وحديث سياتكم ركب مفضون فاذا اؤتمروا فحيواهم وخالوا بينهم وبين ما يعنون فان
عليه ان لا تنسهم وان ظلموا فعلى ارضواهم فان علموا كآفة حكم رضاهم آخر به اوداو
من حديث جابر بن عتيك وفي لفظ للبخاري من حديث سعد بن أبي وقاص ادعوا اليهم
ما صلاوا انفس فتكون هذه الاحاديث محمولة على ان القائل تأويله في طلب الزائد على
الواجب قوله الفهم هو مبتدأ وما قبله خبره وهو يدل على ان اخراج الفهم فسادون خمس
وعشرين من الابل متعين واليه ذهب مالك واخذ لا يجزى عندهما خراج بيعون
أربع وعشرين وقال الشافعي والجمهور يجزى لانه اذا جاز في خمس وعشرين فاجر زه
فبما وهما بالاولى قال في الفتح ولان الاصل ان يجيب في جنس المال وانما عدل عنه
رفق بالمالك فاذا رجع باختياره الى الاصل اجزاء فان كانت قيمة اربعة مثلاً دون قيمة
أربع شياه فبعضه خلاف عند الشافعية وغيرهم والاقبيس انه لا يجزى انتهى قوله في كل
خمس ذوقشة الفود يخضع اذال المجهدة وسكون الواو بعدها دل المجهلة قال الاكرو هو
من الثلاثة الى العشرة لاواحدة من لفظه وقال ابو عبيدة من اثنين الى العشرة قال

القبامة (يعني) ذكر الابل
وأثناء (يعني) على رقبته
وقال صوت الابل (يقول)
يا محمد فقالوا له (الامانة) ان
من الله شيئا قد بلغت اليك
حكم الله تعالى (وعنه) اى عن
أى حرية (رضي الله عنه) قال
قال رسول الله صلى الله عليه
وآله (وسلم من آتاه الله) اى
أعطاه ما لا يلزمه وذكاه مثله
أى صورته (يوم القبامة) ماله
الذي يؤخذ كاه (تصاعاً) يضم
الشرين وهو الحية الذكرا والذى
يقوم على ذنبه ويؤتى الرجب
والفارس ورجل الخيل الفارس
(أقرع) لا شمر على رأسه لكثرة
حمه وطول حمه (لهرستان) اى
زبدان في شذقه وقال تكلم
قلان حتى زبد شفاه اى يروج
الزبد عليه أو هاتان اياها يجران
من فيه ورجس دم وجود ذلك
كذلك أو هما النكتان
السوداوان فوق عينيه وهو
أوحش ما يكون من الحيات
وأخشنه (يطوقه) اى يجهل
طوقاً عنقه (يوم القبامة) ثم
ياخذ (تصاعاً) بلوز ممتية يعنى
شذقه (أى جاني القم) ثم يقول
التصاع (أنا مالك أنا كنزك)
يخطبه بذلك ليزداد قيمة ثم يكما
عليه (ثم تلا) صلى الله عليه
وآله وسلم (لا يحسن الذين

يعضون) الآية أى لا يحسن اليها شئون بجهلهم خبرهم وفي رواية لتركزت مرابها من غير أن
ما جاوز يوم القبامة وفيه دلالة على ان المراد بالملوك خمسة فته خلا في قال ان معناه سيطوقونهم وفي تارة الرسول

مسئلہ اللہ علیہ السلام الایمان میں خدائے لا اله الا انت اور ربی قال تعالیٰ انزل کتابک علیہ احکم القسریں وعدہ اخرجہ ایضاً فی التفسیر السورۃ النبی فی الزکات عن ابی سعید الخدری رضی اللہ عنہ ۱۵ قال قال رسول اللہ صلی اللہ علیہ

[illegible]

مشرعواهم بسبعة مثاقيل وكل عشرة مثاقيل أربعة عشر درهما وسبعان (وليس فينا دون خمس ذود) من الأبل (مستفظة)
قال ابن المنذر أضاف خمس الذود ١٦ وهو مذكور لأنه يقع على المذكر والمؤنث وأضافه إلى الجمع لأنه يقع على

المزود والجمع وأما قول ابن قتيبة
أنه يقع على الواحد فقط فلا
يدفع ما نقله غيره أنه يقع على
الجمع انتهى والأكبر على أن
العدد من الثلاثة إلى العشرة
لا واحد من لفظه وأنكر ابن
قتيبة أن يراد بالعدد والجمع وقال
لا يصح أن يقال جنس ذود كما
لا يصح أن يقال جنس قوب
وظبط العلماء في ذلك لكن قال
أبو ساتم الحبشي إن تركوا
القياس في الجمع فقالوا جنس
ذود نفس من الأبل كما قالوا
ثلاثة على غير قياس قال
الفرطبي وهذا صريح في أن
العدد واحد في لفظه والأشهر
مأله المتقدمون أنه يقصر
على الواحد وقال في القاموس
من ثلاثة ابصرة إلى عشرة
أو خمس عشرة أو عشرين
أو ثلاثين أو مائتين التقدير إلى
التسع ولا يكون الأمن إلا ثلاث
وهو واحد وجمع أو جمع
لا واحدة أو واحد وجمع أو واحد
(وليس يحدون خمسة أو سبعة)
من قرأ وحسب (صدقة) والآخر
جمع وسق وهو ستون صاعا
والصاع أربع أمداد والمدة
رطل وثلاث بالبغدادى فالأوسق
الخمسة المئتين وسقائة ورطل
البغدادى ورطل بغدادى
الأظهر مائة وعشرون درهما

الرجوع الى ايجاب شاذ في كل خمس الخمس وعشرين على حسب التفصيل المتقدمه
متضمن للايجاب يعني ايجاب شاذ شاذ في خمس الزائدة على مائة وعشرين وحديث
الياب وما في معناه متضمن للاسقاط لا لا تقول هو وهم نأخذ من قوله واذا زادت في
كل أربعين فظان ان معاد في كل أربعين من الزيادة فقط وليس كذلك بل معاد في كل
أربعين من الزيادة والمزيد وحتى في الفتح عن أبي حنيفة مشل قول علي وابن مسعود
ومن معهما وقيد في العربية يقول بذلك المائة وخمس واربعين ثم في بيان
روايات كلذهب الاول وكلذهب الثاني قوله ويصل معهما شاذ في الفتح فيدل على
انه يجب على المصدق قبول ما هو أدون ويأخذ التفاوت من جنس غير جنس الواجب
وكذا العكس وذهب الهادوية الى ان الواجب انما هو زيادة فضل القيمة من المصدق
أو وبالمال ويرجع في ذلك الى التقويم لكن أجاب الجمهور من ذلك بأنه لو كان كذلك
لم ينظر الى ما بين الستين في القيمة وكان العرض يزيدنا وتقص أخرى لاختلاف ذلك
في الاسكتة والازمنة فلما قدر الشارع التفاوت بقدر معين لا يزيد ولا ينقص كان ذلك
هو الواجب في الاصل في مثل ذلك ولو لا تعدد الشارع ذلك لتضمنت بقية الخاص مثلا
وإيجاز ان تبدل ابن الجوز مع التفاوت وذهب أبو حنيفة الى أنه يرجع الى القيمة فقط عند
التعذر وذهب يزيد بن علي الى أن النضل بين كل ستين سنة أو عشرة قديا هم قوله
الآن يشاء بها أي الآن يتطوع مستر عقلا فاذا زادت ففيها شاذان قد ورد ما يدل
على تعيين أقل المرد من هذه الزيادة المطلقة في كتاب عمر وبن حزم فاذا كانت إحدى
وعشرين بن حنيفة تبلغ مائتين ففيها شاذان وقد تقدم خلاف الأصغر في ذلك قوله
ففي كل مائة شاذة من مائة الواجب الشاة الرابعة حتى وقر أربع مائة شاذة وهو مذهب
الجمهور وبعض الكوفيين والحنين بن صالح ورواية عن أحمد اذا زادت على الثمانية
واحد توجب الاربع قوله هرمة بفتح الهاء وكسر الراء هي الكبر التي سقطت
أسنانها قوله ولذا توارى بفتح العين المهمله وضمها وقبل بالفتح فقط أي سبعة وقبل
بالفتح العيب وبالضم العور واختص في مقدار ذلك فلا كره على الله ما ثبت به الروي
البيع وقبل ما يفتح الأجزاء في الأضحية ويدخل في المعيب المريض والذرة بالنسبة الى
الأنثى والمعيب بالنسبة الى الذكر من قوله ولا تيسر بفتح قوله ولا تيسر بفتح قوله ولا تيسر
فحسب ما كتبه من مهمله وهو على الفتح قوله الآن يشاء المصدق قال في الفتح اختلف
في ضبطه يعني المصدق فلا كره على الله بالتشديد والمرد المال وهو اختيار أبي عبد
وقد روي الحديث لا تؤخذ هرمة ولذا توارى عيب أصلا ولا يؤخذ التيسر الأرض المال
لكونه محتاجا اليه في الأخذ بغير اختياره اضربه وعلى هذا فلا استئثاره من
بالتالي ومنهم من ضبطه بتخفيف الصاد وهو السحق وكذا أشير بذلك الى التفرغ
الحق اجبا ما كونه يجري على الوكيل فلا تصرف في المصلحة فتدعيها بتعنه

وأربعة أسابيع ثم يخرج من أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم من القواعد
تصدق بعد لقمة) يسكون الميم والعلل عند الجهور تنح من المثل والكسر داخل بكسر الميم أى يفتقر (من كتب

طبيب سلال (ولا يقبل الله الا الطبيب) كما كسب لغيره في الطب على النصف (وان الله يسطرها يومئذ) قال النظار كرايين
 لانها في العرف ما عثر والاخرى للمعاذ وقال ابن البان نسبة الايدي ١٧

القول واحد وهذا القول الثاني انتهى قوله ولا يجب بين مقتضى ولا يفرق بين مجتمع خيبة
 الصدقة قال في الفتح قال المالقي الموطع معنى هذا ان يكون التفرق الثلاثة لكل واحد
 منهما او يكون شاة وجبت فيها الزكاة فيجب عليهم حتى لا يجب عليهم كلهم فيها الاثثة
 واحدة او يكون الخليلين ما لا يتشاقوا فمكون عليهم ما فيها ثلاث شاة فيفرقونها حتى
 لا يكون على كل واحد منهما الاثثة واحدة وقال الشافعي هو خطا بل لا يجب للمسلمين
 جهة والسامعي من جهة ظاهر كل منهما ان لا يحدث شاة من الجمع والتفرق خيبة الصدقة
 قرب بالمذهب حتى ان حصة الصدقة فيجمع أو يفرق لتقتل والسامعي ان تقتل الصدقة
 فيجمع او يفرق فتكون في حق الصدقة أي خيبة ان تكرأ وتقتل فلما كان محملا
 للامرين لم يكن الجدل على أحدهما أولى من الاستعمال عليه مما لا يمكن ان يظهر ان
 جعل على المال ظاهر واستدل به على ان من كان عند مدون النصاب من الصدقة ودون
 النصاب من الذهب مثلا لا يجب ضم بعضه الى بعض حتى يصير نصابا كاملا فيجب عليه
 فيه الزكاة خلافا لما قاله المذاهب كالمالكية والهادوية والحنفية واستدل به أحد على
 ان من كان له ما يشبه يلد لا تلغ في النصاب ولا يلد آخر ما يوزن منها لا تنضم قال ابن
 المسعودي قاله الجمهور ورفقاوا بجمع على صاحب المال أمره لولو كانت في بلدان حتى
 ويخرج منها الزكاة واستدل به أيضا على ابطال الحيلة والعمل على المقاصد المدلول عليها
 بالقرائن قوله وما كان من خيل طين فانهما يتراجعان بينهما بالسوية قال في الفتح
 استدل في المراد بالطين عند أبي حنيفة انها الشرط لا يكون قال ولا يجب على أحد
 منهما ما يماثل المثل الذي كان يجب عليه ما لم يكن خط وقضيه ابن جرير بأنه لو كان
 تفرقهما مثل جمعها في الحكم لطلعت قائمة بالحديث والعمل على من أمر لوقع كان نفسه
 قائمة ولو كان كما قال لم يكن ليراجع الخليلين منه مامضى ومثله تفسير أبي حنيفة
 وروى البزار عن مقيان بن وهب قال قال مالك وقال الشافعي وأحمد وأصحاب الحديث إذ
 يلفت ما بينهما النصاب كما لو اخلط عندهم أن يجمعوا في الميراث والميت والموص
 والقصل والشركة أخص منهما ومثل ذلك روى مقيان في جامعه عن عمرو بن دينار
 هذا التقسيم متعين ومجدي على ان التخليل لا يستلزم أن يكون شر كما قولته في وان
 كثير من الخطا وقد ينه قبل ذلك بقوله ان هذا أخى لتسعة وتسعون فجاءوا بغيره
 بعضهم من الحنفية بأن الحديث لا يفهم أو أرادوا ان الاصل ليس فيمدون شخص
 ذو صدقة وسكن التخليل بصلاته وبربها فلتجمع الاثر اذ عدم التخليل اذا انضم
 مادون الخمس الى صدقة فليكونه الجيع قدما لا يجب تركه كية الجميع لهذا
 الحديث وما روي عنه من ادب من الجمع هذا ومعنى التراجع كما قال الخطابي ان يكون
 بينهما ما يكون ثلثا لكل واحد منهما مشروطة فيسقط ثلث منهما عينه فليأخذ
 المصدق من احدهما ثلثا فيرجع المأخوذ من محل خيله فجميعه فشاوحي نسي

عامة يظهر منها صرفه وبطشه
 بأواعاده وتقل الانوار متواترة
 فيروح القرب وعلى حسب
 تفاوتها وسعدوا اثرها تكون
 رتبة القصص للظهر منها
 فنورا تفضل بالبين ونورا للعلل
 بالدا لاخرى والله تعالى متعال
 عن الجوارحه انتهى ومذهب
 السلف ان العين والبدن والقدم
 ونحوها مأمورة في القرآن
 والسنة فقلت فيهما وتعالى
 يجب امرها على ظاهرها من
 دون تأويل وتكييف وتعليل
 وتقرير وهو الحق الا حقي
 بالاتباع ومذهب النكف
 ان تأويل ذلك وهو ضعيف
 مرجوح لا يشبهه الا كل من
 لم يستوف من بحار العرفان
 ولم ينس من روائج السنة
 والقرآن ما يلائمه قلبه ويرسخ
 به حلاوة الايمان وفي رواية
 سهل الاخذها جينه وفي رواية
 سهل في قبضها وحسن الزمان
 حديث عائشة في نقلها الرحمن
 يمد (خير بين الصاحب) بمضاغة
 الاجر والمز يد في الحكمة (كما
 رب احدثكم قلوب) بفتح القاف موضع
 اللام وتشد اللام الواو المتوحدة
 المبراة في أي يقطع وقيل
 هو كل فطيم من ذات سائر والجمع
 أفلا تملأ أوزيد اذا قصت الفناء
 شددت الواو اذا سكسرتها

سكنت اللام تجر وصر به الشل لانه يزيد في زيادة قيمة ولان
 السبعة نتائج العمل واحوج ما يكون النتائج الى الترية اذا كان خطيا فلما أحسن النهاية انتهى الى حد الكمال وكذلك

جس ابن آدم لاسنة الصدقة فان العبد اذا صدق من كعب طيب لا يزال تشر الله اليها يكسبها لت الكمال حتى ينهي بالتصنيف الى تصابيغ المتاسبة ١٨ بين ما قدمه نسبة ما بين القرعة الى الجبل وفي رواية القومى من

حديث أبي هريرة أيضا قالوا أو مهزلة ولعلنا زلف من وجه آخر عنهم أو قصبة وعند الزوار من روايته أيضا مهزلة أو وصفه أو فصيله ولا ينز عن من طريق سعد بن يسار عن أبي هريرة قال أو قال فصيله وهذا يشعر بأن أو انسك قال المازري هذا الحديث وشبهه الخليلي على ما اعتادوا في خطبهم ليهتموا عنه فكفى عن قبول الصدقة بالعين ومن لم ينفى أجرها بالترية وقال مياض لما كان الشيء الغير قضى يتلقى بالعين ويؤخذ به الاستعمل على مثل هذا واستعمله ليقول القائل قلت لعمري ما بالعين أى هو مؤهل لقبول والتصرف وليس المراد بها الحارسة قال القومى فى جامعه قال أهل العلم من السنة والجماعة يؤمن بهذه الأحاديث ولا توهم فيها شيئا ولا يقول كفى هذا هكذا وروى عن مالك وابن عينة وابن المبارك وغيرهم وأنكرت الجهمية هذه الروايات انتهى قال فى الفتح وسيأتي رد عليهم أى على الجهمية فى كتاب التوحيد ان شاء الله تعالى (حتى تكون مثل الجبل) يعنى القرعة وضد القومى بلفظ حتى ان القصة تصير مثل أحد

خلطة الجوارق قوله وإذا كانت سائمة الى جبل ناقصة من أربعين شاة شاة لفظ شاة الاولى منصوب على انه مفعول بصدق ولعلنا زلف من وجه آخر عنهم أو قصبة وعند الزوار من روايته أيضا مهزلة أو وصفه أو فصيله ولا ينز عن من طريق سعد بن يسار عن أبي هريرة قال أو قال فصيله وهذا يشعر بأن أو انسك قال المازري هذا الحديث وشبهه الخليلي على ما اعتادوا في خطبهم ليهتموا عنه فكفى عن قبول الصدقة بالعين ومن لم ينفى أجرها بالترية وقال مياض لما كان الشيء الغير قضى يتلقى بالعين ويؤخذ به الاستعمل على مثل هذا واستعمله ليقول القائل قلت لعمري ما بالعين أى هو مؤهل لقبول والتصرف وليس المراد بها الحارسة قال القومى فى جامعه قال أهل العلم من السنة والجماعة يؤمن بهذه الأحاديث ولا توهم فيها شيئا ولا يقول كفى هذا هكذا وروى عن مالك وابن عينة وابن المبارك وغيرهم وأنكرت الجهمية هذه الروايات انتهى قال فى الفتح وسيأتي رد عليهم أى على الجهمية فى كتاب التوحيد ان شاء الله تعالى (حتى تكون مثل الجبل) يعنى القرعة وضد القومى بلفظ حتى ان القصة تصير مثل أحد

وقال ترمذى فى كتاب الله يعنى الله الراوى بى الصدقة - وفي رواية ابن جرير انهم يحان ففها تلاوة الا يضمن كلام أبي هريرة وسلم من طريق سعد بن يسار عن أبي هريرة حتى تكون أعظم من الجبل ولا بن جرير من

وبعد آخر من التماس من يوم القديس يوحنا اعظم من اجتهادنا في هذا الطريق القاسم ايضا
مصدقوا والقاهران المراد بظلمة انما السليم تتقلى في المرات ١٩ وهكذا ان يكون في الطريق القاسم ايضا

ويعمل ان يكون ذلك معبراً به عن

روایا (عن سائت بن وهب)

انقرض اخی اخی عید الله بن عمر بن

الخطاب لامة (رضي الله عنه)

قال -مفت النبي- صلى الله عليه وسلم: **المعلمون**

وآله (وسلم قول صدوق افقه)

ما فی ملک و زمان عشر الیوم

فہمہ (صلوٰۃ و نماز و روزہ و زکوٰۃ)

وقد أجاز الله تعالى لغيره من عباده أن يبيعوا ما كان من قبله من عباده

يَا أَيُّهَا الرِّبِّيُّ (الذي يريد التصديق
لأنه يعلم أن الله تعالى هو الذي خلقه)

ان يعلية الصدقة (لوجت بها)

بالامس) حيث كنت محتاجا

التي (أقبلتها) كما اليوم فلاحجة

الحبها) والتظاهر ان ذلك يفسع

في زمان كثرة المال وقسوته

الساعة كما قال ابن بطال قال

ابن المنعم والمقصود بالحث على

التعذر من التسويع بالصدق

لما في المصارعة العلم: تمهيدا

النوع المذكور، كما لا يخفى.

ماتدیکہ ذریعہ فی الحال

القضايا المتعلقة بالاعتراف

السلامة العامة

السلامة الإقتصادية والصحية

وقد أحبر الصادق أنه سيقع قتله

الفقراء المحتاجين الى الصدقة

بأن يخرج الغني صدقته فلا يحد

من يقبلها فادخل من أخرج

مدد قلم مشاب علی بنہ ولولم عدد

من يقرأها فليحسب ان الواحد

كتاب نواب المحاراة والقضاء

والنساء، وشاء، فلو، التفت، فت

والإمام: رحمه الله

ط. الم. ق. ١٠١٠٠

على السيف والاعتراف بها

والله اعلم بالصواب

ما طرأ في وقت الحاجة وهذا

والأخرجهما في الفن واصل

ففي ثلاث سقايا وأربعة لبون حتى تبلغ تسعا وتسعين ومائة فإذا سقاهما تسعين فقيها
أربع سقايا وأخمس نبات لبون ثمانية والسبعين وسدسًا وأخلف واما داود الحديث
أخرج المرفوع منه أيضا الدارقطني وأما كمال السبيعي وبقال ترفعوه وسدس سقيا بن
حسين وهو ضعيف الزمري خاصة والمخالف من أصحاب الزمري لا بأس به رواه
داود ودود الدارقطني وأما كريب بن ابن المبارك عن يونس عن الزمري
قال هذه نسخة كتاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التي كتبها الصدوق وهي عند
أحمد قال ابن شهاب أقرأنيها سالم بن عبد الله بن جعفر وسبعا على وجهها وهي التي اتسمت
عمر بن عبد العزيز بن عبد الله بن سالم بن عبد الله بن جعفر قال الحديث وقال السبيعي
أربع سقيا بن حسين بن علي بن مسلم سليمان بن كثير وأخبرني ابن عدي عن طريقه ولكنه
قال المخالف لابن الزمري وقد اتفق النضال على إخراج حديث سليمان بن كثير
الاحتجاج به وأخرج مسلم حديث سقيا بن حسين واحتج به البخاري قال
ترمذي في كتاب العلل سألت البخاري عن هذا الحديث فقال أرجو أن يكون
يقولنا وسقيا بن حسين صدوق انتهى وضعف ابن معين هذا الحديث وقال غيره
سقيا بن حسين ولم يتابع سقيا أحدعله وسقيا قد تدخل سبعين بن عبد المطلب
واسان وأخذه عنه وقد روى الدارقطني في هذا الحديث أن في خمس وعشرين
في شاة وضعفها لأهل طريق سليمان بن سالم عن الزمري وهو ضعيف وأما ابن
جعفر عن هذا الحديث هو بعض من حديث أبي السابق وقد تقدم شرحه في قوله
فيما يتألبون وخمس المظنة بن حسين وسقيا لبون عن ثمانين وكذلك إذا بلغت مائة
ربعين ففيها سقيا ثمانية وثلاثون عن أربعة بنين وإذا بلغت مائة وخمسين ففيها
ثلاث سقايا عن كل خمسين حقة وإذا بلغت مائة وتسعين ففيها أربع نبات لبون عن كل
ربعين واحدة وإذا بلغت مائة وسبعين ففيها ثلاث نبات لبون عن مائة وعشرين
حقة عن خمسين وإذا بلغت مائة وثمانين ففيها سقيا ثمانية وثلاثون عن ثمانين
البلغ مائة وتسعين ففيها ثلاث سقايا عن مائة وخمسين وثلاثون عن أربعة بنين
البلغ مائة تسعين ففيها أربع سقايا عن كل خمسين حقة وأخمس نبات لبون عن كل
ربعين واحدة وهذا أيضا ما تقدم في حديث أبي السابق لأن قوله ففي كل أربعين بنت
ونوف كل خمسين حقة معناه مثل هذا لا فرق فيه ومنه إلا أنه يجعل هذه لفضل
أداود ود في هذا الحديث بعد قوله لولا أن عبد الله فقال وقال الزمري إذا فيه المصدق
ت الشاة ألا تذا شاة را وثلاثا خيرا وثلاثا وسطا فباخذ من الوسط (وعن معاذ
بجبل قال يعني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى ابن وأخبرني أن أخدم من كل
ين من البقر تيمما وتيممة ومن كل أربع مسنة ومن سبعمائة سقيا ثمانية وأربعة
قور رواه النسبة وليس إلا من ما جبه فيه حكم الحرام وعن يحيى بن الحكم أن معاذ

ث من الرعايات و اتصلا لة و اسط

٢٠٠

في الزكاة (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) لا تقوم الساعة حتى يكفر بكم الملأ منكم من أمة بغير الدين من غير أن يحسنوا (عن أبي بصير عن الصادق عليه السلام) إذا استملأ (ختم) سرب الملائكة من قبل منتهى) من أهم

قال يعني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أصدق أهل اليمن فأمرني أن أشفقني البقر
من كل ثلاثين تبعا ومن كل أربعين مسنة فخر ضوا على أن أخضعها من الأربعين
والخمسين وما بين الستين والسبعين وما بين الثمانين والتسعين فقدمت فأخبرت النبي
صلى الله عليه وآله وسلم فأمرني أن لا أخضعها بين ذلك وزعم أن الأوصاف لا ترضقها
وإلا أجد الحية شجرة أيضا ابن حبان وصحة والمارطقي والحكم وصحة أيضا
من رواية أبي الولح من مسروق عن معاذ بن عمرو وأبو داود والشافعي من رواية أبي بكر
عن معاذ بن عمرو التميمي والدارقطني والريثي قال قال ابن القطن هو على الاحتياط يعني أن يحكم
الحديث بما اتصاف على رأي الجمهور وقال ابن عسجد البقر التي تعبد أسنادهم مثل صحيح
نائب وهم عبد الحق فتقل عنه أنه قال عسروق لم يلق معاذ وعقبه ابن القطن بأن
أباهر أساقا قال ذلك في رواية مالك من جيسد بن قيس عن طلوس عن معاذ وعقبه قال
الشافعي طلوس عالم بأمر معاذ وإن لم يلقه لكن ذكرني عنه أن أدرك معاذ وهذا مما أعلم
من أحد من خلافا انتهى قال الحافظ في التلخيص وهو ما أوردوا والدارقطني من طريق
ابن عباس يلقه لما ثبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم معاذ إلى اليمن أمره أن يأخذ من
كل ثلاثين من البقر تبعا أو تبعة بذع أو بذعة الحديث لكن من طريق شيعن
السعودي وهو ضعيف ورواية الثانية المذكورة عن معاذ ترجمها أيضا الزبيري
استادها الحسن بن حمزة وهو ضعيف وبطل على ضعفه ذكر فيها القدر ومعاذ على النبي
صلى الله عليه وآله وسلم ولم يقدم إلا بعد موته وقد أخرج شعوبه والريثي والشافعي الموطأ
من طريق طلوس عن معاذ وليس عنده أسناد أقدم قبل موته النبي صلى الله عليه وآله
يرسل إلى مصر فيها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مات قبل قدومو سكني الحافظين
سدا الحق قال ليس في ذلك البقر حديث متفق على صحته يعني في النسب وسكني أيضا
من ابن جرير الطبري أنه قال صح الإجماع التيقن القطوع به الذي لا اختلاف فيه
في كل حين بقره بقره قوبها لأخذها وأما ذلك مختلف فيه ولا يصح في إيجابه
تعبه صاحب الإمام حديث عمرو بن حزم الطويل في الفيات وقوله أن غيبه في كل
ثلاثين بقره تبعة جذع أو بذعة في كل أربعين بقره بقره وسكني أيضا من ابن
سعد البراءة قال في الاستدلال خلافا بين العلماء أن السنة في ذكاة البقر على ما
سند معاذ وأنه النصب الجمع عليه فيها انتهى قوله من كل ثلاثين من البقر
سئل على أن الزكاة لأصبيغها دون النسلتين واليه ذهبت الفتوة والفقهاء وسكني
بأمر من سعد بن المسيب والزهري أنها تقب في خمس وعشرين منها كالأبل ورده
أن النصب لا تثبت بالنص وإنما سلم قاله منافع قوله تبعا أو تبعة التبعة على
في القاموس وإنما بما كان في أول السنة في حديث عمرو بن حزم جذع أو بذعة

مع قلة المال وكثرة الاحتياج ولكن نفيض المال وحنننا فلا يستشبه في هذا المقام وقال في القبح قوله
أخذك يكون في آخر الزمان (أمن عيسى بن آدم) الطائي (رضي الله عنه) والله الجواد المشهور بالحنن مستنقح أو عشره ووقوف

بعد السنين فثبت في المصنفين وقوله القدرين (قال كنت عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلة
رجلان فقال لي القدرين ما أقره ما (أحد عباد شكو العيلة) أي الفقر ٢١) (والأثر يشكو قطع السبل)

قوله مسنة حكى في النهاية عن الأزهري أن البقر والشاة يقع عليهما اسم السن إذا
كان في السنة الثانية والاقتصار على المسنة في الحديث يدل على أنه لا يميز السن
ولكنه أخرجه الطبراني عن ابن عباس عن فرواد بن كلاب عن أربعين سنة أو سن قوله
ومن كل حال يدنا قسرا أو دونا فثبت والمراد به أخذ الجزية عن أبي سلم قوله لمعاقر
بالعين المهمة حتى من هذا لا يخبر فلهذا فيمن صفتهم في الجوع والهم فذهب
الكتاب المعافرة والمراد هنا الشاة المعافرة فكما فسر هذا أبو داود قوله إن
الأشخاص المعافرة جمع وليس شاة الواو والقاف ويجوز أن يكونوا إبدال الصاد سين وهو
ما بين القرنين عند الجاهل ورواه عنه الشافعي فيملكون النصاب الأول وقد وقع
الافتقار على أنه لا يجب فيها شيء على البقر إلا رواية عن أبي شيبعة فإنه أوجب فيها
بين الأربعة والستين ربيع مسنة وروى عنه وهو المصحح أنه يجب خطه من المسنة

(وعز وجل يقال سحر عن مصدق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إنهما قالنا أنا
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نأخذ شاة معا والشاة التي في بطنها ولدها ومن
سويدين غفلة قال أنا ما صدق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فجمعه يقول أن في
عهدي أنا لا أخشع من راضع لبن ولا تفرق بين مجتمع ولا يجمع بين مفترق وأما رجل يناقة
كوما عاني أن يأخذها وأما أحدوا أو داودا قال في الحديث الأول أخرجه أيضا
الطبراني وسكت عنه أبو داود والترمذي والمحقق في التلخيص ورجال أسنده فثبت
والحديث الثاني أخرجه أيضا الألباني والبيهقي وفي أسنده لعل بن خباب وقد وثقه غير
واحد وتكلم فيه بعضهم قوله يقال للمهر بكسر السين المهمة وسكون العين المهمة
وأخروها كذا في جامع الأصول ومختصر التذوي وفي كتاب ابن عبد البر فتح السين
المهمة وهو ابن يسم فتح الدال المهمة وسكون الباء التسمية وفتح السين المهمة
الكتاب الذي روى عنه إنه جابر هذا الحديث ذكره الألباني وعبه أن له حصة
وقبل كان في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ما جاء في هذا الحديث قوله ليس راضع
لبن فيه دليل على أنها لا تؤخذ إلا كتسن المصاغر التي ترضع اللبن وتطهر سواء كانت
منقردة أو منضعة إلى الكاروم أو جها فها عارض هذا إما أخرجه مالك في الوطأ
والشافعي وابن سنان عن حماد بن عيسى عن شيبان بن عبد الله الثقفي اعتد عليه بالسطة
التي يروحها الراعي على يده ولا تأخذها كما سمي في وهو مبنى على جواز التخصيص
بذهب الصانع والحق خلافه قوله كوما مبيع الكفاف وسكون الواو هي الناقة العظيمة
السنام والحديثان يدلان على أنه لا يجوز ولا صدق أن يأخذ من خيار الماشية وقد
أخرج الشيخان من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما بعث معاذ إلى
اليمن قال له أياك وكرائم أموالهم وقد تقدم الكلام على قوله ولا يفرق بين مجتمع ولا يجمع

فإن الساعة لا تقوم حتى يطوف
أحدكم بصدقته لا يصعد من
يقبلها) لاستقنائه منها (منه
ثم ليقن أحدكم بين يدي الله)
مز وجل (ليس منه ومنه جاب)
هذا على سبيل التخييل والا
قال يرى سجدته وتصل إلى صبط
به شيء ولا يجيبه جيب وإنما
يستتر على من يسلطنا بما وضع
فيمن الجب لله عن الإدراك
في الدنيا فإذا كان يوم القيامة
كشفها عن أيمانها ووقاها حتى
ترامعها حتى تجرى القمر ليلة
البدن (ولا ترجان) يفتح آناه
وضها وضهم الجيم (يتبرم له ثم
لقولن له ألم أولئك مالا) زاد
أولئك وقد ولدا (فليقولن لي
ثم ليقولن ألم أرسل اليك رسولاً
فليقولن لي فينظر من يمينه
فلا يرى إلا النمل ثم ينظر من
شماله فلا يرى إلا النار فليقتن

أحدكم النار ولو تنقره فأن لا يجد) شيئاً يصدق به على المحتاج (بهجمة طيبة) يردمها ويطيب قلبه ليكون ذلك سبباً
لجاء من النار قال في القدرين وهذا هو الحق الحديث أي هريرة التي قبله وشعره بذلك يكون في آخر الزمان وحديث أبي موسى

الآن فبعد من هذا أيضاً وقد أشار عبد بن سالم كافي علامات النبوة إلى أن ذلك لم يقع في زمانه وكانت وفاته في خلافة
بما وجد استقرأمر الفصح فاستقر قول من زعم أن ذلك وقع في ذلك الزمان قال ابن النين اغماضه

ذلك بعد نزول عيسى حين
تخرج الأرض بركتها حتى
لشيع الرعاة أهل البيت ولا يق
في الأرض كثر (عن أبي
موسى) الأشعري (رضي الله
عنه عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قال يأتين على الناس
زمان) قيل هو زمان عيسى
عليه السلام (يعرف الرجل
فيه بالصدق من الذهب) خسه
فأخذ كرم بالقليل من قبل
الصدق لأن الذهب أعز الأموال
وأشرفها فإذا لم يوجد من يأخذ
فقيه بطريق الأولى والقصود
عدم حصول القبول مع اجتماع
ثلاثة أشياء طواف الرجل
بصدقة وفرضها على من
يأخذها وكونها من ذهب (ثم
لا يجد أحدا يأخذها منه ويرى
الرجل الواحد يتبعه أربعون
امراً يذنبون) أي يتبعون إليه
(من كفة الرجل) بسبب كثرة
الحر وبوالقتال الواقع في آخر
الزمان لقوله صلى الله عليه وآله
وسلم يكثر الهرج (وكثرة القتال)
وروى هذا الحديث كاهن
كوفيون وآخرجه مسلم يستند
الضاري (عن أبي مسعود
الأنصاري) قصة بن جبرين
ثعلبة الدري مشهور بكنيته
وجزم الضاري بأنه ساجد
واستخف صرة على الكوفة

بن مسروق (ومن عباده بن معاوية الضاري من فاضل تقيس قل قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث من فعلن طم طم طم الإيمان من عباده وحده
وآله لا اله الا الله واعلى زكته طلبة بها نفسه وافته عليه كل عام ولا يعطى الهرمة
ولا الهرمة ولا المريضة ولا الشربة القيمة ولكن من وسط أحوالكم فان أقبل بئس لكم
خير وولم يأخر كنهه وولم يؤدود) الحديث أخرجه أيضاً الطبراني وجود استاده
وسبقه أتم سنداً ومتناوذاً كروياً والقاسم البغوي في معجم الصحابة يستندوا بعباده
هذا الحديث وهو معدود في أهل حصن قبل أنه لم يرو عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
الأحد بنا واحد والفاضري بالعين والصادق المعتمد قوله وافته الهرمة فيقع الحال
لو المعطى والمراد هنا المعنى الأول أي مميته على أدائه كذا قوله ولا الهرمة فيقع الحال
المهمة مشددة بعد هذا من كسورة ثم يروى في الخبر طالة الطائي وأصل الهرم الوضع
كافي القاسموس وقوله ولا الشربة القيمة الشرط بفتح الشين المجهمة والراء قال أبو
عبيد الله صغار المال وشراره القيمة البنية لأن قوله ولكن من وسط أموالكم الخ
فيه دليل على أنه ينبغي أن يخرج الزكاة من أوسط المال لأن شراره ولا من خيار
(وعن أبي بن كعب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد ما غرقت برجل فلم
أجد عليه في ماله إلا بئس مخاض فأخبرته أنها صدقة فقال ذاك ما لا ينبغي فيه ولا ظهر وما
كنت لأعرض الله ما لا ينبغي فيه ولا ظهر ولكن هذه ناقة معينة لحذها فقلت ما أنا بأخذ
مالاً وأمر به فهذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منك ثم يخرج موسى ويخرج بالناقة
حتى تقبضنا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخبره ما ظهر فقال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم ذاك الذي عدك وإن لم تقبضت فبئس ما منك وأجرك الله فيه قال
نفسه أنا هذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبضها ودعا بالبركة رواه أحمد
الحديث أخرجه أيضاً أبو داود بإتمام عملنا وصححه الحاكم وفي أسناده محمد بن الحسن
وخلاف الأئمة في حديثه مشهور وإذا اعتن وهو هذا صريح التصديق وقوله ولا ظهر
يعني أن يأت الأشخاص ليست ذات ليز ولا سالحة لم يكتوب عليه أي قوله ولكن هذه ناقة
مميته لفظاً أي داود ولكن هذه ناقة مميته عظيمة مميته قوله منك قريب زاد أبو داود
فان أحسب أن ثأته فتمرض عليه ما عرضت علي فأقول فان قلته منك قبلته وان رده
عليك رددته قال فأنى فاعل لم يخرج معي بالناقة التي عرضت علي الخ قوله فأخبره الخبر
لفظاً أي داود فقال له يأي الله أنا في رسولك يا خنثى صدقة مالي وإيم الله ما قام في
مالي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا رسول قط قب لي فبعت مالي بزعم ما علي
فيه إلا بئس مخاض ثم ذكره ما تقدم والحديث يدل على جواز أخذ سنن أقبل من السنن

وتوفي قبل سنتين وأربعين وفيها وصح في الإصابة أنه مات بعد حاله أدرك أمانة المغير على الكوفة
وقد بعد سنة أربعين قطبوا رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أمر نال بالصدق أطلق أحسنا

(من التلويح مناسبة الحديث للرجوع من جهة ان الامم المذكورة لم تسمع الترتين ابتداء لكل واحد منهما من خلق قرة
 وقد خلت في عموم كلام الصادق ٢٤ الصدوق انه ممن يستمرس التالوا من ايتي بشي من البينات فاحسن

اليوم ومثاسبة فعل عائدة
 لقرجمن قوله والتمسيل من
 الصدوق ولا يمتن قوله الذين
 لا يصدقون الا جهدهم لقولها
 في الحديث فلم يجدتني شجرة
 وفيه شجرة من عاتة استالا
 لوجهه صلى الله عليه وآله وسلم
 وفي هذا الحديث التصديت
 والخبار والعنونة والقول
 واتوجه ايضا في الادب وكذا
 مسلم واتوجه ايضا الترمذي
 في البروق الحسن صحيح (من
 أي حرية رضى الله عنه قال به
 رجل الله الذي صلى الله عليه
 وآله وسلم) قال في القم (من
 على لجه قيل بمثل أن يكون
 انذره له ودي مستداه سال
 أي الصدقة أفضل وكذا عند
 الطبراني لكنه أجيب جهن من
 مقبل أو سر الى غيره (فقال
 يارسول الله أي الصدقة أعظم
 أبر قال ان تصدق وأنت صحيح
 صحيح تقضى القفر وتأم القنى)
 أي تطمع في الفنى بمساعدة
 النفس حينئذ على اخراج المال
 مع قيام المنافع وهو الشئ اذ فيه
 دلالة على صحة التصدوق وقوة
 الرضى في القربة (ولا تمهل حتى
 اذا بلغت أي الروح أي قارب
 الخلقوم) جرى النفس عند
 الفرجة (قلت لتسلان كذا
 وفلان كذا) غاية من الموصى

رواه أحمد وفي الصحيحين معناه الاثر المروي عن عمر قال في جميع الزوائد ثقات
 قوله ليس على المسلم صدقة في عبده ولا فرسه قال ابن رشد اريد بالجنس في الفرس
 والعبد لا الفرد الواحد اذ لا خلاف في ذلك في العبد المتصرف والفرس المعد للركوب
 ولا خلافا في انهما في الترخيب والخطب وانما قال بعض الكوفيين في تركه منها القربة
 وقال أبو حنيفة انها يجب في النسل اذ اسكانه كرايا وانما قالوا الى النفس وله
 في المنقرق دوايتان ولا يرد عليه انه يان مثل هذا في حائر السوائم اذا انقرت لعدم
 التسايل لانه يقول انه اذا عدم التسايل حصل فيها التوالا كل وانيل لا توكل عنه قال
 الحافظ من عند ان المال يضر بين أن يضر ج عن كل فرس دينارا أو يقوم ويخرج
 ربع العشر وهذا الحديث يرد عليه وأجيب من جهة جعل النبي عليه حديث على الرقبة
 لا على القبة وهو خلاف الظاهر ومن جهة ما رقبه عليه حديث على عبد الله اود
 بائنا حسن مرفوعا قد عرفت عن الخيل والرقبة في احوال الصدقة الرقة وساق واستدل
 على الوجوب بما وقع في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه صلى الله عليه وآله وسلم قال
 في الخيل ثم لم يرض حق الله في ظهورها وقد تقدم الجواب عن ذلك في شرح حديث أبي
 هريرة ومن جهة ما استدلل به ما أخرجه البخاري في الصحيحين والخطيبين من حديث جابر
 عنه صلى الله عليه وآله وسلم في كل فرس ما يقتدره ثار وعشر دراهم وهذا الحديث مما
 لا تقوم به حجة لانه قد مضى الدار فطى واليه في فلا يتولى على معارضة حديث الباب
 الصحيح وعكس أيضا جاري عن عمر انه امر عليه بأخذ الصدقة من الخيل وقد قرر ان
 أعمال العصابة وأقوالهم لاجبة فيها الاسباب بعد اقرار عمر بأن النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم وأبا بكر لم يأخذوا الصدقة من الخيل كافي الرواية المذكورة وفي الباب وقد احتج
 بظاهر حديث الباب الظاهرية فقالوا لا تعجب الزكاة في الخيل والرقبة لا للعبادة ولا لغيرها
 وأجيب عنهم بأن زكاة العبادة تامة بالاجماع كاتقها ابن المنذر وغيره فيصير به عموم
 هذا الحديث ولا يمتن ان الاجماع على وجوب زكاة العبادة في الجملة لا يستلزم وجوبها
 في كل نوع من أنواع المال لا مخالفة الظاهرية في وجوبها في النسل والرقبة الذي
 هو محل النزاع مما يطل الاجماع عليهم بالاجماع على وجوبها فيها فالظاهر ما ذهب
 اليه أهل القربى ان لم تكن بنية اظهار هذا ان عليها يقول بوجوبها اذا أخذ الزكاة من
 هذين النوعين وانما حسن الاخذ من الجماعة المذكورة لكونهم قسطنطين من عمر
 ذلك وحديث أبي هريرة المذكور في الباب هو طرف من حديثه المتقدم في أول
 الكتاب وقد شرحنا هناك وقد استدلل على عدم وجوب الزكاة في الجملان النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم مثل عن زكاة الميراث كرايا فيها لكانوا البراءة الاصلية مستعصبة
 والاحكام التكليفية لا تثبت بدون دليل ولا عرف فالتام ان أهل العلم يقول بوجوب
 الزكاة في الجمل لغير عبادة واستقلال

فالموصى به فيما كان له من وقد صار ما وصى به الوارث فيعطيه ان شاء اذا زاد على
 الثلث أو وصى به الوارث آخر والمعنى تصديق في حال حصن واختصاص المال بين وضع نفسك بأن تقول لا تلتصق ما لا تلتا

منه فليس منكره وان ساء له بالحق مرضه لا تصرفه من هذا العمل (٥) فلذلك شرط صحة البدن وشيخ المال له

• (ما يتركه الذهب والفضة) •

(من علي عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد عرفت لكم من صدقة الخليل والرفيق فها هي صدقة الرقة من كل أربعين درهما درهما يس في تسعين ومائة حتى إذا بلغت مائتين فها هي صدقة درهم وواحد وأبو داود والترمذي نقلوا قد عرفت لكم من الخليل والرفيق وليس فيهما دون المائتين ذكر وواحد والساقى الحديث يروى من طريق عامر بن شجرة عن علي بن وصير بن أبي الحرث الأعور عن علي أيضا قال الترمذي روى هذا الحديث الأعمش وأبو عوانة وغيرهما عن أبي إسحق عن عامر بن شجرة عن علي بن وريق شيخان الثوري وابن مينة وغير واحد من أبي إسحق عن الحرث عن علي وسألت محمد بن يعقوب النخعي عن هذا الحديث فقال كلاهما عندى صحيح انتهى وقد حسن هذا الحديث الحافظ وقال الدارقطني السواب وقمعه علي علي الحديث يدل على وجوب الزكاة في الصدقة وهو يجمع على ذلك ويدل أيضا على أن زكاة ربح العشر ولا أعلم في ذلك خلافا ويدل أيضا على اعتبار النصاب في زكاة الصدقة وهو إجماع أيضا وعلى أنه ما تلاقى بهم قال الحافظ لم يتخالف في ذلك نصاب الصدقة ما تلاقى بهم إلا أن حبيب الأندلس قال قال أن أهل كل بلد يتعاملون بديارهم مودع كرايم عبد البر استلخافي ألون زكاة القسبة إلى ديوارهم الأندلس وغيرهم من دراهم البلدان قبل وبعضهم اعتبر النصاب بالسد لا بالوزن وهو خلاف الإجماع وهذا البعض الذي أشار إليه هو الرئيس به قال الحرث عن الطاهري قال في البرق وقد قرئ كلام هذا المغربي الطاهري المغربي الصنعاني في شرح بلوغ المرام وقال أنه الطاهري أن لم ينع منه إجماع وحكي في البر عن مالك أنه يقتصر بنفس المليونين ولا بد أن يكون لنصاب خالصا عن العشر كإذهب إليه الجهور وقال المؤيد بقائه والإمام يحيى أنه يقتصر باليسم وقوله الإمام يحيى لعشر مائة دون وحكي في البر عن أبي حنيفة أنه يقتصر بمائة دون النصف وسبقنا في تحقيق مقدار درهم وفي الحديث أيضا دليل على أنه لا زكاة في الخليل والرفيق وقد تقدم الكلام على ذلك (ومن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس فيهما دون خمس أو قمن لو وقصد صدقة ويس فيهما دون خمس دون الأبل صدقة وليس فيهما دون خمسة أو قمن من القرصدية ورواه أحمد ومسلم وهو لا جد ولا جد ولا جد من حديث أبي سعيد وعن علي بن أبي طالب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا زكاة ما تلاقى بهم وقال علي الحلوق فيهما صدقة ديوارهم ليس عليك شيء يعني في الذهب حتى يكون ذلك مشرونا دينار فإذا كانت عشرة دنانير أو قال عليها لحول فليس نصف دينار ورواه أبو داود حديث أبي سعيد لمشار إليه هو متفق عليه ونقله في البخاري ليس فيهما دون خمسة

٤ نيل ح أطول جار حقرة كانت سودة (فت زبعة كازا ابن - حد
(أطول بن) من طريق المساحة (فلتا بسد) أي بعد ان نتر وكون سودة أطول بن (دايا المساحة) انما كانت طول بنها

المسألة في إخراجها من غسل الله عليه وآله وسلم لم يرد بالذات وهو بالطلول طولها إلى أراد العطس وكثرة فاليه هذا السجدة
فالتسعة والطلول ترشح لها الأمانة ثم ٢٦ المستأمنه (وكانت أسرارنا حواجا) صلى الله عليه وآله وسلم

أوسق من الفرو صدقة وليس فيها وزن خمس أو أقيم الزرق صدقة وليس فيها وزن خمس
ذو من الأبل صدقة وحديث على هو من حديث أبي بصير عن الحارث الأحمري وعاصم
ابن شعرة عنه وقد تقدم أن الضاري قال كلاهما منه صحيح وقد حسنه الحافظ
والحرث ضيق وقد كلفه ابن المديني وغيره روى من ابن مسعود وثقة وعاصم وثقة
ابن المديني وقال النسائي ليس به بأس فإيراد خمس أو أواقا تنوينها بألف التثنية
مشددا ومختفاجع أو رقة بضم الهمزة وتشديد القاف مشددا وحكي الصافي وثقة بهذا
الألف ونفع الواو قال في الفتح ومقدار الرقة في هذا الحديث أربعون رهبا بالاتفاق
والمراد به درهم الخالص من النقطة سواء كان مضروبا أو غير مضروب قال عاصم قال
أبو عبيد الله الدرهم لم يكن معلوم القدر حتى جاء عبد الملك بن مروان فجمع العلماء على جعله
كل منتهى درهم سبعة مثاقيل قال وهذا يلزم منه أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم
أحال تصاب الزكاة على أمر مجهول وهو مشكل والصواب أن نعتي ما نقل من ذلك أنه
لم يكن شيء منه لمن ضرب الإسلام وصككت مختلفة في الوزن فحشر تمثالا وزن عشرة
وعشر قوز غالية فاتفق الرأي على أن تنفذ بالكتابة العربية ويصير وزنها وزنا واحدا
وقال غيره لم يتعد المثقال في جاهلية ولا إسلام وأما الدرهم فاجمعوا على أن كل سبعة
مثاقيل عشرة دراهم انتهى قوله من الزرق قد تقدم الكلام عليه وكذا تقدم الكلام على
قوله خمس ذود قرا خمسة أو ق جمع ونسج الواو ويجوز كسرها كما حكاه صاحب
الحكم وجمعه بخمسة أو ساق كمثل وأحال وهو متون صاعا بالاتفاق وقد وقع في رواية
ابن ماجه من طريق أبي بصير عن أبي سعيد فهو هذا الحديث وفيه والوقس متون
صاعا وأخرجها أبو داود أيضا لكن قال ستون تحتوما وقد أروا قطن من طريق عائشة
الوقس ستون صاعا وفيه دليل على أن الزكاة لا تصب في صدق خمسة أو ساق وسياق
الحديث عن ذلك قوله عشر ذود ينار الدرهم مثقال والمثقال درهم وثلاثة أسباع درهم
واله درهم ستة دنانير والدانق قيراطان والقيراط طوس وسان والطوس حيتان والحيبة
سدس من درهم وهو جرم من ثمانية وأربعين جزأ من درهم كذا في القاموس في فصل
الميم من حرف الكاف وفيه دليل على أن تصاب الذهب عشرون دينا وإلى ذلك ذهب
الأكثر وروى عن الحسن البصري أن تصاب أربعين درهما روى عنه مثل قول الأكثر
ونصابه مائة درهم وقال طائفة أنه يستبرأ في تصاب التثنية بالنقطة بما بلغ منه
ما يقوم عاقتي درهم وجب فيه الزكاة ويرد الحديث قبله وحال عليا الخول فيه دليل
على اعتبار الخول في زكاة الذهب ومثله النقطة وإلى ذلك ذهب الأكثر وذهب ابن
عباس وابن مسعود والصادق والباقر والناصر وداود إلى أنه يجب على المالك إذا
استأنصبا أن يركبه في الحال ثم يكتبه في الرقة ربع الشرو وهو مطلق مقبض
بهذا الحديث فاعتبار الخول لا بد منه والضعف الذي في حديث الباب من غير ما

(وهو كانت تصب الصدقة)
واستشكل هذا مما عرفت من
تقدم موثوق به وتأخر سودة
يعدها وأبواب بن شبيب
عائشة لا تسمى مودة يقولها
فعله بعد أن بعد أن أخبرته من
سودة بالطلول الحق في قوله ذكر
سبيل الرجوع عن الحقيقة إلى
الجزالة الموت فتمنع الجمل على
الجزالة ثم ويحذف الضمير
وكانت في الموضوعين عاقل على
لوجه التي صاغها صلى الله
عليه وآله وسلم بقوله أطول لكن
يذا وإن كانت أبسط كور
أذهوت من لفهم الدليل على أنها
زريق بنت هاشم كافي مسلم
طريق عائشة بنت طلحة عن
عائشة بلغة فكانت أطولها
يدان في بنت جعفر لأنها كانت
تعمل وتصدق فجمع اتفاقهم على
أنها أولهن موتا فتميزت
تكون هي المرادة وهذا من
أخبار ما لا يبلغ غيره كقوله تعالى
سورة البقرة ٢٢١ وعلى هذا
فلم تكن مودة امرأة طعنا
وليس الضمير عائدا عليها لكن
يعبر على هذا ما وقع من
التصريح بسودة عند البخاري
في تاريخه الصغير عن موسى بن
إسماعيل بهذا السند بلفظ
فكانت سودة أسرارنا وقول
بعضهم أنه يجمع بين روايتي

الضاري ومسلم بأن زكاة صلى الله عليه وآله وسلم بلغة قال لا ولو سودة تبارك عند
سجدة الزكاة معارضه على يد ابن حبان أن نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم اجتمعن عنده فزاد فيهن واحدة رأيا

في القبح بأنه يمكن أن يكون نفسية أو بدنية أي موافقة لكونه شرها لا يقسمه ذلك ولا أن خيفة من فراس قد سلمته في ذلك روى عن الشعبي الصريح بأن ذلك لا يوجب دونه روى

الحاكم في المأثبات من مستند روى عنه
كانت عائشة تفكر في الجفنان في بيت أحد الأبا بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم عاد يثاني الجدة استطاول فلم تزل تفعل ذلك حتى توفيت ذليل بنت جهم وكانت امرأة قسرية ولم تكن أم ولد لها فمناجاة أن اتجه صلى الله عليه وآله وسلم إذا أراد بطول السيد الصدوق كانت ترضع امرأة صنعاء باليد تدبغ وتخرز وتصدق في ميل الله قال الحاكم على شرط مسلم وهي رواية مبنية على رواية عائشة بنت طلحة في أمر رضى وهي على شرط مسلم وروى ابن أبي خيفة عن طريق القاسم بن معن قال كانت ترضع أول نساء الذي صلى الله عليه وآله وسلم لخواججه فنهذه روايات بعضها بعضهم بعضها يحصل من مجموعها أن في رواية أبي حنيفة وهو ما عرفت بالمراد من رواية أبي حنيفة رضي الله عنه رسول الله صلى الله عليه وآله

مذاهب ما به والله ارقطى والبيهقي من حديث عائشة من اعتبار الحول في استناده حادثة في الرجال وهو ضعيف وما عند الدارقطني والبيهقي من حديث ابن عمر عنه وفيه إجماع بن عباس وحديثه من غير أهل الشام ضعيف وما عند الدارقطني من حديث أنس وفيه حسان بن ساء وهو ضعيف قوله فيها المصنف بغير دليل على أن ذلك كان في ربيع العشر ولا علم فيه خلافا

باب ذكره في ربيع العشر

عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فيما سقت اذهار والقيم العشر ووقفا سقي بالسياسة نصف العشر ورواه أحمد ومسلم والشافعي وأبو داود وقال الانبار والعيون وروى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فيما سقت السه او العيون أو كان غريبا العشر وفيما سقي بالنضح نصف العشر ورواه الجماعة لا مسلم لكن فقط الشافعي وأبو داود وابن ماجه بعد بدل عن أبي قتادة والقيم يقع الغن المجمة وهو المطروجا في رواية الغيل بالقم قال أبو عبيد هو ما جرى من المسقى الانهار وهو سبيل دون السيل الكبير وقال ابن السكيت هو الماء الجاري على الارض قوله العشر وقال النووي ضبطناه بضم العين جمع عشر وقال القاضي بياض ضبطناه عن عامة مشيختنا بفتح العين وقال هو اسم للتمر من ذلك وقال صاحب المطالع أكثر الشيوخ يقولون بالضم وصوابه القمح قال النووي وهذا الذي ادعاه من الصواب ليس بصحيح وقد اعترف بأن أكثر الروايات وهو الصواب جمع عشر وقد أدلة قوله على قولهم شعور أهل النخلة الضم ولا فرق بين الانظير قوله بالسياسة هي البعير الذي يستقى به الماء من البئر ويقال له الناضح يقال منه سنايسنسونوا إذا سقى به قوله فيما سقت السماء المراد بذلك المطر أو الثلج أو البرد أو الطل والمراد بالعيون الانهار الجارية التي يستقى منها من دون اعتراف بالآلة بل لساح اساحة قوله أو كان غريبا هو بفتح العين المهملة وفتح الناء المثناة وكسر الراء تشديد التصانيع وحكي عن ابن الأعرابي تشديد المثناة وروى ثعلب قال انطلقا هو الذي يشرب بعروقه من غير سقي زاد ابن قدامق عن القاضي أبي يعلى وهو المستفقع في ركبة ونحوها يسبب اليها المطر في حوائق تسقى اليه قال واشتقاقه من العاقر وهي الساقة التي يجري فيها الماء لان المثلثي تعثر فيها قال ومشة الذي يشرب من الانهار بغير مونة أو يشرب بعروقه كان يغرس في أرض يكون الماء قريباً من وجهه فيقتل المعروق الشجر فيسقي عن السقي قال الحافظ وهذا التفسير أولى من إطلاق أبي حنيفة العثرى ما سقته السماء لان سباق الحديث يدل على الأخيرة وكذلك قول من فسر العثرى بأنه الذي لا حبل له لا لأنه لا ركن فيه قال ابن قدامة لا تعلق في هذه التفرقة التي ذكرها خلافاً لقوله بالنضح فيخرج الثور وسكون لصاد المجمة بوجهها

على رواية أبي داود لو كانت جهرا لما سقى عليه حال الغنى لانه في الغالب لا يفتى بخلاف لا تخبر (فخرج بصدقه) لضعفها في يد مستحق (فوضعهما في يد سارق) وهو لا يملكه (فأصبروا) أي القوم الذين نهب هذا الصدق (بمقدون تصدق)

التي (على سائر) أخبار بعض التجب أو الامتكار ولا ينالها على فلان السارق (فقال) التمسدي (الاهم لك الحمد) على
استدعي على سائر حيث كان ذلك ٢٨ بأرادتك لا بأرادتي فإن أرادتك كلها جيلة ولا يصح على المكره

سوال (لا تصدق) اليه
(بصدقة) على مسحق (تخرج
بصدقة) ليضما في بدستق
(قوضها في) امرأة (زانية)
(فأصبوا) أي بنوا إسرائيل
(يصدقون تصدق اليه) على
امرأة (زانية فقال) التمسدي
(الاهم لك الحمد) على تصدق
(على) امرأة (زانية) حيث
كان بأرادتك قال في القح والقي
يظهر أنه سلم وتوض ورضى
بقضائه الله لحسنه الله على ثلاث
الحال لاهم الحمد على جميع
الحال لا يصح على المكره
سواء وقد ثبت أن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم كان إذا رأى
فألا يجبه قال الهم لك الحمد
على حال (لا تصدق) اليه (بصدقة)
تخرج بصدقة فوضها في
عنى فأصبوا يصدقون تصدق
اليه (على عني قال الهم لك
الحمد على سائر) زانية وعلى
عني (زاد الطبراني) تساه ذلك

(ثاني) في منامه (فضيلة) في
رواية الطبراني في مسند
الشمسين عند أحمد بن عبد
الوهاب عن أبيه اليان بهذا
الاستناد فساء ذلك فافق في
منامه وأخرجه أبو نعيم في
المستخرج عنه وكذا الامام علي

من طريق علي بن عيسى عن
شعيب وفيه نصيب أحد
الاجمال التي ذكرها ابن التبر وغيره قال الكرماني قوله أي في منامه أي أرى في المنام أو سمعها فافق

أي بالسنة قبله لا يقع اليها لمصلحة وسكون العين اليه وروى عنه قال في
القاسم من البعل الأرض المرتفعة تطرف في السنة مرة في كل محل وزرع لا يسيق أو ما سقته
اليه انتهى وقيل هو الاشياء التي تشرب بهم وفهام الأرض والحديث ثانياً يدلان على
أنه يجب العشر في سائر على السماء والانهار يشربها ما ليس فيه مونة كثيرة ونصف
العشر في سائر بالتواضع ونحوها ما فيه مونة كثيرة قال النووي وهذا متفق عليه
وان وجد ما يسيق بالضعف تارة وبالطرا أخرى فإن كان ذلك على جهة الاستئمان واجب
ثلاثة أرباع العشر وهو قول أهل العلم قال ابن قدامة لا يميز مالا ولا مالا كان أحدها
أكثر كان حكم الأقل تعالاه كعند أحد التوروى وأي حذيفة وأحد قول الشافعي
وقيل يؤخذ بالتسوية قال المختار يهمل أن يقال إن سكن فصل كل واحد منهما أخذ
بصا وبعن ابن القاسم صاحب مالك المير في عامه بزرع ولو كان أقل (ومن أي سعيد
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليس فيه دون خمسة أوسق صدقة ولا فيما دون خمس

أواق صدقة ولا فيما دون خمس ذود صدقة وما لا يجاهه في ألفه لأحد ومسلم والقاسم
ليس فيما دون خمسة أوساق من غر ولا حب صدقة ولمسلم في رواية من غر بالثلاث أنفق
الثلاث ومن أي سعيد أيضاً أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الوسق ستون صاعاً ورواه
أحد ابن ماجه ولا جدوا في داود ليس فيما دون خمسة أوساق ذكاة والوسق ستون
محتوماً قوله ليس فيما دون خمسة أوسق قد تقدم تفسير الوسق والادود قوله
الوسق ستون صاعاً هذا الحديث أخرجه أيضاً الدارقطني وابن حبان عن طريق عمرو بن
يحيى عن أبيه عن أبي سعيد رواه أبو حنيفة وأبو داود وابن ماجه عن طريق
اليعقوبي عن أبي سعيد قال أبو داود وهو منقطع لم يسمع أبو يعقوب عن أبي سعيد وقال
أبو حاتم يندر كذا أخرج البيهقي نحوه من حديث ابن عمر وابن ماجه من حديث جابر
راسداً ومعه قال الحافظ وفيه عن عائشة وعن سعد بن المسيب وحديث ليس فيما
دون خمسة أوسق صدقة مخصص للعموم حديث جابر المتقدم في أول الباب وحديث
ابن عمر المذكور بعده لأنهما يشعلان الخمسة الأوسق وما دونها حديث أبي سعيد هذا
خاص بقدر الخمسة الأوسق فترقب الزكاة فيما دونها وإلى هذا ذهب الجمهور وذهب
ابن عباس وزيد بن علي والنضري وأبو حنيفة إلى العمل بالمعامنة الواجب الزكاة في
القليل والكثير ولا يعتبر النصاب وأما ما رواه حديث لا وفاقاً به لا يخفض نقص
حديث العموم لأنه مشهور وحكم المعلوم وهذا التمام على مذهب الحنفية القائلين
بأن دلالة العموم قطعية وإن العمومات القطعية لا تنقص بالتلفيات ولكن ذلك
لا يبرى فيما نحن بصدده فإن العلم والخاص ظنيان كلاهما والخاص أرجح دلالة
واستناداً فيقدم على العلم تقدم أو تأخر أو قارن على ما هو الحق من أنه ينبغي العام على

الخاص
ملكيًا وغيره وأما غيره أي أرى في المنام أو سمعها فافق

الظهور بالنقل المضمين أنها علم الموضع الأول كذا في التبع (المصدر نفسه) زادوا أهمية تفهيمات (المصدر نفسه) على سائر التفهيمات
بعضهم عن مرتبة وأما الزيادة فلهذا أن استغنى عن زناها بالقتصر ٢٩ (وأما لفظ التفهيم فيكون مفعولاً به أعطاه

(الله) وفيه أن الصدقة كانت
 عندهم مخصصة بأهل الحاجات
 من أهل الخيرية إذا تجاوزوا
 من الصدقة على هؤلاء الاصناف
 الثلاثة وفيه أنية للمتصدق
 إذا كانت سالحة قبل صدقة
 ولولم تنفع الموقع واستحاب
 إعادة الصدقة إذا لم تنفع الموقع
 وأن الحكم للظاهر حتى يثبت
 سر أو يركب التسليم والرضا ومن
 التخصيص بالقضاء كما قال بعض
 السلف لا تنقطع الخدمة ولو ظهر
 لأن عدم القبول وهذا في صدقة
 التطوع أما واجب فلا يقربى
 على غنى وإن ظنه فقيراً خلافاً
 لابي حنيفة ومحمد حيث قالوا
 تسقط ولا يجب عليه إعادة
 وهذا الحديث أخرجه مسلم
 والسائق الزكاة كان في (من من
 ابن يزيد) السلي انصاب (رضي
 الله عنه قال يا رب رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم أنا وأبي
 يزيد انصاب (وجدى) الاخير
 انصاب ابن حبيب السلي
 (وخطب على) من الخطبة
 بكسر التاء أى طلب من رضى
 المرأ أن يزوجه منى (فأنه حتى)
 أى طلب إلى النكاح فأجبتة
 (وخاصت إليه) صلى الله عليه
 وآله وسلم قال الزمر كنن
 والبر ماوى كانه سقط هلمن
 الضادى مائت في غيره وهو

الخاص مطلقا وهكذا يجب البناء إذا جهل تاريخه وقد قيل إن ذلك إجماع والظاهر أن مقام التزام من هذا القبيل وقد سكت ابن المقدسي إجماع على أن الزكاة لا تجب فيها دون خمسة أوسق مما أخرجت الأرض إلا أن أبا حنيفة قال تجب في جميع ما يقصد بزراعته مع أنه لا أرض إلا الحطب والتعصب والخشيش والشعر الذي ليس بقر انتهى وسكت صاحب من داود وإن كل ما يدخله الكيل يراعى فيه التصاير وما لا يدخل فيه الكيل ففيه عليه وكثيره الزكاة وهو نوع من الجمع وقال ابن العربي أقوى المذاهب وأحرمها لما سكتين قول أبي حنيفة وهو التمسك بالصوم انتهى وهو من مذهب ثالث حكمه صاحب الجرحين بالبراءة الصادقة يعتبر بالسابق في القرو والزيب والبرو والتسمير انتهى المعتزلة قالوا صرف الياء هو قصر العام على بعض ما يقتضيه بالإدليل (وعن عطاء ابن السائب قال أراد عبد الله بن الحنفية أن يأخذ من أرض موسى بن طلحة من الخضراوات صدقة فقال له موسى بن طلحة ليس لك ذلك إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول ليس في ذلك صدقة ورواه الأثرم في سننه وهو من أقوى الراشدين لأصحاب من أرسلهم) الحديث أخرجه أيضا دارقطني والحاكم من حديث إسحق بن عيسى بن طلحة عن عمه موسى بن طلحة عن معاذ بن أنس وأما القضاة والبطغ والرومان والقضاة فعن قضاة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لما قضا وفيه ضعف وانقطاع وروى الترمذي بعض من حديث عيسى بن طلحة عن معاذ وهو ضعيف وقال الترمذي ليس يصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم شيء في الخضراوات وإنما يروى عن موسى بن طلحة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سلاوة كرمه دارقطني في العمل وقال الصواب مرسل وروى البيهقي بعض من حديث موسى بن طلحة قال عندنا كتاب ما وذرناه وإلهنا كرم وقال موسى بن عيسى لا يشكره ألقى معاذ وقال ابن عبد البر لم يلق معاذ ولا أذكره كذا قال أبو زرعة وروى البزار ودارقطني عن طريق الحرث بن نهسان عن عطاء بن السائب عن موسى بن طلحة عن أبيه مرفوعا ليس في الخضراوات صدقة قال البزار لا أعلم أحدا قال فيه عن أبيه إلا الحرث بن نهسان وقد سكت ابن عدى تضعفه عن جماعة والشهور عن موسى مرسل ورواه دارقطني عن طريق مروان ابن محمد السخاوي عن جابر عن عطاء بن السائب فقال عن أنس يدل قوله عن أبيه والله تضعفه عنه ومروان مع ذلك ضعيف جدا وروى دارقطني من حديث علي بنه وفيه السخر بن حبيب وهو ضعيف جدا وفي الباب عن محمد بن يحيى عند دارقطني وفي إسناده عبد الله بن شبيب قيل عنه أنه يسرق الحديث وعن عائشة عند دارقطني أيضا وفيه صالح بن موسى وفيه ضعف عن علي موقوفه البيهقي وعن عمر كذا عند ابن محمد الحديث يدل على عدم وجوب الزكاة في الخضراوات وإلى ذلك ذهب مالك والشافعي

فأما القليل يعني حكم أي أظفر في عمادي يقال فلع الرجل على خصمه إذا غلظ به (وكان أبي يزيد أخرج ذاتهم تسديقها
فقرضها) أي الثناير (عند رجل في المسند) قال في الغفر: قال علي أصم وهو الساق حذف تقدير مواضعه إن تسديقها

على المحتاج اليها اذا ما طلقا (لجئت فاختارها) من الرجل الذي اذن في الصدقة بما يختارونه لا بطريق الغصب (فانتهت بها) أي بالصدقة (فقالوا ههنا ما لك اريدت) ٢٠ على الخصوص بالصدقة بل اريدت عموم الفقراء أي من

غيرهم على أن يكل أن يعطى
الزاد وقد كان الولد فقيرا
(لخاصته) يعطى أباه وهذه
الخاصة تسمى ولد صحت
الأقل (المدبول أنه صلى الله
عليه وآله) وسلم فقال لثانوي
من أجرا الصدقة (يا يزيد) لأنك
فوت الصدقة على محتاج وابنك
محتاج اليه لو وقعت الموضع وان
كان لم يتضرر مالك أنه يأخذها
(ولك ما أخذت يا معن) لأنك
أخذت محتاجا اليها وأما
أما صاحب الله عليه وآله وسلم
لأنه دخل في عموم الفقراء
المأذون لئلا يكل في الصرف اليهم
وكانت صدقة تطوع قال في
الفتح وفيه دليل على العمل
بالطهارة على الإطلاق وان
أحق أن أطلق لوضع رايه
فرد من الأفراد ليقيد القضاة
واستدل على جواز دفع
الصدقة إلى كل أصل وفرع ولو
كان من تازمه نفقه ولا يهمله
لأنه واقعه احتمال فاحتمل أن
يكون معن كل مستقلا لا يلزم
أنه من ينفقه وفيه جواز
الاقتدار بل هو واجب القسبة
والصلته بنعم الله وفيه جواز
التعاكس بين الأب وابن وان
قلت بغيره لا يكون حقها
وجواز الاختلاف في الصدقة
ولاحتمال الصدقة الطوع لأنه

وقالا بما يقبض الزكاة فيما كان يدخر للاقتيات وعن أحد أنها تخرج ما يكال ويوزن
ولو كان لا يقتات وبه قال أبو يوسف وعبد الله وأبي جعفر في النضر وأبو الهادي والقاسم
الاحمسي والطبيب حديث الناس شر كافي ثلاث ووافقه ما أبو حنيفة الآله استثنى
السقف والتمن واستدلوا على وجوب الزكاة في النضر وأبو حنيفة قوله تعالى خضع
أموالهم صدقة وقوله وما أخرجهما من الأرض وقوله وأحقه يوم حسابه
وبعوم حديث فيما سقت السماء العشر وشجرة قالوا وحديث الباب ضعيف لا يصلح
لتخصيص هذه العمومات وأجيب بأن طرقة يتقوى بعضها ببعض فينقض تخصيص هذه
العمومات ويتقوى ذلك ما أخرجهما لحاكم والبيهقي والطبراني من حديث أبي موسى
ومعاذ حين بعثهما النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى اليمن يعلنان الناس أمر دينهم فقال
لا تأخذوا الصدقة إلا من هذه الأربعة الشعير والحنطة والزرع والقر قال البيهقي رواه
ثقات وهو متصل وما أخرجه الطبراني عن عرفات النخاس وروى الله صلى الله عليه وآله
وسلم الزكاة في هذه الأربعة فقد كرها وهو من رواية موسى بن طلحة عن عرفات أو
فدصة موسى عن جرير عن حماد بن عمار عن أبيه عن ابن عباس عن أبيه عن حماد بن عمار
شعب عن أبيه عن حماد بن عمار عن أبيه عن حماد بن عمار عن أبيه عن حماد بن عمار
الحنطة والشعير والقر والزبيب زاد ابن ماجه والذوق في استناده محمد بن عبيد الله
المرزوقي وهو متروك وما أخرج البيهقي من طريق حماد هذا قال: كره الصدقة في عهد
النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا في خمسة قد كرها وأخرج أيضا عن طريق الحسن
فقال لم يفرض الصدقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا في خمسة قد كرها خمسة المذكورة
والأبل والبقرة والغنم والذهب والفضة وحكى أيضا عن الشعبي أنه قال كتب رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى أهل اليمن انما الصدقة في الحنطة والشعير والقر
والزبيب قال البيهقي هذا ما راسيل طرقها مختلفة وهي يؤيد بعضها بعضها ومعهما
حديث أبي موسى ومعهما قول عمر بن الخطاب ليس في النضر أووات في كذا انتهى
فلا أقبل من اقتباس هذه الأحاديث لتخصيص تلك العمومات التي قد دخلها
التخصيص بالانسان والبقرة والغنم وغيرها فيكون الحق ما ذهب إليه الحسن
البحري والحسن بن صالح والثوري والشعبي من أن الزكاة لا تقبض إلا في البر والحيوان
والقر والزبيب لا في أعيان هذه الأربعة مما أخرجه الأرض وأما زيادة الذرة في حديث
عمر بن شعيب فقد عرفت أن في أسانيد هاتر وكلاهما ضعيفان ليس بمجاهدوا الحسن
(وعن عائشة قالت كلن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث عبد الله بن رواحة
فيخص الفحل حمير يطيب قبل أن يجر كل منه ثم يجرهم يهود يأخذونه بذلك الخمر
أو يدفعونه اليهم فقال الخمر لكن يعصى الزكاة قيل أن تقول الفحل والقر وقطره ورواه أحمد

وأي
فوع أسرار وفيه أن الصدقة أجبر ما فوسا صادق المستحق أو لأن الأب لا يرجع في الصدقة
على ولد بخلاف الهبة والله أعلم وهذه الحديث عن أفراد البخاري عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله

[illegible]

وأودوه وعن عتاب بن أسيد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يمشي على الناس من يحرص عليهم كرومهم وقمارهم رداء القرمذي وابن ماجه عنه أيضا قال أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يحرص الضيف كما يحرص الضيف فتروخه زكاته زجا كما تروخ صدقة الخلق فراء ورواه أودوه والقرمذي وعن سهل بن أبي حنيفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا نحرتم فإدواودوهوا التلث فان لم تدعوا التلث فعدوا الربع ورواه التلثة الأبن ماجه حديث عائشة فيه واسطة بين ابن جريج والزهرري ولم يعرف وقد واهد السد الزاؤه وأدواودوه الواسطة المذكورة وابن جريج مدلس فاحذر تركه كما تدلسواؤد كراهواودوه الاختلاف فيه فقالوه واسطع من أبي الأخضر عن الزهرري عن ابن المسيب عن أبي هريرة وأوسه معمر ومالك ومقبل وليد كراهواودوه وحديث عتاب بن أسيد أخرجه أيضا باللفظ الأول أودواودواون حبان وباللفظ الثاني الساقواون حبان وأدواودوه ومداوه على سعد بن المسيب عن عتاب وقد قال أودواودوه لم يسمع منه وقال ابن قانع ليدركه وقال المنقري انقطاع ظاهره لأن مولد سعد في خلافة عمر ومات عتاب يوم مات أبو بكر وسبقه إلى ذلك ابن عبد البر وقال ابن السكن لم يرو عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من وجه غيره هذا وقد روى أودواودوه مستدفيه الواقدي فقال عن سعد بن المسيب عن السورين عن عروة عن عتاب بن أسيد وقال أبو حاتم الصحيح عن سعد بن المسيب أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر عتاب بأمره وعنه رواية عبد الرحمن بن أسد عن الزهرري وحديث سهل بن أبي حنيفة أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم ومحمد بن أبي اسناده عده راجح بن مسعود بن زيار الرازي عن أبي أبي حنيفة وقد قال البزار انه اقرب به وقال ابن القطان لا يعرف حاله قال الحاكم ولم شاهد باسناد متفق على صحته أن عمر بن الخطاب أمر به ومن شواهده ما رواه ابن عبد البر عن أبي هريرة نوحا خفوا في آخره من الحديث وفي اسناده ابن له عموه الحديث المذكورة تدل على مشروعية الحرص في العنب والتخل وقد قال الشافعي في أحد قوليه لم يجز به مستدلا بما في حديث عتاب من أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمره بالتخل وذهب القرة ومالك وروى عن الشافعي إلى أنه يجاز فقط وذهب الهادي ويروى عن الشافعي أيضا أنه مندوب وقال أبو حنيفة لا يجوز لأنه رجم بالغيب والأحاديث المذكورة قد رويها في قصص جواز الحرص على مورد الصن بعض أهل الظاهر فقال لا يجوز إلا في التخل والعنب ووافقه على ذلك كثير من أهل الرأي وبعض أهل الفوارس وقد قيل يقاس عليه غيره مما يمكن من ضبطه بالحرص واختلف في حرص ابن جريج فاجازة المعطلة الامام يحيى رمنته الهادي في الشافعية ثم روى ورواه التلث قال ابن حبان له معنيان أحدهما أن يترك التلث والربع من العنب وتانسما

بأن لم تقبلوا الصدقة ولا يؤخر
 قصته وفيها الطعام لأن الزوج
 أصبح بمادة خلاف الدراهم
 وانما تارة فان اتقاها منه فغير
 اذنه لا يجوز فلو اضطرب العرف
 أو شكت في قضاء أو كان
 شخصا بشئ من ذلك وعت ذلك من
 حاله أو شكت فيه حرم عليها
 التصديق منه الا يصريح
 أمره وليس في حديث الباب
 تصريح به أو التصديق بشئ
 اذنه ثم في حديث أبي هريرة عند
 مسلم وما انفقت من كسبه من
 غير أمره فان نصف أجره لكن
 قال النووي معناه من غير أمره
 الصريح في ذلك القدور وغيره
 ويكون معها ان عام سابق
 متناول لهذا القدور وفيه اما
 بالصريح أو بالفهم كما مر
 النووي وقال الطحاوي هو على
 المصرف الجاري وهو اطلاق
 وجه البيت لزوجه بجهة الطعام
 الضيق والتصدق على السائل
 مذاب الشارع ربة البيت فذلك
 ورغباه في وجهه الاصلاح
 لا القسادة والاسراف في حديث
 أبي أمامة الباهلي عند الترمذي
 مر فوجا وقال حسن لا تفتق
 امرأة شيئا من بيت زوجها الا
 بان تزوجه اقبل يا رسول الله ولا
 الطعام قال ذلك أفضل أموالنا
 وفي حديث سعد بن أبي وقاص

عذابی داود علیه السلام و اول الله صلی الله علیه و آله و سلم التماس نمود امر آن فقالت یا رسول الله ان کل علی یا رب انی اتکال
 اوداود را بری غیبه از باطن او بپایان رساند از آن اموال هم قال الربیعنا کلیه و تدریجاً قال اید داود الربیع ای بضع الرأبغ

والجمل والوطيعة تعظم الى الله القوي ونفذ من هذا ان الحكم يختلف باختلاف عادة البلاد ونحل الزوج من مساهمة وطريقها
ويؤخذ من اجل المثلث منه بين ان يكون ٣٢ يسيرا يساهمه وبين ان يكون لا يسطر في نفس الزوج بغير مثله

فبين ان يكون ذلك رجل باعش
فساده ان تأخر وبين غير كان
لهما جرمين انما تفتت غيب
بفسدة (ولو وجهها جرمين
كسب) أي بسبب كسبه
(والقازن) الذي يكون بسبه
سقط الطعام المتصدق منه
(مثل ذلك) من الابح (لا يتقص
بعضهم أبو بعض) أي من أبو
بعض (شبا) ولي هذا الحديث
التصديت والعنقوت تلبس من
تأخي من صحابي ورواه كلهم
كوفون وجرير روى أصله من
الكوفة وأخرجه أيضا الزكاة
والبيوع وسلم في الزكاة كذا أبو
داود والترمذي وأخرجه النسائي
في عشرة السعواين ما جبه في
الباريات (عن حكيم بن حزام)
بالطه والزي الاسدي المكي وله
يعرف الكعبة فيه اسكاه الزبير
ابن بهكار وهو ابن أخ أم
المؤمنين خديجة وطس مائة
وحشرين سنه سطره في الجاهلية
وسطره في الاسلام وأسن مائة
وقية وسجل الاسلام ومعه مائة
بنة ووقف بعرفة بمائة وقية في
أعناقهم أطواق الفضة تفرش
تبع امتقاهن حكيم بن حزام
وأهدى الله شامومات بالمدينة
سنة تسعين أو ستا أربع أرغان
وتسعين أو ستين (رضي الله
عنه عن النبي صلى الله عليه

أن يقره ذلك من نفس الفترة قبل أن تفسر وقال الشافعي أن يدع ثلث الزكاة أو ويدها
لغيرها هو بنفسه وقيل يدعه وأهله قدر ما ياكلون ولا يقرص وأخرج أبو نعيم في
أصله من طريق الصلت بن زيد بن الصلت عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم استعمله على الخمر فقال أثبت لنا النصف وبقى لهم النصف فانهم
يسرون ولا يوصل اليهم (وعن الزهري عن أبي أمامة بن سهل عن أبيه قال نهى رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الخمر وروى عن الحسن بن علي بن يوسف في الصدقة قال
الزهري قرين من قر المدي بقروا ما يؤدود وعن أبي أمامة بن سهل في الآية التي قال الله
من زوج ولا يجموا الخليفة منه ثمة ثون قال هو الجهر وروى عن جبير بن نفير رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم أن يؤخذ في الصدقة الزكاة الرواء الثاني) الحديث الأول
سكت عنه أبو داود والترمذي وروى عنه اسناد رجال الصحيح والحديث الثاني في
اسناده عبد الجليل بن حبيب الجعفي ولا بأس به وفيه قر جليل الصغير وقد أخرج
نعمان الترمذي وقال حسن صحيح غريب من حديث البراءة قال في قوله تعالى ولا يجمعوا
الخليفة منه تنفقون ثلاث فيما عسر الانصار كما اصحاب لقتل فكان الرجل يأتي من خلفه
على قتل كثره وقلة وكان الرجل يأتي بالقتل والقتون في فعله في المسجد وكان أهل
الصفة ليس لهم طعام فكان أحدهم إذا باع أتى القتر نظره به بصاء فسقط البسر
والقر في كل وكان ناس من لا يربح في الخمر يأتي الرجل بالقتون فيه الشيبس والحشف
والخنوق قد انكسر فعلقه فأمر الله تعالى بأبها الذين آمنوا أنفسه وامن طبيعت
ما كسبتهم وما أخرجهم من الارض ولا يجمعوا الخليفة منه تنفقون ولستم يا خذبه
الآن قد ضو فيه قالوا أن أحدكم أهلى اليه مثل ما أهلى لم يأخذ له الا على الجاهل
وجاه قال فكذا بعد ذلك يأتي أحدنا بصلح ما عسده في الجهر وبضم الجيم وسكون
العين المهمة وضم الراء وسكون الواو بصدهاء قال في القاموس هو غمر ردى مقوله
ولون المسبق بضم الحاء المهمة وفتح الباء الموحدة وسكون التنية بعد هاء كاف قال في
القاموس حميم كز بر غردل قوله الرذائل ضم الراء بعدها ذال معجمة هي ما اتى
جبله كافي القاموس وقوله في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخ فيه دليل
على أنه لا يجوز ما قالت أن يخرج ردى عن الجسد الذي وجبت فيه الزكاة نصافي
الترقياسا في سائر الاجناس التي يجب فيها الزكاة كذلك لا يجوز للمصدق ان يأخذ
ذلك

«(باب ما جاز في زكاة الصل)»

(عن أبي سيرة المتي قال قلت يا رسول الله انى تحل قال فاد العشور قال قلت
يا رسول الله احدى جبلها قال فيى في جبلها رواء أحمد وابن ماجه وعن عمرو بن

وأله (رسلم قال الدنيا) لا تقبض اخبر من الدنيا في) السائة وهذا هو المحدث وهو قول الجمهور
وقد بسط اخذ ابن حجر الاقوال في بيان المراتم العليا والسفلى لا طول في ذكرها ثم قال وكل هذه التاويلات المتعقبة

RT

نيل ع مستحب لمن لا دين عليه ولا مال لا يصبون ويكون هو ممن
يصبر على الاضاق والفقران لجميع هذه الشرطه وسكره قال ولما تارا من معنى الحديث افضل الصدقه ما قرع بعد القيام

[illegible]

C

نہی



بحدوث الثلب والفساد بحث لا يصير التصديق محتاجا إلى صدقه في هذا الحديث حصول ما ذكره
الطائفة الضرورية كالأكل عند

٢٩

البحر من على عليه السلام وأشار إلى شرح الترمذي في أن الذي نقله ابن المنذر
عن الجمهور وأولى من نقل الترمذي وأما حديث أبي سارة وحديث حلال أن كان

عن نفسه الذي وماذا سبه
فلا يجوز الاشارة بهرم وذلك
انه اذا أثر فيه أدى الى
احلاك نفسه أو الأضراد بها
أو كشف صورته أو اعتقه أو
على كل حال فإذا سقطت هذه
الواجبات مع الاشارة كانت
صدقه هي أفضل لأجل
نايته من شخص القتر وشدة
مشقه وهذا يدفع التعارض
بين الأدلة انتهى (ومن يستف)
يطلب العفة وهي الكف عن
الحرام وسؤال الناس (ومعه

هـ) (باب ما في الركاؤا المحدث)

عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اللهم اجعل ربي عبد الجبار والبر جبار
والمحدث جبار وفي الركاؤا المحدث رواد الجماعة وعن ربيعة بن عبد الرحمن عن شعيب

ابن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قطع بلال بن الأسود المرقبة عادن القلبية وهي

من ناحية القرم ثلث المحدث لا يؤخذ منها الا ان كان في اليوم رواد يؤدوا وما كانت

في الموطأ الحديث الأول لم يرقوا القضا والحديث الثاني أخرجه أيضا الطبراني والحاكم

والبيهقي بدون قوة وهي من ناحية القرم الخ قال الشافعي يمدان روى هذا الحديث

ليس هذا مما ثبتته أهل الحديث ولم يكن فيه رواد النبي صلى الله عليه وآله وسلم

الاقتناع وأما الركاؤا المحدث دون الخمس فليس تحريمه عن النبي صلى الله عليه وآله

وسلم قال البيهقي هو كالأصل الشافعي وقد روى هذا الحديث عن الثورودي عن ربيعة

الذ كور وصولا وكذا أخرجه المالك في المستدرک وكذا ذكره ابن عبد البر ورواه أبو

سيرة الدين عن مطرف عن مالك عن محمد بن عمرو بن حلقمة عن أبيه عن بلال موصولة

لكن لا يتابع عليه ورواه أبو أيمن عن كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده عن قورن

زيد عن حكيم عن ابن عباس هكذا قال البيهقي وأخرجه من الوجهين الآخرين

أبو داود وسأقي حديث ابن عباس المشاوب في باب ما في قطع المحدث من كتاب

أحاديث الموات قوله المصاحف الجملة هذه الأنا لا التمسك قوله جبار رأى هدر وسأقي

الكلام على ذلك قوله وفي الركاؤا المحدث الركاؤا بكسر الهمزة وتشديد الكاف وآخره

زاي ما أخذ من الركاؤا بفتح الراء يقال ركز ركز الركاؤا فمعه فهو ركز وهذا استق عليه

أفهم أي بهرم عتيقا (ومن
يستغني عنه الله) أي من يطلب
الغنى يصله القدرات (عن
عبد الله بن عمر رضي الله عنهما
أن رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم قال وهو على المنبر) قال ابن
عبد البر في الماحية الكلام
لتنظيف بكل ما يصلح من موعظة
وعلم وقرية (وذكر الصدقة)
وفيها ألفت على الاتفاق في
وجوه الطاعة (والتعفف) أي
كان بعض الغنى على الصدقة
والقصر على العفة ونحوه تنزيل
الغنى مع القيام بحقوقه على
القتران المظنة انما يكون مع
الغنى (والمسئلة) والمسلو والتعفف
عن المسئلة وفيه كراهية
السؤال والتعريف عنه وعلم ما إذا
لم تدع إليه ضرورة من خوف

قال

حديث ابن جبر باستدافيه قال مرقوا عاما للمطعم من حقة

هلاكا ونحوه وقد روى الطبراني من حديث ابن جبر استدافيه قال مرقوا عاما للمطعم من حقة
بأقل من الاستدافا محتاجا (اليد المياخ من اليد السفلى قايده الطبايعي الملققة) اسم فاعل من ألقق ورواه

أوداد وغير المتنفذة وبوجه التفتيح قال ابن السكيت كذا المستقلة والحق فيها وقال شارح المشكاة تفسيره بالصفة
 بالنسبة الجمل وبالصفة متعدياً لكن النجاشية هذا التصر على قوله ٢٥

بقوله (و) السيد السقلى هي
 السائلة لا لأنها على حوال المتنفذة
 وسائلة السائلة وزادها وهي
 ما يستكشف منها تظهر هذا
 ان ما فى بغارى ومسلم أوج
 من اسدى روى أبى داود
 تغلاو داية ويؤيد ذلك داية
 حكم عند الطبراني فى مسند صحيح
 صغوا يد الله فوق يد المعطى
 ويد المعطى فوق يد المعطى ويد
 المعطى أسفل الايدي وعند
 السقلى من حديث طاروق
 الحارثى قدس المديته فاذا نسي
 صلى الله عليه وآله وسلم قائم على
 المنبر يخطب الناس وهو يقول
 يد المعطى العليا وهذا نص يرجع
 الخلاف ويدفع نصف من
 نص فى تأويل ذلك كقول
 بعضهم العليا لا تحذف السقلى
 المسألة أو العليا لا تحذف
 والسقلى المنخفض وقد كان اذا
 أعطى الفقير العارية يجعلها له
 بدنه وبأمر القسيران
 يتناولها تسكون يد الفقير
 العليا ادب مع قوله تعالى ألم يعلموا
 ان الله هو يقبل التوبة عن
 عباده ياخذ الصدقات قال
 فلما أضيف الاخذ الى الله تعالى
 فواضح أنه موضع يده أسفل من
 يد الفقير لا تحذف السقلى يد
 العربي والحق ان السقلى يد
 السائل وأما لا تحذف فلا

قال مالك والشافى الر كاز من الجاهلية قال أبو سفيان التورى وغيرهما ان المعدن
 وكاز وصح لهم قول العرب الر كاز الرسل اذا أصاب الر كاز هو قطع من الذهب يخرج
 من المعدن وخالفه فى ذلك الجهور فقالوا لا يقال للمعدن ر كاز واحتموا بما وقع
 فى حديث الباب من التفرقة بينهما بالصفة فدل ذلك على المخالفة وحسن الشافى الر كاز
 بالذهب القضية وقال الجهور لا يختص واختاره ابن المنذر قوله الغلبة منسوبة الى
 قبل يقع المقاف واليا هوى فاحتمى ساحل البحر بينهما بين المدينة خذت أليم والفرع
 موضع بين خلة والمدينة والحديث الاثر يدل على ان زكاة الر كاز خمس على اختلاف
 السابق فى تفسيره قال ابن دقيق العيد ومن قال من ثلثة ثمانية فى الر كاز خمس اما مطلقا
 أو فى كذا الصورة فهو أقرب الى الحديث انتهى وظاهر سواد كتاب الواجد مسلماً وقسماً
 والى ذلك ذهب الجهور فيخرج الخمس وعند الشافى لا يؤخذ منه شئ وانتقوا على انه
 لا يشرط فيه الحل بل يجب ان يخرج الخمس فى الحال والى ذلك ذهب الصفة وقال فى الفتح
 وأغرب ابن العربى فى شرح الترمذى حكى عن الشافى الاشتراط ولا يعرف ذلك فى شئ
 من كتبه ولا كتب أصحابه ومصرف هذا الخمس مصرف شخص الذى عند المالئوى
 حنيفة والجهور وعند الشافى مصرف الر كاز ومن أجسدوا بيان وظاهر الحديث
 عدم اعتبار التصلب والى ذلك ذهب الحنفية والشيعة وقار ما لا أحد وصحى يعتبر
 لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس فيما بين شخص أو اق صدقة وقد تقدم وأجيب بان
 الظاهر من الصدقة الر كاز فلا يتناول الخمس وفيه نظر فى ذلك المعدن لا يؤخذ منها
 الا ان كلفه دليل لمن قال ان الواجب فى المعدن الر كاز وهو ربع العشر كالشافى
 وأجسدوا حق ومن أدبهم وأضافوه صلى الله عليه وآله وسلم فى الر كاز ربع العشر
 ويقاس غيره اعلموا ذهب العشرة والحنفية والزهري وهو قول الشافى الى انه يجب
 فيه الخمس لانه يصدق عليه اسم الر كاز وقد تقدم الخلاف فى ذلك

• (أواب اخرج الزكاة) •

• (باب المبادرة الى اخرجها) •

(عن عقبه بن احرث قال صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم العصر فاسرع ثم دخل البيت
 فلم يلبث أن خرج صفات أو قبل لفه ل كى خفت فى البيت فبرأ من الصدقة ففكره
 ان آيته ففسه رواء الجارى وعن عائشة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم يقول ما سلطت الصدقة مالا فى الاهلكتموه الشافى والجارى فى تاريخه
 والجديد وزاد قال يكون قد وجب عليك فى مال صدقة فلا يخرج به ماله الحرام
 الحلال وقد اُحتمى من يرى تعليق الر كاز لاسين قوله تبرأ بكسر المشاة وسكون
 الموحدة الذهب الذى لم يصف ولم يضرب قال الجهور لا يقال الا الذهب وقد قاله

يداهى المدة وبالله هى الاخذة وكلها عاقلها وكما هي بين انتهى وهو من بان البحث انما هو فى بدالاته ومن وأما
 يداهى وجل فباستعمال كونه ماله كل شئ نسبت يداهى الاعطاء واعتبار قوله الصدقة ورضا بها نسبت يداهى الاخذة

روى الحسن في نسخة من حكم بن حرام قال بالرسول الله ما الدليل على أن الله تعالى ولا تأخذوه مرمي في أن لا تخضعه
مستحباً وتؤخذ كراهي العباس

لله في أن طرف الموطأ أن هذا التفسير أخذ كونه مبدون ابن جرير هذا

مدرج فيه ولم يذكر في نسخة من كتاب العصابة العسكري
بأسناده فيه انقطاع عن ابن جرير
أنه كتب في بشر بن مروان في
جنت رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم يقول السيد العليا
شيعين اليد السقي ولا أحسب
السسقي إلا الساسنة ولا العليا
إلا المصطبة فهذا يشعربان
التفسير من كلام ابن عمرو بن زويه
مارواه ابن أبي شيبة عن ابن جرير
قال كما تحدث أن السيد العليا
هي المنقطة قال في النسخ وفي

هذا الحديث التصديق
والعقبة ورواه ما بين بصري
ومدني وآخرجه مسلم وأبو
داود والنسائي في الزكاة (عن
أبي موسى رضي الله عنه قال
كأن رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم أجازهم السائل أو
طلبت إليه حاجة قال اشفعوا
فأجروا) سواخصيت الحاجة
أم لا (ويضي الله على لسان
نبيه صلى الله عليه وآله وسلم)
ما شاء وهذا من كلامه أخلاقه
صلى الله عليه وآله وسلم لصلوا
جناح السائل وطالب الحاجة
وهو خفاق بإخلاق الحديث
يقول التميمي صلى الله عليه وآله
وسلم اشفع تشفع وإذا أمر صلى
الله عليه وآله وسلم بالشفاعة
منه مع الله يهتمن عن

بعضهم في القصة انهم وأطلقه بعضهم على جميع جواهر الأرض قبل أن تصاغ
وتضرب بحكم ابن الأثير عن الكسائي كذا أسناده ما بين حديث قوله أن أخته أمي
أن كريب بن عدي قوله نفسه في رواية البزار ما بين حديثه والحديث الأول
يدل على مشروعية المبادرة بأخراج الصدقة قال ابن بطال في بيان الظهور في أن يسارده
فإن الآيات تعرض والمواضع تمنع والموت لا يؤمن والتسوية غير محمودة في غيره وهو
أنفس النعمة وأنني لم أحجها بعد من المثل المذموم وأرى الرب في غلبته في أي غلب
والحديث الثاني يدل على أن مجرد الحاجة إلى الله لا يفسرها من الأموال سبب لاهلاكه
ونظيره وإن كان أنه يخطأ ما يفسرها من الأموال فإنه على إخراجها بعد حجب لأن
التراضي من الأخراج لا يحدد أن يكون مبالغة العفو أو عني خلاف المال
واحتياج من احتج به على تعلق الزكاة بالدين صحيح لأن ما كانت مستطرفة بالقيمة لم يستقم
هذا الحديث لأنه لا يكون في جر من أجزاء المال فلا يستقيم احتياطها بغيرها
ولا كونها مبالغة لاهلاكها

باب ما جاز في بيعها

(عن علي بن عبد السلام أن العباس بن عبد المطلب قال أتاني صلى الله عليه وآله وسلم في
البيعيل صدقته قبل أن تمل قرصه في ذلك رواه أحمد لا التماسي وعن أبي هريرة قال
بش رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عمر على الصدقة فقبل منه ابن جيل وقال بن
الوليد وعباس هم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما
يقم ابن جيل إلا أنه كان غنيا فاختارها فقسمها فأكمل ثلثون خادقا فادبس أدرعه
وأعاد في جيل الله تعالى وأما العباس فهي على ومثلها هما ثم قال يا عمر ما شعرت
أن عم الرجل صوابا يرواه أحمد وسلم وأخرجه البزار وليس يميز كرم ولا ما قبل
هو العباس وقال فيمنه في علي ومثلها معها قال أبو عبيد وأرى والله أعلم أنه آخر منه
الصدقة عامين الحاجة عرضت للعباس والامام أبو بكر على وجهه فلنظر ثم يأخذه ومن
روى في علي ومثلها فقبل صدقته أن نفسه منه صدقة عامين ذلك العام والذي قبله
حديث علي آخرجه أيضا الحاكم والدارقطني والبيهقي وفيه اختلاف ذكره الله وألفظي
ورجح إسناده وكذا رجه أبو داود وقال الشافعي لأدري أتيت أم لا يعني هذا الحديث
ويشهد ما أخرجه البيهقي عن علي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أنا كذا احتسنا
فأسقنا العباس صدقة عامين وبالثلثات لأن فيه انقطاعا وبعضه أيضا حديث أبي
هريرة قال كرو بعدة قوله لا يقيم بكسر القاف وقصها والكسر أقصع وابن جيل هذا
قال ابن الأثير لا يعرف اسمه لكن وقع في تعليق القاضي حسين الشافعي وبعده الرواية
أن أخته عبيدة الله وذكر الشيخ سراج الدين بن القلان أن بعضهم جعله حبيدا ووقع في

رواية لأن عدداً عامين نفسه وباعثاً من جوده بالشفاعة المسماة عند غيره من يحتاج إلى شربك داعة
إلى الخليفة كنه يطير في الأولى وهذا الحديث أخرجه أيضاً في الأدب والتوحيد وسلم أبو داود في الأدب والترمذي في العلم

والسائل في الرواية من أئمة بني تميم الصديق رضي الله عنهم قالت فاذن لي القبر على الله عليه (والم لا تترك) يقال
أبوكم حال سعة ما زاد أخيه في كبره هو أخيه الذي يشبهه رأس القربة أي

(هو كوك طمسك) أي لا تضي
مالك من الصدقة خبته فباده
فنتقطع عنه شاة من الرزق (وفي
رواية لا تصفى خصى الله
عليك) والاحصاء معرفة قدر
النبي وزنا وعددا وهو من باب
المتابعة واحصاه الله هذا المراد
به قطع البركة وأوجب مادة الرزق
أو الحاجة عليه في الأخرى
هذا حديث الحديث
والأخبار والنعنة ورواية
ثابتة هي صحابة ورواه كلهم
مذنبون الأبيدة فسكوف
وأخرجه البخاري في العيبة ومسلم
في الزكاة وكذا النسائي (وفي رواية
لا تضي) من أوعيت المتاع في
الوعاء إذا جعلته فيه ووعيت
الشيء حنطت والمعاد لازم
الاباء وهو الأسان (فيروى
الله عليك) واسناده إلى الله يجاز
عن الأسسك (أوضحني
ما استطعت) فعلى أمر من الرزق
وهو العطاء ليسرأى أنفق من
فقره إيفاء أي ما دمت مستطعة
قادرة على الرزق وفي هذا
الحديث الحديث والنعنة والأخبار
والنعنة وأخرجه إيفاء الزكاة
والهبة ومسلم في الزكاة
والنسائي فيه وفي عشرة النساء
(ع) حكيم بن حزام رضي الله
عنه قال قلت يا رسول الله أرايت
أي أخبرتني عن حكم (أبناء

وقاية ابن جرجاج أبوهم بن حذيفة بل ابن جبريل وهو خطا لخطاب الجميع على ابن
جبريل وقول الأكلان كان أنصاريا وأما أبوهم بن حذيفة فهو قرشي فافترقا قوله
وأعاده جمع متاد ففتح العين المهملة بعد هاء فوقية وبعد الالف المهملة والاعاد
آلات الحربة من السلاح والادواب وهو هار يصمم أيضا على اعتدة ومعنى ذلك أنهم
طلبوا من تلادز كذا أعاده فلما تمس أنها القصيرة وإن الزكاة فيها واجبة فقال لهم
لاز كذا فيها على فقالوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم إن خالدا منع الزكاة فقال أنكم
تظلمونه لأنه سبها وقتها في حبل الله تعالى قبل الحول عليه فلاز كذا فيها ويحصل أن
يكون المراد لو وجبت عليهم كذا لأصلها ولم يشع بالأن قد وقف أموال الله تعالى متبرعا
فكيف يشع بواجب عليه واستتب بعضهم من هذا وجوب زكاة العبرة وبه قال
جمهور السلف والخلف خلافا لداود وقد دليل على صحة الوقت وصحة وقف المتقول وبه
قالت الأمة بأسرها إلا أبا حنيفة وبعض المصنفين وقال بعضهم هذه الصدقة أي
منعها ابن جبريل وشاد والعباس لم تكن زكاة إنما كانت صدقة تطوع مكله القاضي
عياض قال ويؤيده ابن عبد الرزاق ودروى هذا الحديث وذكر في روايته أن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم غلب الناس إلى الصدقة وذكر تمام الحديث قال ابن القصار من
المال كذا هذا التاويل إلى أبي القصة ولا يظن بالصعبة منع الواجب وعلى هذا ففسد
خالد واضح لأنه أخرج ما في حبل الله فالحاق في المال كذا في الوسيلة بصدقة التطوع
ويكون ابن جبريل منع صدقة التطوع فنعت عليه وقال في العباس هي على ومثلها
أي أنه لا يمنع إذا طلب منه انتهى كلام ابن القصار قال القاضي عياض ولكن ظاهر
الأحاديث في المصنفين انتهى إلى كذا قوله يستمر ولله على الله عليه وآله وسلم عمر
على الصدقة وإنما كان يمتحن القرينة ورجح هذا النووي في قوله فنفى على ومثلها
معها ما يقوى أن المراد بهذا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يخرجهم من جعل من
العباس صدقة عامين ما أخرجه أبو داود الطيالسي من حديث أبي رافع أن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال لعمر أبا كذا بصدقة قال العباس عام الأول وما أخرجه
الطبراني والبخاري من حديث ابن مسعود أنه صلى الله عليه وآله وسلم تسلف من العباس
صدقة عامين وفي أسناده محمد بن كزبان وهو ضعيف ورواه البخاري من حديث موسى
ابن طلحة عن أبيه فهو وفي أسناده الحسن بن حمزة وهو مقول ورواه الدارقطني عن
حديث ابن عباس وفي أسناده منديل بن علي والعرزي وهو ماضيه فبان الصواب أنه
هو مسلم وعلم جرجاج أن المراد ذلك أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو أراد أن يحصل
ما عليه لأجل امتناعه لكفاه أن يحصل مثلها من غير زيادة وأيضا الجمل على الامتناع
فيه سوغ للعباس والحديثان يدلان على أنه يجوز تفضيل الزكاة قبل الحول ولولا ما
في ذلك ذهب الشافعي وأحمد وبه حذيفة وبه قال الهادي والقاسم قال المؤيد بالله

كنت أخصم أي أخصما وأقرب والخش في الأصل الأثم فكأنه أراد أني عن الأثم وعن ابن مسعود أن القسمة التمر وفي
العتيق يلفظ كنت أخصم بها يعني أتبرع بها قال عياض ورواه جماعة من الرواة في البخاري بالثقة وبأشدة بالثقة أصح

عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (من صدقة أو عتاقة) وكذا أمتى ما تروى في البخارية وحل على ما تروى
 ٢٨ التي على الله عليه وآله وسلم أمتى على قبول (طسلف) من

حسب) وقال الحسبي معناه
 ما تقدمت من الخير الذي عمله
 هو ان يري بظاهر هذا الحديث
 ما روي له البرقي في غرائب
 حالات من حديث أبي بصير
 عن نوح بن داود ان السكافر حسن
 اسلامه كتب الله كل حسنة
 كان زلفها ومعاينه كل سيئة
 كان زلفها وكان عليه بعد ذلك
 الحسن بغير أمثالها الى
 سبعة عتاق ولبسها بثلثها
 الا أن يرضى وزاها عنها لكن
 هذا لا يخرج على التواضع
 الاصلية لان السكافر لا تصح
 منه على حاله سكره عبادته لان
 شهرها النية وهي متعددة
 منه وانما يستحب ذلك
 الخير بعد اسلامه ففضل
 من الله مستأثرا قال في التفت
 وأما من قال ان السكافر لا يثاب
 على عمل الحديث على وجوده
 أخرى هنا ان يكون المعنى ان
 بفعل ذلك اكتسب طباعا
 جميلة فالتفت بذلك الطباع
 في الاسلام أو تكون تلك العادة
 قد مهدت له موهبة على فعل
 الطير أو ان اكتسب بذلك ثناء
 جميله ياق له في الاسلام أو
 المنعكة التي هي في الاسلام
 لان المبادئ عنوان الفاضلات
 أو انك بتلك الافعال وزقت
 الرزق الواسع قال ابن الجوزي

وهو أفضل وقال القسري وسفيان الثوري وأبو بصير بن الحرث ومن أهل
 البيت الناصر انه لا يبرى حتى يحول الحول واستدلوا بالأحاديث التي فيها تطبيق
 الحول على الحول وقد تقدمت وتسام ذلك لا يبرى من قال بحسنة لتبجيل لان الحول
 متعلق بالحول بلا نزاع وانما النزاع في الأجر عليه
 (باب نفقة لزوجك بلدها ومراعاة المتروك من عليه لا الحقة وما يقال عند قضاها)
 (عن أبي بصير قال قدم علينا من روى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخذ الصدقة
 من أغنيائنا فجعلها في فقرا ثم أتت من غلاما مائة فاعطاهن من أفلوسا رواه الترمذي
 وقال حديث حسن وعن عمران بن حصين انه استعمل على الصدقة فلما رجع قيل له أين
 المال قال وللمال أو سألني اخذت من حيث كانا خذ على عهد رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم ووضعنا حديث كاشع رواه أبو داود وابن ماجه وعن طلوس قال كان في كتاب
 معاذ من خرج من خلافي الى خلافي فان صدقته وعشر في مختلف عشيرة رواه
 الأثرم في (نته) الحديث الأول هو من رواية خص بن غياث عن أشعث عن موث بن
 أبي بصير عن أبيه وهو لا شقاق إلا أشعث بن مسروق فيه مقال وقد أخرج مسلم متابعه
 قال الترمذي بعد ذكر الحديث وفي الباب عن ابن عباس والحديث الثاني سكت عنه
 أبو داود والمذوري ورجال اسنادهم رجال الصحيح إلا إبراهيم بن عطاء وهو صدوق
 والحديث الثالث أخرجه أيضا بصير بن منصور بإسناد صحيح إلى طلوس فقطع من النقل
 من خلاص عشيرة صدقته وعشر في مختلف عشيرة وفي الباب عن معاذ عند النخعيين
 ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يبعث الى اليمن قاله خذها من أغنيائهم وضعها في
 فقرائهم وقد استدل بهذا الأحاديث على مشروعية صرف ذكاة كل بلد في فقرائه أهل
 وكرامة صرفه في غيرهم وقد روى عن مالك والشافعي والثوري انه لا يجوز صرفها في
 غير فقراء البلد وقال غيرهم انه يجوز بيع كراهة لما عليه الضرورة ان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم كان يستهدي الصدقات عن الأعراب الى المدينة ويصرفه في فقراء
 المهاجرين والانصار كما أخرج الترمذي من حديث عبد الله بن هلال الثقفي قال جاء رجل
 الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال كدت أقفل بعدك فبخاف أو شاتم الصدقة
 فقال صلى الله عليه وآله وسلم لولا انما تعطي فقراء المهاجرين ما أخذتها ولما أخرجها
 السبي وعلقه البخاري عن معاذ انه قال لاهل اليمن اثرون بكل خيس وبليس أخذوا
 منكم مكان الصدقة فاه أرفق بكم هو أن تقع لاهل اليمن المهاجرين والانصار رادية وفيه إقطاع
 وقال الأصمعي انه مرسل فلا حجة فيه لاسماع معارضته لحديثه المتفق عليه الذي
 تقدم وقد قال فيه بعض الرواة ان الجزية بدل قوله الصدقة أو يجعل على انه بعد كفاية
 من في اليمن والآنما كان معاذ أيضا لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قوله من خلاص

في ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم روى عن جوابه قاله سأل هل لي بها من أجر فقال أمتى على
 ما أسلفت من خير العتق فعل خير فكله أراد ان لا يفتخر به ولا يبرح فاعله ويحازي عليه في الدنيا فقد روى مسلم من

حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من سئل عن شيء فجهل به فليقل عليه من العلم من أجل قوة الاختلاف فيه قال
 الخطابي ابن عمر لما علم من أن الله يضيف إلى حسنة في الإسلام جواباً ٣٩ كان عليه في الكفر تخسلاً

واحساناً انتهى على هذا الحديث الحديث والضعفة ورواية تاجي عن تاجي عن صابي وأخيه أبيه أبيه البيوع وأخيه وأخيه وأخيه في الإيمان (عن أبي موسى رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إن المؤمن المسلم المؤمن الذي يتخذ فينا مكسورة مثقفة وعنفقة مغارة غنة أرشد من الأفقال أومن التفصيل وهو الأمضاء وربما قال يعطى ما أمر به من الصدقة (كلمة لا موقر طلب به نفسه فيه نفسه إلى الشخص الذي أمره) حبلاً لا ينول أي الذي أمره الآخره (به) أي يندفع (أحد المتصدقين) يفتح النافذ لكن أمير غير مضاعف له شراً حسنات يتلافى بها المثل فهو حقوقهم في المبالغة القلم أحد ابنه ابنه وقيساً الخلفان يكونه مسلماً لأن الكافر لا تملكه ويكونه أسيراً لأن الخلق غير مأجور ورنه الأجر على اصطفاً ما أمر به فلا يكون نائناً أيضاً ولا تكون تقسيمات طيبة لا بد من لينة فقهه الذبحو ليعمل كل الجليل من بقل يعمل فيه وان يهبط من أمره يدفع إليه لا غيره وهذا الحديث أخرجه أيضاً في الوكالة

الخطابي دليل على أن من انتقل من بلد إلى بلد كان ذلك كمنه لاهل البلد الذي انتقل منه مهما أمكن إبطال ذلك اليهم (وعن معاذ بن جبل أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعثه إلى اليمن فقال لخذ ما لب من الحب والفاش من الفهم والبعير من الأبل والبقرة من البقر وما دود أود وأين ما جبه والجبر فأتى المقدون في حدة بشاً في بكر تمل على أن القية لا تشرع والا كانت تلك الجسراً أن حباً) الحديث صححه إلحاً كم كل شرطها وفي أسناده عطاء بن معاذ ولم يجمع منه لاه ولا يصدقونه أو في سننهم أو يصدقونه بسنة وقال البرز لاظم أن صلحهم مع من معافوا قد استعملهم الحديث من قال إنهم اتجيب الزكائن العين ولا يدل منها إلى القية لا عند علمها وعدم الجنس وذلك قال الهادي والقاسم والشافعي والأمام يحيى وقال أبو حنيفة والمؤيد بالله أحق بقرى مطلقاً وبه قال التامر والمصور وبالله وأبو العباس وزيد بن علي وأبو القاسم في الشرح لم يردت الذي قبل هذا وليس فإن الحبس والقيس ليس الإقصة من الأيمان التي يجب فيها الزكاة ومروع كونه فعل صحابي لا حجة فيه فيه انتفاع وإرسال كما قدمنا في الشرح لم يردت الذي قبل هذا فالحق أن الزكاة واجبة من العين لا يدل منها إلى القية إلا أنه لا يرد قولهم والجبرامات بضم الجيم جمع جبران وهو ما يجبره الشيء وذلك لقوله في ما يشأ بكر السابق ويحمل معها شائين أن استبرأه وأعتبرين ورواها فان ذلك وهو يدل على أن الزكاة كتواجبة في العين ولو كانت القية هي الواجبة لكأن ذلك حبلاً لا يمتنع باختلاف الأئمة والامانة متقدراً الجبران بقدر ما معلوم لا ينادى بعلق الوجوب القية وقد تقدمت الإشارة إلى طرف من هذا (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أعطيت الزكاة فلا تنسوا أنوا بها أن تقولوا اللهم اجعلها مقبولاً لا تجعلها مقراً واد ابن ماجه وص عبد الله بن أبي أوفى قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أعاناه قوم بصدقة قال اللهم صل عليهم فأتاه أبي أوفى بصدقة فقال اللهم صل على آل أبي أوفى تخق عليه) الحديث الأول أسناده في سنن ابن ماجه هكذا أحد شيوخه زيد بن عبد حدثنا الوليد بن مسلم عن البصري بن عيسى عن أبيه عن أبي هريرة قد ذكره والجه تزيين عبيد الطافعي مرقول وسويد بن سعد في مقال في الباب من داخل بن جبر عند الشافعي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في رجل يثب بشفقة حسنة في الزكاة اللهم بارك فيه وفي أهله قوله فلا تنسوا قولهم أن تقولوا كأنه جعل هذا القول نفس الثواب لما كانه دخل في زيادة الثواب ثم أريد اللهم صل عليهم في رواية على آل فلان وفي أخرى على فلان قوله على آل أبي أوفى يريد أبا أوفى نفسه لأن الأصل يطلق على ذات الشيء كقوله في قصة أبي موسى لقنات في من مرام من أمير آل داود وقيل لا يقال ذلك إلا في حق الرجل الجليل الله ورواه أبو أوفى علقمة بن خالد بن الحرث الأسدي ثم دهم وبه عبد الله

وأما جارة وسلم في الزكاة كوكد أبو داود والشافعي (عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لمن يوم يصعب العباد) يقول فيه أحد الأملاك يترلا نية قول أحد هم اللهم أعط مقنعة ما به فاعذل (خطاف) يفتح

[illegible]

الرضوان تحت الشجرة واستدلي بهذا الحديث على جواز الصلاة على غير الأنبياء مكرهه
سائلا بجهور من أين التزموا بهذا الحديث بعد كرهه وقد قالوا يجب عمن اعلموا به
أخذ الصدقة لتصديق هذا الحديث والظاهر في الحديث وأجيب عنه بأن أصل الصلاة للأنبياء
الأنبياء يختلف بحسب المقهولة فصلاة النبي صلى الله عليه وسلم على أمته خاصة
بالمقترن بصلواته دعا له بزيادة الثمرة والرفق ولذلك كانت لاثنين بغيره وفيه دليل على
أنه يجب الدعاء عندئذ كلفه عليها وأوجب بعض أهل العلم وسكتة الشافعي
وبه البعض الشافعية وأجيب بأنه لو كان واجبا لعله التي صلى الله عليه وآله وسلم
السلة وإن سائرا ما يأخذ الإمام من المستغاثات والذين وغيره لا يجب عليه به
الدعاء فكذلك إذا كانوا الآية فيحصل أن يكون الواجب خاصة لكون صلاته
صلى الله عليه وآله وسلم سلكهم بخلاف غيره

• (باب من دفع صدقة إلى من ظنه من أهلها فبان ثنيا) •

[illegible]

بقرينة الهم احاط بمسكناتهما
 من قبيل المناكة لان التلق
 ليس بطنية وظاهره كاتال
 القرطبي يسم الواجبات
 والنكوبات لكن المنة من
 المتدورات لا يتحقق الدماء
 بالتلق لم اذا غلب عليه البخل
 للمذموم حيث لا تطيب نفسه
 بانخراج ما امر به اذا أخرجه
 ورواه هذا الحديث كلهم
 مدنيون وأخرجه مسلم في الزكاة
 والسنن في عشرة الف والمؤكد
 أخرجه من حديث أبي الفداء
 أحمد وابن حبان في صحيحه
 وأحمد في مسنده والبيهقي
 من طريق الحاكم بفظ مأمون
 يوم طلعت فيه شمس الأوكاف
 يجنبها ملكان بنيان نداء
 يسمعه خلق الله كلهم غير الثقلين
 يا أيها الناس هاؤا إلى ربكم ان
 ما قاله وكفى خيرا كرم الوهي
 ولا آت الشمس الا وهك
 يجنبها ملكان بنيان نداء
 يسمعه خلق الله كلهم غير الثقلين
 الهم احاط متفقا خلقا واصا
 مسكناته او نزل الله في ذلك قرآنا
 في قول المالكين يا أيها الناس
 هاؤا إلى ربكم في سورة يونس
 والله يدعو إلى دار السلام
 ويؤذي من يشاء الا صراحا
 مستقيما ونزل الله في قوله ما الهم
 احاط متفقا الخواذل اذا مضى

والله اذا تخلى الى قوله العسرى وقوله يجنبها ثلثة جنبه بضع الجيم وسكون التون وهي الناحية
وفي الحديث الترضيف الاطاف في دعواه العراوذا لعمري عوده له بالخلف لما جاز زاد على الثواب الاجل ونصفت

الأية الكرعة التوبة بالتبشير في الحق في مجموعها وفي التوبة بالتبشير بكنة والتبشير المذكور أعني من أن يتسكنون
 لأحوال الدنيا وألحوا إلى آخره وكذلك دعا إلى الحق بالحق ٤٩ يحصل الأمرين وأما الدعاء الثاني فيحصل تلقا

ذات المال بعينه وأدركت نفس
صاحب المال أو المراد به نوات
أعمال العبد بالتأخر وبغيره حال
النوى الاتفاق المذموم كما كان
في الطاعات وعلى العيال
والضيقات والتطوعات (ووجهه)
أي عن أبي حمزة (رضي الله
عنه) أنه سمع رسول الله صلى
الله عليه وآله (وسلم) يقول
مثل الضيل والخفق كمثل
ويطعن عليه اجتنبان من
حديثه لا كتمان الموحدة وفي
رواية النون وهي بالموحدة
قريب من مضمونها ولا يلائق من
إطلاقه على المذموم (من تدبره)

• (باب برائة قبيح المال بالدمع الى السلطان مع العدل والجور

عن أنس أن رجلاً قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أدبته الزكاة إلى رسولك
فقد برئت من الله وإلى الله ورسوله قال نعم إذا أدبها إلى رسولك فقد برئت من الله وإلى الله ورسوله
فإن أجراها وأتمها على من بدلهما محض لا جد وقد أجمع بمومنه من يرى الجهاد إلى إمام
إذا هلك عندهم عثمان الغنم رادون الملك وعن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قال إنما ستكون بهيئة أثره وأموه وتكرهونها قالوا يا رسول الله فما
نأمر قال قدور الحق الذي عليكم ونسأول الله الذي لك به تنق عليه وعن وائل بن
حجر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورجل يسأله قال رأيت أن كان علينا
أمر أتينعوا حتنا رأينا ما حقهم فقال اجمعوا وأطيعوا فأجمعهم من حالوا
وعليكم ما جاءكم من رسول الله والتمذى وصحه الحديث الأول أخرجه أيضا الحارث بن
وهب وأبو دودبلة في الطبين وسكت عنه وفي البلدان حارث بن عتيق مرفوعا
عند أبي دودبلة سيأتكم ركب مبعوضون فإذا أوكم فرجوهم وخلوهم
وبين ما يتقون فادعوا فترقمهم وارخلوهم وأطعموهم وأرضوهم فإن تمارزوا
رضاهم وعن سعد بن أبي وقاص عند الطبراني في الأوسط مرفوعا دعوا إليهم فاصلوا

في حقه يسكون الادم ٤٢ (مكانه فهو وسعها ولا تسخ) ضرب النمل برجل أو اذان بليس
واما الضيل فلا يريد ان يتحقق هذا الامر (اي

التمس وعن ابن عمر وسعد بن أبي وقاص وأبي هريرة رضي الله عنهم عن سعد بن سعد بن منصور
وابن أبي شيبة ان رجلا سألهم عن دفع النمل الى السلطان فقالوا ادفعها الى السلطان وفي
رواية قال لهم هذا السلطان يفعل ما ترون فادفع اليه كل ما ترون من رداء البيوت
مهم ومن غيرهم أيضا روى ابن أبي شيبة عن طريق أخرى قال قلت لابن عمر اني ما انا
قال من ادفع في كاهه قال ادفعها الى هؤلاء القوم يعني الامراء اختلفوا اذا دفعوا ذنوبهم اليها
وطيبا خالوا وان ولدوا راية قال ادفعوا صدقة أموالكم الى من ولاداه امركم كل من
فلنفسه ومن أم غلبها وفي الباب أيضا عند البيهقي عن أبي بكر الصديق والمغيرة بن شعبه
وعائشة وخرج البيهقي أيضا عن ابن عمر بالسناد صحيح انه قال ادفعوها اليهم وان شربوا
اتلوه وواخرج أيضا من حديث أبي هريرة اذا أتاك المصدق فاعطه مدته فان اعتدى
عليك فقله لعلك ولا تنهيه وقيل لهم اني احسب عندك ما أخذني فقله أقره بغير
المهمزة التاء المثلثة هي اسم لاستئثار الرجل على أصحابه والاحاديث المذكورة في
الباب استدلل بها الجمهور على جواز دفع الزكاة الى سلاطين الجور ووجوبها لهم وحكي
المعنى في البصر عن العترة وأخذوا في الشافعي انه لا يجوز دفع الزكاة الى القلة ولا
يجوز واستدلوا بقوله تعالى لا ياتلهم الهدى الظلمين ويحاربون هذه الآية على تسليم
صحة الاستدلال بها على جمل التزاع عموما وخصوصا بالاحاديث المذكورة في الباب وقد
زعم بعض المتأخرين ان الآية المذكورة لا تدل على مطالب الجور من التناهي الى الهدى
والتزاع في الواجب هو حقه عن حديث ابن عمر وروايت ما نقل من جهر المذكور في
الباب وقد حكى في التقرير عن أحمد بن حنبل والباقر مثل قول الجمهور وكذا عن
المنصور وأبي حنيفة وقد استدللوا ما ذهبوا اليه أيضا على ما رواه ابن أبي شيبة عن خيمه قال سألت
ابن عمر عن الزكاة فقال ادفعها اليهم ثم سأله بعد ذلك فقال لا تدفعها اليهم فانهم قد
أضاعوا الصلوات وهذا مع كونه قول صحابي ولا حجة فيه ضعف الاستدلال من رواية
جابر الجعفي ومن جهة ما احتج به صاحب الجرح والبيان بالجواز بانهم لم يزلوا يفتون في ذلك
ولا فسادوا بان عليا لم يفت على من أعطى الخوارج وأجاب عن الأول بأنه ليس باجتماع
الثاني بان ذلك كان لهؤلاء مصلحة اذا قصر على الاجزاء ولا يخفى ضعف هذا الجواب
واحاق ما ذهب اليه الجمهور من الجواز والاجزاء (ومن يشير الى انهم لم يفتوا في ذلك فاعلموا

بارسول الله ان قوما من أصحاب الصدقة يتعدون عليها امتعكم من أموالنا بقدر
ما يمتعون علينا فقال لا روماء أبو داود) الحديث أخرجه أيضا عبد الرزاق وسكت عنه
أبو داود والترمذي وفي استناده بسند السدي ذكره ابن حبان في الثقات وقال
في التقرير بقبول وفي الباب عن جابر بن عبد الله وأبي هريرة عن عبد الله بن أبي حنيفة
استدل به على انه لا يجوز كتم شيء من الصدقات وان غلوا أو وعدوا وقد عرفت ذلك
بقوله صلى الله عليه وآله وسلم من سئل فو قذات فلا يهطه فاقدم في حديث أنس

الزكاة والامساك أعمن ان يكون عن غيره فكاهه صدق عليه بالامساك منه قال كاشره يتعدى الطويل
فنه فقد صدق على نفسه بان منعها من الاثم قال وليس حلقه من الجور من قوله فان لم يجد تبيد اثمها حولا: بضاع لما يفعل

من يخرج من حلة من الخصال التي كثر الخلق يكثر في آخرى من أمكنة أن يعمل بغير شئ من ذلك وأن يثبت المهر وفان
بأمر المهر وفان وبهمي عن الشكر ويسكن من الشكر فليعمل الجميع ٤٢ ومقصود هذا الباب من منزلة

الصدق في الأجر ولا سيما في
حق من لا يقدر عليه أو يفهم منه
أن الصدقة حتى القادر عليها
أنه لمن الأعمال القاصرة
وعمل ما ذكره في حديث
الباب أنه لا بد من الثقة على
خلق الله وهي أمان المال وغيره
والمال ما حصل أو مكتسب
وغير المال ما فعل وهو الأمانة
والمأزك وهو الأصالة انتهى
وبسط في الفقه في بيان ذلك
والذي ذكرناه فيه كناية ورواية
هذا الحديث كقولهم لا تشيخ
الجارى فبصرى وشعبة
فواصل وفيه الحديث
والعنضة ورواية ابن من
أبيه عن جده وأخرجه مسلم
والسائي في الزكاة (عن أم
عطية رضي الله عنها) أم قالت
بعث إلى نسيبة أم عطية
(الاصابة بشاة من الصدقة
(وأرسلت نسيبة) إلى عائشة
رضي الله عنها) وقد كان مقتضى
أظهار أن تقول بعث إلى نسيبة
التسليم الجهر ولكن ما عرفت
عن نفسها بالظاهر حيث قالت
النيابة موضع الضم الذي
هو ضم التسليم الجهر وما على
سبيل الالتفات ووجدت من
نفسها ذاتي في أم عطية
أم عطية غير نسيبة بل هي هي
ونعرف هذا التوهم زاد ابن

الطويل الذي رواه عن كتاب أبي بكر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقدم الجميع بين
هذا الحديث وبين ذلك هناك قال ابن رسلان لعل المراد بالجمع من الحكم أن ما أخذ
السائي فلما يكون في متعرب إلى فلان قدوا المال على استرجاعه منه استرجعه
والاستقر في نفسه

هـ (باب أمر السائي أن بعد الماشية حيث ترد الماشية ولا يكتفون حشد هالها) هـ
(عن عبد الله بن عمر وان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال تؤخذ صدقات المساكين
على مباحهم رواه أحمد وفي رواية لأحمد وأبو داود ولا يجلب ولا يجنب ولا تؤخذ صدقاتهم
التي في باطنهم) الحديث سكت عنه أبو داود وهو المندوب والمحافظة التخصيص وفي أسناده محمد
ابن اسحق وقد ضعف وفي الباب عن عمران بن حصينة عند أحمد وأبو داود والسائي
والترمذي وابن حبان وصحهما بمثل حديث الباب وعن أسناده أحمد واليزيدي وابن
حبان وعبد الرزاق وأخرجه السائي عنه من وجه آخر قوله لا يجلب يفتح الجلب واللام
ولا يجنب يفتح الجلب والنون قال ابن اسحق معنى لا يجلب أن تصدق الماشية في موضعها
ولا تجلب إلى المصدق ومعنى لا يجنب أن يكون المصدق باقيا موضع أصحاب الصدقة
فجنب إليه فهو ما نحن في تفسيره ما لا يجلب لأن قلب القرس إلى السائي يجره ورام
التي يستحب في قبضه والجنب أن يجنب مع القرس الذي ساق به فربما آخر حتى إذا
دنا فصرل الراسكيب عن القرس المنيوب نسب قال ابن الأثير تفسيره أن قد ذكرها
وتبعه المندوب في حاشيته والحديث يدل على أن المصدق هو الذي يأتي بالصدقات
ويأخذها على ماله إلا أن ذلك أصل لهم

هـ (باب حجة الامام المرواني إذا تنوعت عنده) هـ
(عن أبي أسود عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث الله بن أبي طلحة ليضرك
فواقبته في يده ليس يرسم ابل الصدقة آخر حاملا جدوا ابن ماجه دخلت على النبي صلى
الله عليه وآله وسلم وهو يرسم غنما أو أنهار عن زيد بن أسلم عن أبيه أنه قال لعمراد
الظهر رافعة عليه فقال أم نعم الصدقة أم نعم ثم الجزية قال أسلم نعم الجزية وقال
أن عليها ميسم الجزية رواه الشافعي قوله ليس بكسر الميم وسكون الهمزة فتفتح
السين المهملة وأصله ميسم لأن قاموا ولكم الماسكت وكسر ما قبلها قلبت ياء يوهي
الحديث التي يسم بها أي يعلم بها وهو ظهر الخاتم وفيه دليل على جواز رسم ابل الصدقة
ويطوقها بغير هامن الأعلام والحكمة في ذلك تميزها وليرد هامن أخذها ومن تنقطها
وليرد هامن أصحم أقلب شتمها إذا صدق لمثل ثلاثا بعد في صدقة قال في الفقه ولم أفت
على تصريح بما كان مكتوبا على ميسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا أن ابن الصباغ

السكن خاعن الفهرى قال أبو عبد الله أي الجناري نسيبة هي أم عطية (منها) أي من الشاة (فقال النبي صلى الله عليه
وآله وسلم عند تمثي) قالت عائشة (فقلت لا شيء عندها) (الأم المرسلة) أم عطية (نسيبة من ثلث الشاة فقال هات فقد

بلفت عليها) أي وصلت إلى الموضع الذي فعل فيه بصروهم لم يلحقوا الصدق بها عليهم صحت مع أهلهم أو أهلها قال ذلك لأنه كان يهرم عليه كل الصدقة وترجم البخاري لهذا الحديث ٤٤

من أشاقبه نفل إجماع الصابغة على أنه يكتب في ميسم الزكاة كذا أو صدقة وقد كره بعض المتنفذة الوسم بالميسم لخواه في عوم النبي من المثلثة وحديث الباب يخص هذا العموم فهو حجة عليه وفي الحديث اعتناء إمام بأموال الصدقة وتوابعها بنفسه وجواز أخراجه الفضة لأنه لا يملك لاستغن عن الوسم قوله إن عليه اسم البلزبة الخ لغيره دليل على أن الوسم إيل البلزبة كان يفعل في أيام الصابغة كما كان يوم إيل الصدقة

• (ابواب الأوصاف أختارها) •

• (باب ما جئ القليل والمكثرون والمستلهوا غنى) •

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس المسكين الذي تزده الغيرة والقرتان ولا القسمة والاقدمتان إنما المسكين الذي يتعفف اقرؤا ان شئتم لا يسألن الناس إلحافاً وفي لفظ ليس المسكين الذي يطوف على الناس قرده للقسمة والاقدمتان والقرتان القرتان ولكن المسكين الذي لا يدع في يمينه ولا يخطن به فيمسه صدق عليه ولا يقوم فيسأل الناس متفق عليهما) قوله ولا القسمة والاقدمتان في رواية البخاري إلا كذا والاكتان قوله يمينه هذه صفة زائدة على الغنى الذي إذا يلزم من حصوله يسار له عزاء يفتى به بحيث لا يحتاج إلى شيء آخر وكان المعوف في اليسار المقيد بالله يفتيه مع وجود أصل اليسار وفي الحديث دليل على أن المسكين هو الجامع بين عدم الغنى وعدم تعفف الناس له لما يظن به لاجل تعففه ومظهره بصورة الغنى من عدم الحاجة ومع هذا فهو مستعفف عن السؤال وقد استدله من يقول أن الفقير أسوأ حالاً من مسكين وإن المسكين الذي يفتى لكنه لا يكسبه والفقير الذي لا شيء له ويؤديه قوله تعالى أما السقينة فكانت لمساكين يصلون في البصر فصاعداً معاكين مع أن لهم سقينة بعد ما لون فيها وإلى هذا ذهب الشافعي والجمهور كما قال في القنغ وذهب أبو حنيفة والمعتزلة إلى أن المسكين دون الفقير واستدلوا بقوله تعالى ومساكيناً ذميرة قالوا لأن المراد أنه يلقى بالقراب للبرى وقال ابن قدام وأصحاب مالك أنهم ما سواه وروى عن أبي يوسف ورجحه الجلال قال لأن المسكنة لازمة للفقير لأدنى مسكنها ذلك وهو أن فاه وبها كان يفتى النفس أعز من المولود الأكبر لمعناها فيجوز أن إدراك المطالب الذرية وبالعاجز صاحب كنز الاعتراض إلى مطالبته انتهى وقيل الفقير الذي يسأل والمسكين الذي لا يسأل كلامان بطل وظاهر أيضاً أن المسكين من أصف بالتعفف وعدم الإلحاف في السؤال لكن قال ابن بطال بعينه المسكين المكمل وليس المراد أن يسأل المسكنة بل هو كقوله أنددون من المكمل الحديث وقوله تعالى ليس البر لأية وكذا قرر القرطبي وغيره واحد من جهة جمع القول الأول وقوله صلى الله عليه وآله وسلم اللهم أحيي مسكيتنا مع نفعهم من الفقر والذي يفتى أن يعزل عليه أن يقال المسكين

الصدقة وحكم من أعطى: أنه انتهى وأشار بذلك إلى الرد على من كان ينقطع إلى شخص واحد لطلب النصاب وهو محكي عن أبي حنيفة وقال محمد بن الحسن لا بأس به وقال غيره لفظ الصدقة يسم الفرض والتسأل والزكاة كذلك كما لا يطلق غالباً إلا على المنقوض دون التمازج فهي أحسن من الصدقة من هذا الوجه ولفظ الصدقة من حيث الإطلاق على الفرض ترادف الزكاة لأن حيث الإطلاق على التسأل وقد تكرر في الأسانيد لفظ الصدقة على المفروضة ولكن الأغلب التفرقة والله أعلم (من أسدى الله عنه إن أبانكر الصدق رضى الله عنه كسبه) الفريضة التي تؤخذ من كل ما يورث (التي أمر الله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (ومن بلفت صدقته بفت خاص) بأن كان عنده من الإبل خمس وعشرون إلى خمس وثلاثين وفت الخاص الشيء من الإبل وهي التي تم لها عام حبت بل أن أمها أن لها أن تلحق بالخاص وهو وجع الولادة وأن لم تلحق (وليست عنده) أي بفت الخاص موجودة (وعنده بفت لبون) أي وهي التي أن لها من ذلك

فتصير لبوناً فأنه يتقبل منه أي من لما قنن الزكاة (وبعده المصدق) كعذر أخذ الصدقة من وهو لاسي الذي بأخذ الزكاة (عشرين ودهما) فضمن الفقر ما لم يفتي المراد لإتمام الشريعة حيث علمت (أ)

ثانين) فصلة الشاة المخرجة من لحس من الابل فان لم يكن عنقه أي المائل (بث مخاض على وجهها) المقروض (وعنه ابن بون) كراهة يقبل منه وان كان أقل قيمة منه ولا يكتف ٤٥

تصنيفها (وليس معها شيء) وهذا امر فمن حديث الصدقات ولا تملع الترجمة من جهة قبول ما هو انفس مما يجب على المستدق واصطائه التفاوت من بعض فيزجس الوليب وكذا العكس واجب به لو كان كذلك لكان يظهر ما بين السنين في المتعة فكان الفرض بزيادة ونقص أخرى لاختلاف ذلك في الامكنة والازمنة فالحمد الشارع التفاوت بمقدار معين لا يزيد ولا ينقص كما ذكره هو الواجب في مثل ذلك فانه في الباري ورواه بصرون وفي الحديث وآخرجه البخاري في مواضع قال صاحب التلويح أي في عشرة مواضع بأسناد واحد متصفا من حديث ثعلبة من أنس وأخرجه أبو داود في الزكاة وكذلك الساقى وابن ماجه (وعنه) أي من أنس (رضي الله عنه أن أبكر رضي الله عنه كتب له القرصة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا يجمع بين متفرقة ولا يفرق بين مجتمع خشية) لسالك كثرة (الصدقة) فقط ماله أو خشية الصدقة فانه فامر كل واحد منهما ان لا يحدث في المال شي من الجاه والتفرق وهذا التأويل فأنا انفسى وقال مالك في الوط

من اجتمعت له الاوصاف المذكورة في الحديث والتقرير من كان ضد الغنى كما في النصاب والقاموس وغيرهما من كتب اللغة وصياني فحقق الغنى فيقال ان عدم الغنى فقير ولين عدمه مع الترفع عن السؤال وعدم تعطين الناس لمساكين وقيل ان الفقير من يجد القوت والمساكين من لا شيء يقرىل النقيب المحتاج والمساكين من أذلة الفقير على هذين صاحب القاموس (وعن أنس من النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال المستدق لا يملأه ثلاثة شيء هو مردقع أولى ثم منطاع أولى ثم مضع وأحد وأودا وفيه نبيه على ان الله ربنا يا محمد العتي وعن عبد الله بن عمر وقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تصل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوى رواه الترمذي الابن ماجه والشافعي لكنه لو كان حديث أبي هريرة ولا جد الحديثان وعن عبد الله بن عدي بن الخليلان رجلين أخبرهما انه ما أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا من الصدقة فطلبه فحما البصر وراهما جلدين فقال ان شئكما أعطيتكما ولا حظ فيها لغني ولا لقوى مكتسب رواه أحمد وأبو داود والشافعي وقال أحمد هذا أجوده اسنادا حديث أنس أخرجه أيضا ابن ماجه والترمذي وحسنه وقال لا يعرفه الا من حديث الأخصر بن يحيى انتهى والأخصر بن جهمان قال يحيى بن معين صالح وقال أبو حاتم الرازي يكتب حديثه وحديث عبد الله بن عمر وحسنه الترمذي وذكر ان حبة لبرقه وفي اسناد يحيى ابن يزيد وفيه يحيى بن معين وقال أبو حاتم الرازي شح به وول وقال بعضهم لا يصح اسناد هذا الحديث وانما هو موقوف على عبد الله بن عمرو وقال أبو داود الاحاديث الاخر من النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعضها الذي مر سوى وبعض الذي مر قوى وحديث عبد الله بن عدي بن الخليل أخرجه أيضا الدارقطني وروى عن أحمد انه قال ما أجوده من حديث وحديث أبي هريرة الذي أشار اليه المصنف أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم وفي الباب عن طلبة عند الدارقطني وعن ابن عمر عند ابن عدي وعن حنن بن جندة عند الترمذي وعن جابر عند الدارقطني وعن أبي زميل عن رجل من بني هلال عند أحمد وعن عبد الرحمن بن أبي بكر عند الدارقطني قوله مدقع بضم الميم وسكون الدال المهملة وكسر القاف وهو الفقر الشديد الملقى صاحب بالبقاء وهي الأرض التي لا تات بها قير أولى ثم منقطع الفرم بضم الفيم الجيم وسكون الراء المهملة بوزن أدأوه تكلفا لا مقابلة عوض والمقطع بضم الميم وسكون القاف وكسر الظاء الجيم وبالعين المهملة وهو الشديد التبع الذي جاز وأخذ قراؤه أولى ثم مضع هو الذي يتصل عليه من قريبه أو وجهه أو نسبه القاتل يدفعها إلى أولياء المقتول وان لم يدفعه قتر قريبه أو وجهه الذي يتوجه لثمة هو اراقة دمه الحديث يدل على جواز المستدق لهؤلاء الثلاثة لاصل الصدقة لفي قد استلقت المذهب في المقدار الذي يصير به

منه ان يكون التفر الثلاثة لكل واحد منهم أربعون شاة وجبت فيها الزكاة فصح ومنه ما حق لا يجب عليهم في الاشاة واحدة أو يكون القليلين مائتا شاة وشاة فيكون عليها فيما ثلاث شاة فقراها حتى لا يكون على كل واحد اشارة

واحد تصريف الطالب للمال وقال أبو حنيفة معنى لا يبيع من يتصرف أن يكون بين رجلين أو يكون ثلثا إذا جازع
 فحاشا إذا فرقا فلا شيء ولا يفرق بين مجموع أن يكون ٤٦ (رجل مائة وعشرون شاة فإذا فرقا المصدق

أربعين أو أربعين ثلاث شاة
 وقال أبو يوسف معنى الأول أن
 يكون لرجل ثمانون شاة فإذا جازع
 المصدق قال خير معنى وبين
 أخوتي لكل واحد عشر وثلثا
 وثلثا أو يكون لهما أربعون
 ولا شاة أربعون فيقول كلها
 في شاة (وفي رواية منه) أي
 من أنش رضى الله عنه (أن أبا
 بكر رضى الله عنه كتبه)
 القريظة (التي فرض رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم وما
 سكان من شطين فأنهما
 يتراجعا بينهما باليه) يريد
 أن المصدق إذا أخذ من أحد
 الشطين ما وجب أو بعضه من
 قال أحدهما فأنه يبيع الخالد
 الذي منه الواجب أو بعضه
 بقدر حصته الذي خالعه من
 مجموع المالين مثلاً في المثلثي
 كالشمار والحبوب وقية في
 القوم كاللابل والبقر والغنم فلو
 كان لكل منهما عشر وثلاث فرج
 الخليل على شطبه ببيعة نصف
 شاة لا ينصف شاة لأنها غير مثلية
 ولو كان لأحدهما ثمانون ولا عشر
 خدود أنخذ الساعي الشاتين
 الواجبين من صاحب المائة
 وبيع ثلث قيمتهما ومن صاحب
 اثنين يبيع ثلثي قيمتهما ومن
 كل واحد ثمانية رجوع صاحب
 المائة ثلث قيمة شاة وصاحب

الرجل ثمانون شاة فذهب الهادوية والخنفية إلى أن الفقيه من ملك الثصاب فيعمر عليه أخذ
 الزكوة واشتروا بمائة درهم في حديث معاذ بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ثمانين
 ألفيناً منهم وثلث في ثمانين ألفاً فوصف من ثمانين ألفاً الزكوة الفتي وقد قال لا تصل
 الصدقة لفتي وقال بعضهم هومن وجد ما يفتدي به ويشتبه حكاية النطاهي واستدل بها
 أخرجه أبو داود وابن حبان وصححه عن سهل بن الحنفية قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم من آل وعنده ما يفتديه فأنه يستكر من النار قالوا يا رسول الله وما يفتديه
 قال قدوم ما يفتديه ويشتبه ويساقى وقال الثوري وابن المبارك وأحمد وأبو حنيفة وجماعة
 من أهل العلم هومن كل عند عشرون درهما أو قيمتها واستدلوا بحديث ابن مسعود
 عند الترمذي وغيره مرفوعاً من يسأل الناس ولها يفتيه بأجرهم القتيبة ومسلطه في
 وجهه وخوش قبل يا رسول الله وما يفتيه قال عشرون درهما وأصحاب من الذهب
 وساقى وقال الشافعي وجماعة إذا كان عند مئة وعشرون درهما أو أكثر وهو يحتاج فلان
 بألف درهم الزكوة وروى عن الشافعي أن الرجل قد يكون غنياً بالله ودمه مع الكسب ولا
 يفتيه إلا تسعة مئة مئة وكفة عباة قال أبو سعيد بن سلام هومن وجد أربعين
 درهما واستدل بحديث أبي سعيد لا آتي بثلث ولا ببيعة أو ببيعة لأن الأربعين المهرم ببيعة
 الأوقية وقيل هومن لا يكتسبه فله أرض للسنة حكاهما في الخبر عن أبي طالب والمرضى
 قوله ولا في مرة سوى المرة يكسر الميم وتشد الراء قال الجوهري المرة القوة وشدة
 العقل ورجل مر رأى قوى ذمرة وقال غيره المرة القوة على الكسب والعمل والطلاق
 المرة هنا وهي القوة تقيد بالحديث الذي بعده أي قوله لا تقوى ككسب فيؤخذ من
 الحديثين أن مجرد القوة لا يقتضي علم الاستحقاق إلا إذا قرئ بها الكسب وقوله سوى
 أي مستوى الخلق قاله الجوهري والمراد استواء الأعضاء وسلامتها قوله جلدين
 بأسكان الألام أي قويين شديدين قال الجوهري الجلد بفتح اللام هو السلاية والجلادة
 تقول منه جلد الرجل بالضم فهو جلد يعني بأسكان الألام وجلدين الجلد والجلادة
 قوله مكتسب أي مكتسب قدر كفايته وفيه دليل على أنه يستحب للأمام والمالك الوضوء
 والتحذير وتعرف الناس بأن الصدقة لا تهل لفتي ولا لفتي فتوى على الكسب كما فصل
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجعلون ذلك برقي (وعن الحسن بن علي قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تأل حق وإن جعلت قيرس واما جد أبو داود
 وموجهة في قبول قول السائل غير خليف واحدان الثاني به وعن أبي سعيد قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من سأل وله ببيعة أو ببيعة فقد أغفر واما أحمد وأبو
 داود والشافعي وعن سهل بن الحنفية عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من
 سأل وعنده ما يفتيه فأنه يستكر من جرحه قالوا يا رسول الله وما يفتيه قال ما يفتيه

الحسين ثلثي قيمة شاة (عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه أن أبا سأل رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم عن الهجرة) أي أن يهاجعه على الإقامة بالدين ولو لم يكن من أهل مكة الذين وجبت عليهم الهجرة قبل الشفيع

(ثقال) صلى الله عليه وآله وسلم (وتحكي) كالتوراة وتوحيه في خلقه لا يستغنى عن أي انجيل من انجيل
(تستفيد) لا يستطيع القيام بها الا الغليل ولعلها كانت مستندة ٤٧ على السائل شاذة عليه فلم يصحبه اليه

(لعل الحسن اني تروى حديثها)
زكاتها (قال الحسن) لما ابل او عفا
زكاتها قال فاعمل من وراء
الصدقة أي القرى والمدن وكلمه
قال اذا كنت تؤذي فمريض
الله عليك في نفسك وما لك خلا
تباي ان تقيم في بيتك ولو كنت
في بعد سكان (كان لله ان
يقول) أي يتفكك (من) ثواب
(مكتسبا) وهذا الحديث أخرجه
أضافا لغيره والادب والمهية
وسلم في الفناي وأبو داود في
الرواه والسنن في البيعة
والسنة (عن أنس رضي الله
عنه أن أبكر رضي الله عنه
كتبه فريضة العدة التي أحر
الفرصة صلى الله عليه وآله
(وسلم من طفت عده من الايل
صدقة الجذعة) بفتح الجيم
والقال المجبة التي لها أربع
سنة وطفت في الخامة (وليس
عنده جذعة وعنده حقة) يكسر
المطويع القاف المشددة التي لها
ثلاث سنين وطفت في الرابعة
أقامه تقبل منه الحق ويصل معها
ثانين بسمة الشافق فخرجت عن
سنة من الايل يدعها ما صدقة
(ان استيسر تاله) أي وجدنا في
ما بينه (أو ضمن درهما) فضة
من التزويج كمال منهما أصل في
نفسه لا لانه قد خرف ما كان
ذلك لهما لا يجري مجرى

أونصفه رواه أحدوا صحيحه وأبو داود وقال يفيده ويعتد به من حكم بن جبير عن
محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن أبيه عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم من سأل وله ما يغني مباح يوم القيامة خذ وشاؤك وكد وشاؤك وجهه قالوا
يا رسول الله وما غناه قال خذون درهماً وحسبكم من الذهب ورواه الترمذي وزاد أبو
داود وابن ماجه والترمذي فقال رجل لسيان ان نعمة لا يحدث عن حكيم بن حدير فقال
سبحان حدثنا زيد عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد) أما حديث الحسن بن علي قال في
وقفنا على السمع المصنوع من هذه الكتاب ان الراوي الحديث الحسن بن علي وفي
سنن أبي داود وغيره ان الراوي الحديث الحسن بن علي وهذا الحديث في إسناده يعلى
ابن أبي يحيى مثل منه أبو اسحاق الرازي فقال يجهول وقال أبو علي سعيد بن عثمان بن
السكن قد روى من وجود صحاح خوارزمي بن علي عنده ولا الله صلى الله عليه
وآله وسلم ولعله بين يديه تقييده إياه فأما الرواية التي رويها عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم فكلها امر أسيل وقال أبو القاسم الفوري في صحيحه لمؤمن ذلك وقال أبو
عبد الله محمد بن يحيى بن الحذاء جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورواه ولم يكن فيه
وبن أبيه الحسن بن علي الأطهر وأبو عديث في أبي سعيد كنت عنه يوداود والمزني
ورجال أسناده ثقات وعبد الرحمن بن محمد في الرجال المذكور في أسناده قد وثقه أحد
والدارقطني وابن عسرين وذكره ابن حبان في الثقات وقال غيره خطأ وسعيد بن سهل
أخر به ابن حبان وصحبه وحديث ابن مسعود عنه الترمذي وقال وقد تكلمت بشعة في
حكيم بن جبير من أجل هذا الحديث قولاً وإن يعلى عن فريضة الأربعة من الثمن
بالمسلم الذي أمتهن نفسه بهذا السؤال فلا يقابل به سوء افتقاره واحتقاره بل يكفره
بأظهار السرور وقبوله من القريب التي تحسنه طارئة أو أواه عن يجوز أخذ الزكاة
مع التقى كمن جعل حاله أو غرم غرمه لا صلاح ذات الدين قولاً وله قيمة أو قيمة قال أبو
داود وزاد هشام بن زوية وكانت الأوقية على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
أربعين درهماً قوله فقد الحلف قال الواحدي الإضاف في اللغة هو الإلتصاق في المستلثة
قال أبو الأسود الدؤلي ليس السائل المتلف مثل الرد قال الزياح معنى الحلف شل
بالمستلثة والألف في المستلثة هو ان يشترط على وجود الطلب بالمستلثة كاستعمال اللسان
في التغطية وقال غير معنى الإلتصاق في المستلثة ما خزن قولهم الحلف الرجل إذا
مشى في ثياب الجبل وهو أمر له كأنه استعمل الخشونة في الطلب قوله فاعلمت كذا أي
يطلب الكثرة في ما يقبله بفتح الغين المجبة وتشديد اللام المهملة أي من الطعام بحيث
يشبعه قوله ويعتد به يعني أضاف في رواية التفسير يكون للمعنى ان الانسان إذا
حصل له كافي في النهار فداؤه وعشاءه كفته واستغنى بها وعلى رواية الجمع يكون المعنى

قد ربل لقيمة لا لا في الإلتصاق وانما كفته فهو تموض قد الشارح كلاماً في المصرة (ومن يلف عند صدقة
الحقة وليست عند صدقة الحقة وتوضعه الجذعة فانما تقبل منه الجذعة ويعطيه المصدق) يتصفى الصالحاى السامى (عشر بن

في الثالث (وهذه سنة ثمانين) و
في الثالث (وهذه سنة ثمانين) و

٤٨

عشر من درهما من باقت صدقة بنت ليون وهي التي لها ستان وطعت
عشر من درهما من باقت صدقة بنت ليون وهي التي لها ستان وطعت

منه الحقة وعلية المصدق
بالقصة وهو السان (عشرين
درهما أو ثمانين ومن باقت
صدقة بنت ليون وليست عنده
وعنده بنت مخاض) وهي التي
لها ستان وطعت في الثانية (فانما
تقبل منه بنت مخاض ويعطى
أى المالك (معها) المصدق
(عشرين درهما أو ثمانين) فانه
ان جبر كل مرتبة ثمانين أو
عشرين درهما وجواز الزول
والسعود من الواجب عند هذه
الى سن آخر يليه والى سائر
الثمانين والدرهم اذ افعها هو
كان مائة أو اربع مائة
السعود وتزول الثمانين في
الاصح وهذا الحديث حرق من
حديث أنس (وهو) عن أنس
(رضي الله عنه) ان أبانكر رضى
الله عنه كتب له هذا الكتاب
وجهه الى الجرين) أى مائة
عليها وهو اسم لقليل مشهور
يشغل على مدنة معروفة فاعتدتها
هبر وحسب كذا ينطق به بلغة
التننية والسمية اليانصراني
(بسم الله الرحمن الرحيم هذه
فريضة) أى نصفه فريضة
(السدة التي فرض رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم على
المسلمين) يفرض الله (والتي أمر
الله بها رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم) أي قبلها أو عقب الفرض الله لانه دعا اليه
بعض القرآن على سبيل الاجالدين صلى الله عليه وآله وسلم

الله اذا حصل في يومه اكلان كتمان قد تاملوا خدوشا بضم الخاء المجتمعة جمع خدش وهو خش
الوجه ينظر أو حديقا وشعره ما قبله أو كدوشا بضم الكاف والالف الملهمة وبعد
الواو شين مجتمعة كدش وهو الخدش قبله أو حسا بضم الحاء هذو رواية أحمد
ورواية أبي داود أو جمع لمن الذهب وهذه الحديث الثالثة قد استدل بكل واحد منها
طائفة من الفضلاء في حشد النفي وقد تقدم ان ذلك وبجميعهم ان الله قد رضى بمر
السؤال عنده هو أكثرها وهي الجملة على زيادة (وعن عمر قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم ان المستله كد يكذب بالرجل وجهه الان يال الى الرجل سلطانا أو
في أمر لا يجزمه رواه أبو داود والشافعي والترمذي وصححه عن أبي هريرة قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لان يندوا أحدكم فيعطى على ظهره فيصدق
منه ويستغنى به عن الناس خير لمن ان يسأل رجلا أعطاه أو منعه متفق عليه وعنه
أيضا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من سأل الناس أموالهم تفتقر فاستجاب له
جبر ان يستقل أو ليستكثر رواه أحمد ومسلم وابن ماجه) قوله كد هذا لفظ الترمذي
وابن حبان في صحيحه ولفظ أبي داود كد وحده أي آثار الجوش قولنا الان يال الى الرجل
سلطانا فانه دليل على جواز سؤال السلطان من (ز) كذا وليس أبيت المال أو نحو ذلك
فخص به عموم أدلة تنصير السؤال قبله أو في أمر لا بد منه فمد دليل على جواز المستله
عند الضرورة والحاجة التي لا بد عندها من السؤال فسال الله السلامة قبله وعن
أبي هريرة قال في حديثه الحديث على التعريف عن المسئلة والتزعمها ولو لم يكن المرفعة
في طلب الرزق واركتب المسئلة في ذلك ولولا وقع المسئلة في نظر الشرع لم يفضل ذلك
عليها وذلك لما بدخل على السائل من ذلك السؤال والرد اذا لم يعط ولم يبدخل على
المسؤل من المسئلة في حاله ما أعطى كل حائل وأما وفيه فليس معنى أفضل
التفصيل اذ لا يخفى السؤال مع القدرة على ذلك بل والاصح منه الشافعية ان
سؤال من هذه فحرامه يحتمل أن يكون المراد بغيره فيه بحسب اعتبار الادل
ونسبة الذي يعطاه فخره وهو في الحقيقة بشر قوله كد كذا فانه دليل على أن سؤال
التكثير محرم وهو السؤال لصد الجمع من غير حاجة قوله فاما يسأل جرا الماخ في القاضي
مياض معناه ان يعاقب بالناو قال ويحق أن يكون على ظاهره وان الذي يأخذه يصير جرا
يكوي به كابت في مانع الزكاة وعن سالم بن عدي الجهني قال سمعت رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يقول من يله بمصر ووف عن أخيه من غير مسئلة ولا شرفي فشر
فليجله ولا يرد فاقطعوا رزق الله اليه رواه أحمد وص ابن عمر قال سمعت عمر يقول
كل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعطيني الطعام فأقول أعله من هو أكثر اليه

فقال

لا يجاب

بعض القرآن على سبيل الاجالدين صلى الله عليه وآله وسلم

أمن المسلمين على وجهه المصطفى أي من الكوفة المذكور وقال الحنفية بثبوتها على الجبل لونه (ومن سئل فيها)
أي زائد على الفريضة المينة في السن والعدد (لا يبطئ الزائد) ١٩ على الراس قبل لا يبطئ شأ من
الزكاة لهذا المعنى لا تخاف
بطيخ فوق الزائد لا يظلمت
خاتمة سقط طاعته وحلته
يتولى امرأه أو يعطيه لأم
آخره ثم شرع في بيان كيفية
الفريضة وكيفية أخذها وبدأ
بذكر الأبل لأنهم غالب أموالهم
فقال (في أربع وعشرين من
الأبل) زكاة (لخادوم) أي لما
دون أربع وعشرين (من
النس من كل خمس شاة) أي
لا يبل كل خمس من الأبل (فإذا
بلغت) إليه (خمس أو عشرين إلى
خمس وثلاثين ففيه أيت غناس
أش) قيد الأيت لقاً كيد كما
يقول الرازي يعني وسعت بأش
(فإذا بلغت) إليه (سائر ثلاثين
إلى خمس وأربعين ففيها أيت
لبون أش) آن لسانها تلد
(فإذا بلغت) إليه (سائر أربعين
إلى ستين ففيها خمسة طروقة
الجبل) أي استحققت أن يغشاها
التمل (فإذا بلغت) إليه (واحدة
وستين إلى خمس وسعين ففيها
بذعة) سميت بذلك لأنها
أجذت مقدم استناتها أي
أسقطت وهي قايمة أثنان الزكاة
(فإذا بلغت) إليه (يعني سنا
وسبعين إلى تسعين ففيها أيتا
لبون فإذا بلغت) إليه (أحدى
وتسعين إلى عشرين ومائة ففيها
حنتان طروقتا الجبل فإذا

فقال خذوا من هذا المال ثلثي أنتم غيره شرف ولا سائل لخدمه وما لا فلا تتبعه
نفسه متفق عليه) حديث ثلثين مدي أخرجه أيضاً أبو يعلى والطبراني في الكبير قال في
جمع الزوائد ورجال أحمد رجال الصحيح قوله لا اشترى نفس الاشرار بالبيعة الترض
لثني والرض من عليه من قولهم اشترى على حصة إذا انطاوله وقيل لمكان المرتفع
شرف ذلك قال أبو داود وأبو داود عن اشرار النفس فقال الغلب وقال يعقوب بن
محمد سألت أجدنه فقال هو ابن عجل مع نفسه يمت الى فلان بكذا وقال الاثم يضيق
عليه ان يرد إذا كان كذلك قوله لا يبطئ سائر ما يدل على ان عطية النبي على الله عليه
وأما قوله لم يصور بسبب العساة كافي حديث ابن السدي ولهذا قال الطحاوي ليس معنى
هذا الحديث في الصدقات وإنما هو في الأموال وليست هي من جهة الفقر ولكن هي
من الحقوق فإما قال عمر أعطه من هو أفقر السبعة في مرض بذلك أنه إنما أعطاه يعني
غير الفقر قال ويؤيده قوله في رواية شبيب خذ فقهه فدل على أنه ليس من الصدقات
وأختلف العلماء فيمن جاءه من حبس فقبوله أم يسلب على ثلاثة مذاهب أحدها
أبو يعقوب محمد بن جرير الطبري بسد أجمعهم على أنه مندوب قال ان تروى الصحيح
المشهور والذى عليه الجمهور وأنه منسحب غير عطية السلطان وأما عطية السلطان
يعني الجائر فغيرها اليوم وأما أخرى وكبرها اليوم والصحيح أنه ان عطية الحرام فيها
في السلطان حرمت وكذا ان أعلى من لا يستحق وإن لم يقبل الحرام لمباح ان لم يكن
في القابض مانع منهم من الحقيق الاخذ وقالت طائفة الأخذ واجب من السلطان
وشبهه وقال آخرون هو مندوب في عطية السلطان دون غيره وحديث ثلثين مدي
يرده قال الحافظ ويؤيده حديث حمزة في المسئلة أن يسأل إذا سلطان قال والحقيق
في المسئلة ان من علم كونه حلالاً فلا ترد عطيته ومن علم كونه حراماً ففجر
عطيته ومن شك فيه فلا احتياط رده وهو الورع ومن أجهل أخذاً حل انتهى قال ابن
المنذر وأصح من ذلك أن الله تعالى قال في اليهود والنصارى ولا تكتبوا كالون لمصحت
ولقد من الشارح صلى الله عليه وآله وسلم درعه عنده يودي مع علمه بذلك وكذا أخذ
الجز يقتسم مع العلم بأن كثر أموالهم من ثمن التمر والتخزير والمساكن القاسدة
قال الحافظ وفي حديث الباب ان الاسلام ان يعطى بعقر رعيته اذا رأى ثلث وجهه وان
كان غيره أحوج اليه منه وأن رد عطية الامام ليس من الادب ولا سيما من الرسول صلى
الله عليه وآله وسلم لم تقوله تعالى وما أتاكم الرسول فخذوه قوله هو أفقر السبعة في
ظاهراً من غير أن يكون غنياً لازماً فاعمل تدل على الاشتراك في الأصل وهو الاقتتال في
المال ولكن ظاهر أمر صلى الله عليه وآله وسلم له لاخذ ذلك يمكن استمراره فلا ياتل
أنه لا يرد بين كونه غنياً أو فقيراً وهكذا في قبول المال من غير السلطان لا فرق فيه بين
الفقر والغنى على ظاهر حديث ثلثين مدي وسبكر والمصنف حديث ثلثين مدي هذا

أربعين بنت لبون في كل خمسين حقة (قواجب مائة وثلاثين بنتا لبون حقة وواجب مائة وأربعين بنتا لبون وحنتان
زادت) إليه (على عشرين ومائة) واحدة فصاعداً (في كل
٧ نيل ح

وهكذا (روى الشيخان في صحيحهما) أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «أربع من الأعمال ليس بها أجر إلا أن ياتى بها (أي يتبرع ويصدق) فلا يلبس ثياباً» (في صدقة الغنى في سائرهم) أي رابعتها لا المعلقة فوق

سألتها كآلة في شرح المشكاة
يلبس الثمن بأداة الجار المبدل
في حكم الطرح فلا يجب
في مطلق الغنى شيء وهذا أقوى
في الدلالة من أن لو قيل ابتداء
في مائة الغنى أو في الغنى السابعة
لأن دلالة البديل على المقصود
بأنه طريق ولا لا فيه عليه
بأنه طريق وفي تكرار الجار إشارة
إلى أن لا يلبس في هذا الجنس
مدخل أو يار أصلاً لا على
بجانب جنس الأول والبقر
أشبه (إذا كانت) ضم الرجل
وقد روي أنه ألبس (أربعين
إلى عشرين ومائة) فزكاتها
(شاة) جديعة فإن لها سنة
ودخلت في الثالثة قبل ستة
أشهر أو ثلثه من له سنتان
ودخلت في الثالثة وقبل سنة
(فإذا زادت) عنه (على عشرين
ومائة) واحدة فصاعداً إلى
مائة (فزكاتها) شاة فإذا
زادت) عنه (على مائتين) ولو
واحدة (إلى ثلثمائة فصاعداً ثلاث)
ولكنه يهيئ ثلاث شاة فإذا
زادت) عنه (على ثلثمائة مائة)
أخرى لا دونها (فكل على مائة مثله)
ففي أربع مائة أربع شاة وفي
خمس مائة خمس وفي ستمائة
و هكذا فإذا كانت شاة واحدة
تأخذ من أربعين شاة واحدة
أي إذا كان عند الرجل مائة
تنقص واحدة من أربعين فلا
في كلفه فيها وطريق الأولى
لذا نقصنا ما على ذلك (فليس

في كتاب الهبة وقد ذكر فيه الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى

• (باب العالمين عليها) •

(عن) عمر بن عبدان بن السدي المالكي قال استعملني عمر على الصدقة فلما فرغت
سألتها وأديتها إليه أمرني بما لا تقبلت إنما عرفت أنه قال خذ ما أعطيت قالى حملت على
عهد رسول الله صلى الله عليه وآله ولم فعلتني فقلت حسبل عولاً فقال لي رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم إذا أعطيت شيئاً من عيران نكأ فكل وأصدق حلقني عليه
قوله لأن ابن السدي هو أبو محمد عبد الله بن عبد الله بن عبد شمس بن عبدود بن
نضر بن مالك بن حسبل بن عاص بن نؤى بن غالب والما قبل له السدي لأن أبا سقر ضع في
بن سعاد بن بكر بن هوازن وقد صح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد يوافق
وفدت في قمر من بني سعد بن بكر إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والمالكي نسبة إلى
مالك بن حسبل قوله بعمله قال الجوهري العمالة الغنم رزق العسل على عمله قوله فعلتني
بشعير الميم أي أعطاني أجره عمل وجعلني حساناً قوله من غير أن تسأل فيجوز دليل على أنه
لا يعمل لكل ما حصل من المال من مسئلة وفي الحديث دليل على أن عمل العاصي سبب
لإستحقاقه الأجرة كما أن وصف الفقر والمسكنة هو السبب في ذلك وإذا كان العمل هو
السبب اقتضى قياس قواعد الشرع أن يأخوذ في مقابلته أجرة ولهذا قال أصحاب
الشافعي تبعاه أنه يستحق أجرة المثل وفيه أيضاً دليل على أن نوى التسبب يجوز له
أخذ الأجرة به وذلك ولهذا قال المصنف رحمه الله وفيه دليل على أن نصيب العامل
يطيبه وأن نوى التبرع أو لم يكن مشروطاً انتهى (ومن المطلبين ربيعة بن الحارث
ابن عبد المطلب أنه والقض بن عباس انطلقا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
قال ثم تكلم أحمد بأفعال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاعلى هذه الصدقات فخصيب
ما يصيب الناس من المنفعة ونودي اليه ما يودى الناس فقال إن الصدقة لا تنبغي ل محمد
ولا لأل محمد إنما هي أوساخ الناس فخصر لاهد ومسلم وفي نسخة لهما لأهل محمد
ولا لأل محمد) قوله أوساخ الناس هذا بيان لعلة التحريم والارشاد إلى تنزه الأهل
عن كل الأوساخ وإنما سميت أوساخاً لأنها الظهور لأموال الناس وثوبهم كما قال
تعالى تظهرهم وتركهم بها فذا لمن التشبيه وفيه إشارة إلى أن التحريم على الأهل إنما
هو الصدقة الواجبة التي يحصل بها تطهير المال وأما صدقة التطوع فنقل الخطابي
وعليه الإجماع على أنها محرمة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولشافعي قوله إنما
تصل وتصل لا كعلي قول الأكثر و لشافعي قوله التحريم وسياق الكلام في قصر
الصدقة الواجبة على ما شاع وظاهر هذا الحديث إنما لأهل أهله ولو كان أخذهم لها
من باب العمالة والبهذه الجوهري وقال أبو حنيفة والتاجر العمالة معاوضة

فيها أي الناقصة من الأربعين (صدقة الألبان يتامر بها) أن يطوع (وفي) مائتي درهم من (الزقة) بمنفعة
يكسرها الراس تخفيف القاب في ريق والماء عوض عن الواجب العبد والجد النقص العشرة وفيه (ربح العشر)

عن الحسن وعلمهم يؤمن إلا أن عند تقدمت الحاش والاركون التي لا بد منها في بعض وعشرون الذين لا بد والتسعة في الحديث
من البقر النص على الجواز فيها ٥٢ إلى الحق نقضاً وشرحاً بصيب البيع عيب الاذنية ولو اقتصت

ياخذ الجمل حقه من فدية في قبض من نفسه لغيره اتفق

«باب المأذنة لغيره»

(عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وآله لم يكن يمشي على الإسلام إلا عطاه
قال أنس ما أجعل فساءه عاهراً له بشاء كثير من جبلين من شاء أحد فله الرجوع إلى قومه
فقال يا قوم املوا فإن محمداً يصلي عطاه من لا يحشى الفلانة وما أجد إلا هذا جميع
وعن عمرو بن قنبل أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أجلس إلى رجل أوسى نفسه فاعطى
رجلاً ما ترك رجلاً فلفه من الدين تركه من الجاهل الله وأثنى عليه ثم قال ما بعد فوالله
أنى لأصلي الرجل وأدع الرجل وألقى ادع أحب إلى من الذي أعطى ولكنى أعطى
أفوا لعل أرى قلوبهم من الجزع والهلع وأكل أقواماً إلى ما جعل في قلوبهم من
الغنى والطمع ثم عمرو بن قنبل فوالله ما أحب أنى بكلمة رسول الله صلى الله عليه
وسلم جر المروا وأما جدوا البضارى) الحديث بلان يدل على جواز التأليف لمن يرضى إياه
من مال الله عز وجل وقد ورد في ذلك أحاديث كثيرة منها ما أعطاه رسول الله عليه وآله
وسلم أبا سفيان بن حرب وصقوان بن أبية وعيينة بن حصن والأقرع بن حابس وعباس
ابن مرداس كل انسان منهم مائة من الأبل وروى أيضاً أنه أعطى علقمة بن علاثة
مائة ثم قال لا تصاروا لغيره عليه الأرضون ان يذهب الناس إلى الشام الأبل وتذهبون
برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى رسالكم ثم قال لما بلغه أنهم قالوا يصلي مناديد
تجود يدعاه الله فعلم ذلك لا تألفهم كافي جميع مسلم وقد ذهب إلى جواز التأليف العترة
والجباة واليخبي وابن مشر و قال الشافعي لا تألف حكاماً فإنما القاسم فيعطى من
سهم التأليف وقال أبو حنيفة وأصحابه ففسط بالتشاور الإسلام وظنبت واستدلوا
على ذلك بمتناع أبي بكر من أعطاه أمسيان وعيينة والأقرع وحابس بن مرداس
والظاهر جواز التأليف عند الحاجة إليه فإذا كان في زمن الإمام قوم لا يطيعونه إلا
الذي لا يقدر على ادخالهم تحت طاعة الله والرسول والعاب فيه ان تألفهم ولا يكون لشق
الإسلام تأليفه لم يقع في خصوص هذه الواقعة وقد عد ابن الجوزي أسماء المأذنة
فلو جهل من مقرر قبله نحو المحو الحسن نسا

«باب قول الله تعالى وفي الرقاب»

(وهو يشعل بدمومه المكاتب وغيره وقال ابن عباس لا بأس أن يعتق من ذكاته
ذكره عنه أحمد والبخاري وعن البراء بن عازب قال جاز رجل إلى النبي صلى الله
عليه وآله وسلم فقال داني على يقرى من الجفنة ويعدني من الزاد فاعطى
السمعونك الرقبة قال يا رسول الله أليسوا أحد أقال لا متى السعة أن تفر بدمتها

المأذنة إلى صاحب وراض
أو إلى سقته ومعية أخذ حصته
وساطة بالقسط في أربعين ثاة
نصفها صاحب ونصفها راض
وتعينة كل حصته ثاران وكل
مريضة ديناراً وخذ حصته بقية
حصته ووقف مريضاً وهو دينار
ولصف وكذا لو كان نصفها
سلياً ونصفها مبيعاً كاذ كرم
ان الأكلين كالأهالي المظانين
جبر على تشديد صدق أي
المصدق وقد راجع الحديث حينئذ
ولا تؤخذ هرة ولا ذات حوار
أصلاً ولا يؤخذ أنيس الأرض
لما لا تكونه عتياً البهائم
أخذ بغير رضاه اشترابه
وحينئذ فلا تستننه مختص
بالتيس واستدل به المالكية
في تكليف المالك لغيره وهو
مذهب المدونة وعن ابن
عبد الحكم لا يؤخذ من المعينة
الأذن يرى الساقى أخذ المعينة
لا الصغيرة (عن ابن عباس رضي
الله عنهم ما حدث بهت معاذ إلى
البن تقدم وفي هذه الرواية قال
أنك تقدمهم على قوم أهل كتاب
وذكر في باقي الحديث ثم قال
في آخره ووقى أي أحذر
(كرائم أموال الناس) أي
تفاسد لمن أي منصف كان جمع
كرهه في العزبة عند المبال
لما باعتبار كونها كولة أي
مستغلة لا كروية فيهم الرام تشديد الباء أي قرية العهد بولادة وقال الأزهري إلى خة

عن عمرو بن ميمون ولا بد أن لا تكونوا أسلم الصغار قبل أن يناسب الإجهاد جلال الأغنياء إلا أن رضوا بذلك (عن أنس بن مالك
وفق

05

بذلك الرتبة ان تعين في غمار واما اجدوا الدارقطني ومن ابي هريرة قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ثلاثة كلهم حق على الله عونه الفدي في جيل الله والمكاتب التي يريد الاداء انما كتم المستفد واما الخمسة الا بالاداء حديث البراء بن عازب قال في بيع الزوائد رجل اشترى وسديت ابي هريرة قال القوم في حسن صحيح قوله المكاتب وقسم بعد اختلاف العلماء في المراد بقرينة اتصال وفي الرقاب فروى عن علي بن ابي طالب ومحمد بن جبير واللبث والثروري والعرقوا الخنفه والشافعية واكرأه اهل العلم ان المراد به المكاتبون يعاقبون من الزسكات على الكفاية وروى عن ابن عباس والحسن البصري ومالك واحمد بن حنبل وابي غور وابي عبيد الله مال البصري وابن التمدن ان المراد بذلك انه يقتضى رقبة يلتحق واستحبوا انهم لو انتصت بالمكاتب لفسل في حكم العتق لان المكاتب عتق ما بين علمهم ولان الشراء انتمى في كل وقت بخلاف الكفاية وقال الزهري اياه يجمع بين الامرين واليه اشد المصنف وهو الظاهر لان الآية تقتضي الامرين وحديث البراء المذكور فيه دليل على ان فكا الرقاب غير عتقها على ان العتق واعانة المكاتبين على مال الكفاية من الاعمال المقررة من الجنة والبعث من النار قوله الحق على الله فيه دليل على ان الله يولي اية هو لا اطلاقا ويستغل عيسى بن لايموجههم لكن شرط ان يكون الفدي غاييا في جيل الله والمكاتب يريد الاداء والناحية متعقبا وقد اختلف في المكاتب اذا كان فاضلا ليعان على الكفاية لا لا فذهب الهادي الى انه لا يعان قالوا لا لانه لا قرينة في اعائه وقال الشافعي والامام يحيى والزعماء انه يعان وهو الظاهر

• (باب القارمن) •

(من أنس ان الربى صلى الله عليه وآله وسلم قال - المسئلة لا تحل الا لثلاثة كذا في خبره قد وقع في غيري غرم فمقطع اوله في دم مودع رواه أحمد وأبو داود - وعن قبيصة بن حذاف قال قال صلى الله عليه وآله وسلم ان المسئلة لا تحل الا لثلاثة رجل حتى تأتينا الصدقة فثم امرنا بها ثم قال يا قبيصة ان المسئلة لا تحل الا لثلاثة رجل فصل حاله خلفه المسئلة حتى يديه اثنتان ورجل اصابته جائحة اجتاحت حاله خلفه المسئلة حتى يصيب قواما من عيش أو قال سد ادا من عيش ورجل اصابته فاقة حتى يقول لا اثم من ذرى الخناس قوم ملأ سد اصاب فلا فاقة خلفه المسئلة حتى يصيب قواما من عيش أو قال سد ادا من عيش فاساو من المسئلة يا قبيصة نصحت يا كاهن اصحابه حضارواه احمد وسلم والشافعي وأبو داود)

الله عليه وآله وسلم) بفتح الباء مكون المفعلة كهل وبـل غير مكررة هنا قال في القاموس قل في الافراد مع ساكنة
 وبـغ مكسورة وبـغ مضومة معضومة وكـر وبـغ مع المبالغة الاول عنون والثاني مسكن وبـقال مع ضم مسكنين وبـغ

منه ولو كان من غير مستدين كماله عند الرضا والاجاب النسي والقرن والحق انفس من قرة شبهة باهه الاموات كغيره
وبعد ذلك قال ايح ذلك الدارح) أي ٥٤ ذورح كلابن وناهر أي برح صاحبها في الاخرة وما لم يروى

فاسم يعني به نعل (وقد سمعت
ما قلت والى أرى أن يفتعلها
في الاقرين فقال أبو طلبة (أما
يرفع لأم أفل فعلا مستقبلا
(بارسول الله نفسه) أي برح
(أبو طلبة في تأخره ويخبره)
من عطف الخالص على العالم
وهذا يدل على أن اتفاق أحب
الاموال على أقرب الاقارب
أفضل ولو أن الآية تم الاتفاق
الواجب والمصحب قاله
البيضاوي لكن استشكل ذلك
الحديث على الترجمة لانها تزك
على الاقارب وهذا ليس زكاة
وأجيب بأنه أثبت أنه كتحكم
الصدقة في انفس عليا قاله
الكرماني فلما لم يقل ابن
المنبر ان صدقة التطوع على
الاقارب لما يقتض أبوها
وقومها موقع الصدقة والصله
عما كانت صدقة الواجب
كذلك لكن لا يلزم من جواز
صدقة التطوع على من يلزم
المرتقة أن تكون الصدقة

في باب ما جاز في الفقير والمسكين والمستحق الكلام على هذا في قوله حاله بفتح
الحال المهملة وهو ما يفتعله الانسان بيقينه في نفسه بالاستدانة ليدفعه في اصلاح
ذات اثنين وانما حصل في المسئلة بسببه يعطى من الزكاة بشرط ان يتدين بغير مصيبة
والى هذا ذهب الحسن البصري والباقر والهادي وأبو العباس وأبو طالب وروى
عن الفقهاء الاربعة والمؤيد بالله انه يمان لان الآية لم تفسر بشرط بعضهم ان الحالفة
لا يتقان تكون لتسكين قسمة وقد كانت العرب اذا قومت بهم قسمة اقتشفت قسمة في ذية
أو غيرها فأم أحدهم فقير بالقرآن ذلك والقيام حتى ترتفع تلك القسمة الثالثة ولا شك
ان هذا من مكاييم الاخلاق وكلوا اذا علموا ان أحدهم فصل حاله يادروا الى معونه
وأعطوا ما تبار به ذمته واذا مال ذلك لم يمدته صافي قدر بل خرا قوله فأنما يرتب
لراه قوله رجل يجوز فيه الجرح على البدل والرفع على انه خير مبتدا محذوف قوله ما جاز
هي ما اجتاحت المال وأمنته اطلاقا ظاهرا كالسبيل والخبر بقوله قوما يكسر القاف
وهو ما تقوم حاجته ويستحق به وهو بفتح القاف الاعتدال قوله سداد هو بكسر
السين ما تسده الحاجة والخلل وأما السداد فيفتح فقال الاخرى هو الاصابة في التعلق
والتيقير والرى ومنه سداد من هو زكوا من ذوي الحاجة بكسر الحاء لانه حجة مقصود
المقل وانما جعل المقل معتبرا لأن من لا عدل له لا تفصل الثقة بقوله وانما قال من قومه
لانهم خير بهما وأعلم بما طعن في العادة ولا يعلم الا من كان شريفا بهما
وظاهر اعتبار شهادة ثلاثة على الاعمار ونقد ذهب إلى ذلك بن خزيمة وبعض أصحاب
الشافعي وقال الجمهور قبل شهادة عدلين كاثرا للشهادات في غير الزنا وجعلوا الحديث على
الاستصحاب قوله قافة قال الجوهري القافة اقرو والحاجة قوله فصحت بضم السين
وسكون الحاء المهملة وروى بضم الحاء وهو الحرام وسمى مصطلحا يفتح أي يعنى
وهذا الحديث مختص في حديث محرم من جواز سؤال الرجل للسلطان في الامر
الذي لا يبعثه فيزاد ان على هذه الثلاثة ويكون الجسع خمسة

(باب الصبر في سبيل الله وابن السبيل)

(عن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تمل الصدقة لفقير الا في سبيل
الله وابن السبيل أو جاز فقير يصدق عليه فيدى لآ أو يدعوك أو يداود وفي لفظ
(١) لا تمل الصدقة الا لنفسه لامل عليه أو رجل اشتراها بما له أو فاقه سبيل الله
أو سكين يصدق عليه بما عاهد من الفقير أو ما يداود وابن ماجه) الحديث أخرجه
أيضا أحمد ومالك في الموطأ واليزيد وبسبب بن حبان وروى البيهقي والحاكم ومعه
وقد أعل بالارسال لانه رواه بعضهم من عطامن يسارعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ولكنه رواه الاكثر عنه عن أبي سعيد والرفع زيادة تبين الاختصاص قوله لفقير قد قد صنا

(عن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تمل الصدقة لفقير الا في سبيل
الله وابن السبيل أو جاز فقير يصدق عليه فيدى لآ أو يدعوك أو يداود وفي لفظ
(١) لا تمل الصدقة الا لنفسه لامل عليه أو رجل اشتراها بما له أو فاقه سبيل الله
أو سكين يصدق عليه بما عاهد من الفقير أو ما يداود وابن ماجه) الحديث أخرجه
أيضا أحمد ومالك في الموطأ واليزيد وبسبب بن حبان وروى البيهقي والحاكم ومعه
وقد أعل بالارسال لانه رواه بعضهم من عطامن يسارعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ولكنه رواه الاكثر عنه عن أبي سعيد والرفع زيادة تبين الاختصاص قوله لفقير قد قد صنا

ويقال لها أيضا ربيعة وقع ذلك في صحيح ابن سيار فهو هذه القصص ويقال هاتان عند الاكثر
وعن جزيه بن سعد وقال الكلبي ربيعة هي المروفة بزرب وبه جزم الطحاوي فقال ربيعة هي زرب (امراة ابو
(١) قوله لا تمل الصدقة الا لنفسه في داود لامل الصدقة لفقير الا في سبيل الله بعد التمسك بتقديم وتأخير اه معصم

الكلام

مسعود بن عبد الله (استاذنا عليه نقول يا رسول الله) قال لا يزال (هذا) حتى ياتي به من غير وجه من غير وجه
بالامم كونه على ما ذكره حتى يجمع (نقول امرأه ابن مسعود) قال نعم

الكلام عليه باب ما جازى الفقير والمسكين قوله الا في سبيل الله أي لا تجزى في سبيل الله
كما في الرواية الاخرة قوله او ابن السبيل قال انفسهم ونحو المسافر المنقطع ما ضمن
الصدقة وان كان ضيقا بالدم قال مجاهد هو الذي قطع عليه الطريق وقال الشافعي ابن
السبيل المستحق للصدقة هو الذي يربى بالدمه في فقر مصيبة فيجوز من يلوغ مقصده
الا بصورة قوله ليعامل عليها قال ابن عباس ويدخل في العامل الساعي والكاتب والقاسم
والحائز الذي يجمع الاموال وحافظ المال والعرض وهو كالنقيب للقبيلة وكلهم
عامل لكن أشهرهم الساعي والباقي عنوانه وظاهر هذا انه يجوز الصرف من الزكاة
الى العامل عليها سواء كان هاشميا او غير هاشمي ولكن هذا غرض من الحديث المطلب
ربعة المتقدم فانه يدل على حرمان الصدقة على العامل الهاشمي ويؤيد حديث ابي
رائع الا في باب حرمان الصدقة على بني هاشم فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ليجوز له ان يصيب من يشاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الصدقة لكونه ممن
موالى بني هاشم قوله او رجلا اشتراه بالهبة انه يجوز ان يرد دفع الزكاة شر اوها
ويجوز ان يخذها بها ولا كراهة في ذلك وفيه دليل على ان الزكاة والصدقة اذا ملكها
الاتمسك لغير منصفها وزال عنها اسم الزكاة فتغيرت الاحكام المتعلقة بها قوله او غلام
وهو من حرمانه لان نفسه بل لغيره كاصلاح ذات الدين بان يختلف وقوع فتنة بين متضمن او
قبيلتين فيستدين من يطلب ملاح الحلال يعمها حال التسكين التارة فيجوز له ان يقضي
ذاته من الزكاة وان كان غنيا قال المشركه اقبل على ويحسد هذا الغلام على من
يحمل حارة لاصلاح ذات الدين كما في حديث قيسة لاصلة منه لقوله في حديث انس
أرؤى فرم مقطوع انتهى قوله فاحدى منها لقي فيه جواز اهداء الصدقة التي صرفت
اليه ان كاتبها منها الى الاغنياء لان صدقة الزكاة قد زالت عنها وفيه ايضا دليل على
جواز قبول هدية الفقير للفقير وفي هذا الحديث دليل على انها لا تقل الصدقة لغير
هؤلاء الخمسة من الاغنياء وما ورد دليل خاص كان محصا لهذا الصوم كحديث عمر
المتقدم في باب ما جازى الفقير والمسكين (وعن ابن لاس انقراي قال جلتا النبي صلى الله
عليه وآله وسلم على ابلح الصدقة الى الحج ورواه أحدون كروا البصري تطبيقا وعن
أم مقل الاسدية ان زوجها جعل بكرافى سبيل الله وانها اودت العمرة فالت
زوجها البكر ما في فالتا النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذكرته فاعلم ان يعطيا وقال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحج والعمرة في سبيل الله ورواه أحد وعن يوسف بن
عبد الله بن سلام عن جده أم مقل قالت سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بجة
الوداع وكان لنا جده أبو مقل في سبيل الله فاعلم ان يعطيا من ذلك أبو مقل وخرج
النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلان غم من بجة فالتا لأم مقل ما منعك أن

انك امرأته اليوم فبصدقة كان
عندي حتى يظلم الحمار كسمل
الدم (في عرفت ان الصدقة
فرض ابن مسعود انه وولده أسق
من صدقة به عليهم فقال النبي
صلى الله عليه وآله (ولم صدق
ابن مسعود) وجه مطابقه
لترجمة شعول الله صدقة لغيره
والنقل وان كان السابق قد يرج
الفصل لكن السابق يقتضي
عمومه قاله البرماوى كفسره
واشبهه على جواز دفعه لكان
المرأة لزوجهما الفقير وهو
مذهب الشافعية وأحمد في
رواية وضعه أو حنفية وماك
وأحمد في رواية وأبو اعين
الحديث بأن قوله في الرواية
الثانية ولومن حليكن يدل على
التطوع وبه يزم القروي
واشبهوا أيضا بظاهر قوله
(زوجك) وذلك أحق من
نصدق به عليهم لانه يدل على
انها لصدقة تطوع لان الولد
لا يعطى من الزكاة الواجبة
اجلها واجب بان الذي يمنع
احدا من الصدقة الواجبة
من يلزم الطلقة فتنقه والام
لا يرها تنقه ولها مع وجود
أيه واجب بان الاضافة لآخرة
لا لاولاد لكانه ولهم غيره
واطلاق منعها من اعطاء الزوج
بوصاها عليه اليها في النفقة

فكما يفرج عنها معارض وقوع ذلك في التطوع ولا يلزم منه بطاها لعل
صلى الله عليه وآله (ولم ليس على المسلم) خصه وان كان المعصية هذا الاصولين والفقهاء تكليف الكافر بالفروع لانه

فأما ما كان عليه من الأثر حتى لم يزل ينادي بالاسلام فيبصق عليه (في غمرة) الشغل لاذت عروا والشيء وجده
 التفتيل من غير انقلبه (وظلمه) ٥٦ أي عدم (صدقة) خلافاً لابي حنيفة رحمه الله تعالى وأما كونه

تخبرني كانت قد شتمت أبا فهد أو معتزاً وكان لنا رجل هو الذي شتم عليه فأوصى به
 أبو معتز في سبيل الله قال فها نحن عليه خان المحرم من سبيل الله أو أبو داود حديث
 ابن لاس سبأ في الكلام عليه وحديث أم معتز أخرجه بنحو الرواية الأولى أبو داود
 والنسائي والترمذي وابن ماجه وفي اسنادهم رجل مجهول وفي اسناده أيضاً ابن أبي هريرة
 مهابر بن جابر الجعفي المصنوعي وقد تكلم فيه غيره واحد وقد اختلف على أبي بكر بن
 عبد الرحمن فيه فروى عنه عن رسول حر وإن الذي أرسله إلى أبي معتز على أبي بكر بن
 عن أم معتز بغير واسطة وروى عنه عن أبي معتز والرواية الثانية التي أخرجهما أبو
 داود في اسنادها محمد بن الحسن وفيه معتزل معروف قوله ابن لاس هكذا في نسخ الكتاب
 العصبة بلفظ ابن أبي الصناري أي لاس وكذا في التبريد من ترجمة عبد الله
 ابن حنيفة ولان يسير منه خزانة اختلف في اسمه فضل زاد قبل عبد الله بن حنيفة
 بهمة وفوق مفتوحين وقيل غير ذلك بهمة وحديثان هذا أحدهما وقد وصل مع
 أحد ابن خزيمة والحاكم وغيرهما من طريقه قال الحافظ ورجاله ثقات إلا أن فيه منعة
 ابن الحسن وله ذات وقت ابن المسعودي ثبوتاً وحديث الباب كذلك على أن الحج والعمره
 من سبيل الله وإن من بدل شيئاً من ماله في سبيل الله جائزة صرفه في تجهيز طبايح
 والمعقرين وإذا كان شأهم كويل جازل السلاح والمعقر عليه وكذلك أيضاً على أنه يجوز
 صرف شيء من سهم سبيل الله من الزكاة إلى فاعدين الحج والعمره

هـ (باب ما يذكر في استحباب الأصناف) هـ

(عن زياد بن الحارث الصدائي قال أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبابته فألقى
 رجل فقال أصطف من الصدقة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن الله يريد
 بحكم نبي ولا غيره في الصدقات حتى يحكم فيها هو وطرف أهله أجرة فإن كنت من تلك
 الأجزاء أعطيتك وأما أبو داود وروى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لعل من
 صخر أذهب إلى صاحب صدقة بن ذريق فقل لعليده فيها اليك) حديث زياد بن الحارث
 الصدائي في اسناده عبد الرحمن بن زياد بن أنس الأفرنجي وقد تكلم فيه غيره واحد وحديث
 سبط بن صخر بطريق روايات تأتي ذكر بعضها في السيام وهذه أسداها وقد أخرجهما
 بهذا الاقتصار أحدهما مسنده باسناده محمد بن الحسن وإيسر جال الصديق مع هذا أنه
 الرواية تعرض ما ساقى من الروايات العصبة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعانه
 بعرق من غرم من طريق جماعة من الصحابة وإنما ورد المصنف هذه الرواية ههنا
 للاستدلال على أن الصرف في زمة كفار من الزكاة كما تقرر في قوله عز وجل لا تأخذوا
 الزاوي وهذا الحديث مع الآية يرد على المزني وأبي حنيفة بن الوكيل من أصحاب
 الشافعي حيث قال أنه لا يصرف شخص الزكاة إلى من يصرف إليه شخص الفاء والغنية

وأما ما سبأ في كل فرس
 ديناراً أو ربع عشر قيمته على
 التخصير قال في الفتح واستدل به
 من قال من أهل الظاهر بعدم
 وجوب الزكاة فيهم لمطلقاً
 ولو كانا الصنعة وأبجسوا بأن
 زكاة التجارة ما يشبه الإجماع كما
 نقله ابن المنذر وغيره فيمنع
 به عموم هذا الحديث انتهى
 قلت وهو الرابع قال الشوكاني
 وقد نقل ابن المنذر الإجماع على
 زكاة التجارة وهذا النقل ليس
 بصحيح فأقول من هنا في ذلك
 الظاهرية وهم فرقتان فرق
 الاسلام قال وقد كتبت القصة
 في عصره صلى الله عليه وآله وسلم
 فاقعة في أنواع مما يعبره ولم نقل
 منه ما يبعد ذلك ويؤيد عدم
 الوجوب حديث الباب انتهى
 وبسط القول على ذلك في شرحه
 الممتق قراجه هـ (من أبي
 عبد الله بن أبي حنيفة رضي الله عنه
 قال إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 (وسلم جلس ذات يوم) أي قطعة
 من الزمان فذات يوم صفة
 لقطعة المقدرة ولم يصرف لان
 إضاقتها من قبيل استقامة السعي
 إلى الاسم وليس له تمكن
 في الظرفية الزمانية لأنه ليس من
 أمسه الزمان (على المسير
 وجلسنا حوله فقال إن مما
 أخاف عليكم من بعدى ما يفتح
 عليكم من زهرة الدنيا وزخا) حسنه ربه جمع النائية بآل الغنائم وغيرها (فقال الرجل) م عرف اسمه ويرد
 (يا رسول الله) وأما ما قيل بالشر أي أنصبة فعمه أنه التي هي زهرة الدنيا مقبولة وبألا (فكتب النبي صلى الله عليه وآله وسلم) بآله

عليكم من زهرة الدنيا وزخا) حسنه ربه جمع النائية بآل الغنائم وغيرها (فقال الرجل) م عرف اسمه ويرد
 (يا رسول الله) وأما ما قيل بالشر أي أنصبة فعمه أنه التي هي زهرة الدنيا مقبولة وبألا (فكتب النبي صلى الله عليه وآله وسلم) بآله

(وسلم) استلزامه من غلبته على غيره من الصفات (وسلم) لا يكلمكم (لنقلوا) صلى الله عليه وآله وسلم أنكر سأنه قال بنو سعيد (قروا) يا من الرزية ٥٧ وقروا بفتح واو وضم الهمزة نأى فقلنا

(أما يقل عليه الوحي) أي سبنا
 للمقول (قال) أبو سعيد
 (فسمع) صلى الله عليه وآله وسلم
 (منه الرضاه) الفرق الكثر
 (نقل) ابن السائل (وكلفه) صلى

الله عليه وآله وسلم (جده) أي
 السائل وهو الأول من سكرته

عن. فسؤاله انكاره ومن قوله
 ابن السائل جدمه وأقيم

النسري لأنه صلى الله عليه وآله وسلم
 وأبو سلم كان إذا سار استأجر

ويجبه الكرم (فقال) صلى
 الله عليه وآله وسلم (لأنه لا يأتي

الشعر بالشعر) أي ما قدر الله أن
 أن يكون خيرا يكون خيرا وما

قدوان يكون شرا يكون شرا
 وإن الذي أخاف عليكم فليس بكم

لعمركم وصرفكم أياها خير
 ما أمر الله فلا تقل ذلك نفس

النعمة (و) اضرب لكم مثلي
 أحدهما مثل القرط في جمع

الذي هو (أو بما يثبت الربيع)
 من الآيات والربيع هو

الجدول الذي يسقى به
 ما يقتل قتلا جفا (أويل)

يضرب أوقه وسكر الدم أي
 يقرب من القتل والخط هو

ونحوه أيضا على أي خيفة والثوري والحسن البصري حيث قالوا يصور صرفها إلى
 بعض الأصناف الخفية حتى قال أبو حنيفة يصور صرفها إلى الواحد وعلى ما لا حيث
 قال يدفعها إلى كثرهم حاجة أي لأن كل الأصناف يدفع إليهم لحاجة فوجب اعتبار
 أصنافهم حاجة

٥ (باب شريم الصدقة على بني هاشم ومواليهم) ومن موالى آل أبيهم ٥

(عن أبي هريرة) قال أخذ الحسن بن علي قرض من عمر الصدقة فجعلها في فيه فقال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم كبح كبح أرميها ما طعنت ألتا كل الله دفعة متفق عليه

ولسلم ما لا تحمل لنا الصدقة) قولنا فجعلها في فيه زاد في رواية فلم يقبلها النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم حتى قام ولما به يسيل فضرب النبي صلى الله عليه وآله وسلم شديقه قولنا

كبح ففزع الكفاي وكسرها وسكون للجمعة نقلا وعفقا وبكسر هاء منونة وضمة منونة
 فخرج من ذلك ثلث لغات والثانية تأكيذا لا وهي كلمة تال للردع البسي عند منالوة

ما يستقذر قبل أن يهرية وقيل أهمية وزعم الدودي أنهم امرية وقد أوردها
 الصارفي على ما سنن تكلم بالفارسية قول أرميها في رواية لا جاد الله يائي وكلمة كاه

أولها جاد فصار في قوله كبح كبح إشارة إلى استقذار ذلك ويحصل العكس قوله لا تحمل
 لنا الصدقة وقدر رواية لا تحمل الصدقة وكذا اعتدأ جدوا للصارفي من حديث

الحسن بن علي نفسه قال لما طعنت ألتا قري والطارفي والطارفي من حديث
 أبي بلبي الأسارى ثمرة والحديث يدل على شريم الصدقة عليه صلى الله عليه وآله وسلم

وسلم وبلى آله واختلاف المراد بالآل هنا فقال الشافعي وجماعة من العلماء أنهم
 بنو هاشم بنو المطلب واستدلوا بما في قولنا يا بني صلى الله عليه وآله وسلم

أشرك في المطلب مع بني هاشم فيهم بنو ذري القرقي ولم يعط أحدا من قبائل قريش
 ضيعهم وذلك العطية عرض موضوع بلا علم موه من الصدقة كما أخرج البخاري من

حديث جبير بن مطعم قال مشيتا ما وعفنا بن عفان إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 فلما بنا رسول الله أعطيت بني المطلب من خسر خيسر وقرتنا ونحن وهم بنو مرة واحدة

فقلنا ول قد صلى الله عليه وآله وسلم إماما المطلب بنو هاشم بنو واحد وأجيب

عن ذلك بأنه أعطاهم ذلك لمواظمتهم لا موضع أصدقة وقال أبو حنيفة ومالك

والهادوية هم بنو هاشم فقط وعن أحمد بن أبي المطلب روايتان وعن المالكية فهاجر

هاشم وغالب بن فهر ولان ومن أصبح منهم هم بنو قصي وعن غيره بنو غالب بن فهر كذا

في الفتح والمراد بنو هاشم آل بني آل وقيل وآل جعفر وآل العباس وآل الحسن ولم

يدخل في ذلك آل أبي لهب قيل من أنه لم يسلم أحد منهم في حياته صلى الله عليه وآله وسلم

وسلم ويرد ما في جامع أصول الإسلام عتبة ومثيبا أبي لهب عام الفتح وسر على الله

٨ ويل ح

ويتم هذا الحق حقه على آل النبي صلى الله عليه وآله وسلم

٩ (فوجدتهم أبا وغيره من أنواع الأذى واستندوا لآيات الربيع) مجاز على رأي الشيخ عبد القاهر الجرجاني إذا استند

المعلايين الفتنى وليس فاما لا شعبة الخالف هو القائل والسكاكى من الاسناد ليس عجاى وان الجازى
فى الرىح بغيره استخارة ٥٨
بالكلى على ان المراد به القائل الخلق بغير شعبة الاسناد اليه

(الام بالشيخ) آكلة الخضر
الاستغفار فرغ والاصل مما ثبت
الرياح ما يقتل آكلة الآكل
الخضر هو قال الطبي الاظهره
منقطع وقومعه فى الكلام
المثبت وهو غير جازع ضد
الزخمشى الا بالتأويل ويصور
أن يكون متسلا لكن يجب
التأويل فى المستفى والعنى ان
من جملة ما ثبت لرياح شيا
يقتل آكلة الاضراس منه اذا
اقتصدته آكلة وتصرى دفع
ما يؤذيه الى الهلاك وفى بعض
النسخ الاباضيف كانه قال
الاقتصر واكله الخضر
واستبرأ بشأها (أكلت) أى
أى فان آكلة الخضر اكلت
(حتى اذا امتدت خضرها)
أى جنبها أى امتلات شجعا
وعظم جنبها ثم اقلعت عنه
سرعا (استقبلت عين الشمس)
تسرى بذلك ما كانت وقبضه
(فطلعت) أى ألفت المبرقين
ملاذيقا (وبالت) فيقول
عنها الحبط وانما تحبط الماشية
لأنها تفتل بطونها ولا تلت ولا
تبول فتفزع بطونها فيعرض لها
الموت ثم تترك (ورزعت) انعت
فى المرحى وهذا مثل المقتصد
فى جمع الدنيا المزدى حقها
النسبى من وبالها كالحيث
آكلة الخضر الذى ليست

عليه وآهولم يسلماهما ودعاهما وشهد امعه حينئذ الطاق ولهما عقب عند أهل
النسب قال ابن قدامة لا نعلم خلافا لابي هاشم لأهل لهم الصدقة الفروضة وكذا
قال أبو طالع بن أهل الميت حكى ذلك عنه فى البحر وكذا حكى الإجماع ابن سنان وقد
قتل النضرى الجواز عن أبي حنيفة وقيل عنه فيقولهم ان احرارهم قوى القربى
حكاهما الجواز وقيل بعض المالكية عن ابى هاشم منهم قال فى الفتح وهو وجه لبعض
الشافعية وحكى فيه أيضا عن أبى يوسف انها غل من بعضهم لبعض لاس غيرهم وحكاه
فى البحر عن زيد بن علي والمرضى وأبي العباس والامامية وحكاه فى الشافعية عن ابى
الهادى والناسم العباسى قال الحافظ وعند المالكية قد لا أربعة أقوال مشهورة
الجواز المتع جواز التطوع دون الفرض عكسه والاحديث الدال على النهى روى عن
المعوم ترد على الجميع وقد قيل انها متواترة نواتر اعتوايا ويؤيد ذلك قوله تعالى قل
لا أسألكم عليه أجر الا المودة فى القربى وقوله قل ما أسألكم عليه من أجر ولو أكلها
لا لها وشأن أن يطعموا فقه وقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها
وثبت حمص الله عليه وآهولم ان الصدقة وأساخ الناس كآروا مسلم واماما استدلل
به القائلون بجلها الهاشمى من الهاشمى من حديث العباس الذى أخرجه الحساكم
فى النوع السابع والثلاثين من علوم الحديث بأنه ذكره عن ابى هاشم ان العباس بن
عبد المطلب قال قلت لرسول الله انك حرمت علينا صدقات الناس هل تقل لنا صدقات
بعضنا لبعض قال نعم فهذا الحديث قد اتهم بعض رواه وقد اطل صاحب الميزان
الكلام على ذلك فليس يبالغ فى تخصيص تلك الصدقات العيصية وامامنا قول العلامة محمد
ابراهيم الوزيري بعد ان ساق الحديث ما نقله وأحسب به متباينة الشهرة القول به قال
والقول به قول جماعة واقر من أفة الصفة وأولادهم وأتباعهم بل ادعى بعضهم
اجماعهم ولعل وأثبت هذا بينهم وقوى الحديث انتهى فكل كلام ليس على قانون الاستدلال
لان مجرد الحسبان ان متباينة ذهاب جماعة من أهل البيت اليه لا يدل على محضه
واما دعوى انهم اجتمعوا عليه فباطل باطل ومطولات حولياتهم ومختصراتها شاهد
فذلك وامامنا فى الاميرى المقتصد ما سكنت نفسه الى هذا الحديث بعد وجدان شدة
ومعاضده من دعوى الاجماع فقد عرفت بطلان دعوى الاجماع وكيف يصح إجماع
أهل البيت والقاسم والهادى والناسم والمؤيد بالله وجماعة من أكابرهم بل جهودهم
خارجون عنه وأما مجرد وجدان الاستدلال الحديث بدون كشف عنه فليس بما يجب
سكون النفس والحاصل ان تعزيم لا كفى على بنى هاشم معلوم من غير فرق بان يكون
المزكاهاشميا أو غيره فلا يتقزم المعاذير عن هذا المهرم المعلوم الامام عن الشارح
لامانة الواقفون فى هذه الوطمن الاعذار الواهية التى لا تخلص وما لم يصح من
الاحاديث المروية فى التخصيص ولكثرة كلمة الزكوة فى آل هاشم فى بلاد الجين خصوصا

من أحرار القول وجمدها التى جنبها لرياح يتوالى امطاره قصص وتنم ولكنهم فى القول فى
تراما المواشى بعد هيج القول ويسمى حاشية لا تجدها مواشاة لآثرى الماشية تكفى من آكله ولا تقترن او قبل لرياح قد

بنيت أحرار العشب والكلا ليس كلها جعلت تنسبوا والى ما قبل التبر من قبل لا على منسبهم ملك فيها بصحت تتنقح أخلاصه منه وتحتل خاصر تاه ولا يطلع عنه في قصر يعافه ذامسل الكاسر ومن ثم كبد التسل بالخط

أي يتسل كلاً جيباً والكاسر هو الذي يصبه أحراراً أو من قبل أكل كذبت فيشره إلى الهلاك وهذا حال للمؤمن العالم لنفسه المتهمك في المعاصي أو من أكل مسرف حتى تتنقح خاصر تاه ولكنسه يتوخى إزاة ذلك ويغفل في دفع مضربه حتى يمتد ما أكل وهذا مثال الاقتصاد أو من أكل غير مفرط ولا مسرف يأكل منها ما يسد جوعه ولا يسرف فيه حتى يحتاج إلى دفعه وهذا مثال السابق الزاهد في الدنيا الراتب في الآخرة لكن هذا ليس صريحاً في الحديث لكنه ربما يفهم منه (وإن هذا المال) زهرة الدنيا (خضرة) من حيث المنظر (حاجة) من حيث التوقو شخص الأخضر لأنه أحسن الألوان وماذا كرمه صلى الله عليه وآله وسلم ما يضاف عليهم من قسمة المال أخذ يعرضهم دواءه ثقت الفتنة بقوله (ثم صاحب المسلم ما أعطى منه المال كمن واليتيم وابن السبيل أو كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) شئت من يصحى الراوى وفى الجهاد من طسرق قلع يلفظ بقصه في سبل الله واليتامى والمساكين وابن السبيل (وإنه من يأخذ) أى المال

أرباب الرأسة قام بعض العلم منهم في آدابهم وتحليل ما حرم الله عليهم مطلقاً لا يرشاه لله ولا تقاد العلماء فألف في ذلك رسالة هي في الحقيقة كالمسراب الذي يصبه النظمات سامية إذ إياه لم يجد مشاوماً يتلى به أرباب النباهة منهم وقد يتبدل بعضهم قاه البعض منهم أن أرض العين غرابية وهو لا يرى أن هذه المقالة مع كونهم من أبطال الباطلات ليست مما يجوزوا التقليد نفسه على مقتضى أصولهم قاه المستعان ما أسرع الناس إلى متابعة الهوى وإن خالف ما هو معلوم من الشريعة المظهر وأدلم أن ظاهر قوله لا تصل لنا الصدقة عدم حل صدقة الفرض والتطوع وقد قيل جامة منهم الخطاى الأجاع على فقرهم ما عليه صلى الله عليه وآله وسلم وتعبه لانه قد حكي غير واحد من الشافعى في التطوع قولاً وكذا في رواية عن أحد قال إن قد أمة ليس منقل عنه من ذلك بواضح الدلالة وأما آل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا كذا الخنفية وهو المصعب من الشافعية والمخاطبة وكثير من الزيدية أنها تجوز لهم صدقة التطوع دون الفرض قالوا لأن الحرم عليهم أمها أو سأل الناس وذلك هو كذا لصدقة التطوع وقال في العرافة عدم صدقة التطوع القياس على الهبة والهبة لا تقب وقال أبو يوسف وأبو الصباس أنها تصرف عليهم كصدقة الفرض لأن الحديث لم يفسد (ومن أجمع رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمشرد لا من بنى محزون على الصدقة فقال لا يرفع أصبعي ليعاقبهم ما قال لا حتى أرى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأسأله وأعلق فأسأله فقال إن الصدقة لأهل لبان وموالى القوم من أنفسهم رواه النجاة وابن عجيبة وصححه الترمذى) الحديث أخرجه أيضاً ابن خزيمة وابن سبان وصححه وفي الباب عن ابن عباس عند الطبرانى قوله من أنصمهم يضم القاه ولفظ الترمذى مولى القوم منهم أى حكمكم كمحكمهم الحديث يدل على تحريم الصدقة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفقرهم على آله وقد تقدم الكلام على ذلك يدل على فقرهم على موالى آل بن هاشم ولو كان الأخذ على جهة العمالة وقد سلف ما فيه قال الشافعى حرم على موالىهم الصدقة ما حرم على نفسه به قال أبو حنيفة وهو مروى أيضاً عن الناصر والشافعى وأصحابه واليه ذهب المؤيد بالله أبو طالب وهو مروى عن الناصر وابن الماجشون وقال مالك بن يحيى وهو مروى أيضاً عن الناصر والشافعى في قوله أنها تصل لهم قال في البصر لأن على الحرم صدقة فودة وهى الشرف قلنا إنهم اتجبر يدفع ذلك انتهى ونصب هذه العلة في مقابل هذا الحديث الضيق من الغرائب فى اعتبارها المبسط (ومن أعطى) كانت مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بثامن الصدقة فبمشت العائشة منها بشي فلياً رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال هل عندكم من شيء فمالت إلا أن نجية بعثت الياسان الشافعى بعتهم بها لياققال

(بفرقه) بأن يجمعهم من الحرام أو من غير احتياج إليه ولم يخرج منه ماله الواجب فيه فهو كالتى يأكل ولا يشبع لأنه كلما أكل منه شيئاً ازداد من غشبه واستقل ما عنده وقرر إلى ما تفرقه (أو يكون) ماله (شبهه عليه يوم القيمة) بأن يتلقى

انها الصلابة فتشده بما فعله أو يثقل مثله أو يشهد له المولكون بكتب الكسب والافتاق وفي هذا الحديث الصدقة
والعطية والمصاع وما خرج
الصدقة على النسيان قال ابن
المنبري بالصدقة دون الزكاة
لثبوتها لمعبرين بصدقة القرص
والطوع لكونه كزكاة النسيان
متوسطا بين المستحسين وابن
السيل وهما بمن مضاف الزكاة
وقال ابن رشد لما قال باب ليس
على المسلم قرص صدقة طمأنه
يريد الواجبة ان لا خلاف في
التطوع فلما قال الصدقة على
اله انما حال على موهوب (ع)
زيف امرأ بعد الله بن مسعود
رضي الله عنه ما حديثه التلمذ
قريبا وقالت في هذه الرواية
انطلقت الى النبي صلى الله عليه
وآله وسلم فوجئت امرأتين
الانصار على الباب حاجتهما
حاجتي وهي زيف امرأ أنا
مسعود يعني عقبه بن هرو
الانصاري كاعتذار الاعمى أسد
العابية (فسر علينا بال) الموزن
(فقلنا) (ال) الى صلى الله عليه
وآله وسلم يجزي عنى أراض
على زوي وأيام في هجري
ولقائى على أز واجنا وأيام
في هجروا وللقائى انهم بنو
أخباو بنوا شخا والفسا أيضا
من طريق عقمة لاسدها
فضل مال وفي هجروا بنواخا لها
أيام وللانصر فضل مال
وزوج خشف ذات الدوهذا
كناية عن القصر (فما فقال نعم)

انها قد بلغت عملها متفق عليه وعن جويرية بنت الحارث ان رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم دخل عليها فقال هل من طعام فقالت لا والله ما عندي طعام الا ان اطلب من شاة
اعطىها لولا من الصدقة فقال قد علمت عملها واما احدو مسلم قوله هل
عندكم من شاة أى من الطعام قوله نسيان قال في القمع والتون والمهمة والموحدة مصفرا
اسم أم عطية انتهى واما نسيان فمع التون وكسر الـ ين فهي أم حمزة قوله بلغت
عملها أى انها المقتصرة فيها بالهدية لعملة ملكها لها انتقلت عن حكم الصدقة فقلت
عمل الهدية وكانت تقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بخلاف الصدقة كانت تسمى
هكذا قال ابن بطال قال في القمع وضبطه بعضهم بكسر هاء من الـ أى لم بلغت
مستقرها والاولى وأما انتهى والحد يثقل على ان سواى وزوج بنى هاشم ليس
حكمهم بحكم موالى بنى هاشم فصل اهم الصدقة وقد نقل ابن بطال اتفاق الفقهاء على
عدم دخول الزوجات في ذلك وفيه نظر لان بن قد امتدح كرا ن الخلال أخرج من طريق
ابن أبي حنيفة عن عائشة انها قالت ان آل محمد لا تصل لنا الصدقة قال وهذا يدل على
ضميرها قال الحافظ واستدل به الى عائشة حسن وأخرجه ابن أبي شيبة أيضا وهذا لا يقدح
فيما نقله ابن بطال وكرا ن المتبرع بالقرص الصدقة على الأزواج غولا واحدا ولا يقال
ان قول البعض بدخولهن في الأكل يستلزم قصر قيم الصدقة عليهن فان ذلك غير لازم
وفي الحديث أيضا دليل على انه يجوز لمن يقرض عليه صدقة الاكل منها بضميرها الى
المصرف وانتقلها عنه بمعية أو هدية أو غيرها وفي الباب عن عائشة عند البخاري
وخبر ابن أبي حنيفة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اني أعلم فقالت فهدى صدقة على جويرية
فقال قولها صدقة ولها هدية

باب من الصدوق ان يشتري ما صدقه هـ

عن عمر بن الخطاب قال جئت على فرس في حبل الله فضة عداى كاهنه فارتدت
أشتره وقلت يا يحيى بن خنيس فقلت يا يحيى صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا تشتره
ولا تعلق صدقتك وان أعما كبدك فارق العادى صدقته كالعادى فثبت متفق عليه
وعن ابن عمر عن رجل عن فرس رسول الله صلى الله عليه وسلم صدق فرس رسول الله ثم وأما
تباع فاراد ان يشتريه فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم هدا لا تصدق صدقتك يا عمر
رواه الجماعة واد بصارى فبدلت كان ابن عمر يقول ان يتباع شيئا تصدقه اربعه
صدقه قوله من عمر هذا يفتى ان الحديث من مسند عمر والرواية الاخرى تقتضى
ان من مسند ابن عمر وروح الدارقطني الثاني قوله جئت على فرس المراد به ملكه اياه
ولذلك ما عساه يبعه ومنهم من قال كاهنه قد حبسه وانما ما عساه للرجل به ما حصل فيه
هزله بغيره بيبه عن العاص بن عيسى وضف عن ذلك وانتهى الى طاعة عدم الاتباع

يترى ما رواه ابن جرير القزويني (أى صدقة الرمح) وأما قال المازري (أى نواحيه) قال المازري
الظاهر فيه على الصدقة الواجبة لسواها من أجزاء وهذا اللفظ انما يستعمل في الواجبة انتهى وعليه يدل تبويب

الضاري لكن ماذا تضمن ان الابن له ان يستعمل في الواجب في الواجب والابن له ان يستعمل في الواجب في الواجب
المسئلة فذهب قوم الى ان الابن يجب الواجب والتدرب ونحوه آخرون ٦٦

ويرجع الاول لقوله لا تصدق صدقت ولو كان جبا الملقب قولنا فاما ما لم يحسن
القيام عليه وتصر في حوته وشدهته رقل لم يعرف مقدار ما اراد به بدون قيته وقيل
منه ما لا تتعلمه في فم ما جمل في الاول اظهر قيله وان اعطا كيدهم وهو ما لفته في
تقصيه وهو الحامل على شراثة قوله لا تصدق انما هي شرا من شخص هو دالي الصدقة
من حيث ان القرض منها فواب الامرة فاذا اشتراها برخص فكلته اختار عرض
الدين على الامرة فبعضه راجعا في هذه التدابير التي سوغ فيه قوله كالمصدق في قيته
استدل به على تقريره لان التي سوغ قال القرطبي وهذا هو الظاهر من سياق
الحديث وهو يقتل ان يكون التشبيه للتصديق خاصة اكون التي مما يستند وهو قول
الاكثر ويطبق باله دقة الكفاية والذوق غيرهما من القربات قيله لا يترك ان يتناع
الحاي كان اذا اتفق ان لا يشتري شيئا تصدقه لا يترك في ملكه حتى تصدقه فكلته
فهم ان التي هي شر اما الصدقة انما هو لمن اراد ان يتركها لمن يتركها صدقة وانما دبت
يدل على كراهة الرجوع عن الصدقة وان شراها برخص نوع من الرجوع فيمكن
مكروها وقد قيل انه يعارض هذا الحديث الحديث المتقدم عن أبي بصير في الصدقة
لم يزل اشتراها باله وبيع بها بمجمل هذا على كراهة التنزيه واذا قال المصنف رحمه
الله تعالى وحل فمردم هذا على التنزيه واحتجوا بعموم قوله وأرجل اشتراها باله في خبر
أبي بصير ويدل عليه اتباع ابن عمر وهو راوي الخبر ولو فهم منه التصرم لفظه وتقرّب
بصدقة متخذة اسمها والظاهر كراهة لامراضة بين هذا وبين حديث أبي بصير
للتقدم لان هذا من صدقة التطوع وذلك في صدقة الفريضة فيكون الشر مما تراه
صدقة لفريضة لانه لا يتصرف بالرجوع فيها حتى يكون الشر امشها بمسألة صدقة
التطوع فانه يتصور الرجوع فيها كرمائها شبهة وهو الشر انهم به رضى حديث الباب
في الظاهر ما أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ان امرأته أتت
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت كنت تصدق على أبي بوليدة وانما ماتت
وتركت تلك الوليدة قال وجب أجرها ورجعت اليه في اميراته ويصح بميزان نقل
الشيء التصديق به بالبراث لان ذلك ليس مشها بالرجوع عن الصدقة دور سائر
المعارضات

(باب بطل الصدقة على الزوج والاقرار)

(عن زينب امرأة أبي عبد الله بن مسعود قالت قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
تصدقن يا معشر النساء لو سن حلبكن قالت خرجت الى عبد الله فقلت انك رجل خفيف
ذات اليد وان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قد أمرنا بالصدقة فانه غاسا فها كان
ذلك مجزئ عني والا صرتم الى غيركم قالت فقال عبد الله بل انك يا زينب كنت فاطمقت

والنساء تصدق مع النساء الا جانب عند من القسنة والصوم من الموانع ذالك فوب وما يتوقع بسببها من العذاب وفيه
فتيا العالم مع وجود من هو أعلم منه وطلب التيق في تحمل العلم وفي هذا الحديث العديد ولتضمنوا القول ورواته كلهم

[illegible]

فأذا امر أئمن بالاتصال ببيع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حاجتي حاجتها قالت وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد أنقذت عليه المهاجرة قالت طرحت علينا بلال فقتله ثم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخبره أن امرأتين بالبصرة الآن أختري الصدقة عنهما على أزواجهما وعلى أيتام في بيوتهم ولا تقصير منهن قالت فدخل بلال إلى الله فقال لمن هما فقال امرأتان الاتصال وزينب فقال أي الزانيات فقال امرأتا عبد الله فقال لهما أجزان أجر القرابة وأجر الصدقة متفق عليه ولفظ البخاري أيجزئني عن أن أنفق على زوجي وعلى أيتام في بيوتهم فقال له بل خفف ذات البدن هذا كتابه من الصدقة وفي لفظ البخاري أن زينب كانت تنفق على عبد الله وأيتام في بيوتهم فقالت لعبد الله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أيتام في بيوتهم على أن أنفق عليك وعلى أيتام في بيوتهم من الصدقة الحديث فقوله فإذا امرأته الاتصال إذا التفتل والطالب السبق يقال لها زينب ولقد روي القسائي أنطلقت امرأتا عبد الله يعني ابن مسعود وامرأتا أبي مسعود يعني حنيفة بن عمرو الاتصال استبدل بهذا الحديث على أنه يجوز زعمه أن أن تدفع زكاتها إلى الزوجين بل قال النووي والنسائي وصاحب أبي حنيفة وأبو حنيفة وروايتان من مائتين من أجدو المذهب الهادي والناصر والمؤيد في هذا انما يدل على بعد تسليم رهنه لصدقة واجبة وبذلك يزعم المازري ويؤيد ذلك قولها أيجزئني عن رقبتي عياني بل قولهم من حلبكن وكوديه مدتها كانت من صنعها بل دار على الطوع به يزعم النواوي وقوله اقرواها أيجزئني عن أي الوفاية من انوارها خافت من صدقتها على زوجها لا يحصل لها المقصود مما أشار اليه من الصناعة احتج به الطحاوي بقوله أبي حنيفة انما أيجزئ في كفا المراء في زوجها فان خرج من طريق وأثنته امرأتان سعدوا بها كانت امرأتا سعدا بالدين فكانت تنفق عليه وعلى ولده فزيد بل على انها صدقة طوع واحتجوا ايضا على انها صدقة طوع على البخاري من حديث أبي حنيفة التي على الله عليه وآله وسلم قال لها زوجك وولدت أنت من تصدقت عليهم أو لا أن الولد لا يعطي من أن كلنا الواجبة قالوا لا احتجوا بكاتبه ابن المنذر والله الذي لا يضر غيرهما وتعم هذا بان الذي يمتنع اعطوا ومن الصدقة الواجبة من تلزم المعطي فقتله الأم يلزمها نفقة ابناهما وسعدا به قال المصنف رحمه الله تعالى بعد ان ساق الحديث هذا عندنا كقولهم المعطي صدقة الطوع انتهى والمطهر انه يجوز لزوجة تصرف كلها إلى زوجها ما لا يملكه من ذلك وإنه لا يجوز قطعها بالعدل ما لا يملكه من ذلك تركه استصالة صلى الله عليه وآله وسلم لها يتر من ذلك لعدم تمام تصليها عن الصدقة هل هي طوع أو واجب شكك قال يجزئ ذلك من فرائض كان طوعا وقد اختلف في الزوج هل يجوز أن يدفع زكاته إلى زوجته فقال ابن المنذر

وبالصدق (الواجبة أو التطوع ورب
وعلى هذا فذكر خالد واضح لانه أخرج

بالصدق والنجدة أو الطور عور به بعضهم تحسنا للظن بالصحابه اذ لا يظن بهم منع الواجب
وعلى هذا فقدرنا الواضحه اخرج مائة فربما الله اني لم نل محمل الواسع تصيب بهم ما منعوا اجسادا ولا اعتدادا بما بين
اجموا

لَمْ يَكُنْ الْإِنْسَانُ الَّذِي يَتَوَكَّلُ عَلَى مَا يَفْعَلُ لِيَنْجُو مِنَ الْإِنْفِجَالِ أَنْ يَتَمَشَّى بِالْأَعْدَاءِ وَهَذَا الْأَوْجُوهُ أَنْ يَتَمَشَّى بِشَيْءٍ قَلْبُ شَيْءٍ يَتَمَشَّى
بِأَنْتُمْ تَقَالِقُ الْفَتَحَ وَفِيهِ التَّعْرِيفُ بِكُلِّ أَنْ تَعْمَدَ وَتَقَرِّبَ
بِأَنْتُمْ تَقَالِقُ الْفَتَحَ وَفِيهِ التَّعْرِيفُ بِكُلِّ أَنْ تَعْمَدَ وَتَقَرِّبَ

الاستفصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المثال كما سبق ثم الاصل عدم المنافع
من زعم ان القرابة او وجوب النفقة مانعان فعليهما الجليل ولادليل

• (باب زكاة الفطر) •

(عن ابن عمر قال غرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زكاة القطر من رمضان ما عاين

تقرأ وصاعاً من شعب على العدو والحز والذكر والآخر والسفير والأكبر من المسلمين.
الجماعة ولاحد والآخر وأبي له وكان ابن عمر يقرأ القرآن واحداً من القرآن

فأعطى الشعب والجاري وكانوا يطون قبل الفطر يوم أو يومين ومن أي عيد قال
 كأنه خرج زكاة الفطر صاعا من طعام أو صاعا من شعير أو صاعا من غر أو صاعا من أقط

وَصَاعًا مِنْ ذِيبِ أَحْرَجَاءَ وَلِي رِوَايَةٍ كَالْخُرْجِ كَذَا الْقَطْرَادُ كَذَا بَيْتَانِ وَلِ الْأَهْمَلِي
لِللَّهْ عَابِ وَالْأَوَّلُ سَلَمٌ صَاعُ طَعَامٍ وَصَاعُ ثَمَرٍ وَصَاعُ ثَمَرٍ شَعِيرٍ وَصَاعُ ثَمَرٍ ذِيبِ

[illegible]

بذکرانظرة او فشيئ منه والتمسني عن ابي سعيد قال فرس و لا لله من الله والله
سلم صدقة انظر ما علمن طعمن ' و ما علمن ' مع ما علمن قرأ و ما علمن اقله و ما علمن

أن لا طأصل ولا رقطى عن ابن عيينة عن بن هار عن عياض بن بداهه عن
 يسعبد قال ما أحرنا من عهد ول بن صلي الله عليه وآله وسلم الا صلحنا في

قال ابن المديني لشيخنا أبا عبد الله عليه السلام: ما هذا؟ فقال: يا فتى، هذا

لذا وقفني واستجبت بأحمد على الجواه (له فيق) ههنا فرض فيه ذلك. بل على ان صدقة
انظر من القرع نص وقد نقل ابن المنذر وغيره رجوع على ذلك ولكن الخطة يفتولون

طاعته عليه السلام قال الحافظ وفيه مقتل لاجع نظر ابن ابراهيم بن عليه و ابابكر

سعد بن سباد قال أمرت أن أقاتل الناس ولا أضربنهم قالوا يا رسول الله إنما هم طغاة

أول ما يجي هو لا على الله بر الحجة فلا دليل فيه على الفسخ لأنه بالامر لأول
 نزل فرض لا يوجب سقوط فرض آخر ونزل الماهية عن إثباتها أنه
 كده وهو في المصنف أنه الظاهر أن الإنسان من المشركين واليهود

أرى على أخرج لعمرو بن الزكاة وأمثله ابن قتيبة الحديث
منه في الأمانة أخرجها عن ابن جرير من الأمانة أخرجها عن ابن جرير

تَجَسَّوْا الصَّنِيعَ فِي مَقَابِلَةِ الْإِحْسَانِ
(وَأَمَّا خَالِدٌ فَأَنكَمَ تَطْلُونُ خَالِدًا)

تقتلونه بالغمير على الأمل
تقتلهم الشاة وتعتلها الأمل

وَالْمَعْقُوتَاتُ بِطَلَبِكُمْ مِنْ زَكَاةٍ
لِمَا عِنْدَ قَاتِلِهِ (قَدْ أَحْبَبَسَ) أَيْ

ولقد قيل الحول (أدراعه) جمع
درع بكسر الهمزة والفتح
(واحد) التي كانت تتصارع على

الجاهدين (في سبيل الله) فلا زكاة
عليها وأما بقية التامع

هتديتصين ما بعد الرجل من
السلح والدواب وآلات الحرب

وأعبد بالوحدة مع عبد حكاه
عاصم وهو موافق رواية

وَأَسْتَبِيرُ رَقِيَّتَهُ وَيَقُولُ أَنَّهُ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمُ وَأَوْحَى لَهُمْ أَنْ يَتَّبِعُوا

قول من اعتبره بفتح خاء جلاء على
انه لم يصرح بالفتح وانما قلده عنه
شاعرا

تَقَالُونَ هَذَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا
إِلَى الْمَنَعِ وَهُوَ لَمْ يَنْعِ وَكَيْفَ يَنْعِ

القروض وقد تطوع بوقته خيله
وسلاحه أو يكون على الله عليه

وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهَوْنَ
ذَٰلِكَ مِنْ لَدُنْكَ لَا فِي عَذَابٍ
وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهَوْنَ
ذَٰلِكَ مِنْ لَدُنْكَ لَا فِي عَذَابٍ

يازمينه ۱۴۱۵هـ از كذا لصف
واسع وهو قول مالك و غيره

على الامانة الثمانية واسم دله

شاذز كلفنا حصة فكيف يمكن ذلك مع تسع ما حصة لغيره وان كان طلب حصة ذلك المال الذي لم يحصه من العين والحرث والمثبة فكيف يحاسب بما وجب عليه في ذلك وقد عرفت ٦٥ ذلك الحين الى جهته ثم انقل

من ذلك باحتمال ان يكون المراد التيسير الاصل ذلك لا الوقت فيزول الاشكال لكن هذا الاشكال الثاني على القول بان المراد بالصدقة المقرضة اما على القول بان المراد التطوع فلا اشكال كما لا يخفى (وأما العباس بن سعيد المطلب فم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى) أي الصدقة منه (عليه صدقة) فابنة سينصدق بها (ومثلها معها) أي ويصدق بها مثلها كرامته فيكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم الزم به بتضعيف صدقته ليكون ذلك ارفع لقدمه وأبعد كرهه وأنتي الذنب عنه أو المعنى ان أمواله كالصدقة عليه لانه استدان في عداية نفسه وعقيل فصار من العاوين الذين لا تلزمهم الزكاة وهذا التأويل على تقدير ثبوت لفظة صدقة واستبعادها السابق لان العباس من بني هاشم فصرم عليهم الصدقة أي وظاهر هذا الحديث انها صدقة عليهم مثلها معها فكأنه أخذ طعنه وأعطاهه وجعل غيره على ان ذلك كان قبل نهيهم بالصدقة على آلهم صلى الله عليه وسلم وطريقه ورواه العباس فهي على ومثلها ثم قال

الحديث فرض أي قد روي هو أصله في اللغة كما قال ابن دقيق العيد لكن نقل في عرف الشرع الى الوجوب فالجمل عليه أولى وقد ثبت ان قوله تعالى قد أنعم من ترك زكوات في زكاة القطر كما روي ذلك ابن خزيمة قوله زكاة القطر أصيبت الزكاة التي انقل كونها حجب بالقطر من رمضان كما قال في الفتح وقال ابن تيمية والمراد بصدقة القطر صدقة النفوس مأخوذة من الفطرة التي هي أصل الخلقة قال الحافظ والأول أظهر ويؤيده قوله في بعض طرق الحديث زكاة القطر في رمضان وقد استدلل بقوله زكاة القطر على ان وقت وجوبه بظهور الشئ ليس له القطر لانه وقت الفطر من رمضان وقبل وقت وجوبها طوع الغير من يوم العدي لان الليل ليس بحلا الصوم وانما يتبين القطر الحقيقي بالاك بعد طلوع الفجر والأول قول الثوري وأحدواصق والشافعي في الحديث واحد الروايتين من ماله والثاني قول أبي حنيفة والشافعي في التقديم والرواية الثانية عن مالك أنه قال الهادي والقسام والتاسع والمؤيد بالله وقوله في حديث ابن عمر الا أقامه زكاة القطر أن تؤدى قبل خروج الناس الى الصلاة ولكنهم يتعد القبلية يكونها في يوم القطر قال ابن دقيق العيد الاستدلال بقوله زكاة القطر على الوقت ضعيف لان الاضافة الى القطر لتدل على وقت الوجوب بل يقتضى اضافة هذه الزكاة الى الفطر من رمضان وأما وقت الوجوب فيطلب من أمر آخر قوله اصاع من قرأ وصاعا من شربة قال في الفتح انتم صاعا على التيسير أو انه معقول بان قوله على العبد والمر ظاهره يدل على ان العبد يخرج من نفسه ولم يقله الاداود فقال يجب على السيد ان يمكن عبدا من الاكسب لها ويؤيد على ما ذهب اليه الجمهور من كون الوجوب على السيد حديث ليس على المولى عبده ولا فريضة صدقة الا صدقة القطر ولعله مسلم ليس في العبد صدقة الا صدقة القطر قوله المذكور والحق ظاهره وجوبها على المرائسواء كان له زوج أم لا وبه قال الثوري وأبو حنيفة وابن المنذر وقال مالك والشافعي والسيب وأحدواصق فيجب على زوجها حال النقطة قال الحافظ وقوله نظر لانهم قالوا ان أحسن وكانت الزوجة امنه وجبت فطرته على السيد بخلاف النقطة فافترا وافترقا على أن المسلم لا يخرج من زوجته الكافر مع ان نقته تاتلزم وانما الحجج الشافعي بخلافه من طريق محمد بن علي الباقر مرسل او صدقة القطر عن عوفون وأخرجه البيهقي من هذا الوجه نزاد في استناده ذكره وهو منقطع وأخرجه من حديث ابن عمر واستاده ضعيف وأخرجه أيضا عنه الدارقطني قوله والصغير والكبير وجوب فطرة الصغير في ماله والمطاطب بانها وجب عليه ان كان للسيد ماله والا وجبت على من تلزمه نقته والى هذا ذهب الجمهور وقال محمد بن الحسن في على الابن مطلقا قل يمكنه أب فلا شيء عليه وعن محمد بن السيب والحسن البصري لا يجب الا على من صام واستدل بهما بحديث ابن عباس الا في لفظ صدقة الفطر ظهر نقصان قال في الفتح واجب بان

دلالة على أنه صلى الله عليه وسلم التزمها خارج ذلك عنه فتوفيه في طريقه قوله ان من الرجل متوايه أي مثله في

لعموم النفع بها لا تدعى وهو يوم الحاسبة البهارة وأما قوله ما في هذا الحديث فالحديث لا يحطاب على السؤال وليس فيه أنه أشد المكاسب فلهذا كونه ليسهرا لا سيما في بلاد الجوار ٦٩

79

[illegible][illegible]

يضع فيه الطعام وقال في شرح المشكك لما وصف المال بما قيل اليه النفس الانسانية فيعلم ان ربها علمه انما هو من رزاقها
 تركع ما هي مجبولة عليه من الحرص والنوم والميل الى الشهوات واليه اشار بقوله فمن اخذها باشراف نفس وانما هم كما هي

٧٠ بتولى النفس من الشعر والحوص المجبولة طلبه عن المساواة لأن من

وسلم فقال مالك أنكرت هذا فوجدته خسة أو طال أو كانا أو العار في حقني) هذه
القصص مشهورة أخر بها أيضا البيهقي بإسناد جيد وقد أخرج ابن خزيمة وأبو الحسن
طريقين مروية عن أصحاب أبي بصير اسمه أنهم كانوا يصر يوشون كأنه الضمير في عهد
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمدائن بقاتية أهل المدينة والنجار من مال
عن نافع عن ابن عمر أنه كان يعطي زكوة رمضان عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم بليل
الاول ويصنف أهل المدينة في الصاع وقد ورد من لدن العصاة إلى يومنا هذا أنه كان
أهل الجاز خسة أو طال وثلاث العرق وقال العرقون منهم أبو حنيفة أنه خسة أو طال
وهو قول حماد بن زيد دفعه هذه القصة المسندة إلى سليمان الصائغ التي قررها النبي صلى الله
عليه وآله وسلم وقد وجع أبو يوسف يقول بن إبراهيم صاحب أبي حنيفة بعد هذه
الواقعة إلى قول مالك قوله أن أبي حنيفة قيل أنه أنكره بأهله المهمة الماتحة
بعد هذا رأى خسة ثم ما كنه أي قد مره في أصح جع صاع قال في الصبر والداع
أربعة أمدا دا جاعا (قائمة) قد اختلف في القدر الذي يعتبر ملكه كل من قلته القطرة
فقال الهادي والقاسم وأحد قول المؤيد بأنه أنه يعتبر أن يفت قوت عشر أيام فاشل بها
استقى فقصر وغير القطرة لما أخرجه أبو داود في حديث ابن أبي عمير عن أبيه ورواه
بن يادق في أوقيه بعدوا أو عده ويجب عن هذا الدليل بأنه أن أفاضل اعتبار الخفي
الشرعي فلا يشهد اعتبار ملك قوت عشر وقال زيد بن علي وأبو حنيفة وأصحابه أنه يعتبر
أن يكون الخبز خشيافي شرعا واستدل لهم في الصبر بقوله صلى الله عليه وآله وسلم
انما الصدقة ما كانت عن ظهر غنى وبالنسب على ذلك المال ويجب بأن الحديث
لا يشهد المطلوب لأنه يفت خبر الصدقة ما كان عن ظهر غنى فكما أخرجه أبو داود
ومعارض أيضا ما أخرجه أبو داود والحاكم بن حديث أبي بصير مرويا أفضل
الصدقة جهد الخلق وما أخرجه الطبراني عن حديث أبي أمامة مرويا أفضل الصدقة
سرا لا فقير وجه من مقل وغيره في النهاية بقدر ما يتجزأ من قبل المال وما أخرجه
النسائي وابن خزيمة وابن حبان في صحيحه واللفظ هو والحاكم وقال على شرط مسلم من
حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سبق درهم مائة ألف درهم
فقال رجل وكيف ذلك يا رسول الله قال رجل له مال كثيرا أخذ من عرض مائة ألف
درهم فتصدق بها ورجل ليس له إلا درهمان فأخذ أحدهما فتصدق به فهذا انصدق
ينصف مائة الحديث وأما الاستدلال بالقياس فهو صحيح لأنه قياس مع الفارق إذ وجوب
الطهارة لمن لا يداين والزم كذا الأموال وقال مالك والناس في هذا وأحمد بن حنبل
وأحمد بن محمد في حديثه في أحد قوله أنه يعتبر أن يكون خبز القطر مائة ألف درهم
ولم لا تقدم من أنما ظهر لقائهم ولا فرق بين الغني والفقير في ذلك ولو بدلك ما تقدم
من تفسيره صلى الله عليه وآله وسلم من لا يلهي له السر البين على ما ينبغي به ويشبه وهذا

والذي من الشئ يكون ضياعاً لطلب
الدارين (والدار العليا) المتحققة
(خبر من البد السلي) الساتية
(فقال حكيم) فقلت يا رسول الله
والذي بعثك بالحق لأرأى أني
لا أقص (أحد ابعك) أي
بعد سؤالي أولاً أرأى أنك
(شيأ) من ماله أي لا آخذ من
أحد شيئاً بعينك وقد واية
ابنك قلت فواته لا تكون
يدي بعينك تحت أيدي العرب
(حتى أقارق الدنيا فكلنا أبو
بكر) الصديق (رضي الله عنه
يدعو حكماً إلى العطاء ما يابى)
أي يمتنع (أن يقبل منه) خوف
الاعتماد فتجاوز به نفسه إلى
مال لا يريد فاعلم ما من ذلك وترى
ما يربيه إلى مال لا يربيه (ثم
عمر بن الخطاب) (رضي الله
عنه) ما له ليطع ما يابى أي امتنع
(أن يلقه من شيئاً فقل) عمر
لمن حضره مبالغة في براعة
سبويه العداوة من الحذف
والخصيص والخرمان بخير
يستند (إلى أنهم همكم مشر
لسان على حكيم إلى أعرض
عليه حقه من هذا إلى - فباب
ن يأخذ) فيه أنه لا يسبق من
ت المال شيئاً إلا إعطاء الامام
لا يصير أحد على الأخذ وإنما
نود عمر على حكمه لما لم (ظلم
أحكم أحد من الناس بعد

رسول الله صلى الله عليه وآله (والمحضر حتى وفي) لعنهم سبعين عاماً وثمانين عاماً في الآخرة
أدغم في الحيلة الأشراف والحرم والنفس سرقة ومن جاحل الحجة وشك أن يقع فيه قال النووي اتفق العلماء على

التي من السواقي من غيرهم وقد استدلوا بحديثي الكسبي على وجهين أحدهما أنهم لو لم تذاكر
الاحاديث والثالث سادس المكر لهت بلاه شروا ان لا يخلد ٧١ نفسه ولا يلج في السؤال ولا يؤذي المسؤل

فان فقدوا احسن هذه الشروا
لحرام بالانفاق انتهى وقد
مثل القاضي ابو بصير
العصرى الواجب بالمردين في
ابتداء امرهم ونافذ امرهم
بانه لا يطلق على سؤال المردين
في ابتداءهم اسم الوجوب
والجبروت عادة الشيوخ في
تهذيب اخلاق المبشرين بصل
ذلك لكسر انفسهم اذا كان
ذلك اصلاحهم فاما الوجوب

هو الحق لان النصوص اطلقت ولم يخص شيئا ولا قسم ولا مجال للاجتهاد في تعيين
المقدار الذي يستعان به يكون مخرج الفطر مما لكاه ولا يجار العلة التي شرعت لها
الفطر ثم وجد في النفي والتقي وهي الظهور من القدر والرتب واعتبار كونه واجدا
لثبوت يوم وليلة امر لا بد منه لان المقصود من شرع الفطرة اقتضاه التفرغ في ذلك اليوم
كما تحريمه اليقيني والدارقطني عن ابن عمر قال عرض رسول الله صلى الله عليه وسلم
و كاه الفطر وقال اغضوهم في هذا اليوم وقد روى البيهقي اخرهم عن طواف هذا
اليوم وأخرجه ايضا بن سعد في الطبقات من حديث عائشة وافي سعيد فلم يصترفي حق
الخروج ذلك لكان عن امر باضافته في ذلك اليوم لامن المأمورين بانزاح الفطرة
واختار فيه وبهذا يدفع ما عترض به صاحب البصر عن أهل هذه المقالة من أنه يلزمهم
إيجاب الفطرة على من لم يعلم الا دون ثبوت اليوم ولا قائل به

(كتاب الصيام)

قال النووي في شرح مسلم والحافظ في المغن الصيام في القصة الامساك وفي الشرع
امساك مخصوص في زمن مخصوص بشروط مخصوصة انتهى وكان فرض صوم شهر
رمضان في السنة الثانية من الهجرة

(باب ما يثبت به الصوم والفطر من الشهود)

(عن ابن عمر قال قرأني الناس الهلال فأخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم انه
رايته فساموا من الناس بصيامه رواه ابو داود والدارقطني وقال تفرجه مروان بن محمد
عن ابن زهوب وهو ثقة ه وعن عكرمة عن ابن عباس قال جاء عرابي الى النبي صلى الله
عليه وآله وسلم فقال اني رأيت الهلال يعني رمضان فقال أتشهد ان لا اله الا الله قال نعم
قال أتشهد ان محمدا رسول الله قال نعم قال يا بلال اذن في الناس فليصوموا غدا ولرواه

الحسنه الاحمد ورواه ابو داود ايضا من حديث جابر بن عبد الله عن سماعة عن عكرمة
رحله عنهما قال ه امر بالاعتقاد في الناس ان يقوموا وان يصوموا الحديث الاول
أخرجه ايضا الدارقطني وابن حبان والحاكم وصححه ابن حزم كاهم من
طريق أبي بكر بن نافع عن نافع عن الحديث الثاني أخرجه ايضا ابن حبان والدارقطني
والبيهقي والحاكم قال الترمذي روى عنه مسد لا وقال القاضي انه أولى بالصواب ومحمد
ابن حوب اذا تردد بأصل لا يمكن جهة وفي الباب عن ابن عباس وابن عمر أيضا عند
الدارقطني والطبراني في الاو. علمن طريق طائوس قال شهدت المدينة وها ابن عمر وابن
عباس فجاء رسول الله اليها وشهدت على رؤيته هلال شهر رمضان فقال ابن عمر
وابن عباس عن شهادته فأمره ان يجيزه وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اياك
شهادتك ولد على رؤيته هلال رمضان وكان لا يجيزه ردة الافطار الا بشهادة رجلين قال

النسائي فلا وعند أبي داود
والتسائي من حديث ابن
التراسي انه قال يا رسول الله
اسأل فتسال وان كنت سائلا
لا بد قال السائلين أي من
أرباب الاموال الذين لا يعتنون
بما عليهم من الحق وقد لا يعلمون
المستحق من غيره فاذا عرفوا
بالسؤال المحتاج اطلعوهم عليهم
من حقوق الله أو المراسر من
يتعول بدعائهم وقرى ابايتهم
وحبب جازال ووال فيصيب
فيه الاحاح واسأل وجه الله
الحديث المجمل الكبير عن أبي
موسى باسناد حسن عنه صلى الله
عليه وآله وسلم انه قال ملعون
من سأل وجهه الله وطلعون من
سئل وجهه الله فتمنع سألته ما لم
يسأل هبرا وفي هذا الحديث
التحديث والاشبار وانعقة
وثلاثة من التابعين وأخرجه

البخاري ايضا في الصواب في انفس والرافق ومسلم في الزكاهم الترمذي في الزكاهم والتسائي في الزكاهم قال ابن أبي
حزمن في حديث حكيم فوا انهم انه يقع الزكاهم مع الاخذ فان سقاوة النفس هو زكاهها ومعها ان الاخذ مع سقاوة النفس

الذين لا يثبتون البر على الرق
الذين لا يثبتون البر على الرق

تبين ان الرق افضل من غيره والادب الاخرة
لا يعرف البركة الا في الشيء الكثير فبين بالمثل المذكور ان

البركة هي خلق من خلق الله
وضرب لهم المثل بما يعهدون
قالا كل انما يا كل شبع فاذا
اكل ولم يشبع كان عناق في حقه
يعبر فانه وكفك المال ليست
تقتله في بيته وانما هي لما
يقصص بيمين الشائع فاذا كثر
عند المرء بغير تفصيل متعنه كان
وجوده كالعدم وفيه انه ينبغي
للامام ان لا يثق للطلاب ما في
مستلهم من المقدسة الا بعد قضاء
حاجته لتتبع موطنه الموضع
لثلاثين لثلاثين سبب المتعنه
حاجته وفيه جواز تكرار
السؤال ثلاثا جواز المنع في
الرابعة وفيه ايضا ان سؤال
الاعلى ليس بعاد واند السائل
بعد ثلاث ليس بكره وان
الاجال في الطلب مقسرون
بالبركة وزاد الحق بن رواه
في حسنه من طريق عمر بن
الزهري في آخره قلت حين مات
وانه لمن اكثر فريش مالا
(عن عمر بن الخطاب رضي
الله عنه قال كان رسول الله صلى
الله عليه وآله) ولم يعطيني
العلم) اي بسبب العمالة كما
في مسلم لامن الصدقات فليست
من جهة الفقر (فاقول اعلمه
من هو انفس اليه من) عمر
بافقر ليفيد نكته حسنة

الدار قطي فترده خص بن عمر الا بلى وهو ضعف والحد ثمان المذكور ان في الباب
يدلان على انها تقبل شهادة الواحد في دخول رمضان والى ذلك ذهب ابن المبارك وأحمد
ابن حنبل والشافعي في أحد قوله قال الثوري وهو الأصح وفيه قال المؤيد بن عمار قال
والشيو الاوزاعي والثوري والشافعي في أحد قوله والهادي دانه لا يقبل الواحد
بل يعتبر اثنان واستدلوا بهديث عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب الا في وفيه فان شهد
شاهدان مسلمان فصوروا واخطروا وبحديث أميرة الا في وفيه فان شهد
عدل وظاهرهما اعتبار شاهدين وتأولوا الحديثين المتقدمين باحتيال ان يكون قد شهد
عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم غيره مما أوجب الاولون بان التصريح بالاثني غاية
حافيه المتعنه قبول الواحد لفهمه وحديثنا البليغ يدل على قبوله بالمنطوق ودلالة
المتنطوق أوج وما التاويل بالاحتفال المذكور وتصنفه بوزن لوضع اعتباره له
لكن من ضا إلى طرح أكثر الشريعة وحكي في البصر من الصادق وأي حفيضة واحد
قول المؤيد بانه يقبل الواحد في القيم لاحتمال خفاء الهلال عن غيره لا بصورة ولا يقبل
الاجماع بعد خفائه واختلف أيضا في شهادته ورج رمضان لحكي في البصر من العدة
جميعا والقضاء انه لا يمكن الواحد في هلال شوال وحكي عن أبي نو وأنه يقبل قال
الثوري في شرحه سلم لا يجوز شهادة عدل واحد على هلال شوال عن جميع العلما
الآباء يجوز به عدل اثنين واستدل الجمهور بهديث ابن عمر وابن عباس المتقدم
وعمرهما لا تقدم به جملة تقدم من ضعف من تقدمه وأما حديث عبد الرحمن بن زيد بن
الخطاب وسدث أميرة الا ثمان فهو ما واردان في شهادته دخول رمضان أما حديث
أميرة فظاهره انه وفيه نكته كتابتها مما رواه حديث عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب في
بعض ألفاظه الا ان به شاهد عدل وهو مسلم ثلث من قوله فاكملوا عدة شعبان
قال الكلام في شهادته دخول رمضان وأما اللفظ الذي سذكره المصنف اعني قوله فان شهد
مسلمان فصوروا واخطروا والمع كون مفهوم الشرط فدفع الخلاف في العمل به هو أيضا
معارض بما تقدم من قبوله صلى الله عليه وآله وسلم لخبر الواحد في أول الشهر والقياس
عليه في آخره لعدم الفارق فلا يتم مثل هذا المفهوم لاجبات هذا الحكم به وإذا
لم ير ما يدل على اعتبار الاثني في شهادة الاضمار من الادلة الصريحة فظاهره انه يمكن فيه
واحد في قياسه على الاكتشاف في الصوم وأيضا التعبد بقبول خبر الواحد في قبوله
في كل موضع الامور الدليل بقصصه بعدم التعبد به بخبر الواحد كأنه ادفع في
الاموال ونحوها فظاهره ما قاله أبو نو ويمكن أن يقال ان مفهوم حديث عبد الرحمن
ابن زيد بن الخطاب قد عورض في أول الشهر بما تقدم وما في آخر الشهر فلا يتم ذلك
القياس لمعارضته لا سيما مع تأيد حديث ابن عمر وابن عباس المتقدم وهو وان كان
ضعيفا فذلك ضعيفا مانع من ملاحيته فلنا يبد فيعلم ذلك المفهوم المعتد به في الحديث

وهي كون الفقهاء التي على ثبوتها ما لا يمكنها تصديق فقره أو اقرا إذا كان القوله حق
يقول لا يثبتون البر على الرق

لتفصيل

فلا صاحب المناهج

(فقال صلى الله عليه وآله وسلم) **كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْمَسْكُوتُ فِي الْقُرْآنِ** كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْمَسْكُوتُ فِي الْقُرْآنِ وَبِهِ شَيْءٌ مِنَ الرِّجْزِ فِي الْأَحْكَامِ فَقُولُوا وَتَصَدَّقُوا
بِمَا فِي الْقُرْآنِ وَادْعُهُمْ إِلَى مِلَّةِ اللَّهِ وَهُوَ يَهْدِي إِلَى مِلَّةٍ نَاصِيَةٍ ٢٣

يا خدام من الصدقات ما يقضيه
مالا إذا جاء من هذا المال
ثم أي من جف من المال وأنت
غير متعرف أي غير مطلع
والأنراق أن يقول لم يقضه
يعت إلى فلان بكذا من قولهم
أشرف على كذا إذا تناول له
وقيل المكان المرتفع عرف ذلك
قال أبو داود سألت أبا جندب عن
أشرف النفس فقال بل قلب
وقال الأثرم يفسق عليه نردة
إذا كان كذا (ولاسأل) أي
ولاطالب له (تقذه) قال الطبري
سئلوا فيه بعد اجتماعهم على
أنه أمر بغيره بل هو يذهب لكل
من أعطى عطية إلى قبولها
كلنا من كان وهذا هو الرابع
ومن الثرطين المتقدمين وأطلق
الاخذ وأدفعه ثانيا بشرط
الحصل المطلق على المقيد أيضا
بكونه حلالا لو كانت فيه
فالاختصاص لردوه الورع أنهم
يجوز أخذهم رجلا بالاصل وقد
وعن الشارع دونه عندهم يودى
مع عليه بقوله تعالى في اليهود
سماعون الكذاب أكلون
للصحت وكذلك أخذهم سم
الجزية مع العلم أن أئمة مالهم
من عن التثوير والتمرو والمعاملة
المسندة وقيل يجب أن يقبل من
السلطان دون غيره لحديث
مرة لم يروى في لسن الآن

تخصيص ما ورد من التبع بأخباره والأحد المقام بعد عمل تفر وعما قبل هذا القول به قول
الواحد مطلقا أن يقول في أول رمضان يستأنم بالانقطاع عند كمال العدة استنادا إلى قوله
وأوجب عن ذلك بأنه يجوز الانقطاع قول الواحد ضمنا لأمري بها وقية تفر (وعن زكريا
بن سرائ عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال استألف الناس في
آخر يوم من رمضان فسلموا أعراسا فشهدوا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فله أحد
الهلال أمس عتية فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الناس أن يظروا روادا أحد
وأبو داود زاد في رواية وأن يبقوا إلى المصلاهم) الحديث سكت عنه أبو داود والمثدوي
ورجاله رجال الصحيح وجهاته لصحة غير واحدة وفي الباب من عبيد الله أبي جبر بن أنس بن
مالك عن حمزة بن زكريا قال أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسلموا روادا منهم وأهلا
بالأمر فأمرهم أن يظروا وإذا أصبحوا أن يبقوا إلى المصلاهم آخرجه أحد أبو داود
وأنس بن مالك وابن ماجه وصححه ابن المنذر وابن السكن وابن حزم ورواه ابن حبان في صحيحه
من أنس بن عوف وهو هو سلم كما قال أبو حاتم في العال والحديث يدل على قبول شهادة
الأعراب وأنه يكتب بظاهر الإسلام كما تقدم في حديث الأعرابي في أول الباب أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال ما أنتم بدين إلا الله قال نعم قال أنتم دار محمد رسول الله
قال نعم الحديث وهذا استدلال حديث الباب على اعتبار شهادة الأعراب في الأضمار وغير
خاف أن مجرد قبول شهادة الأعراب في الواقعة يدل على عدم قبول الواحد قوله وأمر
الناس أن يظروا فيمرد على من زعم أن أمره صلى الله عليه وآله وسلم بالانقطاع خاص
بتركه كما فعل الجلال في رسالته وقد نهى عن ذلك في الاستعاضات التي كتبناها عليها
وسميناها طالع أبواب السكال على ما في رسالة الجلال في الهدى من الاختلال
(وعن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب أنه خطب في اليوم الذي نك فيه فقال ألا إن جالس

أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسامعهم وأسمعهم حديثهم عن رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم لم قال صوموا لرؤيته وامطروا لرؤيته وانكروا لها فانهم عليه
ما قرأوا من يوم ما قرأ شهد شاهدان مسلما فصوموا وامطروا وأما حدود رواد الدار
ولم يقل فيه مسلمان وعن ميمونة المحرث بن صاحب قال عهد الشارح رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم أن نكسك للرؤية ما لم تروهم وشاهد عادل نكسك شهادتهما رواد أبو داود
والدارقطني وقال هذا الاستناد متصل صحيح الحديث الأول ذكره الحافظ في التلخيص
ولم يذكر فيه قضا واستاد لا بأس به على اختلاف فيه والحديث لثاني سكت عنه أبو
داود والمثدوي ورجالهم رجال الصحيح إلا أن الحديث الحديث وهو صدوق وصححه
الدارقطني كما ذكره المصنف والمحرث بن صاحب المذكور له صحة خرج مع أبيه ما جاز إلى

١٠ نيل ح ١٠ لدا سلطان وما (يكون على هذا الصنع بأن لم يصب
اليك ومالت قبلك اليه (فلا تتبعه فتنة) في الطبيب أتركه قال في الفتح وكان بعضهم يقول يصرم قبول العتيق من السلطان

بِمَقْطِعَتِهِ وَمِنْ شَكْنَسِهِ
 قَالَا حَيْثُ لَرَدَهُ وَهُوَ الْوَرَعُ
 وَمِنْ إِيَّاهُ أَخَذَ الْإِصْلَ وَفِي
 الْحَدِيثِ أَنَّ الْأَمَامَ أَنْ يَعْطَى
 بِمَعْرِ رَيْبِهِ إِذَا رَأَى ذَلِكَ
 وَجَاهِ وَأَنْ كَانَ غَيْرَهُ أَحْوَجَ
 إِلَيْهِ مِنْهُ وَأَنَّ عَطِيَّةَ الْأَمَامِ
 لَيْسَ مِنَ الْأَدَبِ وَلَا حَيْثُ مِنَ
 الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ
 لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَمَا تَأْكُمُ الرَّسُولَ
 تَخْلُوهُ (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ رَسُولُ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ
 مَا بَرَّكَ الرَّجُلَ يَسْأَلُ النَّاسَ أَمَى
 تَكْثُرُ وَهُوَ غَنَى (حَتَّى يَأْتِيَ يَوْمَ
 الْقِيَامَةِ لَيْسَ فِي وَجْهِهِ مَرَّةٌ عَلَيْهِمْ)
 بَلْ كَأَنَّ مَرْعَةَ الْقَطْعَةِ
 مِنَ الْخَمِّ وَالنَّمَقَةِ مِنْهُ وَنَحْصُ
 الْوَجْهِ لِمَا شَكَّنَتْهُ الْعُقُوبَةُ
 فِي مَوْضِعِ الْجَنَابَةِ مِنَ الْأَعْضَاءِ
 لِكُونِهِ أَذَى لَوَجْهِهِ السُّؤَالُ أَوَانَهُ
 يَأْتِي سَاقِطَ الْقُدْرَةِ وَالْجَلَاءِ وَقَدْ
 يُؤَيِّدُهُ حَدِيثُ مَسْعُودِ بْنِ حَمْرٍو
 عَنْهُمَا الطَّبْرَانِيُّ وَابْنُ الْأَثَرِ سَمِعُوا
 لَأَبِي زَيْدٍ الْجَدِيدِ يَسْأَلُ وَهُوَ غَنَى
 حَتَّى يَخْلُوهُ بِهِ فَمَا يَكُونُ لَهُ
 عِنْدَ اللَّهِ وَجْهٌ وَقَالَ التَّوْرِيُّ رَشَقِي
 لَقَدْ صَرَفَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ الصُّورَ
 الْبَارِدَ الْأَسْوَدَ تَتَنَاقَشُ بِأَشْتَخَافِ
 الْمَعَانِي قَالَ اللَّهُ تَعَالَى يَوْمَ تَنْصُرُ
 وَجُوهٌ وَتُدْرَجُوهُ فَالَّذِي يَذِلُّ
 وَجْهَهُ لِقَوْلِهِ إِنَّهُ يَنْسُخُ النَّاسَ غَيْرَ

أرض الحبشة وهو حفيو وقيل ولد بأرض الحبشة هو وأخوه محمد بن حاطب واستعمل
على مكناسة ستين قراية وانكروا ما دعواهم من تولد صوم الروم به لأن انفسك
في اللغة العبادة وكل حق لله تعالى كذا في القاموس قراية فاقوا ثلاثين يوم فاقسه الامر
بتمام العدة وسياتي الكلام على ذلك قراية مسلمان بعد لعل على انه لا يتقبل شهادة
الكافر في العيام والافطار وقد استدل بالبدليين على اشتراط العددين في شهادة الصوم
والافطار وقد تقدم الجواب عن ذلك الاستدلال قراية شاهد عدل بعد دليل على
اعتبار واحد في شهادة الصوم وعارض ذلك من لم يشترط العددين بعد ذلك الامري
المتقدم فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يحسم به بل اكنى بغير تركه ما في الشهادتين
وأوجب به أسلم في ذلك الوقت والاسلام يجب ما قبله فهو عدل بغير تركه بكلية
الاسلام وان لم ينضم اليها في ذلك الحال

• (باب ما جاء في يوم القيمة والشفاعة)

[illegible]

بأس وضرو وقيل للتوسع واتسعت بصيغته في ربه - بإذهاب $a = e$ - فظاهر أناس على صورة الميم
 المعنى الذي خفي عليهم منتهى ولقد الناس يوم المسلم وغيره فيؤخره من حوازل غير المسلم وكان بعض الصالحين إذا

احتاج يسأل ذميا قلا يصاب المسلم بسببه لورقه قال ابن أبي جرة وخالف الحديث الوحيد ان يسأل سؤالا كنس او البضارى
فهم انه وعبد يسأل تسكروا انظر فيهما لظاهر فقد يسأل الرجل دائما ٧٥ وليس متعسكرا فلو اقام افتقاره

واحتياجه يمكن ان يتواءم
ان المتورع هو السائل عن غنى
وكثرة لان سؤال الحاجة مباح
وربما ارتفع عن هذه الوجوه
وعلى هذا نزل البضارى الحديث
كذا في المصابيح وسببه الله ابن
المترقى الحاشية (وقال صلى الله
عليه وآله وسلم) ان الشمس تدنو
أى تقرب (يوم القيامة) فيسحق
الناس من دنوها فيموتون
(حتى يبلغ العرق نصف الاذن)
ووجه ذكر نوال الشمس هنا هو
ان الشمس اذا دنت يكون اذاها
لن لظلمة لوجهها كثر واشد
من غيره (فحينئذ لم كذلك استغافوا
بآدم ثم استغافوا) (يوسف ثم)
ستغافوا محمد صلى الله عليه وآله
(وسلم) فيه اختصار اذ يستغاث
ايضا بقية من ذكر من الانبياء
كالاخصى عن أبي هريرة
رضي الله عنه ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال ليس
المسكين بكسر الميم وقد نفخ
أى الكامل في المسكنة (الذى
يطوف على الناس) يسألهم
صدقة عليه (ترده) الفضة
والمقتضات والقررة والفرقان
ولكن المسكين الكامل في
المسكنة (الذى لا يفتنى
بغنيه) أى شيا يقع موقعا من
ساحته (ولا يفتنى به) أى لا يدم
بها (فيه صدق عليه ولا يقوم

للمر أى حال منه وبينكم صواب أو نحوه قوله ما دونه قال أهل الفقهية بالردوت
الشي أقدر وأقدر بكم صواب قالوا وشهوا قدرته وأقدرته كلها معنى واحد هو من
التقديرات كمال الخطا ومنه عند الشافعية والخنفية وجهه والشافعية والخنفية
قائموه والقدم الثلاثين وما لا كمال أحدين حتى ويغيبه ان معناه قدروه وقت
الصليب فانه يكتفى في ذلك الروايات المصرية بالثلاثين كما تقدم ولا قال بجماعة
منهم ابن شريح ومطرف بن عبد الله وابن عيينة ان معناه قدروه بحساب المنازل قال
في الفتح قال ابن عبيد البر لا يصح عن مطرف وأما ابن قتيبة فقلد هو عن يعرج عليه في
مثل هذا ولا كما نقله ابن العربي عن ابن شريح ان قوله قدروا له خطاب لمن خصه الله
به هذا العلم وقد قالوا لعل خطاب العامة لأنه قال ابن العربي ايضا يستلزم
اختلاف الوجوب وضمان فيجب على قوم بحساب الشمس والقمر وعلى آخرين بحساب
العدد قال وهذا بعد من النبلاء قوله الشهر تسع وعشرون ظاهر منه الشهر في تسع
وعشرين مع أنه لا يتغير فيه بل قد يكون ثلاثين وأحياناً ان أشهر يكون تسعة
وعشرين أو الثلاث أشهر بعينه يؤيد ذلك ما رجع في رواية لأم سلمة من
حديث الباب بلفظ الشهر يكون تسعة وعشرين ويؤيد الثاني قول ابن مسعود صفا
مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم تسعاً وعشرين كما تفرع من ثلاثين أخرجهما أبو داود
والترمذي ومنه عن عائشة عند أحمد بن حنبل قوله لا تقوموا حتى تروه ليس المراد
تعلق الصوم بالروية في كل أحد بل المراد بالروية البعض اما واحد على رأى الجمهور
أو اثنان على رأى غيرهم وقد تقدم الكلام على ذلك وقد شك بتعلق الصوم بالروية من
ذهب الى الزام أهل البلديروية أهل بلد غير ما ساقى تحضيقه مرد الشهر هكذا وهكذا
الحال قال النووي صا حه ان الاعتبار بالهلال لان الشهر قد يكون ثمانين وقد يكون
بأصناف تسعة وعشرين وقد لا يرى الهلال فيصالح الكمال لثلاثين قال قالوا وقد يقع
النقص من الشهرين وثلاثة وأربعة ولا يقع أكثر من أربعة وفي هذا الحديث
جواز اعتقاد الشاذة قوله قد نفخ الشاف والتابعيون بعدهاء هو البقرة على ما في
القاموس قوله أصبح صاغية دليل على ان ابن عمر كان يقول بصوم الكثر وساقى بسط
الكلام في ذلك (ومن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صوموا
لرؤيته واظفروا للرؤية فان غبي عليكم فما كملوا عدة شعبان ثلاثين روه لبضارى وسلم
وقال فان غبي عليكم فعدوا ثلاثين وفي لفظ صوموا للرؤية فان غبي عليكم فعدوا ثلاثين
رواه أحمد وفي لفظ اذا رآتم الهلال فصوموا اذا رآتموه فاطر واخاف غم عليكم فعدوا
ثلاثة روموا ما أحد صوموا ومن ما جوه التماس في لفظ صوموا والرؤية واظفروا
لرؤيته فان غم عليكم فعدوا ثلاثين ثم اظفروا وما أحد والترمذي وصححه) قوله

قيس التماس (وقد قيل بدل قوله هذا على أحد محلي قوله تعالى لا يسألون الناس الخاف ان معناه في السؤال أصل لا وقد يقال
لقطة يقوم بدل على التأكيدي السؤال والتأكيدي السؤال هو الخاف والترمذي من حديث ابن مسعود من نوعان سال

٧٦
 وقَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ شُعْبَةُ مِنْ أَهْلِ عَذَا الْخَلْدِ بِقَالَ الْقَوْمِ ذِي الْعَمَلِ
 وَنَسَانَهُ حَكِيمٌ مِنْهُمْ وَهُوَ ضَعِيفٌ

هل هذا عند بعض أصحابنا
 كالتوري وأمن المبالغة وأجد
 وصحفي قال وروى قوم في ذلك
 فقالوا إذا كان عندك من
 درهم أو أكثر فخرجت فله أن
 يأخذ من الزكاة وهو قول
 الشافعي وغير من أهل العلم
 انتهى ومن سهل بن حنيفة قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم من ألبسك ما يغنيه
 قالوا يا سيدي كم من الزكاة فقال
 يا رسول الله ما يغنيه قال قدر
 ما يغنيه ويعتبه أخرجه أبو
 دارود وصحبه ابن حبان قال
 الشافعي قد يكون الرجل غنيا
 بالدرهم مع الكسب ولا يغنيه
 إلا ما رغبه في نفسه وكثرة
 هي التي في المسئلة وما ذهب
 أحد من قول أي حنفية قال العتي
 بن حاتم ما أبصر من عليه أخذ
 الزكاة وقيل أن حنمأ يقول
 درهمها وهو قول ابن سلام وهو
 الظاهر من تصرف البخاري
 لأنه تبع ذلك قوله تعالى يا بلون
 الناس احسبا **ع** عن أبي جند
 الباعدي رضى عنه قال
 فزونا مع رسول الله صلى الله
 عليه وآله (وسلم غزوة تبوك)
 فمصرف وكانت قد جب
 غنة نسع (فما جابوا دى القرى)
 مدينة قديمة بين المدينة والشام
 إذا امرأة) لم يعرف الحافظ

صوموا الرؤيته الامم لا تحبب لاتعطيول وسأقي الكلام على ذلك في باب ما جازى استقبل
رمضان باليوم واليومين ثم قال فان غلب الغن المجبة كسر الباء الموحدة متعقبة وهو
يعني قم ما خرم من الضاوة وهي عدم القننة استعار ذلك لظلم الهلال قبل ان يضي
عليكم بضم الغين المجبة وتشديد الميم وتقصيفها فهو ومعلوم وهو يعني قم ونقل ابن
الفرري انه روى عن ابي الحسين المهدي عليه السلام من المعنى وهو معناه لا تحبب البصر عن
المشاهدات او البسيرة عن المسحولات والحديث يدل على انه يجب على من لم يشاهد
لهلال ولا خبر من شاهده ان يكمل عدة شعبان ثلاثين يوما ثم يصوم يومه يجوز ان يصوم
يوم الثلاثين من شعبان خلافا لمن قال يصوم يوم الثالث وسياق ذكره ويكمل عدة
رمضان ثلاثين يوما ثم يفطر ولا خلاف في ذلك (وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم صوموا الرؤيته واطروا الرؤيته فان حال بكم ومنه سحاب فكملاوا
العدة ثلاثين يوما لتقبلوا الزهر استقبلوا روادا واحدا والساقى والقرمزي معناه وجهه
رواه في لفظ الذي قالوا لاهل العدة عدة شعبان ورواه من حديث ابي وائل عن عمارة
عن عكرمة عنه وفي لفظ لا تعدوا الشهر يصيام يوم ولا يومين الا ان يكون شيئا يصومه
ثم لم يصوموا حتى تزور ثم صوموا حتى تزوره فان حال دونه علمه فانما العدة ثلاثين
يوم اطراروا روادا ورواه عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصوم
من هلال شعبان ما دى يحق من غير يصوم لرؤيته يفرضه فان من عليه عدة ثنتين يوما
ثم صوم روادا احدا ورواه ابو داود والدارقطني وقال اسما حسن صحيح ومن حديثه قال
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تعدوا الشهر حتى تزوروا الهلال او تكملوا
العدة ثم صوموا حتى تزوروا لهلال او تكملوا العدة ورواه ابو داود والساقى وعن حماد
بن اسلم قال من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى بالقيام محمد صلى الله عليه وآله
وسلم رواه الترمذي الاحمد وصححه ترمذي وهو البخاري خليقا حديث ابن عباس
اخرجه ايضا ابن حبان وابن خزيمة والحاكم وهون صحيح حديث عمارة بن حرب لم
يدلس فيه ورواه ابن خزيمة ايضا فان من رواه تسعة عنه وكان شعبا لا يأخذ عن شيوخه
بالسواقيه والامالقنوا حديث عائشة رحمه ايضا الحاکم وصححه حديث حذيفة
اخرجه ايضا ابن حبان من طريق جرير عن منصور عن ربي عن حذيفة وحديث عمار
اخرجه ايضا ابن حبان وابن خزيمة وصححه والحاكم والدارقطني والبيهقي من حديث
علي بن زفر قال كان عند عارف ذكره وعلقه البخاري في صحبه عن علي بن زفر هو مدلس
وقد وهم من عزاله اليه قال ابن عبد البر هذا سند عندهم من فروع لا يثبتون في ذلك
زعم ابو القاسم الجوهري انه موقوف ورد علي موردا عن ابن ابي عمير عن كعب عن

ابن حجر وجه الله امهم (في حذيفة لها) ميمند وحبره قال يمانان في التوضيح لا يجمع الاشد بالسكره
 اغضه على الاطلاق بل اذا لم تحصل فانه تغزو رجل يتكلم اقلنا لا تحاول ان يامن رجل متكلم ولو اقترن بالسكره فم شته تحصل بها
 سفیان

القائمة بآثار الأئمة عليهم السلام ومن تلك القرائن الاحتجاج على إذا أقيمت فهو الظلمة فإذا سبغ في المريق والحديقة قال ابن
سبيدويه من الرياض كل أرض استدارت وقيل البستان ٧٧ (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم)

لا يصاب آخر صواب زاد سليمان
ابن بلال عن مسلم بن عمار قال
في الفتح ولما كتب على اسم من
خرج منهم (وخرج من رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم عشرة
أوسق فقال لها أحصى) من
الأصهار وهو العداءى أحفظي
قدر (مليصج منها) كيلاً فلما
أتمت أبو بكر قال صلى الله عليه
وآله وسلم (أما أناسب إليكم)
زاد سليمان عليكم (ربح ثمانية
فلا يقومت أحد) منكم (ومن
كان معه بهيمة فليعه) أي يشده
بالقال وهو الخبل (فمقلناها
وهبت دج شديدة فتفاد رجل
فألقته بجبل طوي) بتشديد الهمزة
وفي رواية بسبلى بالثنية
أحدهما أياً والآخر سبلى
(وأهدى) برحاً واسم أمه
الطاه (ملكاً أيلة) بلدة قديمة
بإسحل البحر (فبى صلى الله
عليه وآله وسلم بقطعة يضا)
واسمها كاجز به النورى دليل
وقال لكن ظاهر اللفظ هاته
أهداها النبي صلى الله عليه وآله
وسلم في غزوة بولس وكانت سنة
تسع من الهجرة وقد كانت هذه
البخلة عند النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قبل ذلك وحضر عليها
غزوة حنين كما هو مشهور
في الحديث وكانت حين عقب
فتح مكة فتعقبن قال القاضي

شعبان من حاله من حرمته واه الخطب وزاد فيه ابن عباس وفي الباب من أبي هريرة
عن ابن عمر في ترجمة على القرشي وهو ضعيف وعنه أيضاً حديث آخر عند النسائي
بلفظ الاستقبال الشهر يصوم يوم أو يومين إلا أن يوافي ذلك صياماً كان يصومه أحدكم
وعنه أيضاً حديث آخر عند الأئمة بالفتح من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن صيام
سنة أيام أحدنا اليوم التي يثقل فيه وفي أسناده عبد الله بن محمد المقرئ عن جده وهو
ضعيف وآخرجه أيضاً الداود قطي وفي أسناده الواقدى وآخرجه أيضاً البيهقي وفي
أسناده عباد وهو عبد الله بن سعيد المقرئ المتقدم وهو مشكوك الحديث كما قال أحد من
حنبل وقد استدل بهذه الأحاديث على المنع من صوم يوم الشك قال النورى وبه قال
مالك والشافعي والجمهور وحكى الحافظ في الفتح عن مالك وأبي حنيفة أنه لا يجوز صومه
من فرض رمضان ويجوز حاسرى ذلك قال ابن الجوزى في التحقيق ولا حدى هذه
المسئلة وهي إذا حال دون مطلع الهلال غيم أو غيره ليلة الثلاثاءين من شعبان ثلاثة أقوال
أحدها يصوم على أنهن من رمضان وثانيها لا يجوز فرضاً لا تلاصقاً بل قضاء
وكفارة وقد أوتفلا وفي عدة ثمانية المرحع إلى رأى الامام في الصوم والفقير ذهب
جاءته من الصحابة إلى صومه منهم على وعائته وهو وابن عمر وأبى بن مالك وأصحابه
أبى بكر وأبو هريرة ومعاوية وهو من العاص وغيرهم وجماعة من التابعين منهم مجاهد
وطاوس وإسماعيل بن عبد الله وميمون بن مهران وسفيان بن عمار ويكره عبد الله المزني
وأبو عثمان التيمي وقال جماعة من أهل البيت باستحبابه وقد ادعى المؤيد بأنه
أجمع على استحباب صومه أهل البيت وهكذا قال الامور الحنفية في الشافعي واليهدي في
البروق استدل ابن القيم في الهدى الرواية عن الصحابة المتقدم ذكرهم الفاتحين بصومه
وحكى القول بصومه من جميع من ذكرنا منهم ومن التابعين وقال هو مذهب امام أهل
الحديث والسنة أحد من حنبل واستدل الجوزون لصومه بأدلة منها ما أخرجه ابن أبي
شبة والبيهقي عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصومه وأوجب عنه بأن
مرادها أنه كان يصوم شعبان كلها أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي من حديثها
فألت ماراً به يصوم شهر من تحتنا بين الأشعبان ورمضان وهو غير محل التراجع لأن ذلك
جائز عند المالكيين من صوم يوم الشك لما في الحديث الصحيح المتفق عليه من قوله صلى الله
عليه وآله وسلم لا يرسل الأبريل كان يصوم صوماً فليصمه وأيضاً قد تفرق الأصول أن قوله صلى
الله عليه وآله وسلم لا يعارض القول الخاص بالأمة ولا العام لغيرهم لأنه لا يكون فعله
مخصصاً من العموم ومنها ما أخرجه الشافعي عن علي بن أبيه السلام قال لأن أصوم يوماً
من شعبان أحب إلي من أن أفطر يوماً من رمضان وأوجب بأن ذلك من رواية غاطمة
بنت الحسين عن علي بن وهب ثم ذكره فزاراً منقطعاً ولو لم الاتصال قاله ذلك شافعي لا
نظراً رواية ابن جلاشده عند علي بن ربيعة الهلال فسلم وأمر الناس أن يصوموا

ولم ير أنه كان له صلى الله عليه وآله وسلم بغيره فيصوم قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يصوم شعبان إلا بعد ذلك وقد عطف الأهداع على النبي ما رواه
وهي لا تقتضي الترتيب انتهى كلام النورى وتعليقه بالجلال الباقين بأن البخلة التي كان عليها يوم حنين غير هذه ففي مسلم أنه

وَمِنْ ثَمَرَاتِهِ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ عِلْمٌ إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُعْذَرُ بِهِ عَلَى الْمُتَارِكِينَ لِقَالَ وَجْهًا فَالْقَائِلُ مِنَ التَّوْبَةِ
وَمِنْ ثَمَرَاتِهِ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ عِلْمٌ إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُعْذَرُ بِهِ عَلَى الْمُتَارِكِينَ لِقَالَ وَجْهًا فَالْقَائِلُ مِنَ التَّوْبَةِ ٧٨

ثم قال لان اصوم الخ فالصوم لقيام شهادة واحدة عند الله لا يكون يوم شاك وايضا الاحتياج بذلك على فرض انه عليه السلام احتجب صوم يوم الشك من غير نظر الى شهادة الشاهد انما يكون جهة على من طالبان قوفه جهة على الله وروى عنه القول بكون اربعة صومه حتى ذلك منه صاحب الهدى قال ابن عبد البر يوم روى عنه كرامة صوم يوم الشك هو بن الخطاب وعلى بن ابي طالب وعمر بن ابي حفص وسعد بن زيد وبن عباس وابو هريرة وائس بن مالك والاصل ان الصلاة حقة وعلى ذلك وليس قول بعضهم بجمعة على أحد واجبة ما جانا من الشارع وقد عرفت وقد استوفيت الكلام على هذه المسئلة في الاصحاح التي كتبتها على رسالة الجلال ويبقى الكلام على استنبال بعض ان يوم أو من في آخر الكتاب ان شاء الله تعالى

• (باب الهلال اذا رآه أهل بلدة هل يلزم بقية البلاد الصوم) •

(عن كريبان أم الفز - لي بنته الحماوية بالشام فقال فقدت الشام فقضيت حاجتها

واسئل على رمضان وأتابالاشام فرأيت الهلال ليلة الجمعة ثم قدمت المدينة في آخر الشهر

فقال له بن عباس ثم ذكر الهلال فقال متى رأيت الهلال فقلت رأيتناه ليلة الجمعة

فَقَالَ اشْتَرَيْتَ بِهٖ قُلْتَ نَمَّ وَرَأَى النَّاسُ وَصَامُوا وَصَامُوا مَعَاوِيَةَ فَقَالَ لَكَارِ بِهٖ بَابُ

قال لا هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وادع الجماعة إلا بالحق واین

(ماجه) فورا واسئل على ورضان هو بضم التاء من اسئل قاله النووي قوله أفلا تسئلني

عن أحمد بن حنبل هو الخطيب لابن عباس أو بنون الجمع المتكلمة وقد عرفت بحديث

هذا هو الذي لا يترك أحدنا أن يتبع لأهل البلد فيهم ولا يلزمهم رؤيته

يذهبهم حكاه ابن المنذوق عن عكرمة والقاسم بن محمد والواصف وحكاة التوماني عن

هل العلم ولم يحسن سواد وحكامه الماوردي وجهها الشافعية وثانيها انه لا يلزم أهل بلد

ليبدأ الواحد ان يحكمه وناظر في الجملة قاله ابن الماسحون هو قاعم انها ان تقاوت البلاد

بأن الحكم واحد وان تباعدت فوجهان لا يجب عند الأكثر قاله بعض الشافعية

تدأبوا الطيب وطاعة الوجوب وحكام البغوى عن الشافعى وفي ضبط البعد واجه
سدها اختلاف المطالع قطعها الى اقرب من المس ولا يسهل النعمى في الروضة

شرح المذهب ثانياً بمادة الفصير قطع به البغوي ومحمد الرافعي والوزي ثالثاً

فختلاف الاقاليم حكاه في الفقه رابعها انه يلزم اهل كل بلد لا يتصور خلافه عنهم

وعرض دون عيدهم حكايا السرخسي و حاشيا على قول ابن الماجنون المقدم

(کمیات) و جامعاً یعنی کان‌ای کم کان (حقیقتاً) ای غرها ماسما

مروا (کتابا عسیرہ ایوبی) بچپ عسیرہ علی ریح اند نص ای یحید اوسیرہ اوسیر

كسرى وأخري من دومة الجندل
وأخري من ضد الصافي كذا
في السيرة لفلطاي قال وقد وهم
في تقريقه بين بقية ابن الفلم
والإبليس قال ابن الفلم هو
صاحب الية وتخصر ذكر الية
التي أهداها لهم وقاله أي
(وكاه) التي ملى الله عليه
وآله وسلم (بردا) الضمير عائدة على
قوله الله وهو المستند

(وكتب) صلى الله عليه وآله لم

(۴) ایالت ایلان (بصره) ای

كَلَّا مَا يَلْحَاقُ الْمُنَافِقِينَ

إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ أُولِي بُرْهَانٍ

من الجزية ولعظ الحباب ما
كراه من المصحة بعد المصحة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هو لائقه ليوحنا بن روبه
أحد أبناء القسيس

والع والصرامه ذمة الله وذمة

نبي ومن كان معه من أهل

شَامَ وَأَهْلَ الْعَيْنِ وَأَهْلَ الْبَصَرِ
: أَحَدُهُمْ وَنَحْنُ جَمْعُهُمْ قَالُوا

بصورت ماه درون قفسه وانه

باب ابن أخت من الناس وأنه

اوچر هذا كتاب جهين

ملات وشرعیل بن حسنہ

رسول الله صلى الله عليه
وسلم (ق) أنت خير من الله عليه

لوسم (وادی القرى) مدینه

ما یق دکره سقریا (قال)

سأله فقال المرأة هي: حذوتها كما يظن

24. 11. 0 2. 1

أوصى الخلال وتعهده في المدينتين بأنه ليس المدينتين على أن شرهما في حجة جليل كجونه عشرة أو مائة بل لا من في أحضارهما أي بقدر ذلك (نحو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) بصدره صوب ٣٩ بل من عشرة أو مائة أو مائة بل

ولا يذبح من خارج الرافع خبره بشدا
محذوف أي هي خمس ومن يجرى
رفع عشرة وخمس من تلقين
الحاصل عشرة أو مائة وهي
نحو رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم كذا قاله المحقق
والعالمون والحافظ ابن حجر
والعسقي والزركشي وتعبه
الهاميني بأنه منافي لنقدية
أولاً بل من بقدر عشرة أو مائة
(نقل النبي صلى الله عليه وآله
وسلم) أن يحصل إلى المدينة
من أراد منكم أن يتجهل إليها
(معي فليتهجل) وفي تلقين سليمان
ابن بلال الموصول عند أبي علي
ابن خزيمة أبا نعيم رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم حتى إذا
دخل المدينة أخطر في غراب
لأنها أقرب إلى المدينة وترك
الأخرى قال في التمهيد بيان
قوله أن يتجهل إلى المدينة أي
إلى مائة الطريق القوية فمن
أراد فليات معي يذهب عن له
اقتدار على ذلك دون قبضة
المدينة (فما أشرف على المدينة
قال هذه مطاوعة غيبه منصرفه
(طباري) أحداً قال هذا جليل
مصرفاً ولا يريه جليل (يعني
وتعبه) حقيقة ولا يشكر وصف
الجماعة يحب الرسول كما تحب
الاطوانة على مفارقة صلى الله
عليه وآله وسلم حتى مع القوم

بما دسها الله بالزم إذا اختلفت المدينتان ارتدعا والمقدار أن يكون أحدهما سهلاً
والآخر جبلاً وكان كل بلد أقل من سكان المدينتين في البحر عن الامام يحيى والهادوية
وجمعة أهل هذه الأقوال حديث كريب هذا ووجه الاحتجاج به أن ابن عباس لم يعمل
برؤية أهل الشام وقال في آخر الحديث هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فذل ذلك على أنه قد مضى من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه لا يلزم أهل بلد العمل
برؤية أهل بلد آخر وأما إن الحجة المصلي في المرفوع من رواية ابن عباس لا في اجتباها
لنفي فهم عنه الناس والمشار إليه بقوله هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
هو قوله فلا تزال الصوم حتى تكمل ثلاثين والامر بالكاتب من رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم وما أتت به الشيعة وقيل بما نقله لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تقطروا
حتى تروا قنطرة من بلدكم فكلوا القنطرة ثلاثين وهذا لا يخص أهل ناحية على جهة
الانفراد بل هو خطاب لكل من يبلغ من المسلمين فلا بد له من لزوم رؤية أهل بلد
لغيره من أهل البلاد أظهر من الاستدلال على عدم الزوم لأنه إذا زاد أهل بلده فله
والمسلمون فلزم غيرهم الزوم ولو سلم توجيه الإشارة في كلام ابن عباس إلى عدم لزوم
رؤية أهل بلد لاهل بلد آخر لكان عدم الزوم مقيداً بليل العقل وهو أن يكون بين
القطر من البلد ما يجرى فيه اختلاف المطامع وعدم عمل ابن عباس برؤية أهل الشام
مع عدم البعد الذي يمكن معه الاختلاف على الاجتهاد وليس بحجة ولو سلم عدم لزوم
التسديد العقل فلا بد من العلم أن الادعاء قاضيه بأن أهل الاقطار يعمل بعضهم ببعض
وشهاده في جميع الاحكام الشرعية والرواية من حديثنا وسواء كان بين القطرين من
البعد ما يجوز معه اختلاف المطامع أم لا فلا يقبل التفصيل الأدليل ولو سلم صلاحية
حديث كريب هذا التفصيل فينبغي أن يقتصر فيه على أهل النصف أن كان النص معلوماً
أوصى الله وهم منه أن لم يكن معلوماً لوروده على خلاف القياس ولم يأت ابن عباس
بإذاعة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا يجمع في نظره حتى تتطرق حرمه وخصومه انما جاءنا
بصفة جملة أنما جاءنا في قصة هي عدم عمل أهل المدينة برؤية أهل الشام على تسليم أن
ذلك المراد ولم يتفهم منه زيادة على ذلك حتى يجمعه خصه صان ذلك العموم فينبغي الاقتصار
على المقوم من ذلك الواردة على خلاف القياس وعدم الالتفات فلا يجب على أهل
المدينة العمل برؤية أهل الشام دون غيرهم يمكن أن يكون في ذلك حكمة فعملها
ولو سلم صحة الامانة وتخصيص العموم بفتايتها أن يكون في المحلات التي ينص اليها البعد
ما بين المدينة والشام أو أكثر أو أقل من ذلك فلا وهذا ظاهر فينبغي أن يتقرر
مادليل من ذهب إلى اعتبار البعد والتأدية والبلد التي تمتع من العمل بالرواية والنزاع
في اعتقاده هو ما ذهب إليه المالكية وجماعة من الزيدية واختاره للمهدي منهم وحاكم
الترمذي عن شيوخه أنه إذا زاد أهل بلد لزم أهل البلاد كلها لا يلتفت إلى ما قاله ابن عبد

د بنما حتى يستأجرها أو يشترها بغير ما كان يعلمه قبل الوصي فلا يشكر أن يكون جليل أحد جميع أجزاء المدينة تعبه ومقتضى
إلى بلقاته حال مغارته أي ما هو قال الخطابي أراد به أهل المدينة وسكانها كقول في المني مسائل القرية أي أهلها فيكون على

البرمن أن هذا القول خلاف الاجماع قال لانهم قد اجماعوا على انه لا ترى الرؤية فيما بعد
من البلدان كثرا وان الاعمال وذلك لان الاجماع لا يتم والمخالف مثل هؤلاء الجماعة

• (يلبى وجوب التية من الليل في القرض دون النقل) •

(عن ابن عمر عن حفصة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال من يبيع العمام قبل
القبر فلا يصام له يومه والثقة) الحديث أخرجه أيضاً ابن خزيمة وابن حبان وصححه
مرفوعاً وأخرجه أيضاً الدارقطني قال في التلخيص واختلف الأئمة في رفعه ووقفه فقال
ابن أبي حاتم عن أبيه لأدري أيهما أصح يعني رواه يحيى بن أيوب عن عبد الله بن أبي بكر
عن الزهري عن سالم وأرواية أصح بن حاتم عن عبد الله بن أبي بكر عن سالم يعني رواية
الزهري لكن الوقت أشبه وقال أبو داود لا يصح رفعه وقال الترمذي الموقوف أصح
ونقل في العلل عن الضاري أنه قال هو خطأ وهو حديث فيه اضطراب والصحيح عن ابن
عمر موقوف وقال النسائي الصواب عند موقوف ولم يصح رفعه وقال أحمد بن حنبل
في الاستاد وقال الحاكم في الأربعين صحيح على شرط الشيخين وقال في المستدرک صحيح
على شرط الضاري وقال البيهقي رواه ثقات إلا أنه روى موقوفاً وقال الخطابي أسنده
بعدة أقوال بن أبي بكر والرائض الثقة بقوله وقال ابن حزم لا اختلاف فيه بن أبي بكر
فمن قال الدارقطني كلهم ثقات فهو في كلام التلخيص وقد تقرر في الأصول وعلم
الاصطلاح أن رفع من الثقة مقبولاً وأما قال ابن حزم أن الاختلاف بين زيد الخضر
وقوله لأن رواه مرفوعاً فقد رواه موقوفاً باعتبار الطرق وفي الباب عن عائشة عند
الدارقطني وقبيل عبد الله بن عبد الوهيد وهو لوعة ذكره ابن حبان في التلخيص عن ميمونة
بنت سعد عند الدارقطني أيضاً بطريقه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من
أجمع الصيامين السبل فليصم ومن أصعب ولم يجمعه فلا يصم وفي أسنده إلى الذي
والحديث أنه دليل على وجوب تبييت النية أو بقاها حتى يخرج من أبواب السبل وقد ذهب
إلى ذلك ابن عمر وجابر بن زيد من أصحابنا الناصر والمؤيد بالله ومالك بن أنس وابن أبي
ذئب ولم يفرقوا بين القرض والتلف وقال أبو طلبة وأبو حنيفة وإسحاق وأحمد بن حنبل
والهادي والقاسم أنه لا يجب تبييت في التطوع ويروى عن عائشة أنها تصنع النية
بعد الزوال ويروى عن علي بن عليه السلام والناصر وأبو حنيفة وأحمد بن حنبل أنها
لا تصنع النية بعد الزوال وقالت لهادوية يروى عن علي وابن مسعود والفضلي أنه
لا يجب التبييت إلا في صوم القضاء والذراطلنج والكفارات وأما وقت النية فيه
فهذه من غريب نصوص اليوم الأول إلى بقية من هذا اليوم الذي دامه وقد استدلل
القائلون بأنه لا يجب التبييت بعد تبييت من الأكلوع والرييح عند الشيخين أن رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر برجلان أسلماً أن يذنب الناس أفرض صوم عاشوراء

فوق شديداً لم يجز به من قلة وسعي
بالتجارب في التفتيش لانه اشتق
يقدم ثم دور في ساحة أودو ربي
الحرف في الخرز ربح وكل ذي
الانصار يعني خيراً أي كان لفظ
خيراً المذهب من كلام الروي
صلى الله عليه وآله وسلم وهو
مراد وفي الحديث عشر وصية
انظر من اختلف القائلون به
هل هو واجب أو مذهب فكل
الصير من الشافعية وجها
بوجوه وقال الجمهور هو
مذهب الا ان يعلق به حق
جمهور مثلاً أو كان شر كاذب
مؤتمن فيجب حفظ مال الغير
واختلف أيضاً هل يتصل
بالقتل ويلحقه العنب أو يتم
كل ما يقع فيه وطبرافاً
والأول قال شرح القاضى
وبعض أهل الظاهر والثاني
قول الجمهور والى الثالث ثما
الضاري وهل يضى قول
انصار أو يرجع الى ما آل
اليه الحال بعد الخلف الأول
قول مالك وطائفة والثاني قول
الشافعى ومن تبعه وهل يبنى
خارص واحد عارف ثقة أو لا
من اثنين وهما قولان للشافعى
وابهو روى الأزل واختلف
أما هل هو اعتبار أو نفي
وهما قولان للشافعى أظهرهما

الثاني وقادته نجوا لتصرف في جمع الثمرة ولولا انساب المائت الثمرة بعد انخرص أخذت منه الزكاة
بحسب ما انخرص وفيه أسيا من اعلام النبوة كالاخبار عن الرب وما زاد في تلك القصة وفيه تدبر بين الاتباع وتعليمهم

وأخذ الخنزير ما شرب من الخمر فشدته فقلد باليد بقله والاعمار وعشر قربة الخنزير بين الخنزير والاعمال والتعبد وعشر وحدة الهدية والمكافأة عليها وفي السبق وصيغ ابن حبان ٨١ من حديث سهل بن أبي مخنف عن قواذا عن صمغ

ثعلب أو يدعوا التلث فأن لم تدعوا التلث فسدعوا الربيع وقال بظاهرة البيت وأحد واحد في غيره وهم وقهم من أبو عبيد في مكاتب الاموال انه القدر الذي يأكله يصيب احتياجهم اليه فقال بقره فسدعوا احتياجهم وقال ما التلث وسقيان لا يترك لهم شيء وهو التلث من الشافعي قال ابن العربي والمحصل من صبيغ النظاران يعمل بالحديث وهو قدر المؤنة ولقد جربناه فوجدناه كذلك في الاطباء ما يؤيد شكل رطباً (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فيما سقت السهام من باب ذكرا الحمل واردة الحال أي الملبس والصون أو كان عقرباً) يفتح العين الموهلة والمثلثة وكسر الراء ثلثة يد التهمة ما يسقى بالسيل الجارية في حشر وتسمى الخسرة أو عاورة تسمى الممار بها إذا لم يعلمها قاله الأزهري وهو المسمى بالبعلى في الرواية الاخرى قال انطاسي هو الذي يشرب بغير وقعه من فيرس زاد ابن قدامة عن القاضي أبي عبد الله وهو المستنقع فبكرة ونحوها يصيب اليه ما المطر في سواقي نسيه قال ومثله الذي يشرب

الاكل من كل فليس لك ومن لم يأكل فليس من واجب بان خبير حقة صانعه فهو ما صمغ الجواز في النهار ولو لم يعدم الصمغ فالتينة انما صحت في تمامها وراحتكن الرجوع الى قبل غيرية دورد الزراع فيها كانت مقدوراً فخص الجواز مثل هذه الصورة ما عني من ظهوره وجوب الصيام عليه من النهار كالجنون بشيق والصبي يحتل والكافر يسلم وكن انكشفت في النهار ان ذلك اليوم من رمضان واستدلوا ايضا بحديث عائشة الا في وسياقي الجواب عنه والحاصل ان قوله لا صيام في سواقي التي قيم كل صيام ولا يخرج عنه الاما قام التحليل على انه لا ينقطع فيه التيبب والظاهر ان التقيم وجهه الى الحصة لانها اقرب الجائزين الى الذات أو متوجهه الى في الذات الشرعية فيصلي الحديث لا يستدل به على عدم صومهم من لا يثبت التيقا لا ما خص كالصورة المتقدمة والحديث ايضا يدل على الزجر وطهارة وقرناهم لم يوجبوا التيقا في صومهم رمضان وهو يدل على وجوبها ويدل ايضا على الوجوب حديث انما الاعمال بالنيات والظهور وجوب فيها يد الكيل يوم لانه عاقد مستقلة مسطرة تعرض وقتا وقدوم من قاس ايام رمضان على اعمال الحج باعتبار التعدد لا الافعال لان الحج عمل واحد ولا يتم الا بفعل ما اعتبره الشرع من المناسك والاخلال بواحد من أركانه يستلزم عدم ايجازه قوله يصح أي يعزم يقال أجمعت على الامر أي عزمته عليه قال المنذري يجمع بضم الياء آخر الخبر وفوسكون الجيع من الاجماع وهو احكام التينة والتينة يقال أجمعت الرأي وازمعت بمعنى واحد (ومن عائشة قالت دخل علي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم فقال هل عندكم من شيء فقلنا لا فقال اذن صائم ثم انا ياوما آخر قلنا يا رسول الله اهدى لنا سبيس فقال ارجيه فقلنا ما صحت صائغنا كل رواد الجماعة الا الجعاري زاد اصابه ثم قال انما صوم المتزوج مثل الرجل يصوم من ماله الصدقة فان شاء أو صاعدا وان شاء صاعدا أو في لفظه اي ايضا قال ياء ثنية انما صفة من صام في غير رمضان أو في الطلوع بغيره رجل اخرج صدقة ماله فجاءته اجماعا صاعدا وبجملتها ما شاء فامسك قال الجعاري وقد قلت ام الدرداء كان أبو الدرداء يقول عندكم طعام فان قلنا لا قال فاصائم يومى هذا قال وقد فعل أبو طهارة وأبو هريرة وابن عباس وحذيفة رضي الله عنهم الرواية الاولى أخرجهما ايضا في الدارقطني والبيهقي وفي لفظه لم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يدخل على بعض أزواجه فيقول هل من غذا فان قالوا لا قال فاصائم يوما فافادته ورواه أبو داود وابن حبان والدارقطني بلفظ كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يأتيها فيقول هل عندكم من غذا فان قلنا نعم قلنا لا قلنا في صائم وان انا ذات يوم وقد اهدى لنا سبيس الحديث قوله ليس يفتح الحاء الموهلة وسكون المثناة التحتية بعد هاءين موهلة هو طعام يتخذ من التمر والاقط والمسن وقد

من الاسم اربع مونة أو يشرب بغير مونة أو يشرب بغير مونة أو يشرب في أرض يكون الماشي يراه من وجهه فيمسك اليه ويرى الشجر فيستغنى عن السقي قال في القح وهذا التفسير أولى من الإطلاق أي

سبحانه في غنائه السعة لان ساق الحديث يدل على الغلظة وكذا القول من قصر العريضة الذي لاجل 674 لا ذكر فيه قال ابن قدامة لا يلزم في هذه التفرقة ٨٢ التي ذكرها خلافا (العشر) أي العشر واجب فهاست السعة

يجمع موضع لا قد يفتي والفتية فاهل النباهة وقد استدل بهد بشا عاتية من قال انه لا يجب تمييز التبة في صوم التطوع وهم الجاهل وكما قال النووي واجب عنه بانه صلى الله عليه وآله وسلم قد كان نوى الصوم من الليل وانما أراد القطر لم يفت عن الصوم وهو محقق لاسيما في رواية فلفظنا بصحت حاشا لو سلم عدم الاحتمال كان غاية فقصيص صوم التطوع من عدم قوة فلا يصح له قوله انما مثل صوم التطوع ابلغ فيه دليل على انه يجوز فلتطوع بالصوم ان يظن ولا يلزمه الاستمرار على الصوم وان كان انفسل الاجاع وظاهره ان من انطرق التطوع لم يجب عليه القضاء واليه ذهب الجهور وقال أبو حنيفة ومالك والحسن البصري ومكحول القاضي انه لا يجوز للتطوع الاظهار بلزمه القضاء اذا فعل واستدلوا على وجوب القضاء بما وقع في رواية قاله الرطبي والبيهي من حديث عائشة بلفظ واقتضى وما مكناه ولكنكم قالوا هذا الزيادة غير محمولة قوله مسكان أبو الدرداء هذا الاثر وصلة ابن أبي شيبة وعبد الرزاق قوله ونعمه أبو طلبة وأبو هريرة وابن عباس وحذيفة ما أثر ابن طلبة فومعه عبد الرزاق وابن أبي شيبة وأما أنراي هريرة فومعه البيهقي وعبد الرزاق وأما أنراي ابن عباس فومعه الطحاوي وأما أنراي حذيفة فومعه عبد الرزاق وابن أبي شيبة أيضا

باب الهي يصوم اذا اطاق وحكم من وجب عليه الصوم في أثناء ليلته وبالجملة

(عن الربيع غنة موزة قالت أرسل رسول الله صلى الله عليه وآله لم غدا تطشوا وعلى قري الانصار اتي رسول المدينة من كان أصبح صائما فليتم صومه من كان أصبح منظر فليتم شبعة يومه فكل بعد ذلك نومه وانومه صبيانا العار منهم ونذهب الى المسجد ففعل لهم القبة قصر العن فاذا بكي احدثهم من الطعام اعطيتناها ما حتى يكون شدة الاظفار أخرجه قال البخاري وقال عمر لقشوان في ربه ان ولا وصيائنا صيام وشره قوله الربيع تشديد الصيام مرة وموذا بكسر الواو المشددة وهو ابن عون وعمر بن الخطاب طراه قوله اللعبة بضم اللام المشددة بعدها ميم منه لسا كثة ثم بصود ثم ثمانية وهي الشيء الذي يلصقه الصيد قوله من الهن أي الوصف قيل هو انصبوغ منه قوله اعطيتناها أي حتى يكون عند الافطار ونفع في سلم اعطيتناها عند الافطار وهو مشكل ورواية البخاري توضع انه سقط منه شيء وقد وردت أيضا من وجه آخر فقال فيه فاذا الواناهم اعطيتهم اللعبة تلهم حتى يتواصوه ثم قيل لقشوان هو بفتح الزون ويسكون للعبة كسكران وزناومعني وجعه نساوي كسكراني قال ابن خالويه سكر لرجل فتنش وتغل يعني وقال صاحب الهكم فتنازل رجل وتني وتنش كله يعني سكر وقال ابن التين لقشوان السكران سكر خفيفا وهذا الاثر وصلة لعبد بن

(وماسني بالفتح) بفتح التون وسكون الهمزة بعد حاء مهملة أي ماسني من الابرار القرب أو بالسانية فواجبه (نصف العشر) والفرق ثقل المؤنة هنا وخفها في الاول والثاني اسم لاسني عليه من بعد أد بقر وثوبها (من أبي هريرة رضى الله عنه) قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوفي بالتر عند صرام الغل أي قطع الثمر عنه (فيجي هذا بقر وهذا من قوس حتى يصير عنده كومان من قري أي حتى يصير الثمر عنده كوما وهو ما يجمع كالمرصة ولي رواية كرم يرفع على اتم تامة فلا تحتاج الى خبره وقال في المصابع الظهور عنده ومن القيان (لجل الحسن والحسين) ابنا فاطمة (رضي الله عنهما) ودها (يلعبان بذلك اقر فاخته احدهما) وهو الحسن بفتح الحاء (ثمرة لجملة) أي الماشقود (في فيه فنظر اليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) فانرجها من فيه فقال أما علمت أن آل محمد هم نواهم وبناو المطالب عند الشافعي زاد في النهج على الأرجح من أقوال العلماء آل الشافعي اشر بهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فمهم بدوي لقشوي وربهط

أحدا من قبائل قريش وغيرهم تلك العطية عوض عتوه بدلا من الصدقة ٨٣ موصور حنيفة ومالك ينهاهم فقط وقيل غريش كلها وعن أحمد بن حنبل في المطالب رويان (أي يكون لصدقة) ويظهره بم القرض

والنفل لكن السبب في بعضها القرض لان الذي يقرض على الله المحض الواسع قال في القبح كان يقرض على النبي صلى الله عليه وآله وسلم صدقة القرض والتطوع كان نقل ثبته فيه واحدهم من انطباع الاجماع لكن حتى غير واحد

٨٢

من الشافعي في التطوع قولاً وكذا في رواية من أحد واقظه في رواية لميولي لا تسئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته صدقة الفطر ولو كانت حكمة الاموال والصدقة يصرفها الرجل على محتاج يريد من اوجه الله ما حشر ذلك فلا يسئل كل معروف صدقة قال ابن قدامة وليس ما نقل عنه من ذلك بواضع الدلالة وانما أراد ليس من صدقة الاول ككفره والهدية وتعمل المعروف وكما في غيرهم قال الماوردي يقرض عليه كل ما كان من الماء متقوماً وقال غيره لا تحرم عليه الصدقة العامة كياه الا تبار وكلنا جدد واختلف هل كان تحريم الصدقة من خصائصه دون الاتياء وكلهم سوا ذلك وهل يتعلق به في ذلك أم لا قال ابن قدامة لا تسئل خد ولا فنان في هاتم لا تسئل لهم الصدقة المفروضة كذا قال وقد نقل الطبري الجواز ايضا عن أبي حنيفة وفيه عنه يجوز لهم اذ حرموا هم ذوى القربى ككاه الطحاوي وقد نقله بعض المالكية عن الابرار منهم وهو وجه لبعض الشافعية وعن أبي يوسف في من بعضهم لبعض لا من غيرهم وعنده

منصور البقوي في الجعديات بلفظ ان حرم من الخطاب اقرض رجل شرب الخمر في رمضان فلما ثبته جعل يقول المنع من ومنهم وفي رواية البقوي فلما رفع اليه مقرض قال حرم على وجهك وصحت وصياتك صيام ثم امر به فطرب فأتى سوطاً ثم سبى الى الشام الحديث استدل به على ان عاشره كان فرضا قبل ان يقرض رمضان وعلى انه يجب امر الصبيان بالصوم للقرين عليه اذا اطاعوه وقد قال باستيجاب ذلك جماعة من السلف منهم ابن سيرين والزهري والشافعي وغيرهم واختلف اصحاب الشافعي في تحديد السن التي يزمر الصبي عند ما يصام قبل سبع سنين وقبل عشرة قال أحد وقبل اثنتي عشرة سنة وبه قال اسحق وقال الا وراي اذا اطاق صوم ثلاثة أيام تبا على الذين فقه حل على الصوم والمشهور عن المالكية ان الصوم لا يشرع في حق الصبيان والحديث يرويه لا يبعد كل البعد ان يطلع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذات أخرج ابن خزيمة حديثه فيمنع الراوي وكسر الزاوي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر رمضان ورضاه فاطمة فيقتل في أفواههم ويأمر أمهاتهم ان لا يرضعن الى قبل وقد نقل ابن خزيمة في صحته قال الحافظ واسناده لا بأس به وهو في القربى قوله لعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يعلم ذلك ويعدان يكون أمر بذلك لأنه تعذيب صغير بعبادة شاقة غير متكررة في السنة انتهى مع ان الصبي عند أهل الأصول والحديث أن الصبي اذا قال فعلنا كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان حكمه الرفع لان الظاهر اطلاقه عليه مع توفر دوامه الى عزوهم اليه من الاحكام مع ان هذا في الاحمال الاجمالية لا في اطلاقها لمعكف فلا يكون الا بدليل ومذهب الجمهور انه لا يجب الصوم على من دون البلوغ وذكر الهادي في الاحكام انه يجب على الصبي الصوم بالاتفاق لاصيام ثلاثة أيام واجتز على ذلك جارا ومنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال اذا طلق الفلام صيام ثلاثة أيام وجب عليه صيام الشهر كله وهذا الحديث ذكره السيوطي في الجامع الصغير وقال أخرجه المروزي عن ابن عباس واقظه يجب الصلاة على العلام اذا عقل والصوم اذا اطاق والحدود والشهادة اذا احتل وقد حل المرتضى كلام الهادي في لزوم التأديب وحله السادة الهار واثبتون على انه يؤمر بذلك

تعودوا وقرنا (وعن سفيان بن عيينة قال سئل عن رجل قال حدثنا رعد بن زيد وعاصم بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم باسلاما تقبف قالوا وفعوا عليه في رمضان وضرب عليهم قبة في المسجد فلما صلاوا صاموا ما بق عليهم من اشهر واه ابن ماجه وعنه عبد الرحمن بن مسلمة عن جده انه أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال صوم يومكم هذا قالوا لا قالوا فبقية يومكم واقضوا واما يودود الحديث الاول انه اذ في سنن ابن ماجه هكذا حدثنا محمد بن يحيى حدثنا أحمد بن خالد الوهبي حدثنا محمد بن اسحق

المالكية في دنائريه اقوال مشهورة الجواز المانع حوا في التطوع دون القرض عكسه وأدلة المانع ظاهرة من حديث الباب وغيره وتوفقه تعالى قل ما تسئلكم عليه من أجر ولو اطلعها لاله أو شاك ان يعطوا فيه ونقله عن من أموالهم صدقة

أنما لا يجب حتى لا يتم لا يلحق
 بأخذ مذلة بخلاف الطهور
 ووجهه أن رخصة بين بني هاشم
 وغيرهم أن موجب المتعرفع
 يلاذلي على الأمل فأما الأصل
 على مثله فلا يؤمن أباه طلقا
 وليلا الأماتقدم من أبي حنيفة
 انتهى وفي الحديث أن الطفل
 يجب الحرام كالكبير يعرف
 لا يشيئ منى منه لفتا على العلم
 فبأن عليه وقت التكليف وهو
 على علم من الشريعة (من
 حرره صلى الله عليه وآله وسلم)
 رجلا (على قوس في سبيل الله)
 أي جعلته حرة من لم تكن
 له حرة من الجاهدين ملكه إياه
 وكان اسم العرس في هذا الزمان
 سعدى البنات الورود وكان لقيم
 الدار فاهدا لقي صلى الله
 عليه وآله وسلم فأعطاه لعمرو ولم
 يعرف الحافظ ابن جبراسم
 الرجل (فأخاهه) الرضى (الذى
 كان عنده) بقوله القيام عليه
 بالخدمة والطف والرفق وإرساله
 فرمى حتى صار كالنبي الهالك
 (فأردت أن أنته به فقط فنت أنه
 يبعه برخص سألت النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم) عن ذلك
 (فقال لا تشتر) وظاهر النهي
 الصريح لكن إياه ورد على أنه
 لا تشتره فيكره أن تصدق بشي
 أو أخرجه وزكاة أو كفارة أو

من ميسر بن عبد الله بن مالك عن عطية بن صفوان بن عبد الله أنه ذكره رجال سنادهم
 انشقوا الصدوق ومن لا بأس بوجهه منعتهم من الحق وهذا الحديث هو طرف من
 حديث قدوم تضيف على النبي صلى الله عليه وآله وسلم واتزاله لهم المسجد والحديث
 الثاني أخرجه الترمذي أيضا من طريقين قد تقدمت حديث عبد الرحمن بن مسلمة عن عبد الله
 الحديث الأول يدل على وجوب المسامحة على من أسلم في رمضان ولا أصل فيه خلافا
 والحديث الثاني فيه دليل على أنه يجب الإصالة على من أسلم في شهر رمضان ولا يلحق به
 من تكلف أو أقام من الجنون أو زال عقله المانع من الصوم وأنه يجب عليه القضاء
 لذلك اليوم وإن لم يكن مخاطبا بالصوم إلى قوله قال في النسخ وعلى تقدير أن لا يثبت هذا
 الحديث في الأمر بالقضاء فلا يثبت من القضاء لأن من لم يدر ذلك اليوم يكفه لا يلزمه القضاء
 بلغ أو أسلم في أثناء الشهر قال الله تعالى في شأنه ما حدثت الربيع وما بعده
 ما قلته وهذا الحديث في صوم عاشوراء كان واجبا وإن الكافر إذا أسلم أو بلغ الصلوة
 أو استحوذت له صومه أو قضاؤه ولا حاجة فيه على سقوط تيمم التوبة له صومه أو لم يهرم
 في أثناء اليوم انتهى وقد قدمنا الكلام على جميع هذه الأطراف

• (أبواب ما يطل الصوم وما يكره وما يستحب) •

• (باب ما جاء في الإطاعة) •

(عن رافع بن رافع قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أفطر الحاجم والمحجوم
 رواه أحمد وأبو داود والترمذي وأبو داود بن ماجه من حديث ثوبان وحديث شاذان
 أو من مثله ولا جدوا بين من حديث أبي هريرة مثله ولا جد من حديث عائشة
 وحديث أسماء بنت أبي بكر من حديث ثوبان عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه في
 وجل يعجمه في رمضان فقال أفطر الحاجم والمحجوم وعن الحسن بن علقمة بن سنان
 الأشجعي أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبا عبد الله في ثمان عشرة
 ليلة تحدث في شهر رمضان فقال أفطر الحاجم والمحجوم رواه أحمد وعبد الله بن أن
 من فعل ما يقربا على نفسه صومه بجمه فأنهى قال أحمد أصح حديث في هذا
 الباب حديث رافع بن رافع عن أبي عبد الله في هذا الباب حديث ثوبان
 وشاذان (أوس) حديث رافع أخرجه ابن حبان والحاكم وصححه قال الترمذي ذكره
 أحمد أنه قال هذا أصح شيء في هذا الباب وبأنه هو فقال هو عندي من طريق رافع
 بطل وثقل عن يحيى بن معين أنه قال هو أضعف حديث الباب وحديث ثوبان أخرجه
 أيضا الترمذي وابن حبان والحاكم وروى عن أحمد أنه قال هو أصح ما روى في الباب
 وكذا قال الترمذي عن البخاري وصححه البخاري تعالى بن أبي الدنجل قال الترمذي في

الملك

فروا بخبر ذلك من الخبرين أن بشره من دفعه هو إليه أو يتبه وتلكه باختباره منة فأما إذا وره

منه فلا كراهية فيه وكذلك إذا نقل إلى ثالث ثم اشترا منته لنفسه فلا كراهية وحسبى الحافظ العراقي في شرح الترمذي

كما عثر انهم من ثلاث اشكال للجهنم المتشابهة عليهم في جهنم في جهنم كما عثر على الماهرين سكنى مكتبة
جهنم منها على قال ابن المنذر في احد ان يتصدق بصدقة ٨٥ ثم يترجم اليه الثالث من ذلك فساد

البيع الا ان يثبت الاجاع على
جواز واما وصلى الله عليه
وا وسلم الى الله في جهنم
الابتغاء بقوله ولا تفتي صدقكم
اي بطريق الابتغاء ولا فيه فهو
من عطف العام على الخاص
وفسده لانه انه جعل ذلك
لاحسن (وان اعلم انه بدوهم)
اي لا ترض فيه الميتة ولا تظن
اليونحس ولكن انظر الى انه
صدقك وقد ورد ان المتبرع
سواء هو ان الاضيق اليه
علاه ان يكون الاختار
الادى كقوله تعالى فلا تقل
لها ما آف ولا تخش ان اعطاه اياه
بدرهم اقرب الى الرجوع في
الصدقة بما اذا ما بع بعتهم وكلام
الروا وصلى الله عليه واه وسلم
هو الخطة في الفساحة واجب بان
المراد لقلب الدنيا على الاسترة
وان قرعها عطيها فاذا زهد فيها
وهي مؤسرة فلا تزيدها فيها
وهي مقفرة اخرى واؤد وهذا
على وفق التساهل انتهي (فان
العائد في صدقته كالعائد في
قائه) التساهل اي كما
يقع ان يفي بما ياتي كل كذا
يقع ان يتصدق بشئ ثم يجره الى
نفسه وجسم الجوهري
رواية لتجيب كالكاب يعود
في قيته فتشبهه بخس الحيوان
في اخص احواله ويراهنجهن

الصلح وسيد شذاه بن اوس أخرجه أيضا التلاني وابن خزيمة وابن حبان ومصنفاه
ومعه أيضا احمد والبخاري وعلى بن المديني وحديث أبي هريرة أخرجه أيضا التلاني وابن
طريق صدقته بن يعقوب الا عث عن أبي صالح عنه لم يطر في آخرى من شقيق بن قيس
من آية منه وحديث عائشة أخرجه أيضا التلاني وفيه حديث بن أبي سلمة وهو ضعيف
وحديث اسلمة أخرجه أيضا التلاني وفيه اختلاف وحديث ثوبان أخرجه
أيضا التلاني وهو أحد الفاظ حديثه انما رآه ولا وحديث معقل بن سنان في اسناده
عطاء بن السائب وقد اختلط ورواه الطبراني في الكبير وأخرجه أيضا الاسائي وذكر
الاستيفاء في باب من أهدى موسى عند التلاني والحاكم ومعه على بن المديني
وقال التلاني وفيه خطأ والوقوف أخرجه ابن أبي شيبة وعلمه البخاري ومعه أيضا
بدون ذكر انظر الحاجم والمجموعه وعن يلال عند التلاني وعن علي عند التلاني أيضا
قال علي بن المديني اختلف في علي الحسن وعن أنس وجابر وابن عمر وسعد بن أبي وقاص
وأبي زيد الانصاري وابن مسعود عند ابن عمر في الكمال والبر وغيره وقد استدل
بأحد باب القائلون بغير الحاجم والمجموعه ويجب عليهما الفضا وهو على وعطاء
والاو زاه واحد وصحت وأبو ذر وابن خزيمة وابن المنذر وأبو الوليد النيسابوري
وابن سنان سلكه هؤلاء الجماعة صاحب الفتح ومخرج بانهم يقولون انه يقرأ الحاجم
والمجموعه وهو يرميها على الهدى في البحر وتبعه المقرئ في شرح بلوغ المرام صاحب
شوا التلاني من انه لم يزل أحد من العلماء بان الحاجم يطر ومن القائلين بان يطر
الحاجم والمجموعه أو هريرة وعائشة قال الزعفراني ان التلاني على القول به على صحة
الحديث وذلك قال الداودي من المالكية وذهب الجمهور الى ان الهامة لا تقصد
الصوم وحسب كافى البصر من جماعة من الصحابة منهم على وابنه الحسن وأنس وأبو سعيد
الخدري وزيد بن أرقم ومن المقرئ أكثر القهها والحسن البصري وعطاء والهادق
قال المازني من رواه عنه ذلك من الصحابة سعد بن أبي وقاص والحسن بن علي وابن
مسعود وابن عباس وزيد بن أرقم وابن عمر وأنس وعائشة وأم سلمة ومن التابعين والعلامة
الشعبي وعروة والقاسم بن محمد وعطاء بن يسار وزيد بن أسلم وعكرمة وأبو العاتية
وابراهيم وسفيان ومالك والشافعي وأصحابه الا ابن المنذر وأبو وا من الأحاديث
المدكو رواتهم نسخة بالاحاديث التي ستاتي وأجيب عن ذلك بما سلكه في شرحها
وأجلوا أيضا بما أخرجه الطبراني ومثني الدارمي والبيهقي في المعرفة عن ثوبان انه
صلى الله عليه وآه وسلم انه قال انظر الحاجم والمجموعه لانها كما يفتان ورد بان في
استاذة يدين ربيعة وهو موقوف وحكم ابن المديني بان حديث باطل قال ابن خزيمة بانه
بعضهم بالهوية نزعهم صلى الله عليه وآه وسلم انما قال انظر الحاجم والمجموعه لا ما
كما يفتان فاذا قيل له فاعلمية تضر الصائم قال لا فلي هذا لا يصح من مخالفة الحديث

وتغير منه قال في المصالح ويؤخذ دليل على المنع من الرجوع في الصدقة لما اشقل عليه من التفتير الشديد من حيث شبه
الرجوع بالكلب والرجوع فيما الى الرجوع في الصدقة يرجوع الكلب في قيته انتهى ويرى بعضهم بالحكمة قال قتادة

هذا المستنقذ واستبدل على تحريم ٨٦ فقلنا ان القوم قال القوطي وهذا هو الظاهر من سبيل

بلا شبهة واجابوا ايضا بان المراد بقوله فأنظر الحاجم والهيوم انه ما سيقطر انما اعتبار
ما قبل الامر اليه كقوله تعالى ان ادراكه صغر خرافا لالحفاظ ولا يحق تكلف هذا
التأويل وقال أبو حنيفة في شرح السنن في أنظر الحاجم والهيوم اي تعرضا للاظهار
اما الحاجم فلا يلامن ودرول شئ من الدم الى جوفه عند المنس من اجابهم فلا نه
لا يامن من شئ فو نه بضر ورج الدم فقول الامر الى ان يسطر وهذا ايضا جواب مستكف
وسياقي التصريح على الحق وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم احتجهم
وهو عزم واحتجهم وهو صائم رواه أحمد والبخاري وفي نسخة احتجهم وهو عزم صائم رواه
أبو داود وابن ماجه والترمذي وصححه وثابت الباني انه قال لا بأس برماتنا كنتم
تكرهون اطاعة الصائم على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا الامن أجل
الضعف رواه البخاري وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن بعض اصحاب النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الوصال في الصيام والطبابة
لصائم ايقام على اصحابه ولم يضرهم راء اما احمد وأبو داود وعن انس قال اولا ما كرهت
الطبابة لاصائم ان يجعفر بن أبي طالب احتجهم وهو عزم ثم ربه النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فقال أفطره ان ثم رخص النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يرد في طبابة لاصائم وكان انس
يحتجهم وهو صائم رواه رطقي وقال كاهن ثقات ولا أعلمه علة حديث ابن عباس
وردد على أربعة أوجه كاحكام في التلخيص من بعض الحفاظ اذ قال احتجهم وهو عزم
الثاني احتجهم وهو صائم الثالث كراهية الاولى التي ذكرها للمستنف الرابع
كراهية الثالثة التي ذكرها المستنف وقد أخرج الفقه الاول من الاربعة الشيطان
من حديث عبد الله بن يحنه وطريقه عن عبد الله بن يحنه من حديث انس وجابر
والثاني رواه اصحاب السنن من طريق الحكم بن مقسم عن ابن عباس لكن اعل بانه
ليس من مسوع الحكم بن مقسم وطريق أخرى والثالث أخرجه من ذكره المستنف
وكذلك الرابع واهله أحمد وعلي بن المديني وغيرهما فلهذا لا أحد ليس فيه صائم انما هو
عزم عند اصحاب ابن عباس وقال أبو حاتم هذا خطأ خطأ فنه بن وقال الحدي انه
صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن عزم انما هو خراج فنه بن في فزة الفقه ولم يكن
عزم انتهى واذ اصح فنه بن ان يجعل على ان كل واحد من الصوم والاحرام وقع في
حالة مستقلة وهذا لا مانع منه وقد صرح ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رافق
رمضان وهو مسافر وزاد الثاني وابن عبد البر وقع واحدا فنه بن في جهة الزواج قال
الحافظ فنه بن قال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان عظمرا انما صائم ان أم الفضل
أرسلت اليه فنه بن في شهره وهو واقف بعرفة وعلى تقدير وقوعه في ذلك فنه بن

بل قد يشبه بعض أهل العلم
 المشيئة للتنفيذ خاصة لكون
 الفاعل بما ليس بتقدير وهو قول
 الأكثر في الحديث كراهية
 الرجوع على الصدقة وفضل الحمل
 في سبيل الله والأمانة على الغزو
 بكل شيء وإن الحمل في سبيله فبئس
 وإن الله محمول عليه والاستقاع
 بقتله (عن ابن عباس رضى
 الله عنهم) قال وجدنا النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم ثمانية
 أصطنعها مولدا لموتة) قال في
 الفتح لم ألق على اسم هذه
 المولدة وموتة هي أم المؤمنين
 (رضي الله عنها) من الصدقة
 وهذا موضع الترجمة لأن مولدة
 ميتة أصطنعت صدقة فلم يذكر
 عليه النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم قد علم أن مولد أزوجاه
 صلى الله عليه وآله وسلم قبلهم
 الصدقة كمن لأن من لسن من
 جلد الآل ونقل ابن بطال
 الاتفاق عليه لكن فيه ظر نفد
 وروى التلادل فيأذ كره ابن
 قدامة من ما يوزن في ملكة
 من عائشة ظلت أبا عبد
 لا تصل لنا الصدقة قال ابن قدامة
 وهذا يدل على تحررها قال في
 الفتح واستاده إلى عائشة حسن
 واتوجه ابن أبي شيعة أيضا وهذا
 لا يقدح فيأذله ابن بطال وروى
 أصحاب السنن وصححه الترمذي

واين جبان وقبيح عن اجداف من افواه مالا تحل لبا الصدقة وان موالى القوم من انفسهم وبه قال
أحمد وابوصيفة وبعض المالكية كابن النسيم ونحوه وهو الصميم عند الشافعية وقال الجوهري وغيره لهم لانهم اباء عليهم

أيه لا يتناول جميع الأحكام فلا يدل فيه على تحرر المصدق لكنه ٨٧ وورد على سبب العدة وقد اتفقوا على

انه لا يخرج السبب وان اختلفوا
هل يحس به او لا ويمكن ان
يستدل لهم بحديث الباب لانه
يدل على جوازها لولا الاذواج
وقد تقدم ان الاذواج لمن في
المن جهه الاك والابن اخرى
بذلك قال ابن المنذر في المسألة انما
أورد البخاري هذه الترجمة
ليصدق ان الاذواج لا يبطل
موالين في انفسلاف ولا يحرم
عليهن الصدقة قول واحد الا
ينظر الظان انما قال بهن
النام يستدل لازواجه في الاك
انه يطرد في موالين قبيلته
لا يطرد وانما لم يجرم البخاري
لازواجه صلى الله عليه وآله وسلم
لأولاه لانما ثبت عنده في شيء
(قال النبي صلى الله عليه وآله
وسلم) فلا تقسم بيننا قالوا
انه لشيعة قالوا الحمد لك
اي القوم حرام لا الجلد (من
أفسد رضى عنه ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم) لا تقسم بينهم تصدق
به على بريرة فقال هو اي القوم
عليه صدق هو (من لاهدية) آدم
فقط عليها على البتة الاذواج
الاختصاص اي لأهلنا والزوال
صف الصدقة وحكمها لكونها
سائر ملكا بريرة ثم صارت
لهدية قالوا لا يحرم ليس اهل القوم
كالاخني والصدقة مفعلة لثواب
الاتمة والهدية فملك الغير

نزجة هذا الخبر لا يدل على ان الجملة لا تنظر الصائم لانه انما احتجب وهو صائم محرم في سفر لا في حضر لانه لم يكن له حرم ما قبله قال والمصنف ان يفتقر ولو روى الصوم ومضى عليه بعض الثوار فلا كان أي ذلك ثم احتج به ليكن تعقب عليه الخطأ بان قوله وهو صائم دال على بقائه الصوم قال الحافظ قلت ولا مانع من الإطلاق ذلك باعتبار ما كان عليه حالة الاحتجام لانه على هذا التأويل انما أفطر بالاحتجام انتهى وحديث أنس الأول اعترض على البخاري فيه بأنه سقط من اسناده مهديا من شعبة وثابت البناني وقال الحافظ ان الخطأ وقع فيه من غير البخاري وبين وجه ذلك وحديث عبد الرحمن بن أبي ليلى أخرجه أيضا عبد الرزاق قال في الفتح واستاده صحيح وبالجملة بالصاحبي لا تضعرقوله بقاءه على أصحابه متعلق بقوله نسي وقد رواه ابن أبي شيبة عن وسكيع عن الثوري بإسناده هذا ولقظه عن أصحاب محمد بن أبي عمير أنه وسلم قالوا انما نسي الذي صلى الله عليه وآله وسلم عن الجملة الصائم ذكرها لا تضعف أي لتلاضعف وحديث أنس الآخر قال في الفتح رواه كاهن من وجه البخاري وفي الباب عن أبي سعيد الخدري قال رخص النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الجملة أخرجه الترمذي وابن خزيمة والدارقطني قال الحافظ اسناده صحيح ورجاله ثقات لكن اختلف في رفعه ووقفه واستشهد به حديث أنس المذكور وله حديث آخر عند الترمذي والبيهقي انه صلى الله عليه وآله وسلم قال ثلاث لا يفتقرن التي هي الجملة والاحتلام وفي اسناده عبد الرحمن بن زبدين وأسلم وهو ضعيف وقال الترمذي هذا الحديث غير محفوظ وقد رواه الدراودي وغير واحد عن زبدين وأسلم عن سلار ورواه أبو داود عن زبدين وأسلم عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورواه أيضا أبو حاتم وأبو زرعة وقال انه أصح واشبه بالروايات وتبعهما البيهقي وقال الدارقطني رواه كمال بن طمعة عن مالك عن زيد بن عمرو ولا يترجح عنه وليس هو من حديث مالك قال درود هشام بن سعد عن زيد بن عمرو ولا يصح وأخرجه في السنن وفي الباب عن ابن عباس عند البزار وهو موقوف عن يوفان عند الطبراني ومنه ضعيف وقد استدل الجمهور بالأحاديث المذكورة على ان الجملة لا تنظر ولكن حديث ابن عباس لا يصلح لتخصيص الأحاديث السابقة أما ولا فلا نه لم يعلم تأخر لم يعرف من عدم انما نسي تلك الزيادة حتى قوله في جهة الوداع وأما تأنيدها في فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم الواقع بعده ومثله ان يكون محصا من العموم لا ارتفاعا عنكم العام ثم حديث ابن أبي ليلى ونس أبي سعيد يدل على ان الجملة غير محرومة ولا موجهة لأفطار الحاجم ولا ينجس جميع بين الأحاديث بان الجملة مكرهة في حق من كان بضعفها وترد ادالكراة اذا كان الضعيف يبلغ الى حسد يكون سببا للأفطار ولا تنكره في حق من كان لا يضعفها وعلى كل حال تجنب الجملة للصائم أولى يتعين جعل قوله أفطر الحاجم والمحجوم على الجواز لهذه الالة الصارفة عن معناه

شأنكم بالاجور كما راه في الصدقة فوج ذل لا تخلف ذل حرمت الصدقة على من صلى الله عليه وآله وسلم دون الهدية وقيل
لأن الهدية بنائبها في النسيئة ولو ائمة والصدقة راد بانواب الاخر فتبقى المنفعة لا يبقى ان من عليه غرقه وقال

(ويعتد الى اليوم تقدم في هذا الكتاب وفي هذه الرواية وانق دعوة المظالم) أي يقبض جميع أنواع الظلم للتلافيح ملك المظالم وانما ذكره عقب المنع من أخذ الكرائم فلاشارة الى أن أخذها ظلم (فانه ليس منه) أي الظلم وفي رواية ينها أي دعوة المظالم (وبين الله جهاب) وان كان المظالم عاصيا لحديث أحمد عن أبي هريرة بن أسد احسن مرفوعا دعوة المظالم مستجابة وان كان ظالم فليقبض على نفسه وليس له جهاب يصيبه من خلقه (من) عبد الله بن أبي اوفى رضي الله عنه اسمه علقمة بن خاذل بن ابرث الاسدي وهو آخر من مات من العصابة بالأكوفة فسبغ وغتيل قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا أتاه يوم بسدقهم أي بركته كان أموالهم قال اللهم صل على آل فلان) أي اغفر لوارثيه والاك بطلني على ذات الشيء كتوبه في قصة أبي موسى انداؤ في من مارا من من لمصر آل داود يريد داود نفسه (فأنام) صلى الله عليه وآله وسلم (أي) أبو اوفى بسدقته فقال اللهم صل على آل أبي اوفى امتثال لقوله تعالى وصل عايم وهذا من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم

الحقيق

(باب ما جئنا في التمر والاكتحال)

(عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ذرعه الى ظلم عليه قضاء من استقام حسدا فليقتل دواء الخمسة الا التماسي) الحديث أخرجه أيضا ابن حبان واذا رقتي والحاكم في التماسي قال التماسي وقته وطاعني أبو هريرة وقال التمر مذني لانعرفه الا من حديث هشام بن محمد عن أبي هريرة نفسه عيسى بن يونس وقال البخاري لا رأيت أحدا ولا أدري من غير وجه ولا يصح اسناؤه وقال أبو داود وبعض الحقايق لا تراه عن علي قال الحقايق أنكر ما جحد قال في روايته ليس من ذاتي يعني أنه غير محفوظ كما قال الخطابي وصححه الحاكم على شرطه وفي الباب عن ابن جرير وثقه أحمد ما نقل في الموطأ والشافعي يلقن من استقام وهو حاتم فليقتل القضاة ومن ذرعه الى ظلم عليه القضاء فليقتل من ذرعه قال في التماسي هو من ذرعه الى الظلمة أي ظلمة القلب من استقام هذا أي استقام الى وطالب توجه تصددا والحديث يدل على أنه لا يحل صوم من ظلمه الى ولا يجب عليه القضاء ويظل صوم من تعدا آخره ولا يجب عليه ولا يجب عليه القضاء ولقد ذهب الى هذا علي وابن جرير وزيد بن آدم وزيد بن علي والشافعي والنسائي والاضام يهي حكى ذلك عنهم في البحر وحكى ابن المنذر الاجماع على أن تصد الى في الصيام وقال ابن مسعود وعكرمة وربيعة والهادي والقاسم أنه لا يصح الصوم سواء كان غائبا أو مستقرا ما لم يرجع منه شيء باختيار واستدوا بعد شيء أي بعد التقدم في الباب الذي قبل هذا بانظ ثلث لا يفتقر الى وهو المأمور بالاحكام واجب بان فيه المقال المتقدم فلا يضر معه الاستدلال ولو لم صلاحته قلنا فهو محمول كما قال البيهقي على من ذرعه الى وهذا لان ظاهر حديث أبي سعيدان في لا يظلم مطلقا وظاهر حديث أبي هريرة أنه يظهر وقوع منه من نبيي العام على الخاص ويؤيد حديث أبي هريرة ما أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن الجارود وابن حبان والدارقطني والبيهقي والطبراني وابن منده والحاكم من حديث أبي الدرداء ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فاطر قال معدان بن أبي طرفة الرازي عن أبي الدرداء علقمة بن قبان في مسجد دمشق فقلت ان أبا الدرداء يذني في ذلك فقال صدق ما صبت عليه وضوم قال ابن منده اسناؤه صحيح متصل ورثه كنه الشياخ لا خلاف في استناؤه قال الترمذي في جوده حسين المعلم وهو أصح شيء في هذا الباب وكذلك قال أحمد قال البيهقي هذا حديث مختلف في استناؤه فان صح فهو محمول على العام او كانه كان صلى الله عليه وآله وسلم عامما طوعا وقال في موضع آخر استناد مصطرب ولا تقوم به حجة (ومن عبد الرحمن بن النعمان بن معبد بن هريرة عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

وآله وسلم اذ يكرهنا كراهة تقربا على النبي فليقتلوا بكمري الله عليه وسلم وان كان المعنى محصيا كالإقتال غير الانبياء لانه صارت اراهم اذا كروا فلا يطق غيرهم فلا يقال أبو بكر مكرى الله عليه وسلم وان كان المعنى محصيا كالإقتال عليه

قال هو وعز وجل وان كان من اجله لا لان هذا من شاعة كراهة لما في قال في التلخيص واستدل به أي هذا الحديث على جواز الصلاة على غير الأنبياء وكراهة ما لا وجه له وقال ابن ٨٩ التين وهذا الحديث بصححه عليه وقد قال جماعة من

العلماء يدعونه أخذوا السدقة
 لا عند قبيل هذا العهد
 الحديث وأجابنا على ما في
 قد يمان أن الصلاة العامة
 الآلة يختص بحسب المدحوة
 صلاة النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم على أمتهم لهم المفقرة
 وصلاة أمتهم جميعاً عامة زيادة
 القربة والراتي وثالث كان لا يثبت
 بغيره انتهى واستدل به على
 أنه يجب دعاء أخذ الزكاة
 له عليه وأوجبه بعض أهل
 الظاهر وسكاه المناطى ووجهها
 لبعض الشافعية وأجاب به
 لو كان واجباً لعله النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم السادة والآن
 سائر ما يأخذ الامام من
 الكفارات والذنوب وغيرهما
 لا يجب عليه فيه الدعا فكذلك
 الزكاة وأما الآية فيستدل أن
 يكون الوجوب خاصاً به يكون
 صلته سكالهم بخلاف غيره
 (عن أي حرية رضى الله عنه
 عن النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم أن رجلاً من بني إسرائيل
 سأل بعض بني إسرائيل أن
 يلقه) من أسلف (ألف دينار)
 زاد في باب الكفالة فقال أثنى
 بالشهداء أشدهم قال كفى بالله
 شهيداً قال فأتى بالكفيل قال
 كفى بالله كفيلاً قال صدقت
 (فدفعها إليه) وزاد إضافة

عليه وآله وسلم أنه أمر بالاعتقاد عند التورم وقال البيهقي السامى رواء أبو داود
 والبخارى في تاريخه وفي استنادهم مقال قريب قال ابن معين عبد الرحمن هذا ضعيف
 وقال أبو حاتم الرازي هو صدوق الحديث قال ابن معين أيضاً هو منكر وقال الأنبي
 أنه روى عن سعد بن إسحق فقلت اسمه أولاً فقال عن إسحق بن سعيد بن كعب ثم قلت
 في الحديث فقال عن أبيه عن جده ثم التعمان بن عدي غير معروف وقد استدل بهذا
 الحديث ابن شبرمة وابن أبي ليلى فقالا إن الكسل يقصد الصوم وتألفهم العترة والتفقه
 وغيرهم فقالوا إن الكسل لا يقصد الصوم وأجابه عن الحديث بأنه ضعيف لا ينعض
 إلا احتجاج به واستدل ابن شبرمة وابن أبي ليلى بما أخرجه البخارى تعليقه ورواه البيهقي
 والدارقطني وابن أبي شيبة عن حديث ابن عباس يلفظ أنطر عند دخل والوضوء ما خرج
 قال وإذا وجد طمعه فقد دخل ويجب أن في استناده الفضل بن المختار وهو ضعيف جداً
 وفيه أيضاً ضعيفون ابن عباس وهو ضعيف وقال ابن عدى الأصل في هذا الحديث أنه
 معروف وقال البيهقي لا يثبت من روى عنه رواد سعيد بن منصور ومروان بن طريق الأعمش
 عن أبي سليمان عنه ورواه الطبراني عن حديث أبي أسامة قال الحافظ واستناده ضعف
 من الأول ومن حديث ابن عباس مرفوعاً وأصح الجمهور على أن العمل لا يقصد
 الصوم مما أخرجه ابن ماجه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أكمل في رمضان
 وهو صائم وفي استناده يقية عن الزيدى عن هشام بن عروة والزيدى المذكور اسمه
 سعيد بن أبي سعيد ذكر ابن هادي وأورد هذا الحديث في ترجمته وهكذا قال البيهقي
 وصرح به في روايته وزاد أنه مجهول وقال النووي في شرح للمذهب رواء ابن ماجه باستناد
 ضعيف من روى به يقية عن سعيد بن أبي سعيد وهو ضعيف قال وقد اتفق الحافظ على أن
 رواية يقية عن الجمهور من رودة أتم في قال الحافظ وليس سعيد بن أبي سعيد مجهول
 بل هو ضعيف وأما إسناده الجبار على الصحيح ورفق ابن عدى بن حديد بن أبي سعيد
 الزيدى فقال هو مجهول وسعيد بن عبد الجبار فقال هو ضعيف وهما واحد ورواه
 البيهقي من طريق محمد بن عبد الله بن أبي داود عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم كان يكثر وهو صائم قال ابن أبي حاتم عن أبيه هذا حديث منكر وقال
 في محمده منكر الحديث وكذا قال البخارى ورواه ابن حبان في التلخيص عن حديث
 ابن عمر قال في التلخيص وسنده مختار ورواه ابن أبي حاتم في كتاب الصيام لهن حديث
 ابن عمر أيضاً يلفظ خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعينه مملوءة من
 الأثم وذلك في رمضان وهو صائم ورواه الترمذي عن حديث أنس في الأذن فيه لمن
 اشتكت عينه وقال استناده ليس بالقوى ولا يصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 في هذا الباب شيء ورواه أبو داود ومن قبل أنس قال الحافظ ولا بأس باستناده قال وفي
 الباب من يرمي مولاه عائشة في الطبراني وعن ابن عباس في شعب الإيمان للبيهقي

١٢ نيل ح إلى أجل مسمى (يخرج إلى المصر بعد مراك) أي سفينة
 يركب عليها ويحيى في صاحبها أو سبغت فيها قصه ديشه (فاخذته فقهرها) فقهرها (فأدخل فيها ألف دينار) وزاد أيضاً

الذي كان أسفه (الافتقار) فأذا بالخشبة (في الصر) بقصد أن الله تعالى يوصله لرب المال (مخرج الرجل الذي كان أسفه) (الافتقار) فأذا بالخشبة ٩٠ فأذا بالخشبة (أي يستعملها استعمال الخشب

في القود) (فذكر الحديث) بقله وأني به الضمري في باب السكتة في القرض (فأما شرها) أي قطع الخشبة بالقتل (ووجد المال) الذي كان أسفه (وموضع الترجمة قوله فإذا بالخشبة ما أخذها له سبطا وأدى الملازمة في التلحاق كاف وقال ابن المنير موضع الاستبعاد انما هو أخذ اناءة على أنها سبط فدل على باقية مثل ذلك مما يلقه البصر اما ما يشأه كانه غير أو عاصم في فيه ملك وصوب وانقطع ملك صاحبه منه على اختلاف بين العلماء في ذلك هذا مطلقا أو مقصلا وإذا جاز قال الخشبة وقد تقدم عليها ملكة فحقوا العنبر الذي لم يتقدم عليه ملك أولى وكذلك ما يحتاج الى معانة وتعب في اقتراحه أيضا وقد فرق الاوزاعي بين ما وجد في السائل فيض من أولى العنبر بالفوس وشهو فلا في فيه وذهب الجمهور الى انه لا يجب فيه شيء الاماروي عن عرين عبد العزيز كما أخرجه ابن أبي شيبة وكذا الزهري وقال الحسن في العنبر والواو انتهى وهو قول أبي يوسف ورواه عن أحمد وهذا الحديث أخرجه أيضا في الكفاة والاستقراض والقطعة

أو انظر ما ذهب اليه الجمهور لان البرائة الأصلية لا تنقل عنها الإبدليل وليس في الباب ما يصلح للنقل لاسباب هذا الحديث من عضدها على فرض صلاحية حديث القطر مما دخل الاحتجاج به يكون اتصال النبي صلى الله عليه وآله وسلم بخصمها للكميل وكذلك على فرض صلاحية حديث الباب يكون محمولا على الامر باجتناب الكيل المطبق لان المرقح هو المطبق فلا يتناول ما اطلب فهو يمكن أن يقال حديث الا كماله صارف للامر عن حقيقة أعمى الوجوب ليكون الا اتصال مكرها واولا كنه بعد أن يفعل على الله عليه وآله وسلم ما هو مكره قوله بالاعتد بك الهه زهوه هو لاكميل كالم القاموس

(باب من أكل أو شرب ناسيا) ٥

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليغم صومه فاقطع الله أطعمه وسقاه رواء الجاهة الا انساني وفيه لفظ إذا أكل اسما ناسيا أو شرب ناسيا فاقطع روزه ما قاله الله اليه ولا قضاء عليه رواء الدار قطعي وقال اسماؤه صحيح وفيه لفظ من أظفر يوما من رمضان سائيا لا قضاء عليه ولا كفارة قال الدار قطعي تفريده ابن حريز وهو ثقة عند الانصارى لفظ الدار قطعي الاول أخرجه من رواية محمد بن عيسى بن الطباع عن ابن علية عن هشام عن ابن سيرين عنه وقال بعدة وله اسناد صحيح رواه كلهم ثقات واللفظ الثاني أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان والحاكم قال الحافظ في بلوغ المرام هو صحيح وثقه في قول الدار قطعي انه تفريده محمد بن حريز عن الانصارى بان ابن خزيمة أيضا أخرجه عن إبراهيم بن محمد الباهلي عن الانصاري وبان لما حكىكم أخرجه من طريق أبي سالم الرز عن الانصاري أيضا قال الانصاري هو التفريده كما قال البيهقي وهو ثقة قال في الشرح والمراد انه انشرد في كساق القضاء فقط لا تبعين ومضا وقد أخرج الدار قطعي من حديث أبي عبد مرفوعا عن كل في شهر رمضان ناسيا فلا قضاء عليه قال الحافظ راستادون كان ضعيفا لك مصالح المتابعة قال دوبات الحديث بهذه زيادة ان يكون حسنا لم يلح الاحتجاج به وقد وقع الاحتجاج في كثير من المسائل جاهدوية في التوبة يقتضيه أيضا به قد أقي به جماعة من الصحابة من غير مخالفة لهم قال ابن المنذر وابن حزم وغيرهم انهم على وزيد ثابت وأبو هريرة وابن عمر هم موافقون لله تعالى ولكن في حديثهم كتب قلوبكم قاله ابن أبي عمير من كتب القلوب وهو في القياس في إبطال الصلاة بعد الأكل لا يسهانه انتهى وقد ذهب الى هذا الجمهور فقلنا لو أن كل ناسيا ملازمة صومه ولا قضاء عليه ولا كفارة وقال مالك وابن أبي اسبي والشمسية ثمن كل ناسيا قد بطل صومه وزمه القضاء احتذر بعض المالكية عن الحديث بأنه خبر واحد يخاف

والشروط والاستئذان والناسي في القطعة يترأ عنه أي عن أبي هريرة رضي الله عنه رسول الله لقاعدة صلى الله عليه وآله (وسلم قال العجايب) أن 'بجعة' التي لا تنكلم هدر غير مضمون ولم يجر حجاجا ولا بدق رواية

الضاري من تقدير اذا لامعني لكون الجاهل انفسه اذ رآه وقد روي عنه مسلم على ان ذلك القدوة هو الجرح فوجب المنع
 لكن الحكم شرعي يحتمل بل هو مثال شبهه على غيره ولو لم تكن ٩١ رواية أخرى على معنى ذلك القدوة

ليكن لرواية الضاري جرم في
 جميع المقدمات التي يستقيم
 السلام بتقدير واحد من هذا
 هو الصحيح في الاصول لان
 المتقضي لا جرم له والمردادها
 اذا انقضت وصعدت انسانا
 فأنقضته أو أنقضت ما لا فلا جرم
 على ما لكها ما اذا كان معها
 فعليه ضمان ما أنقضته سواء
 أنقضته لا أو غيرها وسواء كان
 مائة أو غيرها أو غيرها
 وسواء كان ملكها أو أجريه
 أو مستأجر أو مستعير أو غاصبا
 وسواء أنقضت يدعا أو غيرها
 أو غيرها أو غيرها وقال مالك
 القادر الرأى والسائق كلهم
 ضامنون لما أصابت اليد إلا
 أن ترجع اليد لمن غير أن يشعل
 بها شيء ترجع له وقال الحنفية ان
 الرأى والقائد لا يضمنان
 ما تمتع اليد به رجلا أو ذنبها
 الآن أو قطعها في الطريق
 واختلقوا في السابق فقال
 القدوري وأخرون انه ضمان
 لما أصابت يد هاربه لانه لان
 النعمة يرى عينه فامسكه
 الاحقر أزعها وقال كثرهم
 لا يضمن النعمة أيضا وان كان
 يراها فلا يضمن على وجهها ما يمتنعها
 به فلا يمكنه التمسك به بخلاف
 الكدم لان مكان كسها بلجأها
 وصحة صاحب الهداية وكذا

القاعدة وهو اعتدال رايها والحديث قاعدة مستقيمة في الصيام ولو وقع باب رد الاحاث
 النسيئة بمثل هذا السابق من الحديث لا القليل ولرقن شامعنا به واجب بعضهم أيضا
 جعل الحديث على الطرقة حكاه ابن التين من ابن شيبان وسكنا قال ابن القصار
 واعتذر بأنه لم يقع في الحديث تعيين رمضان وهو محل غير صحيح واعتذر قاسم بن دهمان
 في حديث الباب من التصريح والتفاه من الفرائد بغير بعض المتأخرين في ناسد
 الصوم وروى عن القضاء على وقوع حديث الجامع بالفظ واقصر يوم مكاله قال ولم يسأله
 هل جامع عامد أو ناسبا وهذا يرد ما وقع في أول الحديث فانه عند صيد بن منصور بلفظ
 فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تب إلى الله واستغفره وتصدقوا فغن يوما
 مكاله والتوبة والاستغفار أو ما يكونان عن العمدلان الخطأ وأيضا بعد تسليم تقبل
 ترك الاستصحاب مائة العموم يكون حديث الباب خصصه فلم يبق ما يوجب ترك
 العمل بالحديث وما اعتدوا به من دقيق الصيغ الحديث بان الصوم قد فترت ركنه وهو
 من باب المأمورات والقاعدة ان النسيان لا يؤثر في المأمورات فيصيب عنه بان غاية هذه
 القاعدة المدعاة ان تكون غفلة الدليل فتكون حديث الباب خصصها لقوله تعالى الله
 أعلمهم وسواء هو كما يمتنع عدم الاثم لان الفعل اذا كان من الله كان الاثم منتقبا لقوله
 من أفطر يوما من رمضان ظهره يشعل الجامع وقد اختلف فيه بعضهم لم يتقرر الحد
 الصوم وقال نه ملحق بمن أكل أو شرب وبعضهم منع من الاستساق قصور رسله الجامع
 من حالة الاكل والشاب وفرق بعضهم بين الاكل والشرب القليل والكثير وظاهر
 الحديث عدم الفرق ويؤيد ذلك ما أخرجه أحمد عن أم بصق انها كانت عند النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم فأتى بقصص من تريد ما كنت معه ثم تذكرت انها صائمة فقال لها
 ذوالدين الآن بعدما شيعت فقال لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى صومك
 فأنما هو رزق ساقه الله الملك

باب التفتظ من الغيبة والقور وما يقول اذا شتم

(عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث
 يومئذ ولا يضرب ناسا شاة أحد أرقه فليقل في امره ثم والذى نفس محمد بيده
 تلغوا فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك وللعائم فخرتان يفرحهما اذا فطر
 فراح يقطره والذي نرى به فراح بصومه متفق عليه وعن أبي هريرة قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه
 وشربه ورواه الجاعة لاسلموا الله في قوله يرفث يضم القاء وكسرها ويموز
 في ضاميه التثنية والمراد به هذا الكلام القاحش وهو بهذا المعنى يفتح الرأى القاعودة

قال الحنابلة ان الرأى لا يضمن ما تلقاه اليد برجلها قلت ولينظر في أدلة هذه لتفصيل (والتي) يحضرها الرجل
 في ملكه أو موات فيسقط فيها رجل أو ناعه على من استأجره لم يفرها فيك (جبار) لانهم فيها ما إذا حفرها في طريق

الآن في وجه فعمارة لعمال الحافر ٤٢ كذا في التسطلي (والمدن جبار) إذا سخره لعماله كافي موات

أيضا استخرج ماله لواقع فيه
السلطان أوائله على حافره
لاضمنه فمما أيضا (وفي الركاز)
دفع الجاهلية (الحبس) في
عطف الركاز على المعدن دارة
على تغييرها وان الحبس في الركاز
لا في المعدن وانفق الائمة لاربعة
وجهور العلقة على اءه سواء
مسكان في داو الاسلام أو ار
الاربعة تلافيا لعن حيث غرق
وشرطه النصاب والتفقدان
للاخلول ومذهب أجداته
لأنرق بين التقدين فيه وغيرهما
كالنحاس والحديد والجواهر
لظاهر هذا الحديث وهو مذهب
الحنفية أيضا ما حكمهم أربوا
الناس ويعد لوقفا والحنابلة
أوجبوا ربع العشر وسبعة
زكاة وعن طائفة رويانان
كالقرايز وحكي كل منهما عن ابن
القاسم قال في الفتح الركاز
يكسر الرامال المعدن ما خوذ
من الركز قال وكثير كز كز
إذا دفنه فهو كوز وهذا
محقق عليه واستتلف في المعدن
وقال المالكا وابن ادريس الركاز
دفع الجاهلية قال جمهور الائمة
ان ذلك وجد في عبارة الشافعي
وأخذ عن ابن بديل العزيز من
المعادن من كل ما تين خمسة
وجعه بمنزلة الركز يؤخذ منه
النسب وقال الحسن ما كان من

بطلق على الجماع وعلى مقدماته وعلى ذكر ذلك مع النساء أو مطلقا قال في الفتاوى ويطلق ان
يصحكون الهنسي لها أو معها وفي رواية ولا يجهل أي لا يفعل شيئا من أفعال الجاهل
كالصباح والسفوف وشوذف **قوله** ولا يصبغ الصبغ هو الرحمة أو ما شاعروا بالاصوات
القصاص قال القرطبي لا يقع من هذا أن يفرد يوم الصوم بإباح فيه مذكور وإنما المراد
أن المنع من ذلك يتأكد باليوم **قوله** أو فانه يمكن حمله على ظاهره ويمكن أن يراد القتل
لأنه في جميع المعنى المتصور لا يمكن حمله فانه وإن أهمله في المفاعلة لأن الصائم أمور
بأن يكتف نفسه من ذلك فكيف يقع ذلك وإنما المعنى إذا جامع مع امرأة فلهذا أو ما شاعره
كان يرد أم يقتل أو شتم القصد الصلاة أن يكافئه عليها فالمراد بالقوله أو إذا فسد بالصائم
ذلك من الصائم وقد تطلق المفاعلة على وقوع الفعل من واحد كما يقال حالج الأمر
وجاءه قال في الفتاوى وأبعدنى حمله على ظاهره فقال المراد أنه يرد من الصائم مقابلة
الشم يشتم على مقتضى الطبع فليزجر عن ذلك وما يحسد في موضع في رواية فان شتم
أحد فليزجر امرؤا صائم في رواية بن زغبة وإن كنت قاضيا جالس ومن الروايات من
ذكر قوله أني امرؤا صائم زير واختلف في المراد بقوله إلى صائمه هل يضاربها إلى
يشتمه ويقاضيه أو قولها في شتمه وبالثاني يوم المنوى ونسقه لرافى عن الأشعة ورج
التنوير في الأذكاره أو قال في شرح المذهب كل منهما حسن والقول بالسان أقدر
ولو جمعها كانا سنوؤه لروايت أن كان رمضان فليقبل بلسانه وإن كان غيره فليقبله
في نفسه وادى ابن العربي أن موضع الألف في تطوع وادى في الفرض فليقبل بلسانه
قطعا لروايت محمد بن عبد الله هذا قسم لشدتنا كما كيد **قوله** تلخوف ضم الحجة
وللهموسه ونالو بعد عافاه قال عباس بن عبد ربه الصبيحة وبعض الشيوخ
يقولون بفتح الحاء قال الشنطاب وهو شطاب وحكى عن الثاقبي الوجهين وبالفتح التنوير
في شرح المذهب فقال لا يجرى فتح ضام واحتج غيره بذلك بأن الضام راى جئت على فعول
بفتح أوله فليذكرها يسويه وغيره وليس هذا منها وألخوف غير راحة ثم **قوله**
طيب عندهم من ربح المسك اختلف في معناه فقال الماورى هو عيثار لأنها جرت العدة
وتقريب الروائع الطيبة منها فاستبعد ذلك لتقريب الصائم من الله طاعته الله أطيب عند
الله من ربح المسك عندكم أي يقرب إليها كقرب تقرب المسك إليكم وإلى ذلك أشار
ابن عبد البر وإنما جعل من باب المحذول لأنه تعالى منزعه من استطابة الروائع لأن ذلك
من صفات الطيبون وقوله المنياس على ما هي عليه وقيل معنى أن يحكم تلخوف والمسك
عند الله على خلاف ما عتد له وقيل المراد الله يجزيه في الأحرار فتكون تركه
طيبين من ربح المسك كما يأتي المذكور ورجحه يوضح مسكا فانه القاضي عباس
المراد أن صاحبه شال من التواب ما هو أفضل من ربح المسك كحاله القاضي عباس
بضا وقال الداودي من المعاري العسقية أن تلخوف أي من المسك حيث شغل به

وَالْغُرَى أَرْضٌ الْحَرْبُ فِيهَا نَحْسٌ وَمَا كَانَ أَرْضَ الْعَدُوِّ لَمْ يَفُقه لَزْدَتُو فِي بَيْتِهَا أَدْوَمَهُ لَمَّا حَضَرَ فِي
فِي رِضْنِ الْعَدُوِّ فِيهِ نَحْسٌ وَإِذَا وَجِدَ فِي أَرْضِ الْعَرَبِ فِيهِ الْفَزْ كَأَنَّهُ فِي الْبَيْتِ الْمُنْزَوَةِ أَهْلُهُ أَحَدًا مَرَّقَ هَذِهِ التَّفَرُّقَةِ غَيْرَ الْحَالِ قَالَ

الضاري قال بعض الناس المحدث كازال ابن التبر المزبلة أبو حنيفة قال المحدث ابن جرير وهذا أول موضع ذكر فيه
 الضاري بهذه الصيغة يحتمل أن يراد به أبو حنيفة وغيره من الكوفيين ٩٤

أبو حنيفة والثوري وغيرهما
 الثمان المحدث كاز ابن جرير
 لهم يقول العربي أكرز الرجل
 إذا أسلبد ركنا وهي قطع من
 الذهب تقطع من المصان
 واجبة لغيره وتفرقة النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم بين المحدث
 والر كازواو المطلق فمع انه
 غصود قال وما أكرز به الضاري
 القائل لمد كور قد يقال لن
 وجب له الشيء أو ربح ربحا
 كثيرا أو كثر شيء أو كثر شيء
 بالغة لأنه لا يلزم من الاشتراك
 في الاسم الاشتراك في المعنى
 الا ان وجب ذلك من يجب
 التسليم له وقد أجمعوا على ان
 المال الموهوب لا يوجب فيه النسي
 وان كان يقابل كاز فكذلك
 المحدث وأما قول الضاري ثم
 ناقض أي بعض الناس وقال
 لا بأس أن يكفه أي عن الساعي
 ولا يؤذي النسي فليس كما قال
 وإنما أجاز له أبو حنيفة أن يكفه
 إذا كان محتاجا بمعنى أنه يأول
 أنه ساقى في المال ونسيبا
 في التي فاجابته أن يأخذ النسي
 لنفسه عوضا عن ذلك لأنه
 أسقط النسي عن المحدث انتهى
 وقد نقل الطحاوي المستدل التي
 ذكرها ابن بطلان وتقبل أيضا
 أنه لو وجد في دابة معدة فليس
 عليه فيها شيء وبهذا يفتي اعراض
 الضاري والفرق بين المحدث والر كاز في الوجوب وعدمه ان المحدث يحتاج الى عمل ومؤونة ومعالجة لاستقراره بخلاف الر كاز
 وقد جرت عادة الشرع في ما عدا هذه في تحقيقه في قول الر كاز ما عدا ذلك في قول الر كاز ما عدا ذلك

في الجمع والاصاد ويحالي الذي روي عنه الثوري وقد اختلفت حل خلق في الدنيا وفي
 الاخرة قال بالاول ابن الصلاح والثاني ابن عبد السلام واحتج ابن الصلاح بما أخرجه
 ابن حبان بلطف فهم الصائم حين يصف من الطعام وكذا أخرجه أحد رواه أيضا
 الحسن بن ميثان في مسنده وهو الصحيح في الشعب من حديث جابر بلطف فان خلوا
 أفواههم حين يرون أطيب عند الله من ربح المسك قال المذري استاده معقوب واحتج
 ابن الصلاح أيضا بان ما قاله هو مذهب اليه الجمهور وحجج ابن عبد السلام على ما قاله بما
 في مسلم وأحمد والشافعي وأطيب عند المصنفين القيامة وأخرج أحمد هذه الزيادة من وجه
 آخر ويقترب على هذا الخلاف القول بكرامة السواك للصائم وقد تقدم البحث عنه
 في موضعه قوله للصائم فرحنا إذا أفطرا قال القرطبي معناه فرح بزوال جوعه
 وعطشه حيث أتبع له الفطر وهذا الفطر طبيعي وهو السابق الى الفهم ولا مانع من الجمل على
 نظره انما هو من حيث انه تمام صومه وخاتمة عبادته قال في الفتح ولا مانع من الجمل على
 ما هو اعلم مما ذكره في كل أحد يحسبه لاختلاف مقامات الناس في ذلك ففهم من يكون
 فرحه ما هو الطبعي ومنهم من يكون مستحيوا وان يكون انقام العبادة والمراد
 بالفطر الذي ربه أنه يفرح بما يحصل له من الجزاء والنواب قوله الزور والعدل به زاد
 الضاري في رواية والجهل وأخرج الطبراني عن حديث أنس من يبيع الكذب والكذب
 قال المحدث ورواه ثقات والمراد بالزور الكذب في قوله فليس قد حجة الخ قال ابن بطلان
 ليس معناه انه يؤمر بأن يبيع مسيما والمسلم منه التصديق قول الزور وما ذكره
 قال في الفتح ولا مفهوم لذلك فان الله لا يحتاج الى شيء وانما معناه فليس له ارادة في
 صياحه فوضع احاجة موضع الارادة وقال ابن المنذر في حاشيته على الضاري بل هو كرامة
 عن عدم القبول كما يقول الغضب لمن رد عليه شيئا طلب منه فلم يقبله لاحاجة في كذا
 وقال ابن العربي مقتضى هذا الحديث أن لا يثاب على صياحه ومعناه ان ثواب الصيام
 لا يقوم في الموافقة بآثم الزور وما ذكره مع ما استدلى به الحديث على ان هذه الافعال
 تنقص ثواب الصوم وتوجب بانها صغائر تكفر باجتناب الكبار

باب الصائم يتعاضد أو يفصل من الحر

عن عمر قال هشت يوم اقبلت وأصائم فأتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت
 صنعت اليوم امرأ عظيم اقبلت وأصائم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 أرايت لو تعاضدت جماعة من أصحابك كل واحد على الله عليه وآله وسلم ففهم
 رواه أحمد وأبو داود وعن أبي بكر بن عبد الرحمن بن رجل من أصحاب النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصب الماء على رأسه من الحر
 وهو صائم رواه أحمد وأبو داود الحديث الاول أخرجه أيضا الشافعي وقال انه منكر

والفقير رحمه الله ولم يعرف اسم أمه وكان من بني كلب حتى من الأزد وقيل القديعة
 الله عليه وآله وسلم لما جتمع مع من بني مال الصدقة وادى إله إحدى ٩٥

الحديث وهو هذا طرف من حديث طويل وأورد في الأحكام وترك الحديث وأخر به مسلم في المغازي وأورد في الطولج واستدل به على جواز قبض السعاة والداملين على الصدقات وهم الذين يتنصرون للإمام لقبضها وعلى جواز هاسة المصدقين مع الإمام قال ابن بطال اتفق العلماء على أن الصاملين عليها السعاة والتولون بقبض الصدقة وقال المهلب حديث الباب أصل في حاسبة المؤمنين وأن الحاسبة تصح أمائته وقال ابن المنير يجهل أن يكون العامل المذكور صرف شأ من الرخصة في مصارف لموسى على الحاصل والمصرف (عن أنس رضي الله عنه قال غدت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي رحلت أول الأمر (بعد الله بن أبي طلحة) هو أنس وأمس لأمه وهو صحابي وقال ١١ وروى تابعي قال البرماني كان كرماني هو سهو (الجنة) تركه وبرقه وبيده ودعاه وهو ان يضع القرعة ويجمعها في فم الصبي ويصحبها في حنكه يسأله حتى تقبل في حنكه (زوافيته) أي آيته في صريد العمى (في يد المصمم) يكسر الميم وفتح السين حديدة يكوي بها (يسم) يعطى (أبل الصدقة) لتغني عن

وقال في التقرير بمقبول وقد أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس ولم يصرح برفعه والبيهي من حديث عائشة مرفوعاً وأخرجه في نفسه أحد من حديث عبد الله بن عمرو قتيبة كان قبلها فيه دليل على أنه يجوز التقبيل للصائم ولا يفسده الصوم قال النووي ولا خلاف أنها لا تبطل الصوم إلا أن أثرها ولكن متعقب بأن ابن شبرمة أفتى بافطار من قبل وقتها الطماری عن قوم ولم يسمهم وقد قال في كراهة التقبيل والمباشرة على الإطلاق قوم وهو المشهور عند المالكية وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن ابن عمر أنه كان يذكر الله والمباشرة تقتل ابن المذنب وغيره من قوم قصر عنهم وأباح الله متطافاً قوم قال في الفتح وهو المذنبول صحابته أي حريرة قال سعيد وسعد بن أبي وقاص وطائفة وبالح بعض الظاهرية فقال أنها مستحبة وفسق آخرون بين الشاب والشبيخ فأبوا حواشي الشبيخ دون الشاب فكسب حديث أبي حريرة المذكور في الباب وما ورد في معناه به قال ابن عباس أخرجه ماله سعيد بن منصور وغيرهما وقرئ آخرون بين من عكف نفسه ومن لا يلائق واستدلوا بحديث عائشة المذكور في الباب به قال شبان والشابي ولكنه ليس إلا قولاً عائشة نعم به صلى الله عليه وآله ولم لا يلائق وأذا لم يلائق يدل على أنه لا يجوز التقبيل لمن خشى أن تقبل الشهوة وعلل أنه لا يلائق نفسه عند التقبيل لأن ذلك يورث إلى تقصير التقبيل على من كان تركه شهوة والشاب مظنة لأن يبعد عن حديث أبي حريرة ما أخرجه القاضي عن عائشة قالت أهرى النبي صلى الله عليه وآله لم يقبلني فقلت أي صافقة فقال وأما صافقة فقبلني وعائشة كانت شابة حينئذ الأبرار يكون حديث أبي حريرة شهوة بالرجال ولكنه بعيد لأن الرجال والنساء موافق لهذا الحكم ويمكن أن يقال إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم علم من حال عائشة أنها لا تصرف شهوة بالتقبيل وقد أخرجه ابن حبان في صحيحه أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يمس شباماً وجهها وهي صافقة فدل على أنه كان يجهل ذلك إذا امتن تزويجها منه لما عن تردد الشهوة لكونها ليست محسنة وقد لـ حديث عمرو بن أبي سلمة المذكور عن جواز التقبيل للصائم من غير فرق بين الشاب وشبهه وحديث أبي هريرة أنص منه فيبقى العام على الخاص وأخرج من قال بتقصر التقبيل والمباشرة متطافاً بقوله تعالى فلا تنباشوهن قالوا فممن من المباشرة في هذه أفتتاراً وأجيب عن ذلك أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو الميم من الله تعالى وقد أباح المباشرة تنهلاً فدل على أن المراد بالمباشرة في الآية إجماع لا مادية من قبله ويصحها وتاماً لا آية إن تكون عامة في كل مباشرة مخصوصة بموضع من صلى الله عليه وآله وسلم وما أذبه والمراد بالمباشرة المذكور في الحديث ما هو أهم من التقبيل ما لم يبلغ إلى حد الجماع فيكون قوله كان يقبل ويأشتر من ذكر العام بعد الخاص لأن المباشرة في الأصل التقبيل بشرتين وقع الاختلاف فيما إذا مباشر الصائم أو قبل أو نظر فأنزل أو أمدى فقال

الاموال المملوك كونه دها من أخذها من النطفة أو أجزأها صاحبها فلا يشترطها إذا تصدق بها امتلاك لا بعد مودق قد رفته فهو حصص من عموم النهي عن تعذيب الحيوان وقد نقل ابن الصباغ من أفتى في إجماع الأصحاب على أنه يستحب أن يكتب

في عاتقها لا تكثر كذا صدقة وفي النجاشي من أنس أنه قد بعس على آذانها ولا يسلم في الوجه انتهى منه قال في الفتح والافق
على أن يصرح بما كان مكتوباً في مصمم ٩٦ النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي حديث أبي باب جعة على من كره

الوسم من الخنثية من المصمم
فصغر في عدم انتهى من الفتح
وقد ثبت ذلك من فعل النبي
صلى الله عليه وآله وسلم فدل على
أنه مخصوص من المصمم
الذي كره للصبغة كالتخات في
الادنى قال المهلب وغيره في هذا
الحديث إن الأمام أن يفتد
مصححاً وليس لقائس أن يفتدوا
تقديمه هو كالتخات وأنه اعتاده
الأمام بأموال الصدقة ووليها
يقضه ويطلق به جميع أمور
المسلمين وفيه مجوز للإمام
الخبير بالعادة وفيه قصد اهر
الفضل للصدقة المأولة لاجل
البركة مجوز وتأخير القسمة
لأنها لو عطلت لانتفى من الوسم
وفيه بشارة إهمال المصنف وترك
الاستعانة في الرخصة في زيادة
الاجور في الكبر والقدرة على
وفي هذا الحديث القصد
بالأمر والجمع والقول وأخرجه
مسلم في الباب

«بسم الله الرحمن الرحيم»

«أبواب فرض صدقة الفطر»
أثبت الصدقة لفطر لكونها
تجب بالفطر من رمضان وقال
ابن قتيبة المراد بها صدقة
للنفوس مأخوذة من الفطرة التي
هي أصل الخلقة المرادة بقوله
تعالى فطرة الله التي فطر الناس
عليها قال في الفتح والافق

الكونيون والشافعي يقضي إذا أنزل في غير النخل ولا قضاء في الامداد وقال مالك واسحق
يقضي في كل ذلك والافق لا يفتد في غنط واستحب به بان الانزال أقصى ما يطلب
في الجماع من الاندثار في كل ذلك ونصب بأن الأحكام عاقبة بالجماع فقط وروى ابن
القاسم عن مالك أنه يجب القضاء على من باشر أو قبل فأنزل أو لم ينزل لم يفتد في
يبتدأ أنكره غيره من مالك وروى عبد الرزاق عن حذيفة أن من تأمل خلق امرأته هو
صائم على صومه قال في الفتح وأسناده ضعيف قال وقال ابن قدامة إن قبل فأنزل أو فطر
بلا خلاف كذا قال وفيه نظر قد سكت ابن حزم أنه لا يفتد ولو أنزل وقوى ذلك ذهب
البيهقي إلى أنه لا يفتد بالبر بفتح الهمزة والراء بالوجهة أي حاجته ويروى يكسر الهمزة وسكون
الراء أي مضمونه قال في الفتح والافق وأسناده ضعيف وأسناده ضعيف ولو وضع فهو محمول على أنه لم يتبع
التفسير انتهى وفي الباب عن عائشة عند أبي داود أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان
يتقبلها ويصنع لها ما كان الخافض وأسناده ضعيف ولو وضع فهو محمول على أنه لم يتبع
رقيقته الذي خلطه ويقطعها من رجل من الأنصار عند عبد الرزاق وأسناده صحيح انتهى
صراً أنه هو صائم فأنزل أو فطر قال في الفتح وأسناده ضعيف وأسناده ضعيف انتهى
فعل ذلك فقال زوجها ترخص الله عليه في أشياء غيره ففعل ما أأمركم به صدق ود الله
وأنتما كره وأخرجه مالك لكنه أرفه

«باب من أصبح جنباً وهو صائم»

«عن عائشة أن رجلاً قال يا رسول الله
صلى الله عليه وآله لو أتتني سكران لم أستنجئ حتى أذهبوا فاستنيت»
يا رسول الله قد غفر الله لثمانية دهم من ذنبي وما تأخر قضاءي لله إلى أن أكون
أشأاً ثم هو أعلم بما أتاني ورواه أحمد ومسلم وأبو داود عن عائشة وأم سلمة أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم كان يصبح جنباً يجمع غير احتلام ثم يصوم في رمضان متفق
عليه وعن أم سلمة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصبح جنباً يجمع
لا حرم ثم لا يفتد ولا يقضي أخرى هذه الأحاديث أسند لها من قال إن من أصبح جنباً
فصومه صحيح ولا قضاء عليه من غير فرق بين أن تكون الجنابة من جماع وغيره واليه
ذهب الجمهور وروى الترمذي أنه استقر الإجماع على ذلك وقال ابن قتيبة العبداء صابر
ذلك جاعلاً أو كذا جاعاً وقد ثبت من حديث أبي هريرة ما علق آثا في الباب فخرج
أشجاناً منه صلى الله عليه وآله وسلم قال من أصبح جنباً فلا يصومه وقد ثبت على
أهل الحديث أبي هريرة عن بعض التابعين كاتفه الترمذي ورواه عبد الرزاق عن
عرو بن الزبير وحكاها ابن المنذر عن طاوس قال ابن بطال وهو أحد قولي أبي هريرة

قال

وبؤيده قوله في بعض طرق الحديث زكاة فطر من رمضان انتهى قال في الكفاية يقال للمخرج
في زكاة فطر فطرة ضم الزكاة وهو غريب لئلا يترحم المذهب وغيره كسر الفاء لا يعرفه وهي مؤلفة لغيره ولا معروفة

٩٧
ومضان وزكاة الصوم وصداقة الرؤس وزكاة الأذان ولكن
قرضها في السنة الثانية من

الهجر ثلث شهرين ذان قبل
 العبد يوهين (عن ابن عمر
 رضي الله عنهما قال فرض
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 (وسلم) أي أوجب ما أوجبه
 بقاصر الله وما كان يخلق عن
 الهوى (زكاة الفطر) من
 صوم رمضان ووقت وجوبها
 غروب الشمس ليلة العيد
 لكونه أضافه إلى الفطر وذلك
 وقتا الفطر وهذا قول الشافعي
 في الجديد وأجد واحدا
 رواه ابن عمر عن مالك وقال أبو
 حنيفة طلوع القمر يوم العيد
 وهو قول الشافعي في القديم
 قال البخاري رأى أبو العباس
 وعطاء بن يسير أنهما قرأوا
 وهو مذهب الشافعية والجمهور
 وإنما قصر البخاري على ذكر
 هؤلاء الثلاثة لكونهم صرحوا
 بفرضيتهما والافق قد نقل ابن
 المنذر وغيره الإجماع على ذلك
 لكنه معارض بأن الحنفية
 يقولون بوجوب دين القرض
 وهو مقتضى قاعدتهم في أن
 الواجب ما يتبدل على ما قال
 المرداوي من المناهضة في
 تنقيصه وهي واجبة وتسمى
 أيضا قرضا صا وتقال للملكية
 عن أنشب أنها سنة مؤكدة
 قال بهرام وروى ذلك من
 مالك وهو قول بعض أهل

قال الحافظ ولم يصح عنه إلا بن المنذر ورواه عنه من طريق أبي المون وهو ضعيف وسكن
ابن المنذر أيضا عن الحسن البصري وسالم بن عبد الله بن عمر أنه يترجمه ثم يفتنيه
وروى عبد الرزاق عن عطاء بن رباح قال في القتم ونقل بعض المتأخرين عن الحسن
ابن صالح بن يحيى إيجاب القصاص الذي نقله عنه الطحاوي استهياه وتقل ابن عبد البر
عنه وعن النبي إيجاب القصاص في القرض دون الطلوع وتقل الماوردي أن هذا
لا خلاف كله أصله وفي حق الجنب وأما الممنوع فأجمعوا على أنه غير مؤتمن وتعبه الحافظ
بما أخرجه الترمذي بإسناد صحيح عن أبي هريرة أنه أتى من أصبح جنبا من احتلام إن
يظهر وفي رواية أخرى عنه عند التسنن أيضا عن أسلم بن أبي أوفى أنه أتى من أصبح
جنبا فبغسل فلا يصح وأجاب القائلون بأن من أصبح جنبا فبغسل من أحدث الباب
باجوبته منها أن ذلك من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم ورواه الجمهور أن الخلفاء
لا تثبت الأدل ولا بيان حديث عائشة المذكور في أول الباب يقتضي عدم اختصاصه
صلى الله عليه وآله وسلم بذلك وجمع بعضهم بين الحديثين بأن الآخر في حديث أبي هريرة
أمر ابتداء في الأفضل فأن الأفضل أن يغتسل قبل القبر ولو خاف جاز ويحمل حديث
عائشة على بيان الجواز وقد نقل الترمذي هذا الجمع عن أصحاب التسنن وتعبه الحافظ
بأن الذي نقله البيهقي وشيخه عن أصحاب التسنن هو سلوك طريقة الترجيح ومن ابن
المنذر وغيره ما لو كان التسنن بالفسخ قال الخطابي وقوله ابن تقي العبدان قوله تعالى
أحل لكم لبس الصيام الرثا إلى نساكم يقتضي إباحة الوطء قبله الصوم ومن جامع
لوقت المقارنة لطلوع الصبر فإنما إباحة الجماع فيه ومن شرطه أن يصح قلنا ذلك
جنباً ولا يشده صومه ويقوى ذلك أن قول الرجل لشيء صلى الله عليه وآله وسلم قد غفر
لله ما تقدم من ذنبك وما تأخر يدل على أن ذلك كان بعد ذلك ولا الآية وهي إنما نزلت
عام الحديجة سنة ست وابتدأ عرض الصيام كان في السنة الثانية ويؤيد دعوى الفسخ
يجمع أبي هريرة عن النبي في ذلك كافي رواية البخاري إنما أخبر بما قال أم سلمة
عائشة فقالت هذا أعلم برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي رواية ابن جريج فرفع
بهريرة عما كان يهوى في ذلك وكذا وقع عند التسنن أنه رجوع وكذا عند ابن أبي شيبة
وفي رواية التسنن أن أباه ريرة أحال ذلك على التمسك بن عباس ووقع غفر ذلك في
لضاري وقال أنه حدث بذلك الفضل وفي رواية أنه قال حدثني ذات أسدة وأما
بأن ذلك من كيس أبي هريرة فقال الحافظ لا يصح ذلك عن أبي هريرة فمن رواية عمر
بن قيس وهو متروك ومن صحيح من ذلك طريق الترجيح ما قاله ابن عبد البر أنه مع وثوق
حديث عائشة ومسلمنا ما حدثت أبي هريرة فأكثر الروايات عنه أنه كان يفتي بذلك
وأما رواية ابن تين فمقدمة على رواية واحد لا سيما وهما زوجتان للنبي صلى الله

١٢ نيل ح الظاهر وابن اللبان الشافعية وجه لهما فرض في الحديث على التقدير أقولهم فرض القاضي ثقة الثوري في أن فرضه على قدر وهو وضعه في خلاف الظاهر قال ابن دقيق العيد

c

پیش

15

على التقدير أقول لهم من الأضيحة التي ينبغي أن نفر من بعض قدر وهو من مخرجات الظاهر قال ابن دقيق العيد

عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في القمع وإنزله نسيهاز كذا قوله
 وبالنصر مع بالاصحاب حديث قيس بن سعد وغيره وله شواهد

عن عبد الله بن عمرو بن العاص

عليه وآله وسلم والزوجت أمة باحوال الأزواج وأيضاً رواه ما هو افقه المنقول وهو
 ما تقدم من مدلول الآية والمفعول وهو ان الفضل شيء واجب بالانزال وليس في ذلك شيء
 يجرى على الصائم فان الصائم قد يستلم بالثأر فيجب عليه الفضل ولا يقسمه ومه يذريته
 اجتمعوا قوله ولا يقضي من اهل المصنف ان يضاري ومسلم ولم يشهد في المضاري بل هو عما
 انقذه مسلم في نظر في ذلك

• (باب كفارة من أفد موم رمضان بالجماع) •

(عن أبي هريرة قال بعث رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال هلكت يا رسول الله
 قال وما هلكت قال وقعت على امرأتي في رمضان قال هل تشهدا صلاتي وقبة قال لا قال
 فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تعيد ما تطعم مسكيناً
 قال لا قال ثم جلس فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يعرفه غير قال تعصدق بهذا قال
 فهل على أفقر من فقائين لا يتبع أحوج اليهما فهدى النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى
 بدت فواجده وقال اذهب فاطعمه أهله ورواه الجماعة وفي لفظ ابن ماجه قال اعتق
 وقبة قال لا أجده قال صم شهرين متتابعين قال لا أطيق قال اطعم مسكيناً وكره
 وفيه دلالة لقوة على الترتيب وانما جاءه وأبي داود ورواية وصبر يوماً كماله وفي لفظ
 لا ادعني فيه فقال هلكت قال ما هلكت قال وقعت على أهلي وذكره

وظاهر هذا انها كانت مكرهة في الباب عن عائشة عند الشيخين ولفظ الادراك في الذي
 ذكره المصنف قال الخطابي انه قد روي عن ابن عباس وذو الرقية أن
 الخطابي كثر في كتابه على بن منصور ولم يجد هذه القصة في هلكت وأهلك وأخرجها
 من رواية الأزواج وذكر انها قد دخلت على بعض الرواة في حديثه وان أصحابه لم
 يذكروها قال الحافظ وقد رواها الادراك من رواية سلامة بن روح عن عتيق عن ابن
 شهاب **قوله** يا جابر قال عبد الله في المباحات ان أمة مسلمة أو مسلمة من مضر ألباشي
 ويؤيده ما وقع عند ابن أبي شيبة عن سلمة بن مضر انه ظاهر من امرأته وأخرج ابن عسجد
 ابني القهيد عن سعد بن المسيب أمة مسلمة من مضر **قوله** هلكت يدل على انه كان
 عامداً لان الهلاك مجاز عن العصبان المؤدى الى ذلك كما جعل المتوقع كل واقع مجازاً
 فلا يكون في الحديث جهة على وجوب الكفارة على التام في حال الجهل وقال أحمد
 وبعض المالكية انها تقب على التام واستدلوا به كذا على الله عليه وآله وسلم
 واستفصال وهو ينزل منزلة العموم قال في القمع والابواب انه قد بين حاله وقوله هلكت
 واشترقت وأيضاً وقوع التيسار في الجماع في رمضان في غاية البعد **قوله** وقعت

لجموع قوله تعالى وأزواج
 الزكواتين صلى الله عليه وآله
 وسلم تفصيل ذلك ومن جعلها
 زكاة النظر وقال تعالى قد
 أفقم تركي وثبت انها تزكيات
 في زكاة القدر وتمت في
 المصنفين اثبات حقيقة الفلاح
 لمن اقتصر على الواجبات قبل
 وفيه نظر لان الآية وذكر
 اسم ربه تفصيل في الزم وجوب
 صلاة العيد ويجابته خروج
 جليل عموم من خمس لا يدل
 القول في الذي اتفق وقال
 ابراهيم بن عيسى وأبو بكر بن
 كيسان الاسم نسخ وجوبها
 واستدل لهما ما حديث القس في
 وغيره عن قيس بن سعد بن عبادة
 قال أمرنا رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم بصلاة القدر
 قبل ان تنزل الزكاة فبازلت
 الزكاة لم يأمروا ولم يثبتوا
 ونحن نعلمه لكن في اسناده
 راو مجهول وعلى تقدير الصحة
 فلا دليل فيه على النسخ لان
 الزيادة في جنس العبادة
 لا تجب نسخ الاصل المزيده
 عليه لاحتمال الاستبقاء
 بالآخر الاول ولان نزول فرض
 لاوجب سقوط فرض آخر
 شريطة ان يحل سائر الزكوات
 الاموال وهو لذكاة القدر
 الرقاب كما يشهد عليه الخطابي

(صاعاً من تمر) وهو خمسة أرطال واثنتان بالبغدادى وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد
 وعليه الجواز وهو مائة وثلاثون وهما على الاصح عند الرازي ومائة وعشرون وهو ما رواه أسباط بن محمد على

الامع عند النور وبما انبج على الاثر في القلوب والافئدة فيكون دورها والشدة فيهم وعلى الثاني فتارة دورهم
وخفة ومغفرة ولها خمسة اشباع وهم والاصل الكحل وانما ٩٢ قدر النورين استظهارا قال

في الروضة وتقدب شكل ضبط
الصاع بالارطال فان الصاع
المخرج به في زمن النبي صلى الله
عليه وآله ولم يكمل المعروف
ويختلف تقديره زمانا باختلاف
جنس ما يخرج كالقرفة والحصى
وغيرهما والصواب ما قاله
الفاخرى ان الاعتقاد على
الكيل بصاع معيار بالصاع
الذي كان يخرج به في عصر
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ومن لم يجده (له) ان اخرج لقد
يقين انه لا ينقص عنه وعلى
هذا فالتقدير بمضمة ارطال
وثبت قريب وقال جماعة من
العلماء الصاع أربع غنات
يكنى رجل معتدل الكفين
حكاك النور في الروضة ذهب
ابو حنيفة ومحمد الى انه ثمانية
ارطال بلرطل المذكور وكان
ابو يوسف يقول كتولهما
ثم رجع الى القول بله وريما
تناظر مع ما سجدته فاراه
المسلمان التي وارتها اصل
الدينه عن اسلافهم من زمن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
(أوصاها من شعب) نظاهاه
يخرج من أهما مائة صاعا ولا
يجزئ غيرها وبذلك قال ابن
حنبل لكن ورد في روايات
أخرى ذكر أحسن آخر قاله

القسطاوي قال: لفتح ولم يفتتح الطريق عن ابن عمر في الاقتصاد على هذين الشئين إلا أن ترجمه أبو داود والتسفي
وعبرهما من طريق سيدنا عمر بن أبي بكر وأعلن فاعلموا فيه السبيل والزموا به والتفتوا عن التسعة التي كانت وهو

قال الحافظ اما الزبير فله في حديث أبي سعد واما حديث ابن عمر فله حكم
 فيما لوهم (على العبد والحر) ظاهره ان العبد يخرج من نفسه وهو قول داود الظاهري

التعجيل على العادة ليكون أسهل فيتمهل ان لا يقب له ما وصل فخرج أسداه ما
 الاسترخاء قال هرثان أراد ابتداء العمل لوم من عار عرفه ارادما آل اليه ولقد ورد في
 تقدير الاطعام حديث على عهده الاوطى بقية بطم متين مسكنا لكل مسكين منه
 وفيه فاني بقصة عشر صاعا فقال اطعمه متين مسكنا وهكذا عند ابراهيم بن
 حديث أبي هريرة قال الحافظ من قال عشرة وادأصل ما كان عليه ومن قال خمسة
 عشر أراد قدر ما يقرب الكفاية قوله تصدق بهذا استدله وبما قبله من قال ان
 الكفاية تقب على الرجل فقط وبه قال الاوزاعي وهو الاصح من قول الشافعي وقال
 الجمهور يقب على المرأة على اختلاف بينهم في الحر والامة والمداوعة والمكرهة وحمل
 هي على الرجل واستدل الشافعي به بذكره عن اصحابه المرأى وقت الحاجة
 وتأخير البيان عنها لا يجوز وقيل انها تعرف ولم ينال فلا حاجة ولا يجمع احق
 ان تكون مكرهة كما رشد الى ذلك قولنا رواية ابراهيم بن علقم قال قلت لابي
 سهل على انصرمنا هذا بل على انه فهم من الامر بالتصدق ان يكون التصديق عليه
 فقيرا قولا يابن لا يتب بالفتنانية الثانية لا يفي الحر والحر والحر والحر والحر
 سودي قال لا يفي ولا يفي ولا يفي بالحر والحر والحر والحر والحر والحر والحر
 في المدينة أي ما بين حرفي المدينة قوله فضحك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيسب سبب
 فضحك ما شاهد من حال الرجل حيث جاءت تقاضى نفسه وبخلافه انها معها انك
 فاما بعد الرخصة منع في أي كل ما أعطيه في الكفاية وعلى ذلك من بيان الرجل
 في منقطع كلامه وحسن بيانه وتوضيحه في المقصود وظاهر هذا انه وقع منه ضحك
 يزيد على التسمي فصل ما ورد في منتهى على الله عليه وآله وسلم ان ضحكه كان التسمي على
 غالباً - والله قوله فاطمه اهلا استدله على سقوط الكفاية بالاعادة فتدبر من
 انما انصرف في النفس واله بال ولم يزل على الله عليه وآله وسلم استقرارها في منتهى
 الى حين يسار وهو أحد قول الشافعي وجرم به عيسى بن دينار من المالكية وقال
 الجمهور ولا تسقط بالاعادة قالوا ابراهيم بن العباس ما يدل على سقوطها عن المعسر بل فيه
 ما يدل على استقرارها عليه قالوا ابراهيم بن العباس ما يدل على سقوطها عن المعسر بل فيه
 الكفاية وتحويل المداية على امد كورين من لا يفيهم بقية وبه قول بعض الشافعية
 ورجوعا من التصریح في رواية الصالح وقيل أخرى من الاندبار كل وتدل لما كان
 عابر من ثقة اهلا يازه ان يرق الكفاية منهم وقيل عذرنا وقد طول الكلام عليه
 في التمسح قوله وصبر يومه لمكانه يعني مكان اليوم الذي جامع فيه قال الحافظ وقد ورد
 لغيره في رواية أبي أوس وعبد الجبار وحشام بن سعد فيهم عن الزهري
 وأخرجه البيهقي من طريق ابراهيم بن سعد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الزهري وحديث ابراهيم بن
 سعد في الصحيح عن الزهري نفسه بنفسه هذه الزيادة وحديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الزهري

نفسه وهو قول داود الظاهري
 منقردا به قال يجب على
 السيد ان يمسك ميسر من
 الاتساق لها كما يجب عليه
 ان يمسك من الصلاة وخالفه
 أصحابه والناس واحضروا
 بحديث أبي هريرة عن نوح
 ليس في العبد صفقة الا صفقة
 الفطر آخر جملة مسلم ورواية
 فليس على المسلم في عبده
 ولا قرصة صدقة الا صفقة
 الفطر والرفيق وذلك يقتضي
 انهما ليست على العبد بل على
 سيده وقد تقدم ما عهد
 البخاري في ما يفرض الاستثناء
 ونقضه انما على السيد وهل
 يجب عليه ابتداء أو يجب على
 العبد ثم يمسك السيد وجها
 لشافعي والشافعي في البخاري
 وقال البيهقي وجعل وجوب
 تركه انما على السيد
 كالوجوب على السيد يجب اذا
 ليس هو اهلا لان يمسك
 بالواجبات المالية ويؤيد ذلك
 حذف المصير عليه (والذكر
 والنفق) ظاهره وجوبها على
 المرأى سواء كان لها زوج أم لا
 وبه قال الثوري وأبو حنيفة
 وابن المنذر وقال مالك والشافعي
 والليث وأحمد واسحق بن حنبل
 على زوجها الحاقا بالثقة وفيه
 قائلانهم قالوا ان أمسروا كانت الزوجه أمه وجبت ففترتها على السيد بعد لدقة فافترق
 وانفقوا على ان الدم لا يخرج من زوجته الا كما شرع ان نفقتها فانها وجبت احق انفاقه على وامر طريق محمد بن علي

أما امرؤ سلاطون حديث ابن عمر ورواه عنه عن عمرو بن قنوقل والنزاجه الجيني من هذا الوجه فزاد في اسناده منكر على وهو منقطع أيضا وأخرجه من حديث ابن عمرو واسناده ضعيف أيضا ١٠١

وقال اسناده غير قوي قال في المجموع والمباصل انه هذه القصة عن عمرو بن قنوقل ليست بثابتة وقال في السبل لشوشناني ولا تقوم بهذا جهة (والصغير) وان كان يقبلها خلافا لمحمد بن الحسن وزفر (والكبير) بظاهره وجوبها على الصغير لكن الخاطب عنه وليس له فوجوبها على هذا في مال الله وغيره والا فلي من نفسه نفسه وهذا قول الجمهور وقال محمد بن الحسن هي على الاصل مطلقا فان لم يكن لها بالثاني ما يسهل عنه وعن محمد بن السبب والحسن البصري لا يجب الا له من عام واستدل لهم بحديث ابن عباس مر فورا صدقة القطر طارة الصائمم الغفر والرقع أخرجه أبو داود وأجيب بأن ذكر التطهير خرج مخرج الغالب كأنما اتجيب على من لم يذنب كحقق الصلاح أو من أسلم قبل غروب الشمس يخلطه وتقول ابن المنذر الاجماع على انه لا تجيب على الخفي قال وكان أحد يستحبه ولا يوجبه وتقول بعض الحنابلة رواية عنه بالاجيباب وجه قال ابن حزم لعلكن قبله بمائة وعشرين يوما من يوم جل أميه وتعقب بان الجدل غير محقق وبانه

الصحيح بدونهما وقت الزيادة أيضا في رجل سجد بين المسيب وتافع بن جبير والحسن وعبد بن كعب ويجمع هذه الطرق الاربع يعرف ان هذه الزيادة أصلا وقدم على من الثاني انه لا يجب عليه القضاء واستدل بأنه لم يقع التصريح في الصحيحين بالقضاء ويجب بان عدم الذكر في الصحيحين لا يستلزم القدم وقد ثبت عند غيرهما كما تقدم وظاهر اخلاق اليوم عدم اشتراط القورية

• (باب كراهة الوصال) •

(عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الوصال فقالوا انك تفعله فقال اني لست كأحدكم اني أظل يطعمني ربي ويسقيني وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا أيكم والوصال فقبل انك تواصل قال اني أيت يطعمني ربي ويسقيني فأكسوا من الصل ما يطيقون وعن عائشة قالت نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الوصال رحمة لهم فقالوا انك تواصل قال اني لست ككعب بن مالك كعب بن مالك يطعمني ربي ويسقيني متفق عليه وعن أبي سعيد انه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تواصلوا فأيكم أراد أن يواصل فليواصل حتى الصبر قالوا انك تواصل يا رسول الله قال لست ككعب بن مالك كعب بن مالك يطعمني ويسقيني رواء البخاري وأبو داود وفي الباب عن أنس عند الشيعة وعن بشير بن الخصاصية عند أحمد بلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الوصال وقال إنما يفعل ذلك النصارى وأخرجه أيضا الطبراني وعبد بن منصور وعبد بن جند قال في الفتح اسناده صحيح وعن أبي ذر عند الطبراني في الأوسط وعن رجل من اصحابه عند أبي داود وغيره قال في الفتح واسناده صحيح بلفظ نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الطامة والمواصل ولم يصحها وقد تقدم قوله يطعمني ربي ويسقيني قال في الفتح اختلف في معناه تفصل هو على حقيقة وانه صلى الله عليه وآله وسلم كان يؤتي بطعام وشراب من عند الله كرامة في ليلة حسابه وتعقب ابن بطال ومن تبعه بأنه لو كان كذلك لم يكن مواصلا لربان قوله أظل يطعمني وعن ذلك في النهار وأجيب بان الرابع من الروايات لفظ أيت دون اظل وعلى تقدير الثبوت فليس حل الطعام والشراب على الجاهل أولى من حل التطاغل على الجاهل وعلى الترتل فلا يضر شيء من ذلك لان ما يؤتي به الرسول على سبيل الكرامة من طعام الجنة وشرابها لا يجري عليه أحكام المكلفين وقال المزني بن المنذر هو محمول على ان كاه وشربه في تلك الحال كماله السائم الذي يحصل له الشبع والري بالاكل والشراب ويسخره ذلك حتى لا يتعطل فلا يطل بذلك صومه ولا يتقطع وصله ولا يضر من أمره وقال الجمهور وهو مجاز عن لازم الطعام والشراب وهو القوة فكأنه قال يعطني قوت

لا يسمى صغيرا لانه لا عرفا واستدل بقوله في حديث ابن عباس طهارة الصائمم على انها تجيب على الفقه كما تجيب على الفقه وقد ورد ذلك صريحاً في حديث أبي هريرة متناه في حديث ثعلبة بن أبي معير عندنا في حديثنا وعن الخليفة لا تجيب الا على

ومعه ومن تاراه تفتته قال ابن
 بزرز نزل على علي عليه السلام
 ان تصاب فيها لائم من زكاة
 بيتية لا مالية قال الخاقاني
 الشوكاني في السبل وظاهر
 الاحاديث بان الظفرة طهورة
 لسان من الله والفرقة
 وطهارة لسانه وكنه
 ما ورد من الامر باغتساله فقراء
 في هذا اليوم يدل على ان
 المنعبر وجوده في هذا اليوم
 فمن وجدوه وجدوا عليه
 أخرجه عن الظفرة ومن لم يجد
 الاقوت اليوم فلا فطرة عليه
 لانه اذا أخرجهما احتاج الى
 الفضة في هذا اليوم وصار
 مصرفا فطرة واذا صعد ما ورد
 من ايجابهم على الفقه والتقية
 فقد مررت ما هو الفقه ومرت
 ان الفقير من لا يجد ما يبيده
 الفقه فياجب الفطرة على
 الفقير لا يستلزم ان يخرج لوقت
 يومه (من المدين) دون
 الكفار لاهل اطهرة والكفار
 ليسوا من اهلها ذكروا احد
 ان مالكا تصد بها من بين
 الثقات وفيه نظر فقد رواها
 جماعة عن بعضه على حفظهم
 كما ذكرهم في التقية والتسلطاني
 فراجعه انتقلت (وامر) على
 الله عليه وآله وسلم (جاء) أي
 بالظفرة (ان تؤدى قبل خروج الناس الى الصلاة) أي صلاة العيد وتخرج أبو داود
 وابن ماجه في الامار طي والحاكم

الاسم الشارح وهذا هو الظاهر قوله يا كرم الوصال وقع في رواية لاحد من تروى
 رواية ثلاث ثلاث مرات واسنادها صحيح قوله يا كرم الوصال يكون الكاف وفيه اللام أي
 احاد من الشيعة في ذلك ما يطيقون وبني عباس من بعضهم أنه قال هو من حمزة قطع
 ولا يصح لفظة قوله درجة لهم استدله من قال ان الوصال مكر ومغرم من ذهب الاكثر
 الى تعريم الوصال ومن الشائبة وجهها الله - ريم والكراهة واحاديث اليك يدل
 على ما ذهب اليه الجمهور واجابوا بان قوله درجة لا يمنع التعريم فان من رجسته لهم ان
 حرمه عليهم ومن ادلة القائلين بعدم التعريم ما ثبت من صلى الله عليه وآله وآله
 واصل باصحابه لما واثقوا من الوصال واصلهم يوم ماتوا وما رواه اهل البيت
 لو اتوا منكم كنتمكم كالتنكيل لم يسم حين أو أن يفخوا هكذا في الخبرين وقوله واجاب
 اليه ومن ذلك بان مواسلته على الله عليه وآله ولم يسم بعدهم لهم فلو لم يكن تقريرا
 بل تقريرا وتقبلا واحتمل ذلك منهم لاجل ما لحظ الله في ما كيد بجرهم لانه اذا
 بان شروهم ظهرت لهم حكمة النبي وكان ذلك ادى الى قبولهم لما يقرب عليه من الملل في
 الامارات والتقصير فيها هو اهم منه وارجح من وظائف الصلاة والفراخ في ذلك ومن
 الادلة على ان الوصال غير محرم حديث الرجل من العدة الذي قدما ذكرناه صرح
 بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يحرم الوصال يومته لما رواه الجزري في الخبرين حديث
 حمزة قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الوصال وليس بالضرورة ومنها قدام
 الصحابة على الوصال بعد انهم في فان ذلك يدل على انهم هم الوالات التي هي للتعريم لا تعريم
 كما قال الخاقاني قد ذهب الى جواز جمع عدم الشيعة عبد الله بن الزبير وروى ابن ابي شيبة
 عنه باسناد صحيح انه كان يواصل خمسة عشر يوما يذهب اليه من العدة اخت ابي سعيد
 ومن التابعين بسند الرجلين بن ابي نعم وعاصم بن عبد الله بن جبر وراهم بن زيد النبي
 وابو الجوزاء قال الفقه وهو الظاهر فلا أقل من ان تكون هذه الادلة التي ذكروها
 صادقة في حق الوصال عن حقيقته وذهبت الهادوية الى كراهة الوصال مع عدم
 الشيعة وحمزة مع التنية وذهب احمد - ابو اسحق وابن المنذر وابن خزيمة وجماعة من
 المالكية الى جواز الوصال في السهر لحديث أبي سعيد الخدري في الباب ومثل
 ما أخرجه الطبراني من حديث جابر بن عبد الله النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يواصل من سهر
 الى صحر وأخرجه احمد - وعبد لرزاق من حديث علي بن ابي طالب كان اسم الوصال انما يصدق
 على اسم الجوع البليل فلا معاوضة بين الاحاديث بن كايه يصدق على اسم من ذلك
 فيبقى الاسم على التماس ويكون المحرم ما ذكر في الامار في ذلك لوقت

(باب آداب الاظفار والهور)

(عن ابن عمر قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا قبل ائبل وأدبر النمار

ونبات
 بالظفرة (ان تؤدى قبل خروج الناس الى الصلاة) أي صلاة العيد وتخرج أبو داود
 وابن ماجه في الامار طي والحاكم
 وبعض حديث ابن عباس قال غرضه من الله عليه وآله وسلم زكاة الظفر

طهرت أقدامهم من القفر والرفث وطهبتهم بالصلاة فكأنهم إذا سجدوا سجدوا على طهارة
 صدقة من الصدقات قال الحافظ الشوكاني فهذا يدل على أنه
 ١٠٣

وكانت الشمس قد أظلمت وأمسى وعن سهل بن سعد إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 قال لا يزال الناس يحبون عجبهم بالقطر حتى يعلوا وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم قال يقول الله عز وجل إن أحب عبدي إلى أهلهم قطير أو قطرة
 والترمذي حديث أبي هريرة قال أنشدني حديث حسن غريب وفي الباب عن عائشة
 عند الترمذي وصححه أنه شئت عن رواين من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 أحدهما يهل الاقطار ويهل الصلاة والآخر يؤخر الاقطار ويؤخر الصلاة فتقات
 أحدهما يهل الاقطار ويهل الصلاة فيقبل لها عبد الله بن مسعود قالت هكذا منع رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا أستر أبو موسى وعن أبي هريرة حديث آخر عند أبي
 داود والسنائي وابن ماجه ينفذ قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يزال الدين
 طاهرا ما يهل الناس الاقطار من اليهود والنصارى يؤثرون وعن سهل بن سعد حديث
 آخر عند ابن جبان والحاكم ينفذ لا تزال أمتي على حق ما لم تنتظر بقطره اليوم وعن
 أبي ذر عند أحمد وسناني وعن أبي عيسى وأثر أشار إلى ما الترمذي قال بن عبد البر
 أن حديث يهيل الاقطار وتأخير الصلوة صحاح شوارقة وأخرج عبد لرزاق وغيره
 بإسناد قال الحافظ صحيح عن عمرو بن ميمون الاودي قال قال صاحب محمد صلى الله عليه
 وآله وسلم أسرع الناس انظارا وأبطأهم بصورا **قوله** إذا قبل الليل زاد البصلى
 قد رواه عن هناد وأثار بأصح قبل المشرق والمراد بوجه القلة **قوله** وأدبر البهار زاد
 البصلى في رواية من هناد يعني من جهة المغرب **قوله** وغابت الشمس في رواية البخاري
 وغربت الشمس في هذا الحديث ثلاثة أمور وهي وإن كانت متلازمة في الأصل
 لكنهما قد تكون في الظاهر غير متلازمة فقد ينظر إقبال الليل من جهة المشرق ولا
 يكون إقبالا مستقاة بل لوجود أمر يعطى ضوء الشمس وكذلك أدارتها من غير
 بغروب الشمس **قوله** فقد أظلمت أظلمت أي دخل في وقت الظلمة كما قال أنجد إذا أظلم
 يذهب وأتم إذا أظلم عامة ويصح أن يكون ههنا فقد صار قطرا في الحكم يكون
 الليل ليس طرفا لتصميم النهر أي وقال ابن خزيمة هو أنظر من غيره وعنه الأمامي ليلة ظلم
 ويرجع لا تزال ما وقع في رواية عند البخاري فقد دل الاقطار **قوله** ما يهل الاقطار زاد أبو
 ذر في حديثه وآخر الصلوة أخرجه أحمد وسناني ومن طريقه أي مدته لهم ذلك
 امتثالاً لسنة ووقفوا عند حد ما قال المذهب والحكمة في ذلك لا يزال الدين طاهرا
 من الليل ولأنه أرفق بالصائم وأقوى على العبادة تنهى وأيضا في تأخيرها تشبه
 باليوم فأنهم يقطرون عند ظهور النجوم وقد كان الشروع بأمر من الله في أفعالهم
 وأقروا لهم واتفق العلماء على أن محل ذلك إذا تحقق غروب الشمس ولو في غير
 عدلين أو عدل وقد صرح الحديث القدسي بأن ميجل الاقطار أحب عبادة الله إليه

حدث ابن عمر أن رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم أمر
 بركة كالة النظر أن تؤدي لبس
 خروج الناس إلى الصلاة فهذا
 يدل على أن وقتها يوم القطر
 قبل الخروج إلى الصلاة العبد
 وليكن قد روى البخاري
 وغيره من حديث ابن عمر أنهم
 كانوا يمشون قبل القطر يوم
 أو يومين فيقتصر على هذا
 التدرج التهييل وهو مستفاد
 أيضا من حديث من أداها
 قبل الصلاة فهي صدقة مقبولة
 فإن المراد بالعبادة القريبة
 لا القبلية البعيدة التي تنافي
 حديث أنها طهرت أقدامهم من
 القفر والرفث وطهبتهم
 فسادا كين انتهى وفي هذا
 الحديث القصيد والاعتناء
 والقول وأخرجه أبو داود
 والسنائي والترمذي وقال
 حديث حسن صحيح (عن أبي
 سعيد الخدري رضي الله عنه
 قال كما فرج في عهد رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم يوم
 القطر صلحنا من طعام) هو
 المرقوم في الحديث الثاني
 أو ما من شعير قال التوربشتي والبراعلي ما
 التفتيل وحكي التمدني في جوابي السبق عن بعضهم اتفاق البلع على أنه البرادها وقال بعضهم كانت لفظة الطعام

(وكان طعامنا الشحور والاصب والاطح) وهو ان يامق فيه زبدتان افسد الخبز وهو لم يجز ان يلهو عليه ولم يشده وسجل
 بلوغه خاصه صاعا (والقمر) زاد الطعاس من طريق اخرى ١٥٥ من عياض فلا تخرج شعيرة وهو يؤخذ

تقبلت ابن النضر بن قال ان قوله
 صاعا من طعام يعني قال صاعا
 من حنطة كما هو رجل البراري
 كما يحكم الى الطعام هناك
 القوي الشاسل لكل مطعم
 قال ولا ينافي تخصيص العام فيها
 سبق بالبراه قد عطف عليه
 الشحور يدل على التعارض ليس هو
 من عطف الخاص على العام
 فهو ما كذا وتقول ولا تكتنه
 وحده بل فان ذلك انما هو فيها اذا
 كان الخاص اشرف وهذا لكس
 انتهى فليست مع ما سبق قال
 النورى تسكت بقول معاوية
 من قال بالدين من المنطقة وفيه
 نظرا له فعل صحابي قد اتقه
 فيه ابو سعد وغيره من الصحابة
 ممن هو اطول مصبة منه واعلم
 بحال النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم وقد صرح معاوية بانه رأى
 رآه الله معه من النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم وفي حديث أبي
 سعيد ما كان عليه من شدة
 الاتباع والمقد بالانوار وترك
 العلول الى الاجتهاد مع وجود
 النص وفي حنيص معاوية
 ومواقفة الناس له لانه على
 جواز الاجتهاد وهو محمدا لكنه
 مع وجود النص فامد الاعتبار
 قال الحافظ الشوكاني في الدواير
 ولا ذهب بعض الصحابة الى
 أن القطر من البرص مقصص

يقوى البصر الذي يصف بالمصوم وهذا حسن ما قيل في المناسبة وبيان وجه الحكمة
 وقيل لان الحلو يوافق الايمان ويريق القلب وانما كانت الصلاة كموصلوا والحلو ذلك
 التأثير فيطيق به الحلويات كلها اماما كانا شتمته في الخلافة فيصيرى الشطاب وما كان
 مساوية لبقته وحديث معاوية بن زهريه دليل على انه شرع للصائم ان يشبع عند
 افطاره بما اشغل عليه من الطعام وكذلك ما رواه كزانه في الباب قوله صاحبوا نأى
 شرب شرابات والمسوة المرة الواحدة (وهي ابي ذر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان
 يقول لاتزال املق عيدي احرى لشحور ويهوى السطر رداء احرى ومن أنس النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم قال شحور وانما في السحور يركتوه لجماعة اذ انا دور وعن
 عمر بن الخطاب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اوصياكم
 أهل الكتاب بأكله السحور رواه الجماعة الا بصارى وابن ماجه حديث أبي ذر في استاده
 سليمان بن أبي صفية قال اوصيتمهم ولوقى الباب من أبي ليلى الانصاري عند النسائي
 وأبي عوانة في مصنفه بنحو حديث أنس وعن ابن مسعود وهذا النسائي واليزار بنوه
 أيضا وعن أبي هريرة عند النسائي بنوه أيضا وعن مرة بن ياس المزني عند الزوارقوه
 أيضا وعن ابن عباس عن ابن ماجه والحاكم يلقظ استمعوا واطعموا السحور على صيام
 لهما رواية ليلة النهار على قيام الليل وله شاهد في علل أبي ابن حاتم عنه وقته لروايه
 لابن داسق في سنن أبي داود وأخرجه ابن حبان يلقظ ثم هو المزمع الترويح عن ابن عمر
 عند ابن حبان يلقظ ان الله ولا تسكت به صالون على المتصومين وفي رواية له تفسر روا
 ولو يجبر عمن ما وع زبد بن ثابت عند الشيخين انه كان من شحور صلى الله عليه وآله
 وسلم ودخله في الصلاة قد ما يقرأ الرجل خبير آية وعن أنس عند ابنه بنوه
 وعن أبي سعيد عند ابنه يلقظ السحور يركت فلا تدعوه ولو أن يصرع حذكم برعة من ماء
 قال الله ولا تسكت به صالون على المتصومين ولسميد بن منصور من طريق أخرى
 شحور واولو بقلعة قوله ما اتروا السحور رأى حدة تأخيرهم وفيه دليل على مشروعية
 تأخير السحور وقد تقدم قول ابن عبد البر ان احاديث تأخير السحور وصاح متواترة
 بخلاف فان السحور يركت فيفتح السين وضعا قال في الفتح لان المراد بالبركة الاجر
 والثواب فيناسب الغرض لانه مصدرا والبركة كونه يقوى في الصوم فيطلبه ويحفظ
 المشقة فيه فيناسب الفتح لانه اسم لما يشح به وفيه دليل على مشروعية الشحور
 وقد نقل ابن المنذر الاجماع على نية السحور انتهى وليس بواجب لما ثبت عنه صلى
 الله عليه وآله وسلم وعن اصحابه انهم وامر اولون بمقوبات مشروعية السحور ما فيه
 من مخالفة لاهل الكتاب فانهم لا يشحرون كما صرح بذلك حديث عمرو بن العاص
 وأقل ما يصح له الشحور ما يتناول المؤمن من مأكول أو مشروب ولو شرع من ماء كما

١٤ نيل ح وقد حكاه ابن المنذر عن علي وعثمان وأبي هريرة وتجار وابن عباس وابن الزبير وأمه اسماء بنت أبي بكر باسند صحيحه كما قاله الحافظ وابو حنيفة وقد شكوا في حديث ابن

هناك من فرقوا ما تحققت القطر من ان من فتح أخرجه إلى كرم وأخرج فهو ما التزم من حديث عمر وابن شعب عن أبيه عن جده
 صلوا إلى الباب أحاديث تعدد ١٠٦ ذلك انتهى وقال في السبل ولقد ذكرت في شرح المتن أن

الاحاديث الواردة بان القطرة
 نصف صاع من الخسنة تنقض
 لا احتياج وكون الكلام على
 ما ذكره أبو سعيد فليجمع اليه
 انتهى (عن ابن عمر عن أبيه
 عنهما قال فرض رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم صدقة
 الفطر ما عا من شهر أو صاعا
 من تمر) فعدل التمر به أى
 بصاع الفطر نصف صاع من تمر
 والمردبان ليس بمعروفة ومن
 معه كما لا يجمع التمر حتى
 يكون اجبا كما نقل عن أبي
 حنيفة أنه استدل به ولما كان
 عن نقله فكان ابن جرير يخرج
 الاثر الا مئة واحدة فانه
 أخرج شعيرة أو هو يدل على ان
 الفطر أفضل ما يخرج من صدقة
 الفطر ومذهب النخعي أن
 الواجب جنس القوت المعشر
 وكذا الاقل حديث أبي سعيد
 السابق وفيه عطاء الدين والدين
 فيعزى كل من الثلاثة من هو قوته
 وجاءت أحاديث أخرى بأحاس
 أخرى من قم وسمت وزبيب
 وأما قوله في انه غالب
 أنوات الخناطين يوم يجزى
 الاعلى من الأدنى ولا عكس
 والاه ياد زيادة الاقتيات في
 الاصح فالجريح من التمر والارز
 والتعب خير من القلانه أبلغ في
 الاقتيات والفرخين الزيب
 وقا الخنفية فيجوز من البرود
 من الحقيق فيجوز من أي يوسف
 وقال المالكية من أغلب قوت المزك
 وتون البراءة لى عوفيه من معشر هو القمح

تقدم في الاحاديث

• (أبواب ما يعيم الفطر وأحكام القضاء) •

• (باب الفطر والصوم في السفر) •

(عن عائشة ان حذيفة بن عروا السلي قال لنبى صلى الله عليه وآله وسلم أنا صوم في السفر
 وكان كثير الصيام فقال ان شئت فنعلم وان شئت فافطر وادع الجاهل وكن أبى الدرداء
 قال خير جنام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في شهر رمضان حذيفة حتى انكار
 أحدنا ليضع يده على رأسه شدة الحر وما يصابهم الا رول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم وعد الله زرواحه وعن جابر قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في غمر
 مرأى رحما ورجلا يظل عليه فله لمعه داه الواسم فقال ليس من امر الله وم
 في السفر ومن أنس قال كنا سار مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يصب الله
 على الفطر ولا الفطر على الصائم ومن ابن عباس ان النبى صلى الله عليه وآله وسلم خرج
 من المدينة ومعه عشرة آلاف وذلك على رأس ثمانين شهرا ومن مقبلة المدينة
 فسار من معسكر المسير إلى مكة بصو ويصرون حتى اذا بلغ مكة وجدوهما بين
 عصفان وقد بدا فطر وأطروا وشاؤوا فخذ من أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 بالآسفار ثم منفق على هذه الاحاديث الا ان مسلمة له معنى حديث ابن عباس من غير
 ذكر عشرة آلاف ولا تاريخ الروح وعن حذيفة بن عروا السلي انه قال يا رسول الله
 أجده في قوته على الصوم في السفر قول على جناح هو رخصة من الله تعالى ان أخذ
 بها الحسن ومن آسأ يصوم فلا جناح عليه ورواه لم والله في وهو قوى الدولة
 على فضيلة النظر وعن أبي سعيد وجابر قال سافر مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 يصوم الصائم وبه سافر فطر ولا يجب بعضه على غيره ورواه مسلم وعن أبي سعيد
 قال سافر مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يصوم في يوم ولا في يومين ولا في
 فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن قد وثق من بدوكم كما أنظر أقوى لكم
 فكانت رخصة لمن صام ومنهم من أنظر نزلوا ثم أحره الله انكم معجود بدوكم
 والله أقوى لكم فافطروا ففكاه عزمه فافطروا ثم روى فينا صوم به ذلك مع
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في السفر ورواه أحمد ومروان بن وهب فينا صوم قال
 ابن دقيق العيد ليس فيه نصريح بآراءه ان فلا يكون فيه عجة على من منع وم
 رمضان في السفر قال الله فله هو كآب بالنسبة الى سبق حديث باب لكن في رواية
 لما انه أحليه بقوله هو رخصة من الله في أخذهم ان ومن أحب ان يصوم فلا جناح
 عليه

والشعبوا لأردو القزوق العن والقر والزيو الاطاعه العلي الا ان يقاتل غير العشر والاطاعه كالتن والقطاني والووق
والاسم والمين فانه يعرض منه على المشهور كذا في القسطاني ١٠٧ والظاهر من الاحاديث ان التخصير قال

الحافظ في الفتح وكان الضاري
أراد بتفريق القراجم الأتية
التي ترجع التخصير في هذه الأنواع
انتهى (على) وفي (الضعيف) الذي
لم يستعمل من مله ان كان له مال
أو على من تخلصه نفسه وبه
قال الأئمة الأربعة والجمهور
خلافا لعمد بن الحسن حيث
قال على الابن ملقا (والكبير
والحر والمملوك) وهذا آخر
كتاب الزكاة وبالله التوفيق

(بسم الله الرحمن الرحيم)

• (كتاب وجوب الحج وفعله) •
قدم على الصيام المسألة لمصلحة
ذكرها الحافظ في هدى الساري
مقدمة فتح الباري وربته على
مقاصد متناهية كأيضاح من
أحاديث الباب والجمع بفتح الحاء
وكسر هاءهم ما قرئ بالفتح لغة
أهل العالية والكسر لغة لهند
وفوق سيبويه بينهما لغة على
المكسر ومصدر اواء ما لفعل
والمفترج مصدر او فقط وقال
ابن السكيت بالفتح المقصد
وبالكسر القوم الجاهل وقال
البحرعي والخطيب بالكسر المرة
الواحدة وهو من الشواذ لان
القاسم بالفتح وهو مبنى على
اختياره بالفتح الاسم بمعنى
الحج في لغة القصد وقال الخليل
مكثرة القصد الى معظم وفي

عليه وهذا يشترطه سأل عن صيام القرية لان الرخصة انما تطلق في مقابل ما هو
واجب وأصرح من ذلك ما أخرجه أبو داود والحاكم عنه انه قال يا رسول الله اني
صاحب ظهر أعاليه أسافر عليه وأكره ما يصادني هذا الشهر يعني رمضان وأنا
أجد القوم وأجدني أن أصوم أهون من أن أؤخوه فيكون ديني فقال أي ذلك قلت
وفي هذا الحديث دلالة على استواء الصوم والافطار في السفر قوله في شهر رمضان هذا
لنقله مسلم وفي الضاري خرج جامع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بعض أسفاره برواية
مسلم بن المرام عن الاستدلال ويتوجهها الرذعي ابن حزم حيث زعم ان حديث أبي
الهدراء هذا لا يثبت لاحتقال ان يكون ذلك الصوم تطوعا وقد قيل ان هذا السفر هو
غزوة الفتح وهو وهم لان أبا الهدراء ذكر ان عبدا لله بن ربيعة كان صاحباً في هذا السفر
وهو استنهم بعبودية قبل غزوة الفتح بخلاف وان كاتباً في سنة واحدة وأيضا
الذين صاموا في غزوة الفتح جماعة من الصحابة ولم يستق أبو الهدراء في هذه الرواية مع
النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا بعدة بن ربيعة واحدة وهذا الحديث دليل على انه
لا يكره الصوم لمن قوى عليه قوله في سفره روى في الضاري وابن خزيمة انما غزوة الفتح
قوله وروى في ظلل عليه زعمه فخطئ انه أبو اسرائيل وعز ذلك الى مبهجات الخطيب
ولم يقل ذلك في هذه القصة والظاهر في قصة النبي تدان بصوم ويقوم في الشمس وكان
ذلك يوم جعرة التي صلى الله عليه وآله وسلم يطلب قال الحافظ لم تنق على اسم هذا
الرجل ولا ليس من الجراح فقد أشار الضاري الى ان السب في قوله صلى الله عليه وآله
وسلم هذه المقالة هو ما ذكر من المشقة التي حصلت للرجل الذي ظلل عليه وفي ذلك دليل
على ان الصيام في السفر لمن كان يشق عليه ليس بفضيلة وقد استأنف السلف في هذه
المسألة أي من صوم رمضان في السفر فقالت طائفة لا يجوز أن يصوم عن القرص بل من
صام في السفر وجب عليه قضاءه في الحضر وهو قول بعض الظاهرية وحكا في البصر
عن أبي هريرة ورواه أبو داود الأمامية قال في الفتح وحكي عن عمرو بن عمرو وأبي هريرة
والزهري وأبراهيم النخعي وغيرهم انتهى واحتملوا به ولهم ما في من كان منكم مريضا
أعرجا أو سافرا فسد من أيام آخر قوائمه أو غلظت قوته فسد أو قال واجب عليه عذبة
وتأخره الجمهور بأن التقدير فاضطر فسدوا واحتملوا أيضا بحديث أبي عباس
الذكر في الباب ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنظر في السفر وكان ذلك آخر
الحرين وار الصحابة كانوا يأخذون بالاعتزال لا تنقضوا الصوم من فقه فزعوا ان صومه صلى
الله عليه وآله وسلم في السفر منسوخ وأوجب الجمهور من ذلك بان هذه الزيادة من درجة
من قول الزهري كما جزم بذلك الضاري في المهاد وكذلك وقعت عند مسلم مدرجة وبأن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم صام بعد هذه القصة كما في حديث أبي عبد الله المذكور
في آخر الباب بانه ثم تقدموا فيتناصرون مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالعدول
الشرع القصد الى البيت الحرام بأعمال مخصوصة بلزمها وقوف بعمره ليله عاشوراء ليلة
عن مساهمه بها وجوب الحج معلوم من الدين بالضرورة ورواه الجمهور في انه لا يشكر ولا الامراض كالسدوا واختلاف أهل

على القوم ما والراعي فممن الشاغبة على الراعي واليه ذهب النعمي وصاحب المقدامان والتمالي من المالكية وحكي
ابن الصغار ما أتته على القوم وما به ١٠٨ العربيون وشهر صاحب النخيرة وصاحب العدة وابن

برزوا يكن القول بالتراسخ مقيد
 بهدم خوف الغرور واختلاف
 في وقت ابتدأ عرضه قبل قبل
 الهيرة وهو ثان وقبل بعدها ثم
 اختلف في سنته فاجبه وور على
 اثنا سنة ست كما معه الرافعي
 في السير تبعه عليه الثوري في
 الروضة وثقة في شرح للمذهب
 من الاصاب لانهم ازلوا في قوله
 قد اى واغوا الحج والمسرة فله
 وهذا حتى في ان الم ابدال اقام
 ابتداء الغرض ويؤيد قوله
 اقيموا اثر وجه الطبري باسناد
 صحيحه عنهم وقيل المراد
 بالاقام الاكال بعد النشر وع
 وهذا يقتضى تقدم امره قبل
 ذلك وقد اورد على الله عليه
 وآله وسلم الى سنة عشرين غير
 مانع يدل على التراخي وقد وقع
 في سنة معامد كرا الاربع بلج
 وكان قدومه على ما ذكره
 الواقدي سنة خمس وهذا يدل
 ان ثبت على تقدمه على سنة
 خمس او وقوعه فيها بوجزم
 الرافعي في كتاب الحج واماضه
 فهو منهم ورواها في الوعيد
 على تركه في الايفح عن ابن
 عباس رضي الله عما قال كان
 الفضل بن العباس وهو شقيق
 عبيد الله أهمها ثم المضل لبيان
 الكبري (رد بن ر) ول الله
 سبيل الله عليه وآله (وسلم)

في السرور واحبوا ايضا بما اخرجهم مسلم عن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم خرج عام الفتح في رمضان فصام حتى بلغ كراع النخيل وصام الناس ثم دعا بقدر من ماء فرفسه حتى نظرا الناس ثم شرب فقبل به. وذلك ان بعض الناس قد صام فقال اولئك العصاة وقد رواه ان الناس قد شققوا من الصيام والحقا يخرون في غفلة قدما بقدر من ماء بعد العصر الحديث وسابقوا واجب منه الجهور بأنه انما غلبهم الى العصيان لا من صوم عليهم فالتقوا. خبوا ايضا بما في حديث جابر ان الذي كور في الباب من قوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس من البر الصوم في السرور واجاب منه الجهور بأنه صلى الله عليه وآله وسلم انما قال ذلك في حق من ذق عليه الصوم كاسبق يانه ولا ذلك ان الفطام انشقة الزائدة افضل ونسبه نظرا لان العبرة به عموم الفتق لا بخصوص السبب. ولعل من قبل ان لسابق والقرائن تدل على انفسهم قال ابن دقيق العيد وشي أن يقتبه للفرق بين دلالة السبب والسابق والقرائن على تخصيص العام وعلى مراد الحكم وبين مجرد ورود العام على سبب فان بين المقامين فرقا واضحا ومن ابراهما مجرى واحد فيجب فان مجرد ورود العام على سبب لا يقتضي التخصيص كقول آية السرق في قصصه فان صفوان وأما السابق والقرائن الدالة على مراد الحكم فهي المرندة في ان الجملة لا تأتي حديث الملب وأيضا في البراء يستلزم عدم صحة الصوم وقد قال الشافعي بمقتلار يكون المراد ليس من البر الملب وض الذي من خلفه ثم وقال الطحاوي المراد لبرها لم لكامل الذي هو أعلى المراتب وليس المراد به اخرج الصوم في السرور من ان يكون برا لان الاطراف قد يكون ابر من الصوم اذا كانت مقبولة على لقاء المذوق وقال الشافعي في ابر المذوق في الحديث محمول على من أبي يقول لرخصة وقد روى حديث الناس في بطق ليس من البر ان تصوموا في السرور عليكم برخصة لله التي رخص لكم فاقبلوا قال ابن القطان اساده حسن منه ليدل في زيادة قواها لشافعي ورجح ابن خزيمة الاول واحبوا ايضا بما اخرجهم من ما به عن عبد الرحمن بن عوف مرعوا الصائم في السرور كالمطرق الحضر ويجاب عنه بأن في اساده ابن لوعة وهو ضعيف ورواه الثرم من طريق أبي سلمة عن أبي مرعوا قال حافظ والحفوط عن أبي سلمة عن أبي سلمة عن قفا كذا أخرجه السابق وابن المدد ورجح وقفه ابن أبي وتم والبيهقي وادار فقط ورجح وقفه فهو معتقط لا بأس به لم يسمع من أبي سلمة وعلى تقدير صحة وهو محمول على الجملة التي يكون انطردح الأولى من الصوم كلفه انشقة جباب الالة واحبوا ايضا بما اخرجهم احووا وسابقوا والتمذوي وحسنه عن أنس بن مالك السكفي بانظ ان الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة ويجاب عنه بأنه تحت فقهه كذا قال ابن أبي شهم وعلى تسليم صحة فالوضع لا يستلزم عدم صحة الصوم في السرور وهو محل النزاع وذهب الجهور منهم ما ذوات في أبو شقة دار ان الصوم ليس على

وإلى كاخانه على لاديه (بخت امرأه) من ختم عمر مصره قاب لبر ماوی كالزركی للعبد ووروم
العمل من بختله من قبائل العرب والعقب في الصايح مال ان يمدل هذا الى س. وقرن من المصنف أو لمطامن السامع

يجب اذ ليس فيه وزن الفعل المعتبر عندهم ولو قيل انه على وزن دحرج التزم مع صرفه جسر وهو باطل بالاجتماع انتهى
(لجعل القمض ينظر اليها وتنتقل اليه) زاد الجار في أبواب ١٠٩ الامتنان وكان الله ضل وطلا وضيا

أي جلا وأقبل امرأتين ختم
وضيفة وطقن الفضل ينظر اليها
وأجبه حسمتا (وجعل النبي
صلى الله عليه وآله (رسلم
يصرف وجهه لفضله الى الشق
الآخر) يكسر الشين وتفتح الخاء
(فقلت) أي المرأة (باركول الله
ان فرضة الله على عباده في الحج
أدركت أي) حال كونه (شعبا
كسيرا لا يثبت على الرحلة)
واختلف طرق الاحاديث في
السائل عن ذلك هل هو امرأة
أو رجل وفي الاول منه أيضا
ان يجمع عنه هل هو أب أو أم
أو أخ فأكثر طرق الاحاديث
التي صحت دالة على ان السائل
امرأة أصوات عن أبي بكر هو في
أكثر طرق حديث الفضل
وحدث عبد الله أشبه وحديث
علي وفاي من حديث
الفضل ان السائل رجل سأل
عن أمه وفي صحيح ابن عباس من
حديث ابن عباس ان السائل
رجل يسأل عن أبيه وعنه
أنسائي ينف ان امرأة أنه
عن أبي سفيان حديث بن ربيعة
الترمذي أن امرأة سألته عن
أمها وفي حديث حسين بن عوف
عنه ابن ماجه ان السائل رجل
سأل عن أبيه وفي حديث سنن
ابن عبد الله ان حمته قالت
يا رسول الله فويت أي ربهذا

ولم يشق به وبه قالت المستدورى عن أنس وعنه ابن أبي العاصم وقال الاورخي
وأجدوا حتى ان النظر أفضل مما لا يرخصة وروى عن ابن عباس وابن عمر وقال عرو بن
عبد العزيز بن عثمان ابن المنذر أفضلها ما يسره ما من يسلم عليه حينئذ ويشق عليه
قضاؤه بعد ذلك فالصوم في حقه أفضل وقال آخرون هو خير مطلقا والاولى ان يقال
من كان يشق عليه الصوم ويضره وذل من كان مرضا من قبول الرخصة فالله طر
أفضل أما الطرف الاول فليست من الامثلة في جميع القائلين بالمتنع من الصوم وأما
الطرف الثاني فحديث ان الله يحب أن توفى رخصه وقد تقدم وحديث من رغب عن
سنتي فليس مني وكذلك يكون الصيام أفضل في حق من خاف على نفسه العجب أو الرياء
اذا صام في السفر وقد روى الطبراني عن ابن عمر أنه قال اذا سافر فلا تصم فالتكثير
نص قال أصحابنا كثروا الصيام ادفعوا الصائم وقاموا بأمره وقالوا فلان صائم
فلا تزال حكاية حتى يذهب أمره لا يخرج نحوه أيضا من طريق أبي ذر ومنه ذلك
ما أخرجه الجار في الجهاد عن أنس مره وعان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
للمفطر من لم يصوموا الصائم ذهب الفطرون اليوم لا يروى ما كان من الصائم خائبا
عن هذه الامور فهو أفضل من الانظار ومن أحب الوقوف على حقيقة المسئلة
فراجع قبول البشري في غير اليسرى للامثلة بحديث ابراهيم قوله الكندي يفتح
الكاف وكسر الهمزة في قوله وقد يبدى ضم القاف مصفرا وبين الكسبية وسكة
مرحلتان قال عيسى اختلفت الروايات في الموضوع الذي أفطر فيه النبي صلى الله عليه
وآله وسلم والكل في رواية واحدة وكلها تقاوة والجس من عمل عهده ان قوله أجد في
قوة ظهروا ان الصوم لا يشق عليه ويقوت حتى وقوا به لمسلم الحديث في امره الصوم
وق جعل المستدري رحمه الله تعالى هذا الحديث قوى الدلالة على فضله انظر لقوله
ص الله ص وآله وسلم في أخذهم الحس ومن سب ان يوم الاجتاح أئبت للاخذ
بالرخصة الحس وعوار مع من رفع الجراح وأجاب باله وروى بأن هـ في رواية مصر را
أزيجد مئة كاهو صريح في الاحاديث وقد استلذت في ذلك قوله انكم قد دونتم
من عدوكم ثم راوى لكم فيه دليل على ان لفظ لم يزل في سفره لم ومع قريب
من العدو وروى عن عا واصل الهم ا- وقال في ذلك رضع اللد هو مطننة لاقاه العدو
ولهذا كمال الانظار أولى ولم ينص وأما اذا كان له دونه مطننة فالأفطار مره
ذاته ثم يضعف عن مثاله اقرار ولا سيما عند تغلب حراجل الضراب والطعن
ولا يلقى ما في ذلك من الهافة لجنود الحق وتدخل الوهم على عامة المجاهدين من المسار
(فائدة) المسافة التي يسيح الاطوار في المسافة التي يسيح لتصرفها والخلاف
هنا كالخلاف هناك وقد قدمنا تحقيق ذلك في باب القصص فراجع اليه
(باب من شرع في الصوم ثم اعطى في يومه دلا)

محور على التعداد (ما جعته) أي يجوز ان أتوبه ما جعته (قال) صلى الله عليه وآله (ثم) يعني عنه (وذا في حجة
الاجماع) وفيه جواز الحج عن الغير وتعمد الحاقه بعمومه على صحة حج من لم يجمع نيابة عن غيره وخالف الجمهور ونصروا من حج

عن أبيه الحديث الصحيح ابن خزيمة وابن حبان عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلاً يابى من شربة فقال اجبت عن نفسك قال لا قال هذا ١١٠ من نفسك ثم أصبح من شربة قال الحافظ الشوكاني في السبل

وظاهر الحديث أنه لا يجوز أن لم يجمع من نفسه أن يجمع عن غيره سواء كان مستطيعاً وغيره يستطيع لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يستفصل هذا الرجل الذي جمع يابى من شربة وهو يترك منزلة العموم فينبغي الاعتقاد في هذا الحديث ومن زعم أن في السنن ما يراه في طلب منتهى التعصم له دعاء وأما ما استدله صاحب البحر يقول صلى الله عليه وآله وسلم هذه من نبيته خرج عن نفسك فلا أدرك من رواه ولم أقف عليه في شيء من كتب الحديث المعتمدة وقد روي في الدراية حديث نبوته موافقاً لحديث شجرة لا تخلف لانه قال من قال إن الله وقدم قول من قال إن الله شربة نبوته أي في وضع مالك الخ من المصنوع مع أنه روى الحديث قال القرطبي رأى مالك أن ظاهر حديث أخته حصة مخالفاً لتأويل القرآن فخرج ظاهر القرآن ولا شك فترجمه من جهة تأويله انتهى وإنه يقال هو عوم شخص ومن بالأحاديث الواردة في ذلك ولا فاصل بين عام وخاص وقال الشافعي لا يستتيب العيص لافي فرض ولا تغل وجوزة أو حبيبة وأحمد في التسلط وطائفة

(عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج إلى مكة فقام القمح فصام حتى يكرام القمح وصام الناس معه فقيل له إن الناس قد شق عليهم الصيام وإن الناس يتفرون عنه فقام فقام حتى ما بعد العصر فشرب وأما من يتفرون عنه فقام بهضم وصام بعضهم فقامه أن ناساً صاموا فقالوا ولما صاموا وسلم والناس والقرمذي ومعه وعن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في شهر من ماء السحابة والماص صيام في يوم صائف شاتقني الله صلى الله عليه وآله وسلم على يده لفضل الله على الأنبياء قال قالوا قال إلى كنت مثلكم أنما ليس لكم أنما ليس قالوا فقام فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يخذل في شرب وشرب الناس وما كان يريد أن يشرب وعن ابن عباس قال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام الفتح في شهر رمضان فقام حتى حرقه في الطريق وذلك في شهر الظهيرة قال فقامش الناس فقام يمدون أعناقهم وتوق أن يسم الله قال فدعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم به قدح فيه ماء فأشكه على منى رآه الناس ثم شرب فشرب الناس رواه أحمد) حديث ابن عباس أن خرج نحوه البخاري في المغازي عن طريقه قال هذا من عكرمة عن ابن عباس قال خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم في رمضان والناس صائمون فقام على استوى على راحته دعا ناساً من طريق طلاس عن ابن عباس ثم دعا به فشرب ثم أرا وأخرجه وزاد في رواية أخرى عن طريق طلاس عن ابن عباس ثم دعا به فشرب ثم أرا وأخرجه من طريق أبي الأسود عن عكرمة أوسع من سابق خاله وأقله فلما بلغ الكديد بلغ أن الناس أتوا عليه الصيام فدعا بقدح من لبن فأشكه به حتى رآه الناس وهو على راحته ثم شرب فأفطر فتلاوة وجلا إلى جنبه فشرّب والحاديث في هذا المعنى يشهد بعضهم البعض قوله كراع القمح هو بضم الكاف والقمح يقع الغين المحضة وهو اسم وأما ما عسّان وهو من أموال أعالي المدينة وفيه دليل على أنه يجوز ما سافر أن يفر منعه الجهور وقوله أحبا وأما في الجواز واختاره المزني وهذا هو الحق لحديث جابر المذكور في باب ما تقدم من أموال أعالي المدينة وحديث ابن عباس الذي ساق في الباب الذي بعده هذا الله صلى الله عليه وآله وسلم أفطر حين استوى على راحته وهذا الحديث يشاهد ما روى عن بعض السلف أن من استعمل رمضان في الحضر ثم أرا به ذلك فلا يذم ولا يذم وقد روى عن علي عليه السلام نحوه فلا

الحديث لم يخرجه تندر بدقة النظر من دلالة الحديث على تأكيد من بالبحر حتى المكاف لا يبعد باسنا
يقر كنهه جزء عن المباشرة بنفسه بل إنهم ان في قبيح غيره وهو يدل على أن في مباشرة فضلاً عما هو هذا الحديث أخرجه

أيضا في المغازي والاستبذان وسما في الحج وكذا أبو داود والترمذي والبيهقي وابن ماجه (عن ابن عمر) روى الله عنهم ما قال
 رأيته رسول الله صلى الله عليه وآله وميركب زاحته ١١١ بنى الخليفة وهي أبعد المواقف من مكة

(ثُمَّ قَالَ) مِنَ الْإِثْلَالِ وَهُوَ رَفَعَ
الصَّوْتُ بِالْجَلْبَةِ أَيْ مَعَ الْأَصْوَامِ
(حَتَّى قَسَتْوَى) أَيْ الرَّاكِبَةُ
(بِهَافَةً) هَذِهِ الْحَدِيثُ أَنْجَبَهُ
مُسْلِمٌ وَاللَّهُ قَالَ ابْنَ الْمُنْثِيرِ
أَرَادَ الْخَفَرِي أَنْ يَرُدَّ عَلَى مَنْ
زَعَمَ أَنَّ الْمَلِجَ غَائِبٌ أَفْضَلُ لَأَنَّ
قَدَّ تَعَالَى قَدَّمَ الرِّجَالَ عَلَى الرِّجَالِ
فَبَيْنَ أَعْمَلُو كَانَ أَفْضَلُ لَنَعْمَلِي
اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَأَلَهُمْ وَالْمَلِجُ عَلَى
اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَأَلَهُمْ حَاصِلُ ذَلِكَ
وَلِذَا الرُّصُومِ حَتَّى اسْتَوْتَجِبَ
رَاحِلَتُهُ قَالَ ابْنُ الْمَذْذَخِي
فِي الرُّكُوبِ وَالْمَلِجُ الْبَاحِ إِجْمَا
أَفْضَلُ فَقَالَ ابْنُ جَوْهَرٍ وَالرُّكُوبُ
أَفْضَلُ لَفَعْلُ التَّيِّمِ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ
وَأَلَهُمْ وَلِكُونَهُ أَعْوَنَ عَلَى
النَّصْلِ الْإِبْهَالِ وَلِغَايَةِ مَنْ
النَّفَقَةِ وَجَالَ أَصْحَى بَنَ رَاهُوبِ
الْمَلِجِ أَفْضَلُ لِغَايَةِ مَنْ التَّعَبِ
قَالَ فِي الْفَتْحِ وَبِحَقِّ أَنْ يُقَالَ
قَدْ يَحْتَفِقُ بِاخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ
وَالْأَشْخَاصِ أَنْ يَقَى قُلْتُ خَوْل
الْجَهْوِ رَأَيْتُ وَأَوْفَى بِالْكَتَابِ
الْعَزِيزِ وَالسَّنَةِ الْمَهْمُورَةِ لَأَنَّ
اللَّهُ سَيِّمَاتُهُ قَالَ مَنْ اسْتَطَاعَ
الْبَحْثَ وَالْإِسْتِطَاعَةَ الزَّادُ
وَالرَّاحِلَةُ كَأَنَّ رَدَّ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ
وَأَلَهُمْ (مَنْ أَسَى رَضَى اللَّهُ
عَنْهُ أَنْ يَرُدَّ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ
وَأَلَهُ) (وَمُسْلِمٌ عَلَى رَحْلٍ) يَفْتَحُ
الرَّاهُوتُ كَوْنُ الْحَاوِي وَهُوَ لَعْمٌ

بأسناد ضعيف والجمهور على الجواز وهو الحق واستدل الماتع من الامامية بقوله تعالى
 فمن لم يجد منكم الشهر فليصمه قوله فغير المنصوب دليل على ان فضله في التطهر لاختصاصه
 بمن اجهده الصوم واخصى الصبيب والاراء اوعان في الرغبة من الرخصة بل الحق بذلك
 من يقتضي به لتأنيبه من وقع في شيء من هذه الامور الثلاثة ويحكي عن القطاوي ذلك
 المحال في حقه افضل لقضية البيان ويدل على هذا قوله في حديث ابي سعيد وما كان
 يريد ان يترك قول الله اولئك العصاة استلزامه قال بان القطر في السفر ضمن ومن ظن
 بانه اولى وقد تقدم الجواب عن ذلك قوله في يوم عاشوراء انه ان الاطوار عندنا تتعدد
 اكثر كما يكون في ايام الصبي افضل لانه غفلة المشقة وان يشرع لمرح المسافر يزمن
 امام احوال ان يقطر ليقصد به الناس وان لم يكن يحتاج الى الاطوار لما تقدم قوله
 الى ايسر كما افردا كب بعضى ان ايسر كم مشقة من بين ذلك بقوله الذي اكب قوله في شهر
 الظهيرة في اول الظهيرة قال في القاموس شهر النهار والشهر اولة الجمع فهو شهر
 قهلا يتنوع افعاله هم اى تشتاق قال في القاموس قال الله فواتوا نواقيع وفواتا
 اشتاقا تسمى قهلا فامسك على يد رواية الجعاري فوفعه الى اليد قال الحافظ وهذه
 الرواية مشكوك لان الرفع انما يكون بالسواد اجاب السكراني بان المعنى محتمل ان يكون
 وفعه الى أقصى طول يده اى انتهى الرفع الى أقصى ما فيها وفي رواية لا يداور وفعه
 الى نفسه قوله حتى رآه الناس في رواية الجعاري لبراء الناس وفي رواية للسقلى ليريه
 بضم آؤه وكسر الراء وفعه العانة والناس النصب على المقعولية

• باب من سافر في أثناء يوم هل يضطر فيه ومتى يضطر •

(عن ابن عباس قال سرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في رمضان إلى حنين والناس مختلئون فصاح ومطفر فلما استوى على راحته دعا يا ناس ابن أوما فوضعه على راحته وأمر راحته ثم نظروا الناس المطفر ونظروا المصوام فأطروا وروا البصاري) هذا أحد النسخة حديث ابن عباس وقد ورد بالقائل مختلف في البصاري وغيره وقد تقدم ذكره بعض ما ذكره المصنف هنا للاستدلال على أنه يجوز للمسافر الإفطار عند ابتداء أسفاره ونفسه فلما استوى على راحته الخ وقال الثاني من أصبح في حضر مسافرا فليس له أن يفطر إلا أن ثبت حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه أفطر يوم الكدي بانهى والحديث المذكور قد ثبت كتحققه ولكنهما لا تقوم به الحجة على إفطار من أصبح في حضر مسافر إلا بن الكدي والدين بخلافه في غاية أيام بل هو حجة على أنه يجوز من صام أياما في رمضان يفطر وقد ترجم عليه باب إذا صام أياما من رمضان ثم سافر إلى غير ذلك من الحجة على جواز إفطار من أصبح في حضر من سفر أو حديث الباب وكذلك حديث جابر المتقدم في الباب الأول كتحقق ذلك قال المصنف رحمه الله بعد

كاسر النفس شارب هذا الى ان التشف افضل للعاجز اذ قد (وكانت) اى الرحلة القوي كى (الزائفة) بالزائى اى حاملة
وحاملة متاع لان الزائفة البعير لى يستلهمه الرجل متاعه وطعامه فاقدى على الله عليه وآله وسلم انس وقدرى

يقال ان علي بن ابي طالب رقيه تركته فاحتملته وركب في غلظه وروي سعيد بن منصور ورمي طريق هشام بن عروة
قال كذا الناس يحبون وبعثهم ١١٢ اوردتهم وكان اول من بيع علي وحمل واپس عتقوا عفا بن عثمان وذي القعدة

ان ساق الحديث قال شيخنا عبد الرزاق بن عبد القادر ابو خنيس ايو، كذا لانه قد دهم
في هذا الشهر فاما حينئذ فكانت بعد الفتح بأربعين ليلة انتهى والفتح كان بعشر بقين
من رمضان وبسبب تسع عشرة ليلة خلطت فيه قال في الفتح وهو الذي اتفق عليه أهل
لسير وكان خروجه صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة في عاشر شهر رمضان فاذ كانت
حينئذ بعد بأربعين ليلة لم يستقيم ان يكون السفر اليها في رمضان (وعنه محمد بن كهر قال
أثبت أنس بن مالك في رمضان وهو يدرى سفره ورحلته وراحته وليس شاب القدر
بذات عظام فما كل نصف سنة فقال سنة ثم كبر واد القمى ومن عبيد بن جهم
قال ذكرت مع أبي بصرة الغفاري في قصة من القسطا في رمضان فقدم غريب عراه
ثم قال اقرب فقامت من البيوت فقال أبو هريرة أغربت من شهر ولله صلى الله
عليه وآله وسلم لم يروا ما روي (ابو داود) الحديث قوله كذا لما قد روي عنه
وفي استناده عبد بن جعفر والعلوي بن المدين وهو ضعيف الحديث الثاني كتب
أبو داود والنسائي والحاظ في التلخيص ورجل استناده ثقات وأخرج البيهقي عن أبي
الفتح عن أبي بصير عن عمرو بن شرحبيل انه كان بابا فمروا من فطر من يومه
فجاءه من السطاة هواسم لمصر العتيقة التي هدم عمرو بن حسان وأسد بن
يادان بن أبي لهب وولده سائران ففطر قبل خروجه من الموضع الذي أراد استقره
قال ابن العربي في العريضة ما صحح ولم يقله إلا أنا لما كان في فطره واهله
اختلفوا إذا كل من عليه كسار من المال ذكرا أو أنثى ففطره أو أنثى ففطره
يكثر ويحب أن لا يكسره الحديث وقول أحدهم فطره ففطره ففطره ففطره
الصوم يجمع النظر كارض وفرق بين المرض يمكن دفعه بغير الشر قال ابن العربي
وأما حديث أنس يربح إلى السوق والنفق فذكره شعرون ورواهه وحظ ان قول
لابن أنس يربح إلى السوق والنفق فذكره شعرون ورواهه وحظ ان قول
العصا من السنة يصر في سنة الزول على الله عليه وآله وسلم وقد مرح هذان
العصا بان افطارهما برقل بمار البيوت من السنة

(باب حواقر اصقار دحل داول بجمع اظامة)

أم كلثوم بنت أبي بكر
 الصديق وخرجته أخته في
 الحج والجهاد والتساق في الحج
 وكذا ابن ماجه (عن أبي هريرة)
 رضي الله عنه قال سمعت النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم يقول
 من حج لله وفي رواية عبد الجبار مر حج هذا البيت لم يلمس أرضها البيت وهو يشعل
 لا يبين الحج والمعرة - وفيه من طويق القعش من أرض حرم - من الحج أو اعقر (فأبرفت

يثلث الله على نفسه الصوم والصلاة والصدقة والبر في النعم في الخلق أي الجاهل أو العبد في الله
أو خطه إلى رجل المراد نبياً يتلقى بالجاهل أو كمال الأزهري كلمة جامعة ١١٢

ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في يوم صلاته ثلاث مشقة الصبر قد زالت
عن ولا يصبر إلا مقدار المدة التي يصبر في أصل الله عليه وآله ولا مع أخاته ولا شئ
من يصبر على الله عليه وآله وسلم في تلك المدة لا يبقى القصر فيما زاد عليها ولو كثر
ملاحظة الأصل منعت من جوارحه لأن القصر لا يثبت في شئ من التبرع ولا يثبت في
الإبدل وقد دل الدليل على أنه يصبر في مثل المدة التي أقام فيها على الله عليه وآله وسلم
وقد تقدم الخلاف في مقدارها فيقتصر على ذلك وهكذا يقال في الاقطار الأصل في التبرع
أن لا ينظر في زوال مشقة الصبر عنه إلا ليدل على جوارحه وقد دل الدليل على أن
من كان مقملاً يلد وفي عزمه الصبر بقطر مثل المدة التي أقامها على الله عليه وآله وسلم
بكرة وهي عشرة أيام أو أحده عشر على اختلاف الروايات يقتصر على ذلك ولا يجوز
الزيادة عليه إلا ليدل فإن قيل الاعتبار بأطلاق اسم المسافر على المقسم المتعدد وقد
أطلقه عليه صلى الله عليه وآله وسلم فقال أقوم سفر كما تقدم في القصر لا بالمشقة لعله
انقباضها فلتاقدّم الجواب عن ذلك في القصر فليرجع إليه

• (باب ما في المرض والشيخ والشيخة والحمل والمرضع) •

(عن أنس بن مالك الكوفي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إن الله عز وجل
وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة عن الحلي والمرضع الصوم وادامة وفي لقنا
بعضهم عن الحمل والمرضع) الحديث حسن الترمذي وقال لا يصرف لابن مالك هذا
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الحديث الواحد انتهى وقال ابن أبي حاتم في مله
سألت أي منه يعني الحديث فقال اشتد فيه والصح من أنس بن مالك التبرع
انتهى قال المنذري ومن سمي بأنس بن مالك من دواة الحديث خمسة هم هذا وأبو
جزء أنس بن مالك الأنصاري خادم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنس بن مالك
والد الإمام مالك بن أنس وروى عنه حديث في استناده نظر والربع شيخ حمي حديث
والتامس كوفي حدث عن جلد بن أبي سليمان والأعشى وغيرهما انتهى وفي أن
يكون أنس بن مالك التبرع الذي ذكره ابن أبي حاتم سادسان لم يكن هو الكوفي
والحديث يدل على أن المسافر لا صوم عليه وقد تقدم البحث عن ذلك وأنه يصل قصر أو قد
تقدم تحققة وأنه يجوز العمل والمرضع الاقطار وقد ذهب إلى ذلك المعز والفتها إذا
حاتت المرضعة على الرضيع والحمل على الجنين وقالوا إنها تفرحاً قال أبو طالب ولا
خلاف في الجواز وقال الترمذي العمل على هذا عند أهل العلم وقال بعض أهل العلم
الحمل والمرضع بطران ويقضيان ويعطمان ويحسبان وقال بعض أهل العلم
وأحدو قال بعضهم بطران ويعطمان ولا قضاء علىهما وإن شاء ناقضتا ولا إمام عليهما
وهو يقول أحق انتهى وقد قال بعدم وجوب الكفارة مع القضاء أو زاهي والأزهري

القاحش مهادن في عموم الرث والحنن منها ظاهر في عدم
التأثير والمستوى الطريق لا يبرز أيضاً في الفتح (وجع) أي من ذنوبه (كيدوم ولذاته) أي بغير ذنب يبرح يوم
١٥

يستم على مستأبيل وهو الذي يجهل التوراة وهم من قال لهم لم نعلم واحد وهو ابن الصباغ في الشام والرواق
في البحر ورحله الحس وقال ابن حزم بن ميمونة ما تأبيل غير مبلين ١١٥ وقال غيره بينهما عشر مراحل

قال القسطلاني وإسم موضع
آخر بين حادثة وذات عرق وبينة
باله الهسلة وقال الجبهة
الغففة وهو المراد في حديث
رافع بن خديج عن كسيلة التبي
صلى الله عليه وآله وسلم
بذي الحليفة من ثمانية فاصنا
نهب ابل (ولاهل الشام) زاد
الشافي في حديث عائشة ومصر
وزاد الشافي في روايته والمغرب
(الطفة) بضم الجيم وسكون
الحامض هي قرية ثرية بينا وبين
مسكة خمس مراحل أو مئتين
وقول التوروي في ترح المذهب
ثلاث مراحل فيه نظر كما قال
في القمع وفي حديث ابن جرير
مهيبة بوزن عطفة وقيل بوزن
لطفة وصحبت الطفة لأن السبل
أجفها قال ابن الكلبي كان
العصاليق يسكنون يقرب فوقع

ومضان آخر فلهام صومه ثم يقضى بعدهم يطعم من كل يوم من حنطة فان الله
مره رمضان الثاني فليس عليه اطعام بل عليه القضاء فقط وقال الحسن البصري
وشبهه الضعيف في بيطونة عاصي الاطعام لا على الصوم ثم نسخ بعد ذلك قوله جمع ابن
عباس يقرأ على الذين يطبقونه هكذا في هذا الكتاب وهو لا يشك قوله آخر الكلام
هي الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان ان يصوما لأن يكون مراد ابن عباس
ان ذلك من مجاز الخذف كما روى عن بعض العلماء والاصل وعلى الذين لا يطبقونه وقد
روى عن ابن عباس انه كان يقرأ وعلى الذين يطبقونه أي يكلفونه ولا يطبقونه وهو
المناسب لا آخر الكلام وقد روى عن ابن عباس انه قال رخص الشيخ الكبير ان يطر
ويطعم من كل يوم مسكينا واقتضا عليه رواته ادرقني والحاكم وصحبه مع ما في
الباب عنه ومن معاذ دليل على انه يصوم والشيخ الكبير العاجز عن الصوم ان يطر
ويكفر وقد اختلف في قدر اطعام المسكين فقيل نصف صاع عن كل يوم من أي قوت وبه
قال أبو طالب وأبو العباس وغيرهما من الهادوية وقيل صاع من غير البر ونصف صاع
سبعة قال أبو حنيفة والموطأ به ونيل مدني وأبو يوسف صاع من غيره وبه قال
الشافي وغيره وليس في المرفوع دليل على التقدير قوله أتيت النبي والمرضع لفظ أبي
داود وابن عباس قال في قوله وعلى الذين يطبقونه قال كانت رخصة للشيخ الكبير والمرأة
الكبيرة وهما يطبقان الطعام ان يطر أو يطعما كان كل يوم مسكينا والليل والمرضع
انما افتابني على أولادهما أطرنا وأطعمنا وآخر به البزار كذلك وزاد في آخره وكان
ابن عباس يقول لا مولده حتى أت بقرعة الذي لا يطبقه فعليك القضاء ولا قضاء عليك
وصحح ادرقني اسناده

باب خص رمضان متابعاً ومتفرقاً وتأخيره الى شعبان

عن ابن جرير ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قضا رمضان ان شاء فرق وارشا كما
رواه ادرقني قال البخاري قال ابن عباس لا بأس ان يفرق لقول الله تع في هذه
أيام أخر وعن عائشة قالت ثلاث تعد من أيام أخر متابعات فسدقت متابعات ورواه
ادرقني وقال اسناده صحيح حديث ابن عمر في اسناده شيبان بن بشر وقد روى عنه
قال ادرقني ورواه عطاء عن عبيد بن عمير عن عاصم بن عبيد بن عمير عن عاصم بن عبيد بن عمير
أي اسناده ضعيف أيضاً وقد صحح الحديث ابن الجوزي وقال ماعلاً أحد اطن في شعبان بن بشر ورواه
ادرقني أيضاً من حديث عبد الله بن عمرو في اسناده الواقدي وابن أبي عمير ورواه
حديث محمد بن المصنف كذا قال بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن
تطوع قضا شهر رمضان فقال ذلك أرايت لو كان على أحدكم دين ففرض الله
والدريهين ألم يكن قضاءه والله أحق أن يعفو وقال هذا اسناده حسن لكنه مرسل وقد

لعشر موضح والمراد منها التي أعلاها تهامة واليمن وأسفلها الشام والعراق إقرن المنازل بلقظ الجمع والركب الاضائي
هو اسم المكان ويقال له قرن بلاضافة وهو يقع الناف وسكون الراء مضبوطة صاحب الصباح يقع الراء ويظنوه وبلغ

بفتح الراء الطريق ويسمى قرن الثعالب
وسمى بذلك ما كان يأوى إليه من الثعالب وسكن

الروائي من بعض قديما
الشافعية انهما موضعان
احدهما في حيوط وهو الذي
يشال بقرن النازل والاخر
في صود وهو الذي يقبل بقرن
الثعالب والمعروف الاول لكن
في اخبار مكة لقها كهي ان قرن
الثعالب جبل مشرف على أسفل
مكة منه وبين مكة ألف
وخمسة مائة ذراع فظهر وان قرن
الثعالب ليس من المواقيت وقال
في الفتح والجبل المذكور بينه
وبين مكة من جهة الشرق
مرحلتان (ولا هل يمر) اذا
قصودا مكة طريقين احدهما
طريق أهل الجبال وهم يصلون
الى قرن أو بمحاذاة فهو ميقاتهم
كما هو ميقات أهل المشرق
والاخرى طريق أهل مكة
فيرون بيا لم أو بمحاذاة وهو
ميقاتهم لا يشاركون فيه الا من
أتى عليه من غيرهم (يلزم) غير
منصرف جبل من جبال تهامة
ويقال له أطل على مرحلتين من
مكة فان مر أهل اليمن من
طريق الجبال فيقتطع بعد ذلك
في الفتح بين مكة ثلاثون ميلا
وحكي ابن السكيت فيهم
مرتين بدل الاثنين وأبعد
المقاتل من مكة ذوا الحليفة
مقاتل أهل المدينة فقبل
الحكمة في ذلك ان تعظم أجور
أهل المدينة وقيل رفاقا هل الا

روى موصولا ولا يثبت وفي الباب من أبي حنيفة ما ذكره ابن جبر وأبو هريرة ورواه
ابن خديج أخرجهما البيهقي وهذه الطرق وإن كانت كل واحدة منها لا تقبل من عقل
فبعضها يقوى بعضها فتمنع للاحتجاج بها على جواز التفرقة وهو قول الجاهل وسكانه في
البحر من على عليه السلام وأبو هريرة وأبو ثعلبة ومعاذ بن جبل وابن المنذر من على وعائشة
وجوب انتساب قال في الفتح وهو قول بعض أهل الظاهر وروى عبد الرزاق بن هشام
عن ابن جبر أنه قال يفضله تباعا وحكا في البحر من النضر والناسر واحد قول الشافعي
وعسكو بالانتماء المذكورة أنه في قول مستأببات قال في الموطأ في قراءة ابن كعب
وأجيب عن ذلك بما تقدم من ما تقدمه من أن الله قد اختلف في الاحتجاج بقراءة
الاحاد كما تقدم في الأصول وإذا سلم انتم الله فقط فهي مقولة عند من قال بالاحتجاج
بها مرة أخرى لا حذو ولا عارضها ما في الباب من الاحاديث وقال القاسم بن ابراهيم
نزل أسماوا جزا وحكي في البحر عن داود ان القاضي يطابق وقت النوا من أول الشهر
وأخره ووسطه وما احتج به لانتبايع ما أخرجه الله الرطبي عن أبي هريرة أنه صلى الله
عليه وآله وسلم قال من كان عليه صوم من رمضان فليسر ولا يقطع ولكنه قال البيهقي
لا يصح وفي استناده عبد الرحمن بن ابراهيم القاضي وهو يحتج بفسه قال الله الرطبي
ضعيف وقال أبو حاتم ليس بالقوي وروى حديثه عن عبد الله بن عمر هذا وقيل
القطان يات به من غير غيره قال ولم يأت من غيره بحديث صحيحه ولا حديث حسن قال
لخافه قد صرح بن أبي عمير أنه أتته حديثا الحديث بعينه على عبد الرحمن بن قتيبة
قال ابن عباس وصلى الله عليه وآله أخرجه الله الرطبي من وجه آخر (وعن عائشة
قالت كان يكون على الصوم من رمضان فاستطبع ان اقصا اذ في شعبان وذلك
لمكانه ورواه الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه جماعة ويروى بأسا ضعيف عن أبي
هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في رجل من رمضان في رمضان ثم لم يصم ولم يصم
حتى أدركه رمضان أخرجه قال يصوم الذي أدركه ثم يصوم الشهر الذي أفرط فيه ويصوم كل
يوم مسكنا ورواه الله الرطبي عن أبي هريرة من قوله وقال اسناد صحيح وقوف وروى
عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من مات وعليه صيام شهر رمضان
فليصم عنه مكان كل يوم مسكنا واستناده ضعيف قال الترمذي والصحاح انه من ابن عمر
موقوف وعن ابن عباس قال إذا مرض الرجل في رمضان ثم مات ولم يصم أطعم عنه ولم
يصم عنه فطعامه فريضة عنه ورواه أبو داود حديث أبي هريرة أخرجه
الله الرطبي وفي استاده عمر بن موسى بن جبر وهو ضعيف جدا والرواية عنه ابراهيم بن
نايف وهو أيضا ضعيف وروى عنه موقوفاً وصححه الله الرطبي كما ذكر المصنف وغيره

وحدث
معين (عن) أي المواقيت المذكورة (لأن) بضم الميم وتكون مقتضى الظاهر ان يكون لهم بعضهم المذكورين فأجاب

ابن خالفة على ان شعب المؤمنين اهل الدنيا كل مكانه يقول انه خير من غيرهم في القربة الى الله تعالى واما جوابه بانه
على حذف مضاف اي حق لاهل من اي هذه المواضع لاهل هذه البلدان

وحديث ابن عمر اخرجه الترمذي عن قتيبة عن عبد بن القاسم عن اشعث عن محمد بن
نافع عن ابن عمر فروقا وقال غريب لا يعرفه فروقا الا من هذا الوجه والاصح انه
موقوف على ابن عمر قال واشعث هو ابن قنار ومحمد هو ابن عبد الرحمن بن ابي بلي قال
الحافظ ورواه ابن ماجه من هذا الوجه وقيل عنده عن محمد بن سيرين بل محمد بن عبد
الرحمن وهو وهم منه ومن شيخه وقال الدارقطني اشعث موقوفه على ابن عمر وتابعه
البيهقي على ذلك واثار ابن عباس رحمه الحافظ واثار غيره الدارقطني وسعيد بن منصور
والبيهقي وعبد الرزاق موصولا وعنده البخاري قال عبد الحق في احكامه لا يصح في
الا طعام من يصح من فروقا وكذا قال في التلخيص قوله لا يستطيع ان اقصى الا في شعبان
استدل به على ان عاشة كانت لا تقطع عن بني من الصيام ولا في عشرين الحجة ولا
عاشوراء ولا غير ذلك وهذا الاستدلال انما يتبع تسليم انها كانت ترى انه لا يجوز صيام
التلخيص في غيره من رمضان ومن ابن لقائه ذلك في الحديث في ذلك المكان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم هذا التلخيص وفي لفظ البخاري الشغل بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم
وفري وايضا في الحديث انما قالت ما قضيت شيئا مما يكون على من ربه ان الا في
شعبان حتى يقضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي الحديث دلالة على جواز تأخير
قضاء رمضان مطلقا سواء كان في شهر رمضان او في غيره من الزيادة على قوله في ذلك المكان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم قد بيناها في مجموعها من الحفظ على كافي التلخيص وان كان
الظاهر اطلاق النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك لاسيما مع وفردوا في ارجاءه الى
واله من الاحكام الشرعية فذكرنا في جواز التأخير مفيدا للعدل والمسوق في ذلك
قوله ويطلع كل يوم سكتنا استدلاله بجواز في معناه من قال بانها تلزم الفدية من لم
يصم ما فات عليه في رمضان حتى حال عليه رمضان آخر وهم الجاهل وروى عن جماعة
من الصحابة منهم ابن عمر وابن عباس وابو هريرة وقال الله وى عن يحيى بن اكنم قال
وجدته عن ستة من الصحابة لا أعلمهم بخلافه وقال النضرى وابو حنيفة واما صحابه
لأنه الفدية لله تعالى فلهذا في أيام آخر وليد كرهها واما جيبانها فقد ذكر في
الحديث كما تقدم ويدل على ثبوتها قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مساكين
قال في البصر ونسخ التفسير في نسخ وجوبه على من أفطر مطلقا الا ما خصه الاجماع
وقال أبو العباس ان ترك الاداء تفسيره عذروا به والافلا وحكى في البصر عن الشافعي
انه ترك القضاء حتى حال عليه رمضان والا فلا واجب من هذين القولين بان الحديث
لم يفرق وقد بينا انه لم يثبت في ذلك من النبي صلى الله عليه وآله وسلم في اقرال الصحابة
لا جهة فيها وذهب الجاهل وروى قول لا يدل على انه الحق والبراء الاصلية فاضحة بعده
وجوب الاشتغال بالاحكام التي كلفت حتى يقوم الدليل الناقل عنها ولا دليل هنا
فانما هو عدم الوجوب وقد اختلف القائلون بوجوب الفدية هل يسقط القضاء في الام

ولن اتي طبعي الى المواضع
من غير اهل من قصر جلاله
ثم لا يولي من اهل من قصر جلاله
(من غير من) أي غير اهل البلاد
المذكورة فلو امر الشافعي على
في الحقيقة كما يفعل الا نرسم
الاحرام منها وليس له جوارحه
الى الحقيقة التي هي مبقاة فان
أخراسه وزعمه عند الجهور
وأطلق التوروى الاطلاق ونفى
التلخيص في شرحه لمسلم
والهذه في هذه المسئلة فان
أراد في التلخيص في مذهب
الشافعي لمسلم وان أراد في
التلخيص مطلقا لان مذهب
مالك ان له جوارحه في الحقيقة
الى الحقيقة ان كان من اهل الشام
أو مصر وان كان الافضل
خلافه وقال الحنفية وابن
الشافعي من الشافعية واما
استكمال ابن دقيق العيد قوله
ولا اهل الشام اطفة فانه شامل
من من اهل الشام بذى
الحقيقة ومن لم يفرق قوله لمن اتي
طبعي من غير اهل من كان شامل
لشامى اذا هي بذى الحقيقة وغيره
فهما عمومان قد تعارضا فأجاب
عنه الولي بن العرفى بأن المراد
بأهل المدينة من ذلك طريق
سفرهم ومن مر على مبقاة هم
وحيث فلا اشكال ولا تعارض
وتنقيحهم مذاق الجهور (عن

أراد الحج والعمرة) مع ما بينا في غيرها والواو بمعنى أو وقيل دلالة على جواز دخول مكة بغير احرام (ومن كان دون ذلك)
أي بين المباحات ومكة (فمن) أي فقامت من (حيث أنشأ) الاحرام والسفر من مكانه الى مكة وهذا متفق عليه الاماروي

عن جماعة قال ميثاق هؤلاء نكح مكة واستدله ابن حزم على أن من ليس لميثاق فبقائه من حيث أن أولاد الله لا
يقتصر من كل دون الميثاق أي إلى جهة مكة ١١٨ ويؤخذ من أن من سافر غير قاصد لذلك تجاوز الميثاق

نذهب إلا كقولهم إلى أنه لا يسقط وقال ابن عباس وابن عمرو وقد اتفقت عليه المذاهب
أنه يسقط والاختلاف في عقد أو القصد هنا كالخلاف في عقد أرها في حق الشيخ العاجز
عن الصور. وقد تقدم بيانه قوله إذا مرض الرجل في رمضان الخ استدله على وجوب
الإطعام من ترك من مات في رمضان بعد أن مات عليه فيه وفيه خلاف والظاهر عدم
الوجوب لأن قول العاصية لا ينفذ فيه ويقع التردد في من مات آخر شعبان وقد روي في البحر
عدم الوجوب لأن الأصل البراءة فيلزم أن تدرأ عن وليه ما ينافي البحث عن هذا
قريباً

• (باب صوم التذوق من الميت) •

(عن ابن عباس أن امرأة قالت يا رسول الله إن أمي ماتت وعليها صوم شهر فماذا أصنع
فقال أرى أنك لو كانت على أمك دين فقتلته كان يؤدي ذلك عنها قالت نعم قال فصومي من
أمك آخر جاء وفي رواية أن امرأة كتبت إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنها صامت شهر
والنساء الله فزعم حتى ماتت طاعتاً قرأها إلى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في الله عليه وآله وسلم
فذكرت ذلك فقال صومي من آخره أجودوا بالساق وأبو داود. وعن عائشة أن رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم قال من مات وعليه صيام صام عنه وليه متفق عليه ومن يريده
قال يينا أجادس عنده. ولله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أنه امرأة ماتت ابنتها أصدقت
على أي يجازيها وإن ماتت فقال وجب أجرها. ورواه عبد الله بن الجراح قال يا رسول الله
إنه كان عليها صوم شهر فماذا أصنع صومي عنها قالت إنهم لم يرض قط أفجع بها هل

يجي عنها وأما أحمد وسلم وأبو داود والترمذي وصححه ولم يرووا رواية صوم شهرين
قوله أن امرأة من بني هذيل ماتت في الجاهلية قالوا لها صومي شهرين قالوا لها صومي شهرين
وعنها صوم شهرين في أخرى أنه أن رجل قال وفي رواية أنه أجاز عليها خمسة عشر
وما ورواية أنه أيضاً وعليها صوم شهرين متتابعين قالوا في أفجع وقد أدهى بعضهم
أن هذا اضطراب من الروايات الذي يظهر تعدد الواقعة وما الاختلاف في كون السائل
رجلاً أم امرأة أو المسؤول عنه أختاً أو أمّاً فلا يضح في موضع الاستدلال من الحديث
قوله أرى أنت الخ فيه مشروعية القياس وضرب الأمثال ليكون أوضح وأوقع في نفس
السامع وأقرب إلى السرعة فهمه وفيه تشبيه ما اختلف فيه وأشكل بما اتفق عليه وفيه
أنه يسحب للميت القسي على وجه الله الذي أثاره على ذلك مصلحة وهو أطيب لنفس
المتفق وأدهى لادعائه وسألت مثل هذا في الحج أن شاء الله في قوله لاجتنب قرابة لها
هذا الرواية مطلقة فينبغي أن تجعل على الرواية المتقدمة كذا البتة قوله من مات وعليه

ثم هذا الحديث فذلك التمسك أنه يحرم
من حيث تعبد لله القصد
ولا يجب عليه الرجوع إلى
الميثاق أقوه من حيث أنشأ
(حق أهل مكة) وغيرهم من هو
بها لم يولد ويحوز فيه الرفع
والصحة (من مكة) أي
لا يحتاجون إلى الخروج إلى
الميثاق للإسلام منه بل يحرمون
من مكة كالأقاق الذي بين
مكة والميثاق فانه يحرم من مكانه
ولا يحتاج إلى الرجوع إلى
الميثاق ليحرم منه وهذا خاص
بالحج واختص في أفضل
الأماكن التي يحرم منها وأما
المعتر فيجب عليه أن يخرج إلى
أ. في الحبل قال المذهب الطبري
لا أعلم أحد جعل مكة ميقاتاً
للمعرة فتعذر. هـ على الفلكن
واختلف في الفلكن فذهب
إليه ورأى أن حكمه حكم
الحج في الإحلال من مكة وقال
ابن الماجشون يجب عليه
الخروج إلى أدنى المثل ووجهه
أن المعرة إنما تستدبر في الحج
فيما عمله واحد كالطواف
والسعي من من يقول بثلث وأما
الأحرام فله فيها بمختلف
وجواب هذا الإشكال أن
المقصود من الخروج إلى المثل
في حق المعمر أن يرد على البيت
الحرام من المثل فيصير كونه

صيام

وانتداه عليه وهذا جعل لتأخير وجهه إلى عرفته وهي المثل ورجوعه إلى البيت لطواف

الاذنية بفصل مكة وديارها أيضاً واختلف في تجاوز المواقف من مكة إلى مكة فذهب إلى أن من تجاوزها لم يبرأ من مكة

الامر والامر لا ينفك عن الامر الا ان اردت ان تكتبه وتاكد الامر ١١٩ - امر حبيب في كتاب العمل بطلب من

صيام هذه الصفة عامة لكل مكان وقوة صام عنه ولم يصم بمعنى الامر تقديره بالصوم
وتيسر دليل على انه يصوم الولى عن الميت اذا مات وعلمه صوم أى صوم كان وبه قال
أصحاب الحديث وجماعة من محدثي الشافعية وأبو ثور ونقل البيهقي عن الشافعي انه علق
القول به على صحة الحديث وقد صح وبه قال الصادق والناسخ والمؤيدان والاولا وحى
أحد بن حنبل والشافعي فى أحد قوله قال البيهقي فى الخلافات هذه السنة ثابتة لا أعلم
خلافاً بين أهل الحديث فى صحتها ولا يجوز على أن صوم الولى عن الميت ليس واجب
والخ امام الحرمين ومن تبعه فادعوا الاجماع على ذلك وتعقب بان بعض أهل الظاهر
يقول بوجوده وذهب مالك وأبو حنيفة والشافعي إلى الجديان إلى انه لا يصام عن الميت
مطلقاً به قال زيد بن علي والهادي والقاسم وقال البيهقي أحمد وأبو سعيد انه
لا يصام عنه الا بالذوق وقد المأخوذ مطلقاً ما روى عن ابن عباس انه قال لا يصام أحد
عن أحد ولا يصم أحد عن أحد أخرجه الشافعي باسناد صحيح من قوله وروى مثله
عبد الرزق عن ابن عمر من قوله وما أخرجه عبد الرزاق عن عائشة انها قالت
لا صوموا عن موتاكم وأطعموا عنهم قالوا الخ لا أتى ابن عباس وعائشة بخلاف
ما روى بهما ذلك على أن العمل على خلاف ما روى به قال فى الفتح وهذه قاعدة
لهم معروفة الا أن الاسرار عن عائشة وابن عباس فيها مقال وليس فيها ما يمنع من
الصيام الا الاثر الذى عن عائشة وهو ضعيف جداً انتهى وهذا بين من صاحب
الفتح على أن ثقة حديث ابن عباس المقتضى الذى ذكره هناك وهو انه قال كان لا يصوم
أحد عن أحد ولكنه ذكر فى التخصيص باللفظ الذى ذكرناه سابقاً والحق أن الاعتبار
بما رواه الصحابي لا بما رواه الكلام فى هذا باب وطق الأصول والذى روى مروفا
صرح على الرد على الماتعين وقد اعترضوا بان المراد بقوله صام عنه ولىه أى فعل عنه
ما يقوم مقام الصوم وهو الاطعام وهذا أعذر بآراء لا يتسكب فيه منصف في مناقبة
الاصحاب الصالحة ومن جفأ اعذارهم أن عمل أهل المدينة على خلاف ذلك وهو عذر
أبر من الاول ومن اعذارهم ان الحديث مضطرب بهذا ان تمامه فى حديث ابن عباس
لم يمتى حديث عائشة فانه لا اضطرار بينه ولا وبين وعمل القائلون بأنه يجوز فى الذبح
دون غيره بان حديث عائشة مطلق وحديث ابن عباس مقيد بفصل عليه ويكون المراد
بالصيام صيام الأندى قال فى الفتح وليس فيها ما تارض حتى يجمع بينهما حديث ابن عباس
مورقة مستقلة يسأل عنهما وقتها وما حديث عائشة فهو تقرير قاعدة عامة وقد
وقت الاشارتى حديث ابن عباس الى ضرورة هذا العموم حيث قال فى آخره قد بين الله
أحق أن يقضى انتهى وانما قال ان حديث ابن عباس مورقة مستقلة يعنى انه من
التخصيص على بعض أفراد العام فلا يصلح لتخصيصه ولا لتقييده كما تقرر فى الأصول قوله
صام عنه ولىه لفظ البراءة فليصم عنه ولىه ان شاء قال فى مجمع الزوائد واسناده حسن قال

المسافر آخر الليل أو مطلقا وهو أسفل من مسجد ذي الحليفة فهو أقرب إلى المدينة منها إلى القمم وسيشكل من الشجرة

وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ مِمَّنْ الدَّابَّةُ لَكِنَّ الْمَرْءَ قَالَ ابْنَ بَطَالٍ كَلَامُ سُلَيْمِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْعَلُ ذَلِكَ كَمَا يَفْعَلُ
الْمُؤْمِنُونَ مِنْ بَعْضِهِمْ مِنْ طَرِيقٍ وَبَرَجَ ١٢٠ مِنْ آخَرٍ وَقَدْ قَالَ فَعْضُهُمْ أَنْ زَوْهَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ قَصْدًا وَأَمَّا

مسكن اتفاقا حكا جميل
 القاضي في أحكامه عن محمد بن
 الحسن وتعبه والعيم أنه كان
 بعد التلاذذ المدنية لئلا
 ويقل عليه قوله لا في وبان
 حق صبح ولحق فيه وهو التبرك
 به (وان رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم كان اذا خرج
 الى مكة يصلي بلبقة المضارع
 في مسجد النجدة واذ رجع
 من مكة صلى في الخليفة يعن
 الولادي وبان) بذى الحليفة
 (حق صبح) ثم توجه الى المدينة
 قتالاً بينا الناس اهلهم لئلا
 (عن عمر رضي الله عنه قال
 سمعت النبي صلى الله عليه وآله

(وسلم وادی العقیق) می‌نویسد
 وهو بقرب البقیع منه وید
 المدینة بأربعة أميال (يقول
 أناس الساسة آت من ربي) هو
 جبريل عليه السلام (فقال صل
 فهدأ الوادی المبارك) أي
 وادی العقیق وروی الزهري
 بكان في أخبار المدینة ان
 وجد من المدینة ألف مائة
 فقال هذا عقیق الارض فعنی
 العقیق لكن ليس هذا من خوا
 صلی الله علیه و آله وسلم حق
 يطابق الترجمة بل حکامه قول
 الاصح الفی آناه وقدروی
 ابن عسلی من طریق یعقوب
 ابن ابراهیم الزهري عن هشام

ابن مروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً
وتخصموا أمراً بالغضيم أي التزول

في الفتح اختار الجوزون في المراد قوله وله قيل كل قريب وقيل الوارث خاصة وقيل
عصته والاول ارجح وانما قيل قريب موراثة لانها شعبة المرأة التي سالت عن نذرهما خال
واشتقا هل يخص ذلك بالي لان الاصل عدم التباين في العبادات البدنية ولا في العبادات
لا ينخلها التباين في الطبيعة كذلك في الموت لا ما ورد فيه الخليل فيقتصر على ما ورد
ويبقى الباقي على الاصل وهذا هو الراجح وقيل لا يخص بالي فلما مر اجنبيا بان يصوم
عنه اجرا وقيل يخص استقلال الاجنبى بذلك وذكر الولى كونه الغالب وظاهر صنيع
الفاضل اختيار هذا الاخير به يوم ابو الطيب الطوسي وقوله يشبهه صلى الله عليه وآله
وسلم ذلك بالدين والدين لا يخص القريب انتهى وظاهر الاحاديث انه يصوم عنه مولى
وان لم يوص بذلك وان من صدقه عليه اسم الولى اذ في آخرها فاصام عنه ولا يصوم
عنه من ليس بولى ويجوز القتل بالدين لا يابط على ان حكم الصوم كحكمه في جميع
الامور قول ما ورد بها عليه السلام في ذلك دليل على انه يجوز ان ملك في يده عتق
الاصنام ثم مات القريب بعد ذلك وورثه ان تلك تلك العين وقد سبق الكلام على هذا
في كتاب الزكوة قال صلى الله عليه وآله في ما يجوز لغيره ان يجمع عن امه اراه
وان لم يوص وساقى الكلام على ذلك في الخبر ان شاء الله تعالى

• (أواب صوم التطوع) •

• (باب صوم ست من شوال) •

(عن أبي أيوب عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال فذا له صيام الدهر رواه الجماعة إلا البخاري واللف في رواته، جعل من حديث جابر وعن ثوبان عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال من صام رمضان وستة أيام بعد القطر كان تمام السنة من جبال حسنة فله عشر أمثالها رواه ابن ماجه) حديث ثوبان أخرجه أيضاً الشافعي وأحمد والدارقطني والبرزوقي الباب عن جابر عند أحمد وعبد ابن جندب والبرزوقي الذي أشار إليه المنذوق أسنده عمر بن جابر وهو ضعيف كذا في مجمع الزوائد وعن أبي هريرة عن عبد البرزوقي وأبي نعمان والطبراني وعن ابن عباس عند الطبراني في الأوسط وعن البراء بن عازب عند الأخطا وطعن وقد استدل بأحاديث الباب على استحباب صوم ستة أيام من شوال واليه ذهب الشافعي وأحمد داود وغيرهم وبه قالت المعتزلة وقال أبو حنيفة ومالك يكره صومها واستدل على ذلك بالآثار مجلن وجزم وهو باطل لا يلحق بها قال فضلاء من عالمهم مثني في مقابلة السنة العصبة المبرجة وأيضاً لا يمتثل ذلك في سائر أنواع الصوم المرض فيها ولا تأكل به واستدل مالك على الكراهة بما قال في المواطن أنه سار إلى أحد من أهل المبرصومها ولا يصح أن ينفي النسي إذا تركوا

العمل

فَتَحْتَمُوا بِالْعَقِيقِ فَإِنَّهُ مِمَّا رُكِبَ فَكَانَ الْخَضَارِيُّ أَشَارَ إِلَى هَذَا

وَقَضِيمُوا أَمْرًا بِالتَّضَمِّينِ أَيِ التَّزْوِيلِ هُنَاكَ لِصَكْنِ بَنِي إِبْرَاهِيمَ الْجَوْزِيِّ فِي الْمَوْضُوعَاتِ أَنَّهُ تَصْغِيفٌ وَإِنَّ الصَّوَابَ بِالْمُنْثَنَةِ التَّزْوِيقَةِ

بإفله وقد ولم في حديثه، فحتموا بالحق

5

عن ابن ماجه (ع) عن ابن عمر رضي الله عنهما
 في كرمي رؤي بتقديم الراي رأيه غيره (وهو

• (باب صوم عشر ذی الحجة وتا کیدیوم مرفعة لغیر الحاج) •

١٦ نيل ح وأبو اودى الشيخ وكذا ابن مازن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه أبى) بعض الهمزة تأتى فى المنام وفى رواية كريمة

موتني) من القائلين القائل من التعريس وفي رواية في معرض بفتح الراء له اسم مكان (بذي الحليفة يطن الوادي) أي
 وادى القضي كاذل عليه حديثه

المرور في باب منية بضم الميم
 وسكون النون ورفع القيسية
 وهي أمه وقيل جدته (رضي الله
 عنه أنه قال لعمر بن الخطاب
 (رضي الله عنه أرى النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم حين يري
 إليه قال فينبأ النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم بالمعركة)
 بكسر الميم واسكان العين
 وتوقف الراء كاضبطه جماعة
 من القويين ومحقق المحدثين
 ونظم من ضبطه بكسر العين
 وتثنية الراء وعليه أكثر المحدثين
 قال صاحب المطالع أكثر
 المحدثين يشددونها وأهل الأدب
 يسطوونهم ويخففونها وكلاهما
 صواب (ومعه) صلى الله عليه
 وآله وسلم تفر من أصحاب جماعة
 منهم وكان ذلك في سنة ثمان
 (جاءه رجل) قال في الفتح لم
 أحرف اسمه لكن ذكر ابن
 قسطن في الأزيل عن نفسه
 الطرطوش أن اسمه طاسم
 متبعية قال ابن قسطن فان ثبت
 ذلك فهو أخو علي الراوي
 (فقال يا رسول الله كيف ترى
 في رجل أحم مرة وهو متعصب)
 أي متابع (يطبع نسكت النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم ساعة
 فجاءه الوحى فاشعره رضى الله
 عنه إلى فجئت وعلى رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم نوب

عن أم سلمة وقد تقدم في كتاب العبدتين أحاديث تدل على فضيلة العمل في عشر ذي الحجة
 على العموم والصوم مندوح فحتها وأما ما أخرجه مسلم عن عائشة قالت سألت عماراً
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عما في العشرة وفي رواية يسم العشرة فقال
 العلماء المراد أنه لم يصمها العارض من غير أن يشرأف فيها وإن عدم مؤثر بها الصائم
 لا يستمر العدم على أنه قد ثبت من قولنا يدل على مشروعية صومها كما في حديث
 الباب فلا يقدح في ذلك عدم الفصل وحديث أبي قتادة روى عن طريق جماعة من
 الصحابة منهم زيد بن أرقم روى في نسخة وقتاً. زين النعمان وابن عمر عند الطبراني ومن
 حديث عائشة عند أحمد وفي الباب عن أنس وغيره وحديث أبي هريرة أخرجه أيضاً
 أبو داود والسنائي والحاكم والبيهقي وصححه ابن خزيمة والحاكم وفي إسناد مهدي
 الهجرى وهو صحيح ورواه العجلي في الضعاف من طريقه وقال لا يتابع عليه قال وقد
 روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأسانيد جياد أنه لم يصم يوم عرفته ولا يصوم عنه
 انتهى عن صحابه وحديث أم الفضل أخرج نحوه الشيخان من حديث حمزة وأخرجه
 السنائي والترمذي وابن حبان من حديث ابن عمر بلفظ سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم يقول يصوم مع أبي بكر كذا ثم مع عثمان فلم يصم وألا أمومة ولا أمية ولا
 انتهى عنه وأخرجه السنائي من حديث ابن عباس وحديث عتبة في معناه أحاديث
 يأتي ذكر بعضها في باب انتهى عن صوم العبدتين وأيام التمرين قول أبي صام عاشوراء
 ساقى العشر عنه وكذلك باقي الكلام على قوة وثبته أيام من كل شهر قوله والعشر فيه
 دليل على استحباب صوم عشر ذي الحجة بقوله أي بكر كذا ثم مع عثمان فلم يصم وألا أمومة ولا أمية ولا
 يوم عرفته وفي رواية أبي داود التي قد استنبطت في الحجة قول أبي صام يوم عرفته يكفر
 تخين الخ في بعض النسخ الحديث احتسب على أنه إن يكفر السنة التي قبله والسنة التي
 بعده وقد استشكل تكفيره السنة الآتية لأن التكفير التفطية ولا تكون لالشي قد
 وقع وأجيب بأن المراد يكفره بعد وقوعه أو المراد أنه باطية فلا يأتي ذنب فيها بسبب
 صيامه ذلك اليوم وقد قد ذاك جماعة من المعتزلة وغيرهم بالصغار قال النووي فان لم
 تكن صفات كفر من الكفار وان لم تكن كآثارها زيادة ورفع الدرجات والحديث
 يدل على استحباب صوم يوم عرفته وكذلك الأحاديث الواردة في معناه التي قدمنا الإشارة
 إليها في ذلك ذهب عمر وعائشة وابن أبي هريرة وأما من زيد وعثمان بن أبي العاص والعزة
 وكان ذلك فيجب الحسن ويحكمه عن عثمان وقال قتادة أنه لا بأس به إذ لم يضعف عن
 الدعاء وقد له البيهقي في المعرفة عن الشافعي في القديم واختاره الخطابي والمتولي من
 الشافعية وسكت في الفتح عن الجوهري أنه يشبه إظهاره حتى قال طاسم من أظفرو
 لتقوى به على أنه كان له مثل أجر الصائم وقال يحيى بن سعيد الزبيري أنه يجب فطر
 يوم عرفته الصالح وأعلم أن ظاهر حديث أبي قتادة لئلا كور الباب أنه يشبه صوم

قد اطل به) أي جعل التوبة كاتلة يستظل به (فادخلت أرى) أي رأيت صلى الله عليه وآله وسلم حال
 نزل الوحى وهو محمول على أن عمر روى على أنه صلى الله عليه وآله وسلم لا يكفره الاطلاع عليه في ذلك الوقت لأن فيه تقوية

الامان يشاهد سال الوحي الكريم (فاذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هجر الوجد وهو نبط من الغنط وهو صوم
النفس القرد من النائم والنفس عليه من شدة ثقل الوحي أي ينفتح ١٢٣ وهذا ما مر في الأوسط وابن

أي حاتم ان الآية التي انزلت
على النبي صلى الله عليه وآله
وسلم حينئذ هو فتاى وأتموا الحج
والعمرة ويستقادمه ان
المأمور به وهو الاقام يستدعى
وجوب اجتناب ما يقع في العمرة
(ثم يرى عنه) على الله عليه
وآله وسلم أي كشف عنه شيئا
فشيئا وروى بضعف الراوى
كشف عنه ما يتفاه من ثقل
الوحي يقل سرور الثوب
وسرته نزعته والتشديد أكثر
لافاذ التسديد (فقال أين
السائل عن العمرة فأبى رجل
فقال اغسل الطيب الذي بك)
وهو أهم من أن يكون بشيء
أوسدته واستدل به على منع
استدعاء الطيب بعد الاحرام
للاحرام بفصل أثره من الثوب
والبدن لعدم قوله اغسل
الطيب الذي بك وهو قول مالك
ومحمد بن الحسن وأجاب الجمهور
بان قصته بعلى كانت بالمرأة
سنة ثمان من الاخلاق كما هو وقد
ثبت عن عائشة انها طهت صلى
الله عليه وآله وسلم يداه في حجة
الوداع سنة عشر بلا خلاف
وإنما يؤخذ بالآخر فلا يخفى
من الامر (ثلاث مرات) هو
نصر في تكرار الغسل أو ما يعنى
قال له النبي صلى الله عليه وآله
وسلم ثلاث مرات اغسل التوب

يوم عرفه مطلقا وظاهر حديثه بين عامر المذكور في الباب أيضا انه يكره صومه
مطلقا للجملة قرى على ذلك يوم الضر وأيام التشريق وقيل ذلك أنه أهد وأما أيام
أكل وشرب وظاهر حديث أبي هريرة أنه لا يجوز ومنعه فأتى بصريح بن الاسديت
بان صوم هذا اليوم مستحب لكل أحد مكره لمن كان عرفات ساجدا للحكمة في ذلك
أنه ربما كان مؤذيا الى الضيق من الدعاء في يوم عرفه هذا والاقام باعمال الحج
وقيل الحكمة انه يوم هذا لاهل الموقف لا يجتمع فيه ويؤيده حديث أبي ثناء وقيل
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما أنظر فيه لما افتته يوم الجمعة وقد نهي عن انفراد
بالصوم كما سابق ويرى هذا حديث أبي هريرة المصريح بالنهي عن صومه مطلقا قوله
فشرب وهو مذهب فيمدليل على جواز الاكل والشرب في الداخل من غير كراهة
رواية البخاري من حديث حمزة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم شرب والناس
يخطرون اليه قوله هذا فالاهل الاسلام فيه دليل على ان يوم عرفه يوم التشريق
التي بعد يوم المصرا أيام عيد

(باب صوم المحرم وتا كيد عاشوراء)

(قد سبق انه صلى الله عليه وآله وسلم مثل أي الصيام بعد رمضان أفضل قال شهر الله المحرم
وعن ابن عباس وسئل عن صوم عاشوراء فقال ما علمت ان رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم صام يوما يطلب فضله على الأيام الا هذا اليوم ولا شهر الا هذا الشهر يعني رمضان
وعن عائشة قالت كان يوم عاشوراء يوم مات صوم عمر بن الخطاب عليه السلام وكان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يصومه فلما قدم المدينة صامه وأمر الناس بصيامه فلما فرض
رمضان قال من شامحه ومن شامركه وعن سلمان الا كوع قال أمر النبي صلى الله
عليه وآله وسلم رجلا من أسلم ان يذن في الناس ان كان أكل فليصم شيئا يومه ومن
لم يكن أكل فليصم فان اليوم يوم عاشوراء وعن علقمة ان الاشعث بن قيس دخل على
عبد الله وهو يطعم يوم عاشوراء فقال يا أبا عبد الرحمن ان اليوم يوم عاشوراء فقال قد كان
بصام قبل ان ينزل رمضان فلما نزل رمضان ترك فان كسمة طرا فاطم وعمر بن عمر ان
أهل الجاهلية كانوا يصومون يوم عاشوراء وان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صامه
والمسلمون قبل ان يفرض رمضان فلما فرض رمضان قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم ان يوم عاشوراء يوم من أيام الله في شامحه وكان ابن عمر لا يصومه الا ان يوافق
صيامه وعن أبي موسى قال كان يوم عاشوراء تعظمه اليهود وثقله عند انقال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صومه وأنتم وعن ابن عباس قال قدم النبي صلى الله

فلا يكون فيه تنصه من على أمره ثلاث غلات وعلى الأول فهمه ابن التميمي لو كان في الحديث ما يدل على ان الخلق كان
في الثوب أمكن ما قاله لكن ظاهره ان الخلق كان في دينه لا في شيا به لقوله وهو متنعج بطيب واذا كان الخلق في البدن

أمكن أن تقولوا نعمته ولونه الكأبة بغسله ثلاث مرات لأن ملوك العالين بالسدن أختفمن ملوكها التوب فألقى المصاييح
(واتزع هذه الجلبة وأمنع في حركتك كأنضغ ١٢٤ في حركتك) وعند مسلم من طريق قيس بن سعد عن عطاء بن هذا الحديث

عليه وآله وسلم فرأى اليهود تصوم عاشورا فقال ما هذا قالوا يوم صالح نجس الله فيه
موسى وبن إسرائيل من عدوهم فصامه موسى فقالوا لا أحق بموسى منكم فصامه
وأمر بصيامه وعن معاوية بن أبي سفيان قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم يقول إن هذا يوم عاشوراء ولم يكتب عليكم صيامه وأفاضتم في شصامه ومن شاء
فليصطمه متفق على هذه الأسا ديت كلها وأكثرها يدل على أن صومه واجب ثم نسخ ويقال
ليجب صيامه بدليل خبر معاوية وانما نسخ تأكيد استحبابه قوله قد سبق على صلى الله
عليه وآله وسلم مثل الخ هذا الحديث ذكره المنكر رحمه الله تعالى في باب ما ياء في قيام
الليل من أبواب صلاة التطوع وهو لجماعة الألبان عن أبي هريرة وفيه دليل على
أن أفضل صيام التطوع صوم شهر المحرم ولا يعارضه حديث أنس عند الترمذي قال
سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أي الصوم أفضل بعد رمضان قال شعبان لتعظيم
رمضان لأن في أسنة صدقة بن موسى وليس بالقوي ومجيب على نفسه في الصيام
في المحرم ما أخرجه الترمذي عن علي عليه السلام وحسنه أنه مع رجلا يسأل رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم وهو قائم فقال يا رسول الله أي شهر تأمرني أن أصوم بعد شهر
رمضان فقال إن كنت صائما بعد شهر رمضان فصم المحرم فإنه شهر الله فيه يوم نابت فيه على
قوم ويترتب فيه على قوم وقد امتشك قوم كتاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم من صوم
شعبان دون المحرم مع كون الصيام فيه أفضل من غيره وأجيب عن ذلك بجوابين الأول
أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال نعم فضل المحرم في آخر حياته والثاني أنه كان يعرضه
فيه سفر أو مرض أو غيره مما أقبله عن صوم عاشوراء قال في الفتح هو بالمتعل المشهور
وسكن فيه النصر وروى ابن ديد أنه لم يسله ولا يعرف في الجاهلية وروى ابن
دحية بن ابن الأعرابي حكى أنه سمع في كلامهم ثابوا كذا في الفتح وبحديث عائشة
الذي كور في الباب أن الجاهلية كانوا يصومونه ولكن صومهم لم يستقم أن يكون
مسمى عند هؤلاء الاسم قال في الفتح أيضا اختف أهل الشرع في تعينه فقال الأكثر
هو اليوم العاشر قال القرطبي عاشوراء مصدول عن طائر الجاهلية والتعظيم وهو
في الأصل صفة الليلة العاشرة لأنها ما خوت من العشر التي هو اسم العقد واليوم مصاف
اليها فإذا قيل يوم عاشوراء كانه قيل يوم الليلة العاشرة لأنهم لم يحدوا به عن الصفة
غلبت عليه الاسم فقامت معان الموصوف فخذوا الليلة تصار هذا الفتنة علما على
اليوم العاشر وذكروا مصورا بطريق التي لم يسمع فأعوا لا الأذه وأضروا ما سادوا
وذا الوالمن الضاروا السادوا قال زين بن المنساة الأكثر على أن عاشوراء هو اليوم
عاشر من شهر الله المحرم وهو مقتضى الاشتقاق والسمية وقيل هو اليوم التاسع
فعل الأول اليوم مصاف الليلة العاشرة وعلى الثاني هو مصاف الليلة العاشرة وقيل

فقال ما كنت صائما في يومك
فانصنع في عمرتك وهو يدل على
أنه كان يعرف أهل الحج قبل
ذات قال ابن العربي أنهم كانوا
في الجاهلية يخلفون الثياب
ويجتنبون الطيب والأحرام
إذا جهوا وكافوا يتساءلون في
ذلك في العمر فافخروا حتى صلى
الله عليه وآله وسلم أن يجزأهما
واحد وقال ابن التمر في الحاشية
قوة وأمنع بعده ترك لأن المراد
بأن ما يجتنبه المحرم فيؤخذ
منه فائدة حسنة وهي أن التروك
قل قال وما قول ابن بطال أراد
الادعية وغيرها مما يشترك فيه
الحج والمعرة ففسيه تفسر
لأن التروك مشترك بخلاف
الاحمال فإن الحج أشياء زائدة
على العمرة كالوقوف ومابعده
وقال النووي قال ابن بطال
وزاد ويستثنى من الاحمال
ما يقتصر به الحج وقال البياحي
المأمورة بغير تزك التوب وقيل
الخلق لأنه صرح بها فلم يبق
الا لفتنة كذا قالوا ولا وجه
لهذا المصير بل الذي تين من
طريق أخرى أن المأمورة
الفصل والتزع وذلك أن عند
مسلم والنسائي من طريق صفان
عن عمرو بن دينار عن عطاء بن
هذا الحديث فقال ما كنت
صائما في يومك قال أنزع عن هذه

الثياب وأغسل عن هذا الخلق فقال ما كنت صائما في يومك وعمرتك وسئل بهذا
الحديث على أن من أصاب طيب في إمرأته ناسيا أو يخلط به ثم ينادي إلى الزمة فذكر كفارة عليه وقال مالك أن طالع الزمة

دم ومن أين خبئة واحدة في رواية يجب سلقها وعلى أن الحرم إلى أصله عليه خطبة من لا يؤمن بقرته ولا شقته خلافاً للفتى
والشعبى حيث قال لا يؤمن من قبل رأسه ثلاثين مضطراً له ١٢٥ أخرجه ابن أبي شيبة عنه ما وعنه على

نحوه وكذا عن الحسن وأبي
قلاية وسدريق عند أبي داود
أخرج من ذلك البنية فلهما من قبل
وأسموعلى أن الفتى أو الحاتم
إذا لم يعلم الحكم بحد حتى يبين
له وعلى أن بعض الأحكام ثبتت
بالوصى وإن لم يكن عاتيل وعلى
أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
لم يكن يحكم بالاجتهاد إلا إذا
لم يحضره الوصى ورواه حديث
الباب مكيون الأشعث الضاري
فبصرى وفي سنة انقطاع الأ
أن كان صفوان حضر مراجعة
يعلى وعمر فكانت صلاته
قال أنتم في حال الصوم ولم يقل
أن يعلى أخيه قال قال عمر قال
الحافظ في الفتى لكن سباني في
أبواب العمرة من وجه آخر من
صفوان بن يحيى عن أبيه فذكر
الحديث وأخرجه أيضاً
فضائل القرآن والمغازي وصلى
في الحج وكذا أبو داود والترمذي
والصائفي (عن عائشة زوج
النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
ورضى عنها قالت كنت أطلب
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم لأمره) أى لأجل
أمره (حين يحرم) أى قبل
أن يحرم كاهول فقط رواية مسلم
والترمذي لأنه لا يمكن أن يراد
بالأحرام هنا فصل الأحرام فإن
الطلب في الأحرام ٥ تبع بلا

انما سمى يوم التاسع عاشوراء أخذوا من أواد الأبل كلوا إذا هروا الأبل غليظة أيام ثم
أوردوها في التاسع قالوا ورد عاشوراء بكر العين وروى مسلم من حديث صالح بن
الأدعج انتهت إلى ابن عباس وهو متوسد مصدقاً فقالت أخرى عن يوم عاشوراء قال إذا
رأيت هلال الحرم فاعلموا أصبح يوم التاسع صائغاً قلت أهلكذا كان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم يصوم قال نعم وهذا ظاهره أن يوم عاشوراء هو التاسع انتهى كلام الفقه وقد
تأول قول ابن عباس هذا الزين بن المتبر بأن معناه أنه ينوي الصيام في الليلة المتعقبة
للتاسع وقواها الحافظ بصدي بن عباس إلا أن قال أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا كان
المقبل أن شاء الله صمنا التاسع فلم يأت العام المقبل حتى توفي قال فإنه ظاهر في أنه صلى الله
عليه وآله وسلم كان يصوم العشر وهم يصوم التاسع فثبت قبل ذلك وأول الأولى أن
يقال إن ابن عباس أرشد السائل إلى اليوم الذي يصام فيه وهو التاسع ولم يجب عليه
بتعيين يوم عاشوراء أنه اليوم العاشر لأن ذلك مما يسل عنه ولا يتعلق بالسؤال عنه
فأما قائل بن عباس لما فهم من السائل أن مقصوده تعيين اليوم الذي يصام فيه أجاب
عليه بأنه التاسع وقوله نعم بمسؤول السائل أهلكذا كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يصوم يعني نعم هكذا كان يصوم لو نفي لأنه قد أخبرنا بذلك ولا يمين هذا لأنه صلى الله عليه
وآله وسلم مات قبل صوم التاسع وتأويل ابن المتبر في غاية البعد لأن قوله أصبح يوم
التاسع صائغاً لا يصححه وسبب في الكلام ابن عباس تأويل آخر قوله ما علمت الخ فهذا
يقضي أن يوم عاشوراء أفضل الأيام لصيام بعد رمضان ولكن ابن عباس استدل ذلك إلى
علمه فليس فيه ما يرد عليه وقد تقدم أن أفضل الصوم بعد رمضان على الإطلاق صوم
الحرم وقد تقدم أيضاً في الباب الذي قبل هذا أن صوم يوم عرفة يكفر من تسعين وصوم يوم
عاشوراء يكفر سنة وظاهره أن صيام يوم عرفة أفضل من صيام يوم عاشوراء قوله فلما
قدم المدينة صامه فيه تعيين الوقت الذي وقع فيه الأمر بصيام عاشوراء وهو أول قدمه
المدينة ولا شأن أن قدمه كان في ربيع الأول فثبت ذلك الأمر بذلك في أول السنة
الثانية وفي السنة الثانية فرض شهر رمضان فعلى هذا يقع الأمر بصوم عاشوراء
التي سنة واحدة ثم توفى الأمر في صومه إلى المتطوع قولهم من شاء صامه ومن شاء
تركه هذا يراد على من حاله ما فرضه صوم عاشوراء فآفته القاضى صام من بعض
السلف ونقل ابن عبد البر الإجماع على أنه ليس إلا أن يرضى والإجماع على أنه مستحب
وكان ابن عمر يكرهه فسد بالصوم ثم انعقد الإجماع بعده على الاستحب بقوله وعن حماد
ابن الأكون قد تقدم شرح هذا الحديث في باب الصبي يصوم إذا أطاق قوله إن أهل
الجاهلية كانوا يصومون الخ حديث عائشة أنها كانت تصوم فريش قال في الفتى
وأما صيام فريش لعاشوراء لمعلم تلغوز من الشرع السالف كانوا يعظونه بكثرة
الكعبة وغير ذلك قال الحافظ ثم رأيت في المجلس الثالث من مجالس الباغندي الكبير

شأنه المراد إرادة الأحرام وقد دل على ذلك رواية أساني حياً إرادة الأحرام وحقيقة قولها كنت أطلب تطيب يده
ولا يتناول ذلك تطيب يديه وقد دل على اختصاصه بهذه الرواية الأخرى التي فيها كنت أجود يدي الطيب على رأسه

ونفيه وقد اتفق الشافعية على انه لا يستحب لطيب الثياب عند اعادة الاحرام وشذذ القولي حكى قولاً باستحبها ثم في
نزعها ثم لبسها ففي وجوب التسمية وجهاً صحيح البشوى وغيره

الوجوب (وله) أي فصله من
مخطورات الاحرام بعد ان
يرى ويصلي (قبل ان يطوف
بالبيت) طواف الاضحية
استحب الطيب عند الاحرام
وجواز استدائه بعد الاحرام
وانه لا يضرباؤه ورائحته
واغاليهم ابتداء في الاحرام
وحر قول الجمهور روي ما
يجرم لكن لا فدية وقال محمد بن
الحسن بكرمان يشطب على
الاحرام ما يتبقى منه بعده
واستحب الطيب أيضاً بعد
التبطل الاول قبل الطواف
وادعى بعضهم ان ذلك من
خصائصة صلى الله عليه وآله
وسلم قاله المهاب وابن القصار
وأبو الفرج من المالكية وروى
ابن العربي وعقبان انهما
لا تثبت بالقياس (عن ابن
عمر رضي الله عنهما) قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) يقول أي رفع صوته
بالتلبية حال كونه (مليداً)
شعر رأسه بضو الصغى لينظم
الشعر ويلتصق بعضه ببعض
استراخا عن غطه وقطعه وانما
يشعل ذلك من يقول كنه في
الاحرام واستقبلته استحب
التلبس وقد نص عليه الشافعي
وهذا الحديث أخرجه أيضاً
في التلباس وكذا مسلم وأبو داود

عن عكرمة انه سئل عن ذلك فقال اذنت فريش ذنبا في الجاهلية فعظم في صدورهم
فقبل لهم صوموا عاشوراء يكفركم قلت انتهى قوله فرأى اليهود تصوم عاشوراء في رواية
لمسلم فوجد اليهود صياماً وقد استشكل ظاهر هذا الخبر لاقتضائه انه صلى الله عليه وآله
وسلم حين قدومه المدينة تنجس باليهود صياماً يوم عاشوراء وانما قدم المدينة في ربيع
الاول وأجاب بان المراد ان اول علم بذلك وسأله عنه كان بعد ان قدم المدينة أو يكون
في الكلام حذف وتقدير قد قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة فأقام الى يوم
عاشوراء فوجد اليهود فيه صياماً ويحتمل ان يكون أولئك اليهود كانوا يصومون يوم
عاشوراء بصحاب السنين الشخصية فصاف يوم عاشوراء بصيامهم اليوم الذي قدم فيه
النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة قوله فصامه وأمر بصيامه قد استشكل رجوعه
صلى الله عليه وآله وسلم الى اليوم في ذلك وأجاب المازري باحتمال ان يكون أوصى
اليه بصيامهم أو نواظروا عند الغيرة بك أو أخبرهم أن صومهم كصومهم ثم قال ليس في
انذاره ابتداء الامر بصيامه بل في حديث عائشة التصريح بأنه كان يصومه قبل ذلك
نفياً لما في القصة انه لم يحدث في قول اليهود تجد حكم ولا مخالفة بينه وبين حديث
عائشة ان أهل الجاهلية كانوا يصومون كما تنقسم اذ لا مانع من نواظروا غيره من قبله على
صيامه مع اختلاف السبب في ذلك حال القرطبي وعلى كل حال فله صومه اقتداء بهم فإنه
كان يصومه قبل ذلك وكان ذلك في الوقت الذي يجب صوم اهل الكتاب فيما بينه وبينه
قوله ولم يكتب عليكم صيامه الخ هذا كله من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما بينه
النسائي واستدل به على انه لم يكن فرضاً كما قال المصنف قال الحافظ ولا دلالة فيه
لاحتمال ان يريد ولم يكتب عليكم صيامه على الدوام كما به رمضان وغايته انه عام خص
بالادلة لانه صلى الله عليه وآله وسلم وجوبه ويؤيد ذلك ان معاوية انما سجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم من سنة الفتح والذين شهدوا أمر بصيام عاشوراء والذين شهدوا في السنة
الاولى أوّل العام الثاني ويؤيد من مجموع الاحاديث انه كان واجباً لثبوت الامر
بصومه ثم تأكد الامر بذلك ثم زيادة التأكيد لانداء العام ثم زيادته بأمر من أكل
بالاسلاك ثم زيادته بأمر الامهات أن لا يرضع فيه الاطفال ومقول ابن سعد
الثابت في مسلم لما فرض رمضان ترك عاشوراء مع العلم بأنه ما ترك استصحابه بل هو باق
فدل على ان المتروك وجوبه وأما قول بعضهم المتروك تأكد استصحابه والباقي مطلق
الاستصحاب فلا يخفى ضعفه بل تأكد استصحابه باق ولا يمنع استقرار الاحكام به حتى
في عام وفاته صلى الله عليه وآله وسلم حيث قال لئن بقيت لاصوم من التاسع كما سيأتي
ولقرئ فيه فيه واخبره بأنه يكفر سنة فأي تأكد بلغ من هذا (وعن ابن عباس قال
صام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم عاشوراء وأمر بصيامه قالوا يا رسول الله

والنسائي وابن ماجه (وعنه) أي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال ما أهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وأهل (وسلم) الامن عند المسيحيين صعباً في الحليفة (ولفظ من دوايتشيان الذي لم يذكره البخاري ههنا ايدها التي يكذبون

فما على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والله المأثور عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الامن عند مصدي الخليفة
 آخره الجديد في مسنده وكان ابن عمر يشكر على رواية ابن عباس ١٢٧

على البيداء أهل البيداء هذه
 كما قاله أبو سعيد البكري وشيعته
 فوق على نفي الخليفة لم يصعد
 من الولدي وعند انصارى من
 طريق صالح بن كيسان من نافع
 عن ابن عمر قال أهل النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم حين استوت
 به راحته فاقه فهذه ثلاث
 روايات ظاهرة التذافع لكن
 قد أضع هذا ابن عباس فيها
 رواه أبو داود والحاكم من
 طريق سعيد بن جبير قلت لا ين
 اس عجت لاختلاف أصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم في أهله فذكر الحديث
 وفيه غلام على مصدي الخليفة
 وكنتين وأوجبن مجلسه قائل
 بلج حين فرغ من ما سمع منه
 قوم لحظوه ثم ركب غلاما استقلت
 به راحته أهل وأدرك ذلك منه
 قوم لم يشهدوا في المرة الأولى
 فسموه حين ذلك فلو انما
 أهل حين استقلت به راحته
 ثم مضى غلاما لشرف البيداء
 أهل وأدرك ذلك قوم لم يشهدوه
 فقل كل واحد مع واحد وانما كان
 أهله في صلاة وإيم الله ثم أهل
 نيا وثالثا وقد اتفق فقهاء
 الانصار على جواز جمع ذلك
 وانما الخلاف في الأفضل
 وحديث الباب أخرجه مسلم
 في الحج وكذا أبو داود والترمذي

انه يوم تظلمه اليهود والنصارى فقال فاذا كان عام المقبل ان شاء الله صمنا اليوم التاسع
 قال فزيات العام المقبل حتى تفر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وواصل وأبو داود
 وفي نسخة قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لن يثبت في قايلا صوم من التاسع
 يعني يوم عاشوراء أو أحد يومين وقد روى قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 صوم يوم عاشوراء ونافقوا اليهود صوموا قبله يوما وبعده يوما (أحد) رواية
 أحد هذه ضعيفة مكر من طريق داود بن علي عن أبيه عن جده روى عنه ابن أبي
 لبلى قوله تظلمه اليهود والنصارى استشكل هذا بان التعليل بضام موسى وعرف
 فرعون يحمل على احتصاص ذلك موسى واليهود وأجيب باختلاف أن يكون ميب
 تعظيم النصارى ان عيسى كان يصومه وهو عالم بفسخ من شر يسمونه لان كنسها
 منها ما نسخ بشر يسمونه لعنوا في لاجل لكم بعض الذي حرم عليكم وأحكم
 الأحكام انما يظلمها النصارى من التوراة وقد أخرج أحمد عن ابن عباس ان السفينة
 استوت على الجودي فيه فصامه نوح وموسى شكر الله تعالى وكان ذلك موسى دون
 فيه لما ذكرته في الفرج باعتبار شجاعتها وغرق أيتها قولا صمنا اليوم التاسع
 يحتمل ان المراد انه لا يقتصر عليه بل يضيئه الى اليوم العاشر اما احتياطا لما عايناه
 اليهود والنصارى ويحتمل ان المراد انه يقتصر على صومه ولكنه ليس في اللفظ ملجل
 على ذلك ويؤيد الاحتياط الاول قوله في آخر الحديث صوموا قبله يوما وبعده يوما
 فانه صريح في مشروعية ضم اليومين الى يوم عاشوراء وقد أخرج المسند المذکور
 بثل اللفظ الغدير وأما جد النبي وذكر في التخصيص وسكت عنه وقال بعض أهل العلم
 ان قوله صمنا التاسع يحتمل انه أراد نقل العاشر الى التاسع وأنه أراد ان يضمنه اليه في
 الصوم فلما في قبل ذلك كان الاحتياط صوم اليومين انتهى والتأخر ان الاحوط
 صوم ثلاثة أيام التاسع والعاشر والحادي عشر فيكون صوم عاشوراء على ثلاث
 مراتب الاولى صوم العاشر وسدسها الثاني صوم التاسع معه والثالث صوم الحادي
 عشر معها واذا ذكر في هذا الكلام صاحب الفتح قوله يعني يوم عاشوراء فقد تقدم
 تأويل كلام ابن عباس يار يوم عاشوراء هو اليوم التاسع وتأويله التوراة بأنه مأخوذ
 من انظما الابل فان العرب تسمى اليوم الحادي عشر من أيام رابعا وكذا باقي الايام وعلى
 هذه القسبة فيكون التاسع عاشر قال وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف ان
 عاشوراء هو اليوم العاشر من الحرم قال بذلك سعيد بن المسيب والحسن البصري
 ومالك وأحمد واصلق وثلث قال وهذا ظاهر الاحاديث ومقتضى اللفظ وأما تقدير
 أخذ من الانظما فمعيده انتهى

• (باب ما جاز في صوم شعبان والاشهر الحرم) •

والسائق (عن ابن عباس رضي الله عنهما ان أسامة بن زيد) قال روى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي رديفه وهو الذي
 يركب خلف الراكب (من عرفته) وضع الوقوف الى المزدلفة بكسر اللام اسم فاعل من انزله في وهو القرب لان الجراح

إذا تأخروا من عزلة فزادون إلى أي يقومون منها ويقعدون إلى أول يومهم إلى أن يأتي ذلك من الليل (ثم اوردني) صلى الله عليه وآله وسلم (من المزدلفة إلى منى) وأخاها بمصلي الله عليه وآله

١٢٨

ابن عباس بن عبد المطلب

وسلم وليدته فاعتنه بما يتقوله في تلك الحالة من التشريع ولما اختار أحداث الاسنان كما يختارون لتجميع الحديث قاله ابن المنير (فكلاهما قال لم ير النبي صلى الله عليه وآله وسلم يلي حتى) أي إلى ان (يرى جرة العقبة) وهي حكمة من جهة مكة من الجانب الغربي وفي الحديث يجوز الازدائي لكن إذا طاقته الدابة وان الركوب في الحج أفضل من المنى وأخرجه مسلم (وعنه) أي عن ابن عباس (رضي الله عنه) قال انطلق النبي صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة من الظهر والعصر يوم السبت فجلس به الواقدي (بعد ما تزلزل) أي سرح شعره (وادهن) استعمال الدهن قال ابن المنذر أجمع العلماء على ان للمسح ان يأكل الزيت والشحم والسن والشح والزيغ وان يستعمل ذلك في جميع بنيه سوى رأسه وخطته وأجودا على ان الطبيب لا يجوز استعماله في دمه ففرقوا بين الطبيب والزيت في هذا قياس كون الهرم ع وعلم استعمال الطبيب في رأسه ان يساح له استعمال الزيت في رأسه (وليس ازار ورواه هو وأصحابه فلم يشأ أحد) (عن نبي من الازدية) جمع رده (والازد)

(عن أم سلمة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يصوم من السنة شهر اياما الا شعبان يصلي به رمضان ورواه النجدة ولقنا ابن ماجه كان يصوم شهر شعبان ورمضان وعن عائشة قالت لم يكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصوم أكثر من شعبان فانه كان يصومه كله وفي لفظ ما كان يصوم في شهر ما كان يصوم في شعبان كان يصومه الا قليلا بل كان يصومه كله وفي لفظ ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استكمل صيام شهر قط الا شهر رمضان وما رأيت في شهر أكثر منه صياما في شعبان متفق على ذلك كله) حديث أم سلمة حسنة الترمذي قوله شهر اياما الا شعبان وكذا قول عائشة فانه كان يصومه كله وقوله بل كان يصومه كله ظاهره يخالف قول عائشة كان يصومه الا قليلا وقيل جمع بين هذه الروايات بان المراد بالكل والتمام الا كثر وقد نقل الترمذي عن ابن المبارك انه قال جازني كلام العرب اذا صام أكثر الشهر ان يقال صام الشهر كله ويقال فام فلا نيلته أجمع وله قد تشبه واشتغل ببعض أمره قال الترمذي كان ابن المبارك يجمع بين الحديثين بذلك وحاصله ان رواية الكل والقلم مفسر بزيادة الا كثر وخصه بها وان المراد بالكل الا كثر وهو مجاز قليل الاستعمال واستبعد الطبعي قال لان لفظ كل ناكذ لا راداة للشعور ورفع التصور فتفسيره بالبعض منافي له قال فيصطل على أنه كان يصوم شعبان كله نازقاً فيصوم معقداً حراً ثلثا يترهم ان واجب كله كرمضان وقيل المراد بقوله كله انه كان يصوم من أوله ثلثين أو ثمانين ومن أثبتاه طورا فلا يحل شأنا من صيام ولا ينقص بعضا منه بصيام بعض وقال الزين بن المنير اما ان يحمل قول عائشة على المبالغة والمراد الاكثر واما ان يجمع بأن قوله انه كان يصومه كله متأخر عن قوله انه كان يصوم أكثر وانما أخبرت عن أول الامر ثم أخبرت عن آخره ويؤيد الاثر قوله اول صام شهرا كاملا فمتقدم المدي تقرر رمضان أخرجه مسلم والنسائي واختلف في الحكمة في كثرة صلي الله عليه وآله وسلم من صوم شعبان فقيل كان يستعمل في صيام الثلاثة الايام من كل شهر لسفر أو غيره فجميع نقصتها في شعبان أشار إلى ذلك ابن بطال ويؤيده ما أخرجه الطبراني في الأوسط عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصوم ثلاثة أيام من كل شهر فرما أخر ذلك حتى يجتمع عليه صوم السنة فحرم شعبان ولكن في استاده ابن أبي ليلى وهو ضعيف وقيل كان يصوم ذلك لتعظيم رمضان ويؤيده ما أخرجه الترمذي عن أنس قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أي الصوم أفضل بعد رمضان فقال شعبان لتعظيم رمضان ولكن استاده ضعيف لان فيه صدقة بن موسى وليس بالقوي وقيل الحكمة في ذلك ان النساء كن يقضين ما عليهن من رمضان في شعبان فكان يصوم معهن وقيل الحكمة انه يتعقب رمضان وصومه مقتضى فكان يكثر من الصوم في شعبان فذكر

بضم الزاي واسكانه جمع ازار (فليس الا المزهرة التي تزدح) أي كثر فيها الزعفران حتى ينفض على من يلبسها قال بعض الفخ أوجه ومعنى الضم لها تبق أثره (على الجلد) أي تصبغ وعند البخاري عن ابن عمر مر فوعا ولا

ما يصوم

تليق من الشياطينية الزعفران الحديث (خاصة) صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الطهارة في وصلي اليانها راثم بان
 جرد في سكر الله صلى الله عليه وآله وسلم على التلويح جازم دعاته ١٢٩ في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٩٠

وسلبت الم وقلمها بعلين ثم
 (ركب راحته حتى استوى على
 اليداء) وعند التلويح صلى
 الظهر ثم ركب وصعد جبل
 اليداء ثم (أهله وأصحابه)
 تقدم نقل الخلاف في ذلك فربما
 وطريق الجمع بين المختلفين
 وهل كان صلى الله عليه وآله
 وسلم قد راح أو أفاض أو عتق
 خلاف باقي محققين أن شاء الله
 تعالى (وقلمها) بعلين الأشعار
 بأنه هدى قال الأزهري تكون
 اليد من الأيل والبقرو والضم
 وقال الترمذي هي البصرة كرا
 مسكان أو أقي وهي التي
 استكملت خمس سنين (وذلك)
 المسد كور من الركوب
 والاستراح على اليداء والاحلال
 والتقليد (فمن يقين من
 ذي القعدة) بفتح القاف
 وكسرها وأشارة فوجه
 من المدينة وهو الصواب لأن
 أول ذي الحجة كان يوم الخميس
 قطع المائتين وواثان وقوفه
 بعرفة كان يوم الجمعة فتعين أن
 أول الحجة الخميس ولا يصح أن
 يكون خروجه يوم الخميس وإن
 جزمه ابن خزيمة بل ظاهر الخبر أن
 يكون يوم الجمعة لكن ثبت
 في الصحيحين عن أنس أنهم صلوا
 معه صلى الله عليه وآله وسلم
 الظهر بالمدينة أو بعاد العصر
 في الحليفة ركعتين فدل على

ما يوم في شهر ربيع لما يقو من التلويح الذي جئنا به بسبب صوم رمضان والاولى
 أن الحكمة في ذلك عظم الناس عنه لما أخرجه التلويح وأبو داود وصححه ابن خزيمة من
 حديث سامة قال قلت لرسول الله ﷺ أركب من شهر من الشهر وما تصوم من شعبان
 قال ذلك شهر فقل الناس عنه يندجبون رمضان وهو شهر ترفع فيه الأعمال الخبيثة
 العالمين فاحب ان يرفع على وأما صومه فهو من حديث عائشة عن أبي بكر ولا تصوم من
 بين ما روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم من صوم كل شعبان أو أكثره وصله برهان
 وبين أحاديث التمس من تصوم رمضان بصوم يوم أو يومين وكذا ما جازم النبي من
 صومه في شعبان الثاني أن الجمع بينهما ظاهر بان يصلى على من لم يدخل تلك
 الأيام في صيام يعتاده وقد تقدم تفصيل أحاديث التمس من التمس بقوله صلى الله عليه
 وآله وسلم لأن يكون شيئا بصومه أحدكم (قائمة) ظاهر قوله في حديث أسلمة أن
 شعبان شهر يغفل عنه الناس بين رجب ورمضان أنه يستحب صوم رجب لأن
 الظاهر أن المراد منهم يغفلون عن عظم شأنه بالصوم كما يعظمون رمضان
 ورجباً ويحتمل أن المراد ظنهم من تعظيم شعبان بصومه كما يعظمون رجباً
 بضر الصائم فيه فانه كان يعظم ذلك عند الجاهلية ويغفرون فيه العترة كما
 ثبت في الحديث والظاهر الأول لأن المراد بالناس العصابة فإن الشارع قد كان أذن
 بها آثار الجاهلية ولكن غاية التقرير أنهم على صومه وهو لا يزيد زيادة على الجواز
 وقدمه وما يدل على منعه وعينه صومه على المومنين والمومسات أما العموم فالأحاديث
 الواردة في الترويب في صوم الأشهر الحرم وهو منها الإجماع وكذلك الأحاديث
 الواردة في حرمة عطر الصوم وأما على الخصوص فأن أخرجه الطبراني عن سعيد
 ابن أبي داود عن فروة بن نوفل عن أبيه عن جده عن أبيه عن جده عن أبيه عن جده
 سبعة أيام طلعت منه أبواب جهنم ومن صام منه غايبة أيام قفت له غايبة أبواب الجنة
 ومن صام منه عشرة أيام قال الله تعالى الأضواء ومن صام منه عشرة عشر يوماً ما أدى مناد
 من السجدة فستقر ما مضى فاستأنف العمل ومن زاد زاده الله ثم أن حديث طويلا
 في فضله وأخرج الخطيب عن أبي ذر عن مسلم بن مازة عن جده عن أبيه عن جده عن أبيه
 حديث سعيد بن أبي داود وأخرج شعوبه أبو فهم وابن عباس كمن حديث ابن عمر
 عن فروة وأخرج أيضاً نحوه البيهقي في شعب الإيمان عن أنس عن فروة وأخرج التلويح
 من أبي سعيد عن فروة عن جده عن جده عن جده عن جده عن جده عن جده عن جده
 السادسة فأذا صام الرجل منه يوماً جدد صومه بتقوى الله نطق الباب وبلغ اليوم
 وقاد يارب الحقرة وإذا لم يتم صومه بتقوى الله يستقره وقيل خدعتك نفسك
 وأخرج أبو الفتح بن أبي الفوارس في أخباره عن الحسن مره لأنه قال صلى الله عليه
 وآله وسلم رجب شهر الله وشعبان شهري ورمضان شهر أمتي وحكي ابن السبكي عن محمد

١٧ نيل ح ان خروجه لم يكن يوم الجمعة يحصل قوله في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٩٠
 كان الشهر ثلاثين فاتفق أن ياتسعه وشرين فيكون يوم الخميس أول ذي الحجة به بمعنى أربع لال لاش ويؤيده قول

بأنهم يفتنون في الحجة أو أوردوا وعملوا على الرواية أن بين يعرف الشرط لأن التمسك بالشهر وجه اختيارهم قال
 لأحجية الأئمة والآخر وهو احتمال ١٣٠ التمسك بقال يحتاج إليه الاحتياط (تقدم) صلى الله عليه

ابن عمر والسهماني قال لم يرد في استحباب صوم رجب على الخصوص سنة ثابتة
 والأحاديث التي تروى فيه وأهية لا يفرح بها عالم أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه أن عمر
 كان يضرباً كلف الناس في رجب حتى يشبهوا في الحظان ويقولوا كانوا قاتلوا وشربوا
 كان تعظمه المظاهرة وأخرج أيضاً من حديثه عن ابن عمر قال سئل رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم عن صوم رجب فقال أين أنت من شعبان وأخرج عن ابن عمر ما يدل على
 أنه كان يكره صوم رجب ولا يفتل أن الخصومات إذا لم تنقض للدلالة على استحباب
 صومه انتهت الخصومات ولم يمايل على الكراهة حتى يكون خصمها وأما
 حديث ابن عباس عند ابن ماجه بقوله أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام رجب
 فقبحه ضعيفان زيد بن عبد الحميد وأبو داود بن عطاء (وعن رجل من باهة قال أتيت النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم فقلت يا رسول الله أأأ الرجل الذي أتيتك عام الأول فقال قال
 أرى جملنا نحالا قال يا رسول الله ما كنت طعماً ما بالها رماً كنهه الأبا بيل قال لمن
 أمرت أن تعذب نفسك قلت يا رسول الله إلى أقوى قال صم شهر الصبر وجماعة قلت
 إلى أقوى قال صم شهر الصبر وجماعة قلت إلى أقوى قال صم شهر الصبر وثلاثة أيام
 بعد صوم أشهر الحرم وما جدوا وأبو داود وابن ماجه وهذا الظن الحديث أخرجه
 أيضاً الترمذي وقد اختلف في اسم الرجل الذي من باهة قال أبو القاسم البغوي في معجم
 الصحابة أن اسمه عبد الله بن الحرث وقال سكن البصرة وروى عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم حديثاً ولم يسمه وذكر في موضع آخر هذا الحديث وكذلك قال ابن قانع في معجم
 الصحابة أن اسمه عبد الله بن الحرث والراوى عنه مجيبة الباهية بضم الميم وكسر الجيم
 وسكون الياء آخر الخروف ويصدها باسم حدثت متعقبة وثنا تآيت في رواية أبي داود
 عن أبيه وأنها يعني هذا الرجل وهكذا قال أبو القاسم البغوي أنها قالت حدثني أبي
 أوجي وفي رواية التمسك بحجية الباهي عن عمه وقد ضعف هذا الحديث بعضهم لهذا
 الاختلاف قال الترمذي وهو متروك وفيه نظر لأن مثل هذا الاختلاف لا يفي أن يثبت
 فادحا في الحديث بقوله صم شهر الصبر يعني شهر رمضان قبله ويوم بعدة أي قره وثلاثة
 أيام بعده فيه دليل على استحباب صوم يوم أو يومين أو ثلاثة بعد شهر رمضان وقد تقدم
 أنه يستحب صيام ستة أيام لا نافية لأن ما ثبت بقوله صم شهر الحرم صم شهر
 التمتع والحجة وعمر ورجب ونسب هذا على مشروعية صومها ما أشهر يحرم ووجب
 فقد قلنا ما ورد في حائل الخصوص وكذلك الأمر الأول من شهر ذي الحجة وأما شهر
 التمتع وتوبة شهر الحجة فلها العموم ولكنه ينبغي أن لا يستكمل صوم شهر منها
 ولا صوم جميعها ويحل على ذلك ما عند أبي داود من هذا الحديث بل يقتضيه صم من الحرم
 وأترك صم من الحرم وأترك صم من الحرم وأترك

وأما وسلم (مكة) من أعلاها
 (الأربع ليل خلون من ذي الحجة)
 صبيحة يوم الأحد (طواف بالبيت
 وسعي بين الصفا والمروة قبل
 بفتح أوه وكسرة تاء أي لم يصير
 حلالاً (من أبل بفتح) يسكون
 الملال (له) صلى الله عليه وآله
 وسلم (قلدها) فصارت هدية
 ولا يجوز لأصحاب الهدى أن
 يتحلل حتى يبلغ الهدى محله ثم
 تزل بأعلى مكة عند الجون بفتح
 الحاء الله محله وضم الميم الجبل
 المشرف على المصب حداً
 مسجد العقبة وفي المشارق
 وفيه طعن في أهل مكة على ميل
 ونصف من البيت (وهو) أي
 والحال أنه صلى الله عليه وآله
 وسلم (مهل بالمج) ولم يقرب
 الكعبة بعد طوافه بها
 لشغل منعه من ذلك (حتى رجع
 من عرفه وأمر أصحابه)
 لم يسوقوا الهدى (أن يطوفوا
 بالبيت وبين الصفا والمروة ثم
 يقصر من ومن ومنهم) لأجل
 أن يحلقوا (ثم يحلقوا) لأنهم
 متقنون ولا هدئ معهم كما قال
 (وذلك أن لا يمكن منه بدنة قلدها
 ومن كانت معه امرأة فهدى
 حلال والطيب والنسياب)
 كسائر هرمات الأضرام حلاله
 وموضع التزجة قوله في هذا
 الحديث فلم يسمه عن شيء من

الأرد في الأثر وليس الحديث من أفراد البخاري ورواها أيضاً مختصراً عن عبد الله بن عمر
 رضي الله عنه أما أن تلبس رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) ولمسلم عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا

استوت به واجته فامة عند مسجد ذي الحلة أهل فقال (ليكن الهم ليكن ليلين) أي بالله أجناك ما صليت قال ابن
سباير كالجاعة من أهل العلم منى التلبية أجابة وهو إبراهيم ١٢١ حين أذن في الناس بالجمعة انتهى

• (باب الحث على صوم الاثنين والخميس) •

(عن عائشة قالت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصوم صيام الاثنين والخميس
رواه الجماعة الا بأداء ولكنه من رواية أسامة بن زيد وعن أبي هريرة قال النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال تعرض الأعمال كل اثنين وخميس فاحب أن يعرض على
وأما خبر واما أحمد والترمذي ولا بن ماجه هما ولا أحمد والتساقى هذا المعنى من
حديث أسامة بن زيد وعن أبي قتادة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن صوم
يوم الاثنين فقال ذلك يوم وقعت فيه وأنزل على فيمروا أحدكم أو أبو داود حديث
عائشة أخرجه أيضا ابن مبان وصححه وأعله ابن القطان الرازي عنها وهو ربيعة
البرقي وأما مجهول قال الحافظ وأخطأ في ذلك فهو صهي قال الترمذي حديث عائشة
هذا حسن صحيح وحديث أسامة أخرجه أيضا التساقى وفي استاد مرجل مجهول ولكنه
صحيح الحديث ابن خزيمة وحديث أبي هريرة قال الترمذي حديث غريب وأورده الحافظ
في التلخيص وسكت عنه وحديث أبي قتادة أخرجه من ذكر المنفق في الباب من
حفظه عند أبي داود وأحاديث الباب تدل على استحباب صوم يوم الاثنين والخميس
لأنهما يومان تعرض فيها الأعمال قوله فقال ذلك يوم ولدت فيه وأنزل على فيه الولادة
والأنزال إنما كان في يوم الاثنين كاجبة في الأحاديث

• (باب كراهة أفراد يوم الجمعة ويوم السبت بالصوم) •

(عن محمد بن عباد بن جعفر قال سألت خابرا أنهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن صوم
يوم الجمعة قال نعم متفق عليه والبخاري في رواية ان يفرد بصوم وعن أبي هريرة قال
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تصوم يوم الجمعة الا قبله يوم أو بعده يوم رواه
الجماعة الا التساقى ولمسلم ولا تفتنوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي ولا تفتنوا يوم
الجمعة بقيام من بين الأيام الا أن يكون في صوم يصومه أحدكم ولا جدي يوم الجمعة يوم
هـ فلا تفعلوا يوم عيدكم يوم صيامكم الا أن تصوموا قبله أو بعده وعن جويرية ان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دخل على قوم يوم الجمعة وهي صائمت فقال أحمت أس
قالت لا قال تصومين عدا قالت لا قال فاطرى رواه أحمد والبخاري وأبو داود وهو
دليل على ان التطوع لا يلزم بالشروع وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله
وسلم قال لا تصوموا يوم الجمعة وحده وعن حماد الازدى قال دخلت على رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم في يوم جمعة في سبعة من الأزد أناتهم وهو يذرى فقال هلوا

وهذا أخرجه عبيد بن جند وابن
جرير وغيرهما بأسانيدهم في
تقاسيمهم عن ابن عباس وبجاءه
وعله وعكرمة وقتادة وغير
واحد والاسانيد الهمم قرية
وأقوى ما فيه عن ابن عباس
ما أخرجه أحمد بن منيع في
صنده وابن أبي سنان من طريق
قائوس بن أبي نيلان عن أبيه
عنه رضى الله عنه قال لما فرغ
إبراهيم من بناء البيت فمسله
وأذن في الناس بالجمعة قال عبد
وبالبلغ صوفى قال أذن وعلى
البلغ قال فنادى إبراهيم يا أيها
الناس كتب عليكم الحج الى
البيت العتيق فمعه ما بين
المعاه والأرض الآتون الناس
يجيئون من أقصى الأرض يلبيون
ومن طريق ابن جريج عن ابن
عباس وفيه فأجابوا بالتلبية من
أصلاط الرجال وأرطم التساه
وأول من أجابه أهل اليمن فليس
حاجب من يومئذ الى أن تقوم
الساعة الا من كان أجاب إبراهيم
عليه السلام يومئذ زادهم من
لبي مرة حج مرة ومن لبي مرتين حج
مرتين ومن لبي أكثر حج قدس
تألمته قال ابن المقري الحاشية
في مشروعية التلبية تنبيه على
إكرام الله تعالى لعباده بأن
وفودهم على بيته إنما مكان
بأدعاء منه سبحانه وتعالى

وقوع المرفوع تكرير لفظه ليل ثلاث مرات وكذا في الموقوف الأول في المرفوع الفصل بين الأولى والثانية بقوله اللهم
وقد قل اتفاق الأدباء على ان التكرير لفظي لا براد على ثلاث مرات (لا شريك لك الا بالجمعة) بالكره على الاستئناف

بأنه يخرج من التعليل والعكس كما جرد عند الجمهور وسلكه الجمهور من أي حنفية وابن قدامن عن أحمد بن حنبل وابن
 عبد البر عن اختيار أهل العربية ١٢٤

إلى القدا احتقنا بالبر، ولله ما لم يعلم فقال أصح ما سمعنا قلنا لا قال اقتصموا من هذا قلنا لا
 قال فاقطروا فاقطروا قلنا سمعنا قلنا خرج وجلس على المنبر فقال يا أيها الناس ما فطر به وهو على
 المنبر والسلس يتقرون بربهم أنه لا يصوم يوم الجمعة وأما أحمد حديث ابن عباس
 هو مثل حديث أبي هريرة المتقدم وفي أسناده الحسين بن عبد الله بن عبد الله بن عبيد الله بن عبيد الله بن
 معين وضعفه الأئمة وحديث جندب قال لا يرى هو مثل حديث جويرية وأبو جندب أيضا
 لما تم وأخرجه أيضا القسافي بإسناد رجاله الصحيح الأحذية النابري وهو مقبول
 قوله قال نعم زاد سلم وأحمد وغيرهما قال نعم ورب هذا البيت وفي رواية القسافي ورى
 العكبة وهم صاحب المدة في زعمنا إلى سلم قوله أن يفرد بصوم فيه دليل على أن
 النهي المطلق في الرواية لا يوجب عقوبة الأفراد إلا إذا فُرد بالجمعة بالصوم كما يأتي في بقية
 الروايات قوله لا يوجب يوم أو يفرد يوم أي الآن تصوموا قبله يوما أو تصوموا بعده يوما
 وكذا وقع في رواية الأمامي في فقال الآن تصوموا قبله أو بعده وفي رواية سلم الآن
 تصوموا قبله يوما أو بعده يوما وهذه الروايات تفيد مطلق النهي أيضا قوله لا تقتصوا
 ليلة الجمعة بقيام من بين الباقي فيه دليل على عدم جواز تخصيص ليلة الجمعة بقيام
 أو صلاة من بين الباقي قال النووي في شرح مسلم وهذا متفق على كراهته قال وأصح
 به الطائفة كراهة هذه الصلاة المتبعة التي تسمى الرغائب قال الله وأضاهي
 ويحترعها قائمها بدعة منكر من البعدع التي هي ضلالة وجهالة وفيها منكرات ظاهرة
 وأدنى من جاحل من الأئمة مصنفان تقيس في تقيسها وتضلل مصليا ومبتدعا
 ولا تال فيهما وبطلانها وتضليل قاعها كمن أن قصر والله أعلم انتهى واستدل
 بإسناد الباب على منع أفراد يوم الجمعة بالصيام وقد حكاه ابن المنذر وابن حزم عن علي
 عليه السلام وأبي هريرة وسلمان وأبو ذر قال ابن حزم ولا نعلم مخالفا في العصابة ونقله
 أبو الطيب الطبري عن أحمد وابن المنذر وبعض الشافعية وقال ابن المنذر ثبت النهي
 عن صوم يوم الجمعة كما ثبت عن صوم يوم العيد وهذا يشترط ما يرى في قوله وقال
 أبو جعفر الطبري يفرق بين العيد والجمعة بأن الإجماع منعقد على تحريم صوم يوم العيد
 ولو صام قبله أو بعده ذهب الجمهور إلى أن النهي فيه للتميز وقال مالك وأبو حنيفة
 لا يكرهوا استدلالا بحديث ابن مسعود ولا في أن النهي على الله عليه وآله وسلم قلما كان
 يفطر يوم الجمعة قال في القنع وليس فيه حجة لأنه محتمل أنه كان لا يعتمد فطره إذا وقع
 في الأيام التي كان يهوى بها ولا يصاد ذلك كراهة أفراد بالصوم جماعة من الجمهور
 ومنهم من عدم من المنصائص وليس بجيد لأنهم لا تثبت بالاحتمال انتهى ويمكن أن يقال
 بل دعوى اختصاص صومه على الله عليه وآله وسلم جيدة ما تقر في الأصول من أن
 فعله صلى الله عليه وآله وسلم لما سمى منتهيا يشبهه يكون تخصيصه وحده من العموم

على كل حال والتعليل على
 التعليل لكن قال في الإجماع
 والعدالة إذا كثر ما راجع
 أيضا من حيث أنه استئناف
 جوابا عن سؤال عن الصلاة على
 ما قرر في السابق من أن الإمام
 الرضا يؤمنه جعلوا أنه تفيد
 التعليل نفسها ولكنهم يروون
 (والتمتع) كسر التون
 الأصناف والمنقطعات بالنسب
 على الأشهر عطف على الحمد
 ويجوز أن يرجع على الابتداع على
 محذوف أي أن الحمد والنسب
 مستقرتان (والملك) للنسب
 والرفع إذا تقدروا الملك كذلك
 (لا شريك) أي ملكك وروى
 الثاني وابن ماجه وابن حبان
 في صحيحه والحاكم في مستدركه
 حسن أبي هريرة قال كان من
 نبيه النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم ليك والخلق ليك ومنه
 الحديث عن ابن جليل أن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم وقف
 بمرقات فلما قال ليك اللهم
 ليك قال إنما ألتزم خيرا لا شدة
 وعند الله أنطق في اللال من
 أنس الله صلى الله عليه وآله وسلم
 قال ليك هاجحة القيد أو رفا
 وزاحم في حديث الباب
 فذكرها حتى قال فأنشع وكان
 عبد الله بن عمر يذيقها ليك
 اللهم ليك ومعديك والشهيد

في يدينه والربيع اليك والعمل وليد الخبازي هذه الزيادة في من أفرع سلم خلافا لما هو عليه
 عبارة جامع الأصول والحافظ المنذري في مختصر السنن والنووي في شرح المذهب وقوله وسعد بن من باب ليك في باب

حاشيق من الترتيب والافراد ومعتلها بعد اعدادها فالله رقيب متضاف للقائل وان كان الاصل في معناها بعد ذلك
بالاجابة اعداد بعد اعداد على ان الصدوقية متضاف للمعتل

فمنه يخص بالامة لا يكتفون فلهذا عارضا اذ اليهم دليل على التماسي به في ذلك
العمل لتصوره لا مجرد اداة التامني العلة فانها انحصرت بالهي الامة لانه انحصر منها
مطلقا من غرائب القام ما احتج به بعض المالكية على عدم كراهة صوم يوم الجمعة
فقال يوم لا يكره صوم مع غيره فلا يكره وحده وهذا انما هو لاعتباره لا منصوص
في مقابلة التصو من الخصم في آخره فمن ذلك قول مالك في الموطأ ما اجمع اعدا من اهل
العلم والفقهاء ومن يقتدى به ينهى عن صيام يوم الجمعة وصيامه حسن وقد اريدت بعضهم
بصومه واره كل من رآه قال النووي والسنة مقدمة على ما رآه هو وغيره وقد ثبت
الهي من صوم الجمعة من القول به وما لا معذور فانه لم ينفه قال داود من
أصحاب مالك لا يبلغ ما كذا الحديث ولو بلغه لم يضافه وقد اختلف في سبب كراهة
افراد يوم الجمعة باصيام على اقول ان ذلك صاحب الفقه مما يكون بعد اويل على
ذلك رواية احمد ان كونه في الباب واستشكل التعليل بذلك بوقوع الاذن من الشارع
بصوم مع غيره واجاب ابن القيم وغيره بان شبهه بالميد لا يستلزم الاستواء من كل وجه
ومن سلمه غيره انتفى عنه صورة الفري بالصوم ومنها التلايضف من العبادة
ورجعه النووي قال في الفتح وتلقب بيفاء المعنى الذي كور مع صوم غيره معه واجلب
النووي بانه يحصل بفضيلة اليوم التي عليه أو بعده جبريل يحصل يوم صومه من قنور
أو تميم قال الحافظ وفيه نظر فان الجبر لا ينصرف في الصوم بل يحصل في جميع أعمال الجبر
فلا بد منه سواء افرد ادمان عمل فيه فهو اسكتنا يقوم قام صيام يوم قبله وبعده يكن
اعتق نفسه وفيه مثلا ولا زال ذلك وايضا فكأن الله يخصص من ينشئ عليه الضعف
لا من ينشئ منه القوة يمكن الجواب عن هذا بان الثلاثة اقيمت مقام المنة كما في جواز
البطريق السفر لمن لم يشق عليه ومنها خوف المبالغة في تعظمه فيفتن به كما افتتن اليهود
بالسبت قال في الفتح وهو منتقض بيقوت تخفيفه بغير الصيام وخوف اعتقاد وجوبه قال
في الفتح وايضا وهو منتقض بصوم الاثنين والخميس ومنها خشية ان يفرض عليهم كما
نحس على الله عليه وآله وسلم من قيام الليل ذلك قاله المذهب قال في الفتح وهو منتقض
باجازة صوم مع غيره وبأنه لو كان السبب ذلك لما صار صومه بعد على الله عليه وآله وسلم
لا ارتفاع الخشية ومنها مخالفة التصاريح لانه يجب عليهم صومه ونحن لم نورد في مخالفتهم
تمام في الفتح وهو ضعيف واقرى الاقوال ولا حاجة بالصواب الاقل لما تقدم من حديث
أبي هريرة وقد أخرجه الحاكم ابوالموالخرج ابن ابي شيبة بن سعد حسن عن علي عليه
السلام قال من كان منكم منقطعاً عن الشهر فليصوم يوم الخميس ولا يصوم يوم الجمعة فانه

يوم طعام وشرب بذكر (وعن عبد الله بن بسر عن أخته وأمه الصعبة ان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تصوموا يوم السبت الا فيما اقترض عليكم فان لم يجد أحدكم
غيره ان الاختيار عندنا ان يفرد على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من التلبية وفي سنن أبي داود ابن ماجه عن
جابر قال اهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد كرات التلبية قال والناس يزيدون هذا المخرج ويخوه من الكلام والهي صلى

من تعظيم الله ودعائه مع التلبية

العليه وآله وسلم يخرج فلم يقل لهم شيئا في تاريخه كما لا يذكر في سند معتزل ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال تقدم
يجمع الروايات سبعون فيما يليه ثم شق

منهم ومن بن مقي وكان وليس يقول ليك في تراج الكريبيك وكان

الاصح عنب اولها شجرة فليضعه رواه الجماعة الا التاني وعن ابن مسعود ان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم لما كان يقطر يوم الجمعة رواه الجماعة الا ابا داود ويصل هذا
على انه كان يصوم مع غيره الحديث الاول اخرجه ايضا ابن حبان واحدا كبر الطبراني
والبيهقي وصحبه ابن السكن قال ابو داود في السنة قال مالك هذا الحديث كذب وقد
أهل بالاضطراب كما قال التاني لا يروى كما ذكر المستف وروى عن جسد الله بن
بسر وليس فيه عن اخيه كما وقع لابن حبان قال الحافظ وهذه ليست بعمله فادع فاته
ايضا صحابي وقيل عنه عن أبيه بسر وقيل عنه عن اخيه الصالحين عائشة قال الحافظ
ويحتمل ان يكون عند عبد الله عن أبيه وعن اخيه وعندنا عنه بواسطة قال ولكن هذا
التلوث في الحديث الواحد بالاسناد الواحد مع اتحاد المخرج يروى عن الرواية ونحو من قلنا
ضبطه الا ان يكون من الحافظ المكثر بن المروفي يجمع طرق الحديث فلا يكون
ذلك في الاصل فله ضبطه وليس الامر هنا كذا بل اختلافه ايضا على الراوي عبد الله
ابن بسر وقد ادعى ابو داود ان هذا الحديث منسوخ قال في الضبط ولا يثبت وجه
الضعف فيه ثم قال يمكن ان يكون اخذ من كون النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يجب
مواظقة أهل الكتاب في قول الامر ثم في آخر الامر قال خلفوهم والنبي عن صوم يوم
السبت يوافق الحلة الاولى وصيامه ايام يوافق الحلة الثانية وهذه صورة النسخ والله اعلم
اتسقى وقد اخرج التاني والبيهقي وابن حبان واحدا من كبريبان فانما من
أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يفتوه الى أم سلتها للعائز الايام التي كان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم تكلمها صامها فالت يوم السبت والا حذر حجت اليهم فكانهم
أنكروا ذلك فقلوا يا جعهم اليها فساووا فالت مدق وكان يقول انهم ما يؤمروا
لمشركين فانما يريد ان اخذتهم وصحح الحاشي كاستنادهم ايضا ابن خزيمة وروى
الترمذي من حديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصوم من الشهر
السبت والا حذر والاثنين ومن الشهر الا آخر الثلاثة ولا ريعا والخمس وسباني
وقد جمع صاحب البدل التبرين هذه الاحاديث فقال اللهم في متوجه الى افراد الصوم
باعتبار انصاف ما قبله وبعده اليه ويؤيد هذا ما تقدم من انه صلى الله عليه وآله وسلم
لمن صام الجمعة ان يصوم السبت بعدها والجمع مهما أمكن اولى من انفصال الحديث
الثاني حسنة الترمذي وقال ابن عبد البر هو صحيح ولا مخالفة بينه وبين الاحاديث السابقة
وامه محمول على انه كان يصوم يوم الخميس وروى بسنده في أبي هريرة قال من صام
الجمعة كعبه عشرتا من أيام السنة لا يشاء كلين أيام الفينا وروى ابن ابي شيبة
عن ابن عباس قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقطر يوم الجمعة قط وقد
تقدم الكلام على صوم يوم الجمعة في اولها شجرة فليضعه رواه الجماعة الا ابا داود ويصل هذا

موسى يقول ليك ان احب اليك
ليك ليك قال وتليته عيسى أنا
عبدك وابن استك بخت حبيبت
قال في الفتح واستدل به انه
يصح بن ابن عمر السابق المشتمل
على الزيادة المذكورة على
استقبال الزيادة على ما ورد من
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
في ذلك قال الطبراني بعد ان
أخرج من حديث ابن عمر وابن
مسعود وعائشة وجابر وعمر
ابن عبد كبري اجمع المسنون
يجع على هذه التلية غير ان
قوما قالوا الا بالان بن زيد من
الذكر كما أحب وهو قول محمد
والتوري والاوزاعي واحتجوا
بحديث أبي هريرة بن عيسى الذي
أخرجه التاني وابن ماجه
وصحبه ابن حبان واحدا كما قال
كان من تلية رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم ليك الله الحق
ليكن بن ابا داود ابن عمر المذكورة
وخالفهم آخرون فقالوا لا يخفى
ان زيادة على ما عليه رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم الناس
كأني حديث ابن عبد كبري ثم
قله هو لم يقل بلوا ما شئتم مما
هو من جنس هذا بل لهم كما
عليهم التكبير في الصلاة فكذا
لا يخفى ان يتعدى في ذلك شيئا
مما قلناه ثم اخرج حديث عمر

ابن سعد بن أبي وقاص عن أبيه انه سمع رجلا يقول ليك ذلك الملعون فقال انه قد رواه المعارج وما هكذا
كأننا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فهذا احد قد ذكره الزيادة في التلية وبها أخذنا انتهى ويدل على الجواز

ما وقع عندنا من طرد بني عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود قال كل من تابع الرسول على الله عليه واله وسلم فذكره
 قسمة لانه كان على بني مسعود ما اتهم عن عمر وابن عمر ١٢٥ وروى يحيى بن مسعود بن

قشر النمر

• (باب صوم أيام البيض وصوم ثلاثة أيام من كل شهر وان كانت حواها) •

(عن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا أبا ذر إذا صمت من شهر ثلاثة

فهم ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة واه أحد والتساع والتمنى وعن أبي

قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث من كل شهر ورمضان الى رمضان

فهذا صيام الدهر كله رواه أحمد ومسلم وأبو داود وعن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يصوم الدهر كله

عليه وآله وسلم يسوم من الشهر السبت والاحد والاثنين ومن الشهر الاخر الثلاثاء

والاربعمائة والحبس رواه الترمذي وقال حديث حسن وعن أبي ذر قال قال رسول الله

مسلي الله عليه وآله وسلم من صام من كل شهر ثلاثة أيام فذلك صيام الدهر فانزل الله

نصديق في كتابه من جامع المستفاد عشرة أمثاله اليوم بعشرة دواين ما جبه

والتومنى) حديث أبي ذر الاول أخرجه أيضا ابن جابر وصححه ولفظه عند الفسق

السفر ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمسة عشرة وأخيه أيضا الساني وابن حيان

وَقَدْ أَخْبَرَنَا عَنْ هَذَا حَدِيثٍ جَرِيرٌ مَرِئُونًا قَالَ الْحَافِظُ

ورواه الشيخ ورواه ابن أبي حاتم في العلل عن جرير موقوفا وصح عن أبي ذرعة وقفه

وأخرجه أبو داود والنسائي من طريق بن مطران القيسي عن أبيه وأخرجه البزار من

[illegible]

لَسْتُ وَصِيَّ ابْنِ خَزِيمَةَ اِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَصُومُ ثَلَاثَةَ اَيَّامٍ مِنْ غَزَةِ

كل شهر وعن حمزة عند أبي داود والقاضي كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

بصوم من كل شهر ثلاثة أيام الاثنين والتجسس والاشتباه من الجمعة الاخرى وعن عائشة ع

لا ياتي من أي الشرماء وع. الى ه. رقة محمد بنه الاوّل عند الشين فقط أو صا

خليلي بسلام ثلاثة أيام وعن ابن عباس عند التماسي بلفظ كانه صلى الله عليه وآله وسلم

لا يقطر أيام البيض في حضر ولا سفر وسباني وعن قرة بن أبياس المزني وأبي حنيفة

استصحابه من أمه السلف. وهـ الثلاثة المعترف بها الحديث. وقد وقع الاتفاق بين العلماء

على انه يستحب ان تكون الثلاث المذكورة في وسط الشهر كما حكاها النووي واختلفوا

فیتعینا فذهب الجہور الی اتمہا الت عشر و رابع عشر وخامس عشر وقیل ہی

ولم كان اذ فرغ من تليته سال القرضوا له والحنه واستعفا من ربه من النار وصالح

لا اوى به يا سا (عن انس رضى الله عنه قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

طريق الاسود في طريقه انه كان
يقول ليس لك غفارة القلوب وفي
حد ثبابة الطويل في حصة
المج حتى استوت به فاقته على
البيداء اهل بالتوحيد ليك
لهم ليك الخ قال وفي اهل الناس
هذا الذي هو نبي ظهر تعليم
شامته وزم قلبته واخرجه
ابو داود ومن الوجه الذي اخرجه
من مسلم قال والناس يزدون
ذا المعارج وهو من الكلام
والتي على الله عليه وآله وسلم
يسمع فلا يقول لهم شيئا وفي
رواية البيهقي في المعارج وذا
القواضل وهذا يدل على أن
الانقصار على التولية المرفوعة
افضل لدلوكه هو صلى الله
عليه وآله وسلم عليها وانه لا بأس
بالزائد لكونهم نبي ردها عليهم
والمرهم عليها وهو قول الجمهور
وهو صرح شيخنا ابن
عبد البر عن مالك الصكر اربعة
اشي واسحب الشافعية أن
يصل على النبي صلى الله عليه وآله
وسلم بعد الفراغ من التولية
ويقال الله رضاه والجنة
يرتفعون من النار واستأنوا
فثبت بما رواه الشافعي
والدارقطني والبيهقي من رواية
صالح بن محمد بن خالد عن حمزة
ابن عزة بن ثابت عن أبيه ان
رسول الله صلى الله عليه وآله

ولم كان اذا فرغ من تعليمه سال القدر ضلوه وابيخنو استعفا برحمته من النار وصالح هذا ضعيف عند الله وروى قال احمد لا اولى بايا من عن انس رضي الله عنه قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن معه بالمدينة حين اراد اذبحه

الرداع (الظهر أو راساً) أي أربع ركعات (والعصر بقى الملققة ركعتين) فصراً (ثم ثلث بها) أي بقى الملققة (حتى أصبح) دخل في الصباح أي صلى الظهر ١٢٦ ثم دعا بقلته فأشعرها كما عند مسلم (ثم ركب) أي وأجلته (حتى استوت)

به) أي حال كونها ملتصقة به (على البسامة) التشرّف بالقبائل لقى الملققة (جداً) وسبح وكبر ثم أهل حج وعمره) طاروا بينهم (وأهل الناس) الذين كانوا معه (بهم) اقتداءً صلى الله عليه وآله وسلم وفي العيصين عن جابر أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأهلهم وفي أصحابه بالبحر وقيل ما عن ابن جمر أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يلبس البج وحده ولم يلبس البج مع أحد من أصحابه معروفاً وعند الشيخين عن ابن جمر أنه كان مقفلاً وفيه ما يوضح أن عائشة رضي الله عنها قالت فتح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالبحر مرة في البج وفتح الناس معه قال التوروي في المجموع والصواب الذي نعتة أنه صلى الله عليه وآله وسلم أكرم أولاً بالبج معروفاً ثم أدخل عليه العمرة فصارت أكراماً فمن روى أنه كان مفرداً وهم الأكثرون اعتدوا أول الأكرام ومن روى أنه كان قارناً اعتدوا آخره ومن روى أنه كان مقفلاً أراد التفتح المفرد وهو الانتفاع والانداد وقد اتفق بأن كراهه عن التمكن فعل واحد ولا يصح إلى أفراد كل واحد به اسمي قال الحافظ في التفتح وهذا هو المعنى في الجمع بين مختلف الروايات (فلم تفتح) مكة (أمر)

الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر وحديث أبي ذر المذكور في الباب معاذ كونا من الأحاديث الواردة في معناه فذكر قوله ثلاث من كل شهر الخ اختلوا في تعيين هذه الثلاثة الأيام المسخبة من كل شهر ففسرها جواز الخطاب وابن مسعود وأبو ذر وغيرهم من الصحابة وجماعة من التابعين وأصحاب الثاني أيام البيض ويشكل على هذا قول عائشة المقتضى لا يسأل من أي الشهر صام وأجيب عن ذلك بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يصر من له ما ينسب له من مراعات ذلك وكان يفعل ذلك لبيان الجواز وكل ذلك في حقه أفضل والذي أمر به قد أخبر به أمته وصاحبه وهو عينه لهم فيصير مطلق الثلاث على الثلاث المقيده بالأيام المعينة واختاروا الثاني وآخرون أنها آخر الشهر واختار الحسن البصري وجماة منهم أن أقره واختارت عائشة وآخرون صيام السبت والاحد والاثنين من حديثهم ثم الثلاث لتمام الأربعمائة من الشهر الذي بعده لحديث المذكور في الباب عنها وقال البيهقي كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام لا يسأل من أي الشهر صام كما في حديث عائشة قال فكل من رأى فعل فوطاه كره وعائشة رأته جميع ذلك فاطقت وقال الروابي صيام ثلاثة أيام من كل شهر مسخبة فان افتقت أيام البيض كان أحب إليّ حديث روى عن ابن جمر أن ثلثين في الشهر وخمسة بعده وروى عن مائه بكرة تعيين الثلاث قال في التفتح وفي كلام غيره وأحد من العلماء أن استحب صيام أيام البيض غير استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر انتهى وهذا هو الحق لأن جلي المطلق على المقيده لا يتعدى وكذلك استحباب السبت والاحد والاثنين من شهر والثلاثة والأربع مائة من شهر غير استحباب ثلاثة أيام من كل شهر وقد حكى الحافظ في التفتح في تعيين الثلاثة الأيام الملققة عشرة أقوال وقد ذكرنا أكثرها والحق أنها تنطبق على إطلاقها أن يكون الصائم غير رافق أي وقت صامه فقد فعل المشروع لكن لا يجعله على أيام البيض فالحاصل من أحاديث الباب استحباب صيام تسعة أيام من كل شهر ثلاثة متطابقة وأيام البيض والسبت والاحد والاثنين في شهر والثلاثة والأربع مائة من شهر قوله فذلك صيام الدهر وذلك لأن السنة بعشر مائة لها بعدل صيام الثلاثة الأيام من كل شهر صيام الشهر كله فيكون كن صيام الدهر

• (أي صيام يوم وفطر يوم وكره صوم الدهر) •

(عن عبد الله بن عمرو بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال صم في كل شهر ثلاثة أيام قلت أني أقوى من ذلك فزبرني فقال حتى قال صم يوماً وفطر يوماً فإنه أفضل الصيام وهو صوم أخو داود عليه السلام وعن عبد الله بن جمر وقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا صام من صام إلا بدعتي علياً وعن أبي قتادة قال قيل يا رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم (الناس) الذين كانوا معه ولم يسوقوا إلى ذي (الحق) من آخر أمهم وانما أمرهم بالقسم وهم قارون لأنهم كانوا يرون العمرة في أشهر الحج مشكورة كما هو من الجملة فأمرهم بالصيام من بعدهم والانتقاص

الى العمرة فحقيقا انهم ولهم بها جهاد الاضيق في الاضيق وهذا التاميم ثلث السنة عند الجهر وثلاثا لا جادة
(حق كان يوم القوية) وهو ثامن الحجة حتى يذبحهم كلوا ١٢٧ يرون ولا يذبحهم بالخاضع ويحمله الى

مركبات (أهلها بالحق) من مكة
(قال) أس (وغيرها التي صلى
الله عليه وآله وسلم) بمكة
(بدنات يسنه) حال كونهم
(قياما) أي فاقبلت هذه للهداة
الى مكة (وخرج رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم بلائحة)
يوم عيد الاضحية (كباشين
أطمين) وهو الاضحية الذي
يعطاه سواد وهذا الحديث
أخرجه أيضا في الحج والجهاد
وأبو داود بعضه في الاضحية
وبعضه في الحج (عن ابن عمر
رضي الله عنهما أنه كان يذبح
بعد أن يركب راحلته (من ذى
الحليفة) ولا يقطع تلبسته (فإذا بلغ
الحرم) أي دخل في أرض أدنى
الحرم (أسك) عن التلبية أو
المراد بالحرم المهد والامساك
عن التلبية التثنية يقع هاهنا من
الطواف وضيقه وروى ابن
خزيمة في صحيحه من طريق غيره
قال كان ابن عمر يذبح التلبية
إذا دخل الحرم ويرأى بها بعد
ما يقضي طوافه بين الصفا
والمروة قالوا ان المراد إذا
دخل الحرم كما في رواية اسمعيل
ابن عتبة والقول به (حتى إذا ذهب
ذات الحوى) في التماسك بثلاث
الطواف قصور امتنونا وقال
الكرمان انفتح أقصع وهو واد
معروف بقر بمكة في صوب

كيف بن سالم الجهر قال لا صام ولا أفطر ولم يصوم ولم يضر واد الجامعة الا البصائر
وابن ماجه وعن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من صام الدهر شئت
عليه بهم هكذا وبعض كثره واما أحدو يصل هذا على من صام الايام الخمس منها
حديث أبي موسى أخرجه أيضا ابن حبان وابن خزيمة والبيهقي وابن أبي شيبة ولفظه ابن
حبان شئت عليه بهم هكذا وعدسعين وأخرجه أيضا البزار والطبراني قال
في مجمع الزوائد وجاءه رجال الصحيح في الباب عن عبد الله بن النضر عند أحدو ابن
حبان بلفظ من صام الايام فلا صام ولا أفطر وعن عمران بن حصين أشد اليه القوم
قوله فانه أفضل الصيام مقتضاه ان الزيادة على ذلك من الصوم مقضوية وسأني العث
من ذلك قوله لا صام من صام الايد استلزم ذلك على كراهية الصوم الدهر قال ابن التين
استدل على الكراهية من وجوه يهمل صلى الله عليه وآله وسلم عن الزيادة أمره بأن
يصوم ويضطر وقوله لا أفضل من ذلك ودعاؤه على من صام الايام وقيل معنى قوله لا صام
التي أنى ما صام كقولهم قال فلا صام ولا أفطر ولا يذبح على ذلك ما عند مسلم من حديث
أبي قتادة يلقنه ما صام وما أفطر وما عند الترمذي يلقنه لم يصم ولم يضر قال في الفتح
أي لم يصم لأجر الصوم ثم ألقنه ولم يضر لأنه أسك والى كراهية الصوم الدهر مطلقا
ذهب اصح وأهل الظاهر وهي رواية من أحد وقال ابن حبان يهرم ويدل قصور
حديث أبي موسى المذكور في الباب لما فيه من التوحيد الذي يذهب بالجهاد كافي
الفتح الى استبعاد صومه وأجابوا عن حديث ابن عمر وحديث أبي قتادة بأنه هول
على من كان يدخل على نفسه مشقة أو يفرق حقا قالوا ذلك لم يضر صلى الله عليه وآله
وسلم جزة من عمره والاصل وقد قاله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصوم ويحجب عن هذا بيان سرد
الصوم لا يستلزم صوم الدهر بل المراد أنه كان كثير الصوم كما وقع ذلك في رواية
الجامعة المقتضية باب الفطر والصوم في السفر ويؤيد عدم الاستلزام ما أخرجه أحد
من حديث أسامة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يبرد الصوم مع ما ثبت أنه لم يصم
شرا كطعام الارمضان وأجابوا عن حديث أبي موسى بصحة على من صام جميعا ولم
يفطر في الايام الخمس عنها كالعديد من أيام التثنية وهذا هو اختيار ابن المنذر
وطائفة وأجيب عنه بان قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا صام ولا أفطر بل صامه من
صوم الدهر ان معناه أنه لا يبره فلا تأطيمه ومن صام الايام الحرمه لا يخاله في ذلك لأنه
أنهم صومها لا يباع وحكي الاثر من سدداته قاله في حديث أبي موسى نسبت
عليه بهم فلا يدخلها وحكي منه ابن خزيمة عن المزني ووجه الفزاني والمجيب الى هذا
التأويل ان من أذله الله جلا صلاها ازيد اضعافه فمكرر كرامة قال في الفتح وتعبان
ليس كل عمل صالح إذا أزداد الصلوة اذ من الله تقربا بل رب عمل صالح إذا أزداد

الرافعي وذلك يقول الحق ربه طعها اذا امتنع العار افروغ المصميين عن الفضل بن عباس قال كنت حديق النبي صلى الله عليه وآله وسلم من جمع الى الحق

١٣٨

منه ازيد بعدا كالملاقاة الاوقات المكر وهه انتهى وايضا لو كان المراد ما ذكره قتال ضيق عنه واستدلوا على الاستصحاب بما وقع في بعض طرق حديث عبد الله بن عمرو بلفظ فان الحسنه بعشره امثالها وذلك مثل صام الدهر ومما تقدم في حديث من صام رمضان واتبعه ستامن شوال فكما تصام الدهر ومما تقدم في حديث من صام ايام البيض انه مثل صوم الدهر قالوا والمثبيه افضل من المثبيه فكذلك صيام الله هو افضل من هذه المثبيهات فيكون مستحبها هو المطلوب قال الحافظ وتعب بان المثبيه في الامر المقدر لا يقتضي جواز المثبيه فضلا عن استحبابه وانما المراد حصول الثواب على تقدير مشروعية صيام تلك الحائز وستين يوما ومن المعلوم ان المكلف لا يجوز له صيام جميع السنة فلا بد ان المثبيه على افضلية المثبيه من كل وجه واستحقاق الجوزون لصيام الدهر هل هو الافضل او صيام يوم وانظر يوم فذهب جماعة منهم الى ان صوم الدهر افضل واستدلوا على ذلك بانه اكثر عملا فيكون اكثر اجرا وتعبه ابن دقيق العيد بان زيادة الاجر بزيادة العمل ههنا معارضة بقتضائه لحد التقدير في حقوق اخرى فالاولى التفرغ الى حكم الشارع وقد حكم بان يوم يوفى او يوم افضل الصيام هذا معنى كلامه وعما يشهد في ان صوم الدهر من جهة الصيام الفضل عليه صوم يوم وانظر يوم ان ابر عر طلب اريه وم زيادة في ذلك المقدار فاعبده النبي صلى الله عليه وآله وسلم بانه افضل الصيام

باب تطوع الصيام والغاوي بالصوم

عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يفطر ايام البيض في حضر ولا سفر واه انساني وعن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من صام يوما الى سبيل الله بعد تقبوجه عن الزار سبعين خيرا ورواه الجماعة الا ابا داود الحديث الاول في اسناد يعقوب بن عبد الله القمي ويعقوب بن أبي المغيرة القمي وفيهما مقال وفيه دليل على استحباب صيام ايام البيض في السفر بل يقيم الصوم - اثر التطهرات المربح فيها والحديث الثاني يدل على استحباب صوم المجاهد لان المراد بقوله في حصيل الله المهاد قال النووي وهو محمول على من لا يضرب ولا يتقرب به حقا ولا يحتل قتاله ولا غير من مهمات فزوه وصنائه الملهة عن الزار والمهاقاتهم اسيرة سبعين سنة

باب في ان صوم التطوع لا يلزم بالشروع

عن أبي جحيفة قال اخى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين سلمان وأبي المقداد انهما سألان ابا الدرداء فرأى ام الدرداء استبذلة فقال لهما ما تانك قالت اخولا ابو الدرداء ليس له

التي صلى الله عليه وآله وسلم
قال بلي المحرق حتى يستلم الطر
وعنده المال كمن لا يفل
يقطع التلبس حتى يتسدى
الطواف او اذا دخل مكة
والاول في المدونة والثاني
الرسالة وشهره ابن بشير (بأنه)
اعبى طوى (حتى يصبح) اي
الى ان يدخل في الصباح فاذا
صلى الغداة (الصبح) (افضل)
لنحو مكة (وزعمه) رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
فصل ذلك المذكور من
البيوت وقوا الصلاة والفضل وفيه
الاطلاق الزعم على القول الصبح
(من ابن عباس رضي الله
عنه) قال قال رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم (الموسى)
عليه السلام (فكانه انظر اليه)
رواها حقة بان يجعل الله
لروحه مثالا يري في القفلة كما
يرى في القوم كسفة الاسراء
والا تراه احصاء مستندهم يزفون
وقد روى النبي صلى الله عليه
واله وسلم موسى فاقا في قبره يصلي
كبارا وصلى عر أنس أو انه
صلى الله عليه وآله وسلم تلو ذلك
في المنام وبذلك صرح موسى بن
عقبة في روايته من تأمروا
الا تيه من روى قال في الفتح
وهو المحدثى أو انه مثلت
له موسى التي كان عليها في

الحياة وكيف صبح وبلي أو انه أعقب موسى من ذلك فشد قطعته قال كاتبة أنظر اليه (إذا تحدر
في الوادي) وأدعى الأذوق (بلي) وسلم عنه بلفظ كاتبة أنظر الى موسى هابطا من النية واضحا مصعب في آتية ما رواه هذا

الوادى وهو رسول الله تعالى بالتبليغ قاله الحسن بن الوليد لا ينفق على الحديث ان التبليغ في بطون الاولين من سق المرسلين وانما تبتا كد عبد الهبوط كائنات كد عند المصود ١٣٩ وهذا الحديث أخرجه البزار أيضا في البصائر

ساجدة في الدنيا جاء أبو العرد اسمه صنع طعاما فقال كل فامرهم فقال ما بابا كل حتى ما كل فكل فكلما كان الليل ذهب أبو العردا يقوم قال ثم قام ثم ذهب يقوم فقال ثم فكل كان من آخر الليل قال سلمان ثم الا ان فكلما فقال لسلمان ان ربك عليك حقا ولتسك عليك حقا ولاهك عليك حقا فامر كل فكل حتى حقه فافى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر ذلك فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم صدق سلمان ورواه البزار والترمذي وصححه **قوله** مبتدئة بفتح المنة القوية والموحدة بعدها وتشديد الذال المجهية المحسوسة أى لاسية ثياب البذية يكسر الموحدة وسكون الذال هو المنة وزاومعنى وازداد انها تار مسكة قلبس ثياب الزينة ورواية الكشميني مبتدئة بتقديم الموحدة وتخصيف الذال المجهية والمعنى واحد **قوله** ليست لمساجدة في الدنيا زاد ابن خزيمة يصوم النهار ويقوم الليل **قوله** فقال كل القائل أبو العرد اسم على ظاهره هذه الرواية وهي نقل الترمذي ونقل البزار فيقال كل قال فامرهم فيكون القائل سلمان **قوله** فقال ما بابا كل حتى تأكل في رواية لغيره فقال اقم عليك لتفطرن وكذا رواه ابن خزيمة والمارقطي والطبراني وابن حبان **قوله** فلا كان من آخر الليل في رواية ابن خزيمة فلا كان عند الضر وعند الترمذي فلا كان عند الصبح ولذا رقتي فلا كان في وجهه الصبح **قوله** ولاهك عليك حقا زاد الترمذي وابن خزيمة ولاضبط عليك حقا وزاد المارقطي فصر واطرر وصل ونحوها اهك **قوله** صدق سلمان فيه دليل على مشروعية النصح للمسلم وتبسيمه فكل وقيل تمام آخر الليل وثبت حق المرأة على الزوج في حسن العشرة ويحوزاها من المستحبات اذا شئت ان ذلك يقضى الى الساسة والمثل وتقويت الحقوق الطولية وكراهة الخلل على النفس في المبادتوجوا ان افطر من صوم التطوع وسياقى الكلام عليه وعن أم هانئ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دخل عليه اقداس بن ابي بشر ثم باولها فشرى ثقتا يا رسول الله اما اني كنت صائمة

فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصائم المتطوع أمير نفسه ان شامها وان شاء افطر رواء أحدوا الترمذي وفي رواية ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شرب شرا بافقاها لتشرى فقالت ان صائمة ولكني كرهت ان اردو بل فقال يعني ان كان فنام من رمضان فاقضى يومها مسكاته وان كان تطوعا فان شئت فاقضى وان شئت فلا تقضى رواء أحدوا يودا ويجمعه ومن عاتية قالت احدى حفصة طعام وكأصاقتين فاطررنا ثم دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلنا يا رسول الله انا هديتنا لاهدينا واشهيناهنا فاطررنا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا عليك صوم مسكاه يوم آخر رواء

وويلك بعض قتلة النفاق لا تدري ما حدث أمير المؤمنين في التسك بعلك فقال يا أيها الناس من كانا اتفتمنا صفا فلتدخان أمير المؤمنين قائم عليكم فاعوليه قال فقدم عرفه كرت ذلك فقال ان اخذت كتاب الله فانه امرنا بالقيام أي بالقيام أقامها

بعد التفرج فيها (قال تعالى أو ألمج والعمرنقه) وقيل انهم لما احرأهم من دورها وهو مروي عن
علي وابن عباس وسيد بن جبيرة واوس ١٤٠ وعند عبد الرزاق عن جرير بن عمار ان بشرى كل واحد

منهم من الاثروا يعترف
غيره أشهر الملح ان الله تعالى يقول
المج أشهر معلوات (واننا نأخذ
بسنه النبي صلى الله عليه وآله
وسلم فانه لم يزل) من احرأه
(حتى قهر الهدي) بين وظاهر كلام
عمر هذا انكار لسبح الملح لي
العمر وان فيه من القمع انما
هو من باب ترك الاول لا التمسع
ذاته من غير ما يطال قاله
عياض وقال النووي واقتدار
انه ينسب من التمسع المعروفة
التي هي الاقتصار في أشهر الملح
ثم الملح من عامه وهو على التثنية
لترغيب في الافراد ثم احدث
الاجماع على جواز التمسع من
غير كراهة وبقي الخلاف في
الاقتصر وانما أمر بالموسى
بالاحلال لانه ليس بمصعدى
بخلاف على حيث أمر بالبقاء
لان مع الله مع انهما أحراما
كلهما لكن أمر بالموسى
بالاحلال تشبيها بنفسه لولم يكن
مصعدى وأمر بالبقاء تشبيها
بالحالة لانه في الحديث
حصة الاحرام الملق وهو موضع
الترجمة وأخذ الشافعية وأهل
الحديث ومحمد ذلك ما اذا
كان الوقت فاباينا على ان الملح
لا ينفذ في غير أشهره (من
عائنه نرى الله تعالى بها في
المج فلهذا قسم) (فريز) وقال

في هذه الرواية خر جنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم في أشهر الملح) أجمع العلماء على ان
المراحم ثلاثة أو اربعة أو ثلثون لكن اختلفوا هل هي ثلاثة بكلمة او قول ما تروى وايضا الشافعي او شهران وبعض

الثالث وهو قول الجليلي ثم اختلفوا فقال ابن جرير وابن ماسر وابن الزبير أكثر من عشر ليلة من ذي الحجة رجل دخل يوم
النصر أو لا قال أبو حنيفة نعم أحداهم وقال الشافعي في المصنف سنة ١٤١
ثم اختلفوا في اعتبار هذه

الأنهر هل هو على الشرط أو
الاستيعاب فقال ابن جرير وابن
عباس وجابر وغيرهم من الصحابة
والتابعين هو شرط فلا يصح
الأحرار بلح الأتقاء وهو قول
إسحاق (وليالي الحج وحرم
الحج) يضم الح والراء أي أزمته
وامكنته وحالته وأزركشكي
كعبان حرم بفتح الراء جمع
حرمة أي نحو عات الحج وحرمة
وهذا موضع الترجمة فإنه يدل
على أنه كان مشهوراً عندهم
معلوماً (بذات السرف) غير
منصرف لقلبه ولأن ثبت اسم
بقعة على عشرة أمثال من مكة
(قالت) عانت (تخرج) صلى
الله عليه وآله وسلم من قبته
التي شربته (إلى أصحابه فقال)

لهم من لم يكن منكم معدي
فأحب أن يجعلها أي جنته
(عمره فليعل) أي العمرة ومن
كان معه الهدى فلا يجعلها
عمرة وأسلم قالت قدم رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
لأربع مضين من ذي الحجة أو
خمس فدخل على وهو غضبان
فقلت من أضربك أدخل الله
النار قال وأما عرت فما عرت
الاس بأمر فادهم يتردون
وفي حديث جابر عند البخاري
فقال لهم أكلوا من أسروكم
وأجلاوا التي قدتم جهامة

القصير فيجمع عنه وبين حديث عائشة وأبي سعيد يصل القضاء على التذنب ويدل على
جواز الإقطار وعدم وجوب القضاء حديث أبي حنيفة المتقدم لأن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قرئ ذلك لمين لا يبالى الفرداء بموجب القضاء عليه وتأخير البيان عن وقت
الحاجة لا يجوز وقال ابن الجوزي في تزيين الأكل في هوم النقل من غير هذا إلا الألف
العامة كقوله تعالى ولا تطولوا أمالكهم إلا أن اتوا من يقدم على العلم تحدث حبان
وقال ابن عبد البر من استخبر في هذا بقوله تعالى ولا تطولوا أمالكهم فهو جاهل بأقوال أهل
العلم فإن لا أكثر على أن المراد بذلك النبي من الرأيه كانه قال لا تطولوا أمالكهم إلى رايه
بل اخلصوه الله وقال آخرون لا تطولوا أمالكهم بأكثر كتاب الكتاب ولو كان المراد بذلك
النبي من إبطال ما لم يرض الله عليه ولا واجب على نفسه يذراً وقوله لا تمتنع عليه
الانقطاع إلى ما يصح القطر من الصوم الواجب وهو لا يقولون بذلك انتهى ولا يقتضي أن
الآية خاصة بالاعتبار يومه أو القضاة بخصوص السبب كما تروى في الأصول فالصواب
ما قال ابن المنبر قوله لا عليك فيه دليل على أنه يجوز زك أن سقا من قضاء ان غطروا
أنهم عليه لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يستفصل هل الصوم قضاء أو تطوع ويؤيد
ذلك غيره في حديث أم هانئ أن كان خصاً من رمضان فافضى وما كانه قوله يعني هذه
الفتنة ليست في حق الحديث

«باب ما جاز في استقبال رمضان باليوم واليومين وغير ذلك»

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقدم أحدكم رمضان
بصوم يوم أو يومين إلا أن يصحك وتربل كان يصوم صوماً قليلاً صوماً كثيراً واد الجاهلة وعن
معاوية قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول على المنبر قبل شهر رمضان
الصيام يوم كذا وكذا ومن تقدم من ثمانية عشر ومن ثمانية عشر وواحد
ما به ويصل هذا على التقدم بأكثر من يومين (وعن عمران بن حصين أن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال رجل هل صحت من سر وهذا الشهر شيئاً قال لا معال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم قال إذا أفطرت رمضان نصم ومن مكاه متفق عليه وفي رواية لهم من
سر رشحاً يومه هل هذا على أن الرجل كانت له عادة بصيامه والشهر أو قد مره
حديث معاوية في أسناده القاسم بن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن مولى ابن أمية وفيه
مقال والهيثم بن جريد وفيه أيضاً قال قوله لا يتضمن أحدكمكم إلى قال العلم معنى
الحديث لا تستقبلوا رمضان بصيام على أية الاحتياط رمضان قال الترمذي لما أخرج
هذا الحديث العمل على هذا عند أهل العلم كرهوا أن يتقبل الرجل بصيام قبل دخول
رمضان يعني رمضان انتهى وإنما أقصر على يوم أو يومين لأنه الضالين من يتقدم ذلك

فقالوا كيف يجعلها متعة وقد حبنا الحج فقال أفضلو ما أقول لكم ما لو أنما فسقت الهدى لعلتم مثل الذي أمرتكم
ولكن لا ليجل في حرام حتى يبلغ الهدى فله فافعلوا قال النووي هذا أصح في أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمرهم بفتح الحج

الحق العتقواهم من عتقهم بخلاف قوله من لم يكن معه عدى فأحب أن يصبواهم عتقواهم ففعل قالوا الخبرهم وألا ينفع
وعدمه ملاطفة لهم وأحبنا بالعدى قالوا شهر الحج ١٤٢ لأنهم كانوا يريدونها الجوع والحر والفتور ثم حتم عليهم بعد

[illegible]

وَمَا كَيْدُهُ فَلَاسَافَةٌ فِيهِمَا وَيُصِيبُ مَقْهُومُ مَنَ الْأَحْلَالِ (فُل) يَجْعَلُ الْعُمُورَ (مَنْ لَمْ يَكُنْ حَاقَ الصُّومِ الْهَدَى) وَهَذَا فَرْعُ السَّجِّ التَّجْرِمِ وَجُوزُهُ أَدْنَى بَعْضِ أَهْلِ التَّطَاهَرِ وَقَوْمَانِ الْفَقْرِ فِي الْهَدَى وَخَصَّ الْأَقْسَمَ الثَّلَاثَةَ

والجهد بالصلوة في تلك السنة (وسأله صلى الله عليه وآله وسلم) (الهدى) (فأطلق) وبما شئت منهن لكن منها ما
من الفصل كونها حادثة بلية دخولها مكة وكانت حرمته ١٤٢ بصرة وأدخلت عليها الطمع فصارت غارة

(طالت عشية) بقت حسي أم
المؤمنين رضي الله عنهم (أما رأيي)
أي ما ظن نفسي (الاباسهم)
أي القوم من المسير إلى المدينة
لا في حشيت ولم أطفأ البتة
فأطعمهم بسبي يوقنون الخ زمان
طواني بعد هذا الطهارة واستاد
اليس اليه أجاز (فقال) صلى
الله عليه وآله وسلم (عقرا حلقا)
بفتح القاف وسكون النون فيهما
والفهم مقصودا ولتأنيث
فلا ترونان ويكتبان بالالف
مكذابين وبه المحدثون حتى لا يكاد
يعرف غيره وفيه خمسة أوجه
ذكرها القسطلاني وهذا

الصوم وحديث الباب مخصوص من يختص بزمه لم يشاركه في القبح وهو جمع حسن
وقد اختلف في المحسنة في النهي عن تشديد رمضان بصوم يوم أو يومين فقبل على
التقوى بالقطر لرمضان لدخول فيه بقر وتو شاط وفيه نظر لأن مقتضى الحديث أنه لو
تقدمه بصوم ثلاثة أيام أو أربعة أيام جاز وقيل المحسنة خشية اختلاط النفل بالفرض
وفيها نظر لأنه يجوز أن يفاد كما تقدم وقيل لأن الحكم معلق بالزوم يقين تقدمه يوم أو
يومين فتأمل المانع في ذلك الحكم قال في القبح وهذا هو المعتبر ولا يرد عليه صوم من
اعتاد ذلك لأنه قد أذن فيه نفسه وليس من الاستقبال في شيء ويطرحه القضاة السند
لو يجوز ما قال بعض العلماء يستثنى القضاة النذر بالأدلة الفطرية على وجوب الوفاء
بهم فلا يبطل القطعي بالتخي وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه صلى الله عليه وآله وسلم
في الحديث الماضي ص. والرواية فان الأول فيه لتأنيث لا لتبديل قال ابن دقيق العيد
ومع كونهم محمولة على التأنيث فلا بد من ارتكاب جملتان وقت الرقبة وهي الجبل
لا يكون محل الصوم وتعبه التناكهي بان المراد بقوله صوموا الف والصلية والليل كله
ظرف للنية قال الحافظ فوقع في الجواز الذي يؤمنه لأن النواهي ليس صائمة حقيقة دليل
أنه يجوز في الأكل والشرب بعد النية في أن يطلع الفجر

(باب المني عن صوم الصديدين وأيام التشرير)

(عن أبي سعيد عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه نهى عن صوم يومين يوم
القطر ويوم الترمشق عليه وهو في لغة لاجد والجارى لا صوم في يومين. ولمسلم لا يصح
الصيام في يومين) وفي الباب من عجز بن الخطاب وأبي هريرة وابن عمر بنحوه. وباب
وهي في صحيح البخاري. ولم يورد في حديث عائشة قال النووي في شرح صحيح
مسلم وقد أجمع العلماء على تحريم صوم هذين اليومين بكل حال سواء صامهما من نذر
أو تطوع أو كفارة أو غيره. قالوا قد صومهما متعمدا العيتمما قال الشافعي والجمهور
لا يعتقد نذره ولا يلزمه قضاءهما وقال أبو حنيفة بنحوه يلزمه قضاءهما قال فان
صامهما أجروا وخالف الناس كلهم في ذلك انتهى وبمثل قول أبي حنيفة قال الموطأ
والإمام يحيى وقال زيد بن علي والهادوية يصح النذر بصامهما بصوم في غيرهما ولا
يصح صوم مفرد ما هذا إذا قد صومهما بعيتهما كما تقدم وأما نذر صوم يوم الاثنين
مثلا فوافق يوم السبت فقال النووي لا يجوز في صوم السبت بالاجماع قال وهل يلزم
القضاء فيه خلاف لعلمنا من نفسه لا نفي قولان أحدهما لا يجب قضاؤه لأن لفظة لم
يشناول القضاء وإنما يجب قضاء القرأض بأمر جديد على الاختار عند الأصوليين انتهى
والحكم في النهي عن صوم العيدين أرفه أراض عن ضيافة الله تعالى لعباده كما
صرح بذلك أهل الأصول (وعن كعب بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

عن أبي سعيد عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه نهى عن صوم يومين يوم
القطر ويوم الترمشق عليه وهو في لغة لاجد والجارى لا صوم في يومين. ولمسلم لا يصح
الصيام في يومين) وفي الباب من عجز بن الخطاب وأبي هريرة وابن عمر بنحوه. وباب
وهي في صحيح البخاري. ولم يورد في حديث عائشة قال النووي في شرح صحيح
مسلم وقد أجمع العلماء على تحريم صوم هذين اليومين بكل حال سواء صامهما من نذر
أو تطوع أو كفارة أو غيره. قالوا قد صومهما متعمدا العيتمما قال الشافعي والجمهور
لا يعتقد نذره ولا يلزمه قضاءهما وقال أبو حنيفة بنحوه يلزمه قضاءهما قال فان
صامهما أجروا وخالف الناس كلهم في ذلك انتهى وبمثل قول أبي حنيفة قال الموطأ
والإمام يحيى وقال زيد بن علي والهادوية يصح النذر بصامهما بصوم في غيرهما ولا
يصح صوم مفرد ما هذا إذا قد صومهما بعيتهما كما تقدم وأما نذر صوم يوم الاثنين
مثلا فوافق يوم السبت فقال النووي لا يجوز في صوم السبت بالاجماع قال وهل يلزم
القضاء فيه خلاف لعلمنا من نفسه لا نفي قولان أحدهما لا يجب قضاؤه لأن لفظة لم
يشناول القضاء وإنما يجب قضاء القرأض بأمر جديد على الاختار عند الأصوليين انتهى
والحكم في النهي عن صوم العيدين أرفه أراض عن ضيافة الله تعالى لعباده كما
صرح بذلك أهل الأصول (وعن كعب بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

الاطمخ فيهم لهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يردوا الا حرام وجوز لهم الا حلال في شهر الحج والمفاسل من مجموع
الاحاديث ان الصائغ رضي الله عنهم كانوا ثلاثة أقسام قسم أحمر ما جوعه وعرقه وجميع وجهه. قسم أهدى وقدم به مرة رخوا

في يوم النحر واليوم الثاني من ذي الحجة ولا يرى معهم فأمرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يلبسوه محرمة وهو معنى فضع الملح إلى القنطرة وأما عائشة رضي الله عنها ١٤٤ فكانت أهل بصرة ولم يلقها حتى دخلت عليها الملح فصارته

قائمة كما مر في (أهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) يلحج) ستر دانه ادخل عليه العمرة (قاسم أهل الملح) فقط (او) جمع الملح والعصرة ليعملوا حتى كان يوم النحر (عن عثمان رضي الله عنه انه نهى عن المتعة) اي من فضع الملح الى الحرم لانه كان هضوما بثلث السنة التي حج فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم او عن التمتع المشهور والنهي لتنزيهه ترغيبا في الانفراد (و) نهى ايضا عن تنزيه (او يجمع بينهما) اي الملح والعصرة (فلما رأى علي رضي الله عنه النبي الواقع من عثمان عن المتعة والقرآن (أهل حجة) اي بالملح والعصرة حال كونه قائلا (ليكن بعمره وبهجة) وانما فعل ذلك خشية ان يعمل فيه النبي على التصرع فاشاع ذلك وليصف على عثمان ان التمتع والقرآن جائزان وانما نهى عنهما ليعمل بالأفضل كما وقع لعمر فكل بمحتمل ما جود ولا يقال ان هذه الواقعة دليل على سلفة اتفاق أهل العصر الثاني بعد اختلاف أهل العصر الاول وانذ كرما بن الحليج وبقوه لانتهى عثمان عنه ان كان المراد به الاعتقاد في أشهر الملح قبل الملح فلو ستر الاجماع عليه لان الحنفية يتناقلون فيه وان كان المراد صريح الملح الى العمرة فكذلك لان الحنابلة يتناقلون فيه على ان الظاهر ان عثمان ما سكن يظله وانما كان يرى الاقراد افضل منه وفي رواية قلن سأل ما يشهد به ان عثمان

بعثه وأوصى بن الحذيثان أيام القنطرة في قنديلته لا يدخل الجنة الا مؤمن وأيام من أيام ١ كل وشرب رواءا جدوسم ومن معدن أبي وقاص قال أمرني النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان أنادي أيام مني انها أيام كل وشرب ولا صوم فيها يعني أيام القنطرة رواءا جدوسم وعن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن صوم حجة أيام في السنقوم القنطرة ويوم النحر وثلاثة أيام القنطرة رواء القنطرة ومن عائشة وابن عمر قال لم يرض في أيام القنطرة ان يصوم الا لمن لم يجد الهدى رواء البضارى ولمعهما انهما قالوا الصيام لمن قطع بالعصرة الى الحج الى يوم عرفة فان لم يجد هضما ولم يصم صام أيام مني حديث سعد بن أبي وقاص أخرجه أيضا البزار قال في جميع الزوائد رجالها يعني أسدو البزار رجال الصحيح حديث أنس في أسداده محمد بن خالد الطعان وهو ضعيف وفي الباب عن عبدة الله بن حذافة السهمي عند الدارقطني يلفظ لا صوموا في هذه الأيام فانها أيام أكل وشرب ويعال يعني أيام مني في أسداده الواقدي ومن أبي هريرة عند الدارقطني وفي أسداده عبد بن سلام وهو قوي يمين الواقدي وفيه ان المتأدي يدل بن ورواه وأخرجه أيضا ابن ماجه من وجه آخر وابن حبان وعن ابن عباس عند الطبراني بنحو حديث عبدة الله بن حذافة السهمي والمعال واقع النساء في أسداده اسمعيل بن أبي حبيب وهو ضعيف وعن عمر بن خالد عن أبيه عن عذابي بن عبيد بن جسيه وابن أبي شيبة واسحق بن زاهر بن بصرة في أسداده موسى بن عبيدة قال روى وهو ضعيف وعن ابن سعد بن الحكم عن أبيه عند القسافي انها رأت وهي في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم راكبا يصيح يقول يا أيها الناس انها أيام أكل وشرب ونساء وبما لودكر الله قالت فقلت من هذا فقالوا علي بن أبي طالب وأخرجه البيهقي من هذا الوجه لكن قال ابن جندب حديثه وأخرجه ابن يونس في تاريخ مصر من طريق يزيد بن الهادي عن عمرو بن سليم الزرقعي عن أمه قال يزيد فقلت عنها فقيل انها جدته وعن نيشة الهدلي عند سفيان بن عيينة يلفظ أيام القنطرة أيام كل وشرب وأخرجه ابن حبان عن أبي هريرة بنحوه وأخرجه القسافي عن بشر بن نعيم بنحوه وعن عتبة بن عامر عند أصحاب السنن وابن حبان والحاكم البزار يلفظ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أيام القنطرة أيام كل وشرب وصلاته لا يصومها أحد وعن عمرو بن العاص عند أبي داود ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر بأفطارها ويمنع من صيامها وقد استعمل بهذه الأحاديث على تحريم صوم أيام القنطرة وفي ذلك خلاف بين الصحابة فمن بعدهم قال في التمع وقد روى ابن المنذر وغيره عن الزبير بن العوام وابي طلحة عن الصحابة الجواز مطلقا وعن علي عليه السلام وعبد الله بن عمرو بن العاص المنع مطلقا

وهو فنه على ان الظاهر ان عثمان ما سكن يظله وانما كان يرى الاقراد افضل منه وفي رواية قلن سأل ما يشهد به ان عثمان

يرجع عن النبي ولتظلمه حتى يحلف من القنع على علي وأصحابه العمد فلم يجرهم عثمان فقال له علي ألم سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تنقح قال بنو زائد مسلم هنا فقال عثمان ترأى ١٤٥

علي (ما كنت لأدع سنة النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم) لقول أحد) ولله در القائل دعوا لي قول عند قول محمد لما آمن في دونه كخطا طسر وفي الحديث شاعة العالم ما عنده من المسلم وظاهاره ومناظرته ولذا الأمور وقهرهم في تحقيقه إن قوى على ذلك فاصد مناصحة المسلمين والبيان بالقلم مع القول وجواز الاستنباط من النص (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كانوا أي أهل الجاهلية (برون) يفتح الباء أي يعتقدون وقال في المصابيح كالشقيع ونحوه بعضهم أي يظنون (ان العمرة أي الاحرام بها) (في أشهر الحج) تقول روى القصة وتسع من ذي الحجة وليلة النحر أو عشر أو ذي الحجة بكافة على انه خلاف السابق في ذلك (من أجبر القبور) من يلبس جديده وشعر شاعر والقبور الاتباع في المعاصي أي من أعظم الخوف وهذا من تهكمهم بالباطل المأخوذة من غير أصل (في الارض) ولابن حبان من طريق أخرى عن ابن عباس قال والله ما أعر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عائشة في ذي الحجة الا قطع ذلك أمر النمرق فان هذا الخي من قرئش ومن

وهو المشهور عن الشافعي وعن ابن عمر وعائشة وعبيد بن عمر في آخر من شفعه الا لعقته الذي لا يبعد الهدى وهو قول مالك والشافعي في القديم وعن الأوزاعي وغيره ما يضا يصومها المحصر والقارن انتهى واستعمل القائلون بالمتع مطلقا أحاديث الباب التي لم تقيد بالجواز للمتع واستدل القائلون بالجواز للمتع بحديث عائشة وابن عمر المذكور في الباب وهذا الصيغة لها حكم الرقع وقد أترجها الذارقطي والبيهقي يلقظ رخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للمتع إذا لم يجد الهدى أن يصوم أيام التشريق وفي استناده يحيى بن سلام وليس بالقوى ولكنه يؤيد ذلك عموم الآية قالوا وجل المطلق على المقيد واجب وكذلك بناء العام على الخاص وهذا أقوى المذهب وأما القائل بالجواز مطلقا فأحاديث الباب يجمعها تركه قال في القنع وقد اختلف في كونها يعني أيام التشريق ومن أولاه قال وصحت أيام التشريق لأن لحوم الاضاحي تشرق فيها أي تشرق الشمس وقيل لأن الهدى لا يضر حتى تشرق الشمس وقيل لأن صلاة العمد تقع عند شروق الشمس وقيل التشريق التكبير يدر كل صلاة انتهى وسديت أنس المذكور في الباب يدل على انها ثلاثة أيام به يوم النحر

(كتاب الاعتكاف)

(عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعتكف العشر الاواخر من رمضان حتى زفاه الله عز وجل) (ومن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعتكف العشر الاواخر من رمضان ثم أتى عليه ما لمسلم قال نافع وقد رأى عبيد الله الحنكاني قال يعتكف فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (ومن أنس قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعتكف العشر الاواخر من رمضان فلم يعتكف عاما فالحال كان في العام اقبل اعتكف عشرين يوما وأما جد الترمذي وصحبه ولا جدوا بعداود

وابن ماجه هذا المتفق من رواية أبي بن كعب) هذه الأحاديث فيها دليل على مشروعية الاعتكاف وهو متفق عليه كما قال النووي وغيره وقال مالك ذكرت في الاعتكاف وترك الصلاة مع شدة اتاعهم الاثر فوقع في نفسي انه كقولنا وأراههم تركه لشدة اتاعهم وليس في من أحد من السلف انه اعتكف الا عن أبي بكر بن عبد الرحمن انتهى ومن كلام مالك هذا أخذ بعض أصحابه ان الاعتكاف جائز وأنكر ذلك عليهم ابن العربي وقال انه سنة مؤكدة وكذا قال ابن بطال في مواظبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما يدل على تأكيد ذلك وقال اوداد عن أحمد لأهل من أحد من العلماء خلافة ما سنون وتعقب الحافظ في القنع قول مالك انه لم يعتكف من السلف الا أبو بكر بن عبد الرحمن وقال له لو أودع في شخصه والا فذكر عن غير واحد من الصحابة انه اعتكف

١٩
يل
ع
دان دينهم كانوا يقولون قد ذكرهمه قال في القنع تعرف بهذا
بعض المهتدين (ويجعلون) أي يسمون (المحرم مفرقا) أي أنهم يجعلون مفرقا من الأشهر الحرم ولا يجعلون الحرم منها

أشهر محرمة فضيق عليهم ما اعتادوه من الخلة ومعههم على بعض فضلهم الله ذلك فقال انما الله
الاية أى انما أنا خير محرمة الشهر الى شهر آخر قال القسرون

١٤٦

جسكنا اذا ايام شهر حرامهم
بحارون اسلوه وسوا مكاله
شهر احق رفضوا خصوص
الاشهر واعتبروا بمجرده العدد
ويصرفونه عما فيه كونه على
حرمته وقيل ان اول من
أحدث ذلك جند بن عوف
الكلابي كان يقوم على جمل في
الفرس فنادى ان اهلنكم قد
أحلت لكم الحرم فاحلوه ثم
ينادى فى القبائل ان اهلنكم
قد حرمت عليكم الحرم فحرموه
وقيل القاس واسمه خذبة بن
سيد السكاف وقيل غير ذلك وقال
ابن دريد الصقران شهران من
السنة حتى أحدهما فى الاسلام
الحرم وقد سمي بذلك لاصطلاحه
من أهلها وقال القراء لانهم
سكانوا به بلون البيوت فيه
تطروجهم الى البلاد وقيل كانوا
يزيدون فى كل أربع سنين شهرا
يسمونه مسفرا التانى فتكون
السنة ثلاثة عشر شهرا وذلك قال
صلى الله عليه وآله وسلم السنة
اثنا عشر شهرا وكانوا يطعمون
ويرون ان الاثنا عشر فيه واقعة
(ويقولون اذا برأ) اذا زاد (البر)
يفتح الدال الموحدة والموحدة
الجرح الذى يكون فى ظهر الابل
من اصطسك الاقصاب والجل
عليه وشقة السرفانة كان
يعرأ بعد انصرافهم من الحج

واعلم انه لا خلاف فى عدم وجوب الاعتكاف الا اذا شره قوله يعتكف الاعتكاف
فى اللغة هو الحبس والزوم والمكث والاستقامة والاستدانة قال الهاجج
فمن يعتكف به اذا جاءه عكف التبيط بالعبود الفزجيا
والتبيط قوم من القهم والفتن بالفسا والنون والراى والحبس لبعبة للجمع يأخذ كل واحد
منهم بيد صاحبه ويستديرون واقفين وقوله هجاء أى أقام بالمكان وفى الشرح المكث
فى المسجد من شخص مخصوص بسعة مخصوصة قوله العشر الاخر من رمضان فيه
لدليل على استحباب مداومة الاعتكاف فى العشر الاخر من رمضان لتخصمه
صلى الله عليه وآله وسلم ذلك الوقت بالمداومة على اعتكافه قوله اعتكف عشرين فيه
دليل على ان من اعتاد اعتكاف أيام ثم يمكنه ان يعتكف بها أنه يستحب له قضاءه
وسبق فى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتكف ليلة العشر الاخر من
رمضان العشر الاخر من شوال (وعن عائشة قالت كن رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم اذا أراد ان يعتكف صلى القبر ثم دخل معتكفه وانما أمر بضرب اضرابا
الاعتكاف فى العشر الاخر من رمضان فأمرت فربض بضرب اضرابا وأمرت غيرهن
أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم بضرب اضرابا فى كل يوم من العشر الاخر من
وسلم القبر نظر فاذا الاخيرة فقال أكبر يردن وأمر بضرب اضرابا فى كل يوم من العشر الاخر من
شهر رمضان حتى يعتكف فى العشر الاخر من شوال روى الجماعة الا الترمذى لكن

بمنه كان اذا أراد ان يعتكف صلى القبر ثم دخل معتكفه قوله صلى القبر ثم دخل
معتكفه استدله على ان اول وقت الاعتكاف من اول الهادوية قال الاوزاعي
واليث والنورى وقال الاثنا الاربعة ومائة تسعة يدخل قبيل غروب الشمس وأقولوا
الحديث على انه دخل من اول الليل ولكن انما يحل بفسه فى المكان الذى أعده
للاعتكاف بعد صلاة الصبح قوله بضرب اضرابا معجبة ثم باموحدته قوله وأمرت غيرهن
هذا يقتضى تعميم الأزواج وليس كذلك وقد سرقه من أزواج النبي صلى الله عليه
وآله وسلم بمائة تسعة وخمسة وربع فقط ويؤيد ذلك ما وقع فى رواية البخارى بلفظ أربع
قباب وفى رواية قتادة فى الصبح اذا هو بأربعة أثنية قال فى هذه قالوا عائشة
وخمسة وربع الحديث ولربما خباؤه صلى الله عليه وآله وسلم قوله أكبر بمنزلة
استقامه عودته ويعرفه من ضرب الراية يردن بضم أوله وكسر الراء وسكون
الهمزة ثم ثوب الله وفى رواية البخارى انهم قالوا أراها قوله نفقوس بضم القاف
وتشديد الواو المكسورة بعد ما ضامه أى تقص قتيلا وترك الاعتكاف كان الحامل
لمسلى الله عليه وآله وسلم على ذلك خشية أن يكون الحامل للزوجات المباحات المتنافر

(وعفا اثر) أى ذهب أثره خارج من الطريق وانجلى به درجوعهم بوقوعه عطار وغيره
لطول الايام وأذهب أثره بولايه داود وعفا بولوا بالواوى كقوله برا ابل الذى جلى بالرسالة (وانسلخ صبر) الذى هو الحر

في نفس الامر وهو متصرفا أي اذا انتفى وانقضى خبره مقرر (حلت العمرة لمن اعتمر) بالسكون في الاربعين وثلاثين لها
جسلا الحرم مقرر الزمته ان تكون السنة ثلاثة عشر شهرا ١٤٧ والحرم الذي هو مقرر آخر السنة

وآخر أشهر الحج على طريق
التبعية ألا يبرأ دبر بلهم في أقل
من هذه المدة وهي ما بين أربعين
يوما إلى ثنتين يوما غالبا وسعوا
أول أشهر الأضحية شهر الحرم
الذي هو في الأصل صفر والراء
التي وطأت على الفواصل في
البر والثلاثة بعد ما كسنة
للصبح ولو حركت كانت المخرج
المطوب من الصبح (قدم النبي
صلى الله عليه وآله وسلم
وأصحابه صبيحة ليلة رابعة)
من ذي الحجة يوم الاحد حال
كونهم (مولى بلحج) أي ملين
به كأنه رقد رواية ابراهيم بن
الحجاج ونظمه وهم يلبون بالحج
ولا يلبون من أهل بلحج صلى الله عليه
وآله وسلم بالحج أن لا يكون
قارنا فلا يجزئ لمن قال أنه صلى
الله عليه وآله وسلم كان مفردا
(فأمرهم) صلى الله عليه وآله
رسلا أن يبعوا ما أي قلبوا
الجنة (عرة) ويصلوا بعملها
فسدوا مقامين وهذا التخصيص
خاص بوقت الزمن خلا للاحد
كاسر (تعاظم) وفي رواية
ابراهيم بن كعب (ذلك) الاحقر
في أشهر الحج (عندهم) لما
كانوا يعتقونه أولامن أن العمرة
في من أجزأ التبعوا (فقالوا)
بعد ان رجعوا عن اعتقادهم
(بارسول الله أي الحبل) أي

الداخلي عن الفقرة حرما على القربى خمسة فاصحة فيخرج الامة كافي عن موضوعه أو
الحلل لمعنى ذلك أن يكون اعتبار اجتماع القوة عند ميسر كالمال في يده وربما
يشبه ذلك من القلي كما قلص من العبادة فغيره من مقصود ما اعتكاف قوله في الشهر
الاول من شوال في رواية في الضواحي حتى اعتكف في الشهر الاول من شوال ويجمع
بينه وبين الرواية الاولى من المراد بقوله في الشهر الاول من شوال أنه اعتكافه قال
الاحكام على فيه دليل على جواز الاعتكاف بقصر يوم لان قوله شوال هو يوم القدر
وصومه عام وسأقي الكلام عليه وقال غيره في اعتكافه في شوال دليل على ان احوال
العبادة اذا غابت تقضى قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه ان التذلل بالزجر والتبعية
وان السبق تقضى وان المعتكف ان يزعم من المسجدا كما بعينه وان من التزم اعتكاف
أيام معينة لم يلزمه دليلها انتهى واستدل به أيضا على جواز الخروج من العبادة
بعد الفصول فيها وأوجب عن ذلك بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يدخل المعتكف ولا شرع
في الاعتكاف وانما هم به ثم عرض له المانع المذكور فذكره ليكون دليلا على جواز تركه
العبادة اذا لم يحصل الاجر والتبعية كما قال المصنف (وعن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم لم كان اذا اعتكف طرح له قناره أو وضع له سريره واداسطوابة
التوبة رواه ابن ماجه) الحديث وجعل اسناده في متن ابراهيم بن ثقات وقد ذكره الحفاظ
في التخصيص نافع عن ابن عمر كان اذا اعتكف الخ وليد كراهه مرفوع وفي صحيحه لم عن
نافع انه قال وقد رأيت عبد الله بن عمر المكان الذي كان رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم يبيت فيه من المسجد وفيه دليل على جواز طرح القنار ووضع السرير
للمعتكف في المسجد وعلى جواز الوقوف في مكان معين من المسجد في الاعتكاف
فيكون مخصوصا للمعنى عن ابطان المكان في المسجد يعني ملازمته وقد تقدم الحديث
في الصلاة (وعن عائشة انها كانت ترجل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهي حائض وهو
معتكف في المسجد وهي في حجرته ابنتها وأما أنه وكان لا يدخل البيت للاستجابة
الانسان اذا كان معتكفا وهذا ايضا قالت ان كنت لا تدخل البيت للحاجة والمراد
به ما أسأل عنه الا العبادة وعن صفية بنت حيي قالت كان رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم صفة كفا فانيته أزوره ليلته ثم تفت لا تغلب فقام معي ليلتين وكان مسكنها
في دار اسامة بن زيد متفق عليه) قوله ترجل القربيل بالحج المشط والذهن في دليل
على انه يجوز له معتكف التنظيف والطيب والهدل والحق والقربين الخا طابا القربيل
والجبه وعلى انه لا يكرهه الا يكره في المسجد مع ما ذكره الصنائع والحرف حتى
طالب العلم وفيه دليل على ان من أخرج بعض منه من المسجد لم يكن ذلك قادحا في صفة
هل هو الخالص لملك ما حرم بالاحرام حتى الجماع أو حل خاص لانهم كانوا يحرمون بالحج وكلهم كانوا يعرفون انه فعلان
(قال) صلى الله عليه وآله وسلم (حل كله) أي حل محل فيه كل ما يحرم على الحرم حتى خشيان النساء لان العمرة ليس لها

وكان التمسك وقديس الحافظ ابن
١٠٨

الحديث أخرجه البخاري أيضا في أيام الجاهلية ومسلم في الحج
عنه في التخرج كما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم به محرما

واختلاف أهل العلم في ذلك
وأدلتهم بأدلة واضحة روي
من روى القسرات وقال إنما
بائن من بضعة عشر صعبا
بأسا يد جواد فداقوا في
الأفراد والفتح وهذا يقتضي
وقع الشك في ذلك المصالح
أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان
قارنا وقد قلنا حصل ذلك
مختصا وفي السبل الجرار
الحافظ الشوكاني وأعلم أن
صلى الله عليه وآله وسلم وإن
اختلف الأحاديث في بيان فوه
فقد وثقنا على الله عليه وآله
وسلم في ما بلغت الأحاديث
في ذلك زيادة على عشرين حديثا
من طريق سبعة عشر صعبا
ولم يرد ما يبلغ لما روي بعض
هذه الأحاديث فقلنا من كمالها
لمن جعل وجه التفضيل لأحد
أفواج الحج هو أنه صلى الله عليه
وآله وسلم حج نوع كذا وأن الله
لا يختار لرسله صلى الله عليه
وآله وسلم إلا ما كان فضلا على
غيره فقد كان صلى الله عليه
وآله وسلم قرأنا فيكون القرآن
أفضل أنواع الحج ولكن قد ثبت
من حديث جابر في الحميمين
وغيرهما أن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال لو سئلت
من أمرى ما استدرت ما عنت
الله في ويلعها بعد ذلك على

الاعتكاف قوله الإلحاح الإنسان فسرنا الزجر بالبول والغائط وقد وقع الإجماع
على استنجامه واختلاف في غيره ما من الحائض كالأكل والشرب ويطبق بالبول
والغائط في وقتها واطاعة ابن احتاج إلى ذلك في سائر الكلام على التخرج
الحائض ولقد مرها قوله فأسأل عنه سائر الكلام على التخرج زيادة المرض قوله
ثم قلت لا قلب أي ترجع إلى هذا قوله ليقطع بفتح أوه وسكون التاء أي يرد حال
منزلها وقوله دلس على جواز خروج المعتكف من مسجد اعتكافه لتشجيع الزائر
قوله في دار أسامة بن زيد أي صارت فيه بذلك لأن أسامة أذن الخليل فداقوا في
بجانبه بكن في حافية وكافيتون ذواب التي على الله عليه وآله وسلم حوالى
أبواب المسجد (وعن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يترى لمريض وهو
معتكف فير كاهوا ولا يخرج يسأل عنه رواه أبو داود) وعن عائشة قالت السنة على
المعتكف أن لا يعود مريضا ولا يشهد جنازة ولا يعي امرأة ولا يباشرها ولا يخرج لحاجة
إلا ما لا يجنبه ولا اعتكاف الأيسوم ولا اعتكاف الألى مسجد جامع رواه أبو داود
الحديث الأول في استناده ثبت بن أبي سليم وفيه قال كان الحافظ والصحيح عن عائشة من
فعلها أخرجه مسلم وغيره وقال صحيح ذلك عن علي بن عبد السلام والحديث الثاني أخرجه
أيضا النسائي وليس فيه قالت السنة وأخرجه أيضا من حديث مالك وليس فيه ذلك قال
أبو داود وغيره عبد الرحمن بن اسحق لا يقول فيه قالت السنة من من الله أن يقطع بان القدور
الذي من حديث عائشة قولها لا يخرج وما عساه من دونها انتهى وكذلك صحيح ذلك
البيهقي ذكره ابن كثير في الإرشاد وعبد الرحمن بن اسحق هذا هو القرض الذي يقال له
عبد قد أخرج لمسلم في صحيحه وروثه يحيى بن معين وثق عليه غيره وتكامل فيه
بعضهم الحديثان استدليم ما على أنه لا يجوز لغة مك أي يخرج من مكة كنه لعبادة
المريض ولا ما يباشرها من القرب كتشجيع الجنائز وملازمة الجمعة قال في التخرج وروينا
عن علي بن عبد السلام والفضي والحسن البصري أن شهدا المعتكف جنازة وعادها أيضا
أخرج البيهقي بطل اعتكافه قال الكوفيون وابن المنذر في الجمعة وقال الثوري
والشافعي لم يحق أن شرط ما من ذلك في ابتداء كنه لم يطل اعتكافه بشه وهو
رواية عن أحمد انتهى وعند الهادي أنه يجوز الخروج ثلث الأمور ولحقها ولكن
في وسط النهار قياسا على الحاجة المذكورة في حديث عائشة المتقدم وهو غايد
الاعتكاف لأنه في مقابلة النص قوله ولا يعي امرأة ولا يباشرها المراد بالمباشرة هنا الجماع
بشرية كالمس قبلها وقد نقل ابن المنذر الإجماع على ذلك ويؤيده ما روى الطبري
وغيره من طريق قتادة في سبب نزول الآية يعني قوله تعالى ولا يباشرهن وأنتم ها كنون
في المساجد منهم كانوا اعتكفوا فخرج رجل لحاجته فلقى امرأة تباشرها إن شاء

فقلت

ان التمسك من القرآن وقد سقت المذهب والادلة في شرح المتن على الاحتياج لتأطري

الرجوع إلى غيره فالإلحاح عليه أولى لأن المقام طويل القول وكل أنواع الحج شريفة وصعبة ونة فائنة فقد ثبت في

الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة رضي الله عنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال من أراد أن يجل بجمع وعمر فليجل ومن أراد أن يجل بجمع فليجل ومن أراد أن يجل بجمع فليجل ومن أراد أن يجل بجمع فليجل

فقلت قوله ولا يخرج من حاجة إلا لا يبعثه في دليل على المنع من الخروج لكل حاجة من غير فرق بين ما كان مباحا أو قربة أو غيره إلا أن لا يبعثه كالخروج لنفسه الحاجة وما في حكايتها قوله ولا اعتكاف الأبصوم فيه دليل على أنه لا يبعث الاعتكاف الأبصوم وأنه شرط وسكت في البصر عن الستة جمعا وابن عباس وابن عمر ومالك والأوزاعي والثوري وأبي حنيفة وسكت في البصر أيضا عن ابن مسعود والحسن البصري والشافعي وأحمد واهنق أنه ليس بشرط قالوا يصح اعتكاف ساعة واحدة وأخذه واحدوا استدلو بما تقدم من أصل الله عليه وآله وسلم اعتكف العشر الأول من شوال ومن علم يوم النحر وهو حديث عمر ألا تقوا يا بني حديث عائشة المذکور في الباب مما تقدم من الكلام عليه وهذا هو الحق لا كما قال ابن القيم إن الرابع الذي عليه جمهور السلف أن الصوم شرط في الاعتكاف وقد روي عن علي وابن عباس أنه ليس على المعتكف صوم إلا أن يوجب على نفسه ويدل على ذلك حديث ابن عباس ألا تقويو يدقو لمن قال يجوز الاعتكاف ساعة أو ليلة حديث من اعتكف فراق ناقة فكأنما اعتق نسمة فراء العقيل في الضعاف من حديث عائشة وأنس قال في البدل المتعبد إذا حديث غريب لا أعرفه بعد المصنفين عنه وقال الحافظ هو مشكوك لكنه أخرجه الطبراني في الأوسط قال الحافظ لم أرفق استنادا مضعا إلا أنه يوجد في المتن نكارة شديدة وذهب العقدة وأبو حنيفة إلى أن أقل مدة الاعتكاف يوم قوله ولا اعتكاف إلا في مسجد جامع فمدليل على أن المسجد بشرط الاعتكاف قال في الفتح وافق العلماء على مشروطة المسجد الاعتكاف إلا بعد من عمر بن لباة المالكي فاجاز كل مكان أو أجزأه عنقه فمرأته فاعتكف في مسجد ديتا وهو المكان للعدو لا توفيه قول الشافعي قديم وفي وجه لا يحمله والمالكية يجوز للرجال والنساء أن التطوع في البيوت أفضل وذهب أبو حنيفة وأحمد إلى اختصاصه بالمساجد التي تقام فيها الهوان ونحوه أبو يوسف وأبو حنيفة وأما النفل ففي كل مسجد وقال الجمهور بعمومه في كل مسجد انتهى كلام الفتح وسيأتي قول من قال أنه يقتصر بالمساجد الثلاثة وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كشدت في الجاهلية أن اعتكف لي في المسجد الحرام قالوا فربما يترك مقت عليه وروا البخاري فاعتكف إليه وعمر ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليس على المعتكف صيام إلا أن يحمله على نفسه ورواه الدارقطني وقاله أبو بكر السومسي وغيره لا يرفع الحديث الثاني راجع الدارقطني والبيهقي وقنه وأخرجه الحاكم مرفوعا وقال صحيح الاستاذ قوله إن عمر سأل ليدرك مكان السؤل في رواية البخاري أن ذلك كان بالبصرة لما رجعوا من حنين وبه تتاهمه الرد على من زعم أن اعتكاف عمر كان قبل المنع

أحمد وأبو سعيد وقناة عبد الدارقطني وابن أبي أوفى عند البخاري والافراد ابن عمر وابن عباس في حمله وجمع بين القولين بأنه كان ولا مفر دأهم بالصوم يعتكف وأدشها على الحج فاعتكفوا إذا أرادوا الإحرام وعدهم رواة

أحمد وأبو سعيد وقناة عبد الدارقطني وابن أبي أوفى عند البخاري والافراد ابن عمر وابن عباس في حمله وجمع بين القولين بأنه كان ولا مفر دأهم بالصوم يعتكف وأدشها على الحج فاعتكفوا إذا أرادوا الإحرام وعدهم رواة

عندهما والظاهر انهم من اول الامر مستعدون وامرارهم حتى بلغ الهدى ثم لم يزلوا على طريقتهم وهذا الحديث
 آخره ايضا في الحج والقباس والغزى ومسلم في الحج وكذا ابو داود ١٥١

عباس رضي الله عنهما انه سأل
 رجلا هو ابو جرة لمصر بن عمران
 النخعي (من القنع وقال ثم قال
 ناس عنه) قال في القنع اني
 على احوالهم وكان ذلك في زمن
 عبد الله بن الزبير وكان ينهى
 عن المتعة ككاهن ابواسلم
 (فامر به) أي بان يقر على
 القنع (قال الرجل) المذكور
 فرأيت في المنام كأن رجلا يقول
 لي هذا حج مبرور مقبول (وعمره
 متقبله فاضربت ابن عباس)
 بما رأيته في المنام من قول
 الرجل حج مبرور وعمره متقبله
 (فقال لي هذه منة النبي صلى
 الله عليه) وآله (وسلم) أي
 وافقت أو أويت وفي رواية لآخر
 قال الله اكبر سنة أي القاسم
 وقال في آخر هذا الحديث فقال
 لي ابن عباس أقم عندى فاجعل
 لاسمها أي نصيب من مالي قال
 المهلب في هذا دليل على انه
 يجوز له ان يأخذ الاجرة على العلم
 وفيه تفسير اذا ظاهر انه انما
 عرض عليه ماله رغبة
 في الاحسان اليه لما ظهران
 له متقبل وجهه مبرور وانما
 يتقبل اقم من المتقين قال في
 المصابيح قال شعبة الرازي قلت
 لابي حمزة لم يقل لربي اني رأيت
 أي لقص الناس على هذه
 الرواية المبيضة لخال المتعة قال

ونسيه ما مر فوايلفظ لا تشذ الرحال الا في ثلاثة مساجد مسجدى هذا والمسجد
 الحرام والمسجد الأقصى وهو متفق عليه ولكن ليس فيه ما يشهد بالحديث حذيفة لان
 افضل المساجد الثلاثة واخصها مسجد الرحال اليه الا تستلزم اختصاصها بالاعتكاف
 وقد حكى في القنع عن حذيفة ان الاعتكاف يختص بالمسجد الثلاثة ولم يذكر هذا
 الحديث وحكى عن عطاء انه يختص بمسجده وعن ابن المسيب بمسجد المدينة وقوله
 أو قال في مسجد جامع قيل فيه دليل للذهب أي حذيفة وأما ما تقدم قوله بعض نسائه
 قال ابن الجوزي ما عرفنا من أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم من كانت مستحاضة
 قال والظاهر ان عائشة أشارت بقولها من نسائه أي من النساء المتعلقات وهي أم
 حبيبة بنت جحش أخت زكريا ولكنه برده عليه ما وقع في البخاري في كتاب الاعتكاف
 باقضا امرأة مستحاضة من أزواجه ووقع في رواية سعيد بن منصور عن عكرمة ان أم
 سلمة كانت عاكفة وهي مستحاضة وهذه الرواية تفيد تعيينها وقد حكى ابن عبد البر ان
 بنات جحش الثلاث كن مستحاضات زكيات وحسنات أم حبيبة ويدل على ذلك ما وقع عند
 أبي داود عن عائشة انها قالت استخصت زكريا بنت جحش وقد غفلت في
 المستحاضات وقد ثبت زعمه وقد روى ذلك أبو داود تعليقا وذكر البيهقي ان ابن خزيمة
 أخرجه موصولا فانه ثبت مستحاضات من أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوله
 من نسائه أي لاجل الدم والحديث يدل على جواز مكث المستحاضة في المسجد وحصة
 اعتكافها وصلاتها وجواز حديثها في المسجد عند أمن التلوث ويلحق بها اثم الحديث
 ومن يجوز يسئل وقد تقدم البحث عن ذلك

باب الاجتهاد في العشر الاخر وفصل قيام ليلة القدر ومليديها فيها وأي ليلة هي
 (عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا دخل العشر الاخر احيا الليل
 وأيقظ أهله وشدة التزمت في عليه ولا جدوم لم كان يجتهد في العشر الاواخر ما لا
 يجتهد في غيرها) قوله احيا الليل فيه استعارة الاحياء لا تنقطاع أي مبرور فاحياه
 بالطاعة واحياه نفسه بمبرور نفسه لان التوم أخو الموت والحديث فيه دليل على
 مشروعية الحرس على مداومة القيام في العشر الاواخر من رمضان وأحوالها
 بالعبادة وتعال التماس أمر الاهل بالاستكثار من الطاعة فيها قوله وأيقظ أهله أي
 الصلاة في القدر من أي أمه لم يكن صلى الله عليه وآله وسلم اذ انقضى من رمضان عشرة
 أيام يدع أحدا من أهله يطيق القيام الاطامه قوله وشدة التزمت أي اعتزل النساء كباراه
 عبد الرزق في التورى وابن أبي شيبة عن أبي بكر بن عباس وحكى في القنع عن
 نسطاي انه يحقر رايه الجدي في العبادة كما قلنا شددت لهذا الامر مزي أي شمرت
 لهو يحسن نبر الدشعير والاعتزال لما يحسن ان يراد حقيقة قوله ولكن يقول طويل

المهلب في هذا دليل على ان لزوما الصلاة تنادي على أمور القطة وفيه قتلان الرواية الحسنة من غير الانهاء بتقصيرها
 القاكيد في التأسيس والتجديد فلا يسوغ لاحد أن يستغني عن القيام ولا يتلخ من غير الادلة الشرعية حكما من الاحكام

هو شيخ القريضة قوله تمت الى قوله فامرني واخرجه ايضا مسلم قال في القريب ويؤخذ منه ان اكرامهم من اخبار الرضا عليه السلام وشرح العالم هو اقتضاه الحق والاستئناس

منه المصرة والعمل بالادلة
الظاهرة والتبني على اختلاف
أهل العلم ليعمل بالراجح منه
الموافق للعدل (من جابر بن
عبد الله رضي الله عنهما انه حج
مع النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم يوم ساق البلد معه)
وذلك في جبة الوداع (وقد أهوا)
أي العصابة (بالج مفردا) ففتح
إبراهيم (فقال لهم) صلى الله عليه
وآله وسلم اجعلوا بحكم حمزة ثم
الاسواق من احرامكم بها (بطواف
البيت و) السعي (بين الصفا
والمروة والعصرا) لم يأمرهم
بالخلق ليعرفوا شعربهم الملاق
لأنهم يملكون بعد قليل بالخلق لان
بين دخولهم مكة وبين يوم
التروية أربعة أيام فقط (ثم
أقبلوا) حال كونكم (حلالا)
محلين (حتى اذا كان يوم القرية
فأهلوا بالبحر) من مكة وهاء أهوا
مكسورة (واجعلوا) الحجة
المفردة التي قدتم مهلن (جا
معة) بان تكملوا منها فقصروا
مقصين وأطلق على العمرة
مسة بجازا والعلاقة بين ما
ظاهره وقال النووي قوله وقد
أهلوا بالبحر الخ فيه تقديم وتأخير
تقديمه وقد أهلوا بالبحر مفردا
فقال النبي صلى الله عليه وآله
وسلم اجعلوا احرامكم حمزة
وتكملوا بعمل العمرة وهو معنى

التجديد لطول القامة وهو طويل التجديد حقيقة يعنى شتمه حقيقة واعتزل النساء
وشعره عبادة يعنى فيكون كثافة وهو موجود في الرادة الاذن والملازم وقد وقع قد اشتهر
مقره واعتزل النساء خالفه بالواو يعزى الاشغال الاول كما قال الحافظ (ومن أبي
حريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من قام ليلة القدر بما أتوا واستجابوا فله
ما يقسم من ذنوبه رواه الجماعة الا ابن ماجه وعن عائشة قالت قالت يا رسول الله أرى
ان كنت نبي ليله ليله القدر ما أقول فيها قال خولوا الله من حق قيس العرفاء فاعني
رواه الترمذي وصححه وأحمد وابن ماجه وقال فيه أرى ان وافقت ليلة القدر
الحديث الاول قد تقدم مع شرحه في باب صلاة التراويح وأوردته المصنف ههنا
للاستدلال به على مشروعية قيام ليلة القدر والحديث الثاني صححه الترمذي كما ذكر
المصنف وفيه دليل على امكان معرفة ليلة القدر وبما فيها وساقى الكلام على ذلك قوله
ليلة القدر اختص في المراتب القدر الذي أضيف اليه الليلة فقبل هو العظيم لقوله
تعالى وما قدروا الله حق قدره والمعنى انهم اذا قدرته نزول القرآن فيها وأما ما يقع فيها من
نزول الملائكة وأما ينزل فيها من البركة والرحمة والمغفرة وأن الذي يجبها يصير قدر
وقبل القدر ههنا التشديد لقوله تعالى ومن قدر عليه رزقه ومعنى التضييق فيها استغناؤها
عن العالم بتعيينها وقبل القدر ههنا معنى القدر بفتح الدال الذي هو مؤخر القضاة المعنى
انه بقدره في أحكام تلك السنة لقوله تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم وبه صدر النور
كلامه قال قال العلماء سميت ليلة القدر لما يكتب فيها الملائكة من الاقدار لقوله تعالى
فيها يفرق الاية ورواه عبد الرزاق وغيره عن المنصور بن أبي سعيد صحبه عن مجاهد
ومكرمه وقد انقضت وهو قال التوريشي انما ليلة القدر يسكن الدال وان كان الشائع
في القدر الذي يؤخر القضاة ففتح الدال ليعلم انه لم يرد به ذلك وانما رغبة تفصيل ما جرى
به القضاة اظهره وقد عرفت في تلك السنة لتفصيل ما يلحق اليهم فيها من اقدار بعد اقول
انك حفر بفتح العين وضم الفاء تشديد الرواية في تفصيل ما يلحق اليهم في استحباب الدعاء
في هذه الليلة بهذه الكلمات (وعن ابن عرق قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من
كان منصرجا فليصبرها ليلة سبع وعشرين أو قال يصبرها ليلة سبع وعشرين يعني في ليلة
القدر رواه أحمد بن حنبل وصححه وعن ابن عباس ان رجلا أتى نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم
فقال يا نبي الله صلى الله عليه وآله ما لي أشعر كغيري من الناس فقال صلى الله عليه وآله ما لي فقال صلى الله عليه وآله
القدر فقال عليه السلام بالدابة رواه أحمد بن حنبل وعن معاوية بن أبي سفيان عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم في ليلة القدر قال ليلة سبع وعشرين رواه أحمد بن حنبل وعن ابن حنبل

ففتح الحج الى العمرة (فقالوا كيف يجعلها مئة وقد سمينا الحج فقال صلى الله عليه وآله ما أمرتكم به) (فقالوا لا نسقت قال
الهدى فليقل مثل الذي أمرتكم به) (ولكن لا يجزى) يكسر الحاء (من) (حرام) أي ما حرم على (حتى يبلغ الهدى محله)

أي إذا حضر يومئذ لم يأمره به صلى الله عليه وآله وسلم واستدله على أن من اعترضنا قديماً لا يصلح أن يتردد
بغيره يوم التمرود تأمل ذلك المأثورة والتأقية على أن معناه ١٥٢ ومن أكرم بسمرة قاضي قليل

بالبحر ولا يصلح حتى يصر حديثه
قال في الفتح ولا ينبغي ما فيه
قائه خلاف ظاهر الاسناد
المذكور وهذا الحديث طرف
من حديث جابر الطويل الذي
أقره به مسلم بسياقه وفي هذه
الطريقين ما زادته ثقة الكلل
من السمرة ليس في الحديث
الطويل (عن عمران) بن
حصين (رضي الله عنه) قال تنصنا
على عهد رسول الله صلى الله
عليه وآله (وسلم) ونزل
القرآن بجواز قال تعالى
فنقع بالسمرة إلى الحج الآية
وزاد مسلم ولم يقل قرآن يجرمه
ولم يسمعه حتى مات فلانسخ
(قال رجل برأه مثله) هو عمر
ابن الخطاب لا عثمان بن عفان
كما زعم الكرماني لأن عمر أقر
من نحى عنها فكان من بعده
تابعاً له في ذلك وفي مسلم أن ابن
الزبير كان ينهى عنها وابن
عباس بأمرهم فقالوا جابراً
فأشار إلى أن أول من نحى عنها
عمر ثم في حديث عمران هذا
ما يكره على عباس وغيره في
جزءهم أن التبعة التي نهى عنها
عمر وعثمان هي فسح الحج إلى
العمرة لا العمرة التي يجمع بها
فإن في بعض طرقه عند مسلم
التصريح بكونها متممة الحج
وقد روي أيضاً أن النبي صلى

قال سمعت أبا بن كعب يقول قيل له إن عبد الله بن مسعود يقول من قام السنة أماب
ليلة القدر فقال أي والله الذي لا اله الا هو أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم
لا أعلم أي ليلة هي هي الليلة التي أمر ناسراً صلى الله عليه وآله وسلم بقيامها هي ليلة
سبع وعشرين وأما ما أتيت أن تطلع الشمس في مصيفي ومها أيضاً لا شعاع لها ورواه أحمد
ومسلم وأبو داود والترمذي وصححه حديث ابن عباس أخرجه أيضاً الطبراني في الكبير
قال في مجمع الزوائد رجال أحمد رجال الصريح وقد أخرج نحوه عبد الرزاق عن ابن عمر
مرقوعاً والمراد بالسابعة أم السبع مئة وأربع مئة بعد العشرين وحديث معاوية
سكت عنه أبو داود والترمذي ورجال استاذهم رجال الصريح وفي الباب عن جابر بن عمر
عند الطبراني في الأوسط بنحو حديث ابن عمر وعن ابن مسعود عند الطبراني قال سئل
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ليلة القدر فقال لا يكيد كليله الصميا قلت أنا
وذلك ليلة سبع وعشرين ورواه ابن أبي شيبة عن عمرو بن حفصة وناس من الصحابة
وروى عبد الرزاق عن ابن عباس قال دعا عمر أم عباس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وسأله عن ليلة القدر فاجمعوا على أنها في العشر الاخر قال ابن عباس فقلت لعمراني
لا علم وأظن أي ليلة هي قال عمر أي ليلة هي فقلت سابعة مئة وأما ما بقي من العشر
الاخر فقلت ما من أين جئت ذلك فقلت خلق الله سبع سموات وسبع أرضين وسبعة أيام
والله يدور في سبع والانس خلق من سبع وبأكل من سبع ويسجد على سبع
والطواف بالجار وأشد ما ذكره حافظ لاهر ما حفظه وقد أخرج نحوه
هذه القصة الحاكم إلى أن ليلة القدر ليلة السابع والعشرين ذهب جماعة من أهل
العلم وقد حكاها صاحب الحلية عن الشافعية عن أكثر العلماء وقد استدل العلماء فيها
على أقوال كثيرة ذكرتها في فقه الباري ما لم يذكره غيره وسند صكر ذلك على طريق
الاختصار فنقول القول الأول أنها وقعت حكمة التقوى عن الروافض والفاكهة التي عن
الحنفية (الثاني) أنها خاصة بسنة واحدة وقعت في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم حكاها
الفاكهة (الثالث) أنها خاصة بهذه الأمة عن جماعة من المالكية وقطه صاحب
العبد من الجهود من الشافعية واعترض بحديث أبي ذر عند النسائي قال قلت
يا رسول الله أتكون مع الآية فاداموا تروعت فقال بل هي باقية واحضروا ما ذكره مالك
في الموطأ بلاغان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أحضر أمته عن أهل الام
المأثورة أعطاه الله ليلة القدر قال حافظ وهذا محقق لا تأويل فلا يدفع التصريح في
حديث أبي ذر (والرابع) أنها ممكنة في جميع السنة وهو المنصور عن الحنفية وسكن عن
جماعة من السلف وهو مراد بذكرهم من أحداث الباب المعروفة باختصاصها بربضان
(الخامس) أنها محتملة بربضان ممكنة في جميع لياليه وروى عن ابن عمر وأبي حنيفة وبه

٢٠ نيل ج
الله عليه وآله وسلم أكرم بعض أهل في العشر وقد روي به جمع
يبرج وعمره ومراة الفتح المذكور وهو الجاعل منها في عام واحد وفي الحديث أيضاً جواز نسخ القرآن بالقرآن وإخلاف

فيه وجوه كثيرة لا يمكن حصرها في هذا المكان
مقبولة انه لو نسي عن الامتناع

١٥٤

وتوجه الدلالة منه قوله ولو لم يسهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك
وبسبب تكرر رفع الحكم ومقتضاه جواز الفسخ وقد ثبت خدمته ان

الإجماع لا يمنع به لصكونه
مصر وجوه المتع في نزول آية
أونسي من التي على الله عليه
والله وسلم وفيه وقوع الاجتهاد
في الاحكام بين الصحابة واتسار
بعض الجمهور على بعض
بالنص وروايت الحديث كاهم
بصرى وأخرجه مسلم في
الطحاوي (عن ابن عمر رضي
الله عنهما أن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم دخل مكة من
كسداء) يقع لكاف والوال
المهمة معدودا متروكا على ارادة
الموضع وقال أبو عبيد لا يصر
أي على ارادة البقعة العلمية
والثابت من التنية العليا التي
بالعلماء يقع الموحدة قال
الجوهري الا بفتح مسيل واسع
فيه ذاق الحصى والعلماء بفتح
العين تأتيت الامنى وهذه
الثنية ينزل منها الى الطون بفتح
الحاء وضع الجيم مقربة مكة قال
في النسخ وكانت مسجبة الرقى
فصلها معاوية ثم عبد الملك ثم
الهدى على ما ذكره الازرق ثم
سهل في مصر فاه ذلتها سنة
احدى عشرة وثلاثمائة وضع ثم
بانت كاهن في زمن سلطان مصر
المالك المؤيد في حدود العشرين
وخمسمائة وكل عقبه في جبل
أو طريق عال تسمى ثنية انتهى
(ويخرج من التنية السفلى)

قال ابن كثير وبعض الشافعية ورهه السبكي (السادس) انها في ليلة معينة ثم قاله
الشيخ في حلقوته (السابع) انها أول ليلة من رمضان حكى عن أبي رزين العقيلي
الصابي وروى ابن أبي حاتم عن حديث أنس قال ليلة القدر وأول ليلة من رمضان قال
ابن أبي حاتم لا تعلم أحدا قال ذلك غيره (الثامن) انها ليلة النصف من رمضان حكاه ابن
اللقين في شرح العمدة (التاسع) انها ليلة النصف من شعبان حكاه القرطبي في المفهم
وكذا نقله السروبي عن صاحب الطراز (العاشر) انها ليلة سبع عشرة من رمضان
ودليله ما رواه ابن أبي شيبة والطبراني من حديث زيد بن أرقم قال بالليل ولا متراعتها
ليلة سبع عشرة من رمضان ليلة اترق القرآن وأخرجه أبو داود عن ابن مسعود
(الحادي عشر) انها ليلة في العشر الوسط حكاه النووي وعزاه الطبري الى عثمان بن أبي
العاص والحسن البصري وقال به بعض الشافعية (الثاني عشر) انها ليلة ثمان عشرة
ذكره ابن الجوزي في حكاية (الثالث عشر) ليلة تسع عشرة رواه عبد الرزاق عن علي
عليه السلام وعزاه الطبري الى زيد بن ثابت ورواه الحارثي عن ابن مسعود (الرابع
عشر) أول ليلة من العشر الاخرى قال به مال الشافعي ويؤم به جماعة من أصحابه
(الخامس عشر) مثل الذي قبله ان كان الشهر تاما وان كان ناقصا ليلة احدى وعشرين
وهكذا في جمع العشر ويؤم ابن حزم ودليله حديث أبي سعيد وعبد الله بن أنس
وأبي بكر وسباني (السادس عشر) ليلة اثنين وعشرين ودليله ما أخرجه أحمد بن
حديث عبد الله بن أنس انه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ليلة القدر وذلك
صبيحة احدى وعشرين فقال كم الليلة قالت ليلة اثنين وعشرين فقال هي الليلة أو
الليلة (السابع عشر) ليلة ثلاث وعشرين ودليله حديث عبد الله بن أنس الا في
وقد ذهب الى هذا جماعة من الصحابة والتابعين (الثامن عشر) انها ليلة الرابع
وعشرين ودليله ما رواه الطبراني عن أبي سعيد عن فروة عن عبد الله بن مسعود
وعشرين وما رواه أحمد من حديث بلال بن رباح وفيه ابن الهيثم وروى ذلك عن ابن
مسعود والشمس والحسن وقادة (التاسع عشر) ليلة خمس وعشرين حكاه ابن
الجوزي في المشكل عن أبي بكر (العشرون) ليلة ست وعشرين قال الحافظ وهو قول لم
أر صريحا لأن ما ضاع من ليلة من ليالي العشر الاخرة الاول قد قبل فيها انها ليلة
القدر (الحادي والعشرون) ليلة سبع وعشرين وقد تقدم دليله ومن قال (الثاني
والعشرون) ليلة الثامن والعشرين وهذا لم يذكره صاحب الفتح اكن ظاهر قول
عياض المتقدم انه قد قبل انها ليلة القدر وقد استقطب الفتح القول الثاني والعشرين
وذكر الثالث والعشرين بعد الحادي والعشرين فانه لم يقط عليه حكاية هذا القول
وقد ثبت في بعض النسخ (الثالث والعشرون) انها ليلة تسع وعشرين حكاه ابن
العربي (الرابع والعشرون) انها ليلة الثلاثين حكاه عياض ورواه محمد بن نصر عن

التي بأصل مكة عند باب شيعة بقرب شعب الشامي من ناحية جبل قعقة عات وكان بناء هذا
الباب عليها في القرن السابع زاد الامام ابي يعقوب شيعة مكة والمعنى في ذلك الذهاب من طريق والياب من أخرى كالعديد

لثمة في الطريقان وحدث العلماء الخول مناسبة لمكان العمل الذي قصدوا السبق الشريوع مناسمة لمكان التي يذهب اليه ولان ابراهيم عليه السلام حين قال فاجعل آتلفتم الناس ١٥٥ تهوى اليهم كان على العلماء كآروي

عن ابن عباس قاله السهمي
 (عن عائشة رضي الله عنها
 قالت سألت النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم عن الجسد) بفتح
 الجيم وسكون الدال وقوفوا به
 السبق الجسد قال الخليل
 الجسد وافقه الجسد اتمهى

ووهم من ضبط بعضهم الجيم لان
 المراد الجسد ولا يداود الطالبي
 الجسد اواطر بالثقل ولا يحواة
 الجبر فيريك (أمن البيت هو
 قالتم) هو منسمة لما سمعن
 أصول طائفة وظاهره أن الجبر
 كانه من البيت وبذلك كان
 يقى ابن عباس وقد روى عنه
 الرزاق عنه انه قال لو لم يكن
 البيت ما ولي ابن الزبير ما دخلت
 الجبر كل البيت فلم يطف به ان
 لم يكن من البيت وروى
 الترمذي والقاسمي عن عائشة
 قالت كنت أحب أن أصلي في
 البيت فأخذ رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم بيدي فادخلني
 الجبر فقال صلى الله عليه وآله وسلم
 قطع من البيت ولكن قومك
 استقصوه حين بنوا الكعبة
 فخرجوه من البيت وبهوه
 لابي داود وأبي حواة وأحمد
 وفيه انما أرسلت الشبهة الطبعي
 ليقض لها البيت في القيل فقال
 ما فقهنا في جاهلية ولا اسلام
 بيل وهذه الروايات كلها معلقة

مما روي وأحمد عن أبي هريرة (الخامس والعشرون) أنها في أو ثار العشر الأخيرة
 ودله حديث عائشة الآتي في آخر الباب وكذلك حديث ابن عمر قال في الفتح وهو
 أربع الاقوال وصار إليه أبو عمرو المزني وابن خزيمة وجماعة من علماء المذاهب انتهى
 (القول السادس والعشرون) مثله من زيادة الآية الأخيرة ويدل عليه حديث أبي بكر
 الآتي وقد أخرج أحمد من حديث عبادة بن الصامت ما يدل على ذلك (السابع
 والعشرون) ينقل في العشر الاواخر كلها فاه أو قلا برفص عليه ما لك والثوري
 وأحمد وأبو زعيم المازري انه متفق عليه ويدل عليه حديث أبي سعيد الآتي
 (الثامن والعشرون) مثله الا ان بعض ليالي العشر أربع من بعض قال الشافعي
 أربعا هالية أحسب عشرين (التاسع والعشرون) مثل السابع والعشرين الا ان
 أربعا هالية ثلاث وعشرين وليد كفي الفتح فاته (الثلاثون) كذلك الا ان أربعا
 ليلة سبع وعشرين ولم يحك صاحب الفتح من فاه (الحادي والثلاثون) انها تنقل في
 جميع السبع الاواخر ويدل عليه حديث ابن جمر الآتي وقد اختلف أهل هذا
 القول هل المراد السبع من آخر الشهر أو تسعة مئة من الشهر قال في الفتح
 ويخرج من ذلك القول (الثاني والثلاثون) القول (الثالث والثلاثون) انها تنقل في
 النصف الأخير كصاحب المحيط عن أبي يوسف ومحمد وحكاه امام الحرمين عن صاحب
 التقریب (الرابع والثلاثون) ليلة ست عشرة أو سبع عشرة فواء الحرف بن أبي اسامة
 من حديث عبد الله بن الزبير (الخامس والثلاثون) ليلة سبع عشرة أو تسعة عشرة
 او احدى وعشرين رواه سعد بن منصور من حديث أنس باسناد ضعيف (السادس
 والثلاثون) أول ليلة من رمضان أو آخر ليلة منه رواه ابن أبي عاصم من حديث أنس
 باسناد ضعيف (السابع والثلاثون) ليلة تسعة عشرة أو احدى عشرة أو ثلاث
 وعشرين رواه أبو داود من حديث ابن مسعود ليلة اذ بعثت قال وعبد الرزاق من
 حديث علي باسناد طمع وسعيد بن منصور من حديث عائشة باسناد طمع أيضا
 (الثامن والثلاثون) أول ليلة أو تسعة ليلة أو سابع عشرة أو احدى وعشرين أو آخر
 ليلة رواه ابن مردويه في تفسيره عن أنس باسناد ضعيف (التاسع والثلاثون) ليلة ثلاث
 وعشرين أو سبع وعشرين ودله حديث ابن عباس الآتي ولا جد نحوه من حديث
 النعمان بن بشير (القول الأربعون) ليلة احدى وعشرين أو ثلاث وعشرين أو خمس
 وعشرين ويدل عليه حديث ابن عباس الآتي وأخرج البضا في نحوه من حديث
 عبادة بن الصامت (الحادي والأربعون) انها مختصرة في السبع الاواخر ويدل عليه
 حديث ابن جمر الآتي وفي الفرق بينه وبين القول الحادي والثلاثين خفاء (الثاني
 والأربعون) ليلة ثنتين وعشرين أو ثلاث وعشرين ويدل عليه حديث عبد الله بن
 أنس عند أحمد (الثالث والأربعون) انها في اشباع العشر الوسط والعشر الاواخر قال

وقد جاءت روايات أصح منها مائة منها المثلث عن عائشة في حديث الباب حتى أزيد من الجهر له من وجه آخر عنها فان بدا
 لقوم ان ينوبهم في لاد يكمل كواحه فاباها قريبا من بعد أدراج وفي هذا الحديث ورد فيها من الجهر سنة

أذرع وعن هكرمة أنه أراد لغيره بل سطره فخره ستة أذرع أو نحوها وعن مجاهد أن ابن الزبير زاد فيها ستة أذرع أو نحوها وفي نسخة مما يلي الطبره ستة أذرع ١٥٩ وشبهه هكذا ذكر الشافعي عن محمد بن قيس من أهل العلم من قريش

وهذه الروايات كلها تنسج على أنها فوق الست ودون السبع وأما رواية عطاسه فمستسلم من عائشة مرفوعة لم تكن أدخل فيها من الطبر خمسة أذرع فتشاذر الروايات السابقة أربع لما فيها من الزيادة عن الثقات قال الحافظ في الفتح ثم ظهر لي رواية عطاسه بجموهو أنه أريد بها بعد القرينة التي بين الركن والطبر فتنسج مع الروايات الأخرى فإن الذي عند القرينة أربعة أذرع ونحو ولهذا وقع عند الشافعي من حديث أبي هريرة بن عدي بن الجراح أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لعائشة في هذه القصة ولأدخلت فيها من الطبر أربعة أذرع فحصل هذا على الله الكسر ورواية عطاسه على غيره ويجمع بين الروايات كلها بذلك ولم أر من سبقني هذا إلى انتهى (قلت) أي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (فألهم) أي دخلوا البيت قال ابن جرير قريشاً (فصرن) شنيد الصاد وقسمتها (هم النخعة) أي لم يشعروا لاقبله قلته ذات يدهم وقال في الفتح أي النخعة الطيبة التي أخرجوها ذات كالجوز به الأزد وقد روي عنه ما ذكره ابن جرير في السور أن

الحافظ قرأه بقطر مطلقاً (الرابع والأربعون) أنها الست الثالثة من العشر الأواخر أو الخامسة عشرة وأما حديث معاذ قال في الفتح والفرق بينه وبين ما تقدم أن الثالثة فتشمل ليلة ثلاث وعشرين وتشمل ليلة سبع وعشرين (الخامس والأربعون) أنها ليلة سبع وأربعين من أول النصف الثاني برواه الطحاوي من حديث عبد الله بن أبي هريرة ما ذكره الحافظ في الفتح أو رواته مختصراً مع رواته عديدة ومجاذبة أن بعد قولنا أربعين هذه الأقوال بقول الهادي أنها ليلة سبع عشرة وفي الأفراد بعد العشرين من رمضان واستدلوا على أنها ليلة بعد العشرين بنحو ما استدل به أهل القول الخامس والعشرين وعلى أنها ليلة تسع عشرة بما أثر به الطبري من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال القوله القدر في سبع عشرة أو تسع عشرة أو إحدى وعشرين أو ثلاث وعشرين أو سبع وعشرين أو تسع وعشرين قال الهيثمي بعد ما تقدم في جميع الروايات أبو هريرة وهو ضعيف فيكون هذا القول هو السادس والأربعين فبني أن يجعل ما أشكل عليه هذا الحديث القول السابع والأربعين وأما كونها مهمة في جميع السنة فلا ينبغي أن يجعل قولنا أربعين هذه الأقوال لأنه عين القول الرابع منها وأربع هذه الأقوال هو القول الخامس والعشرون أصح أنها في آثار العشر الأواخر قال الحافظ وأرجاه عند الجمهور ليلة سبع وعشرين قوله وأما أنها تطلع الشمس في صبيته يومها أيضاً لشعاعها الذي يورق عليه القدر علامات أكثرها الظهور الأبعد أن تضي منها طلع الشمس على هذه الصفة وروي ابن خزيمة من حديث ابن عباس مرفوعة باليه القدر لطفة لاحقة ولابادة نصيب الشمس يومها مرة ضيقة ولا بد من حديث مباداة لآخر فيها ولا بد وانها سكة صاحبة ولحقها طلوع وفي علامتها حديث منها عن جابر بن سمرة عن ابن أبي شيبة وعن جابر بن عبد الله عن ابن خزيمة عن أبي هريرة عن محمد بن ابن مسعود عن ابن أبي شيبة

وعن غيره (وعن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعترف العشر الأولى من رمضان ثم اعترف العشر الأوسط في ليلة تركه على رءوسها حصيداً فاحصداً الحصيد يده فضاها في ناحية القبة ثم اطلع رأسه فكم الناس فذوقوا منه فقال لي اعترف العشر الأولى القس هذه الليلة ثم اعترف العشر الأوسط ثم أتيت فقيل لي أنها في العشر الأواخر أن يحسبكم أن يعترف فليعترف فاعترف الناس معه قال وأما حديثه باليه وترى أبي أحمد في مصنفه في طين وما تضاف من ليلة إحدى وعشرين وقد قام إلى السج فطرق السماء فوكت المسجد فباشرت الطين والماء فخرج حين فرغ من صلاة السج وجيئة وروى أنه فيها الطين والماء وإذا هي ليلة إحدى وعشرين

أما جابر بن عبد الله بن جبران بن عازم قال في تاريخه لا بد من كسبكم الأعياد ولا بد خلوة من مهرني ولا يسع وبالأغلة أحسن الناس وروي عثمان بن عيسى عن جابر بن عبد الله بن جابر بن

الخطاب أو لم إلى شيخ من بني زهد أدرك ذلك فساءله عن زيادة الكعبة فقال انكر يشاقرت لبناء الكعبة أي بالنفقة
الطيبة فبهزت فخره كوابض البيت في الخبر فقال عرصدت انتهى ١٥٧

يا به مرتسما قال ففعل ذلك
عومك بكسر الكاف فيهما
لان الخطاب لعائشة (المدخلوا
من شافوا ويعتصمون شافوا) زاد
مسلم فكان الرجل اذا اراد ان
يدخلها يدعوه يرتقي حتى اذا
كاد ان يدخل دفعوه فسقط
(ولو لان قومك حديث عهدهم
بالمجاهدة) وفي لفظ حديث
عهد بشرك (فاخاف ان تشكر
فلوهم ان يدخل الجدر) أي
أشاف انكاره لو بهم ادخل
الجدر (في البيت) أي ففعلت
ذلك ولم يلقظ ان تشكر لو بهم
نظرت ان ادخل وقتل ابن طحال
من بعض صلواتهم ان النقرة
التي خشيها صلى الله عليه وآله
وسلم ان يسجدوا الى الانفراد
بالقرود منهم (وان السجدة به
بالارض) فلا يكون مرتسما
وهذا الحديث أخرجه مسلم
أيضا وابن ماجه في الحج وفي هذا
الحديث ترك بعض الاختيار
مخافة ان يقصر عنه فهم بعض
الناس وفيه اجتناب الى الامر
ما يتسرع الناس الى اتكاليه
وباحتى منه قوله الضرر عليهم
في دين أو دنيا وتلقف قلوبهم بما
لا يتركه امر واجب وفيه
تقديم الاهم فالاهم من دفع
المفسدة وجلب المصلحة وانما
اذا تعارضتا بدى بدفع المفسدة

من العشر الاواخر متفق عليه لكن ايها المفسر في البضارى احتكاف العشر الاول
قوله العشر الاوسط هكذا في اكثر الروايات ولواجه العشر الثاني وكان القياس ان
يوصف بلفظ التآني لان مرجعها وتسلكن وصف بالذكر على ايراد الوقت
أو الزمان والتقدير الثالث كله حال المدا في العشر التي هي الثلث الاوسط من الشهر ووقع
في الموطا العشر الوسط بضم الواو والسين جمع وسط وروى بفتح السين مثل كبر
وكبر ورواه البخاري في الموطا اسكنها على جمع واسط كازلو بزل وهذاوافق
رواية الاوسط قوله في ثمة أي بقية مسغرة من لبد قوله فاصبح من لبد أحدى
وعشرين في رواية البضارى يخرج في حصة عشرين ونظامها صانها رواية الباب وقد
قبل ان المراد بقوله فاصبح من لبد أحدى وعشرين أي من الصبح الذي قبلها وهو نصف
وقد وقع في البضارى ما هو اوضح من ذلك بلفظ فاذا كان حديث عيسى من مشرين لبد
تمضي ويستقبل أحدى وعشرين رجوع الى مسكنه قوله ورواه نفسه بالثلاثة
وهي طرفه ويقال له ايضا اربعة آلاف كما به رواية أخرى والحديث فيه دليل على
ان ليلة القدر في العشر الاواخر من شهر رمضان وقد تقدم بسط الكلام في ذلك

(وعن عبد الله بن أنس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يايت ليلة القدر
ثم استبجروا الى أحد صبيحها في ما وطئ قال فطرنا في ليلة ثلاث وعشرين فصلى بنا

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واقتصر فوات اثم الم والطمين على جمعة وانفسه
رواه أحمد ومسلم وزادوا عن عبد الله بن أنس قوله ثلاث وعشرين وفي الباب من
رجل من روى ياضة محبة مرفوعة عند اسحق في مسنده قال قلت يا رسول الله انى يابدة
اكون في المرقى ليلة القدر فقال انزل ليلة ثلاث وعشرين وعن ابن عمر مرفوعة عن كان
مخبر بها فليتر حاله تابعة قال فكان أبو بقة قتل ليلة ثلاث وعشرين وعيس
الطيب وعن ابن جرير عن عبد الله بن أنس عن ابن عباس انه كان يقرأ أهل ليلة
ثلاث وعشرين وروى عبد الرزاق عن طريق يونس بن سيف مع عبد بن المسيب
يقول استقام كلام القوم على انها ليلة ثلاث وعشرين وروى نحو ذلك من طريق
ابراهيم بن الاسود عن عائشة عن طريق مكحول انه كان يراها ليلة ثلاث وعشرين
كذا في الفتح وقد استدل بحديث الباب من قال انها ليلة ثلاث وعشرين كما تقدم
قوله يقول ثلاث وعشرين في حكاية في معجم التفسير من صحيح مسلم وفي بعضها ثلاث
وعشرون قال النووي وهذا ظاهر والاول بائنرا على لمشاهدة انه يجوز حذف الحذف
ويقال الحذف اليه مجرور أي ليلة ثلاث وعشرين (وعن أبي بكر فانه سمع رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يقول القسروا في تسع شين أو سبعين أو خمس يمين أو ثلاث

واذا آمن وقومها عاد استحب على المصلحة وحديث الرجل مع أهله في الامور العامة وحرس الصلابة على امتثال أوامر
التي صلى الله عليه وآله وسلم حكى ابن عبد البر في تبعه عياض وغيره عن الرشيد أبي المهدى أو المنصور انه اراد ان يعيد

لا تخفى على ما فعله ابن الزبير فاشهدناك في ذلك وقال أخشى أن تصير لعبة للعلامة فتركه قال في الخبر وهذا يصنع خبيثة
 جدهم الامير عبد الله بن العباس ١٥٨ روى الله عنهم ما شاع على ابن الزبير لما أراد أن يهدم الكعبة

بيننا وأتريه قال وكان أبو بكر يمشي في العشرين من رمضان حلافة في حاشي السنة
 فإذا دخل الشهر اجتمع رءوا أحدوا الترمذي وصحبه (ولي الباطن عن صباه بن الصامت
 عن جدوا الحديث سجل على ان ليلة القدر روى عن جدوا التبع ليلتين من الشهر
 أو سبع أو خمس أو ثلاث أو أتريه وهو أحد الأقوال المتقدمة قال الترمذي في
 جامعهم روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ليلة القدر أنه اليه إحدى وعشرين
 ليلة ثلاث وعشرين وخمس وعشرين وسبع وعشرين وتسع وعشرين وأتريه عن
 رمضان قال قال الشافعي كأن هذا عندى والله أعلم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 كان يصيب على شهر ما يسئل عنه بقالة تقضي باليلة كذا فيقول نقول هو في ليلة
 كذا قال الشافعي وأقوى الروايات عندى فيها ليلة إحدى وعشرين انتهى (وعن أبي
 نضرة عن أبي سعيد عن حديث لسان النبي صلى الله عليه وآله وسلم خرج إلى الناس فقال
 يا أيها الناس انما مسكنات أيلت في ليلة القدر واني خرجت لانيخرجكم بها بطاير وجلان
 يصقان معها الشيطان ففسدتا فاته وهو في الشهر الاواخر من رمضان القسوه في
 التاسعة والعاشر والسابعة قال قاتيا بأسعيدة كرم أعلمنا بعدنا فقال أجل نحن
 أحق بذلك منكم قال قلت ما التاسعة والعاشر والسابعة قال اذا مضت واحدة
 وعشرون فالتى تليها اثنان وعشرون فهي التاسعة فإذا مضت ثلاث وعشرون فالتى
 تليها السابعة فإذا مضت خمس وعشرون فالتى تليها العاشرة واما جدوسم) قوله
 يصقان بالعاشر المهمة بعد ما مثلت ذوقية ثم قال ست قد تومعهنا يطلب كل واحد منهما
 حتمه في يومه الحق وفيه ان الخامسة والماناة مائة وثمانية والعقوبة العنوية
 قوله فإذا مضت واحدة وعشرون فالتى تليها اثنان وعشرون هكذا في بعض نسخ مسلم
 وقرأ كرها تبتين وعشرين بالي قال النووي وهي أصوب والنصب بسجل محذوف
 تقديره أعني تبتين وعشرين انتهى وجعل النصب على الاختصاص أصوب من الرفع
 بتقدير ميتة الاجل قوله بذلك فهي التاسعة لانه يصير تقدير الكلام فالتى تليها هي
 اثنان وعشرون فهي التاسعة ولا يفتي انها لحدوث ليلة بخلاف النصب على
 الاختصاص فاته يصير التقدير فالتى تليها أعني تبتين وعشرين فهي التاسعة فانها عبارة
 خالية عن ذلك والحديث يدل على ان ليلة القدر روى وجودها في تلك الثلاث الليالي
 (وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال القسوه في العشر الاواخر من
 رمضان ليلة القدر في تسعة تبقى في سابعة تبقى في خمسة تبقى رءوا أحدوا البخاري
 وأبو داود في رواية قاله ولله على الله عليه وآله وسلم في العشر في سبع مضين

ويصعد بنا على أبرم ما هو
 منه لولا تعرض لها بزيادة ولا
 نقص وقاله لا آمن ان يبيد
 من بعدك أمير فبقو الذي
 صنعتنا تروى القاتل كفى من
 طرين عطائه وذكرا لوزق
 ان سليمان بن عبد الملك هم
 يتنقص ما فعله الطاج ثم رثا
 ذلك لما ظهر له انه فعله بأمره
 عبد الملك ولم يفتق شي من
 التواريخ على ان أحدنا من
 الخلفاء ولا من دولهم غير من
 الكعبة شيئا مما صنعه الطاج
 الى الان لا في المزاب والباب
 وصنعه وكذا وقع الترمذي في
 جدارها غير موقوف على سقها في
 سلم سطها بعد دفتها الرخام
 وما يتعجب منه انه لم يتفق
 الاحتجاج في الكعبة الى
 الإصلاح انما صنعه الطاج
 امكن الجدار الذي بناه في الباحة
 الشامية واما في السلم الذي
 جددته أو لعبته وماعد ذلك
 محذوف فانه لم يزل يذم
 كالرخام أو الصين كالباب
 والميزاب والله أعلم (وروى
 عنها) أي من عاشر فرض الله
 وآله (وسلم) قال لولا ان قومك
 حديث عهد بجهنمية (بأمانة
 حديث العهد متبوع الرواة
 قال الطبري وروى ان

لا يجوز حذف الواو في مثل هذا والصواب حديث عهد ووالجمع كذا في الترمذي والحاظ
 ابن جرير والعين وأخروا وأجاب صاحب المسابع بأنه لا ينبغي فيه ولا خطأ الرواية صواب وفيه بقوله قالوا في قوله تعالى ولا

مكثوا أول كافر به نبت قالوا ان التقدير أول خيرين كثر أو قبح كثر فاستقر ان هذا التقدير هو بسبب التقدير
وجع بسبب الحق فيكون التقدير في قوله تعالى كثر أو قبح كثر فاستقر ان هذا التقدير هو بسبب التقدير

ظاهر الاشارة بصوابه وقال
صاحب الامع قد يوجه بان
فصل يستعمل في القدر والجمع
والواحد والمذكر والمؤنث والذكر
القديم من الحسين وخرج
عليه خير بنو لهب اذا قلنا الله
خير مقدم فاذا صحت الرواية
وجب التأويل انتهى (ومن امرت
باليت فهدم فاخذت فيه
ما أخرج منه) أي من أخرج
(وأزقه بالارض) بحيث
يكون ياب على وجهه فيمررت
عنها وأزقه بالارض كالصقته
بالصق (وجعلت له باين بابا
شرقا) مثل الموجود الآن
(وبأمر يا قلبه) أساس
ابراهيم عليه الصلاة والسلام
فذلك الذي جعل ابن الزبير على
دمه وشائه مع عدم وجوده
ما كان على الله عليه وآله وسلم
يخافه من القنعة وقصور القنعة
كان على الله عليه وآله وسلم
ما شق ولست أخاف الناس
المحدث وكان هذا الهدم
والبناء سنة أربع والتمس على
سنة خمس وأيدوه بان في تاريخ
المسيحي ان القرامط من بنيته
كان في سنة خمس وستين زاد
الحب الطمير انه كان في شهر
وجوب أدخل فيمن الجرحفة
أدوم قال يزيد بن دومان وقد
رأى أساس ابراهيم بجارة

أولى تسع بقين يعني ليلة القدر ورواه البخاري قوله في تاسعة تبقى يعني ليلة اثنين
وعشرين قوله في خمسة تبقى يعني ليلة ست وعشرين قوله في سبعين يعني ليلة تسع وعشرين
هكذا رواية المحدث روى الله بتقديم السين في الاولى والثاني والثالثة قال في الفتح
الاكثر بتقديم السين في الثاني والثالث في الاول وبقظ الحضي في الاول والبقا في
الثاني والثالث في بقظ الحضي فيهما وفي رواية الامام علي بتقديم السين في الموضعين
انتهى والمراد في سبع ليل مضي من العشر الاخر أو في تسع ليل تبقى منها فتكون
في ليلة سبع وعشرين أو ليلة اثنين وعشرين وقد تقدم اختلاف في ذلك (ومن امر
ان رجالا من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو رايه القدر في المنام في السبع
الاواخر فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أريدوا كما قد راطات في السبع
الاواخر كما مضى فليخبرها في السبع الاواخر أخرجه ولمسلم قال أريدوا ان
ليلة القدر ليلة سبع وعشرين فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أريدوا كما في
العشر الاواخر فاطلبوها في الوتر منها وعن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
قال ضر واليه القدر في العشر الاواخر من رمضان ورواه مسلم والبخاري وقال في الوتر
من العشر الاواخر قوله أو رايه القدر أو بعظم آله على البناء المجهول أي قبل
اهم في التمام انتهى السبع الاواخر قال في الفتح وظاهر ان المراد به أواخر الشهر وقبل
المراد به السبع التي أولها ليلة التاسع والعشرين وأواخرها ليلة الثامن والعشرين فمضى
الاول لا يدخل ليلة احدى وعشرين ولا ثلاث وعشرين وعلى الثاني تدخل الليلة فقط
ولا تدخل ليلة التاسع والعشرين ويدل على الاول ما في البخاري في كتاب التفسير من
صحيحه ان ناسا أو رايه القدر في السبع الاواخر وان ناسا أو رايه القدر في العشر الاواخر
فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم القدر في السبع الاواخر وكان صلى الله عليه وآله وسلم
وأحمد بن حنبل في المتن على من الروايتين فخره وقد روى أحمد بن حنبل عن ابن عتبة عن
الزهري بقظ رأى رجل ان ليلة القدر ليلة سبع وعشرين أو كذا وكذا فقال النبي
صلى الله عليه وآله وسلم القدر في العشر الاواخر في الوتر منها ورواه أحمد بن حنبل
على من روى ان قلت فلا تقبلوا في التسع البواق قوله أريدوا يعني أي أعلم قوله
رؤيا كم قاله ما مضى كذا بيان في الرؤيا والمراد من انكم لانها تكون رؤيا واحدة
وانما أراد الجنب وقال ابن التين كذا روى بنو حيد الرؤيا وهو يترادف لانه صدر قوله
فراعات بالهمز أي واقتضت وقضاها معنى وقال ابن التين بغير همز والسراب بالهمز
وأصله بفتح الراء بوجه مكان ومما سببه وفي الحديث دلالة على مقام قدر الرؤيا
وجواز الاستدلال بها في الاستدلال على الامور الموجودة بشرط أن لا يضاف القواعد

كافة الا بل وفي كبريها كلفا كهي من طريقين أي ليس عن يزيد بن دومان فكشغوا ما لا يربح من قواعد ابراهيم
وهي مضر أمثال النطق من الايل وأرويا ناهي بوطا بعضه ببعض زاد في هذا الزاوي وابطار تحت بك بعضه ما بعض قال صلاه

وَأَمَّا فِي الْجِنِّ فَأَشْرَافُ الْجِنِّ جَسَاءٌ عَلَى حَقٍّ مُظْهِرٍ وَأَقَلُّهُ وَلَسَهُ مَا خَصَّ بِهِ وَأَعْلَى تَجَارَتِهَا هَارُوقُ تَمَلُّ بِرُزْقِهَا وَرُوقُ الْمَرْوَةِ فَطَرَتْهُ
وَأَوْبَحَتْ قَوَاعِدَ الْبَيْتِ فَعَكَرَ النَّاسَ ١٦١ فَنِي عَلَيْهِ وَصَدَّعَهُ الرَّاغِبُ عَنْ مَرْدُفِ كَشْفِ عَنْ رِيضٍ فِي الْعَجْرِ

الشرحيه كذا في القبح **قوله** قد روي القدر في رواية البخاري القسوا وفي حديث عائشة دليل على ان ليلة القدر في أواخر العشر الاواخر وقد تقدم انه القول الرابع **قائمة** قال الطبري في اختصاره في القدر دليل على كتبهم زعم انه يظهر في تلك الليلة العيون ما لا يظهر في سائر السنة اذ لو كان حاله يصح على كل من قام ليالي السنة فضلا عن الجرد مضان وتعبه انما للتعب به لا ليعني اطلاق القول بالتكذيب **قوله** يسلم يجوز ان يكون ذلك على ميل الكرامة لمن شاء الله من عباده فيقتصر بها القوم دون قوم والي على الله عليه والوسلم لم يصح العلامة ولم ينف الكرامة قال ومع ذلك فلا يستدل به القدر لا يتألهما الا من رأى انوارا في بل فضل القوم على راع ورب قائم **قائمة** ليلة لم يصل منها الا على العباد من غير عدد فيقول وآخروا في انوارا من غير عبادته التي حصل على العباد افضل والهجرة انما هي بالاستقامة بخلاف الخلق فقد يقع وقد يقع فتنة وقيل ان الخلق على ليلة القدر يرى كل شيء ساجدا وقيل يرى الانوار ما عطف كل مكان حتى في المواضع الظلمة وقيل يسمع صلاها أو خطايا من الملائكة وقيل من علاماته **قائمة** دعا من وفق لها

• (باب وجوب الطهر والدمرة ونواحيهما) •

أخذ منه بعض قومه كمشكوطا
 حيلة أيام لستهوا عليه فرائت
 ذلك الربض مثل تشكلايل
 وجه حجر وجه حجر وجه
 حجر وجه حجران ورأيت
 لرجل يأخذ التفت فيضرب
 يلمن ناسه الرصصن فيهتر
 الركن الاشتر وأطال في القنع
 في بيان بناء ابن الزبير وقبيل
 الطيحاء فخرج الروايات وتخصن
 ستة أذرع وفيها جدد في الكعبة
 من سد حجارة الطيحاء وقطع
 المقسطاني وهبل الصعيح ان
 الطيحاء من البيت حتى لا يصح
 الطواف فيه منه أو يمسسه
 فيصع يوم النذوي بالاول كابن
 الصلاح حديث الصعيين الطي
 من البيت والجوفين وولده امام
 الحرمين واليقوى الثاني وقال
 الرافعي انه الصعيح حديث الباب
 ونص الشافعي على ايجاب
 الطواف خارج الطيحاء ونقل ابن
 عبد البر الاتفاق عليه لكن
 لا يلزم منه ان يكون كله من
 البيت وانما طاف على اتحطه
 وآقوسل خارجة وقال تذا
 عن مناسككم وكلا يصح
 الطواف داخل البيت لا يصح
 داخل بوم منه فلا يصح على
 الشاذر وان يقع القائل للعبة
 وهو التلويح عن عرض جدار
 المسموع قطعاً من جهة الارض

ابن تيمية رحمه الله الخليفة عن الكعبة وقال الخليفة يجمع واوسع من يهترز فذلكم قلاد ابن الهمام وبقى أن يكون طولاه وراثة الشاذ وأن الثلاثة يكون طواف البيت باسمي الله ١٦١ متوشه وذهب المالكية

كلنا نغضب وقال انقلب ابو
عبد الله بن شد بن عبد الوهيد
الشيباني في رحله عامه ان نظ
الشاذر وان يوجد في حديث
صحيح ولا يستقيم ولا عن الحسن
السلف ولا عن مسكره من يقوله
المالكه فلو كان الشاذرون
من الذين يملكون الركن الاسود
داخل في البيت ولم يكن مقامه على
قواعد ابراهيم فمن اين نشأ
الشاذر وان قد انقضد الاجماع
على ان الميثم مقيم على قواعد
ابراهيم حتى من جملة الركنين
المبشرين ولا ان اسلمهما النبي صلى
الله عليه وآله وسلم دون الاخرين
وان اين الزيد لم يدمه حتى يبلغ
به الارض ويتماهى قواعد ابراهيم

٢١ نبيل ع وبين ان الناسي من اجل السلف ثم تقيمه في المسئلة وهذا الحديث من علامات النبوة حيث علم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الله يولي قسما وينا معا بن اخيه

هذا الحديث لا يثبت له في غير هذا الرجل والسماعين يؤيدونه على الله عليه وآله وسلم لها فائدة القوم ان
 من سبعة أدع وعولم من سبعة (من اسامة بن زيد بن
 ١٦٢

الله عليه وسلم) حيد رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم (انه قال
 يا رسول الله أين تنزل في الغزاة
 فقال (في دارك بجمع) قال في الفتح
 حدثت اذ انا الاستهتام من قوله
 في دارك لجليل رواه ابن خزيمة
 والطحاوي ومن يونس بن عبد
 الاعلى عن ابن وهب بلفظ انزل
 في دارك فكانت استهتامه أولا
 عن مكان نزوله ثم ظن انه ينزل في
 داره فاستهتبه عن ذلك انتهى
 وتصقبه العيني بان ابن كثة
 استهتام فلم يرد به تقدير
 صرف الاستهتام قالوا به
 قوله حدثت اذ انا الاستهتام من
 قوله في دارك والاستهتام عن
 التزول في الدار لان نفس الدار
 انتهى قال القسطلاني والذي
 قال في الفتح هو الظاهر فلتأمل
 (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم
 (وهل ترك) زاد مسلم في البخاري
 في الغزاة هنا (عقيل) بفتح فـ
 (من ربيع) بكسر الراء يجمع ربيع
 الحنة أو التزول المشق على آيات
 أو دود وروى عنه فيكون قدوة
 (أودود) تأكيد أو شكن
 الرادى وجمع النكرة وان كانت
 في سياق الاستهتام الاستكراهي
 يشيد العموم لا يشعر به ليقول
 من الربيع للمعدن ومن
 لتبعض قال الكرماني وقيل ان
 هذه الدار كانت لها ثم بن عبد

وهو ضعيف وتصحيح القوم في نفسه نظرا لان اكثره في تضعيف الحاجب وانفقوا
 على اعتماد من قال ان يروي يثقي ان لا يفتقر بالقرينة في تضعيفه فقد اتفق الحفاظ على
 تضعيفه انتهى على ان تصحيح القوم في انما ثبت في رواية الكرماني فقط وقديسه
 صاحب الامام صلى الله عليه وسلم على قوله حسن في جميع الروايات عنه الا في رواية
 الكرماني وهي وقد قال ابن حزم انه ممكن وباطل وهو اقرب لان الحاجب وان كان
 ضعيفا ليس مهما بالوضع وقد رواه البيهقي من حديث سعيد بن جبير عن يحيى بن أيوب
 عن سعيد الله عن أبي الزبير عن جابر بن سمرة ورواه ابن جريج عن ابن المنكدر عن جابر
 ورواه ابن عدي عن طريق أبي حمزة عن ابن المنكدر عن أبي صالح وأبو حمزة قد
 كذبوا في الباب عن أبي هريرة عن الدارقطني وابن حزم والبيهقي ان رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم قال الحج جهاد والعمرة تطوع واسناده ضعيف كاهل الحافظ وعن
 طلحة عن ابن ماجه باسناد ضعيف وعن ابن عباس عند البيهقي قال الحافظ ولا يصح
 من ذلك شيء وبهذا يعرف ان الحديث من قسم الحسن للغير وهو صحيح عند الجمهور
 ويؤيد ما عند الطبراني عن أبي اسامة عن فروط عن منى الى صلاته مكتوبه فابره كجبة
 ومن منى الى صلاة تطوع فابره كعمرو استدلت القائلون بحجوب العمرة بما أخرجه
 الدارقطني من حديث يزيد بن ثابت بلفظ الحج والعمرة يقتضيان لا يضر لك باجمادات
 وأجيب عنه بان في اسناده اسمعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف وفي الحديث أيضا انقطع
 ورواه البيهقي موقوف على زيد قال الحافظ واسناده صحيح وصحة الحديث كرواه ابن عدي
 عن جابر وفي تاه ابن لهيعة وفي الباب من عرق في الجبل يروى عنه وان تصح وتقرر
 أخرجه ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني وغيرهم وعن عائشة عند أحمد بن ماجه
 قالت يا رسول الله على التسبب جهاد قال لعلمين جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة وسياقي
 والحق عدم وجوب العمرة لان البراءة الأصلية لا يتقبل عنها الأدلة ثبت به التكليف
 ولا دليل يصح ذلك لاجتماع اعتقادهما فقد تمس الاصلية الفاضلة بعدم الوجوب
 ويؤيد ذلك اقتضاه صلى الله عليه وآله وسلم على الحج في حديثه في الاسلام على خبر
 واقصاه الله جل جلاله على الحج في قوله تعالى وقلة على الناس حج البيت وقد استدلت على
 الوجوب بحديث جرالا في غير ما وسياقي الجواب عنه واما قوله تعالى وأقوا الحج
 والعمرة فلفظ القام من غير انه انما يجب بعد الاحرام لا قبله وبدل على ذلك
 ما أخرجه الشيخان واهل القول وأحدوا الثاني وابن أبي شيبة عن يحيى بن أسماء قال جاء
 رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو بالمدينة على حجة وعليه الخوف فقال كيف
 تأسر فان أصنع في عرق فانزل الله تعالى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم الآية
 فهذا السبب في نزول الآية والسائل قد كان أسرا وانما حاله كيف يصنع (ومن
 عائشة قالت قلت يا رسول الله هل على النساء من جهاد قال نعم عليهن جهاد لا قتال فيه

منه ثم صارت لانهما يرويه عن ثم صارت في صلى الله عليه وآله وسلم حق آية
 به الله وفيها قوله النبي صلى الله عليه وآله وسلم قاله انما كنهها في ظاهر قوله هل ترك لنا عتق من ربيع انما كانت له

وأضافه الى نفسه فيمثل ان قتلا صرف فيها كاتل اوسلتيان بدوا المهاجرين وهمل شذذوا وقد عسر الراوى ولده
اسامة المراد بها اوسيه صاحب ثقاله (وكان حقيق روث) أبه ١٦٢ (أطال) اسمه عبد مناف (هو) أخوه

(طال) المكتوب به عبد مناف
ابو (ولم ير) أي ولم يرث بأطال
بنه (جهر) الطيار ذو الجناحين
روا على) أبو تراب (رضي الله
عنه) شيئا منهم كما مسلمين
ولو كانوا ردين لثقل على الله عليه
وأقول مسلم قد ورد بها وكانت
حسنة لم يلحقك لعلها باثناهما
ياد على انفسهما وكان قد استولى
طالب وعقيل على الفار كما
باعتبر ما ورد به من أنهما
لكنهما كانا يسليا أو اعتبار
ترك النبي صلى الله عليه وآله وسلم
لحقه بهما العير وقد طالب يدر
فباع عقيل الفار كما روى
الشافعي ان الفار لم يرد
أولاد عقيل إلى أن باعواهما محمد
ابن يوسف أي الجاني بمائة ألف
دينار قال أبو دوى وشبهه كان
كل من هاجر من المؤمنين باع
قريبه الكافر داه فامضى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم لصرقات
الجاهلية تأليفا للقبائل من أسلم
منهم (وكان عقيل وطالب
كافرين) فكان جريز انطاب
رضي الله عنه يقول لا يرث المؤمن
الكافر وفي هذا الحديث
التصديت والابصار والفضة
والقول ورواه ما بين بصري
وأبلى ومدهما أخرجه أيضا في
المجاهد والحافى ومسلم في الحج
وكذا أبو داود والشافعي وأخرجه

الحج والصبر وما وجدوا ابن ماجه واستاده حمير الحديث نفسه دليل على أن الجهاد
غير واجب على القاصي ساقى ان شاء الله تعالى الكلام على ذلك وقبه إشارة الى وجوب
العمرة قد تقدم البحث عن ذلك (ومن أي حرية قال ستد رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم أي الاحمال أفضل قال ايمان بالله وبرسوله قال ثم ماذا قال ثم الجهاد في سبيل الله
فيل ثم ماذا قال ثم حج مع رسول الله وهو حله وهو حله ان فضل ثقل الحج على ثقل الصدقة وهو
جريز انطاب قال في ثقلين جلوس عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما هو مسلم ما روى
فقال يا هذا ما الاسلام قال لا الا تشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله واد
تقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتحج البيت وتفقروا وتغسل من الجنابة وتم الواضوء وتقوم
ومضان وكذا باقي الحديث وأنه قال هذا اجبريل انا اكلكم دينكم وولما روى
وقال هذا اسناد ثابت صحيح ورواه أبو بكر الجوزي في كتابه المخرج على الصحيحين وهو
أي حرية وان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال العمرة الى العمرة كقناتنا فيما
والحج المبرور ليس لغيرنا الا الجنة ورواه الجماعة الا أبو داود قوله ايجاب الله الخ
دليل على ان الايمان بالله وبرسوله أفضل من الجهاد والجهاد أفضل من الحج المبرور وقد
اختلفت الاحاديث المشتهرة على بيان فاضل الاحمال من مفضله اقتضاه العمل الأفضل
الجهاد فارة الايمان وقارة الصلاة فارة فذوات وأحق ما قبل في الجمع بينهما ان
الغلبة في مصنف باختلاف الخطاب فإذا كان الخطاب بمن له تأثير في القتال وقوة على
مقارعة الاعمال قبل له أفضل الاحمال الجهاد وإذا كان كثير المال قبل له أفضل الاحمال
الصدقة ثم كذلك يكون الاختلاف على حسب اختلاف الخطابين قوله مبرور قال ابن
شالويه المبرور والمتبرور قال غيره ما في لفظه لانه من الاثمة وبعده النووي وقبل غير
ذلك وقال القرطبي الاقوال التي ذكرت في تفسيره مستغارة المصنف وهي انه الحج الذي
وفيت أحكامه فوقع موقعا للمطلبين المكلفين على الوجه الاكمل ولا جدوا لما حكم
من حديث جابر قالوا يا رسول الله أخبرنا الحج قال اطعم الطعام وافشاء السلام قال في
الفتح وفي استاده ضعف ولو ثبت كان هو المتبع دون غيره قوله ما الاسلام الى قوله وتقيم
البيت قد تقدم الكلام على هذه الكلمات في أوائل كتاب الصلاة قوله وتفقروا
مقسلمان قال وجوب العمرة ولعمري لا يكون مجرد اقتراح العمرة بهذه الأمور
الواجبة دليلا على الوجوب بل يقتضي في الاصول من ضعف دلالة الاقتراح لاسيما وقد
عاشروا ما سلم من الأدلة القاضية بعدم الوجوب فان قيل ان وقوع العمرة في جواب
من سأل عن الاسلام يدل على الوجوب فيقال ليس كل أمر من الاسلام واجبا والتدليل

ابن ماجه فيه وفي الترمذي (من أي حرية رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين اراد قدومكم)
بعد جوعهم من روقه الى البيت المرام (مترئفا) المراد بان هذا قاله عذري الله لانه يوم التزول بالهدية فهو

بما لا يخلو من خلافه على ما نقل من أصله على ما نقله من الأصل مطلقاً والأشياء الصادرة عن التحقيق وليس مراداً من قوله ما لا يخلو من خلافه
 (إن شاء الله تعالى) يخيف من كانه ١٦٤ أي فيه وهو يقع في ما لا يخلو من خلافه ما لا يخلو من الجبل

على ذلك حديث شعب الاسلام والايان فانه استدل على أمور ليست واجبة بالاجماع قوله
 لغارنا فيها أشار ابن عبد البر إلى أن المراد تكفير الصغار دون الكبار قال وقد ذهب
 بعض المحققين من عصرنا إلى أن المراد تكفير ذلك بالغ في الاستكثار عليه وقد تقدم البحث
 عن مثل هذا في مواضع من هذا التشرح وقد استشكل بعضهم كون العمرة كفارة
 مع أن استنباط الكفار يكفر الصغار لهذا تكفير العمرة وأجيب بأن تكفير العمرة
 مقيد بغيرها وتكفير الاجتناب المكاتب لم يجز عم الصبي فتغير اسم هذه الحقيقة وقد
 جعل البضاري هذا الحديث المذكور من جهة أدلة وجوب العمرة وتفضلها وهو لا يصلح
 للاستدلال به على الوجوب وقد قيل أنه أشار إلى ما ورد في بعض طرق الحديث المذكور
 وهو ما أخرجه الترمذي وغيره من حديث ابن مسعود عن عروة عن أبيه عن ابن الحج والعمرة
 فاستنبطت بينهما ثلثي ألفي ألف الفرض كماله الكبر حيث الحديث وليس العجة البرورة
 جزءاً من السنة بل ظاهره التسوية بين أصل الحج والعمرة ولكن الحق ما استدلنا لأن
 هذا استدلال بغيره بالاقتران وقد تقدم ما فيه وأما الأصل بالبيعة فهو مصر وفى عن معناه
 المطلق يمسك وفي الحديث دلالة على استحباب الاستكثار من الاعمار خلافاً لقول
 من قال بكمرة ان يعمر في السنة أكثر من مرة كماله كبره ولكن قال بكمرة أكثر من مرة
 انهم من غيرهم واستدل لما لقيه بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يضلوا الا من
 سنة إلى سنة وافعله على الوجوب وأثبت ولحق بان المنذور لا ينصرف في أقامه صلى
 الله عليه وآله وسلم فقد كان يقول النبي وهو يتحجب فلهذا دفع الشبهة عن أمته وقد ذهب
 إلى العمرة بقله ثبت الاستحباب من غير قيدوا اتفاقوا على جوازها في جميع الأيام
 من لم يكن متلباً بالحج إلا ما قل من الحنابلة أنها تكفي في يوم عرفه يوم الفطر وأيام
 التشريق وعن الهادي أنه اشكر في أيام التشريق فقط وعن الهادي أنه اشكر في
 أشهر الحج لغير المنع والمقارن الذي شغلهم عن الحج ويجيب أن الذي صلى الله عليه وآله
 وسلم اعتمر في حرمه ثلاثاً هو مفردة كماله أشهر الحج وسأني لهذا عزيد في باب جواز
 العمرة في جميع السنة

(باب وجوب الحج على القادر)

عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليحجوا إلى الحج يرضى القرضه فان
 أحدكم لا يجد ماله من ثمره أو أحد من عبيد يبيع من ابن عباس عن الفضل أو
 أحدهما عن الآخر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أراد الحج فليقبل
 فانه دبر من الرضى وقضى الراحة وقضى الحاجته وله أجر ابن عباس وسأني
 قوله عليه السلام من كسر أو خرج فقد حل عليه الحج من قابل وعن الحسن قال قال

ولم يمتع من المسبل والمراد به
 الحصب (حيث تقدموا) أي
 قاتلوا (على الكفر) وهو
 غير وهم من بني هاشم وبني المطلب
 أن لا يقبلوا لهم صلحاً (يعني ذلك
 الحصب وذلك أن قرشاً وكانه)
 قال في القمع فيه اشعار به
 كانه من ليس قرشياً إذ الحصب
 يقتضي الغفار فقد رجع القول بان
 قرشاً من ولد فهر بن مالك على
 القول أنهم ولد كانه ثم لم يعقب
 النضر فهو مالك ولا مالك فغير
 فغيرش ولما النضر بن كانه واما
 كانه فاجاب من غير النضر
 ولهذا الوقت المظيرة انهم
 (تعالى) على بني هاشم وقري عبد
 المطلب ابني المطلب بالثلاثي
 جميع الأصول وعند البيهقي من
 طريق آخر غير شك (أن
 لا ياتواهم) فلا تارة ويقرش
 وكانه امرأة من بني هاشم وبني
 عبد المطلب ولا يقرشون امرأة
 منهم أباهم (ولا ياتواهم) أي
 لا ياتواهم ولا يقرشونهم
 وعند الأصبهاني ولا يكون بينهم
 وبينهم شيء (حتى يسلموا اليهم
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
 وكتبوا بذلك كتاباً بخط منصور
 ابن عكرمة العبد يرى فخلت فيه
 اربعة فبعض بن هاشم بن هاشم
 وللقوم في حرم الكعبة فاشهد
 الامر على بني هاشم وبني المطلب

في التمتع التي التماز واليه ثبت الله الأرض فخلت كل ما ليس من جوارحه ولم يبق ما كان فيما من
 ذكر الله فاطمعه وهو على ذلك فخرج به إلى المطالب فقال أبو طالب لكافر قرش أن ابن أخي بني لم يكن في ذلك الله

فصل على صبيتهكم الانفة فليست انتم تسلمون عالم و يورود على قولها كان من ذكر القتلان كان ابن ابي حنيفة قد ستم من
 جوراً يكتمهم كان كذا بدفعته اليكم فقتلوه واستحيتموه ١٦٥ قالوا لقد استحيتموه جدوا الصادق

المصدق قدما شيعيا لم يلق فسط
 في ايديهم وقتلوا واهل رؤسهم
 واقاموا التزول هناك فاشكروا
 فتمتعوا على النعمة في شوقه
 ظاهرا ونفعا لما لا قدوة بهم
 وقاسوا عليهم ذلك (عن
 ابي حنيفة) رضي الله عنه من النبي
 على القهله) واكاه (وسلم قال
 يعزب الكعبة) من القريب
 (ذو السوفتين من الحنيفة)
 تنمة سوين مصر الساق اثنى
 بها التاء في التسفير لسان الساق
 مؤنة والتصغير لانه في سيقان
 الحنيفة فلهذا مفرها من
 التبعض أي يعزبها ضعف
 من هذه الطاقة والحنيفة نوع
 من السودان قال الرازي وهم
 من ولد كوش بن حام وهم أكثر
 السودان وجميع عائل السودان
 يعطون الطاعة لعيسى ولا يأتون
 ما ذكرنا فوقعنا على أولي رؤسهم
 يصلحوا آمنالان الأمن الى
 قريب القسمة وخراب النيا
 حنيفة فأتوا ذوالسوفتين
 وقال في الفتح انه يقع حيث لا يقع
 في الارض أحد يقول الله الله كما
 ثبت في صحيح مسلم لا تقوم الساعة
 حتى لا يقال في الارض الله الله
 ولهذا وقع في رواية مسيدين
 سمعان لا يصمر عنه أي لا يذوقه
 قبل ذلك من القتل وقزو
 أهل الشامه في ذمن يزيد بن

عمر بن الخطاب لقد همت ان ابشر بالآلة الى هذه الامصار فنظروا كل من كل فجدة
 ولم يصح فصرروا عليهم الجزية ما هم مسلمين وواصبه في حنيفة) حديث ابن
 عباس الاخرى اسنادا صحيح بن خليفة العيسى أو اسرا قبل وهو صدوق ضعيف
 الحفظ وقال ابن عدي عامة ما روي في حنيفة الثقات وحديث من كسر أو عرج أو يافى
 ان شاء الله تعالى في باب القوات والاصار وأمرهم أن يخرجه أيضا البقي وقد السلب
 عن أبي امامة مرفوعا عند مسيدين نصروا في سنة أو جدوا في بني النبي بلفظ من لم
 يصبر مرضا وساجدة ظاهرة أو مشقة ظاهرة أو سلطان يار فليصم فليت ان شاء الله
 وان شاء الله انما لفظا احسن كل ان اسرا لم يخرجه ثم ذكره كاسل في اسناده
 لبيت بن أبي سليم وهو ضعيف وشريك وهو في الحفظ وثقة في بيان الثوري قال له
 واما احسن ابن سابط عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكذا واد ان أبي شيبه لا
 وله طريق أخرى على مرفوعا عند الترمذي بلفظ من مات زادوا واحدة خلفه الى بيت
 الله ولم يصح ولا عليه ان يوت يهوديا أو نصرانيا وذلك لان الله تعالى قال في كتابه وقطع على
 الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا قال الترمذي غريب مقال الحارث بن عصف
 واهل بن عبد الله الرازي عن أبي اسحق مجهول وقال العقيلي لا يتابع عليه وقد روى
 عن علي بن مرفوعا ولم يصر وهو نوعان طريق احسن من هذا وقال الترمذي طريق أبي امامة
 على ما فيها الصلح من هذه وقد روى من طريق ثالثة عن أبي هريرة رفعه عند ابن عدي
 بلفظ من مات ولم يصح هذه الاسلام في ضمير وجمع جالس او طاعة ظاهرة أو سلطان يار
 فليت اي المتيقن انما هو يار أو نصرانيا هذه الطرق يقوى بعضها بضعها فليكن يتبين
 بمجازة ابن الجوزي على عمله هذا الحديث من الموضوعات كان مجموع تلك الطرق
 لا يقصر من كون الحديث حسنا للتفسير وهو صحيح عند الجمهور ولا يقدم في ذلك قول
 العقيلي والله اعلم في لا يصح في الباب شي لان في الحصة لا يستلزم في الحسن وقد شد من
 عند هذه الحديث الموقوف الاحاديث المذكورة في الباب قال الحافظ واذا انضم هذا
 الموقوف الى مرسا بن سابط علم ان لهذا الحديث أصلا صحيح على من استحل القربا
 ويتبين بذلك خطأ من ادعى ان موضوع انتهى وقد استدلل المصنف بهذا كره في الباب
 على ان الجمع واجب على التور ووجه الدلالة من حديث ابن عباس الاول والثاني
 ظاهرة ووجهها من حديث من كسر أو عرج أو يافى قوله وعليه الجمع من قابل ولو كان على
 الترخيل بين العام والخاص والقبول وجهها من أثر عسر من الاحاديث التي ذكرناها ظاهر
 والى القول بالانفراد ذهب مالك وأبو حنيفة وأحمد وبعض اصحاب الشافعي ومن أهل
 البيت زيد بن علي والهادي المؤيد لله والناسر وقال الشافعي والاوزاعي وأبو يوسف
 ومحمد من أهل البيت القاسم بن ابراهيم وأبو طالب انه على التراضي واحتجوا بأنه صلى
 الله عليه وآله وسلم جمع سنة عسر وفرض الجمع كان سنة مستأخر وأحسن وأجيب عليه قد

معاوية ثمن بعد في واقع كثير من أعظمها وقعة القرامطة بعد الثلثة سنة ثمان السنين في الخفاف من لا يصح كفة
 وقادوا اطر الاسود لحوالهم بلادهم ثم جاهدوه بعد ما طردوه ثم غزى من اوان بعد الثمور ذلك لا يمارس دولة عالي اما

يحلحرم ما كنا لان ذلك انما وقع بأيدي المسلمين فهو مطابق لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ولن يستحل هذا الميت الا اذله
فوقع ما أخبر به صلى الله عليه وآله وسلم ١٦٦ وهو من علامات شهوته وليس في الاية دليل على استمرار الامن

استثنى في الوقات التي فرض فيه الحج ومن جهه الاقوال انه فرض في سنة عشر ولا
تأخير ولو سلم انه فرض قبل العشرة فقرأ فيه صلى الله عليه وآله وسلم استحسان
الكرامة الاختلاط في الحج بأهل الشرك لانهم كانوا يصوبون ويلوذون بالبيت حراما
فلما طهر الله البيت الحرام منهم جعل صلى الله عليه وآله وسلم قراخيه لغزوهم للقرآن
القرآن مع علمه

هـ (باب وجوب الحج على المصنوب اذا أمكنته الاستجابة
ومن الميت اذا كان قدوة بسبب عليه هـ)

عن ابن عباس ان امراة من خثعم قالت يا رسول الله ان ابى ادركته فريضة الله على الحج
شيئا كبيرا لا يستطيع ان يستوى على ظهره بغيره قال نعم عنده وادها لجماعة هـ وعن علي
عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جاءه امرأتان من خثعم فقالتا ان ابى
كبير وقد اشدادركته فريضة الله على الحج ولا يستطيع ادائها فغيري عنه ان اؤديها
عنه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نعم وراه اجدوا القوم في وجهه هـ وعن
عبد الله بن الزبير قال جاء رجل من خثعم الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان
ابى ادركه الاسلام وهو شيخ كبير لا يستطيع وكوب الرجل والحج مكتوب عليه انا
عنه قال انت احسبكبر وله قال نعم قال رايت لو كان علي ايتكدين فقتلته عنه كان
يجزي ذلك عنه قال نعم قال فاجب عنه وراه اجدوا القوم في بطنهم حديث على ان ترجمه
أيضا البيهقي وحديث ابن الزبير قال الخلفان اسناد صالح قوله ان فريضة الله ادركت
أي قد اختلف هل السؤال عنه وجب أو امرأة بما وقع الاختلاف في الروايات في
السائل في بعض الروايات انه امرأة وفي بعضها انه رجل وقد بسط ذلك في الصحيح قوله
شيئا قال النبي هو سال والمعنى انه وجب عليه الحج باناسلم وهو بهذه الصفة قوله قال
لحي عنه في رواية البزار قال ثم قوله وقد اشد منه متفوحة ثم قاسما كنهه بعدها
ونفتحة ثم قال مهجة قال في القاموس الشدة الصبر على الشرف وانكار العقل
بجرم أو مرض وانطفا في القول والرأي والكذب كالافتاد والقليل هو زعمته لانهم
تكن ذات رأى ابدأ وفنده تقشيرا كنه وهو مزبور خوارا هـ كانه انتمى قوله انتم
أكرهه وفيه دليل على ان الشروع ان يتولى الحج من الاب العاجز أكبر اولاده
قوله أو رأيت الخ فيه مشر وعية القياس وضرب المثل ليكون وضعه واقع في نفس
السامع وأقر بامرعة فقهه وفيه تشبها باختلافه واشكل بما اتفق عليه وفيه
انه يسحب التنبيه على وجه الدليل لمصلحة واحدة والباب يدل على انه يجوز فالحج من

لذ كورنيا وانما علم انتهى
وقه ان نوا من أمور الناس
وأشعث أمر دينهم بالكعبة
المشرقة فإذا زات الكعبة على يد
الرجل المذكور قتل أمور
الناس وهذا الحديث أخرجه
مسلم في الترمذي والساقى في الحج
والتمثيل (من عاينته في
الله منها فالتحسنا) أي
المسلمون (يسمون) يوم عاشوراء
بلد فيه منصرف اليوم العاشر
من المحرم (قبل ان يضر من
بعضه) قال الكرماني فيه
جواز نسخ السنة الكتابية بالنسخ
بلايد قال البيهقي مذهب
الشافعية وجع ان عاشوراء لم
يجب حتى ينسخ وينقده ان كان
واجبا فلا مامرسة منه وبين
رمضان فلا نسخ واما قوله بلايد
فحجب قاهم يثرون به كاهر يدل
أنقل اذا لفتا بالنسخ انتهى
(وكان) عاشوراء وما استقره
الكعبة لما عينه من المناسبات في
الاعظام والجلال وهذه الموضع
الترجة قال في الفتح ويستفاد
منه معرفة الوقت التي كانت
الكعبة تسمى فيه من كل سنة
وهو يوم عاشوراء وكذا ذكر
الوافدي باستنادهم في أبي جعفر
اباقران الامر استمرار في ذلك في
زمانهم وقد تقرر ذلك بعد مفاد
تكملي يوم التضرع واداروا

يصعدون إلى ذي القعدة فيعلقون كسوة على شرفه ثم ينادون بغيره في البيت
آية الحرام فإذا حل الناس يوم النحر كرموا الكعبة والجليلة انتهى (فما فرض الله) عز وجل صيام (رمضان) قال البيهقي

الله صلى الله عليه وآله وسلم من شأنه أن يصومه فليحفظ من شأنه أن يكف يمينه **عن أبي سعيد الخدري** رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لعين البيت **سبينا** **الفعول** **١٦٧** **وليعلنون** **نزل** **عبد بن جندب**

عن روح بن عبادة وبشر بن
النسل **بعد** **ترويح** **بأجود**
وما جود **وقد** **وأيضاً** **شعبة**
عند البخاري قال لا تقوم الساعة
حتى لا يجمع البيت وتظهرهما
التعارض لأن المفهوم من الأول
أن البيت يجمع بعد إشراف الساعة
ومن الثاني أنه لا يجمع بعدها لكن
يمكن الجمع بين الحديثين بأنه
لا يجمع من جمع البيت بعد ترويح
بأجود وما جود أن يمنع الجمع
في وقت خاص فسر ظهور
الساعة وتظهر والله أعلم أن
المسند يقول لعين البيت أي
مسكان الميت لأن الحديث إذا
ترويح لم يفسر بعد ذلك قاله
الفتح **عن** **ابن عباس** **رضي الله**
عنه **عن** **النبي** **صلى الله عليه وآله**
وسلم **قال** **كان** **في** **الفتح**
كذا **في** **جميع** **الروايات** **عن** **ابن**
عباس **في** **هذا** **الحديث** **والذي**
يظهر **في** **أن** **الحديث** **شيئاً** **حذف**
ويحتمل **أن** **يكون** **هو** **ما** **رفع** **في**
حديث **علي** **عند** **أبي** **عبد** **في**
غريب **الحديث** **من** **طريق** **أبي**
العالية **قال** **أما** **عنه** **فكأن** **من**
الطواف **بهذا** **البيت** **لأن** **أن**
يحال **يشكرو** **فيه** **كأن** **يرجل**
من **الحبشة** **أصلح** **وقال** **أصعب**
عن **السابقين** **فأصلح** **عليه** **أدعي**
تهدم **رواه** **القا** **كهي** **من** **هذا**
الوجه **ولفظه** **أصل** **يدل** **أصلح**

الروايين والله إذا سكن غير قادر على الجمع وقد ادعى بعضهم أن هذه القصة مختصة
بالحبشة كما اختص السهموني أي حذيفة جيو أزارع الكبي حكاما بن عبد الله
واعتقبا بن الأصل عدم التمسوس وإماما رواه عبد الملك بن حبيب صاحب الواضحة
بأسنادين من سليمان في هذا الحديث فزاد على عنه وليس لأحبيه فلا حاجة إلى الخلف
استنادهما مع الأرسال والظاهر عدم اختصاص جواز ذلك باليمن وقد ادعى جماعة من
أهل العلم أنه خاص به قال في الفتوى ولا يمتنع أن يوجد وقال القزطلي رأى ما كان ان ظاهر
حديث الحبشة مخالفاً للقرآن أربع طاهر القرآن ولا شك في ترجمته من جهة قوله
أنهم وليس كنهه يقال هو موعود محمد ومن بأدب الباب ولا تعارض بين عام وخاص
وهذه الأحاديث ترد على محمد بن الحسن حيث قال أن الجمع يقع من المباشر والمصوب
عنه أجز الشقة وقد اختلفوا فيها إذ عرفت المصوب فقال بالجهول ولا يميزه لأنه تبيين
أنه لم يكن ما يوصفه وقال أحمد بن حنبل في إسناده لا يميزه إلا بعد ثلاثه حتى إلى إحياء حبيب
وأحباب بأن السيرة فالتهم وقد اكتشف أن الحجة الأولى غير مجزئة **وعن** **ابن عباس**
أن **أمر** **أمن** **بجبهة** **جاء** **إلى** **النبي** **صلى الله عليه وآله** **وسلم** **فقال** **أن** **أي** **تدري** **أن** **تفهم**
فم **تفهم** **حتى** **ماتت** **أفاجعها** **قال** **نعم** **حي** **ما** **أرأيت** **لو** **كان** **على** **أهلك** **دين** **أنت** **كنت** **قاضيه**
أفوض **الله** **فأفاجعها** **أحق** **بالوفاة** **وأما** **البضار** **والسائي** **عنه** **وقد** **رواية** **لأحمد** **والبخاري**
بصورتك **وفيها** **قال** **ما** **رجل** **فقال** **أن** **أخبرت** **أن** **تفهم** **وهو** **يدل** **على** **صحة** **الجمع** **في**
عن **المبتن** **الوارث** **وغيره** **حيث** **لم** **يسفله** **وأرث** **هو** **أمر** **لا** **وتنه** **بالدين** **وعن** **ابن**
عباس **قال** **أي** **النبي** **صلى الله عليه وآله** **وسلم** **رجل** **فقال** **أن** **أي** **مات** **وعليه** **هبة** **الاسلام**
أما **جعه** **قال** **أرأيت** **لو** **أن** **أهلك** **ترك** **دينا** **عليه** **أفجسته** **عنه** **قال** **نعم** **قال** **فأجعه** **من** **أيك**
رواه **القرطبي** **حديث** **ابن عباس** **الاستأجره** **التسائي** **والشائي** **وإن** **ما** **جعه** **قوله**
أن **أي** **تدري** **الخ** **فيل** **أن** **هذا** **الحديث** **مضطرب** **لأنه** **قد** **روى** **أن** **هذه** **المرأة** **فالت** **أدعي**
ماتت **وعليه** **اصوم** **شهر** **كانت** **في** **السياح** **وأجيب** **بأن** **هو** **علي** **ار** **المرأتان** **عن** **كل**
من **الصوم** **والجمع** **ويؤيد** **ذلك** **ما** **عند** **سليم** **عن** **ربيع** **أن** **أسرافات** **أن** **أي** **في** **مبارك** **سور**
أفاده **كان** **عليها** **اصوم** **شهر** **أفاجعها** **قال** **صوي** **عنها** **فالت** **أنها** **فهم** **أفاجعها** **قال**
حي **عنها** **فيل** **قال** **نعم** **فيه** **دليل** **على** **صحة** **الذبح** **بالجمع** **عن** **لي** **يجمع** **فأذا** **ج** **أجز** **عن** **هبة**
الاسلام **عند** **الجهول** **وعليه** **الجمع** **عن** **الذبح** **وقيل** **يجزئ** **من** **التسليم** **يجمع** **عن** **هبة**
الاسلام **وقيل** **يجزئ** **عنها** **وفيه** **ليل** **أباض** **على** **أجز** **الجمع** **من** **المبتن** **الوفاة** **وكذلك**
من **غيره** **يدل** **على** **ذلك** **قوله** **أفوض** **الله** **فأحق** **بالوفاة** **روى** **سعيد** **بن** **منصور** **وغيره**
عن **ابن** **جر** **استناد** **صحيح** **أنه** **لا** **يجمع** **أحد** **من** **أحد** **يقود** **عن** **مالك** **والث** **وعن** **مالك** **أن**

وقال فاعلموا عليها جميعاً من رواد أبي الحارثي كما في مسند من وجه آخر عن علي بن مرفوع أنه يجمع وتصدقته الذي بالله
لا يحتاج إلى تغدير حذني لأنه إنما يقدر في موضع يحتاج إليه للضرورة ولا ضرر من ذلك قال ودعواه الظهور وفيه ظاهر لأنه

في كتابه الذي حذفه لا تخلفه اليه جليل أثر من معاجده ولا يقال الاحاديث بمصر بعضهم ايضا لا تقول هذا انما يكون
 هذه الاحتياج اليه ولا احتياج هنا ١٦٨ في ذلك الصغير في القامح الا في نسخة (اسود) نسب

على التمام أو الاختصاص
 وليس من شرط المتصوف على
 الاختصاص ان لا يكون متكررا
 فقد قال الزمخشري في قوله تعالى
 فاعلموا ان الله متصوف على
 الاختصاص كذا قوله البرماوي
 والصحيح وغيرهما كالتكرار
 (الحج) بالظاهر على ما في القاموس
 فتح كمنح تكجور في مشيئة
 كذا في صدورهم وبعده
 حقا كمنح فهو الحج بين
 القس حركة والتقسيم انما يرجع
 بين الرجلين (فخلصها) اي قطع
 الاسود والحج الكعبة حال
 كونها قلما (جرا) وفي هذا
 الحديث التسديد بالجس
 والافراد العشرة وفيه بصران
 وكوفي ومكي وقد ساق في ضرب
 الكعبة احاديث تجديث ابن
 عباس وعائشة عند البصري
 وحديث ابن عمر عند جدوزي
 ابن الجوزي عن حذيفة سدينا
 طولا لاهر فواقه وخواب مكة
 من الحبيشة على يد بشي الحج
 السابق اروق العينين اظفر
 الانتف كبر البطن معه اصحابه
 يتضمون نجر اجرا وبتنا ولونها
 حتى يرموا بها في الكعبة الى
 البر وخواب الذي من الجوع
 والذين من الجراد وكر السلي
 ان خواب الكعبة يكون في ذن
 يسمى عليه السلام وقال

أوصي بك فليج منه والا فلا قلها كنت فاضيت فمدليل على ان من مات وعليه حج
 وجب على وليه ان يجيزه من يصح من من ماله كان عليه قضاءه بونه وقد اجعوا
 على اثنين الا ادي من رأس المال فكذا لما سبه في القضاء يلقى الحج كل حتى
 ثبت في ذمتهم من ثدا وكفارة أو زكاة أو غير ذلك قلها فالحق بالوفاء فمدليل على ان
 حق المقدم على حق الا ادي وهو أحد أقوال الشافعي وقيل بالعكس وقيل سواء
 قوله بالجس بل يقال ان اخفى الحج لاشفاقا بين هذه الروايات الاولى لانه يحتمل ان تكون
 القيمة متعددة وان تكون متحدة ولكن الذنر ويصح من الاخت والام فسأل الاخر من
 ذنر اخيه والبش من ذنر الام وقد استدل المستنبط به الى رواية في حصة الحج من
 غير الواجب لعدم استيفاء صلى الله عليه وآله وسلم للحج في ذنر هو وارث ولا وزك
 الاستيفاء في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المثال كما تقر في الاصول واستدل
 بأحد باب على انه يصح من الحج ان يصحنا بعض غيره لعدم استيفاء صلى الله
 عليه وآله وسلم لمن سأل عن ذلك وفيه قال الكوفيون وثنااتهم الجهور بنصهم من حج
 عن نفسه واستدلوا به في ابن عباس الا في بلحين حج من غيره ولم يكن حج من قبل
 وبقي الكلام فيه قوله ان ايماءات عليه عجة الاسلام الحج فيه دليل على انه يجوز
 لابن ابي من حج من أي جهة الاسلام بضمونه وان يقع منه وصية ولا تدور عليه
 الجواز من غير الوجه حديث الذي جمعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول ليكن من
 شهره وساق

باب احتياط الزاد والراحلة

(عن انس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله عز وجل من استطاع اليه سبيلا قال
 يسيرا يارب الله ما السيل قال الزاد والراحلة ورواه الفاروق) وعن ابن عباس ان
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الزاد والراحلة يعني قوله من استطاع اليه سبيلا
 ورواه ابن ماجه الحديث الاول أخرجهما ايضا الحاكم وقال صحيح على شرطهما والبيهقي
 كلهم من طريق سعيد بن ابي هريرة عن قتادة عن انس مرفوعا قال البيهقي الصواب
 عن قتادة عن الحسن مرسلا قال لما نظف وندمه صبح الى الحسن ولا يرى الوصول
 الا وهما وقد رواه الحاكم من حديث جابر بن جلد عن قتادة عن انس ايضا الا ان الراوي
 من جلد هو ابو قتادة عبد الله بن ابي الدار الحارثي وهو مشهور الحديث كما قال ابو طامر ولكنه
 قد وثقه احمد الحديث الثاني أخرجه ايضا الفاروق قال الحافظ وسنده ضعيف
 ورواه ابن المسعود عن قول ابن عباس وفي الباب عن ابن عمر عند الشافعي والقومذ
 وحسنه وابن ماجه والدارقطني وفي اسناد ابراهيم بن زيد الطوسي في نسخة مضمومة
 ثروا ثم زاعى جهة وقد قال فيه احمد والدارقطني الحديث عن جابر وعلى بن ابي

القرطبي يمدح القرآن من الصدور والمصاحف وذلك يعلمون عيسى وهو الصحيح (عن عمر
 ابن الخطاب رضى الله عنه انه سأل الى الجبل الاسود فقبه) بان وضعه عليه من غير صوت (فقال) لي دفعوهم قريب عهد

طالب

بالإسلام كان يعتقد في حماره استقام الحمار فيمن الحمار الفصح (الله أعلم بجهلهم ولا تعرف ولا تنفع) أي ذاك وان كان
استمال ما نفع فيه يجمع في التراب ليسكن لآفة وتعلمه ١٦٩ لانه جركسرا الاجر وانشاء عمر هذا

في الموسم لشهر في البلدان
ويصفه المتأخرون في الاقلام
لكن زاد الحمار في هذا الحديث
فقل على من أي طالب بل يا أمير
المؤمنين يضر ويتبع ولو علمت
ذمت حسن تأويل كتاب الله تعالى
لملت انه كما قال قال الله تعالى
واذا أخذت من شيء آذمهم
عليهم وهذا منهم وأشد لهم على
أنفسهم الست بركم قالوا بل
قل أكرموا الله الرب عز وجل وانهم
العبد كتب من انفسهم قد دق
وأفقه في هذا أظروا ما يبعث
يوم القيامة له ميمان ولسان
وتشأن يشهدان والى الموافقة
فهو أمين الله في هذا الكتاب
فقل حمار لا يغالي الله بارض
لست فيها بأيا الحسن وقال
ليس هذا على شرط التبيين
فانما ما لم يتعجبوا به رب العبد
قال في الفتح وهو ضعيف جدا
وقد روى القساق من وجه آخر
ما يشعرون من روع لقوله ذلك
الى النبي صلى الله عليه وآله لم
أخرجه من طريق طلاس عن
ابن عباس قال رأيت محمدا
أظفر ثلاثا قال انك جبر لا تضر
ولا تنفع الحديث ثم قال عمر
رأيت رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم فعل مثل ذلك قاله
القسطلاني ومن غرائب المتنون
ما في ابن أبي شيبة في آخر مسند

طالب وابن مسعود وعاشق عبد الله بن عمر عند الذار قطن من طرق قال الحافظ كلها
ضبعة وقد قال عبد الحق ان طرق الحديث كلها ستة وثلاثة وقال أبو بكر بن المتزلا ثبت
الحديث في التمسند وأصبح من الروايات رواية الحسن المرسلة ولا يمتحن اذ هذه
الطرق بقوى بعضها بعضها تصلح للاحتجاج بل هو في الحاشية ليس قال ان الاستطاعة
الذكورة في القرآن هي الزاد والراحة وقد حكى في البرص الا تكون الزاد شرط
وجوب وهو ان يجد ما يكتبه ويكنى من يوصل حتى يرجع وحكي أيضا عن ابن عباس
وابن عمر والثوري والهادي رواه كما انفها ان الراحة شرط وسبب وقال ابن الزبير
وعطاء بن مسحمة ومالك ان الاستطاعة لصحة لا ضرر قال مالك والناسور والمرقني
وهو مروي عن القاسم ان من قدر على التي رصه ارب بعد راحة لقوله تعالى يا أولئ
رجال اقال مات ومن عادة السؤال الرصه وان لم يجد الزاد في كتب الفقه فاصعب
في قدر الالة شطاعة ليس هذا محل بسطها والذى دل عليه الجليل هو اعتبار الزاد
والراحة

(باب ركوب البحر الفصح الا ان يقبل على طنه الهلاك)

(عن عبد الله بن عمر وقال رسول الله صلى الله عليه وآله لم يركب البحر الاحياء ارب
سحرا أو قرا أو سبيل الله عز وجل فان قمت البحر نار أو قمت النار جبر أو داء أو دود
وسيد بن منصور في سننها وهو أي عمران الجوني قال حدثني بعض أصحابي
صلى الله عليه وآله وسلم وعزنا نحو قال صلى الله عليه وآله وسلم في قوله تعالى
يا أيها الذين آمنوا لا تمشوا في الأرض فخرت عنه الآية ومن ركب البحر فندار تحجابه
لمت بركت منه الهمة رواه أحمد الحديث الاول اترجعه أيضا الصحيح قال ابو داود
رواه مجهولون وقال الخطابي ضعفوا الاستناد وقال البزار ليس هذا الحديث بصحيح
ورواه البيهقي حديث نافع عن ابن عمر عن فروق قال اسئلته قلت من أي سبيل الحديث
الثاني في سنده زهير بن عبد الله قال الذي هو مجهول لا يعرف وأخرج هذا الحديث
ابو داود عن عبد الله بن علي بن شيان قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من
بأثقل ظهر بيت ليس له حمار فقد بركت منه الهمة وبوب عليه باب التور على سطح غير
محمور وسكت عنه هو والمحدثي قبله ليس له اجر الا بالبركة مذكور وقصدها جبر
مشقة وآخره مهمة هو ما ورد السابق من النبا من حافظ على السطح والنجوة
ورواية أبي داود ليس له حمار قد تقدم قال التذري هكذا وقع في روايته حمار برامه مهمة
بعد الاثني ويدل عليه تبويب أبي داود على هذا الحديث كما تقدم فانه قال على سطح غير
محمور والجار جمع جبر بكسر الجاء أي ليس عليه في يستقر ويصعب من السقوط ويقال

٢٩٩ نيل
ح
أي بكر دعى الله منه عن رجل رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم وقت عندهما طير فقال الالام ان جبر لا تضر ولا تنفع ثم لم يخرج أبو بكر رضي الله عنه فوقف عند أبي طير فقال اني أعلم انك

فقد اعتقد أن يحد إلى بيان الأمر ونظم ذلك كله في شرح الترمذي فيه كراهة تقبيل ما لم يرد الشرع بتقبله وأما قول الشافعي ومهما قبل من البت الحسن لم يرد به الاستصحاب فان ١٧١ المباح من جهة الحسن عند الأصوليين

أبى قلت أورد البضاي حديث حمير في تقبيل الجبر وفوقه لا تقرب ولا تنفع في باب ما ذكره في الجبر الأسود كانه ثبت عند فيه على شرطه في غير ذلك وقد وردت فيه أحاديث منها حديث ابن عمرو بن العاص مرفوعاً أن الجبر والمقام يأنفقتان من يأنفقت طمس الله وجههما ولولا ذلك لأما بين المشرق والمغرب أخرجه أحمد والترمذي وصححه وابن حبان وفي إسناده ربه أبو بصير وهو ضعيف قال الترمذي حديث غريب وروى عن ابن عمرو مرفوعاً وقال ابن أبي حاتم عن أبيه وقفه أشبهه وأقوى رقبته ليس بأقوى ومنها حديث ابن عباس مرفوعاً نزل الجبر الأسود من الجنة وهو أشد بياضاً من اللبن فسودته خطاياكم آدم أخرجه الترمذي وصححه وفيه صلة بن السائب وهو صدوق لكنه اختلط وجرى على يمينه عنه بعد اختلاطه لكن لم يسطر في أخرى في صحيح ابن خزيمة فيقبولها وقدموا التسليم من طريق جاد بن سلمة من طريقه مختصراً وانقله الجبر الأسود من الجنة وجاد بن سمع قبل الاختلاط وفي صحيح ابن خزيمة أيضاً عن ابن عباس

كانت سوا الثقات مقبيل يجوز نصف الحمة وقيل لا يجوز بل لا يضمن الحرم وهو ظاهر الحديث قوله ولا تسافر المرأة أطلق الشرعها وقدمه في الأحاديث المذكورة بعده قال في الفتح وقد عمل استمر على هذا الباب بالطلاق لاختلاف التقديرات قال الترمذي ليس المراد من التصديق ظاهره بل كل ما يسيء سفرها ظاهره فمقتضى عنه الإباحة والمخالفة والتصديق عن أمر واقع فلا يعمل به قوله وقال ابن السني وقع الاختلاف في مواطن بحسب الساتين وقال المنذري يحتمل أن يقال إن اليوم المأثور واليه المأثور في بعض اليوم واليه يقع من أطلق يوماً أراد بيلته أوله أراد يومها قال في محتمل أن يكون هذا كله مقبلاً لاواقل الأعداد قال اليوم أول الصد والثلاثين أول التكبير والثلاث أول الجمع ويحتمل أن يكون ذكر الثلاث قبل ذكر ما دونها فيؤخذ بأن ما ورد من ذلك وأما الرواية التي فيها ذكر البرد كافي رواية أبي هريرة المذكورة في الباب وقد أخرجهما الحاكم والبيهقي وقدموا من حديث ابن عباس عند الطبراني ما يدل على اعتبار الحرم فيبدلون البرد لفظه لا تسافر المرأة ثلاثة أميال إلا مع زوج أو ذي محرم وهذا هو الظاهر أرى الأخذ بقل ما ورد لأن ما فوقه منسحق عنه بالأولى والتخصيص على ما فوقه كالتمسك على الثلاث واليوم واليه واليومين والثلاثين لا ينافيه لأن الأقل موجود في ضمن الأكثر ونجاة الأمر إن التمسك عن الأكثر يدل بفهمه على أن ما دونه غير منسحق عنه والتمسك من الأقل متطوق وهو أرجح من المفهوم وقالت الخنفية إن المنع مقيد الثلاث لأنه متعلق بمعدة أمشكوك فيه فيؤخذ بالمتيقن وقوله عن الرواية المطلقة شاملة لكل سفر فنبقى الأخذ بها وطرح ما سواها فإنه مشكوك فيه والأولى أن يقال إن الرواية المطلقة مقيدة بقل ما ورد وهي رواية الثلاثة الأميال إن صحت والأدوية البرد وقال سفيان يعتبر الحرم في المسافة البعيدة لا القريبة وقال أحمد لا يجب الحج على المرأة إذا لم يجد حرمها أو لم يكن الحرم شرطاً في الحج ذهب العقدة وأبو حنيفة والفضي وأبو حنيفة في أحد قوليه على خلاف فيهم هل هو شرط أو إذا لم يجرى وجوب وقال مالك وهو مروي عن أحمد أنه لا يعتبر الحرم في سفر القوم يفترون عن الشافعي ويجمعون بغيره من حرم الأحاديث بالإجماع ومن جملته سفر القوم يفترون الحج وأبي حنيفة يأن الجمع عليه أنما هو سفر الضرورة فلا يقاس عليه سفر الاختيار وكذا قال صاحب المفتي وأيضاً وقع عند الله ارفطس لفظاً لثنتين امرأة أو لثلاثة أزواج وصحبه أبو حنيفة وفي رواية قد ارفطس أيضاً عن أبي حنيفة مرفوعة بالاسماء امرأة سفر ثلاثة أيام ويقع الإجماع فيها فوجب فكيف يخص سفر الحج من بقية الأسفار وقد قيل إن اعتبار الحرم انحصاراً في حق من كانت شأبه لا في حق الجبر ولا في حق النساء وقيل لا فرق لأن لكل ساقطة لفظ وهو ما عدا لأمر النادر وقد احتج أيضاً من لم يعتبر الحرم في سفر الحج بما في البضاي

مرفوعاً لهذا الجبر لا يفترون به ملن استله يوم التسمية بغيره وصحبه ابن حبان والحاكم ولشاهن من حديث أنس عند الحاكم أيضاً قال الملب حديث حمير هذا يسيء حديث البيهقي على من قال إن الجبر من الله في الأرض يصفها

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: من أكل من ثمره لم يضره شيء من ثمره
 حيث أكل من الثمر ولا دم وقال الخطابي ١٧٢

من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: من أكل من ثمره لم يضره شيء من ثمره
 لا يضره شيء من ثمره ولا دم وقال الخطابي ١٧٢
 في سابق المدح ويقع من آثار الإسلام فيسجل على الجواز والأولى حسنة على ما قال المتعقب
 جماعة من مؤيدي أحاديث الباب قوله الامع ذي حرمة يعني فيسجل لها السرقة قال في الفتح
 وضابط الحرمة عند العلماء من حرمة عليه تكاثرها على التأييد بسبب مباح حرمة ما يخرج
 بالأسلحة من الأخت والصمة وبالمباح أم الملوحة من شدة وبها وبهرتها الملاحظة
 واحتج أحمد الألب الكافر فقال لا يكون نصره ماله من المسئلة لأنه لا يؤمن أن يقتلها
 ومن دعيها وقتلها الحاق ما من القرابة الكتاب بالباب لوجود العدة وقوى من البعض
 أن العدد كالحرمة وقد روي سعيد بن منصور عن حديث ابن جرير وفارس المرامع
 بعد ما ضاع قال الحافظ لكن في استناده ضعف قال ويؤيد أن قال في ذلك أن يقدسه
 بما إذا كان في ظاهره بخلاف ما إذا كانا وحدهما فلا لهذا الحديث قوله لم يضره شيء
 فيدلي على أن الزوج داخل في معنى الحرمة أو قائم بقله قال في الفتح وقد أخذ
 بظاهر الحديث بعض أهل العلم فأوجب على الزوج الشرع امرأته لم يكن له غيره
 وجه قال أحمد وهو وجه شافعي والمشهور أنه لا يقره كالولي في الحج من المريض ولو
 استمع الأب أو غيره من أهله من يملكها فصار في حقها كالزوجة واستدل به على أنه ليس
 للزوج منع امرأته من الفروج به قال أحد وهو وجه شافعي والامع منهم
 أن يمنعها لكون الحج على التراخي وقد روي في ذلك قطعي عن ابن جرير وقوله في امرأة
 لها زوج ولها مال ولا ياذن لها في الحج ليس لها أن تطلق إلا أن تزوجها أو يبيع عنه
 أنه محمول على جميع النطوع جماعة من الحديثين ونقل ابن المنذر الإجماع على أن الرجل
 يمنع زوجته من الخروج في الاستفاضة كلها وإنما اختلفوا فيها إذا كان واجبا وقد
 استدلى ابن جرير بهذا الحديث على أنه يجوز للمرأة لسرقة بيع زوجها ولا حرمة لكونه
 على الله عليه وآله وسلم لم يوجب عليها ذلك السرقة بعد أن أخبره من زوجها ولعقبه أنه
 لم يكن قد نشر طالما أمر زوجها بالسرقة معها وترك الغزو الذي كتب فيه قوله
 الامع وأنها لم تقع في هذه الرواية بيان بعض المهادم وقوله وأمره حرمة من أمن
 بطق العلم على الخصاص وأحاديث الباب يدل على أنه لا يوجب الحج على المرأة إلا إذا
 كانت لها حرمة قال ابن دقيق الصدة هذه المسئلة تتعلق بالأمين إذا عارضها فان قرره
 تعالى وقعه على الناس حج البيت إلا بعمارة في الرجال والنساء فتقتضيان الاستطاعة
 من السفر إذا وجدت وجب الحج على الجميع وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تهاجروا
 المرأة الامع حرمة عام في كل سفر فدخل فيه الحج لمن أخرجه عنه خص الحديث بعموم
 الآية ومن أدخله فيه خص الآية بعموم الحديث فصحت الحج التي خرج من خديج
 انتهى ويمكن أن يقال أن أحاديث الباب لا تعلق من الآية لانها تضمنت أن الحرمة

في بين المقام ثمانية وعشرون فذاعوا في أن يسأل كسب بناءه فاته في على صفة السواد أجامع
 ماله من يدي الأنبياء والمرسلين يقتضي تبيينه بما يكون ذلك عبرة لقوى الألبار وواعظا لكل من وافته من قوى الآفة

ليكون ذلك باطلا على ما بينة ثلاث وعجوبة القوي الموثق : والله اعلم بالصواب
 الناس يكونون حاشا يا ابا الفيلسوف لم يفسد لكان الايمان ١٧٢

تقريب هو الايمان بالقلب
 انتهى الى ان جسد الله بن آدم
 اول من خلق الله منه قال الحق
 ربه الله صلى الله عليه وآله
 (وسلم) عمره ثلث مائة سبع
 من الهجرة قبل الفتح (فطاف
 بالبيت وصلى خلف المقام
 وكعبتين معه من ربه من
 الناس قتاله) أي لابن أبي
 أدري (رجل أدخل رسول الله
 صلى الله عليه وآله (وسلم
 الكعبة) في هذه العرة والهمزة
 للاستهزاء (قال) ابن أبي أدري
 (لا) يذبلها في هذه العرة
 وسبه ما كان فيها حينئذ من
 الاسنام ولم يكن المشركون
 يتركونه لغيره ما كان في الفتح
 أمر بإزالة الصور ودخلها الله
 التورى ويحتمل أن يكون
 دخول البيت لم يقع في الشرط
 فلما زاد دخوله لمعه كما سمعوه
 من الآخرة بمسكة زيادة على
 الثلاث فلم يقدحوا لثلاث
 ينعوه وفي السيرة من على أنه
 دخلها قبل الهجرة فأزال
 شيئا من الأصنام وفي الطبقات
 عن عثمان بن طلحة عن ذلك
 فأنبت ذلك لم يشك على
 الوجه الاول لأن ذلك النور
 كان لازقا فتنش من المسكرات
 لا تعد العبادة ولا إزالة في
 الهلة كانت هي بمكة مطلق

في حق المرأة من جهة الاستطاعة على السفر التي أطلقها التركان وليس فيها اثبات امر
 غير الاستطاعة المشروطة فتكون من تعارض الصومدين لا يقال الاستطاعة
 المذكورة قد يشترط ادوارها كما تقدم لا تقول قد تضمنت حديث الباب زيادة
 على ذلك البيان باعتبار القاصص مناهضة فيمن قبولها على ان التصريح بأشراط
 الحرم في سفر الحج لغرضه كما في الرواية التي تقدمت بمطلوعهوى التعارض

(باب من حج عن غيره ولم يكن حج من نفسه)

(عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سمع رجلا يقول لبيك عن شربة قال
 من شربة قال أخى أو ربي قال بعت عن نفسك قال لا قال حج عن نفسك ثم حج
 عن شربة وادأب وادأب ابن ماجه وقال فاجعل هذمن قد تم الحج عن شربة
 والدارقطني وفيه قال هذمن حج عن شربة الحديث أخرجه أيضا ابن حبان وصححه
 والبيهقي وقال استاده صحيح وليس في هذا الباب أصح منه وقد روى موقوفاً والرفع فائدة
 يمين قبولها أجاز من طريق ثقهوى هنا كذلك لأن الذي رفعه عبد بن سليمان
 قال الحافظ وهو ثقة ينجح في الصحيحين وقد تابعه على رفعه محمد بن بشر ومحمد بن حنبل
 الله الأصارى وكذا روى عبد الحق وابن القطان رفعه وروح الطحاوى انه موقوف وقال
 أحمد رفعه خطأ وقال ابن المنذر لا يثبت رفعه وقد أطل الكلام صاحب التلخيص
 ومال الى صحته قوله محمد بن حماد عن ابن أبي شيبه قال الحافظ وهو
 وهم منه فاته اسم الملبى منه فأنهم الحسن بن حماد وثالثه الناس فيه فاته الواء العشرة
 وقد قيل ان الحسن بن حماد رجع عن ذلك وقد بينه الدارقطني في السحق وظاهر
 الحديث أنه لا يجوز أن يرجع من نفسه ان يحج عن غيره وسواء كان مستطعاً أو غير
 مستطع لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يستعمل هذا الرجل الذي سمع به على من
 شربة وهو قبل منزلة الموم والى ذلك ذهب الشافعي والناسر وقال التورى والهادي
 والقاسم أنه يجوز أن يرجع من نفسه الى تشيخ عليه واستدل لهم في البحر بقوله
 صلى الله عليه وآله وسلم هذمن يشترط حج من نفسه فكأنهم جعلوا بين هذما وبين
 حديث الباب بجملة حديث الباب على من كان مستطعاً ولكن الحديث الذي استدل
 له به صاحب البحر لا أدري من رواه ولم أقص عليه في شيء من كتب الحديث المعتمدة
 فنحنى الاعتماد على حديث الباب ومن زعم أن في السنة ما عارضه فليطلب من
 التعصيم المطا وقد روى الدارقطني حديث يشتموا أفضا لحديث شربة لأصحابه
 كما زعم صاحب البحر وتقدم قول من قال إن اسم شربة تيشة

(باب من حج العصى ولعب من غير إيجابه عليها)

يوم الفتح وكان الصارى أشار باراد أحد الحديث الى الرعي من زعم أن دخولهم من متأكد الحج وكان ابن عمر رضي الله
 عنه يحج كثيراً ولا يدخل الكعبة فلو كان من المتأكد لما أدخل مع كثرة اتباعه واستدل بحج الطمعي على أن النبي

في الخبرين المذكورين من قبل الكعبين في الروايع وفي فتح مكة قال في القصة ولاداة لفتته على ذلك لانه لا يلزم من ثبوت كونه
 لها في خبرهما دخلا على جميع ١٧٤ أسفاره انتهى وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في المغازي

(عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يزل يكابر رواء فقال من يقوم
 بالرواية السلوة فقالوا من أنت فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرغت اليه
 امرأتها فقال الهذج قال نعم ولأبجر رواء احمد وسلم وابوداد والقسائي
 وعن السائب بن يزيد قال سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع
 وأنا ابن سبع سنين رواء احمدوا بضاروا والقمدي وصحبه وعن جابر قال حينما
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم معنا القسما الصبيان فليستنا الصبيان وروينا
 عنهم رواء احمدوا بن عباسه وعن حماد بن كعب القرظي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 قال أيما سبي جاءه فله قتلى أجوات عنه فان أدركت فقله الحج وأما جابر لما جئ به
 أهل فقات أجوات عنه فقله الحق فقله الحج ذكره أحد بن حنبل في رواية أبيه عبد الله
 هكذا مرسل حديث جابر أخرجه أيضا ابن أبي شيبة في اسناده وأثبت بن حنبل
 وهو ضعيف ورواه الترمذي من هذا الوجه بلفظ آخر قال كانا حينما سمع رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم فقله من القسائي وروى عن الصبيان قال ابن القطان ولفظ
 ابن أبي شيبة أنسبه بالصواب كان المرأة لا يلي عنما ضمهها أجمع على ذلك أهل العلم
 وأخرج الترمذي أيضا من حديث جابر نحو حديث ابن عباس واستغفر به وحديث حماد
 بن كعب أخرجه أيضا ابوداد في المراسيل وضعوا وصحبه في الباب عن ابن عباس
 عند الضار فإنه منتهى صلى الله عليه وآله وسلم في التثنية بفتح المثناة والقاف ويحوز
 اسكتها أي الامتعة ووجه اللفظ منه ان ابن عباس كان دون البلوغ استدلل بأحدث
 الباب من قال أجمع مع النبي قال ابن بطال أجمع أمة الفتوى على سقوط الفرض
 من النبي حتى يبلغ الاثامه اذا جاز كان فقله عند الجمهور وقال أبو حنيفة لا يصح
 امرؤه ولا يلزم من من عتورات الاسوام وانما يصح على جهة التدريب وشهد
 بعضهم فقال اذا جاز النبي أجواتك من حجة الاسلام فظاهر قوله صلى الله عليه وآله
 وسلم ثم في جواب قولها الهذج والى مثل ما ذهب اليه أبو حنيفة ذهب الهادي
 وقال الطحاوي لاجته في قوله صلى الله عليه وآله وسلم ثم على انه يجوز ثمة من حجة الاسلام
 بل فيه حجة على من زعم انه لا حجة قال لان ابن عباس رواى الحديث قال أيضا فلام جبه
 أهله ثم يطلع فقله حجة أخرى ثم ساقه باستادهم وقد أخرج هذا الحديث عن فروع الحكم
 وقال على شرطه ما والي الحق وابن حزم وصحبه وقال ابن خزيمة الصحيح موقوف وأخرجه
 كذلك قال البيهقي ثم ردوه عنه محمد بن الميثال ورواه الثوري عن شعبة موقوف وأولئك
 قد تابع محمد بن الميثال على رفعه الحديث بن شرحه أخرجه كذلك الاسماعيلي والخطيب
 ويؤيده عنه ربيعة مائة ابن أبي شيبة عن ابن عباس قال احفظوا عني ولا تقولوا قال

وابوداد في الحج وكذا القسائي
 وابن عباس (عن ابن عباس
 رضي الله عنهما قال ان رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم لما قدم
 أي مكة (أي أن يدخل البيت)
 أي امتنع من دخوله (وفيه)
 أي والحال ان فيه (الالهة)
 أي الامتناع التي لاهل المطالبة
 وأطلق عليها الالهة بأكثر
 ما كانوا يسمون (فلم) صلى
 الله عليه وآله وسلم (بها)
 أي بالالهة (فأخرجت)
 فأخرجوا صورة ابراهيم
 واسماعيل عليها السلام (في)
 أي جها للالام) جميع فلم يفتح
 الرأى ومنها وهي الاقدام
 أو الفخار وهي أعود فخرها
 وكتوب إلى أحدها انفصل وفي
 الآخر لا تفصل ولا شيء في الآخر
 فأننا أرادوا حدهم مقرا وأوجبة
 ألقاها فان خرج انفصل ففعل
 وان خرج لا تفصل لم يفعل وان
 خرج لا آخر أعاد الضرب حتى
 يخرج له اقل أو لا تفصل فكانت
 سبع مقل متفوقة احد متفوق
 عليها لانهم مسم من غيرهم
 مقلبة العقل فضل العقل
 وكانت يد السان فأننا أرادوا
 بنو بيا وأبو بيا وأبو جعفر
 السان فان خرج ثم ذهب وان
 خرج لا تفصل وان شكوا في نسب
 واحد أو اياه إلى المسم فضرر

بذلك الثلاثة التي هي منهم من غيرهم مقلون فان خرج منهم كان من أسلمهم نسبيا وان خرج من
 غيرهم كان حليفا وان خرج من مقلين لم يستثن نسب ولا حلف وان جنى أحد جنبا أو اختلوا على من العقل لم يوافوا

خرج العقل على من ضرب به عقل وروى الآخرون وكما إذا أطلقوا العقل فمثل الذي منعتوا فتوافيه أو السادن
 قضي بقولي من وجب أداه (فقال رسول الله صلى الله عليه) ١٧٥ (وبل قالهم الله) أي لعنهم
 كافي القاموس وغيره (أما)

كافي القاموس وغيره (أما)
 حرف استنحاء (والله قد علوا)
 أه لاطاعه فليل وجهه ذات
 أنهم كانوا يقولون اسم أول من
 أحدث الاستقسام وهو جبر
 ابن أبي فكانت تسميهم إلى
 إبراهيم ولله الاستقسام بها
 افتراء عليهم للتقسيم على جبر
 (النسبة) أي إبراهيم وأصيل
 (الاستقسام) أي لم يطلبوا القسم
 أي معرفة ما قسم لهم وما لم
 يسم (بها) أي بالآلزام (كلمة)
 وقول الزركشي أن معناها أبدأ
 تعبه المسمى بأن كلمة مخصوص
 بالتحرف في الماضي من الزمان
 وأما أبدأ فاستعمل في المستقبل
 نحو لا أبدأ ونادين فيها
 أبدأ (فدخل) صلى الله عليه وآله
 وسلم البيت فيكبى في أواسم ولم
 يصل فيه) واحتج البخاري بهذا
 الحديث مع كونه يرى تقديم
 حديث بلال في آية الصلاة
 به ولا معارضة ذلك بالنسبة إلى
 الترجة لأن ابن عباس أثبت التكبير
 ولم تعرضه بلال ولا ثبت
 الصلاة ونهاه ابن عباس فاحتج
 البخاري بزيادة ابن عباس وقدم
 أنس بن مالك على نقي خبره لأنه
 لم يكن مع النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم ومثلهما سند تقبه
 نازلة لاسئلة وغيره لانه الفضل
 مع أنه لم يثبت أن الفضل كان معهم

ابن عباس فذكره وهو ظاهر في الرفع وقد أخرج ابن عسدي من حديث سيار يانظ لوج
 صريحه لكان عليه جهة أخرى ومثل هذا حديث محمد بن كعب المذكور في الباب
 فيؤمن مجموع هذه الأحاديث أنه يصح السعي ولا يميزه من جهة الإسلام إذا بلغ
 وهذا هو الحق فثبت من المصير إليه جماعين الأدلة قال القاضي عياض أجروا على أنه
 لا يميزه إذا بلغ من قربضة الإسلام الأثرقة شفت فقات يميزه لقوله لم وظاهره
 استقامة كون حج النبي جازيا مطلقا والنج إذا أطلق تبادونه إسقاط الواجب ولكن
 الطاهر هو إلى خلافه ولعل مستندهم حديث ابن عباس يعني المتقدم قال وقد ذهبت
 طائفة من أهل البيع إلى منع الصغير من الحج قال النووي وهو مردود لا يلتصق به
 لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأجاء الأمة على خلافه انتهى وقد
 احتج أصحاب النسخة بحديث ابن عباس الذي ذكره المستفرد به الله على أن الام
 يحرم من النبي وقال ابن الصباغ ليس في الحديث دلالة على ذلك

هـ (أوابيها) أي الأحرام وصفتها (سكلمه)
 هـ (أبابيها) أي المكينة ويؤاها التقدم عليها

عن ابن عباس قال وقد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لاهل المدينة الحليفة
 ولاهل الشام الحليفة ولاهل نجد فذكرن المنازل ولاهل اليمن قال ففمن أين ولن أت
 عات من غير أهل من كان يريد الحج والعمره من كان دورتهن معه من أهلوك كذا
 حتى أهل مكة يجره بهاء ومن بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لهم
 أهل المدينة في الحليفة وجأهل الشام من الحليفة وجأهل نجد من فخر قال
 بن جرود كرى ولم أسمع أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يوم أهل اليمن
 بل مقتضى علمهما إذا ما قد روي في الناس ذات مرة (قرآن) وقت المراد
 بالتوقف هنا التعديد ويحتمل أن يريد به تعليق الأحرام وقت الوصول إلى هذه الأماكن
 أنتم الماتمة وقال القاضي عياض وقت أي حدد قال الحافظ وأصل التوقيت أن
 يجعل الشيء يوقت بمحضه وهو بيان مقدار المدة ثم القسم فيه فإطلاق على المكالم أيضا قال
 ابن الأثير التوقيت أن يجعل الشيء يوقت بمحضه وهو بيان مقدار المدة ثم القسم فيه فإطلاق على المكالم أيضا قال
 بالتقدير يوقت وهو وقتها بالتوقف شبهة أو من مدته ثم القسم فيه فإطلاق على المكالم أيضا قال
 وقال ابن دقيق العيد أن التوقيت في اللغة تعليق له كما يعلق ثم استعمل في التعديد
 والتعيين وعلى هذا فالمراد بوقت أو زمان الوقت وقد يكون وقت بمعنى أو سبب ومنه قوله
 فقال أن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا قرار لاهل المدينة الحليفة بالقاء
 المهمة والقسم صرا قال في الفتح مكان معروف فيه وبين مكة ما تأمبل غير ميل قاله

لا فروا به شاذة وأيضا بلال لم يثبت خدمه على الساق زيادة عليه وقد قرر البخاري مثل ذلك في باب العشر فمابق من ما
 اسمه من كتاب الزكاة كذا كرى الفتح فوالأيسر من هذا في هذه المسئلة وأجابه ما ذكرناه من أن (وعنه) أي من البخاري

عيسى بن ميثم قال قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه في حجة الوداع فاستسبح (فقال المشركون) من غير شئ (أه) أي التي على الد ١٧٦ عليه وآله وسلم (يقدم) فتح الد المضارع قدم بكسر هاء ياء (علكم) (و) الجدل أه (قد وهتهم) أي

أشبعهم (حتى يجرى) غير
منصرف اسم المدينة الثرية
في الجاهلية فامرهم التي على
أه عليه وآله وسلم أن يرموا
بشم الميم مضارع ولم يقتضها
(الاشواط الثلاثة) لسي
المشركون فوهم بهذا القول
لأنه لم يفتح في تكذيبهم ولم يفتح
في نكاحهم ولا أخاها فأنسى مسلم
هؤلاء الذين زعم أن النبي وهتهم
هو لا جلهم كذا وكذا
والاشواط جميع شوط بفتح المجهدة
والمراد به هنا الملوقة حول
الكعبة زادها الله شرفا
(و) أمرهم أن يشوا عابدين
الركبتين اليدين حيث لا يرامهم
المشركون لأنهم كانوا على
الغير من قبل فصنعان وهذا
منسوخ قال ابن عباس (و)
بشمه أن يأمرهم أن يرموا
الاشواط كلها أي بالرمي في
الطواف كلها (الاشواط عليهم)
مسدوا أي عليه إذ رقى به
لكن الأيقنة لا يناسب أن يكون
هو الذي منعهم من ذلك إذا أيقنه
معناه الرق كافي الصحاح فلا بد
من تأويله بآراءه وهو ما أي لم
يمنعه من الأمر بالرمي في
الأربعة إلا إرادته على أه عليه
وآله وسلم الإيقاع عليهم فلم يأمرهم
به وهم لا يفعلون شيئا إلا بأمره

والرمي هو سرعة المشي مع تقارب الخطوات العدو والنوب فما قاله الشافعي وقال المتوفى ذكره
المبالغة في الانزعاج في الرمي وعند الخنفية الرمي أن يجر كتفيه في مشبه كالتيضيق العنق والجلد يشتم ويحبه الرمي

وهو الذي عليه الجمهور وقال ابن عباس ليس هو ستم من شهر بل ومن ثمانين من الاصل أصح وهذا الحديث أخرجه
البخاري أيضا قال القاضي في مسنده أبي ذر بن جندب قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (عن ابن عمر) رضي الله عنهما قال رأيت

المصران أو امرئ من الخطاب فقالوا يا أمير المؤمنين إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
قد لاهل الجحيم فقرأوا أنه جرح من طريقنا وإن أردنا أن نأخذ من أهلكنا قالوا فالتسروا
حدوثا من طريقكم قال فلهذه ذات حرق رواء البصاوي وهو يرى من فاشة أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم وقت لاهل مصر اذ ذات حرق رواء أبو داود والسلفي وعن
أبي الزبير أنه سمع جابر أسئل عن المولى فقال نعمت أحسبه رفع إلى النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قال سهل أهل المدينة من ذى الحليقة والطريق الاثر بالجمعة ومهل أهل
العراق ذات حرق ومهل أهل نجد من قرن ومهل أهل اليمن من يلم رواء مسلم وكذلك
أحد وابن ماجه ورفعه من غير شك حديث عائشة سكنت عند أبي داود وأودع المذنبين وقال
في التلخيص هو من رواية القاسم عنها أشربة العاصي بن عمران عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه
وعديث جابر أخرجه مسلم على الشك في نفسه كآمال المصنف وأخرجه أبو حنيفة في
مسنديه كذلك جرحه برفعه أحد وابن ماجه كآمال المصنف ولكن في استاده أحد
ابن أبي شيحة وهو شريك وفي استاذ ابن ماجه إبراهيم بن زيد النوزي وهو غير صحيح وفي
الباب عن الحوث بن عمر واليهي عند أبي داود وعن أنس عند البصاوي وعن ابن
عباس عند ابن عبد البر ومن جده الله بن جرحه عند أبي داود في استاده الجرح بن رطلات وهذه
الطرق يقوى بعضها بعضا وجابر دخل ابن عمر في حديث قال في ذات حرق أخبار لا يثبت
منها شيء عند أهل الحديث وعلى ابن أبي شيحة في حديثه في ذات حرق عند أبي داود
قال في الغنى لعل من قال أنه غير منصوص في نفسه وأرى ضعف الحديث باعتبار أن كل
طريق منها لا يخلو من مقال قال لكن الحديث يجموع الطرق يقوى وعن قال بأنه
غير منصوص وإنما أجمع عليه الناس لما وصوه قطع الغزالي والرافعي في شرح المسند
والنورى في شرح مسلم وكذا وقع في المدونة لما وصوه قال بأنه منصوص عنه بالمنفعة
والخاتمة وجهه والشافعية استعملوا الرافعي في الشرح الصغير والنورى في شرح المهذب
وقد أمله بعضهم بأن العراق لم تكن قمت حينئذ قال ابن عبد البر رحمه الله لأن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم وقت المواقيت لاهل التواصي قبل الفتوح لكونهم علم أنها
ستفتح فلا فرق في ذلك بين الشام والعراق وهذا أجاب الماوردي وآخرون وقد ورد
ما يعارض أحاديث الباب فخرج أبو داود وأبو القاسم عن ابن عباس أن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم وقت لاهل المشرق الضيق وحسنه القزويني ولكن في استاده ابن زيد بن
أبي زياد قال النورى ضعف بائنا في الحديث قال المصنف في قل الاتفاظ فظهر يعرف من
ترجمته انتهى ويزيد المذكور أخرجه حديثه أهل السنة لا يبع مسلم مقر ونا أبو
قال شعبة لا يلى إذا كتب من يزيدان لا يكتب عن أحد وهو من كبار الشيعة

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
(ومسلم حين يقدم مكة إذا استلم
الركن يسكن الاسود) اقتحال
من السلام بكسر السين وهي
الطجارة قالها ابن تقيية فلما كان
لجاء البحر قبل الحاسلام ومن
السلام وهو التسمية قالها الأزهري
لأن ذلك الفعل سلام على الجبر
وأهل اليمن يسبون الركن
الاسود الجبار أو هو استلام
معه جرح من اللامة وهي
الاجتماع أو استعمل من اللامة
وهي الدرع لأنه إذا لمس الجرح
فحصن بحسن من المذاب تبا
يحصن بالأمانة من الاعاء
(أول ما يطوف به) من التلب
شر بمن الصدو أي يرسل
(ثلاثة أطواف من) الدورات
(السبح) والمعنى أنه يرسل في
طوافه أول قدومه في جهة
الوداع من الجرح إلى الجرح ثلاثا
ومنى أيضا فاحترق سنة
الرملة على ذلك من الجرح إلى الجرح
لأنه المتأخر من نفسه صلى الله
عليه وآله وسلم قال في الغنى
لا يشرع تدارك الرسل فلو
ترصعه في الثلاث لم يقضه في
الاربع لأن ههنا السكنة
فلا تقبر ويحتمس بالرجل خلا
رسل على النساء ويحتمس
بطواف يعقبى على الجمهور
ولا فرق في استصحابه بين ما

وذكره ولادم بتركه عند الجمهور واختلاف عند المالكية
وقال الطبري قد ثبت أن الشارع رمل ولا مشرك ومعه ذلك يعني في جهة الوداع فعمل آمن من منافع الحج إلا أن تاركها ليس

منه من غير رضى انفسه انه قال ٢٧٨ فانا واؤلئنا بما كان بيننا وبينك يا ذا الجلال والإكرام بل انفسهم ان لا يرضى عليه

يَقَاتُ أَتَا قُرْبَاهُ لِيَجْزِيَ عَنْ
مُتَابِعِهِمْ وَلِيُخَفِّفَ عَنْ
رِيَاءِ الْفُقَرَاءِ أَتَاهَا الْمَسْرُوقُ
شَيْئًا مِنْ حَاجَتِهِ فَمَاتَ الْمَتَّاعُ
أَتَاهُ الْمَسْكِينُ الْقَوْدِرُ بِنِصْفِ
وَهُوَ مِثْلُ قَوْلِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ فِي قَوْلِهِ
قَامَ مِنْ ابْنِ مَالٍ الْيَقُوزُ لَمْ يَنْ
يَتَوَلَّوْا لَيْسَ سَاحِي لَكُنْ يَبُوزُ
لِلْمَسْكِينِ فَعَلَا يَتَمَّ مِنْ لَيْسَ
الْبَاطِلُ لَيْسَ بِمَسْكِينٍ وَإِنْ
كَانَ الْقَامِعُ مِمَّا طَافَ فِيهِ لَحْمُ
الْحَامِ الْخَصَمُ الْبَاطِلُ لَكِنْ هَذَا
الَّذِي قَالَهُ يَصْحَاحُ الثَّيْبُوتِ نَقَلَ
يُذِلُّ عَلَيْهِ وَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ
مَا يَمْتَنِعُ بِهِ وَعَلَى هَذَا تَصَوُّبُ
الْبَاطِلِ لِذَلِكَ مَا فِيهِ تَلَرُّمْ وَقَعَ
فِي رِوَايَةِ مَا يُوَدِّعُ سَيِّدِي
وَابْنُ مَالٍ شَيْءٌ مِنْ جِهَةِ لَعْنِ الرِّيَاءِ
(بِهِ الشَّرُّ كَيْدًا مَلِكُهُمْ أَهْلُ)
تَمَلَّى فَلَا سَاجِدَ لَنَا الْيَوْمَ الْخَلْقُ
فَقَامَ يَدُ كَلْفَتْنِيهِ (ثُمَّ قَالَ) بَعْدَ
أَنْ يَبْسُجَ حَامِيهِ (هُوَ غِيٌّ مِنْهُ
الَّتِي عَلَى أَهْلِ عَلَيْهِ) وَأَهْلُ (وَسَلَّمَ
فَلَا تَحِبُّ أَنْ تَرْتَكِبَ) أَعْلَمُ
أُطْلَاعُهُ عَلَى حِكْمَتِهِ وَتَقْوَرُ
عَقْلُهُ مِنْ إِدْرَاكِ كِتْمِهِ وَقَدْ
يَكُونُ تَعْلِيمُهُ بِأَفْضَلِ تَعْلِيمِ
فَعَمَّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى أَعْرَافِهِ الْأَسْلَامِ
وَأَهْلِهِ وَزَادَ الْأَجْمَعُ عَلَى قُرْآنِهِ
ثُمَّ رَمَلَ وَقَدْ أَخْرَجَ الضَّارِيُّ هَذَا
الْحَدِيثَ أَيْضًا وَصَحَّحَهُ اسْمُ

وطلما هو وصف في القرآن بسوء الحفظ وقد جمع بين هذا الحديث وبين ما قبله وأوجه
 منها أن ذلك عرق ميثاق الجور والعتيق ميثاق الاستحياء لأنه أبعد من ذات عرق
 ومنها أن العتيق ميثاق لبعض العرب الذين وهم أهل المدائن والآن عرق ميثاق لأهل
 مصر فهو وقع ذلك في حديث أنس عند الطبراني واستاده ضعف ومنها أن ذات عرق
 كانت أولا في موضع العتيق الآن ثم تحولت وقرئت في مكة فخطى هذا ألفاظ عرق
 في العتيق شيء واحد حكى هذا الإجماع صاحب الفتح في قوله لما فتح هذه المصرا بالبنية
 فعمسها ولقد روى في الكتب ميثاق هذا من المصرا بن النعمان فعمسها والمصرا عنتنة
 مصر والمراد بها البصرة والكوفة في قوله وأما هو ويقع الجسم وسكون الواو بعدها
 راء أي ميل والجور الميل عن القصد ومنعوه فنعاهي ومنها أي قوله فانتظر وأخذها
 أي اعتبرها ولما قبض المقاتل من الأرض التي لم يملكها من غير ميل فاجلس عينا
 وظاهره أن هر حملها ذات عرق في جهاد ولهذا قال المستدرج الله والناس في توليت
 ذات عرق ليس في القوة كغيره فان ثبت فليس يدع وقوع اجتماعه على وقعه فانه
 كان موقفا لهما وبالله انتهى (وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم استقرأ ربع هر
 في ذي القعدة لآلتي اعترضه جبهه هر من المدينة ومن العام المقبل ومن الجمرانة
 حيث قسم غنائم حنين وهر جمع جبهه هـ وعن عائشة قالت نزل رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم المحسب فقام عبد الرحمن بن أبي بكر فقال أخرج يا بنو النضير من الحرم فعمل بعرة
 ثم لحق بالبيت فآلى أسطر كما ههنا قالت نحر جئنا ما حلت ثم طفت بالبيت وبالسيف
 والمراد بختنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو في منزله في جوف الدل فقال هل
 فرقت قلت نعم فآلى في أصحابه بالرأس فخرجت بالبيت فقام به قبل صلاة الصبح ثم
 خرج إلى المدينة فتشقق عليهم وعن أم سلمة قالت سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 يقول من أهل من المسجد الأقصى بعد مرة أو بوجهة فمقرها تخد من ذنبه ورواه أحمد
 وأبو داود بنحوه وابن ماجه وكوفي العمرقون (أبغ) حديث أم سلمة أم أسامة على بن
 يحيى بن أبي سفيان الأنصبي قال أسامة الرائي شيخ من شيوخ المدينة ليس بالمشهور
 وذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن كثير في حديث أم سلمة أنها اضطرب في قوله أرب
 هر ثبت مثل هذا من حديث عائشة وابن هر عند الطبراني وغيره وأخرج البخاري من
 حديث البراء أنه صلى الله عليه وآله وسلم اعترضه تين والبعس منه وبين أحاديثه بأن البراء
 لم يعد مرته التي مع جبهه لان حديثه مقيد بكون ذلك في ذي القعدة والى في جبهه كانت
 في ذي الحجة وكانها أيضا بعد التي صدقها وان كانت وقت في ذي القعدة وأعداها ولم
 يعد الجمرات فلقها عليه كاشفت على غيره وفي البلب من أي هر مرة عند عبد الرزاق

والسائق قال في القبح استشكل قولهم وانه يمنع ان الرية بالعمل مضموم والجواب ان
صورته وان كانت صورة بلهكم ليست مضمومية لان المضموم ان يظهر العمل ليقال له عامل ولا يعمد بعينه اذ المره

احد ما الذي وقع في هذا الموضع من قبل الله تعالى في الحرب بينهم او هموا انهم كثر من اعدائهم او ما خلاطوا بطعنهم
 وبثت ان الحرب بسنة في (من ابن جرير في الله سبحانه وتعالى ١٧٩) فانه كثر استلامهذين (الركنين) البليتين

(فقسمة ولا تباين من سنة) التي صلى الله عليه وآله وسلم يستلهمها وكان صلاوة يستلهم الاركان الاربعة فقلل البليتين حاس انه لا يستلهم هذه الاركان فقلل ليس شيء من البيت مبسور او اماجد والتواضع والسا كهر المارد كان المذان بليان الجبر لانهم في تضاعف قواعد ابراهيم فليسا يركن اصيلين قال الشافعي انهم خرجوا استلهمها جبر البيت وكثيرهم وحقن لطف به ولكن تباع السنة فعلا وترسكا ولو كان ترك استلهمها جبر المكان استلام ما بين الاركان جبر المولدات قاله وقال الداودي فليسا مصادقة انهم كان البيت الذي وضع عليه من اوله وليس كذلك وكان ابن الزبير يستلهم كلين لانه لما هو الكعبة اقفا على قواعد ابراهيم كذا حد ابن التين فزال مانع عدم استلام الاخرين ولم يزل على شامان الزبير اذا طاف الطائف استلهم جامع حتى قتل ابن الزبير وقيل دوايه عن ابن عمر قال لم ار النبي صلى الله عليه وآله وسلم يستلهم من البيت الا الركنتين البليتين ورواه البخاري لانهما على القواعد الاربعة فقي الركن الاسود فليسا كون الجبر فيه وكونه على القواعد

قال اعقر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث عرف ذي القعدة ومن عاتشة عند سعيد بن منه ورواه النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعقر ثلاث هجر من عرف ذي القعدة وعرف ذي شوال قال في الفجر اسناد قوي وقوله في شوال مغاير لقوله في هجر او يجمع بينهما فان ذلك وقع في آخر شوال واول ذي القعدة ويؤيد ما رواه ابن عجله باسناد صحيح عن عائشة بانها لم يعقر صلى الله عليه وآله وسلم الا في ذي القعدة وفي البخاري عن عائشة انها لما نعمت ما بين هجر يقول اعقر النبي صلى الله عليه وآله وسلم اربع هجر احداها في وجب قالت يحرم الله انا عبد الرحمن ما اعقر عرفا ولا هو شاهد وما اعقر في وجب هجر وروى الدارقطني عن عائشة انها قالت خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في هجر في رمضان فاطرو وصمت وصبر واقمت الحبيت وقد قدينا الكلام عليه في خسر الصلاة قال ابن القيم في الهدى ما اعقر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في رمضان فلو وقال لا خلاف ان هجره الى الله عليه وآله وسلم لم تدخل اربع فلو كان قد اعقر في وجب كانت خسار لو كان قد اعقر في رمضان لكانت متسا الا ان يقال بعضهم في وجب وبعضهم في رمضان وبعضهم في ذي القعدة وهذا في بعض الواقع اعقره في ذي القعدة كما قال انس وابن عباس وعائشة قوله من الجبر انه قال في القاموس الجبر انما هو تكسر العين وقد دار امره في الشافعي في هذا الموضع بذكر الطائفة في ربيعة بنت سعد وكانت تغيب الجبر انه انتهى قوله المصعب هو على ما في القاموس السحب الذي عفر جبه الى الابلح وموضع رى الجار بين قوله اخرج باختلافين للجبر لفظ البخاري ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم امره ان يدف عائشة ويصبر على التميم وقد وقع الخلاف هل يتبع التميم لان اعقر من مكة قال الطحاوي ذهب قوم الى انه لا يمسك التميم من كل جهة الا التميم ولا يفيق بجارته ولا يفيق بجارته ولا يفيق بجارته التي لمسج وقالهم آخرون فقالوا يمسك العمرة والجل واقفا امر عائشة بالاحرام من التميم لانه كان اقرب الحل الى مكة فترى من عائشة في حديثها انها قالت فكان آذنا من الحرم التميم فاعقر منه قال ثبت في ذلك ان التميم وغيره مسا على ذلك وقال صاحب الهدى ولم يقل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعقر مكة فاستبج قبل الهجرة ولا اعقر بعد الهجرة الا دخلا الى مكة ولم يعقر طرعا جاس مكة الى الحل ثم يسئل مكة بعمره كاشية على الناس اليوم ولا ثبت عند ائمتنا ان العصابة يقتل ذلك في حياها الا عاتشة وحدها قال في الفجر وجد ان عاتشة بامرهم دل على مشروعه انتهى ولما سكنه الجليل على المشروعة اذا لم يكن امره صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك لاجل تطيب قلبها كما قيل قبل من المسجد الاقصى فيسعد دليل على جواز تقديم الاحرام على المشقة ويؤيد ذلك ما أخرجه الشافعي في الامن من عمر والحاكم في المستدرك باسناد قوي عن علي عليه السلام انها قال انتم الحج والعمرى قوله تعالى واتوا الحج والعمرى بان يحرم لهما

وفي الثاني والثالث فقط ومن شخص الاول جزئية في حديث الشافعي وحديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل الركن البليتين ووضع شدة عليه زواجا عندهم ابن النذوي لما كرهه وضعه بعضهم على تقدير ضعفه فمحمول على

●

[illegible]

هو باب سابع في شهر الحج وكذا الأبرار فيه قبلها
 (عن ابن عباس قال من السنة أن لا يصوم بالحج إلا في شهر الحج آخره البخاري وفيه
 ابن عمر قال شهر الحج شهر ذوالقعدة ومن من منى طاعة وقد ارتضى منه من ابن
 مسعود وابن عباس وابن الزبير وروى عن ابن عمر رواية طاعة من أو يكفر يوم
 التمر من الحج بضع الصلوات من يوم لا يطوف بالبيت عريان ويوم الحج الأكبر يوم
 الفطر واه البخاري وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقف يوم الفطرين
 الجران في أبي طة قال في يوم هذا قال في يوم الفطر هذا يوم الحج الأكبر واه
 البخاري ولورد واه ابن عباس قال من ابن عباس عليه العار وروى عن ابن عباس
 وأما كراهة الوقوف من طريق الحنك من مقسم منه بقلنا لا يصوم بالحج إلا في شهر
 الحج فأنس سنة الحج أن يصوم بالحج في أشهر عود واه ابن عباس من وبه آخره بقلنا
 لا يصوم بالحج أحد إلا في شهر الحج قوله وعن ابن عمر فقلنا البخاري وروى

ولما زل العجز والعبادة قبل متروكه واستهالة الدار وتوخيّل الطرّوح الشمة طبع من غرور صويت كاتاليف الشافعي وروى الشافعي من طريقه يصيد جيو قال انه ابلت الرصصان فلا تروح جهامونك كتمه الدنيا قال في الفتح استنبط

يجمعهم من حديثه وحسبته قيل
 قيل من غير النبي صلى الله عليه
 ابن أبي الصنف انما في أحد علته
 من الشفقة جواز تقبيل
 المحض واجر أحد يشوقه
 الصالحين انتهى وفيه ان ذلك
 يحتاج الى تفصيل صحيح على
 جواز ذلك والتفصيل على تقبيل
 أطراف الاسود الواردة الحديث
 الصحيح لا يصح ولو كان صحيحا
 لورده النقل من صف الأمة
 وأنها والذين ليس وكذا
 تقبيل القبور يبلغ صاحبه الى
 الزور في الجنة والسرور في
 مهادن الشوك والبسمة ورواة
 هذا الحديث خمسة بصرون
 وفيه الضعيف والضعف والضعف
 وأخرجه الترمذي والشافعي
 الطبع (عن عائشة رضي الله
 تعالى عنها) أن أول شيء يباه حين
 قدم النبي صلى الله عليه وآله
 (وسلم) في حجة الوداع (أنه فوضا
 ثم طاف) بالبيت وتولم من حبه
 (ثم لم تكن) تلك النعمة التي
 فعلها صلى الله عليه وآله وسلم
 حين قدم من الطواف وشبهه
 (عمر) فعرس من هذا المأذي
 اليه ابن عباس حقا فاشبهه صلى
 الله عليه وآله وسلم وأن أمره
 على الله عليه وآله وسلم أصابه
 ان يشقوا أجهم فيصعد حجرة
 شخص جسم واحد من أهل بالمج
 مقرد الانبصره الطواف عا لبيت
 فكانه صلى الله عليه وآله وسلم

الطبري وأما ولحق من طريق
 يوم النحر انما هي ذلك لانقسام أحوال الحج
 أن في العمرة قد استدل المستنبه في ذلك
 الحج والقدوى مثل ذلك عن عثمان وقال ابن عمر
 والتابعين انه لا يصح الا حرام الحج الا في باب
 قول الصحابي ليس بجمعة وليس في الباب الا في باب
 عباس من قولة قال من سئل الحج قال هذه السيفه لحكم الزرع
 باب الواجب لميل على استحباب الأحرار من دورق الاهل وظاهره عدم الفرق بين
 يفرق دورق اعله قبل دخول أشهر الحج أو بعده قولها الا انه يقرى المتع من الأحرار
 قبل أشهر الحج ان الله سبحانه ضرب لأحوال الحج أشهر ماضية وأحوال حرجل من
 أعمال الحج فمن ادعى انه يصح قبلها فطبع الدليل وقد اجمع العلماء ان المراد بأشهر
 الحج ثلاثة أشهر اولها شوال لكن اختلفوا هل هي بمكة كلها أو شهر ربيع الثاني فذهب
 الى الاول مالك وهو قول الشافعي وذهب غيره لعلمن العلماء الى الثاني ثم اختلفوا في
 ابن عمر وابن عباس وابن الزبير آخرون حنابلة من ذى الحجة وهل يدخل يوم النحر
 أو لا فقال أحدوا بوضيعة ثم وقال الشافعي في الشهر والمصعب منه لا وقال بعض
 اتبعه تسع من ذى الحجة ولا يصح في يوم النحر ولا في ليلته وهو شاذ ويرد على من أخرج
 يوم النحر من أشهر الحج قوله صلى الله عليه وآله وسلم في يوم النحر هذا يوم الحج الاكبر كما
 في حديث ابن عمر المذهب كور في الباب

باب جواز العمرة في جميع السنة

(عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال هرقت رمضان تعدل حجة واه
 الجماعة الا الترمذي لكنه لم يثبت أمه عقول من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم اعتمر أربعة احدى في ذي حجة ورواه الترمذي وصححه ومن فائدة ان النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم اعتمر مرتين مرتين في التمتع ومرتتين في الواو ما يرويه ومن على
 رضى الله عنه قال في كل شهر حجة ورواه الشافعي حديث أمه عقول آخره أيضا التساق
 من طريق معمر عن الزمري عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن امرأته من بن أسد يقال
 لها أمه عقول قالت رأيت الحج فاعتل بعيري فأتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 فقال اعتمر في شهر رمضان فان حجتك رمضان تعدل حجة وقد اختلف في استناده
 فرواه عاتق عن يحيى عن أبي بكر بن عبد الرحمن قال سأل امرأته أنخذ كره من روافد
 الشافعي أيضا من طريق حماد بن حماد وغيره عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن امرأته من

في ذلك استخرج عرو (خرج أبو بكر وجرى الله عنهم مثل) أي فكان أول شيء أبه الطواف ثم
 خمسة من غير تولى الفتح تفصيل ذلك ورواه أحمد الحديث حادي من مصرى ومعه في التمتع بالاشجار بالافراد والضعف

والذكر وأخرجه مسلم في الصحيح (عن ابن عمر) رضي الله عنهما حديث طويل النبي صلى الله عليه وآله وسلم تقدم فريادوا
في هذه الرواية أنه كان سعيداً سعيداً بعد الطواف أي يصلي ١٨٤ وكنتين سنة الطواف (يعطوف بين

الشفاء والمروة) أي يسعى بينهما
(عن ابن عباس رضي الله عنهما
أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
مر وهو يعطوف على الكعبة فاستأن
ربطه إلى الإنسان يسير ما يقدر
من الجهد والقدر حتى طولا
(أو يجهد أو يسير) حتى ذلك
كسبيل ونحوه وكان الراوي
يسبغ ذلك فلذا شك (فقلعه
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
بيده) لأنه لم يكن إذا هذا
الشكر الاقطعه (ثم قال)
لقائد (قديسه) يضم الزفاف
واسكان الدال قبل وظاهره ان
المقود كان ضرياً وأجيب
باحتمال ان يكون لمعنى آخر
قال الحافظ ابن حجر لم أقف على
تسمية هذين الرجلين مبرها
الا ان في الطبري ما يفهم منه
انهم باشر وابشع طوقا وحرب
الكرما في فقال قبل اسم الرجل
المقود هو وابشع الله فاب
انتهى ولم اذكر لغيره ولا أدري
من أين اخذ انتهى واستدل
بهذا الحديث البصري على اباحة
الكلام بالتمني في الطواف وقد
استحب الشافعية قطعاً عنه
لا يتكلم الا ذكر الله تعالى وأنه
يجوز الكلام في الطواف ولا
يطلب ولا يكره لكن الأفضل
فركه الا ان يكون كلاماً فحياً
كلمة صرفة أو نهي عن منكر

ورواه أبو داود ومن طريق إبراهيم بن هاشم عن أبي بصير عن عبد الرحمن بن رسول
عن رواه من أجمعين وصحح بن الرازيين بعد الرواية وأما حديث ابن عباس فقد
قد عني في باب المواقب ما نقلته وحديث عائشة سكنت عنه أبو داود ورجال استدل
رجال الصحيح وحديث علي بن أبي حمزة السبيعي عن طريق الشافعي بأصل صحيح قوله تعدل
بجدة قديمة دليل على ان العمر في رمضان تعدل بجهة في الثواب لانها تقوم مقامها في اسقاط
القرض فلا جاع على ان الاحكام لا يبرئ من حج القرض وتقل التعمد من استحقاق
راهبه ان معنى هذا الحديث تظهير ما جاز ان كل حوائج استعملت ثلث اقرآن أو قال ابن
العمري حديث العمر بهذا الصحيح وهو فضل من الله ولصمة فقد أدركت العمر ثم نقل
الحج بفضام رمضان اليها وقال ابن الجوزي فيه ان ثواب الصلح يزيد في احدى عشر
الوقت كما يزيد في صوم والقلب وخلص المقصد قوله اقرأ بما قد تقدم الكلام في
عدد حرم صلى الله عليه وآله وسلم والاختلاف في ذلك وقد وقع خلاف على الأفضل
العمر في رمضان لهذا الحديث وفي أشهر الحج لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يعتبر الاثم اقل ان العمرة في رمضان لغير النبي صلى الله عليه وآله وسلم اقل واماني
حقاً ما سئله فهو أفضل لأنه فضل على أهل الجاهلية الذين كانوا ينفون ومن الاختلاف
في أشهر الحج واحديث الباب وطور ردفه منها ما تقدم يدل على مشروعية العمرة في
أشهر الحج واليه ذهب الجمهور وذهب الهادويون الى ان العمرة في أشهر الحج مكرهة
وعلاوة ان شأنها تشغل عن الحج في وقت وهذا من أقراب التي يشوب التأخر بها كان
الشاعر صلى الله عليه وآله وسلم اتم ما جعل حرمه كلها في أشهر الحج لا بطلان ما كانت
عليه الجاهلية من منع الاختلاف فيها كما عرفت في التي قد غرغ غرقاً هذه الأداة
العصبة والبراهين الصريحة والبالغة في مخالفة الشارع وموافقة ما كانت عليه الجاهلية
ويجوز كونها تسفل عن اجمال الحج لا يصلح ما نصوا ولا يحسن نصبه في مقابل الأداة
العصبة وكيف يعمل ما لنا وقد اشتغل بها المطلق في أيام الحج وأمر غيره بالاشتغال بها
فيما شاق في شغل في ليل الحج أو ارادوه وقد منكم من أول سؤال لاجر من لم يشتغل بطول
السنة المظهر من الاشتغال يقع في مثل هذه المضائق التي هي السبب القتل والهدا
العشال وحكي في البصر عن الهادي انها كرم في أيام القنريق قال أبو يوسف ويوم
التمر قال أبو حنيفة يوم عرفه

(باب ما يصنع من أراد الا را من الفضل والتسليم ونزع الخط وضيقه)
(عن ابن عباس رفع الحديث الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان النساء والرجال
تتسلسل وتصرم وتقتضي الناسك كلها غير ان لا تطوف بالبيت رواه أبو داود والترمذي
او تعلم جاهل أو جوابي تنوي وعن إبراهيم بن نافع قال كنت طوافاً في الطواف فكنيت وفي القمزي مر فوالطواف
حول البيت مثل الصلاة لا انصركم تتكلمون فيه نحن متكلمون فلا يتكلم الاجنبي وفي الثاني عن ابن عباس الطواف

بأنه حلة فاعلموا به الكلام فليأتوا بالاحتياط بآداب الصلاة فاعلموا ما جاز القليل ملازم الأدب في ظاهره والطمع مستهرا
فليدع عنه من ينظر فيه
من وعين بن الوليد قال كنت
في حجر رقت الميرزا بسمعت
من تحت الاستار والى الماشكو
والبيت يا جبريل ما ألقى من الناس
من تحكيهم حولي الكلام
آخر بما لا تزق وغيره قال ابن
بطال في هذا الحديث انه يجوز
لفظ الصل على ما نحن في الاصل
وقد عرفت ان ما ألقى من المذكر
وقد عرفت الكلام في الامور الواجبة
والمنجبة والمباحة وقال ابن
المنذر ولا يصح الكلام المباح
الا ان تذكر انك تعلم وسكن ابن التين
خلافا في كراهة الكلام المباح
وعن مالك تحييد الكراهة
بالطواف الواجب واختلاف في
أقواله فقال ابن المبارك ليس
شيء أفضل من قراءة القرآن
وقوله مجاهد وأما عبد الله
وأبو ثور وقيد الكوفيين بالسحر
ودوى عن عروة والحسن
كرهه وعن حماد ومالك انه
محدث ومن مالك انه لا بأس به
إذا أخذوا لم يكتمه قال ابن
المنذر من المباح القرآن في البوادي
والطرق ومنه في الطواف
لا جرم في (ص) أي حرر يرضى
الله عنه أن يأبى أن يرضى
الله عنه بعينه في الجملة التي أمره
عليه أن يرضى الله عليه
وأنه (ولم) يستلزم من العبارة
ليجئ بالناس (قبل جهة الدواع

هو عن عائشة قالت كنت أطلب النبي صلى الله عليه وآله فلم عند امرأه يا طيب ما أجده
وفي رواية كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا أراد أن يصوم فليطيب بالطيب ما يجد ثم أرى
ويصوم الدهن في دأبه وعلته بعد ذلك آخرها ما حديث ابن عباس في روايته عن صف
ابن عبد الرحمن الخواص كنيته أبو حنيفة قال المذنب قد ضعه غير واحد وقال في
التفريق بينه وبين النبي الملقب خطا بالقرآن وبالأدب وقد استدلل المستفت بهذا
الحديث على أنه يشرع للصوم الاختيار عند ابتداء الاحرام وهو محتمل لا مكان أن
يكون الفصل لأجل هذا الجنب ولكن في الباب أحاديث قد دل على مشروعية الفصل
للأحرار وقد تقدمت في أبواب الفصل فليرجع اليها قوله عند امرأه أي في وقت
أمره أو لسان حاله إذا كان يصوم وفي البضاي لا بأس بصلاته قوله يصوم بالوحدة
المكسورة وقد عرفت ما كتبه آخره من حديثه وهو البريق قال الأسامي أن
الويعين زيادة على البريق وإن المزاوية الثلاث وأما بدل حتى وجوده في الآية لا يرجع
وأستدل بالحديث على استحباب الطيب عند اعادة الاحرام ولو ثبت راحته عند
الاحرام وعلى أنه لا يصح بقاها منه ولو أنه الحرام ابتداء بعد الاحرام قال في القمع
وهو قول الجمهور وذهب ابن جرير ومالك ومحمد بن الحسن والزهري وبعض أصحاب
الشافعي ومن أهل البيت الهادي والعلوي والناصر وأبو داود وأبو طالب إلى أنه
لا يجوز الطيب عند الاحرام واختاره أهل هو بحرهم ومكر ويوهل تلمز القسدية ولا
يستلزموا على عدم الجواز بأدلتها ما وقع عند الضاري وغيره بل طاف على نسائه
ثم أصبح محرما والطواف الجماع ومن لازمه الفصل بعده فهذا يدل على أنه صلى الله عليه
وأهله وسلم الفصل بعده أن طيب وأجيب عن هذا بما في البضاي أيضا بل طاف ثم أصبح
محرما يرفع طيبا وهو ظاهر في أن تضع الطيب وتلهو ورائحته كان في حال احرامه
ودعوى بعضهم أنه غيبه قد عرفت ما أخرجه أو التقدير طاف على نسائه يرفع طيبا ثم أصبح
محرما بخلاف الظاهر ويرد قول عائشة المذكور ثم أرى ويص الدهن في دأبه وعلته
بعد ذلك وقد رويها ثم أرى في دأبه وعلته بعد ذلك وقد رويها في السابق وابن حبان
رايت الطيب في محرقه بعد ثلاث وهو محرم وقد رويها في السابق عليها كأنه أظهر
ويص الطيب في محرقه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد أيامه وسلم ويص المسك
وساق ذلك في باب منع المحرم من ابتداء الطيب ومن أدامت فيه غسل الله عليه وآله
وسلم عن الثوب الذي حسه الورور والوضوح أن كاسيا في أبواب ما يتجبه المحرم
وأجيب بأن تحريم الطيب على من قد صام محرما يجمع عليه والتزاع المأخوذ في الطيب
عند اعادة الاحرام واستقرار أثره لا يبداهة ومنها أنه صلى الله عليه وآله وسلم
الاحرام في نزع المنطفة وغسلها عن الخلق وهو متفق عليه ويحجب عنه قبل الجواب

عن
أمرأتهم (يؤذن) أي يصلح الرعد أو أبو هريرة على الالتفات (في الناس) بين نزل قوله تعالى إنما المشركون نجس فلا يقربوا
يوم الصبر عن في جنة (دعة) وهو مدون العشر من الرجال وقيل إلى الأربعين ولا تكون فيهم
أمرأتهم (يؤذن) أي يصلح الرعد أو أبو هريرة على الالتفات (في الناس) بين نزل قوله تعالى إنما المشركون نجس فلا يقربوا

المسجد الحرام الآية والمراد به الحرم كله (الا لا يصح بعد) هذا العلم مشترك ولا يطوف بالبيت حراماً) وأخرج بهذا الشافعي
ومالكاً وحديثاً رواية عنه على اشتراط من العورة في الطواف كما يشترط في الصلاة وعليه جمهوره والخالف في ذلك المذنبية
وأسد الحديث رواية حيث جوزه العاري وقالوا من طاف عرياناً عاد ما دام بمكة فارتج راسه سد ما سواه أو يحوي الأول (من
عبد الله بن عباس رضي الله عنه قال قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم مكة فطاف) بالبيت المقدوم (وسعى بين الصفا والمروة
ولم يقرب الكعبة طوافه) هذا (مما سجد من حرفة) شخصية ١٨٥
ان يظن وجوبه وليس معنى

ذلك مما أشبه به من فصل
الطواف وتكون يجب التفتت بها
على أمته وليس قبله لا للمذهب
المالكية لأن الحاج يتبع من
طواف التفتت قبل الوقوف
يعرفه وعن مائ الطواف
بالبيت أفضل من الصلاة التفتت
لأن كل من أهل البلاد البعيدة
خالى الفتح وهو المحدث ورواة
هذا الحديث ما بين بسرى
ومدى وهو من إقرانه وقده
التصديت والاشيار للأفراد
والعنفة والقول (من ابن
عمر رضي الله عنهما قال استأذن
العباس بن عبد المطلب
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم ان يبيت بمكة ليأبى لنا)
ليه المأذي عشر والثاني عشر
والثالث عشر (من أجل
مقايته) أي بسببها (فأذن له)
وسقاية مسدد روى والمراد
ما كانت ترضى لقبه الحاج
من الزيب التوبذ في المحرك
ليها العباس بن عبد المطلب
بمدايه في المأذنية فأنه
النبي صلى الله عليه وآله وسلم له

عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان غاية هذا في الحديثين تحريم لبس حله الطيب ومحل التزاح
تطيب البدن وأكنه سابق في باب ما يتبع من الحرم في قبض أمره صلى الله عليه وآله
وسلم لمن سألته بفصل المأذون أو الفرج من المالكية كان ذلك من شبه نفسه ويرده
المطلب أو المسمى بين الصفا والمروة أو الفرج من المالكية كان ذلك من شبه نفسه ويرده
ما أخرجه أبو داود وابن أبي شيبة عن عائشة قالت كانت تضع وجوهنا بالسك المطلب
قبل ان نغرم ثم نغمره ونرسل على وجوهنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم فلا يشاء وهو مروي في بعض الحديثين في عدم اختصاصه بالنبي صلى الله
عليه وآله وسلم وسبق الحديث في باب من ابتدأ الطيب قال في الفتح ولا يقال
ان ذلك خاص بالنساء لأنهم اجمعوا على ان النساء والرجال سوا في تحريم استعمال
الطيب اذا كانوا من جنس واحد وقال بعضهم كل ذلك طيباً وأخصه لما روى في رواية عن
عائشة بطيب لا يشبه طيبهم قال بعض رواة يعني لا يخالطه أثره الذي يرد
ما تقدم في الذي قبله وأيضاً المراد بقوله الا يشبه طيبكم أي طيب منكم كما يدل على ذلك
ما عند مسلم عنها بلغة طيب فيهم مسك وفي أخرى لها كافي انظر في بعض المسك
وأوضح من ذلك قولها في حديث الباب يا طيب ما طيب ولهم جوابات أخرى في بعضها
فتركم الأولى والحق ان الحرم من الطيب على الحرم هو ما يطيبه ابتداء بعد اعرامه
لما قصه عند اعادة الاحرام يعني أثر لونا ويحاذي لا يصح ان يقال لا يجوز استئذنة
الطيبة بما على عدم جوار استئذنة العباس لان استئذنة العباس ليس بخلاف
استئذنة الطيب فليت بطيب علمنا استواءهما في هذا قياس في حقايق النص وهو

فاستدل اعتبار (من ابن عمر في حديثه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ويجزى
أشد كفى إذا وردا موعلياً عار لم يجدت قلبي شعيرة لقطعها ما سئل من
الكعبين ورواه أحمد) هذا الحديث ذكره صاحب المذهب عن ابن عمر قال لما طاف مكة
أشد من كلام ابن التمر فاذكره كذا في بعض اسناد وقد يعض لها من ذرى والواو
في الكلام على المذهب ومن عزاه الى الترمذي وقلاه عنه المصنف الى أحمد قال في
جمع الزوائد أثر جبه الطيب الى الاوسط واسناده حسن وهو بعض الفاظه للعباءة

٢٤
نيل
ح
في الاسلام فهي حق لا آل العباس أي أوفى الحديث دليل على
وجوب الميتة في البالي الثلاث لغيره وذكره كمال السبابة الا ان يتفرق في ثانياً بأنها فمقاطعة الميتة الثالثة والمراد معظم
البل كالحلق لا يثبت إمكان لا يثبت الإجماع معظم دليل فيجب بتركه متى ترك الميتة الواحدة والمتعددة والمتعددة من
من طعام أما أهل السبابة ولو كانوا غير عباسيين والراعيان لهم ترك الميتة من غير عدم لانه صلى الله عليه وآله وسلم رخص
العباس ولوعاداً لا يلبس كإرواء التورع في حال حسن صحيح وقال الحنفية الميتة حتى سبته لانه لو كان واجباً لما رخص في تركه

في قولنا نحن قولنا انما وجدنا الاحتاج الى اذن بان مخالفة السنة عندهم كان مما يوجب اخصوا
 في العلم اليقيني الا انهم ادعوا جميع الناس مع الرسول صلى الله عليه وآله وسلم قائلين ان اسما لا كرامة بسبب عدم
 من اختلفه صلى الله عليه وآله وسلم لانهم من اظهروا مخالفة المستلزمة لسوء الأدب انما صلى الله عليه وآله وسلم كان يثبت في
 ليالي أيام التشريق وقال الحافظ الرازي محمد بن علي الشوكاني قد ثبت الميثاق بين من قبله صلى الله عليه وآله وسلم الواقع
 بينا وبينهم في القربى والسنة فافاد ذلك ١٨٦ فربما يشبهه ويؤيده ما ثبت من ترجيحه في الصلاة في البيوتة كان

الترخيص لهم صلى الله عليه وآله وسلم على انه موعظة
 على غيرهم وهكذا ترجيحه صلى
 الله عليه وآله وسلم لعيسى فانه
 يدل على انه موعظة على غيره وذلك
 تما كذا للفرقة وأما إيجاب
 الدم تركه أو المذبح تركه لغيره
 أو المذبح تركه لغيره فقد
 عرفنا ان إيجاب مثل هذا
 في التماسك من القول على
 الشرع بالمقتضى انتهى كذا
 ذكره السبل (من ابن
 عباس رضي الله عنهما ان
 ر. ول. الله صلى الله عليه وآله وسلم
 (وسلم ما على الساقية) التي يسقى
 بها الماء في الموسم وغيره
 (فأنت سقى) انه طلب الشراب
 (فقال له عباس) لولاه (فأنت
 أذهب الى أمي) أم الفضل لباية
 يأت الحزن الهلالية وهي والدة
 عبد الله أيضا (فأنت رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم
 بشراب من مندها فقال) صلى
 الله عليه وآله وسلم (استغنى قال
 يا رسول الله انهم يجعلون أيديهم
 فيه) ولذوابة الطير من
 طريق يزيد بن أبي زياد عن
 عكرمة في هذا الحديث ان العباس قال لما كان هذا قد مرث أفلا - قبلنا من - وبتنا قال ولكن
 استوفى ما انتربسته الناس (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (رأيت ما ورثا من الان اصل الطهور والتلانة حتى يثبثق
 أو يثقل ما يثقل الاصل لتناوله صلى الله عليه وآله وسلم من الشراب التي تحت فيه الايدي (استغنى) زاد أبو علي بن السكن
 في روايته فنادى العباس القول (فتربسته) زاد الطبري فقال قد قلب ثم دعاه ففكسره ثم قال اذا اشتد تذيب كم فاكسره
 بالمرطبة صلى الله عليه وآله وسلم منه انما كان في موضع ففقط كسره بالماء الطير وغيره عليه وعرفهم ذاب جس الطيور

كاهم كما سبق في باب ما يقضيه الحرم من الاس وهو ايضا تنق على بعض ما فيه من
 حديث ابن عباس وفيه دليل على انه يجوز للحرم لبس الازرار والرداء والتعليق وفي
 البضاري من حديث ابن عباس قال انطلق النبي صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة
 بعدما تزلزل وادخن وليس ازرو ودا هو واصحابه فثرت عن شيء من الازدية والازر
 تلبس الا المزخرفات التي ترزع على الخلق ولما قطعا ما قبل من الكعبين الكعبان
 هما العلمان الساتان منه صلى الله عليه وآله وسلم وهذا هو المعروف عند أهل اللغة
 وادخله على اشتراط القطع خلافاً مشهوراً من أجاز لبس الخفين من غير
 قطع واستدل على ذلك بصديق ابن عباس الا في في باب ما يقضيه الحرم من القياس
 بلطف ومن لم يجد في فلبس خفين ويحجب عنه بان حل المطلق على المقيد لازم وهو
 من جهة القائلين به واجب الحائطة بغير ايات أخر له في ذكر بعض ما عارضه كحديث
 ابن عباس (وعن ابن عمر قال ساءوا كهذا التي تكذبون على ر. ول. الله صلى الله عليه
 وآله وسلم لم نعلم اهل ر. ول. الله صلى الله عليه وآله وسلم الا من من دالمسجد يعني مسجد
 ذي الحليفة منق على وفي لفظ ما حل الامن من الشجر حين طاب به بصير خارجا
 وللبضاري ان ابن عمر كان اذا أراد ان يزوج المرأة ادخنها من ليس وراثة طيب ثم
 يأتي مسجد ذي الحليفة فيلبي ثم يركب فاذا استوت جوارحه فاقطع احرم ثم قال هكذا
 رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل وعن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم صلى الله عليه وسلم ركب واحلته طلاء حل حبل البياض اهل ر. ول. أبو داود ورواه عن جابر
 ان اهل الد. ول. الله صلى الله عليه وآله وسلم من ذي الحليفة حين استوت جوارحه
 ورواه البضاري وقال عرواه أنس وابن عباس وعنه سعيد بن جبير قال قلت لابن عباس هيا
 لاختلاف اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في احواله فقال ان لاهل الناس بذلك
 انما كانت منه جهة واحدة في هذا فاستلوا خرج ر. ول. الله صلى الله عليه وآله وسلم
 حيا فاحل صلى في مسجد ذي الحليفة وكتبه أو جب في مجلسه فاحل بالجمع حين ترغ من

وكتبه
 عكرمة في هذا الحديث ان العباس قال لما كان هذا قد مرث أفلا - قبلنا من - وبتنا قال ولكن
 استوفى ما انتربسته الناس (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (رأيت ما ورثا من الان اصل الطهور والتلانة حتى يثبثق
 أو يثقل ما يثقل الاصل لتناوله صلى الله عليه وآله وسلم من الشراب التي تحت فيه الايدي (استغنى) زاد أبو علي بن السكن
 في روايته فنادى العباس القول (فتربسته) زاد الطبري فقال قد قلب ثم دعاه ففكسره ثم قال اذا اشتد تذيب كم فاكسره
 بالمرطبة صلى الله عليه وآله وسلم منه انما كان في موضع ففقط كسره بالماء الطير وغيره عليه وعرفهم ذاب جس الطيور

شربه انذاك ومقتسم من طريين يكره عند الله المنزل قال كلفني بالسمع ابن عباس فقال قدم رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم وخلفه امة فاحسب فانها يا ابن من نبيك فشرى وسى نفسه امانة وقال له كذا فاصنعوا (ثم اني زعم
 وهو يقون) للناس (ويعملون فيها) اي يتزعمونها (فقال اعملوا فانكم على عمل صالح ثم قالوا لان تغلبوا سبيل الله ول
 اى لولان يجتمع عليكم الناس اذ اراوا قد جعلتم في شئهم الا قد ائتمى في غلبكم بالمكائنة (الزنتل عن واصل) (سقى) اضع
 الحبل على هذه يعني صلى الله عليه وآله وسلم (عاقبه وأشار) صلى الله عليه وآله وسلم بقوله هذه (الى
 عاقبه) وقبضه اشارة الى ان
 السفليات العامة كالا بار
 والصدار يجي يتناول منها الغنى
 والفقير الا ان يصير على اخراج
 الغنى لانه صلى الله عليه وآله
 وسلم تناول من ذلك الشراب
 العام وهو لا يحصل له الصدقة
 فيحصل الامر له هذه السفليات
 على انهم موقوفة فتشع العلم
 نهي الغنى هدية وللفقر صدقة
 قال ابن المنذر الحاشية وفيه
 ايضا كراهة التقذر والتكره
 له اكل كولات والمنشورات
 وموضع الترجمة منه قوله
 الى السقاية واستدل به على
 ان سقاية الحاج خاصة بين
 العباس قال في الفتح وأما
 الرخصة في الميت فقيل ان الورا
 لعلها هي أوجه لتنافسية
 اصحابها لا تخص بهم ولا
 بغيرهم واستدل به الخطابي
 على ان اقامة الخلق يعرفه
 فادرك قال ابن بزة أراد به
 ان تغلبوا قصر السقاية عليهم
 وان لا يشركوا فيها واستدل به
 على ان الذي أورد للمصالح

ركعتيه فسمع ذلك منه أقوام فخطوا منه تركب فلما استقلت به ناقته أهل غادوة ذلك
 منه أقوام فخطوا منه وذلك ان الناس انما كانوا يأتون ارسالا فسمعوا حين استقلت به
 ناقته يمل ففعلوا انما أهل حين استقلت به ناقته ثم مضى فلما صلا على شرف البيداء أهل
 غادوة قال أقوام فقالوا انما أهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين صلا على شرف
 البيداء واما الله لقد أوجب صلا وأهل حين استقلت به واحلته وأهل حين صلا
 شرف البيداء ورواه أحمد وأبو داود وبقيته الخمسة منه مختصر ان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم أهل في دبر الصلاة حديث أنس الذي عزاه المصنف الى أبي داود أخرجه أيضا
 الترمذي وسكت عنه أبو داود والسنذري ورجال اسناد رجال الصحيح الا شعث بن
 عبد الملك الجراحي وهو ثقة وحديث ابن عباس الذي رواه عنه محمد بن جعفر في اسناده
 خضع عن محمد بن عبد الرحمن الجراحي وهو ضعيف ومحمد بن اسحق ولكنه صرح بالتعديت
 وقد أخرجه الحاكم من طريق آخر عن سواه من ابن عباس وأخرج أيضا ما أخرجه
 الخمسة من حديثه مختصرا قوله يداؤكم البيداء معذرة فوق على ذي الحليفة في عهد
 من الرازي قالوا عبيد البكري وغيره وكان ابن عباس قسيلة الاسرار من البيداء
 أنكرو ذلك وقال البيداء التي تكذبون فيها صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يفر
 يقولكم انه أهل منها وانما أهل من مصبذي الحليفة وهو يشير الى قول ابن عباس
 عند البخاري انه صلى الله عليه وآله وسلم ركب راحلته حتى استوت على البيداء أهل
 والى حديث أنس المذكور في الباب والتكذيب المذكور المراد به الاخبار عن النبي
 على خلاف الواقع وان لم يقع على وجه العدم فقلنا ادهن من ليست له راحته طيبة فيه
 جواز الادهان بالادهان التي ليست لها راحته طيبة وقد ثبت من حديث ابن عباس
 عند البخاري ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ادهن ولم يشه عن الدهن قال ابن المنذر
 أجمع العلم على ان الدهن ان يأكل الزيت والشحم والشحرج وان يستعمل ذلك في
 جميع بدنه رأسه وعضه وأرجوا على ان الطبيب لا يجوز استعماله في بدنه وقرئوا بين
 الطبيب والزيت في هذا انفسا كون الحرم ممنوعا من استعماله الطبيب في رأسه ان يباح
 في استعمال الزيت في رأسه وقد تقدم الكلام في الطبيب قوله على جبل البيداء بالهاء

العام لا يجوز على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا على أمة تناوله لان العباس أورد سقاية زعم فقلت وقد شرب منها النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم (وعنه) أي عن ابن عباس (رعى) الله عنهم قال عنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من زعم
 فشرى وهو طامم فيه الرخصة في الشرب فاعلموا استنباط الشرب من ما زعم قال ابن المنذر وكاه عنوان عن حسن العهد
 وكال الشريفة ان العرب اعتادت الخنثى الى من أهل الاجبة وموار أهل المودت زعم هو من أهل البيت فاحسبوا عليها
 والتمسوا اليها فقامت عارها لمبتوأ حسن الدهن فلا حجة ولهذا جعل التخلع متعلما لتفريق بين الايمان والتفاني وقه

وقال آخر

وما شرب من الماء الا شربا • لما به أهل الحنف نزل
يقولون لم ما بقله آيين • أجل هو ملوح إلى القلب طب

وروى القائلين وشرب من ابن عباس صاوا فمضى الشرب وامن شربا لابرار قبل وما صلى الا شربا قال قلت
للعزيب قبل شرب الابرار قال ١٨٨ زعمهم قاله القسطلاني وصي زعمهم لكتهم ايجال ما زعمهم أي كثير وقيل
لا يجتمعها وقيل غير ذلك قال

المهمة هو الرمل المستطيل وهو المراد بقوله في الرواية الأخرى على شرف البسداء
والشرف المكان العالي قولهم عناء اختلقوا الخ هذا الحديث يروى في الأشكال
ويجمع بين الروايات المختلفة بما فيه فيكون شروعه صلى الله عليه وآله وسلم في الإلهال
بعد الفراغ من صلواته بمسجد ذي الحليفة في مجلسه قبل أن يركب فنقل عنه من معه
بعض هؤلاء أهل ذلك المكان ثم أهل إلى الاستقبة وراحته فقلن من مع أهله عند
ذلك أنه شرع فيه في ذلك الوقت لأنه لم يسمع أهله بالمسجد فقال أهله حين استقلت
في راحته ثم روى كذلك من معه أهل على شرف البسداء وهذا يدل على أن النزل لمن
كأجبة ثمذا الحليفة انبج في مسدها بعد فراغ من الصلاة ويكره الإلهال عند
أن يركب على راحته وعند أن يمر بشرف البسداء قال في النسخ وقد اتفق فقهاء الأمصار
على جواز جميع ذلك وأما الخلاف في الأفضل

• (باب الاشتراط في الاحرام) •

(عن ابن عباس أن ضباعة بنت الزبير قالت يا رسول الله انما امرأتني فوالى أريد الحج
فكيف تأمرني أن أحل فقال أهلى واشترطى أن على حيث حبستنى قال فادكرى واه
الجماعة الا البخارى ولقد اتى في رواية وقال قال على وبنك ما استنبتت وعن عائشة
قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ضباعة بنت الزبير فقال لها ألمأ
أردت الحج قالت والله ما أجدى الا وجبة فقال لها هي واشترطى وقول الله هم على
حيث حبستنى وكانت تحت المقداد بن الأسود فتنق عليه • وعن عكرمة عن ضباعة
بنت الزبير بن عبد المطلب قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم احرى وقولى ان
على حيث حبستنى فان حبست أو مرضت فقد سلت من ذلك بشرط على وبنك عز وجل
رواهما (ج) حديث عكرمة أن رجلا أيضا ابن خزيمة قال لعن الله من أنس عند البيهقي وعن
باب عندهم عن ابن مسعود ما سلم عنه أيضا وعن أم سلمة عند أحمد والطبراني في
الكبير وفي أسناده ابن إسحق ولكنه صرح بالحدوث وبقيته وبالرجال الصحيح وعن
ابن عمر عند الطبراني في الكبير وفيه على بن عاصم وهو ضعيف قال العقيلي روى عن

ابن بطال العشرة أراد البخارى
أن الشرب من ماء زمزم من متى
المح وعطاس قال شرب
فبعد الصلاة من قبل الحج وعن
عطاء قلنا ذكرته وأن الرجل
يشربه قلنا شقنا من حلوة
وعن ابن جرير عن نافع ابن
عمر لم يكن يشرب من التبيذ
في الحج وكأه لا ينبت منه أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
شربه لأنه كان كشرا الاتباع
لا تملأوا وشي أن ينظن الناس
أن ذلك من غمام الحج كأنه
من طائوس (وقد وافقه)
أي من مكرهه على ابن عباس
(أما كان يومئذ) أي يوم سقاه ابن
عباس من ماء زمزم (الابرا) كما
(على بعير) ولأن ما به من
هذا الوجه خلف عكرمة بالله
ما فعل أي ما شرب من ماء زمزم
فما أنه كان راكبا لكن عند
أبياد ومن رواية عكرمة عن
ابن عباس أخرج فصولي ركعتين
فقل شربه كان بعد ذلك من ماء
زمزم ولعل عكرمة إنما أكر

شربه فقاما به منه لكن ثبت عن علي عند البخارى أنه صلى الله عليه وآله وسلم شرب ثاقفة فيصلى
على سائر البوابات قال في النسخ وأخرجه أيضا في الأثرية وكذا الترمذي (من عا تشترطى الله عنها انما لها ابن أخها عروة
ابن الزبير بن العوام (عن قول الله عز وجل أن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو عتمر فلجناح عليه أن يطوف
بهما) وهذا اجل السعي القذان يسي من أحدهما إلى الآخر والصفا إلى الأصل جمع صفات وهي الصخرة التي على الأصل والمروة
في الأصل جهرا أيضا برأى قال في النسخ ما على أحد جناح أن لا يطوف بهما معا (المروة) انعمه ومهال الله ليس بواجب

لانما دلت على رنح الجناح وهو الاتم من فاعله وذلك يدل على الجسمة ولو كان واجبا لم يقبل فيستعمل هذا فارقن عليه عائشة
 صحت (فالتبسم قلنا بين اثنين) احسان (ان هذه) الآية (لو كانت كما قولنا عليه) من الاباحة (كانت لاجنح عليه ان
 لا يتناولهما) فانما كانت - لنشد دليل على رنح الاتم من تاركه وذلك حقيقة المباح فلا يمكن في الآية نص على الوجوب ولا
 مفعلة ثبتت عائشة ان الاصل في الآية على نفي الاتم لم يثبت خاص فقالت (ولكنها) الآية (انزلت في الانصار)
 الاصل والخروج (كانوا قبل ان يسلموا يهود) أي يهودون (لثمة) ١٨٩ الطائفة) فهو منصرف للعبادة

وانما ثبت وصحت مثله لان
 التناك كانت قسنى أى تراق
 عند هاهو هي اسم صم كان في
 الحاملة والطائفة صفة
 املامة لتناك التي كانوا يبعدونها
 عند التناك) بضم الميم ورفع الشين
 وتشديد اللام شين مشرق على
 قيد زاد سفيا عن الزموى
 بالمثل من قديما غريعه مسلم
 وكان لغيرهم صنان بالصفا
 اسافو بالمره ناقة وقيل انما
 كافر جلا وارها قدينا داخل
 الكعبة فذهبا الله تعالى
 بغير نضبا عند الكعبة
 وقيل على الصفا والمروة ليعتبر
 الناس بما يوتفونهم حولهما
 قصي بن كلاب لم يعمل احدهما
 ملاصق الكعبة والاخر
 بزمزم وبقر عندهما وأمر
 بعبادتهما فالتناك الذي صلى الله
 عليه وآله وسلم مكة كسرهما
 (فكان من اهل) من الانصار
 (يخرج) أى يصدر من الاتم
 (ان يطوف بالصفا والمروة)
 كراهة لذلك الصنف وجههم
 صفهم الذي بالمثل وكان ذلك

ابن عباس قصة ضياعة بأبيد ثابتة جداد انتهى وقد غلط الاصيل غلطا فاحشا فقال
 انه لا يثبت في الاشراف حديث وصحكه ذهل عمالي الصيين وقال الشافعي لو ثبت
 حديث عائشة في الاستسكان لم يعد الى غيره لانه لا يصل حدى خلاف ما ثبت من
 رسول الله قال البيهقي قد ثبت هذا الحديث من اوجه قوله ضياعة بضم الميم بعد ما
 موحدة قال الشافعي كتيما أم حكيم وهي بنت عم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبوها
 بن زبير بن عبد المطلب بن هاشم وروى الفراء فيقال في الأصلية وقعبه النورى وقال
 صوابه الهاتمة قوله على بفتح الميم وكسر المهملة أى مكان احلالى وأحدث الباب
 تدل على ان من اشترط هذا الاشراف ثم عرض له ما يحبس عنه الحج جائزة التعال وانه
 لا يجوزنا تحمل مع عدم الاشراف و به قال جماعة من الصحابة منهم على وابن مسعود وغير
 وجماعة من التابعين واليه ذهب أحدوا حتى وأبو ثور وهو المصنف لشافعي كما قال
 النورى وقال أبو حنيفة ومالك وبعض التابعين واليه ذهب الهادى انه لا يصح الاشراف
 وهو مروي عن ابن عمر قال البيهقي لو بلغ ابن عمر حديث ضياعة لقال به و ينكر
 الاشراف كما لم ينكر ماؤه انتهى وقد اعترضوا عن هذه الأحاديث بان قصة هين وانما
 مخصوصة بضياعة وهي يتناول على الخلاف المشهور في الأصول في خطابه صلى الله عليه
 وآله وسلم لا يدخل يكون غيره فمفهومه لا وادعى بعضهم ان الاشراف منسوخ روى
 ذلك عن ابن عباس لكن ياستدافيه الحسن بن حمارة وهو مقول وادعى بعض انه لم
 يثبت وقد تقدم الجواب عليه

باب التضييعين القمع والاقرار والقران وبيان أصلهما

(عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال من أراد منكم ان
 يبل بجم وعرة فليقلع ومن أراد ان يبل بجم فليقل ومن أراد ان يبل بعمره فليقل قالت
 وأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بجم وأهل به ناس معه وأهل معه ناس بالعمره
 و بجم وأهل ناس بعمره وكنت فيمن أهل بعمره فمقت عليه وعن جرير بن حصين
 قال نزلت آية النعقة في كتاب الله تعالى ففعلها مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

سنة في آياتهم من أحرم لثامه ينف بين الصفا والمروة (فلا سلوا) أى الانصار (حأو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 من ذلك) أى من الطواف بهما (قالوا يا رسول الله انما كنا نخرج ان يطوف بين الصفا والمروة فانزل الله تعالى ان الصفا والمروة
 من شعرا اقله الآية) الى آخره فاعلم ان الحكم في التضييع في الآية مقطوعة جواب السائلين لانهم وهموا من
 كونهم كانوا يفعلون ذلك في الحاملة انه يسبق في الاسلام تخرج الجواب مطابقة السؤال وما للوجوب فيستفاد من دليل
 آخر وقد يكون الفعل واجبا ويعتقد المعنى بان منع من ايضاعه على صفة مخصوصة كمن عليه صلاته رمزا فقلن انه

لا يغير زعمها عند العرب فسألته في جوابه لاجتماع عليك ان عليك في هذا الوقت فابوابهم ولا يستلزم ذلك
 الوجوب ولا يلزم من نفي الاثم عن القائل نفي الاثم عن التارك فلو كان المراد مطلق الاباحة نفي الاثم عن التارك (قال عائشة
 رضي الله عنها قدس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الطواف بيتهما) أي بين المقادير المروءة قال الحافظ وقول عائشة
 من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الطواف بين الصفا والمروة أي فرضه بالسنة وليس المراد في فرضه ما فرضه في حمله
 من حديثه ولا معنى لما أتته حج من ١٩٠ لم يطق بين الصفا والمروة واستدل البيهقي وابن عبد البر والنووي

وقرئهم على ذلك أيضا بكونه
 صلى الله عليه وآله وسلم كان
 يسعى بيتهما في جهدهم وقال
 شذوا عن مناسككم (فليس
 لاحد أن يترك الطواف بيتهما)
 وهو ممكن عند الجمهور
 والشافعية والمالكية والخناينة
 وقال الحنفية واجب يصح
 الحج بدونه ويجزأ به وبه قال
 الثوري في التمسك لافي المعاد
 وبه قال عطاء وعنه ماة سنة
 لا يجب تركه وبه قال أنس
 وأخرب ابن الصري عن أبي
 الجراح عن أبي النضر عن ركن
 الصبر وإنما الاختلاف في
 الحج واجبة بين المذاهب والوجوب
 بصديقت مكية بثبوتها عن
 حبيبة وهي أحلى من أبي عبد
 الله فان كانت مكية مكية
 من قريش دار أبي الحسين
 فربما يتدبر الله صلى الله عليه
 وآله وسلم ينسئ وان ترد ليدور
 من شدة السبي وصحته يقول
 اسعوا فان الله كتب عليكم
 السعي أثره الشافعي وأحمد
 وغيرهما في أسناد هذا الحديث

عبد الله بن المؤمل وقه من من ثم قال ابن القدران ثبت فهو جهة في الوجوب وله طريق أخرى
 في صحيح ابن خزيمة والطبراني عن ابن عباس قال في التمتع وإذا انضمت إلى الأولى فثبت قالوا واختلف على مكية بثبوتها
 اسم التعمية التي أخذتها يومئذ تكون أخته من جماعة فقد وقع عند المروءة فيهم أي غير في نسوة من عبد الله
 فلا يضره الاختلاف والصدقة في الوجوب قوله صلى الله عليه وآله وسلم خذوا عن مناسككم انتهى قال في نيل الأوطار وقلت
 وأظهر من هذا أن الخلاف على الوجوب بحديث مسلم ما أتته حج امرئ ولا عمره لم يطق بين الصفا والمروة وقوله صلى الله عليه

داود

وَأَوَّلُ خِدْمَاتِهِ مَنَاسِكَكُمْ وَهُوَ تَجْوِيزُ كَلَامِهِ أَجِبْ بَسْمَلَكُمْ وَخِطْبَتُهُ كَيْلُ نَعْلِهِ عَلَى أَعْيُنِهِمْ وَأَوَّلُ مَسْجِدِهِ أَلَا
 نَحْنُ مَعَهُ دَلِيلُ قَوْمِهِ مَدَامُ وَجُوبُوشِي مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ الْخَلِيقُ قَطْعُهُ الْفُلُوسُ عَلَى ذَلَالِهِمْ وَهَذَا كَلِمَةُ تَعْلِيْقِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى جَمْعِ
 الْإِبْرَاهِيمِ الَّتِي سَمِعْتُكَ أَنْتَ (عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا قَالَ كَانَ رُؤُوسًا لِقَوْمِهِ عَلَى الْفُلُوسِ) وَأَوَّلُ أَطْلَافِ الطُّوُفِ
 الْأَوَّلِ حُلُوفُ الْقُدُومِ وَكَذَا الرُّكْنُ (خَبْرُ ثَلَاثَةِ أَيْدِي دَمِلَ وَهُوَ الْخَشْيُ مَعَ تَقَارُبِ الْأَطْلَافِ وَمَشْوِ أَيْدِيهَا) مِنْ فَدِيمِ دَمِلَ (وَكُلَّ
 يَوْمٍ) جِهْدُ مَنَاسِكَكُمْ فَوْقَ الرَّمْلِ (بَطْنُ الْمَسْجِدِ) إِلَى الْمَكَانِ الْكَافِي ١٩١ يَجْتَمِعُ فِيهِ السَّبِيلُ وَلِيَمِيزَ الْيَوْمَ

[illegible]

واحدة فلهن اصحابنا أبو عبد الرحمن ابن بنت الشافعي وأبو حفص بن الوكيل وأبو بكر الصديقي وهذا قول فاسد لا اعتداده ولا نظر اليه انتهى (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال أهل النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي أكرم (هو وأصحابه بالخ) فيه دليل على أنه كان قد رواه اطلاقا فقط اصحابه يحول على الغالب (وليس مع أحد منهم هدى غير النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وطاعة (وقدم على) بن أبي طالب (من الجن ومعهم هدى) يوفى دوابهم من سعيته أي من هدى النبي في الصدقات لكن غالبهم اغتلبته أمور الدنيا بما رزقوا استعماله في هاشم على الصدقة في حبيب بن سفيان لا تتعن الصدقة

قال مطلق الولاية بمعنى رعاية المالكين يجوز ان يكون ولدا المصلحة كانت محسبا أو لعمالة من غير الصدقة فقال أهل بيتنا
 أهل البيت صلى الله عليه وآله (وسلم) وليد كوفي هذا الحديث جواب التي صلى الله عليه وآله وسلم حين قال ذلك وفي
 رواية أنس فقال أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولولان معي الهدي لأحلت من ابن جريح قال قائل وأما ما
 أنت وهذا غيرنا الجاهل أبي موسى فإنه قاله كافي الصبي ومنه الأحلت قال ما هال الذي صلى الله عليه وآله وسلم قال هل سقت
 الهدي قال لا قال فطلقا بليت وبالضمان ١٩٢ والمرقة ثم أحل الحديث وانما الجاهل بذلك لأنه ليس معه هدي

أ كره امتساقه وأورد كل منهم ما اختاره من بركات أقواها ولاها من بركات التران
 فانه لا يقاومها حتى من حر بركات غيره منها ان أحاديثه مشقة على زيادة على من روى
 الأفراد وغيره والإضافة مقبولة إذا خرجت من غير صحيح فكيف إذا ثبتت من طرق
 كثيرة من جمع من الصحابة ومنها ان من روى الأفراد والفتح اختلف عليه في ذلك لأنهم
 جعلا روى عنهم صلى الله عليه وآله وسلم بغير قرأ ومنها ان روايات القرآن لا تستعمل
 التآويل بخلاف روايات الأفراد والفتح قائم اقتضاها كما تقدم ومنها رواية القرآن
 أكثر ما تقدم ومنها ان فيهم من أخبر عن جماعة قصاص بخواصهم من أخبر عن أخباره
 صلى الله عليه وآله وسلم بأنه فعل ذلك وفيهم من أخبر عن أمر به بذلك ومنها انه القسك
 الذي أمر به كل من حاق الهدي فلم يكن ليأمر به إذا ساقوا الهدي ثم يسوق هو
 الهدي ويضاهيه ولقد كره صاحب الهدي حر بركات غيره هذه ولكنها من بركات باعتبار
 أفضلية القرآن على التفتح والأفراد لا باعتبار أنه صلى الله عليه وآله وسلم بغير قرأ وهو
 بحث آخر قد اختلفت فيه المذاهب اختلافا كثيرا فذهب جميع من الصحابة والتابعين
 وأبو حنيفة وأصحابه وروى جماعته من الشافعية منهم النووي والمزني وابن المنذر وأبو
 إسحق المروزي وثق الدين السبكي إلى أن القرآن أفضل وقبيل جمع من الصحابة
 والتابعين ومن بعدهم كآل وأجداد بالقر والصادق والناصر وأحمد بن عيسى وأحمد بن
 ابن جعفر والصادق وأخيه موسى والامامية إلى أن التفتح أفضل وذهب جماعة من
 الصحابة وجماعة من بعدهم وجماعة من الشافعية وغيرهم ومن أهل البيت الهادي
 والقاسم والامام يحيى وغيرهم من متأخريهم إلى أن الأفراد أفضل وسكن القاضي
 صاحب من بعض العلماء أن الأنواع الثلاثة في الفضل سواء قال في الفتح وهو مقتضى
 تصرف ابن خزيمة في صحيحه وقال أبو يوسف القرآن والفتح في الفضل سواء وهما أفضل
 من الأفراد وعن أحمد بن ساق الهدي قال القرآن أفضل لكونه فاعل النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم ولم ومن لم يمس الهدي فالتفتح أفضل لليو فقامت وأمر به أصحابه زاد بعض
 أتباعه ومن أراد أن ينشئ المسمر فمن يمس الهدي فالتفتح أفضل قاله هذا أعدل
 المذاهب وأشبهها بما وافقه الأحاديث الصالحة ولكن المشهور من أجدان التفتح
 أفضل مطلقا وقد احتج القائلون بأن القرآن أفضل بجميع منها أن الله اختار نبيه صلى

فهم من الأمور من يفسخ الحج
 بخلاف على قاله معه هديا وثبه
 حصة الأجر المعلق على
 ما أحرم به فلا بد من تحلو يصير
 محرما ما أحرم به فلا بد وأخذ
 بفتح الشافعي فاذا بالاحلال
 بالنسبة إليه ثم إن ينقلها إلى
 ثلث أسرار وعمره فاسم النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم
 أصحابه من ليس معه هدي
 (ان يمسها) أي الجبة التي
 أهلواها (عسرة) وهو معنى
 فسح الحج إلى العمرة (ويطوفوا)
 هو من طف المفضل صلى
 الله عليه وآله وسلم وأقبل وبعده
 والمراد بالطواف هنا ما هو أهم
 من الطواف بالبيت والمسعى
 بين الصفا والمروة قال تعالى فلا
 جناح عليكم ان يطوفوا بهما
 أو اقتصر على الطواف بالبيت
 لاستلزامه الذي بعدهم والتقدير
 فطوفوا ويسعوا الخ ذلك
 اكتفاء على أنه قد جازى رواية
 التصريح بهما (ثم يمسروا
 ويصلوا) أي يمسروا وحالا
 (الامن) كان معه الهدي فقالوا

أي بالأمور وبالصنيع (تطلق الرمي) روي كراهية بغيره (أى أنه يفضى
 إلى الجماعة السامية ثم بالجح صف ذلك فخرج روي كراهية القرب من الجامع بغيره (والتفتح) تنافي التفرقة وتناسب
 التمسك فكيف يكون ذلك (فبلغ ذلك) أي قولهم هذا (التي صلى الله عليه وآله وسلم) وفي رواية لما نذر أي بلفظه
 من السجدة ثم من قبل التماس (تقال) صلى الله عليه وآله وسلم (لو استقبلت من أمري ما استدبرت) أي لو كنت لأن
 مستقبلا من الأمر الذي استدبرته (ما أهتبت) أي ما عقت الهدي (ولولان معي الهدي لأحلت) أي بالفتح لأن وجوده

ما تم من نسخ الحج إلى العمرة والصلوات منها والامارة التي كانت في الله عليه وآله وسلم وهو لم يحصل لاصحابه من مشقة
 انفرادهم عنه في السفر حتى يلزمهم والقول في دعوى من يقولوا ان الحج لا يشترط الا تحرقوا من تركه من الفسخ من ترك
 في قول الامر بانفسه المعنى لان ما يوجب منه لانه لا يقتضي الا بعد ما يوجب الحج في القول بان الحج لا يشترط الا تحرقوا من تركه من الفسخ من ترك
 والامر بتركه في قول من يقول ان الحج لا يشترط الا تحرقوا من تركه من الفسخ من ترك
 انما ذلك لا يوجب دعوى انفسهم ليعلموا ان افضل في حكمهم ما دعاهم ١٩٣

الله عليه وآله وسلم ونسبها ان قوله تعالى الله عليه وآله وسلم دخلت العمرة في الحج الى يوم
 القيامة يقتضي انها قد صارت جزءا من الحج او كجزءه الذي فيه بحيث لا يفعل بها وحده
 ولا يكون ذلك الامع للقرآن ومنها ان تلك التي اشترط على الوقوف الهدي افضل
 واستدل من قال بان التمتع افضل بما اتفق عليه من حديث جابر وشعره ان النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم قال لا تسبقتم من امرى ما استدرت مساقته الهدي ويبلغكم الهدي
 كما لو ارسل الهدي الله عليه وآله وسلم لا يبقى الا الافضل واستقر على القرآن انما
 كان لا يضطر الى الوقوف الهدي وهذا هو الحق لانه لا يضطر انفسا افضل من نكاح
 صلى الله عليه وآله وسلم لا فضل لخلق وغيره القرون واما ما قيل من انه صلى الله عليه وآله
 وسلم انما قال ذلك لتطيب القلوب لاصحابه فزعم من قال فوات موافقته ففاسد لان المقام
 مقام نشر بيع العباد وهو لا يجوز عليه صلى الله عليه وآله وسلم ان يبيعه جريلا على ان
 ما فعله من التمتع افضل مما استقر عليه من القرآن والامر على خلاف ذلك وحل هذا
 الاثر بترتفع عنه مقام التوبة والجليل لم يوجب حتى من الاحكام بتعديل على ان
 بعض الاقوال افضل من بعض غير هذا الحديث فانما قلناه متعدي ولا ينبغي ان يفتى
 في غير من المرحات فانما في حقايقها متعدي واجتمع من قال بان الافراد افضل ان
 الحظا فالاشدين معنى الله عنهم افرادوا الحج واطلوا على افراده فلو لم يكن افضل
 لم يواظبوا عليه وبان الافراد لا يجب فسد حال التزوي بالاجماع وذلك لجهلهم
 بهم في التمتع والقرآن وهو دم حيران لغوات الميقات وغيره فكان لا يحتاج الى حيران
 افضل ومنها ان الامة ارجحت على جواز الافراد من غير كراهة وكراهة غيره ما
 التمتع وبعضهم القرآن ويوجب من هذا كلام بان الافراد لو كان افضل لكان النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم لا يفتى في فعله بعد ان صرحوا بالاجماع والسكوت على وقوع السنن ما سبق
 من انه صلى الله عليه وآله وسلم لا يجوز قرآنا وانما يراه كان ودان يكون به متعدي وهذا
 البعثات امن تصيب ما جعله صلى الله عليه وآله وسلم من الاقوال وبان ما هو الافضل منها
 من المضائق ومواطن البدن ويصلحون ما سمع كونه في غاية الايجاز ما يفتى في العيب ومن
 خصه من المؤمنين قال قلت لابي صلى الله عليه وآله وسلم ما شان الناس حلوا ولم يفتل
 من حرجك قال اني قلت لحي وليدت راسي فلا احل حتى احل من الحج واما الجلاء

٢٥
 قيل ح
 فنسبهم الحج الى العمرة ثم اتفاهم باستجابة ثم اتدبهم بقوله حاتم بن فضال
 بعد ما هو الذي بين اقد ان القول بوجوه أقوى وأصح من القول بالتمتع منه وقد صرح عنه لانه قال صلى الله عليه وآله وسلم
 احدى ليلة بكرة ومن احدى ليلة حج ثم حجة تأتي وقد بسط القول على ذلك في كتاب الرضا البديع شرح الدرر
 البديع فربما يمتدح ما بين الليل وتروى الليل والله الموفق وهو جدى الى سواء السبيل وهذا الحديث اشرجه ابوداود
 وغيره الحديث وبالصحة القول ودواء كاهم بصر يوم الاصطحابك (من انفس بنما لاندني الحفنة اتمسك بجل)

وجه الله بجميع الاقوال وما احتج
 به كل فريق في قيل الاقوال
 وفقران التمتع افضل الاقوال
 وقال الحافظ ابن القيم رحمه الله
 تعالى في احكام الموقفين ان
 صلى الله عليه وآله وسلم يبراز

يوم القيامة يخرج من ذى الحجة ومضى القروية لانهم كانوا يرون فيه ابليس يقرؤون من الملائكة الا ما كن لم تكن
 انذالتهما انا ولا صيرتوا الملائكة فقد كثرت جدا واستغوا من حل المسألة (قال) أنس صلاهما (يعني) اتفق الا ربعة على
 انتسابه (قال) فابن مولى العيص (يعني) الاول الربيع (من مولى) أنس صلاهما (بالبيع) هو الخصب (ثم قال) أنس
 (افعل كما يفعل امرؤك) مسلم
 ١٩٤ حيث يصلون وفيه اشارة الى الجواز ان الامر انذاك لما كانوا

والا لقرئ في يوم من قديم بن قيس المازني قال سألت سعد بن أبي وقاص عن المتعة في الحج
 فقال فعلنها وهذا يوم منذ كان بالروضة يعني بيوت مكة يعني معاوية واما جده مسلم
 وعن الزهري عن سالم بن أبيه قال قطع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع
 بالعمرة الى الحج وأهدى فساق معه الهدى من ذى الحليفة وبدأ رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم فأهل بالعمرة ثم أهل بالحج وقنع الناس مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم بالعمرة الى الحج فكان من الناس من أهدى فساق الهدى معهم من ليلته فلما قدم
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مكة قال للناس من كان عنكم أهدى فانه لا يصل
 من شيء حرمة من حق يقضي به ومن لم يكن منكم أهدى فليطبق البيت وبالسفح
 والمروءة ليصير ويصل ثم ليل بالحج وليدقق ليصعد حديا فصيل ثلاثة أيام في الحج وسبعة
 اذا رجع الى أهله وطاف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين قدم مكة فاستلم الركن
 أول شيء ثم خبى ثلاثة اشواط من السبع ومضى أربعة أطواف ثم ركب حين خفي
 طوافه بالبيت عند المقام ركعتين ثم سلم فأنصرف قائما فصافط بالعتاة والمروءة وسبعة
 أطواف ثم يسلم من شيء حرمة من حق يقضي به ويحرمه في يوم الترواء فأنصرف
 بالبيت ثم سلم من كل شيء حرمة من فعل مثل ما فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 من أهدى فساق الهدى وعن عروة عن عائشة مثل حديث سالم بن أبيه متفق عليه
 قوله ولم يصل قد رواه الضارقي لم يصل باليمن وهو اظن لها رواه وفيه لغة معروفة قوله
 لبنت بقشد المروءة أي شعر رأسه وهو ان يجعل فيه شيء ملتصق ويؤخذ منه
 انتساب ذلك العزم قوله فلا أسل من الحج يعني حتى يسلخ الهدى عنه واستدل به على
 ان من أهدى فساق حدي لا يصل من عمرته حتى يفرد به يوم الترواء بالمر وشي جمع
 عرش يقال له كويوتها كافي الفاموس قوله قطع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحج
 قال المهلب معناه أمر بذلك لانه كان شكره لانس قوله انه قرن ويقول انه كان معفرا
 قوله فأهل بالعمرة قال المهلب معناه أمره بالتمتع وهو ان يسألوا بالعمرة ألا

يا طيرون على صلاة الظهر ذلك
 اليوم يمكن صحت فأشاروا أنس
 الى ان الذي يقوله جاز وان
 كان الاتباع أفضل وفي هذا
 الحديث الحديث يلقا الأفراد
 والجوع والعنف والقتول
 والسؤال ودوام ما بين يضاري
 واسطى وكوفي وليس لبيد
 العزير بن ربيع عن أنس في
 العيصين الا هذا الحديث
 واخرجه الضارقي أيضا في الحج
 وكذا مسلم وأبو داود والترمذي
 والنسائي وقد قال الترمذي بعد
 ان أخرجه صحيح مستغرب من
 حديث ابن الزرق عن
 الثوري قال في الفتح انما حق
 تفرد به ولما احدثت حديث
 جابر العلوي عند مسلم فاما كان
 يوم التروية فوجهوا الى منى
 فأهلوا بالحج وركب رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم صلى بها
 الظهر والعصر والغروب
 والعشاء والتيسر ولا يداود
 والتمذي وأحمد والحاكم من
 حديث ابن عباس صلى النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم الظهر

يوم التروية والظهر يوم عرفة يعني ولا يخرجه من طريق القاسم بن محمد عن عبيدة بن الزبير قال من
 سنة الحج ان يصل الامام الظهر وما بعدهما والظهر يعني ثم يردون الى عرفة قال ابن المنذر وفي حديث ابن الزبير عن السنة
 ان يصل الامام الظهر والعصر واقرب العشاء والظهر يعني قاله عليه الصلاة والسلام ولا أخف عن أحد من أهل العلم انه
 أوجب على من خلفه من منى ليلة التاسع شيئا آخر من عرفة انتم المخرج من مكة يوم التروية حتى دخل الليل وذهب ثلثه
 قال ابن القتيبي المخرج المخرج الى منى في كل وقت صباح الا ان الحسن وعطاء قال لا بأس ان يتقدم الحاج الى منى قبل يوم التروية

يوم او يومين وكذا ذكر ما كرمه الله يوم الترويض عيسى الا ان ذلك كلف الجمعة فقله ان يصلي قبل ان يخرج وفي حديث انه سأل اشارة الى منتهى ما روي الامر والاعتناء من مخالفة الجماعة وان ذلك ليس بحد واجب ثم المتعصب فقله التاسع ربه قال لا اغة الا ربيعة قال القزويني وهو الصحيح المشهور منصوص الشافعي وقيل يقول شيعي انه يصلي القنور بحكمه ثم يخرج الى منى (من أم الفضل رضی الله عنها) ليلة أم عبد الله بن عباس رضی الله عنه (فالتشكك الناس) واختلوا وهو معنى قوله في كتاب الصوم بقوله (ويعرفه) ١٩٥

(وسلم) فقال بعضهم هو صائم وقال بعضهم ليس بصائم فيه اشعار بان صوم يوم عرفة كان معروفًا عندهم معتادًا ليسمى في الحضرين قال بسيليه له أخذ بما كان عليه صلى الله عليه وآله وسلم من عادة ومن قلده أخذ بكونه صائرا قالت أم الفضل (شيعت) وفي كتاب الصوم فارسلت وفي حديث آخر ان المرحلة هي ميونة بنت الحرث فيصنع انهم سلموا أرسلت فكتب في كل مهمات تصكون ميونة أرسلت لسؤال أم الفضل لها بذلك لكشف الحال في ذلك وصح ان تكون أم الفضل أرسلت ميونة (الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بشراب) وفي باب الوقوف على الميعة بعرفة وفي كتاب الصوم بصدق ابن (فشر به) زاد فيها وهو واقف على بصره وادابون نصيب وهو يتعصب الناس بعرفة وفيه استحباب فطر يوم عرفة لمعاج وفي حق ما يداود عليه صلى الله عليه وآله وسلم من صوم يوم

ويقدموا قبل الحج قال ولا بد من هذا التأويل لمخ التناقض عن ابن عمرو قال ابن المنذر ان حل فوفقه على معنى أمر من بعد التأويلات والاعتناء عليه بقوله يوم فطرهم واما أمر بالرحم من أوهن الاستعدادات لان الرحمة وطفة الامام والذي يتولاه انما يتولاه ميعة عنه واما اعمال الحج من افراد وقران فمقتضى طه وطفة ميسر احدن نفسه ثم ورد تأويل آخر وهو ان الراوى عهد ان الناس لا يتصلون الا كفة لاسيما مع فوفقه فخذوا مني مناسككم فلما تحقق ان الناس يقتولون الله صلى الله عليه وآله وسلم قطع فاطمات ذلك قال الحافظ ولا يمتنع هذا ايضا بل يحتمل ان يكون معنى قوله قطع هو لا معنى له دولة القنور وهو الاتساع باسقاط العمل الصبر وتلزم روح الى سبقتهم باخبره قال القزويني ان هذا هو المتعين قولاً بالصبر قال الحج قال المذهب ايضا في ادخل الله مرة على الحج قوله فانه لا يصل من شيء حرم عليه تقدم بانه قولاً ويصبر قال القزويني معناه انه قبل الطواف واليحيى والتعصم يصبر حلالاً وهذا دليل على ان الحلق والتقصير والتقصير هو الصحيح وقيل استحبابه موقوف وقالوا نعم ما تصعب من الحلق مع ان الحلق أفضل ليسبى لشعر يملقه الحج قولاً ولعل هو أمر معناه ان يصبى أو يقدح صرلاً لا فقه في كل ما كان مختوراً عليه في الاحرام ويحتمل ان يكون أمر اهل الاباحة للعل ما كان عليه من اقبل الاحرام قوله ثم قيل بل الحج أي يجرم وقت خروجه الى عرفة ولهذا في يوم اذ اقبل القراش فلم يرد له بل بالحج عقب احلاله من الصبر وقوله وليند أي هدى القنور قوله من لم يصبه الحج أي لم يصبه الهدى ذلك المكان أو لم يصبه أو كان يصبه هدبا ولكن يتنوع صاء من صه أو صبه بضاً فتنقل الى الصوم كما هو نص القرآن والمراد به فعل في الحج أي بعد الاحرام به قال القزويني هذا هو الأفضل وان صامها قبل الاحلال بالحج اجر اهل الصبر واما قبل الفعل من الصبر فقله على الصحيح وجوه القزويني وأهل الرأي يقولون يجب ساقى الكلام عليه في الطواف وما في الكلام أيضا على صلاة الركعتين والسي بين المشاوير وقوله الهدى والافاضة وسوق الهدى وقد استدل بالاحاديث المذكورة على ان عبداً صلى الله عليه وآله وسلم صكاً كان تقوله قد تقدم الكلام على ذلك في أول السلب قوله من أهدى فساد الهدى الموصول فاعل قوله فعل اي فعل من أهدى فساد الهدى مثل ما قبل رسول القسلي

عرفة بعرفة وهذا وجه لنا فنعى والصحيح اختلاف الأولى لا مكر ومولى كل حال يصعب غطره الحاج الاتباع كاد عليه حديثه الباب ولغيره على النفا وأما حديث ادا وضعت يدي في استامهم ولا قال في المجموع قال الجمهور وسواء أضغفه الصوم من المعاصي اعمال الحج أم لا وقال القزويني ان كان من لا يصبغ الصوم من ذلك الصوم وأولى له ولا يفتقر انتهى قلت وهذا مغلطه حديث الصحيح والحديث أسبق بالاتباع ولا عيباً راء التوفيق أمثال ذلك وهذا الحديث آخره انما يرى ايضا الصوم وكذا سلموا وأوردوا (عن ابن عمر رضي الله عنهما) انه يقول يوم عرفه فسينزلت النسيم قاله المروان

في الخبر الذي اطلق الجاهل من يوسف النفق طام نزل ما بين الزبير والحطير سبعة ثلاثين وميدين قال الهيثم بن عمار ما بين
 الجاهل وبينهما كالمكرمان البحر ادى بينهم السبيل لثمة ولعقبه العين بانه اجماعه الذي يصط بطيخه في الجاهل يدخل من ماله
 اجمية قال ولا يصح في ثلثي الاثمال الا انما انتهى الى القاهر من الله الذي قد عرف من القيت واليت من الكسوف انتهى
 قلت وهو معر بمر ابره وما فيه العيني هو الصحيح وزاد الاسم على ان هذا يقى الجاهل وفيه تقييد في قوله ولعلنا نقتضيه
 في تعجيل الراح وهو (نخرج من سرادقه ١٩٦) وعليه ملحقة مصنفه) مسبوقة بالمعسر والمعلقة

الازار الكبر (فقال) اي الجاهل
 (ما قال يا ابيد الرحمن) كنية ابن
 عمر (فقال) انه ابن عمر بن ابي
 (الروح) ان كنت تريد) أي
 فيسبب السنة النبوية (قال)
 الجاهل (هذه الساعة) وقت
 الهجرة (قال) ابن عمر (ثم قال)
 الجاهل (فانظروا) من الانذار
 وهو الهمة (حتى انضى على
 ما سبب) أي اقتتل لان كفاية
 الماسي الى رأس ثلثي الساعة
 في الفصل (ثم يخرج فقال) ابن
 عمر من مكره واستمر (حتى
 يخرج الجاهل) فصار فقال السلام
 ابن عبد الله (كل من كان يهدى
 سكتت فيه السنة النبوية
 فاقصر الخطبة في هذا الوقت)
 ومن ما قيل في هذا الوقت الصلاة
 وغلب ابن عبد البر رواية الاولى
 لان كثرة واقع ما قيل على
 خلافها ووجهه ان تعجيل
 الوقوف يستلزم تعجيل الصلاة
 (يجل) الجاهل (يتقرب الى الله)
 ابن عمر كانه يستدعي مصرفة
 فاعنه فاعاله ابنه سالم هو
 كذا الم لا (الحمد لله) الذي احبده الله

العهود وهو مسلم ولا قرب الكرماني خبره على ان فاعل فعل هو ابن عمر راوى الخبر
 وفصل فاعله رواية الوقتين فاعل فعل بين قول من احدى بلغنا باب طلبة الفتح
 وهذا خطا شنيع وقال ابو الوليد ما رواه ابو نوح عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 احدى وساق الهدي وذلك قلته ما في الخبرين البصريين فحكم على الجاهل (ومن القاسم
 من عاتية ابن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاعله هو الجاهل وما لم يسمع الا البصري وهو
 فاعل من ابن عمر قال احقنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالبحر مقرد او واحد
 وسلم وسلم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أهل بالبحر مقردا وعن بكر المزني عن انس
 قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يا ايها الناس اني قد بعثتكم في هذه الساعة
 وبما تنفق عليه ومن انكر ايضا قلنا نحن جفا فصرخ بالبحر قلنا قد بعثناكم في هذه الساعة
 الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يجعلها هجرة وقالوا استبليت امرى ما استديرت
 لجعلها هجرة ولما سكتت الهدي وقرئت بين البحر والعمرقروا واحدا وعن جرير
 الخطابي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو راوى العتيق يقول قال
 النبي ان من ربي فقال صلى في هذا الوادي المبارك وقل حرة في حجة رواه احمد والبخاري
 وابن ماجه وأبو داود وفي رواية البخاري وفي عمر تروية قوله أفرد بالبحر فارتفعهم ان
 رواية الا فردا غير ما نقلناه وايضا لقرا ان من روى القرا نال في بادقها في الامر
 ان يصحح بانه صلى الله عليه وآله وسلم أهل أو لا بالبحر مقردا ثم اضاف اليه العمرة وأما
 قول ابن عمر احقنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالبحر مقردا فليس فيه ما يشاق
 قول من قال ان جعل صلى الله عليه وآله وسلم كان قرانا أو قعا لانه اخبر عن لاهلهم مع
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا يصح من لاهلهم صلى الله عليه وآله وسلم قوله يقول
 ليس عمر ترويه جهموس أدلة القائلين بان جهم صلى الله عليه وآله وسلم كان كرا الحوقد
 رواه عن انس جاعقن التابعين منهم الحسن البصري وأبو قتادة بن ربعي بن جلال وحيد
 ابن عبد الرحمن الطويل وقناة ويحيى بن سعيد الانصاري وثابت البناني ويكرن
 عبد الله المزني وعبد العزيز بن صهيب وسليمان ويحيى بن أبي اسحق وزيد بن اسلم

قال صدق) وموضع الترجمة في هذه الساعة لانه اشار به الوقت فزال الشمس عند الهجرة
 وهو وقت الراح الى الموت فحدثنا ابن عمر عن أبي داود قال غدا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين صلى الصبح في
 صبيحة يوم عرفته حتى أفقره فنهله فزله وهو منزل الامم الذي ينزل به مرة فنتى اذا كان عند صلاة الظهر راى رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم معبر الجاهل بين الظهر والعصر ثم خطب الناس ثم راح فوقف وحده في الجاهل فخرج به التساقط
 الجاهل قال القسطلاني في هذا الحديث فغوا انما يظهر عند التماس لا ليليل بما انتهى قلت ومن غوا انما الفصل للوقوف

الحصلي الله عليه وسلم إلى الجاهلية يقتضيه الناس بمعرفة على جبل له ثم يصعد مع قومه بالزبد فلقه بقتلهم ويذبح إذا
 بقوا وقتلوا وليس من يذكروا من أمة الحق في التاريخ مستمر أو غير مستمر فمن القلوب أخرجه انهم أيضا من القتل بمنزلة
 عن محمدين بن الأسود عن صاحب من جبريل بن عظم قال اشقت جبريل في الجاهلية فوجدت من قريظة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم واظهاره قريظة الناس قبل الشك عرفنا ان الله وقته فقلت انتهى ذلك هذا الحديث على ان المراد بالآية
 الاثنا عشر مرة فظاهرها يقال انها الاثنا عشر مرة فذلك وهذا ١٩٩ الحديث أخرجه مسلم والشافعي في

المجلد (١) من احاطة بن زيد رضي
 الله عنه انه مثل عن جبريل بن
 القسبي الله عليه وآله وسلم
 في حجة الوداع حين دفع اي
 انصر من عرفات إلى مزدلفة
 ونهى دفعا لا زحاجهم اذا
 انصرفوا اقتلع بعضهم بعضا
 (قال) اسئل (كان) رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم (يسمع
 العنق) يفتح العين والثوب وهو
 السديد الانباط والاسراع
 (فاذا وجد الجرة) يفتح القاء
 وسكون الجيم اعني استعلاء (نص)
 يفتح النون وتشد الصاد أي
 ساريسا شدا يطلع به القاية
 قال ابن عبد البر في هذا الحديث
 كشيعة السعدي الدفع من معرفة
 إلى المزدلفة لاجل الاستبجال
 الصلاة لان العرب لا تلي الا مع
 العشاء بالمزدلفة فيصعد بين
 الملمحين من الوفا والسكنة
 عند الزحمة ومن الاسراع عند
 عدم الزمان وفيه ان السقاء
 كانوا يصرصون على السؤال من
 كشيعة آخره صلى الله عليه
 وآله وسلم في جميع حركاته

ضعف وقد أخرج شعوبه أحد مسلم وأبو داود والنسائي عن ابن عباس وسياق في باب
 فتح الحج وحديث البراء بن عازب أيضا النسائي وفي استندة بن الحسن بن الحسن السبيعي
 وقد أخرج مسلم وأبو جعفر وقال الامام أحمد بن حنبل في حقه زيادة على حديث الناس
 وقال البيهقي كذا في هذا رواية وثرت وليس ذلك في حديث جابر حين وصفه قدوم
 على واهله وحديث جابر أصح سنداً وأحسن ساقاً ومع حديث جابر حديث أنس
 بن مالك حديث أنس ذكر فيه قدومه على زوجته كراهة وليس فيه مقررته وهو في الصحيحين
 قوله دخلت العمرة في الحج قد تقدم ان يزيل على الفضيلة ان قرأت اسم العمرة بجر من
 الحج وكالبزرة قوله سيفاً تفعل ههنا بمعنى مفعول أي صبوغاً قوله وقد انفضت
 بفتح النون والاضاد المجهول والخاء المجهول قوله يذبح بفتح النون وضم الضاد المجهول
 بضم الواو اسما مفعول في ضرب من الطيب قوله فقات ههنا كلام محذوف تقديره
 فأنكر ما يصير في ثيابها فوضع يدها على الطيب فقات الحج قوله قد أدمر أصحابه على ما في
 رواية مسلم فوجدنا طاعة من حلت وليست ثياباً صيفاً أو كحلثاً فأنكر ذلك عليها
 قالت امرأتها يا أيها هذا قوله واستواستين هكذا في سنن أبي داود وكان جده الهدي الذي
 قدم به على من اليمن والقي في حديثه صلى الله عليه وآله وسلم مائة ثياب صيف مسلم
 وفي نسخة لم يصر فلا واستواستين بده ثم اعطى علياً فصر ما خسر قال الترمذي والقرطبي وقوله
 القاضي من جمع الروايات هذا هو الصواب لا ما وقع في رواية أبي داود قوله بضعة بفتح
 الهمزة الموحدة وهي القطعة من اللحم وفي صحيح مسلم ثم أهر من كل ذينة تضعف لعل في
 قدرو طبعها كل هو وعلى من لها وشربا من مرقةها واستدل بحديث سائلة والبراء
 من قال انهم صلى الله عليه وسلم كانوا راوا وقد تقدم الكلام على ذلك واستدل
 بحديث على بن حصة الاسود معلقاً على جواز الاشتراك في الهدى وسياق في الكلام
 على ذلك

(باب ادخال الحج على العمرة)

عن نافع قال أراد ابن عمر الحج عام حجة الطور فبقي عهدا بن الزبير فقبل هاتان التاس
 كائن فيهم قتال ففارقا ان يصدموك فقال لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة اذن

وسكوه ليعتدوا به في ذلك انتهى وحديث الباب أخرجه البخاري أيضا في الجهاد والمغازي وسلي في التماسك وكذا أبو داود
 والنسائي وابن ماجة (عن ابن عباس رضي الله عنهما) دفع مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يعرفه من عرفات
 (فصعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلموا) (وهو زجرا) يفتح الزاي وسكون الجيم صياحا شديدا وشرا الاذليل فأنشأ بوسطه
 اليهم وقال أيها الناس عليكم بالسكينة أي الرضا والرفق وعدم المزاحطة السيرة على ذلك بقوله (فان البر) يكسر الواو
 أي الشيعي (ليس بالايضاغ) يكسر الهمزة والاضاد المجهول يترجم من مصلحة وهو جعل الية على لسانه على السير وقال وضع

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

ياستاد حسين بن حبيب ابن عباس عملي القهطه واهل وسيل قال اثنان من عبد المطلب لآدموا
 حتى قطع الشجر واخرجوه اودادود القساق والطاوى وابن حيان والقزنى وصحة القزنى وابن حيان وصحة
 الحافظ في الفتح واذا كان من دهر ابن رجب طلع الشمس في يوم ربيع اوى واحق الشافى حديث اعمادها
 في قديمه ابنى - حديث ابن عباس وحديث الباب جعل الامر في حديث ابن عباس على التخييل وفيه انما الطاوى
 من طار بنى في حيا ابن عباس - قال بنى الشى على القهطه واهل وسيل - اعم واهل وسيل ان اعمهم القزنى وقال ابن

الذين كل واحد منهم قد جاءه من الله بهذا الحديث الآخر أحب إلي من حمر البهائم وما جاءه من عبد الرحمن بن القاسم بالخط ودفعت اليه كتبا استأذنته بحول الله فسلم كما استأذنته سموة فأسلم الصبي حتى قاراه بالجرة قبل ان ياتي النسخ الحديث وكنت عاتقة لا يقضي الامع الا علم قال وبعد الله الاي الشافعي في كلام الامويين لا ذكر الحكيم في الوصف المناسب يشير بكونه قد فهمه وهو لعائشة هذا اجل له انه لا يتبركون ولا لاه ولا تبركون بكونه قد فهم ثم قد ذلك لاختصاصه بكونه ذلك الوصف الا ان يقال لعائشة ففهم

الضعف والاضعف أمهم أن يكون الثقل الجسم أو غيره كما قال أذن الضعفة أهله ويحصل منها قلت ذلك لانه شر كنه في الوصف لما روي انها كانت سابقة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسبقته طهرت اللهم يسبقني ﴿٢٠﴾ (عن عبيد الله بن مسعود رضي الله عنه انه قدم بيما) أي المزدلفة من عرفات والعشاء (تسلي الصلاتين) المغرب والعشاء (كل صلاة) منهما) وحدها باذان وأقامة والعشاء يتما) المراد به الطعام أي انه تعشى بين الصلاتين وقد وقع ذلك حينما كان يروى بأخرى انه طبعه فغشى ثم صلى العشاء قال عياض وانما فعل ذلك ليحصل أنه يقتصر الفصل الذي يتما) ثم صلى القبر حين طلع القبر فأقول يقول القبر وأقول يقول لم يطع القبر ثم قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان هاتين الصلاتين حوتان أي غفرتا (عن وقتها) المتعارف في هذا المكان) المزدلفة قال البلق فيما قلته عنه صاحب الامم لم يعدا مدوح من كلام ابن مسعود في انه مرفوع أو مدح في جزء السابق اختلا يقدم الناس جمعا أي المزدلفة في الساعة أي بعد طلوع الصبح قبل ركعته الصبحوا آخره ثم قال أصاب السنة التي فعلها رسول الله

• (باب التلبية وصفتها واحكامها) •

(عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا استوتبت به واسطته فاقم عند
مسجدي الخليفة اهل فقال اللهم ليك ليك لا شريك لك ليك ان الجود والرحمة لك
والثبات لا شريك لك وكان عبد الله يذبح ذبايك ليك وسعديك والغير يدب
ليب من اذن واقام قال عبد الله مما صلاته عولتان قال وحكي السبق عن احمد وردا
بأنه ممدوح و آياك الرباوى فانه لا تافين الامر من غير ترفع ومرة وقت (المغرب والعاد
حق) (معتق) من الاحتكام أي يدخل في الحق وهو وقت العشاء الأخيرة وصلاته التبر
ظهور العلامة (ثم وقت) ابن مسعود رضي الله عنه بجزء فقط بالمشعر اطراف (حق) اس
لوان أمير المؤمنين) فكان رضي الله عنه (أفاض الآن) عند الاستغفار قبل طلوع الشمس

٢٠٤
أضواء ونظرة على وقتنا بعد قضايت
الشهر فقلولان أمير المؤمنين أخاض الآن كأنه أصلي قال
ببر بن حازم عن أبي الحسن هذا الذي انقطع هذا القول بصلوب ابن مسعود عند الفزع من عرقه
وقال الكرماني رحمه الله تعالى ان القاتل لما أدركه الموت وهو خطا فأكاد على الشفح قالو عني في رواية
مسعود (فأدركه الموت) أي أقول ان مسعود لو ان أمير المؤمنين أخاض المجر كل ما عرع أمدع عقاب من الفزع) أي عرع
٢٠٥

لما أدرك أعلام ابن مسعود
أمرع أو أفاضه عن الحديث
(قوله بل يلى) أى ابن مسعود
(حق) روى بجر العتبية يوم القصر
أى ابتداء الرأى لاختلاف أسباب
المشاكل (عن عمرو بن عبد الله) أنه
على جميع) أى بالترجمة (الصحيح
ثم وقف بالشعر الحرام (وقال
المشركين كانوا لا يشعرون من
الافاضة أى لا يدعون من
المزدلفة الحق) (حق) طلع
النفس) (وعند الطبري من رواية
سيد الله بن موسى عن صفوان
بن يزيد النخعي عن شيبه) (وقولون
أشرف شيبه) (ورأى الأصمعي
بكيفه قال النورى هو جبل
عظيم بالمزدلفة على يسار الناهب
الحق وبين القاب إلى حرقات
وله اللذكو في صفة الحج
والمراد مناسك الحج انتهى
قال القسطلانى ومراهم ذكر
في التمسك أنه يوجب الميت
بمن ليله تامة أى الحجة فإذا
طلعت الشمس وأشرق على
شيبه يسعون إلى حرقات قال
صاحب فصل المرامق تاريخ

البلد الحرام وهذا غير مستقيم لأنه يقتضي أن تبيع المد كور في صفة الحج بالمزدلفة وانما هو يعني على وبلا فانه
فأخذ كراهية الطبري فشرح التبيين قال الجهد الشرازي في كتاب الوصول والمغنى في بيان فضل من أن يقول التوحي
مختلف لا جماع أنه المصنف التوحي في قول في القاموس وشيخ التبريزي في التوضيح والجمع والأرجح والأصح والأحد
وهذا مع جبال يظهره أن النبي صلى الله عليه وسلم من هذا بل اسمه شريف بن علي والمغنى تطلع عليك الشمس وكما تنظر أي ذهب
بهم بما يقع الخاف بفردا أسرع في الصدوق قبل نقله على علوم الأخلاص أي تبعها (وإن النبي صلى الله عليه وسلم) وآله وسلم

خا نهم) فاقاض حين اسفر قبل طلوع الشمس (ثم اعاض) أي التي ملى الله عليه وآله وسلم وأمر والمعهذ الاول لعطفه على
 قولنا انهم وفي حديث جابر الطويل من سلم فليركبوا فقال أي عند المشعر الحرام حتى اسفر جدا دفع (البل ان تطلع
 الشمس) ولا ينزيعن ابن عباس فدفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين اسفر كل من حمل ان تطلع الشمس وهذا
 مذهب الشافعي والجمهور وقال مالك في المدة ولا يقف أحدهما أي بالمشعر الحرام الى طلوع القمر والاشجار ولكن يدفع
 قبل ذلك اذا اسفر ويدفع الامام دفع الناس ٢٠٥ وتر كرويه صحيح لبعض اصحابه بان النبي صلى الله عليه

وآله وسلم لم يعمل الصلاة منفصلا
 الا يدفع قبل الشئ فكما بعد
 دفعه من طلوع الشمس كان اوله
 وهذا موضع الترجمة (عن ابن
 هزيمة دفع الله عنه رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وأبو جراح) قال في الفقه المذهب
 على اسمه بعد طول البحث يسوق
 (دنه) زاد مسلم مقلدو البينة
 قطع على الجبل والناسك بالبقرة
 وهي بالابل أشبه وكما استمالها
 بها كان هذا (فقال) صلى الله
 عليه وآله وسلم (انكم) لتضاف
 بذلك الجاهلية في ذلك الاتهام
 بالناسك والوصلة والحلم
 وأوجب بعضهم تركه بهذا
 المعنى علا ظاهر هذا الامر وجه
 الجمهور على الاشارة لمصلحة
 دينه واستدلاله صلى الله
 عليه وآله وسلم أهدي وليركب
 ولم يأمر الناس بركوب الهدايا
 وجزية التسوي في الاروضة
 سكاصلها في الضحايا ونقل في
 المجموع عن القتال والمورد
 جواز الر كوب مطلقا ونقل
 فسمه أي سلمه والبندنيي

وبالا فالمد كونه وخالفهم آخرون فقالوا لا ينبغي ان يزاد على ما فعل رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم الناس ويحوزان اذ يات حال الجهور وسكن ابن عبد البر عن مالك
 الكراهة هو أحد قول الشافعي وقد اختلف في حكم التلبية فقال الشافعي وأصحابها
 سنة وقال ابن أبي هريرة رواية وسكاه انك لمدة من بعض المالكية والخطابي عن مالك
 وأبي حنيفة واختلف هؤلاء في وجوب التلم تركوها وقال ابن شمس من المالكية
 وصاحب الهداية انها واجبة يقوم مقامها فعل يتعلق بالجم كالنحو جمعي الطريق
 وسكن ابن عبد البر عن الثوري وأبي حنيفة وابن حبيب من المالكية وصاحب الهداية
 من الحقيقة من الشافعية أهل الظاهر انهم اكرن في الاحرام لا يشهد
 يدفعوا وأخرج ابن سعد عن مطايع استأذنيهم فرض وسكاه ابن المنذر عن ابن
 عمر وطولس وعكرمة وعن السائب بن خالد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 أنا جبريل فأمرني ان أصبر أصحابي ان رفعوا أصواتهم بالاحلال والتلبية فزاد التلبية
 وصححه الترمذي وفي رواية ابن جبريل أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال كن هاجبا
 متجابا والعج التلبية والتج فخر البدن وأما جده عن خزيمة بن ثابت عن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم انه سكت ان اذ فرغ من تلبية قال الله عز وجل رضوا والجنة
 واستعادي جسمي من النار فزاد الشافعي والدارقطني وعن القاسم بن محمد قال كان
 يستحب لرجل ان اذ فرغ من تلبية ان يصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 رواه الدارقطني وعن الفضل بن العباس قال كنت قد سجدت لرسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم من جمع الحق فيقول بي حتى في جرة العقبة رواه الجماعة وعن حماد
 عن ابن عباس قال يرفع الحديث انه كان يركب من التلبية في المرأة اذا استلم الحجر
 رواه الترمذي وصححه وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال بي
 المعقر حتى يستلم الحجر رواه ابو داود حديث السائب بن خالد أخرجه ايضا مالك في
 الموطأ والشافعي عنه وابن حبان والحاكم والبيهقي وهمسوء وأخرج نحوه
 الحاكم عن أبي هريرة ثم رفعوا وأحمد من حديث ابن عباس وأخرج ابن أبي شيبة

وشر هذا أقبيد بالجملة قال الروائي يجرى به بغير حاجة فصار النص وهو الذي حكاه الترمذي عن الشافعي وأجودا حتى
 وفي شرح مسلم عن مروان بن الزبير وسال في رواية عنه وأحدوا حتى تركوا من غير جملة بحيث لا يضر حاتم قالوا دللنا
 على حرمة وهو أقبيد رواية جابر بن مسلم تركها بالخير وفيها الخشت الياسني بعد ظهر انتهى يعني انه مقيد بالتقدم بقضي
 على المطلق لانه من خرج منه فلا يرجع فيه ولو أجمع النفع لغرض وتأجيل استقباله ولا يجوز تخلفا والذي دلت على
 تنقيح المتن من كتب الحنابلة وعليه القنوي عنه هو تركه كونه الحاشية فقط لا شر ورضي نصها وهو مذهب الحنفية

أيضا قال القسطلاني (قال) الرجل (انما بدنه) أي على (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ان له افعال انما بدنه) يعني
 ويكف (انما بدنه) أي على (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ان له افعال انما بدنه) يعني
 أو لم يستحقه أو حتى يصفى الهلاك أو شدة العذاب أو الحزن أو واد في جهنم أو يقرأ أو يهبط أو الكمال يستعمل أو أو يهبط
 هذا المعنى هنا لتكثر الخاطبة عن استئصال امر صلى الله عليه وآله وسلم لقول الرازي (ق) (المرأة الثالثة) (أو) (المرأة الثانية)
 قال القرطبي وغيره قالوا أي ذلك تأدية ٢٠٦ لا يبل من اجتهاده لمع عدم خفاها لعل عليه ويحتمل ان لا يراه

بها موضوعها الأصلي ويكون
 محلي على لسان العنبر يلى
 الخاطبة من غير قصد لوضوح
 كما في ترتيب ذلك ولعله وقيل كان
 أشرف على حكمته من الجهد وويل
 كلمة فقال لمن وقع في حكمته كبحر
 خالص أشرف على الهلاك
 فأوكف على هذا هي أخبار قال في
 الفتح استدله أي هذا الحديث
 على جواز ركوب الهدي سواء
 كان واجباً أو متطوعاً لكونه
 على الله عليه وآله وسلم يستعمل
 صاحب الهدي عن ذلك فدل
 على ان الحكم لا يقتضي ذلك
 وأصرح من هذا ما أخرجه أحد
 من حديث على أنه سئل عن ركوب
 الرجل هديه قال لا بأس قد كان
 الذي صلى الله عليه وآله وسلم يمر
 بالرجال يشربون فيأمرهم بركوب
 هديه أي على النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم وأما ما أخرجه أبو جابر
 مطلقاً قال روى عن ابن عباس
 ابن التمر لاجد وصلى به قال
 أهل الظاهر وأطلق ابن عباس
 وصحوا بما فيه من حديثه
 الثلاثة فقرأ أحد من أكره التها

عن المطلب بن عبد الله بن حنبل قال كان أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 يرفعون أصواتهم حتى تيم أصواتهم وأخرج الترمذي وابن ماجه وأما من حديث
 أبي بصير السديني أنه في الحج للحج والتج واستغفره الترمذي وحكي الفارغاني
 الاختلاف فيه وأما الترمذي الذي هو من حديث جابر ورواه أبو القاسم في
 الترمذي والقرطبي ورواه غيره وهو صحيح في أي فسر وروى ابن القسري في
 مسنده في حقه عن ابن مسعود وهو أخرجه أبو يلى وحديث خزيمة في أسنده
 صالح بن يحيى بن أبي زائدة وهو مدني ضعيف وفيه أيضا إجماع من أبي يحيى ولكنه قد
 تابعه عليه عبد الله بن حنبل في الحديث الآخر في السبق والله اعلم وحديث ابن
 خليس الأول في أسنده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وفيه مقال وحديثه الثاني قال
 المنذري أخرجه الترمذي وقال صحيح في أسنده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وقد
 تكلم فيه جماعة من الأئمة انتهى كلام المنذري وليس في الترمذي إلا الحديث الأول
 الذي مره المسند وهو والى بعده حديث واحد ولكنهما اشتقا فلهما جعلهما
 المستند حديثين قوله ان أمر أصحابي الخ استدله على استحباب رفع الصوت في الرجل
 بالتلبية حيث لا يضر نفسه وبه قال ابن زيدان وأخرج بقوله أصحابي التماسا من الرواة
 لا يظهر جليل يقتصر على إسماعيل فلهما قال الرواية فان وقعت صوته في الحرم لا تلبس
 يعود على المحرم بل يكون مكروها وكذا أهلنا وأهلنا وابن الرقعة وذهب داود إلى
 أن دفع الصوت واجب وهو ظاهر قوله فأنزلنا أمر أصحابي لاسيا وأفعال الحج
 وأقواه يان لجميل واجب هو قول الله تعالى وقوله على التلبيح واليت وقوله صلى الله
 عليه وآله وسلم لا يحدوا عنى مناسككم قوله حتى وهي جرة العقبة فيه دليل على ان التلبية
 تنفر إلى جرة العقبة واليهذه الجمهور وطال طاقة قطع الحرم التلبية إذا
 دخل الحرم وهو مذهب ابن عمر لكن يعاد التلبية إذا شرب من مكة إلى عرفة وقالت
 طاقة قطعها إذا راح إلى الوقت رواه ابن المنذر وسعيد بن منصور وبأبيد حمية
 عن عائشة وحدثنا أي وطاح على وبه قال مالك وقيد بن زوال الشعب يوم عرفة
 وهو قول الأوزاعي وأبي القاسم ومن الحسن البصري منه لكن قال في حقه المذاهب
 عرفة واختلف الأولون هل يقطع التلبية على أول صلاة أو عند تقديم الرمي فذهب

وقد صاحب الهدا يفسر الحنفية بالأضطرار إلى ذلك وهو المخول عن الشعبي وقال ابن القسري عن مالك بن كعب جمهورهم
 للضرورة فإذا استرح نزل قال في المسئلة مذهب طائفة وهو المتع مطلقا قال ابن العربي عن أبي حنيفة وشنع عليه ولكن
 التي تنقل الطهارة وغيره الموانع بقدر الحاجة إلا أنه قال ومع ذلك يضمن ما تضمن منها ومذهب حنابل وهو وجوب ذلك تنقله
 ابن عبد البر من بعض أهل الظاهر عسكنا بظاهر الأمر واختلف الجيزون هل يصل عليه لسانه لخصه مالك وأجاز الجمهور
 وهل يصل عليه أعين أو يقرأ الجمهور أيضا على التمسك بغيره من الجاهل على أنه لا يقرأ حوا قال الطحاوي فإذا

احتلج بهم ثبوت الصدق به ثباتاً لا فسد صدقته وقال ما لا يشرب من لبنه فان شرب لم يفرم انهم وفي الحديث فكم من
 القنوى والتسبيح الى الابد الى الامم وزي من لم يدا الى ذلك في يده وجوزوا في سائر قال سحر في السفر واثبات
 العسكري اذا رأى المسحة الصغيرة لا يقع من اوشادها اليها واستقبلته المنعجوا اذا تقبلوا القنوى فقدموه موقو
 اليهود في الاوقاف العامة واما الخلفاء فلو لم يلقوا على انفسهم عند الحاجة ومن وافقهم في ان ابن عمر رضي الله
 عنهم قال فتح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة ٢٠٧ اوداع بالعمرة الى الحج) القنوى بلفظ القرآن
 الكريم وسوق الصباية أهم

من القرآن كما ذكره في واحد
 وانما كان أهم منه احتلج ايراد
 به القنوى المسمى بالقنوى في
 الاصطلاح الحادث وان يرايه
 المصنف باسم القنوى في ذلك
 الاصطلاح لكن ريق النظر
 انه أهم في عرف الصباية أم لا فاق
 المصنف من سعد بن المسيب
 قال جتمع على عثمان بسنن
 فكان عثمان يري من التمسح
 فقال على ما روي الى امر فعليه
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 نهى عنه فقال عثمان دعنا منك
 فقال لا أستطيع ان أدعك
 فلما رى على ذلك أهل بلجها
 فهذا عين الله صلى الله عليه وآله
 وسلم كان قانوناً به أيضاً ان
 البلج عن عثمان فان عثمان كان
 يهوى من المتعول له على الظاهر
 مخالفة تقرير المذاهب صلى الله
 عليه وآله وسلم وانه لا يفسخ
 فخره وانما يكون مخالفة اذا
 كانت المسحة التي هي منها عثمان
 قبل على الامر من الذين منعهما
 ولعن اخاه على عثمان على

جهورهم الى الاول والى الثاني أجود بعض اصحاب النافى وجل لهم ما روى ابن
 خزيمه عن طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن الحسين عن ابن عباس عن الفضل
 قال أقضت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم من عرفات فلم يزل يلبى حتى روي جرة العقبة
 ويكبر مع كل حصة ثم قطع التلقيم آخر حصة قال ابن خزيمة هذا حديث صحيح مفسراً
 لما في الروايات الاخرى وان المراد حتى روي جرة العقبة اي أنهم رويها انتهى والامر
 حكماً قال ابن خزيمة فان هذا حديث مقبول يخرج من غير صحيح فهو ثمانية فزيد
 وقبوله متفق عليه كما تقدم في الاصول قوله حتى يستمر في الجهر فلهذا يلبى في حال
 دخوله المسجد بعد روية البيت في حال منتهى حتى يشرع في الاستلام ويستغنى منه
 الاوقات التي فيها خاصه خصوص وقد ذهب الى ما دل عليه الحديث من ترك التلبية عند
 الشروع في الاستلام أبو حنيفة والشافعي في الجديد وقال في القديم يلبى ولكنه يقتض
 صوته وهو قول ابن عباس واحد

«عليه ما سأل في الحج الى العمرة»

(عن جابر قال اهلنا بالحج مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما قدم مكة أمرنا ان
 نحل ونحلبه امره فكم ذلك علينا واذنا به صدورنا فقال يا أيها الناس اسألو فلولا
 الهدى حتى فعلت كما فعلتم قال قالوا فقلنا حتى وطئنا القنوى فقلنا كما فعل الحلال حتى اذا
 كان يوم التروية وجعلنا مكة بظهر اهلنا بالحج متفق عليه وروايت اهلنا مع النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم بالحج خلاصا الى الجاهلية حتى فقهنا مكة لاربع ليال خلون من ربي
 الحلة فقلنا وسبنا ثم أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان نحل وقال لولا هدي
 لحلت ثم طاهر اقدرة ما قال فقال يا رسول الله ارايت من هذا هذا ما سألنا من اهلنا
 فقال بلى هي الابدولة البضايى او بدوهم وسلم مناهو عن اي سجد قال خرنا مع رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم ولعن نمرض بالحج صراخاً فلهذا سألنا من اهلنا ان يحلبها
 عزة الامن ساق الهدى فلما كان يوم التروية وقورنا الى منى اهلنا بالحج ولما جد
 وسلم هوى من اصحابي اي بكر قال خرنا مع من فقال رسول الله صلى الله عليه وآله

ان القرآن من سعى القنوى وسيتذبح لربك قول ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم على القنوى القن الذى سمعته انا اولي
 يكن عندنا من ذلك القنوا فكيف وقد وجدته ما يجدها فقلنا هو ما في جميع مسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع العمرة
 وطائ لهما طوافاً واحداً ثم قال فكل فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلنا ان مراده بقنوا المتعول في هذا الحديث
 القنوى المسمى بالقرآن (واحد) صلى الله عليه وآله وسلم أي يقرب الى الله تعالى بجاهلها مؤلف عندهم من سوقته من التمسح
 الحرم ليقربوا بغيره على ما كينه فقلنا (تساقط معه الهدى) ولكن اربعة او ستين بيته (من ذى الحليفة) سبقات أهل

الحديث قال المهلب أراد المصنف أن يعرف أن السني الهدي أن يساق من الحل إلى الحرم فإن اشترى من الحرم خرج به إذا
 بيع إلى حرة فهو قول مالك قال خلل لم يخل قلبه البلهو وقول النبي قال لجهو وإن وقف به برقت عينه والآن لا بد
 عليه وقال أبو حنيفة ليس مسئلة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما ساق الهدي من الحل لأن مسكنته كان خارج الحرم
 وقد أكله في الأبل ظاهراً البقر فقد تصف من ذلك والغنم أضف ومن ثم قال مالك لا يساق إلا من حرة أو ما قرى بها لأنها
 تصف من قطع طويل المسافر وروى ٢٠٨ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال أي بني (بالعبرة ثم

أهل) أي بني (بالج) قد استشكل
 هنا قوله قد أكل بالهجرة ثم أهل
 بالج لان جميع الاحاديث
 الكثيرة في هذا الباب دللت على
 أنه بدأ ولا بالج ثم أدخل عليه
 العمرة وهذا العكس وأوجب
 عنه بان المراجعة صورة الاحلال
 أي لما أدخل العمرة على الحج
 لبيها فقال لبيك بعمرة فوجه
 معارضه ما بين حديث أنس
 لكن قد انكر ابن عمر ذلك على
 أنس فيستحل أن يعمل انكار
 ابن عمر عليه لكونه أطلق أنه على
 الله عليه وآله وسلم جمع بينهما
 في ابتداء الامر وبوجهه
 الثاني بل وفيه نقص الحديث
 (فتشع الناس) في آخر الامر
 (مع النبي صلى الله عليه وآله) وآله
 (وسلم بالعمرة إلى الحج) لأنه
 معلوم أن كثيرا منهم أو
 أكثرهم أحرأ وأول بالج
 مفردين وإنما انضموا إلى العمرة
 آخر انفسار واستعقب (فكان
 من الناس من أهدي ساق)
 زاد في بعض الاصول معه
 (الهدي) من ذي الحليفة

وسلم من كان معه هدي فليقيم على احواله ومن لم يكن معه هدي فليصل فليكن معي
 هدي فليصل وكان مع الزبير هدي فليصل رواه مسلم وابن ماجه وسلم في رواية يقدمننا
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مهلين بالج) قوله وجعلنا مكة بظهر اوى جعلناها
 رواه الظاهر ناوذة التي عند اوتهم الذهاب إلى النبي قوله لا تضاعفني يعني من العمرة ولا
 للقران ولا غيرها قوله من ذي الحليفة بكسر الحاء على الاصح قوله أرى تمتتها هذه
 أي أخبرني عن فضائل الحج إلى حرة فاعلم اني تتعافيا بالتمام والطيب واللبس قوله
 لصانها هذا أي مخصوصة لا تقبوز في غيرها م لا بد أي جميع الاصناف ولقد استدله هذه
 الاحاديث وما يأتي بعدها من كراهة المصنف من قال انه يجوز فسخ الحج إلى العمرة
 لكل أحد وروى قال أحد وطائفة من أهل الظاهر وقال مالك وأبو حنيفة والناس
 قال النووي وجهه والطاهر من السبق والتلف ان فسخ الحج إلى العمرة هو مختص
 بالعمرة وفي تلك السنة لا يجوز بعدها قالوا وانما أرواه في تلك السنة ليعاها
 ما كانت عليه المأهلية من تهرج العمرة في أشهر الحج واستدلوا بحديث أبي ذر
 وحديث الحرث بن بلال عن أبي سعيد أن ابن أبي الجواب عنهما قالوا ومن قوله لا بد
 جواز الاحتراق في أشهر الحج أو القران فهما بائزان في يوم اقامتهما وأما فسخ الحج إلى
 العمرة فنقص تلك السنة وقد عارض الجوزون نقص ما احتج به المأمون بأحاديث
 كثيرة من أربعة عشر من الصحابة بقوله المصنف في هذا الباب منها أحاديث حشيرة
 منهم وهم جابر وسراقة بن مالك وأبو سعيد وأسماء عائشة وابن عباس وأنس وابن
 عمر والربيع بن زياد والمروان بن الحكم ليدكر أحاديثهم وهم خمسة وعلى قاطبة بنت
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبو موسى قال في الهدي وروى ذات عن هؤلاء
 الصحابة بطوائفهم كآراء التابعين حتى صار متقولا عنهم تقليد راجع الشك ووجب اليقين
 ولا يمكن أحد أن ينكر ما يقول ويقع وهو مذهب أهل بيت رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم ومذهب جبر الأمة ويحرم ابن عباس وأصحابه ومذهب أبي موسى الأشعري
 ومذهب امام أهل السنة والحديث أحمد بن حنبل وأهل الحديث معه ومذهب عبد الله
 ابن الحسن الغنوي قاضي البصرة ومذهب أهل الظاهر انتهى واعلم ان هذه الاحاديث
 قاضية بجواز الفسخ وقول أبي ذر لا يصلح إلا احتياج به على أنها مختصة بتلك السنة

أي من المقاتل وقوله السب إلى سوق الهدي من المواقيت ومن الأماكن
 العبيدة قال في الفتح وهي من السوق التي أعطاها كسعين الناس انتهى (ومنهم من لهدى فليقدم النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم مكة قال الناس) في رواية عن عائشة رضي الله عنها فتصلى ثم على القبله وآه وسلم قال لهم ذلك
 بعد أن أحاطوا بذي الحليفة لكن الذي يحمل عليه الاحاديث في المصنفين وغيرهم من رواياتنا فتوجبوا فيه وهما انما
 قال لهم اني مني سفرهم ودفعهم مكة وهم يسرف كل حديث عائشة وروى طوافه كل حديث جابر ويحمل

تكرار الامر في الواقعة والقرينة كانت آخر اجتناب امرهم بفتح الحاء في العصرة (من كل منكم اهدى فاته لا يصل لى حرمته) أي من افعالهم (حتى يقتل به) ان كان حيا كان من معقر الكذبة في الرواية الاخرى ومن احرم بصرة فليصل ومن احرم بصرة اهدى فلا يصل حتى يضر حديه (ومن لم يكن منكم اهدى فليطوف بالبيت وما سقا والمرو وتول بصرة من شعروا به واتوا بالقتل والصلوات ان كان افضل ليقتل في شعرة يقاتل في الخلق فان الخلق لم يقاتل منه في قتال العصرة قال الثوري معتاده بقتل الطواف والمشي ٢٠٩ والتعبد به بمرحلا ولا بدليل على ان الخلق او التفسير فيك وهو الصحيح وقيل استباحة محظور (وليسل) امر معتاده انشأوا صار حلالا فله فعل كل ما كان محظورا عليه في الاحرام ويحتمل ان يكون امراء في الامامة كتوة تعالى واذا سلمت فاستطادوا والمراد فصح الخلع مرة واقبلها حتى يصل منها ويقبل ما كان عليه سرا قبل الاحرام (ثم ليل بالجم) أي يصر في وقت خروجه الى عرفات لا تهل قبل الفصل من العدة ولذا قال ثم ليل قبل فغير يتم المقضية التراخي والهل (فمن لم يجد هديا) في ذلك المكان ويحقق ذلك بان يمسك وجوده او غنائه او يبعد عنه لكن احتاج اليه لاهم من ذلك او زاد على غن المثل او كان صاحبه لا يريد به فيقتل الى الصوم كما هو نص القرآن (فلمن ثلاثة ايام في الحج) أي بعد الاحرام به والاولى تقديمها قبل يوم عرفة لان الاول فطره فينتب ان يهرم المقنع الطاهر من الم قبل سادس ذي الحجة

وبذلك الركب وغاياته انه قول صحابي فله وصرح للاجتهاد فلا يكون جعلا على أحد على فرض انه لم يضره غيره فكيف اذا عارضه رأى غير من العصاة كان يماس فانه اخرج عنه مسلم انه كان يقول لا يطوف بالبيت صالح الأسفل وأخرى حيد الزاقي انه قال من جاء به سلا بالجم فان الطواف بالبيت يصير الى هرقته أم أبي فقتل فان الناس يتكروون ذلك عليه فقل الى سنة تقديم وان دعوا وكله وسى فاته كان يقتل جيراوا الفسخ في ثلاثة عشر كما في صحيح البخاري على ان قول أبي ذر مريض بصريح السنة لا يقدم في جوابه على الله عليه وآله وسلم لسم الله قوة لا يدل له من متعبد تلك جنس وصياتها الى ما بقوه متعته هذه فليس في المقام متسكك سيد الملقين يتعبد ويعلم لتسبب في قابلية هذه السنة المتواترة وأما حديث المحدثين بيلان من ابيه فسيأتي انه في صالح التسبب على فرض افتراءه فكيف اذا وقع معارضه لاجل حديث أربعة عشر معيارا كلها صحيحة وثابتة بصل من قال انه لم يفسوخة لان دعوى الفسخ اقتضاج الى فسخه من جهة متأخر عن هذه التصريح وأما حديث الدعوى فاهم لا يجوز انه أحد أو أمارا وأما الزاقي من حجة قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أسل لنا التمتع ثم حرموا علينا فقال ابن القيم ان هذا الحديث لا سند له ولا مقتا ماسده فما لا تقوم به جهة عند هذا الحديث وأما متته فان المراد بقلته في هذه متعة النساء ثم استدلى على ان المراد ذلك باجماع الامة على ان متعة الحج غير محرمة ويقول هم ولو جئت لتفتت كما ذكرنا ثم في سنته بقولهم لم يسل هل نهى من متعة الحج فقل لا بد لكاتب الله انخرجه منه عبد الزاقي يقول صلى الله عليه وآله ولم يزل الا بقاءه قطع لتوجهه وود الفسخ عليها واستدل على الفسخ بما أخرجه أبو داود وان رجلا من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى عن اخطاب فشهد عنده انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي قبض فيه ينهى عن العصرة قبل الحج وهو ممن رواه في حديث السب عن ابن الجوزي المذكور وهو لا يصح من عرو قال أبو سليمان انطلق في اسناد هذا الحديث قال وقد اعترض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل موته وجو ذلك اجماع اهل العلم ولينذكر فيه خلافا نهى اذا تقرر ذلك هذا اجل ان هذه السنة على جميع الامة وسبب اتي ان هذا الباب بقية متسكك الطائفتين وقد اختلف هل الفسخ على

في السبل للشوكاى والمراد انهما في ايام الحج أو مع أعمال الحج انتهى (وسبعة اذا وجب الى أهله يسداه ويمكن توطن به كذا ولا يجوز زومها في توجهه الى أهله لا بتقديم الصلاة البدنية على وقتها وينتدب بتابع الثلاثة والسبعة موديث الباب أخرجه مسلم وأبو داود والسنن في الحج (عن السور) كسر الميم وسكون السين وقع الواو (ابن عمره) يقع الميم وسكون انتهاء المعية وقع الراء معانكة أخت عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري وكان موافقه بعد الهجرة بمسنتين وقدم المدينة

في بعض نسخين قال الدعوى مختلفة عن التي صلى الله عليه وآله وسلم أحاديث وحديثه صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث هل ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بعض طرقه عند مسلم نعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأما الحديث بعد ذلك على أنه وقيل الهجرة فكذلكهم أطلقوا على أنه وقد بعدوا وقد تأول بعضهم أن قوله محتمل من الخبر بالكسر لأنهم أعلم بالضم يريد أنه كان عاقلاً لا ضابطاً لما يتصله وفيه بعد ووفق في حصار ابن الزبير الأول أصابع بجر من عبارة المتبعين وهو صلى الله عليه وآله وسلم في عام سنة أيام ومات يوم ألفي ٢١٠

لأن ذلك الحصار كان من الجراح وفيه قتل ابن أبي بكر ولم يبق المسور في هذا الزمان (ومروان) ابن الحكم بن أبي العاص القرشي الأموي ابن عم عثمان رضي الله عنه وكتابه في خلافة وفيه بعد الهجرة بستين وقيل بأربع وقال ابن أبي داود كان في الفتح عجزاً وفيه أوداع لم يكن لأندى أصعب من التي صلى الله عليه وآله وسلم شيأ لم تأل في الأصابع ولم أومن بزم مصبته فكأنه لم يكن حشدة عجزاً ومن بعد الفتح أخرج أبو مالك الطائي وهو مصعب فلم يشبهه أزيمن الرؤبة وأوسل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقوله البخاري بالمسورين خزيمة في روايته من الزمري عنها في قصة الحديسة وفي بعض طرقه عنده أنها روي ذلك من بعض الحسبية وفي أكرها أرسل الحديث وروي مروان الثلاثة سنة أربع وستين ومات في رمضان سنة خمس وثلث أو واحد وستون سنة كالف في التقريب ولم تثبت له حبة وقال الحافظ مني الذين السامعي في الخلاصة لا يصح لمصاحروني عن عثمان وعلي وعنه قال ابنه صد المق وسهل بن سعد أكرمته في جميع البخاري استولى على مصر والشام وطاعت جميع سنة خمس وستين (قال) أي المسور ومروان (خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) لكديته زمن الحديسة (في بضع عشرة متاعاً من أصحابه) والبضع بكسر الباء وقد تنقح ما بين الثلاث إلى التسع (حق) إذا كثروا بنى الحليفة بمسقات أهل المدينة المشهور (قلنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي أنه (ظاهرة) أي ظاهره (بجند الفاروق) أي على الله عليه وآله وسلم فاقوم الحديسة وإذا نزلنا من الناسك بشتنا طقنا بالبيت واسما والمروة فقدمت بجندنا علينا الهدى كما

وجه الوجوب أو بالجو اذ قل بعض إلى أنه واجب قال ابن القيم في الهدى بعد أن ذكر حديث البراء إلا في نفسه صلى الله عليه وآله وسلم لم يعلم بفعله ما أمرهم به من التسعين ونحن نشهد الله علينا قالوا أمرنا بهجراً يا نافر ضاع علينا فنهضه إلى حرة فنادى من غضب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبنا على أمره فوالله ما فسخ هذا حياته ولا بعد ولا مع حرف واحد يعارضه ولا خص به أصحابه دون من بعدهم بل يرى الله على لسان سراقه أن ساء هل ذلك محتمل بهم فأجابهم بذلك كقولنا لا إذا نادى ما يقدمه على هذه الأحاديث وهذا الأمر المؤكد الذي غضب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على من نالته انتهى والظاهر أن الوجوب رأى ابن عباس لقوله فيما تقدم أن الطوائف بالبيت يصعب أن يعمدته أم أي (وهن الأسود) عائشة قالت سرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا ترى إلا الله الحج طافنا الطوائف بالبيت وأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم من لم يكن ساق الهدى أن يصل لخل من لم يكن ساقاً ونسأله يسق فاحلن قالت عائشة طفت فلم أظن بالبيت وكنت قسم متفق عليه وعن ابن عباس قال كانوا يرون العمرة في أشهر الحج من البحر القصور إلى الأرض ويجعلون الحرم صغيراً ويقولون أدارا البحر وعفا الأثر وأصل صغر حلت لعمرة نزلت احقر مقدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه صبيحة رابعة مهلين بالحج فامرهم أن يجعلوا حجرة فقامت ذلك عندهم فقالوا يا رسول الله أي الحبل قال حل كل متفق عليه وعنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذه حرة فاحتجنا بها من لم يكن عندهم حدى فليصل الحبل كله فإن العمرة قد دخلت في الحج إلى يوم القيامة رويها ما جسد وسلم أبو داود والشافعي وعنه أيضاً أنه مثل من متعة الحج فقال أهل المهاجرون والأنصار وأزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الأوداع وأهلنا طلبنا من مكة قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يجوز لهم أن يأتوا مكة بالبيت حرة إلا من قبل الهدى فطقتنا بالبيت بالصفاء والمروة وأما الناسك بشتنا طقنا بالبيت وقال

قال ابنه صد المق وسهل بن سعد أكرمته في جميع البخاري استولى على مصر والشام وطاعت جميع سنة خمس وستين (قال) أي المسور ومروان (خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) لكديته زمن الحديسة (في بضع عشرة متاعاً من أصحابه) والبضع بكسر الباء وقد تنقح ما بين الثلاث إلى التسع (حق) إذا كثروا بنى الحليفة بمسقات أهل المدينة المشهور (قلنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي أنه (ظاهرة) أي ظاهره (بجند الفاروق) أي على الله عليه وآله وسلم فاقوم الحديسة وإذا نزلنا من الناسك بشتنا طقنا بالبيت واسما والمروة فقدمت بجندنا علينا الهدى كما

نسب إليه في كل من سببهما التبرج (والأحرار بالعمرة) ويؤخذ منه أن السفل قد القسا أن يشعروا بقلديته عند الأحرام من
المقاتل وهل الانفصال تقديم الأسماء والتقليد خلاف الروضة مع في الأول شيخي جميع مسلم وصح في الثاني عن فعل ابن عمر
وهو المصنوع وزاد في المجموع أن الماورى حتى الأول من أصحابنا كلهم وليد كريمة خلافاً لهذا الحديث مشروعية
الاشعار قد في الإعلام بأنها صارت حديثاً بينهم من يصلح إلى ذلك وسحقوا اختلطت بغيرها فتركت وأضلت عرفت أو طغت
عرفها المسالكين بالعلامه فأكلها جميع ما في ذلك من تنظيم شعار الشرع ٢١٤ وحشا الخمر عليه وأسلم من

قال تعالى فما استبصر من الهدى فمن لم يجد فسيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم إلى
أماكنكم واده الضاري قوله ولا ترى إلا أنه الحج في تقط الحسم ولا ذكر الاستيام في ظاهر هذا
أن عاتقهم غير هامن الصلابة كانوا هم من الحج ولقد تقدم قوله فما استبصر من الهدى
ومنهم أهل الحج والصمرة ومنهم أهل الحج فيقبل أن هذا كرم كما كانوا يعتادونه
من ترك الاستقام في أشهر الحج فخرجوا إلى يعرفون الاستقام من بين لهم التي صلى الله عليه
وأحمد وسلم وجوه الاحرام ومنزلة لهم الاستقام في أشهر الحج قوله ونسأله يقين أي
الهدى قوله وذكر كرم فاعتادوا في كافي الضاري وغيره قال كانت ليلة الحصة فقات
باري ولله برجع الناس يجهتونه وأربع أيام بجمعة قال وما حفظ إلى أن قدمته فقلت
ذال خاذهي مع أخيك إلى التمتع فاعلى بصرة فهو عسل كذا وكذا فقلت فخصه
ما أراي الأسابهم قال حصر ألقا وأما طوف يوم النحر قالت بلى قال لا بأس
ان ترى قالت خاتمة فلتحق التي صلى الله عليه وأحمد وسلم وهو معده من مكة وأنت مهيطة
عليها أو ألتصعدت وهو متب منها قوله من أجز السجود هذا من أبا طليم المستندة إلى
غير أصل كسائر أخواته قوله ويحيطون الحرم صغر قال في التفت كذا هو في جميع
الاصول من الصبيح قال لا تووي كان يقين أن يكتب بالالف ولكن على تقدير بدنها
لا يقين قرأه عنوه بالانه مصروف بلا خلاف يعني والمشهور في الفقه بالبيعة كناية
التصديق بغير الفاء فلا ينه من كاتبة بغير ألف أن لا يصرف فيقر بالالف وسبقه
عياض التي التي الخلاف فيه لكن في الحكم كذا أو بعيدة لا يصرفه فقيل لا يمنع الصرف
حتى يجمع عتات فاعلمها قال المعركة والساعة وقسمه القفري بان مرادها الساعة
الزمان والاذنة ساعات والساعات مؤنثة تأتي وانما جعلوا الحرم صغرا لما تخوا
عليهم النفس على الجاهلية فكانوا يسعون الحرم صغرا ويحلقون ويؤخرون صغرا
الحرم ثلاثا يواي عليهم ثلاثة أشهر حرمة فيضيق عليهم فاعلموا يعتادونه من المقدسة
والقائمة والمبقة فاهم الله عز وجل في ذلك فقال إنما التي مزا. قال الكفر يضل
الذين كفر وأخوه أذا بر الأبر يفض المال الهمة والموعدة ما كان يحصل ظهور
الأبل من الحبل عليها وشقة السفر فاه كان يبر عند انصرافهم الحج قوله وعفا الأثر
أي الغدس أثر الأبل وغيره قال سيم هاء يحتمل أثر البراءة كروءه والاضطال تقرا

ووقع ابن عباس جماعة منهم ابن عمر وقيس بن سعد وعلي بن عمر والنضى وعاصم بن سمر بن وأخرون قالوا من أرسل الهذلي وأقام حرم عليهم ما يحرم على الحرم وقال ابن مسعود وعائشة وأنس وابن الزبير وأخرون لا يعرفون شعرا ما ولا خلقا ما عرفناه إلا بالصلوة والجمعة إلا الذين ماروا لهما ري وغيرهم طرئ عبد الملك بن جابر بن أبيه قال كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وآله والحرم ففلقه من جيبه حتى أخرج من بطنه رجله وقال أله أحرمت بيده التي بقيت مني إن تفقد اليوم وتشتر على مكان كذا فلبس ثيبي ونسيت فلم أكن أخرج جيبه من رأسي لكن قال لي الفقه وهذا لا يجزيه له عيب استأذنتهم قال لا والله والله

عائشة بنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخرجهما أبا الحسن طر يقين وزينة وقال الجميع وأخبرهما أيضاً الأيزار ويخالفه ما ثبت في الصحيحين وفيه عسان حديث عائشة ويمكن الجمع بعد التمسك وبذلك لما أخرجه التساقص من حديث جابر أنهم كانوا إذا كانوا حزينين مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالوا يا رسول الله انصرف الهم عنك شاماً حرم دون شاترك وقد كنا بينهم وبين عباس - عثمان والهدى - يسكن عساك عنه الحرم سوى قال ابن التين خالف ابن عباس له هذا جميع القصة واحتج عائشة بفعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ٢١٢ وما روي في ذلك يجب أن صار الموصل إلى ابن عباس رجع عنه

ما كتبه إلا لإرادة الجميع ووجه تعليق جواز الاعتقاد بالإصلاح مفرغ كونه ليس
من أشهر الحجج أنتم لم تبلغوا الحرم حقرا وظنوا الاستقرون يلاذهم في الغالب ويبدأ
دبريأ لهم لا السند انفسلاخه المقبول أشهر الحجج على طريق البسطة ووجه الأول أشهر
الاعتقاد شهر الحرم الذي هو في الأصل مفرو والعمره ضد هم في غير أشهر الحجج قوله قال
حل كله أي المثل الذي يجوز معه كل منغورات الاحرام حتى الوطء القاتل فله هذه
هروا تستغنيها هذه من عقد كانت من قال ان همه على الله عليه وآله وسلم كان قتما
ونأولهم ذهب إلى خلافه بأنه أراد به من قطع من أمهات كما يقول الرجل الرئيس
في قوله فطفا كذا هو لم ياشرفا وقد تقدم الكلام على جهة صلى الله عليه وآله وسلم
قوله فان العمر قد دخلت في الحج إلى يوم القامة قبل معامسة ففعلها بالفتور في الحج
وهو على قولهم لا يرى العمر ثوابية وأما من يرى أنها واجبة فقال التزوي قال
أصحابنا وغيرهم فيه تفسيران أحدهما معنا دخلت أعمال العمر في أفعال الحج إذا جاع
بينهما بالقرآن والثاني معناه لا بأس بالعمر في أشهر الحج قال القرطبي هكذا قال
الشافعي وأحمد وصح في هذه الأحاديث من أدلة القائلين بالنسخ وقد تقدم البحث
في ذات (ومن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يأتى في الخليفة حتى أصبح ثم أهل
بجمع وعرة وأهل الناس بهما لما قلنا من أمر الناس فلو أني كان يوم القروية أهلا
بالج قالوا فمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعبادات يديه فيما وضع يديه بكتفين
المحيطين وأما جد والبصري أو داود ومن ابن عمر قال قدم رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم مكة وهم فيه مهلين بالج فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثأ أن
يصلها عرة لأن كل معهما الهدى قالوا يا رسول الله يروح أحدنا إلى حتى يذكره بقطر
ميا قال نعم وسقط الجمار ورواه أحمد حديث ابن عمر هذا قال في جميع الزوائد ريب أحمد
وبالصحيم وهو في الصحيح باختصار وهو من أحاديث القسم التي قال ابن القيم كلها
صاح وهو أحد الأحاديث التي قال أحمد بن حنبل إن هذه في الصحيح أحد عشر حديثا
ههنا قوله يأتى في الخليفة حتى أصبح فيه أصحاب البيت بمقات الاحرام قوله وأهل
الناس بهما فيه أصحاب ان تكون تلبية الناس بعد تلبية كبير القوم ولفظ أبي داود

الشرائع وأموالها فإنه وفيه لم يقبل بعض العلماء على بعض وروا الجماعة بالنسب وإن الأصل في
أفعالهم على الله عليه وآله وسلم التمسك بما حتى تثبت النسبوسية وهذا الحديث أخرجه البخاري في الوكالة ومسلم وأبو داود
اللمح (وعنه) أي من عائشة (رضي الله عنها) قد رواه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أهدى غنماً أي بنتاً إلى مكة مرة
وهذا الحديث أخرجه مسلم وأبو داود والشافعي وابن ماجه في المصحح (وفي رواية عنها صلى الله عليه وآله وسلم) قلاد الغنم
وأقام لها حفلاً (وفي رواية عنها كنت أقل قلاداً الغنم التي صلى الله عليه وآله وسلم يبيع بها أي إلى مكة ثم يبعث أي

نابغة بن خللا وقد اجمع الشافعي في هذا على ان القم تقلدوه قال اجدوا بجهور خلافا لما اشرا في حديثه حيث منعه لهما
 تصح من التقليد قال مباح للمعروف من مقتضى الروايات كان صلى الله عليه وآله وسلم يدي البدن لقوله في بعض
 الروايات قلدا ثم روى في بعضها المصريح عليه حتى يشر الهمدي لان ذلك انما يكون في البدن واقفا القم في رواية الاسود هذه
 ولا قرأها نزلت على حذف مضاف أي من صوف القم كما قال في الاخرى من عهد والعهد الصوف لكن في بعض
 روايات حديث الاسود هذا كما قلده الشاة وهذا يرجع التأويل انتهى ٢١٣

الباب ظاهرة في تقليد الفصم
 اتفق وقال المتذوي والاعلال
 يتقدم الاسود عن عائشة ليس
 بمسألة لانه نقصة حافظ لا يضره
 التفرد وقد وقع الاتفاق على
 انه لا يشرع فيه لان شاة
 لا يظهر فيها الصفة شرعا
 وصونها تقلد بما لا يضرها
 كالشرط المقتولة ونحوها قال
 ابن المنذر انكر مالك واصحاب
 الرأي تقليد ما زاد فيه وكانهم
 لم يسمع الحديث ولم يجلد لهم
 به الا قول بعضهم انها تنصف
 عن التقليد وهي حجة ضعيفة
 (وفي رواية عنها قالت قتلت
 لهدى التي صلى الله عليه وآله
 وسلم القلائد قبل ان يحرم)
 ولقد الهدي لشلل القم وغيرها
 فالنعم فزمن افراد ما يدي وقد
 ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم
 اهدى الابل واهدى البقرين
 ادعى اختصاص الابل بالتقليد
 فعله البدان (وفي رواية ثلثت
 قلادتها) أي البدن والهدايا
 وفي رواية انها قتلت تلك القلائد
 وزاد مسلم فاصبح فينا حللا

ثم اهل الناس بها قوله بلغوا أي من فسم الخ إلى العمدة وعن كن معه أن يعمل من
 حرته قوله يوم التروية هو اليوم الثامن من ذي الحجة كما تقدم قوله قيامته استصحب
 شهر الابل فأنه قوله يوم التروية كيش فيه مشروحة الاخصه وساقى الكلام عليها
 ان شاء الله تعالى وبالله شاهد الله تعالى نفسه الامس قوله ذكره بغير متابعه اشارة
 الى قرب العهد بدونه والظاهر دليل على جواز استعمال الكلام في المبالغة قوله
 وسقطت الجمار في رواية لابن أبي شيبة عن اسمعيل بن بكر ما نقله جشماع رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم بجبا بختها جمر نخلنا لاحتلال كله حتى سقطت الجمار
 بين الرجال والنساء المراد انهم نضروا والبصير نوع من انواع الطيب (ومن الربيع
 ابن سبرة عن أبيه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى اذا كان بعد فان
 قال لمرقة بن حاتم المديني يا رسول الله انض لنا قنصا قوم كانوا قتلوا اليوم فقال
 ان الله عز وجل قد ادخل عليكم في حكم حرة فاد الله من قنصا قوم كانوا قتلوا اليوم فقال
 والمرقة قد فعل الامن كان معهم هدي روم او داود وعن البراء بن عازب قال خرج رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم واصحابه قال ما خرجنا لمجي فليقدمناكم قال اجعلوا بعكم
 حرة قال فقال الشام يا رسول الله قد امرنا بالجمع كيف لم يجمعها حرة قال انظر واما امركم
 به فافعلوا وادوا عليه القول بعصب ثم انطلق حتى دخل على عائشة وهو غضبان فقرأت
 الغضب في وجهه فقالت من غضبك اغضبته الله قال يوم في لا اغضبوا امر بالامر ولا
 ايسع روم اجدوا ابن ماجه الحديث الاول سكنت عنه او داود ورجال الصحيح
 والمنسدى والحديث الثاني خرج ما يذو يعلى ورجال الصحيح كما قال في مجمع
 الزوائد وهو من الاحاديث في الفسخ التي خصها احمد وابن القيم قوله بصفان قرية بين
 مكة والمدينة على نحو مائة ميل من مكة قال في الموطأ بركة وصفان اربع روي قوله
 ففس لنا قنصا قوم كانوا قتلوا اليوم أي اعلننا قوم كانوا جاهدوا الا نؤلف رواية
 لا يداود كانوا قتلوا اليوم أي كانوا قتلوا عليك الا نؤلف الامن كان معهم هدي
 يعني انه لا يصلح حتى يبلغ الهدى عمله قوله فغضب استعمله من قال بوجوب الفسخ
 لان الامر لو كان امر بديك كان الامر بخير بينه وبينه وقد كرمنا كان يغضب رسول الله

يا في ما ياتي من الاحلال اهل (من عهد) أي صوف را كروما يكون ممسوبا لكونه بلغ في العلامة (كان هدي) بوقيرة على
 من قال تكروما فلا تدين الا بواو اخلافا يكون من نبات الارض وهو منقول عن ربيعة ممالك قال ابن التين لعله اراد
 انه الاول مع القول يجوز كون من الهدى وفوقه في فروع من حاشا عن ابن عبد السلام انه قال هو المذهب انما يشبه
 الارض مستحب على غيره وقال ابن حبيب بن عبد الله بن حبيب (من على رضى الله عنه قال امر رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم ان اصدق بجلال البدن التي فخرت ويجوزها) وفي هذا الحديث وامثاله ما يتجلى بالة والتصدق بذلك ابل

في الحديث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يبيع المسلم ما لم يملكه ولا يبيع ما لم يملكه ولا يبيع ما لم يملكه
 كانت قضية الحديث قال صاحب الكواكب وفيه انه لا يبيع ربيع الحلال ولا يبيع الحلال ولا يبيع الحلال ولا يبيع الحلال
 الى الامور حقة في الوجوب انتهى وفي تحقيق الامور يقال في هذا الخبر ان قوله لا يبيع ما لم يملكه
 أخرجه في الحديث ايضا كذا في مسلم وابن ماجه قال في التحقيق وفي هذه الاحاديث استحباب التقليد والاشعار وغير ذلك يعني التقليد
 والصدق في الحلال وذلك يقتضي ان ٢١٤ انظارا للتقريب بالهدى افضل من اخفاها والتقرير ان اخذ الفصل

صلى الله عليه وآله وسلم عند خالفته لانه لا يبيع الا لانه لم يملكه من حرمان الدين
 لا يبيع ما لم يملكه انما ارشد اليه على جهة التدب ولا يبيع ما لم يملكه انما ارشد اليه على جهة التدب ولا يبيع ما لم يملكه
 فيعلمها من فضلهم انظر واما امره في قوله فانما هو ان ظاهر هذا ان ذلك امر حسن لان
 الذي صلى الله عليه وسلم لو كان امره ذلك لبيان الافضل او لفضل الترخيص لهم
 بين لهم بعد هذه المراجعة انما امره تكريمه هو الافضل وقال لهم اني اريد الترخيص
 لكم والتخفيف عنكم (وعن ربيعة بن ابي عبد الرحمن عن الحسن بن الحر بن بلال عن ابيه
 قال قلت يا رسول الله فصح الحج لما خصه ام قلنا خاصة قال بل لما خصه رواد الحجة
 الا اترضى وهو بلال بن الحر المزني وعن سليمان بن الاسود ان ابا ذر كان يقول فصح
 في مضمونها بغيره لم يكن ذلك الا لركب الذين كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 روماء يودون وولم يسلوا في ابيهم بلال بن ابيهم التي عن ابيه عن ابي ذر قال كانت
 المنعة في الحج لا صاحب محمد صلى الله عليه وآله وسلم خاصة قال ابا ذر بن حنبل حديث
 بلال بن الحر بن عدي ليس بثبت ولا أقول به ولا يعرف هذا الرجل يعني الحر بن بلال
 واما ما يثبت لغير الحر بن بلال لان احدهم شروا من اصحاب النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم في روماء وروى من تصحح ان يقع الحر بن بلال منهم وقال في رواية
 ابي داود ليس بصح حديث في ان الفصح كان لهم خاص فهذا ابو موسى الا شمرى يفي
 في خلافة ابي بكر وشعره من خلافة عمر قلت ويشهدنا فافقه في حديث جابر بل هي
 الا حديث في خدمه قوف وقد سألته ابو موسى وابن عباس وغيرهما اما حديث
 بلال بن الحر بن عدي فصح حديثه المصنف عن اجدو قال المذني ان الحر بن بلال
 وقال المصنف الحر بن بلال من ثقات التابعين وقال ابن القيم في شهابه ان حديث
 بلال بن الحر هذا لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو مخط عليه قال
 ثم كيف يكون هذا فانما عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وابن عباس يفي خلافة
 وينظر طرطوط من غيرهم من الخاص والعامة واصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم متوافرون ولا يقول لرجل واحد منهم هذا كان خصا بالناس لغروا انتهى وقد
 روى عن حماد مثل قول ابي ذر في استئصال ذلك الصابغة وكنتم ساجدين لكان

الصالح غير القرض افضل من
 انظاره فاما ان يقال ان اعمال
 الحج مبنية على الظهور كالاحرام
 والطواف والوقوف فكان
 الاشعار والتقليد والتقليد
 كفتل فخص الحج من عموم
 الاختصاص اما ان يقال لا يبيع
 التقليد والاشعار والتقليد
 انظارا والعمل الصالح لان النبي
 به لم يمكنه ان يبعثها مع من
 يتلونها ويشعرها ويصلها
 ولا يقول انها لقاد نيفصل سنة
 التقليد وشيعهم فكان العمل
 وابيهم ان يثبتك على ان
 العمل اذا شرع فيه صار فرضا
 واما ان يقال ان التقليد يسل
 هلالا لكونه باديا حتى لا يطمع
 صاحبها الرجوع فيها (عن
 عائشة رضي الله عنها قالت
 خرجنا مع رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم سنة عشر
 من الهجرة (تس بقين من ذي
 القعدة) وسمى ذلك لانهم كانوا
 يقدرون فيه عن القتال وولوا
 خمس وسبعين يقتضي ان تكون
 حالتها بعد انقضائه الشهر ولوا قاله

قبله قالت ان يقين (الار) يضم التون أي لا تقين (الا الحج) أي من شروجه من المدينة ولم يقع
 في نفوسهم الا ذلك لانهم كانوا الايام دون العمرة في أشهر الحج (فالدنو) قربنا (من مكة) أي برف كاجاب عنها أو بعد
 طوافهم بالبيت وسعيهم كافي دابة جابر ويحصل تكرير الامر بذلك مرتين في الموضعين وان العزيمة كانت آخر احين
 أمرهم بنسخ الحج الى العمرة (أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من لم يكن معه هدى اذا طاف بالبيت) (وسعى بين
 الصفا والمروة ان يصل) أي يصير حلالا بان يتبع (تقدم) هذا الحديث (وفي هذا رواية جارية) وهي قالت عائشة (فدخل)

لبنيا المشعول (عليه يوم القدر) فلم يقر فقلت ما هذا قال خير رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم عن أزواجه) حتى التزجة
 بلفظ الجمع وفي الحديث بلفظ النفر إشارة إلى رواية سليمان بن بلال بلفظ فقلت ما هذا فقلت نعم النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 عن أزواجه وفهر القبرية في سند الحديث لكن الجمع مستحب لقوله صلى الله عليه وآله ما روى عنه أن هذا يقرقوا استقام عائشة
 من القبر لم تدخل عليه استبدل بالمزقة لقوله بفهر أمره لأنه لو كان الجمع لعلهم يفتيح إلى الاستقام لكن ذلك ليس دافعا
 لاحتمال أن يكون تقدم علمه بذلك فيكون وقع استبداله في ذلك ٢١٥ لكن لما أدخل القم عليها احتل بأن

يكون هو الذي وقع الاستدذان
 فيه وإن يحسبكون غيره ذلك
 فاستتمت عنه ذلك قاله
 في الفتح وقال النورى هذا محمول
 على أنه استأذنه لأن التخصص
 عن الغير لا يجوز إلا بالذمة وقال
 العمادى وكان النورى على أن
 الأصل عدم الاستدذان قال ابن
 بطال أخذ يظهر هذا الحديث
 جماعة فأجازوا الأشتر الك
 في الهدى والأوصية ولاهقهه
 لأنه يحتمل أن يكون من علي
 واحدة يقرقوا ما رواه يونس
 عن الزمري عن حمزة عن عائشة
 أنه صلى الله عليه وآله وسلم حضر
 عن أزواجه يقرقوا واحدة فقلت
 قال الأسماعيل يقرقون ذلك
 وناقله فقعه انتهى قال في الفتح
 ورواية يونس أخرجهما النسائي
 وأبو داود وغيرهما ويونس ثقة
 حافظ وقد تابعه معمر عند النسائي

المروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن ذلك لا يدخل في الرأي وقد جمل ما قاله
 على محامل أحدها أنهم إذا أرادوا اختصاص وجوب ذلك بالصلاة وهو قول ابن تيمية
 حفيد المستصف لا يجرد الجواز والاختصاص فهو لامة إلى يوم القيامة ولما بها ليس
 لاحتماله الصلاة أن يفتي بها قارنا ومفردا بلا هدى يحتاج معه إلى التمسك ولكن
 فرض عليه أن يفعل ما أمر به النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو التمسك بأن يمسك
 الهدى والقرآن لمن ساقه وليس لاحتمالهم أن يحرم بجمعة مفردة ثم يغضونها ويصالحها
 متعة وإما ذلك الخاص بالصلاة وهذا أن الحملان يمارضان ما حل المانعون كلاهما
 عليه من أن المراد أن الجواز يختص بالصلاة إذا لم يكن التام فيتم ما أمر أدا لهم وهما
 راجعان عليه وأقل الأحوال أن يحسبوا متساويين في تقسط معاوضة الأحاديث
 المصنوعة وأما ما في صحيح مسلم عن أبي ذر من أن التمسك في الحج كانت لهم خاصة فبره
 إجماع المسلمين على جوازها إلى يوم القيامة فإن أراد ذلك خصه التمسك فبشره
 الاحتمالات ومن جهة ما احتج به المانعون من التمسك أن مثل ما قاله عثمان وأبو ذر
 لا يقال بل رأى ويحاجبان هذا من مواطن الاجتهاد ومما قرأ في فيه مدخل على أنه قد
 ثبت في الصحيحين عن عمران بن حصين أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 ينزل القرآن فقال الرجل براء ما شاهدته هذا التصريح من عمران أن التمسك في الحج والعمرة
 إلى الحج من بعض الصلوات التي هي من عمر من عمران أن التمسك في الحج والعمرة
 من قبل الرأي يحسب ذلك دعوى اختصاص التمسك بالصلوات من أعين به التمسك بجماعة
 مخصوصة ومن جهة ما قلته المانعون من التمسك حديث عائشة المتقدم حيث قالت
 خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع فخان من أهل بصره ومنان
 أهل صحيح حتى قلنا ما كنا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أكرم بصره وتولم
 قليل ومن أكرم بصره وأهدى فلاهل حتى فخره به ومن أهل يجمع ظلمته وجه وهذا
 لفظ مسلم وظاهره أنه لم يأمر من حج مفردا بالتمسك بل أمر بما قام بهه وأجيب عن ذلك
 بأن هذا الحديث غلط فقهه عبد الملك بن شعيب وأبو شعيب وأبو داود الثقات وضعه عقل
 فإن الحديث رواه مالك ومعه والناس عن الزمري عنها يونس أن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم أمر من لم يكن معه هدى إذا طاف رعى أن يصل ولقد تأتت عبد الملك جماعة

عن أكثر من لسانه في حجة الوداع بقرتين من جهة ما أتوه وهو شاهد قوي في رواية الزمري وأما ما رواه حماد القاضي عن
 عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت خرج معنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بجماعة بقره أنجبه
 النسائي أيضا فهو شاهد على ما تقدم وقد رواه البخاري في الأضاحي ومسلم أيضا عن طريق ابن عيسى عن عبد الرحمن بن القاسم
 بلفظ معنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من لسانه بالقر ولما رواه حماد القاضي وأبو جهمس أيضا عن طريق
 عبد العزيز بن الحارث بن عبد الرحمن أن بلفظا هديا بقره في الظاهر أن يصح فمن الرواية أنه ثبت في الحديث بخير

عنهم على الاخصه فان روي في هرير يفسر يحدق ان ذلك كان من ائمة من نساء مقربو ائمة من روافد يلقط
 على ائمة هدى القنع فليس فيه جنة لثبات في قوة لانهما على اهل حق وتبين قبحه الاستدلال على جواز الاشتراك
 الهدي والاختصاص استدلاله على ان الانسان قد يلحقهم على شدة ما حمله عليه بغير امر ولا حمله عليه جواز الاكل من
 لهدي والاختصاص (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كان يضر) هدي (في الضر يعني ضر رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم) وفي كراهة ضر فليس في ٢١٦ تخصيص ابن عمر بضره صلى الله عليه وآله وسلم دلالة على انه من

من الحفاظ فرواه عنه في خلافه ما رواه قال في الهدي بعد ان ساق الروايات المتخلفة
 لرواية عبد الملك فان كان محض غلط يعني حديث عبد الملك فيعين ان يكون قبل الامر
 بالاحلال وجعله مرة ويكون هذا امرا اذا اذنوا على الامر بالاتمام كما طرأ على
 التفسير بين الاقراد والقنع والقران ويتعين هذا ولا بد واذا كان هذا اختلافا للاحكام
 والتفسير والامر بالتسليم ايضا الاذن في الاقراد فكذا في العمل بقطاعاته بعد ان امرهم باكل
 لم يأمرهم بتقصه والقام على الاسرار الاول وهذا باطل قطعاً فيعين ان كان محض غلط
 ان يكون قبل الامر لهم بالتسليم لا يجوز في هذا البيضة انتهى ومن متسلكهم ما في
 القنع لمسلم من حديث عائشة انها قالت فامس ان اهل بيعة مثل وامس ان اهل جميع اوجع
 بين الحج والعمرة فلم يصل حتى كان يوم النحر واوجب بان هذا من حديث ابي الاسود
 عن عروته عنها وقد انكره عليه الحفاظ قال احديث بن حنبل بعد ان ساقه ايش في هذا
 الحديث من العجب هذا خطأ فقلت في الزمري عن عروته عن عائشة بخلافه قال لم
 وهما من عروته وقد انكره ابن حزم وانكره حديث يحيى بن عبد الرحمن بن طاب من
 عائشة بضره مسلم لم قال لا خلاف في نكركه حديث ابي الاسود وهنه ويطاينه
 والعجب كيف يجازي من رواه قالوا مسلم الوجه لحدوثين الذي كور من عائشة ان
 بضره روي وايضا على ان المراد بقولها ان الذين اهلوا جميع اوجع وعروته ليصلوا انها عت
 بذلك من كنسمه الهدي لان الزمري قد ساقه هما وهو احق منهما وكذلك قالهما
 خبره عن حفص بن غزوة اختصاص به عائشة ثم ان حديثهما موقوفان شريطةين لانهما هما
 ذكر احداثهما من فعل ما ذكر دون ان تذكر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم امرهم
 ان ليصلوا ولا حاجة في احدث دون النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلو صرح ما ذكرنا وقد صرح امر
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم من لا هدي معه بالتسليم فتدعي المأمور بذلك ولم يوا
 لكانوا عصاة قد وفد اعادهم الله من ذلك بغير امرهم قال فثبت بقينا ان حديث
 ابي الاسود يعني انما على فيه من كان معه هدى وهكذا جاءت الاسانيد المتدبر بها
 صلى الله عليه وآله وسلم امر من معه الهدي بان يجمع جميع العمرة ثم ليصل - قد جعل
 منها جميعا ومن جهة ما تنسكه المانعون من التسليم انما اذا اختلف الصلابة ومن
 بعدهم في جواز التسليم فالاحتياط يقتضي التسليم منه صيانة للعبادة واوجب بان

الاحتياط لانه كان شديد الاتباع
 لستة ثم في ضره صلى الله عليه
 وآله وسلم فضيلة على غيره قال
 ابن التين ضر النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم عند الجيرة الاولى
 التي على المسجد انتهى وهذا
 الحديث آخر جهه مسلم من حديث
 جابر وقلته ضرته هوان في
 كلها ضر فالجروا في رجالكم
 وهذا ظاهر ان ضره صلى الله
 عليه وآله وسلم بذلك المكان وقع
 من اتفاقا لثني يتعلق بالثبات
 ولكن كان ابن عمر شديد الاتباع
 ومن حله كان ابن عمر لا يضر
 الا بغير وحكي ابن بطال قول
 ثالث في الضر يعني الحاج والضر
 بمكة للمعتمر وطال في تقرير
 ذلك وترجيحه ولا خلاف
 في الجواز وان اختلف في الانضال
 (وعنه) أي حسن ابن عمر
 (رضي الله عنه انه رأى رجلا)
 لم يسم (قد انا حديثه) أي بركه
 حال كونه (بضره) يعني (قال)
 ابن عمر (ابنه) أي أثره حال
 كونه (قياما) مصدر يعني
 قائمة أي معقولة اليسرى رواه

أبو داود باسناد صحيح على شرط مسلم وقيل معنى ابنتها آله (مقيدة) نصب على الحال من الاحوال الاحتياط
 المتناخلة أو المترادفة (منه) محمد صلى الله عليه وآله وسلم وقول الصافي من السنة كذا امر فروع عند الشيعين الاحتياط بها
 بهذا الحديث في جميعها وأخرجه ايضا مسلم وأبو داود والشافعي الحج (من على رضي الله عنه قال أمرني النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم ان أقوم على البدن) وكانت حادثة في حديث جابر الطويل عند مسلم انه صلى الله عليه وآله وسلم شربها
 ثلاثا وسنينية ثم أعطى عليا فشرعوا شربا في هديه (ولا أعطى عليا شيئا في أبيه) (جزا) بكسر الهمزة اسم الفعل

يمنى على الجزر وجوز قراين التي تحيط به واسمها السواط فان صحت الرواية فالنعم بل ان يكون المراد ان يابطن من بطن
الجزر ويرى الجزر انهم يحيطون اسفلهم اسفلها اذا كان قنبر واستقر في بحر كالموضع الذي وضع القنبره لكن المطلق ان الاربع
قنبره فيهم من السفله لا يفتح سماحه في الاجر لاجل ما يات عنه فيرجع الى الماوضه قال القزويني ولا يخص
في اعطاء الجزر اربعة ارجل في الاحسن البصري وعبد الله بن عبيد بن حمير اسفل بل منع سبع الخالد فيهم دليل على ان
سفلو الهدي وحلاله الا انما اعطاه على القنبر واسمها حكمه وقد ٢١٧ اتفقوا على ان لها لاساع

فَكَذَّبَ الْجَالِدُ وَالْجَلَلُ وَابْنَةُ
الْأَوْزَى وَأَجْدُ صَخْرٍ وَأَبُو
فُورٍ وَهُوَ جَدُّ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ
ثَلَاثًا وَيَصْرُفُ عَنْهُ مَصْرَفُ
الْأَصْحَابَةِ وَأَخْرَجَ أَحَدُهُنَّ قَتَادَةُ
ابْنُ النُّعْمَانِ مَرْفُوعًا لِأَتَيْتُهَا
الْأَصْحَابُ وَالْهَدْيُ وَتَصَدَّقُوا
وَكَلُوا وَاسْتَمْتَعُوا بِأَيْلِهَا
وَلَا تَتَعَبُوا وَأَنْ أَطْعَمْتُمُ
لُحُومَهَا أَفَكُلُوا إِنَّ شَتْرَ الْوَحْدِثِ
أَخْرَجَهُ النَّصَارَى أَيْضًا إِلَى كَلَّةِ
وَسَلَّمَ وَأُودِيَ إِلَى الْحِجَابِ وَابْنُ
بَاجِلٍ الْأَصْبَحِيُّ (عَنْ جَابِرِ بْنِ
عَبْدِ اللَّهِ) الْأَنْصَارِيُّ (رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمَا) قَالَ كَلَّانَا كُلٌّ مِنْ لُحُومِ
بَيْتَانِ فَتَوَفَّقَ (لِثَلَاثِ مَرَّةٍ) بِإِضَافَةِ
ثَلَاثِ الْيَمِينِ إِلَى أَيَّامِ الثَّلَاثَةِ
الَّتِي يَنْقُصُ مِنْهَا يَوْمٌ وَهِيَ الْأَيَّامُ
الْمَعْدُودَاتُ (فَرَضَ لَنَا ثَلَاثِي
صَلَى الْقَبْلَةِ) بِأَنَّهَا (وَسَلَّمَ) فَقَالَ
كَلُوا وَتَوَفَّقُوا فَإِنَّا كَلَّانَا وَتَوَفَّقْنَا
وَهَذَا الْحَدِيثُ نَافِعٌ لِقُلُوبِ
الْأَوَادِي حَيْثُ عَلَى عِنْدِ سَلَمٍ
أَنْ دَسَلُوا الْقَبْلَةَ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ
وَسَلَّمَ نَهَانَا أَنْ كُلَّ مِنْ لُحُومِ
ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَغَيْرِهِ وَهَمَزٌ

• (أواب ما يقتنبه الحرم وما يباح) •

• (باب ما يثبت من الباطن) •

(عن ابن عمر قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما يبليس الخمر قال لا يبليس الخمر القميص ولا العمامة ولا الغرير ولا السراويل ولا الوابس مرسوس ولا زعفران ولا خلخلف إلا أن لا يجد ثقلين فلقطعهما حتى يكونوا أهل من الكعبين والجامعة وفي

٢٨ بَئِل ج

انتمى وهذا الحديث أخرجه مسلم في الاضواء والنساق في الحج (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال خلق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) رأسه (في حجة) أي جهة الوداع وهذا الوداع من حديث طويل رواه مسلم عن حديث نافع ان ابن عمر أراد الحج عام زل الحجاج باين الزيد الحديث وتقدموا لصل من شئ حتى كان يوم العرفة فصرح وخلق وقدم دليل على ان الخلق فسك لا أساساً عندنا لهذا الخبر وجوه عدة أعرجها هو التراب إنما يكون على الميقات لاهل الميقات ولا تغنيهم أيضاً

التصغير في المباحات لا تتفاضل كالأمر بالتصغير ولا فعل الجوع والتعمر وقوله كسائر أركانها ما لا ينشأ من أصله فيعمل
منها ما يبدونه والخلق أفضل الرجال والقول بان الخلق نكاح قول الجمهور والاولى تضعيفه عن النسخاني انه استباحه بمظن وروى
أيضا عن سهل بن أبي حنيفة ورواية عن أحد من بعض المالكية (ومنه) أي عن ابن عمر (رضي الله عنه) ان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم قال في حجة الوداع أو في المدينة أو في موضعين جماعة من الأحاديث اللهم ارحم الحقة من قالوا أي
العصاة قال في الفتح لم ألق شيئا من الطرق على الذين تروا السؤال في ذلك بعد البعث الشديد انتهى

٢١٨

رواية لأحمد قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول على هذا المنموذ ك
مناه وفي رواية لدارقطني ان رجلا نادى في المسجد اذ يقول اللهم من الشباب (قوله
ما يليس الحرم قال لا يليس الخ قال النووي قال العلماء هذا الجواب من بدع الكلام لان
ما يليس مختصر لمصرحة بل التصريح هو أما اللبوس الجائز فيه فيختصر فقال لا يليس
كذا أي ويليس ما سواه قال البيضاوي مثل ما يليس فأجاب ما يليس يليس ليدل
بالإزاحة من طريق المفهوم على ما يجوز واتخاذا من الجواب لأخيه صرحه إشارة
إلى ان حق السؤال ان يكون مما يليس لانه الحكم المعلوم في الاصرام المحتاج إلى
سياته اذ الجواب ثابت بالاصل معلوم الاستصحاب وكان الداعي السؤال عما يليس
وقال غيره وهذا شبه الاسلوب الحكيم ويقر منه قوة تعالي يسألونك ماذا يتفقون
قل ما اتفقتم الخ فحصل من جرح المتفق وهو المسؤول عنه إلى جرح المتفق عليه لانه
لاهم قال ابن دقيق العيد يستفاد منه ان المتعبر بالجواب ما يوصل به المقصود كيف
كان ولو تفسيرا أو زيادة ولا يشترط المطابقة انتهى وهذا كلامي على الرواية التي فيها
السؤال عن القيس وأما على رواية دارقطني المذكورة فليس من الاسلوب الحكيم
وقد رواها كذلك أبو عوانة قال في الفتح روي شاذة أخرجهما أحمد وأبو عوانة وابن
حبان في صحيحهما بلفظ ان رجلا قال يا رسول الله ما يصيب الحرم من الشباب وأخرجه
أيضا أحمد بلفظ ما يترك وقد أجمعوا على ان هذا مختص بالرجل فلا يعلق به المرأة قال
ابن الخلد أجمعوا على ان المرأة تلبس جيب ذلك والله يشترك مع الرجل في منع الثوب
الذي يسهل الزعفران أو الورس وسائر الكلام على ذلك وقوله لا يليس يرفع على التلبس
الذي في معنى الثوب وروى بالجزم على الثوب قال صاحب أجمع المسنون على ان حادثة
في هذا الحديث لا يليس الحرم وقضية التلبس على كل غيب وبالعصاة ليرأس على
غيره بخلافه على كل سائر قوله ولا فو باسمعورس ولا زعفران الورس يرفع الثوب
وسكون الزعفران هذه تبت أصغر طيب الرائحة يصبغ به قال ابن العربي ليس
الورس من الطيب ولكنه تبه على اجتباب الطيب وما يشبهه في ملاحة الثوب فيؤخذ
منه قس من أنواع الطيب على الحرم وهو يجمع عليه فيما يقصد به التلبس ويظهر قوله
سمعه قس ما يصبغ كاه أو بعشه ولا يكتفي بالجمهور ومن ان يكون له صبوغ

وفي رواية ابن سعد في الطبقات
في غزوة المدينة ان عثمان
وأبنته هما اللذان قصر أول
يعلق في عام المدينة قال الحلال
ابن البني فثبت ان يكونا
هما اللذان قالوا (المقصرون)
أي قال وارسم المقصرون (بارسول
الله قال) صلى الله عليه وآله
وسلم اللهم ارحم المحققين قالوا
قل (د) ارحم (المقصرون)
بارسول الله (قالوا) ارحم
(المقصرون) وفيه تفضيل الخلق
للرجال على التصغير الذي هو
أخذ أطراف الشرع لقوله تعالى
المحققين رؤسكم ومقصرون اذ
العرب تبدأ بالاهم والافضل
ويستحب لمن لا شعر برأسه ان
يرأى موسى عليه السلام بالخالفين
وليس يفرق عند الحنفية بل
هو واجب وقيل مستحب وأستدل
بقوله المحققين على منعه وبسبب
خلق جميع الرأس لانه الذي
تتبعه السبحة وقال أبو حنيفة
خلق جميعه ما لا أحد وأكل
ما يجزي عند الشافعية ثلاث
شعران وعند أبي حنيفة ربع

الرأس وعند أبي يوسف نصف وعند أحمد أكثرها وعند المالكية جميع شعر رأسه ويستوعبه

والحنفية
بالقصير من قريب أصله وأما النسخا لشرع في حقه ان القصير بالاجماع فمحدث لا يداود واستناد حسن من ابن
عباس ليس على النساء خلق انما طين القصير لقرن من حديث علي بن أبي طالب الرازي وأما تذكروا لها الخلق لهما
من التشبه بالرجال في الحديث من القواعد ان الخلق أفضل من التصغير وجهه انه لا يقع في العبادة وأيضاً في الخضوع
والذلة وأدل على صدق النية الذي يقصير في على نفسه شيئا ما يتزين به بخلاف الخلق قاله بشره بترك ذلك لله تعالى

وفيه اشار على التبرع ومن ثم استحب العلماء الفداء الشرع عند التوبة وقدمه عشرة ايام على فعل ما شرع له وتكرار الدعاء
 لمن فعل الارواح من الاخرين القدر في ما والتسبب بالتكرار على الرجاء وطلب الدعاء لمن فعل الخاتون ان كل من رجوا (عن)
 أمير حر يرضى الله عنه حصل ذلك أي حديث ابن عمر المتقدم (الآلة قال اغفر لي ارحم) فحصل ان يكون بعض الرواة
 رواه بالحق أو قاله ماجيلاً (فأما ثلاثاً) أي قال اغفر للصديق ثلاث مرات وفي الرابعة (قال ولحقه صبر) وفيه تفصيل
 الحلق على التقديرين ان اغفر قبل الحج وفي وقت يسكن فيه جاء يوم النحر ٢١٩ ولم يسوة وأسم من الشرع فالتقصير
 له أفضل نص عليه الشافعي في

وأما فان ذهبت جازيلسه نذ غالمات قوله الا ان لا يجسد النعلين في لفظ البضوى
 زيادة حسنة بها يرتبط ذكر النعلين على لهما وهي ولهم أحدكم في ازورودا نعلين
 فان لم يجسد النعلين فليس الحقيين وفيه دليل على ان واجد النعلين لا يلبس الخفين
 المقطوعين وهو قول الجمهور ومن بعض الشافعية جواز والمراد بالوجدان الفادة
 على التصيل قوله فليقطعها حتى يكوناً مثل من الكمين هما المظلمان الثالثان
 عند مقصلي الساق والقدم وقدم الخلف في ذلك وظاهر الحديث انه لا فدية على
 من لبسهما ذالم يجسد النعلين ومن الخفية تجب وتعقب بلم الوكش واجبة لبيها
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم لانه وقت الحاجة وتأخير البيان عنه لا يجوز واستدل به
 على ان القطع شرط لجواز لبس الخفين خذلاً لا لا مشهور عن أحمد كانه أجاز لبسهما من
 غير قطع لاطلاق حديث ابن عباس الآتي وأجاب عنه الجمهور بان حمل المطلق على
 المقيد واجب وهو من القائلين وقد تقدم التيسير على هذا في باب ما يصنع من أراد
 الاحرام وبأني شام الكلام عليه في شرح حديث ابن عباس (وعن ابن عمر ان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تنتقب المرأة الحرة ولا تلبس القنازين وادأ أحمد
 والبضاري والشافعي والترمذي وصحبه وفي رواية قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم يقول في القنازين والاحرام عن القنازين والتقاب وما من الورس والزعفران من
 الثياب وادأ أحمد وأبو داود ورواد وتلبس بعد ذلك ما أحب من ألوان الثياب معصراً
 أوتراً وحلباً وسراويلاً وقصاً الزيادة التي ذكرها أبو داود أخرجهما أيضاً الحاكم
 والبيهقي قوله لا تنتقب المرأة تنقل البيهقي من الحاكم عن أبي علي الحافظ ان قوله
 لا تنتقب قول ابن عمر أدرج في تعبيره قال صاحب الامام هذا يحتاج الى دليل وقد
 حكى ابن المنذر والخلاف هل هو من قول ابن عمر أو من حديثه وقد رواه في المطا
 عن تابعين عن ابن عمر موقفاً وطريقاً في البضاري موصولة ومعلقة والانتقاب لبس شطأ
 القوسه فنه ثياباً على السنين تنظر المرأة منها وقال في القنق الثياب الجملة التي تبد
 على اللباس وأوتت الحاجز قوله ولا تلبس القنازين بضم القاف وثبت في القاء وبعد
 الا لا تزدى ما تلبس المرأة في ثيابها في ثيابها وكنتها عند ما نأه الثوب كة نزل

الاحرام المتجه الثاني لكن يلزمه لقوان الوصف فانه القنطاري (عن معاوية) بن أبي سفيان (رضي الله عنه) قال قصرت
 عن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) أي أخذت من شعر رأسه (بشخص) بكسر الميم سهم فيه ثعلب عريض وقال
 القنار من عريض يرمي الوحش وقال صاحب المحكم هو الطويل من النصال وليس عريضاً من النصال وهو على المرأة
 وهو عريض كونه في عرقه يحصل ان يكون في عرقه القنصة والجمرة وروح النوى الثاني ان يكون فدواً أحدهما شئت من
 أطراف شعره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أيام العشر عشر وهو عريض على ان ذلك في جهة الوداع لانه

التي هي في حجة الوداع لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل في حجة الوداع الا في حجة الوداع وكان حجة الوداع في حجة الوداع
 حجة الوداع في حجة الوداع لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل في حجة الوداع الا في حجة الوداع وكان حجة الوداع في حجة الوداع
 حجة الوداع في حجة الوداع لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل في حجة الوداع الا في حجة الوداع وكان حجة الوداع في حجة الوداع
 حجة الوداع في حجة الوداع لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل في حجة الوداع الا في حجة الوداع وكان حجة الوداع في حجة الوداع

والنحو وهو ليس كالحديث في حجة الوداع لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل في حجة الوداع الا في حجة الوداع وكان حجة الوداع في حجة الوداع
 الحديث الذي فيه قوله ولا تبس بحدائق ما احببت الخ ظاهره جواز لبس ما عدا ما استقبل
 عليه الحديث من غير فرق بين الحبس وغيره والمصباح وغيره وقد خالف مالك في المصفر
 فقال بكراته ومنع منه أبو حنيفة ومحمد وشعبة لما لم يوردوا الزعفران والحديث في حجة الوداع
 واحتقن العلم ايضا في لبس الثياب فنعاه بهجوه وواجبته الحنفية وهو يرفضه
 الشافعية والمالكية وهو يرفض الحديث قال في التقي لم ينعقوا في منعها
 من سفر وجهها وكنتها بما سوى الثياب والفتاوى في حجة الوداع وحلبا بفتح الحاء وسكان
 الاء بضم الميم كسر الاء وتشديد الاء ففتاوى في حجة الوداع وحلبا بفتح الحاء وسكان
 المرأ من جليل وسوارو تفرق من ذهب وقصة وأية في حجة الوداع وعن جابر قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم من لبس ثيابا من غلبس خفيف ومن لبس ثيابا من غلبس
 سر ويل رداء أحد وسلم وعن ابن عباس قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 يحط بمرقات من لبس ثيابا من غلبس سر ويل ومن لبس ثيابا من غلبس خفيف منق
 عايبه وفي رواية عن عروين بن ريان أبان شعبة أخرجه عن ابن عباس سمع النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم وهو يحط بمرقات من لبس ثيابا من غلبس سر ويل ولبس ثيابا
 ومن لبس ثيابا من غلبس سر ويل ومن لبس ثيابا من غلبس خفيف منق عايبه وفي رواية
 بظاهرة ناسخ الحديث ابن عمر قطع الخفين لأنه قال بمرقات في وقت الحاجة وحديث
 ابن عمر كان بالبدنة كما سبق في رواية أحمد والدارقطني قوله فلبس خفين بقصد
 هذا الاطلاق أحد قاجاز لعمر لبس الخلق والسر ويل لهذا لا يبعد التعليل والازار
 على حالهما واشترط الوجه وقطع الخلف وقتي السراويل ويزنه القدية عند هذا اذا
 لبس ثيابا من غلبس سر ويل في حجة الوداع في حجة الوداع في حجة الوداع في حجة الوداع
 المقدو يلحق النظم بالظاهر قال ابن قدامة الا في قطعها مما عمل بالحديث الصحيح
 ونحو ما من الخلاف قال في التقي والاصح عند الشافعية والاصح عند جواز لبس
 السراويل بغير فرق كقولهم واشترط التقي محمد بن الحسن وامام الحرم وطائفة
 وعن أبي حنيفة منع السراويل المصنوعة من ماله والحديثان المذكوران في

الا حادثة في حجة الوداع لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل في حجة الوداع الا في حجة الوداع وكان حجة الوداع في حجة الوداع
 التي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل في حجة الوداع الا في حجة الوداع وكان حجة الوداع في حجة الوداع
 قبل ما شائن الناس حواس
 العمرة ولم يصل آت من حركات
 فقال الى لبس وآتى وقلت
 هدي فلا حل حتى آخره قال
 الحافظ منسقا بقوله لا يصح حله
 على حجة القضاء ما قلناه قلت
 يمكن الجمع بأنه كان أسلم خفية
 وكان يكتم اسلامه ولم تكن
 من اظهروه اليوم الفتح وقد
 أخرج ابن عباس في تاريخ
 دمشق في ترجمته ما به نصه
 بأنه أسلم بين الحديبية والقبية
 وأنه كان يفتي اسلامه خوفا من
 أبيه ولا يعارضه قول سعد
 فقلنا ما يعني العمرة وهذا يعني
 معاوية كافر بالعرش لأنه
 أشد جرحا منه من حاله ولم
 يطع على اسلامه لكونه كان
 يعضده ولا ينافيه أيضا ما رواه
 الحاكم في الاكلال ان احدى
 حديثي رأس النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم في حجة الوداع
 احتقر من الجعارة أبو حنيفة
 بن يافعة لأنه يكره الجمع بان

البا
 يكون معاوية يعضده أو لا وكان الحلاق خائبا بعض حاجاته ثم حضر معاوية ان يكمل اذاعة
 الشعر الملقن لأنه أفضل ولا يكره على كون ذلك في حجة الوداع أو في حجة الوداع أو في حجة الوداع أو في حجة الوداع
 القيم معاوية أو وهم من معاوية وقد قال قيس بن سعد رواه عن ابن عباس عن الناس يكرهون هذا على معاوية
 قال ابن القيم وسدقة بن قيس بن معاوية قال في حجة الوداع أو في حجة الوداع أو في حجة الوداع أو في حجة الوداع
 حديث بالمعنى فرفع ذلك انتهى وأيضا قد تولى ابن الجوزي رواية أبي حنيفة وقد وافق النووي على ترجيح كون ذلك في عمرة

البحرانة الحب الطنجري والحافظ ابن القيم ومقبلة في التفتيح بآله خلق في البحرانقو ويحيى عنه بان الجعج يمكن تأسف
انتم من نيل الاوطار والشو كالنور حله انتم في هذا الحديث روي عن يحيى عن يحيى روي انهم يذكرون روي انهم
قصير روي عن ابن جرير في انهم عمته اما عمر بن عبد الرحمن السلمي الرازي (مؤلفي البحار) أيام التفتيح
غريب التبر (قال اذاري امامك) يدعي أمر الحاج (قارمه) بما كانت تروي السكت وزاد ابن عيينة عن مسعر هذا
الاستاذ فقلت له أربابنا انما احيى أي الرعي (قارمه عليه السلام) ٢٢١ قال كان من زمن الحسن وهو الزمان

أى تراب الوقت (كذا) والثمة
التسعين وسبعا) أى الجوار الثلاث
فى أيام القسرى وكان أبى عيسى
خاف على بركة أن يظاف الأمير
فيحصل له منه ضرر فلما أعاد
عليه المسألة لم يسمه الكنان
فأعانه بما كفى يفعلونه فذمن
التي صلى الله عليه وآله وسلم
ويقطع أن يبدأ بالجرة الأولى
ثم الوسطى ثم جرة العقبة للاتباع
رواه الضارى مع قوله صلى الله
عليه وآله وسلم خذوا حق
منكممكم ولا تملك متكرور
فيستقر فيه الترتيب كما فى السى
فلا يصدرى الثانية قبل تمام
الأولى ولا الثالثة قبل تمام
الأولىين وقال الحنفية بسقوط
الترتيب فلوبأ بجرة العقبة
ثم الوسطى ثم أبى على مسجد
الغيب بل أن كل جرة قريبة
بنفسها فلا يكون بعضها تابعا
لآخر انتهى وإذا ترك روى
يوم الصروى أيام التشرى روى
سبو الإسمه فم قال فى السرى
والزوم الدم فلا دليل على ذلك
الأول أن حاسى أن صرحه

البايرودان عليهم من أجاز ليس السراويل على حاله قد بان لا يكون على حاله لوقته
كان أزارا لا في تلك الحال يكون وابد الاثار كما قال الحافظ وقد أجاز الحنابلة
على الحديث التي استجيبا لجهود على وجوب القطع بما جوبه منها دعوى الفصح كما ذكر
الصفحة لا حديث ابن عمر كان يذبحه ثقيل الاحرام وحديث ابن عباس كان يعرفات
ياحك ذلك المار فحقى من أي يكر التنبأ ويرى وأجاب النافعي في الأعم من هذه الأقوال
كلاما صادقا حقا وزيدان من عمر لا تخاف ابن عباس لا خال أن تكون عزيت
عند أولئك فيها أو قالها ثم نقلها عنه بعض رواة انتهى وسلك بعضهم طريقة
الترجيح بين الحديثين قال ابن الجوزي حديث ابن عمر اختلف في وقعه ورفعه وحديث
ابن عباس لم يختلف في وقعه ورد به لا يختلف على ابن عمر دفع الامر بالقطع الا في رواية
ثلاثة وعورض به اختلف حديث ابن عباس فرواه ابن أبي شيبة فاستدل بعضهم
سعيد بن جبيرة عن ابن عباس موقوفا قال الحافظ ولا يرتب أحد من الحديث أن حديث
ابن عمر أصح من حديث ابن عباس لأن حديث ابن عمر بابا سائدا وصحيحه أصح
الاستدلال فوافق عليه من ابن عمر وغيره واحسن الحفظ منهم واقع وسلك بخلاف حديث
ابن عباس فلم يأتهم فروا لا من رواية بغيره يزدنيه حتى قال الأصل أنه شيخ
مصري لا يعرف كذا قاله مورخ معروف وصوف بالثق عند الأئمة واستدل بعضهم
بقياس الخلف على السراويل في ترك القطع ورد به مصادم للنس فهو قاسد الاعتبار
واحتج بعضهم بقول عثمان أن القطع فساد وأنه لا يجب الفسدة وريان القصاد أنما
يكون فيعانيه عنه الشارع لا فيعاندن فيه بل أوجب وقال ابن الجوزي يعمل الامر
بالقطع على الإباحة لا على الاشتراط عمل بالمحدثين ولا ينجي أمستكف والحق أنه
لا تعارض بين من أطلق ومقيد لا مكان الجمع فيم. ما جعل المطلق على المقيد والجمع
ما لم يكن هو الواجب فلا يصار إلى الترجيع ولو جازا عمل إلى الترجيع لا يمكن ترجيع
المطلق بانه ثابت من حديث ابن عباس وجاز كافي الباب ورواية أشبه أن رجس من رواه
واحد (ومن عائشة قالت كان (كان عمر ونبأ ونحن مع رسول الله صلى الله عليه
وأهله وسلم حمرات فإذا أخذوا واتوا سجدت أحدنا فجعل يمسح برأسها على وجهها فإذا

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في حديثه قال من هنا ومن هنا من انزلت عليه امور المنايا واخذت منه
 ما كان عليه من روى الخبر من فوقها ورواه هذا الحديث كاهن مسكون فسمي الاشبح البخاري فصرى
 له فبان حتى وفيه رواية الرجل عن خاله وفيه ثلاثة من التابعين واخرجه مسند والشافعي وابن ماجه في الصحيح (وعنه) اي
 عن ابن مسعود رضي الله عنه انه انتهى الى الجسرة الكبرى وهي جسر القنطرة (جعل الميث من يسان ومن عن يمينه)
 واستقبل الجسرة (روى) الجسرة (يسبح) من ٢٢٢ الحسان فلا يجزي يست وهذا قول الجمهور ولا يلقاها

جاءونا كنفنا ورواه أحمد وأبو داود وابن ماجه ومن قال ان عبد الله يعني ابن عمر
 كان يقطع الخفين للمرأة المحرمة ثم حدثته حديث حسية بنت أبي عبيد ان عائشة
 حدثت ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان قد رخص لقتاة في الخفين فقوله
 قال رسول الله (أبو داود) الحديث الاقل أخرجه ابن خزيمة قال في القلب من يزيد بن أبي
 زياد لو كن وروى من وجه آخر ثم أخرجه من طريق فاطمة بنت المنذر عن ابن عباس
 أبي بكر وهي جدتها فوهو وصحبه لما قال المنذر قد اختار جماعة العمل بظاهر
 هذا الحديث وذكر الخطابي ان الشافعي على القول فيه يعني على جهة يزيد بن أبي زياد
 المذكور وقد أخرج لمسلم في الخلاصة عن النبي انه صدوق وقد عمل الحديث أيضا
 بآية من رواية مجاهد عن عائشة وقد ذكر يحيى بن سعيد القطان وابن معين انه لم يسمع
 منها وقال أبو حاتم الرازي مجاهد عن عائشة مرسل وقد استحق البخاري ومسلم في
 صحيحهما بابا حديث من رواية مجاهد عن عائشة والحديث الثاني في اسناده محمد بن اسحق
 وفيه مقال مشهور وقد قلنا ذكره في أول هذا الشرح ولكل من يعنى قوله فاذا حذا
 بناتي نسخ المصنف هكذا فاذا حذا وابتا وتلفد أبي داود فاذا حذا بناتي ما كان في كتاب الذا
 وفي التلخيص وفيه فاذا حذا قوله جليلها أي لحظها قوله من رآها فاستلها أحد
 فقال اتحلها أن قد دل على وجهها من فوقها وأنها واستدل بالحديث على انه يجوز
 للمرأة اذا احتاجت الى ستورها بالمرور الرجال فمر رآها فأنزلت النوب من فوق
 رأسها على وجهها لان المرأة تصاح الى ستورها وجهها فمر رآها فأنزلت النوب من فوق
 لكن اذا سلت يكون الثوب متجانيا من وجهها بحيث لا يصب البشرة هكذا قال
 اصحاب الشافعي وغيرهم وظاهر الحديث خلافه لان الثوب المسدول لا يكاد يمس
 اصابع البشرة فلو كان الثوب شراطينه على الله عليه وآله وسلم قوله كان يقطع الخفين
 المراد تعلموم حديث ابن عمر المتقدم فان ظاهره مشمول الرجل والمرأة ولو اهدا الحديث
 والاجماع التقدم قوله فترك ذلك يعني رجوع عن قتواء وفيه دليل على انه يجوز للمرأة
 أن تلبس الخفين بغير قطع

• (باب ما يصح من أحرم في خفص) •

في الاجزاء بالنس وبما جاهد
 بالسب و به قال احمد حديث
 القساق من سعد بن مالك قال
 روى عن أبي الطيف مع النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم وبعضنا
 يقول ريت بسبع وبعضنا
 يقول ريت بست فسلم يجب
 بعضهم على بعض وحديث أبي
 داود والشافعي أيضا عن أبي
 مجاز قال سألت ابن عباس عن
 شيء من أمر الجن قال لا أدري
 وماها رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم بست أو سبع
 واجب بان حديث سعد بن
 يسند وحديث ابن عباس
 ورد على التسك وشك الشاك
 لا يقدح في جزم الحزم وحسنى
 الرى جمعة سيحون حصة ترى
 يوم النضر سبع ولكل يوم من
 أيام التشريق إحدى وعشرون
 لكل يوم تسع فان تفرق في اليوم
 الثاني قبل الغروب ستة وروى
 اليوم الثالث وهو إحدى
 وعشرون حصة ولأنه عليه
 ولا ثم قطر جهار ما يقفه الأس
 من دفنها الاصل له وهذا ذهب

الائمة الاربعة وعليه اصحاب احمد لكن روى عنه انه استون فري كل جمعة بستة وعنه ابنا
 شسون فري كل جمعة خمسة واذا تكرر يوم او يومين عمدا او سهوا تكرر في باقي الايام فيتدارك الاقل في الثاني والثالث
 والثالث والاربع في الثالث ويكون ذلك اذا وفي قول قتادة لما روى للوقت المغرب على الايام يكون الوقت المغرب
 وقت اختيار كوقت الاختيار لصلاة وجهه الايام في حكم الوقت الواحد ويجوز تقديم روى التدارك على الزوال ويجب
 القريب منه وبين روى يوم التدارك بعد الزوال وعلى القضاء لا يجب الترتيب بينهما ويجوز التدارك باليسل لان القضاء

لا يملك وتيسل لا يجوز لأن الزى عبادة الله والكسوة ذكره الله الرأفة في اللبس وحسنه في الروضة والمجموع تسكتنا في القسط الثاني قال في السبل أقول لم يدل على هذه الكيفية ما حديثنا من حديثنا وما أهل السنن وما أهل الشافعي وابن حبان والحاكم وصححه الترمذي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمشي رطبا لا يلبس في البسوة فمن منعه يوم القيوم القصر يوم القيوم بعد الدليل من غير يوم القيوم الثغر فهو على فرض أن بعض هذا الزى وقع فيه من بعض أهل الأئمة أن قم حديث غديرين لا يحسن أن يقضى بذلك ٢٢٢ يصوم على روي القطا على كل عبادة ورويه الترمذ الأماخه

دليل انتهى (وقال ابن مسعود هكذا رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وهذا إنما يجب في ذي يوم القصر أما في اليوم التثنية فيمكن فوهلوقد امتازت بجرة العقبة عن الجزئين الآخرين بآربعة اشياء اختصاصها بيوم القصر وان لا يوقف عند هذا وتقرى ضمي ومن اسفلها استحبابا وقد اتفقوا على أنه من حيث رهاها جازموا استحبابها وأوجها من ميمه أو يساره أو من فوقها أو من أسفلها أو من فوقها والاختلاف في الأفضل وفي الحديث جواز أن يقال سورة البقرة وسورة آل عمران وهما وهو قول كافة العلماء إلا ما سكت عن بعض التابعين من كراهة ذلك وأنه ينبغي أن يقال السورة القوي ذكر فيها كذا (عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يرى البصرة العليا) أي القرية إلى جهة مسجد الخيف (يسبح صحتان يكبر على أثر كل صلاة)

(عن علي بن أبيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جاءه رجل متخضم بطين فقال يا رسول الله كيف ترى في رجل أحرم في جبة بعد ما قصع بطين فتنظر إلى مسامحة لهما الوحى ثم يرى عنه فقال أين أتى صالحا عن العمرة أكثفا قال نعم الرجل بلبي به فقال أما الطبيب الذي بك فافسه ثلاث مرات وأما الجبة فأتى بها ثم اصنع في العمرة كل ما تصنع في جبت متفق عليه وفردوا عليهم وهو متخضم بطين فلو لا يداود فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم اخلع جبتك فلهما من رأسه) قوله يا رسول الله ذكر ابن القتيبي من تفسير الطروش أن اسمه طامن منعت فيكون أنما يعني برغبة لاه يقال له يعني برغبة بضم الميم وسكون القوف وقع القصبة وهي أمه وقيل جده وقال ابن الملقن يجوز أن يكون هذا الرجل عمرو بن مرواد وذكر الطحاوي أن الرجل هو يعني برأسه الرأي قوله ثم يرى عنه بضم الميم وتشدداً في المكسورة أي كشف عنه قوله الذي بك فهو أنهم من أن يكون ثوبه أو يده ولكن ظاهر قوة وأما الجبة الخ أنه أراد الطبيب السكت في البدن قوله ثم اصنع في العمرة كل ما تصنع في جبتك فإنه دليل على أنهم كانوا يعرفون أعمال الحج قال ابن العربي كانوا من أهل الجاهلية يخلعون الثياب ويمتنعون الطبيب في الأحرار إذا جهاوا وكانوا يتساهلون في ذلك في العمرة فالتشهير النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يجراه ما واحد وقال ابن المنير قوله واصنع معناه أتوك لأن المراد بيان ما يجب عليه المهرم فيؤخذ منه فائدة حسنة وهي أن القتل فعل وأما قول ابن بطال أراد الأديبة وفيها مما يشترك فيه الحج والعمر فنهى نظر لأن التروك مشتركة بخلاف الأفعال لأن في الحج أشياء زائدة على العمرة كالوقوف وما بعده قال النووي كما قال ابن بطال وزاد ويستثنى من الأفعال ما يخص به الحج وقال النابج المأمور به غير منع الثوب وغسل الخلق لانه صرح عليهم ما فليس إلا القدية كذا قال ولابد لهذا المصنف أنه قد ثبت عند مسلم والشافعي في هذا الحديث بلفظ ما سكتت صاعدا في جبت فقال أنزع عن هذه الثياب واغسل عن هذا الخلق فقال ما كنت مانعا في جبت فافسه في عمرتك قال الأماخ على ليس في حديث الباب أن

من السبح وأثر يكسر المهرم وسكون التمام في عقب كل صلاته استدله على اشتراط روي الجرائد واحد واحدة وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم خذوا عن مناسككم وخالف في ذلك طاعوا صاحبهم أو خيفة فقالوا لا يري السبح وقعة واحدة أبواه (ثم تقدم منها) (حق زهد) ينقل إلى السبل من ينقل النوادي بحيث لا يسيبه المطاير من الخصى الذي يري به (فيقول مستقبل القبة) مستند بجملة (فيقول مستند بجملة) قال الحافظ وقد وقع تخصيص طول القيام قبل أداء الزمانية بأستاذ صحيح عن عطاء ابن أبي هريرة يقدم عدل الجزيرتين مقدرا ما يقرأ سورة البقرة انتهى وقال القسطلاني بقدر سورة البقرة فزاد النبي

جمع عشيرة واحدة وجلسوا جوارحه (و رفع يديه في الدعاء ثم يرى) لا يجزئ الواسطي ثم يأخذ من يمينه ذات الشمال أي يمشي
 إلى جهة شماله (فيقبل) أي ينزل إلى السهل من يمين الوادي كما فعل في الأولى (ويقدم مستقبل القبلة) في مكان لا يصيبه
 الرعي (فيقوم) قياما طويلا (ياكوفى في الأولى) يدعو ويرفع يديه في دعائه (ويقوم) قياما طويلا ثم يرى جردات العقبة
 من يمين الوادي ولا يلقى منها (الدعاء ثم يصرخ) عقب دعوها (أو يقول) ابن عمر (هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم يفعل) أي يصيح مذكر ٢٢٤ (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال امرأ ثاس) أي أمر رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم الناس
 امرؤ ويصوب أو يندب إذا أرادوا
 سفرا (أن يكون آخرهم) هم
 طواف الوداع (بابيت) وللم
 عنه كان الناس يصرخون في
 كل وجه فقال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم لا يصرخ
 أحدكم حتى يكون آخرهم
 والبيت أي الطواف بعد كادوا
 أو داود (الآن) أنه خفف عن
 الخاضع (فلم يجب عليه) أو استبعد
 الوجوب على غيره من الأمور
 للزكوة والتعجيل حق الخاضع
 بالتعجيل والتعجيل لا يكون
 إلا من أمر مؤكّد قال في دفع
 التقدير لا يقال أمره بقرعة
 المصنوع وهو أن المصنوع الوداع
 لا تقول ليس هذا يصلح سارفا
 من الوجوب بطواف أن يطلب
 سقيا في صاعه من شاة
 عدم التألف على القرائة وعدم
 للبالات على أن مصنف الوداع
 يس مذكورا في المصنوع بل
 أن يجعل آخرهم بالطواف
 فيصرون أن يكون معا لغيره مما
 لم تقبل عليه ولو سلم قائما بغير
 ولالة القربة إذا لم يتم منها ما يقتضي خلاف مقتضاها وهنا كذا فأنقط الترخيص بفسد
 أحدهما
 أنه حسم في حق من لم يرض بالانصاف عدم الترخيص في الشيء أو تعجيل طلبه إذا الترخيص فيه هو إطلاق تركه صاعه
 عدم إطلاق تركه وقد اجتمع في طواف الوداع أمره صلى الله عليه وآله وسلم ونهيه عن تركه فعله الذي هو بيان الجعل
 الواجب ولا شائنا أن ذلك بغير الوجوب ولا وداوع على مراد الأفاضل أو أودا السفر بعده فالله أعلم ولا على مراد السارقيل
 فخرج الأعمال على القيمة من الترخيص والوجوب لا على الله عليه وآله وسلم أمر عبد الرحمن أخا عائشة بأن يصعد هلمن

ه (باب يظلل الحرم من المراء وغيره والنهي عن تعضية الرأس) ه
 (عن أم الحسين قالت حينما سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذه الوداع فرأت
 أسامة ولا ولا أحدهما أخذ بغطاء ثاقه النبي صلى الله عليه وآله وسلم والآخر واقع
 فوبه يستريح من الحر حتى ربي جرة العقبة ولقد روى جبرئيل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 هذه الوداع قرأتين ربي جرة العقبة والآخر وهو على راحته ومعه بلا واسامة

ولالة القربة إذا لم يتم منها ما يقتضي خلاف مقتضاها وهنا كذا فأنقط الترخيص بفسد
 أحدهما
 أنه حسم في حق من لم يرض بالانصاف عدم الترخيص في الشيء أو تعجيل طلبه إذا الترخيص فيه هو إطلاق تركه صاعه
 عدم إطلاق تركه وقد اجتمع في طواف الوداع أمره صلى الله عليه وآله وسلم ونهيه عن تركه فعله الذي هو بيان الجعل
 الواجب ولا شائنا أن ذلك بغير الوجوب ولا وداوع على مراد الأفاضل أو أودا السفر بعده فالله أعلم ولا على مراد السارقيل
 فخرج الأعمال على القيمة من الترخيص والوجوب لا على الله عليه وآله وسلم أمر عبد الرحمن أخا عائشة بأن يصعد هلمن

قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من المراءاة لولف باليت يوم الصرم فبعض قال ليكن آخره صفة على البيت
 فقال لم يرد ذلك أن لا يولد رواه أحمد وأبو داود وهكذا حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (أي من ابن عباس
 رضي الله عنه قال ليس القصب) أي التزول على الحبيب وهو الأبطح كأمير (يعني من أهم الناس الذي يلزم نفسه) قالوا
 من تزلزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (أي التزول بعد الزوال قبل فيه الصبرين والخوفين وبنات فيه ليل الرابع
 عشر لكن لما تزل به كان التزول به مستحباً إلى الله تعالى وحصل الله عليه وآله وسلم على ذلك وقد نهى الله الخلق بعد ذلك
 من ابن عمر بن عبد الله كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر وعمر يتركون الأبطح قال نافع وقد

عليهم وأما القطعة وبه من مات بمصر فمصر ومن مات بمصر فمصر من مات بمصر فمصر من مات بمصر فمصر من مات بمصر فمصر
 هذا الحديث على أن النبي من لقطه وبه ليس لكونه وبه إنما ذلك صفة لأمر
 فأنهم لو قتلوا وبه لم يؤمن أن يفتلوا وأب وقد أفاضل لا يلين اليه ملين والكلام
 على بقية أطراف الحديث فقد تقدم في الجائز

(باب المهر من يثقله بالسيف العامة)

(عن البراء قال اعترى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الفتنة فابى أهل مكة أن يبعوه
 يدخل مكة حتى فاضاهم لادخل مكة سلاحاً إلا القرباب) وعن ابن عمر أن رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم خرج معترى لخال كعب بن مالك بنه وبين البيت فخر عليه
 وسبق رأسه بالمدية وقاضاهم على أن يعترف السلام القتل ولا يحصل إلا على
 الأسير قالوا لا يبيع إلا ما أحبوا فاعترف من السلام القتل فدخلها كما كان حالهم فلما كان
 آخراً من الثلاثة أيام أمرهم أن يخرج رواه أحمد وأبو داود والبخاري وهو دليل على أن
 قصصهم بمصر عديت أصح) قوله الثاني القرباب بكسر القاف هو ما يصنع فيه
 راكب البعير من مقلد أو يطرح فيه الراكب سوطه واداه وبقطعة من الرحل وإنما
 وقت المشاة منه على القبلية وآهوسم وعظم على أن يكون سلاح النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم ومن معه في القرباب لوجهين ذكرهما أهل العلم الأول أن لا يظهر منه
 حال دخوله دخول المخالفين القاهرة لهم والثاني أنه إذا عرضت فتنة أو غيره ما يكون
 في الاستعداد لقتال السلاح معوية قاله أبو بصير البيهقي والمحدثين دليل على
 جواز حمل السلاح بحكم الضرورة لكن بشرط أن يكون في القرباب كما فعله صلى
 الله عليه وآله وسلم ففرض بهذين الحديثين عموم حديث جابر عندهم قال قال صلى
 الله عليه وآله وسلم لا يحمل أحدكم أن يحمل بحكم السلاح تكون هذا النبي فبما دعاهم
 حلة الحاجة والضرورة وإلى هذا ذهب الجمهور من أهل العلم على حمل السلاح لقدر
 ضرورة ولا حاجة فإن كانت حاجته جاز قال وهذا مذهب الشافعي ومالك وعطاء قال
 ذكره الحسن البصري في كتابه الحديث يصدق حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك
 إذا احتاج إليه وهو عليه القصد بقتله إذا كان محرمًا وليس المقصود بالدرع

حبيب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأما القطعة وبه من مات بمصر فمصر من مات بمصر فمصر من مات بمصر فمصر من مات بمصر فمصر
 وأهوسم والفتنة بعد هذا
 مذهب الشافعي والمالكية
 والجمهور في حديث عائشة عند
 البخاري إنما كان منزل يتره
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليكون أي التزول به اسم
 تفرجه أي ليل راجعاً إلى
 المدينة ليستريح في ذلك الليل
 والمقتل ويكون سيئهم وقيامهم
 في الحصر ورحيلهم بأجمعهم
 إلى المدينة قال في القصة والحاصل
 الصنف في الفتنة كما أنشأوا بين
 عباس أراد أنه ليس من الناس
 فلا يقيم تركه ومن أنشأه كان
 هو أراد دخوله في عموم الناس
 بأفقه صلى الله عليه وآله وسلم
 لا الإزام بذلك ويستحب أن يسل
 به القتل والعصر والضرب
 والعشاء بيت به بعض القبل
 كأول عليه حديث أنس وابن عمر
 انتهى (عن ابن عمر رضي الله
 عنهما أنه كان إذا قبل من
 المدينة إلى مكة (بأن يذلي طوى
 حتى إذا أصبح دخل مكة) وإذا
 قهر من متى (مرضى طوى

وبأن يسلط يصح وكان يكره أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل ذلك) قال ابن بطال وهو
 ليس هذا من مسائل الحنابلة قال في القصة وإنما يؤخذ منه ما كان نزولاً صلى الله عليه وآله وسلم لتأني به في الأذى يخلو في
 من أقاله من حكمة والمقصود من ذلك شتم رعية الميت بما يفضل أربع من مكة وتضل الداودي قتل أرب هذا الميت
 من بعد الميت في الحبيب لعل طوى هو الحبيب وهو ظلمه وإنما يقع الميت بالحسب في الله التي في يوم النفر من متى
 فيصبح سائراً إلى أن يصل إلى ذي طوى فيتردد فيه أو يستغيث الذي يدل عليه سياحة حديث الباب انتهى والله أعلم

«بسم الله الرحمن الرحيم» (باب العمرة) يقدم العمرة مع ذم المير واستلها على المير والعمرة وسكان المير وهي في اللغة زيارة
وقيل قصد المكان عامر وقيل مشتق من عمارة المسجد الحرام وفي اقتصر عند الكعبة فلهذا شرط مخصوصة هي من
أبى حريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال العمرة إلى العمرة قال ابن أبي عمير مع كفو لمعالي
أبى أمية (كم) كذا في كتابنا من القيوب واظهار أن العمرة الأولى هي المكررة لأنها هي التي وقع عليها أنها تكفر
ولكن الظاهر من جهة المعنى أن العمرة التي تليها التي تكفر ما يليها في العمرة السابقة فإن التكفير قبل ولورع الذب
خلاف الظاهر واستشكل بعضهم كون العمرة كفارة مع أن ٢٢٧ اجتنب البخاري ذكره في كتابه في العمرة

وأجبت أن تكفر العمرة معقد
بزعمها وتكفر الاجتناب عام
بجميع هو الصدقة ابن من هذه
الحقبة وأشرب ابن عبد البر إلى
أن أقر أدتك في السجدة وروى
البحار في الذهاب بعض العلماء
من عصرنا أن تعمير ذلك غير بالغ
في الانتكارة عليه (والجاء المورور)
التي لا يخالطه أتم والمتقبل
التي لا يخالطه ولا يخالط ولا يخالط
ولا يخالط (ليس لغيره إلا الجنة)
فلا يقتصر لأصحابه من الجوزاء
على تكفير بعض ذنوبه قال في
الفتح أمانتية الحديث لأحد
شيء الترحيم وهو وجوب العمرة
لشكك بخلاف الشيء الآخر
وهو فضلها فانه واضح وكان
للمنفو والله أعلم أشاؤا إلى ما ورد
في بعض طرق الحديث المذكور
وهو ما أخرجه الترمذي وغيره
من حديث ابن مسعود مر فوجا
تابعوا ابن الحج والعمرة فقاموا
بجنان الفجر كما يتل الكعبة حيث
الحظوظ الذهب والفضة وليس
لعمرة المير وروى في الابنية فإن
ظاهرة التسمية بين أصل الحج

ولم هو هذا لا يكون مخالفا للجماع ما تم في الواقع ما ذهب إليه الجاه ولا يذهب إليه الجمع بين
الانسان وهو مستكمل لبعض حد في الباب عوم قول ابن عمر المتقدم في كتابه الصد
واختلفت السلاح الحرم ولم يكن السلاح يدخل الحرم فيكون مرادهم يكن السلاح
يدخل الحرم لغير حاجته إلا الحاجته فانه قد دخل على الله عليه وآله وسلم غير مرة كما في
دخولهم الفتح وهو أصحابه ودخولهم على الله عليه وآله وسلم في العمرة كما في حديث الباب
الذين أحدهما من رواية ابن عمر
(باب يمنع الحرم من ابتداء الطبيب دون استدانته)
في حديث ابن عمر وأبو بصير ورأس زعفران وقال في الحرم التي مات لا تضطوه
«وعن عائشة قالت كاتبة الطرقي من الطبيب في عقر قدس رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم بصد ليام وهو عمر متفق عليه وسلم واقفا في أوداود كاتبة الطرقي من
الاستاذ في عقر قدس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو عمر متفق عليه
مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى مكة فخرج من جبابه إلى الطبيب عند الإحرام فقام
مركبا أدا ناسا على وجهه فقاموا بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا يخالطه ولا يخالط
«وعن سعيد بن جبير عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أدهن بزيته فوضعت
وهو عمر ورواه أحمد وابن أبي عمير والقول في ذلك هذا حديث قريب لآخره الأمن
حديث في قدس النبي عن سعيد بن جبير وقد تكلم به في بن سعيد في غرقه وقد روى
عنه الآحاد
تقدم في باب الطبيب بين النبي من كتاب الجليل في حديث عائشة ثانياً سكت عنه أبو داود
والله ذري واستفادوا من ثقات الأحسن بن الجليل شيخ أبي داود وقد قال الثقات
لأبى بصير وقال ابن حبان في الثقات مستقيم الأمر فصار يرى وحديث ابن عمر في استأنه
القتال الذي أنشأه إليه الترمذي من عدا فرددتهم ثلث قوله كاتبة الطرقي من
الطبيب قد تقدم الكلام على هذا تفسيره وسكت في باب ما يمنع من أراد الإحرام وجزمنا
هنا لأن الحق أنه يصر على الحرم ابتداء الطبيب لاستقراره قوله فنضمد بفتح الصاد

والعمرة فوافق قول ابن عباس أنه أقر ما في كتاب الله بركوه تعسا وأقروا الحج والعمرة فلهذا إذا أقصفت بركوه
معمورا فذلك قد رآه الله وقع عند أحد رعيه من حديث جابر بن عبد الله قال أظلم الطعام واقتناه
السلام في هذا تفسير المراد بالحج المبرور ويستفاد من حديث ابن مسعود ذلك كور المراد بتكفير المير حديث أبي
هريرة في حديث أبيه لأنه في احتسابه لاكتف من الاحتساب خلافاً ولين قال بكونه إن عقر في سنة أكثر من مرة
كالمالكية وإن قال عقر في الشهر من غيرهم واستدل لهم بأنه صلى الله عليه وآله وسلم يقطع الأمن سنة إلى سنة على

ويشبهه كماله وأقول المصالح والعمر لله أي المجموع ما رويهما بن عباس عن عثمان بن عفان عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أهل مكة وإن
 وسيت على شريعه ومذهب الخلفاء الوجوب على كل من روي عنه وهو الأصح وهو ما استدلوا به من أنهما سئلوا عن عائشة
 عند ابن عباس والبيهقي وغيرهما ما سئلوا عن عائشة قالت قلت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على السجدة قال لا تسجد على السجدة
 والعمر تروى الترمذي وصححه أن يارز بن قسط بن عاصم القسبي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تسجد على السجدة
 أن أي شيخ كبير لا يستطيع المصالح والعمر ولا التفتن قال حج من أنشأوا اعتروا روى عبد الباقي بن قانع عن أبي هريرة قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المصالح جهاد العمر تقطوع وهو أيضا ٢٢٩

سئل عن عبد الله بن مسعود دخل
 قريشة والعمر تقطوع قال ابن
 الهيثم وكفى بعد الله بدونه
 طرق حديث الترمذي الذي
 اقتضت الروايات على نفسه
 يرفعه إلى حديثه الصحيح كأن
 تعدد طرق التصغير فيه إلى
 الحسن ظاهر ذكر المعارضة
 والافتراض لا يثبت مع المعارضة
 لأن المعارضة تمنع إثبات
 مقتضاها ولا يخفى أن المراد من
 قول الشافعي القرض القلي هو
 الوجوب عندنا ومقتضى
 ما ذكرناه أن لا يثبت مقتضى
 ما رويناه أيضا لا لثبوت الوجوب
 المعارضة لحاصل التقرير بحديث
 فعارض مقتضيات الوجوب
 والنقل فلا يثبت مقتضى مجرد فعله
 على الله عليه وسلم وأصحابه
 والتابعين وذلك وجوب السنة
 فقلنا بها انتهى قال الإمام
 الشوكاني السبل ولم يرد لي
 صحيح يدل على وجوب العمرة
 الفردية وما روي عنه من دلالة على
 الوجوب فلم يثبت من وجه صحيح
 تقوم به المصلحة أو لمصلحة وأما
 المصالح والعمر لله فليس هذا في

نصف صاع حنطة قال ابن حزم لا يثبت ترجيح إحدى هذه الروايات لأنها خاصة واحيدة
 في مقام واحد في حق رجل واحد قال في التبع المصنف ولا عن شعبة أنه قال في الحديث
 نصف صاع من طعام والاختلاف عليه في كونه قرا أو حنطة فلهذا من تصرف الرواة وأما
 الزبيب فسلم أن الأقدواء يتألف الحكم وقد أخرجه أبو داود وفي استدلوا به بن الحسن
 وهو مقتضى المخاض لآل الأحكام إذا خالفوا المصنف رواية القرا وقد وقع الجرح عند
 مسلم وغيره من طريق أبي قتادة كما وقع في السليبي حيث قالوا ولقد بقيت ثلاثة أصح من قرا
 بن منقسيين ولا يثبت على أبي قتادة وكذا أخرجه الطبراني من طريق الشامي من
 كعب بن أحمد بن طريق سليمان بن قهرم من ابن الأصمالي ومن طريق شعبة وداود عن
 الشامي من كعب وكذلك في حديث جده بن عمرو عند الطبراني يعرف بقبلة قوله
 من قال لا ترق في ذلك بين القرا والحنطة وإن الواجب ثلاثة أصح لكل مسكين نصف
 صاع قوله هرام رأت الهوام تشبه الميرج حلتوهي ما يدين من الأضمار والمراد
 بها ما يلازم جسد الإنسان قالها إذا طال العهد التنظف وقد وقع في كثير من الروايات
 أنها التعليل قوله قرا الفرق ثلاثة أصح كما وقع عند الطبراني من طريق يحيى بن آدم عن
 ابن حنطة فقال فيه قال شيبان والفرق ثلاثة أصح وفيه أثمانان تقسم القرا ممدوح
 لكنه مقتضى الروايات الأخرى كما روى سليمان بن قهرم من ابن الأصمالي عند أحمد بن حنبل
 لكل مسكين نصف صاع وروى يحيى بن جعدة عند أحمد بن حنبل وأحمد بن حنبل
 مدين قوله وأما السكشاف لاختلاف بين العلماء أن السك المذكور في الآية هو شاتكته
 يتكرر عليه ما أخرجه أبو داود عن كعب بن أحمد أنه أذى لخلق رأسه فأمره النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم أن يهمل بقره وفي رواية لطمه أني فأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 أن يشتمى فأنتدى بقره وكذا العبد بن جدي بن منصور قال الحافظ وقدمارض
 هذه الروايات ما هو أصح منها من أن الذي أمر به كعب وطفه في السك السكاهون بنو دوى
 جدي بن منصور وجدي بن جدي بن أبي هريرة أن كعبا في شاة لاذي كان أصابه وهذا
 أصوب من الذي قبله واعتدنا بباطل على رواية قانع من سليمان بن يسار قال أخذ
 كعب بأرفع الكفارات ولما خالف النبي صلى الله عليه وآله وسلم فصاح به من ذبح
 الشاة بل وأقروا وتعبه الحافظ بأن الحديث لا دلالة على الزيادة لم يثبت

العمرة فالتفرد بل في العمرة اتفق مع المصالح وقد زعمت الخوفا في النزاع وجوب العمرة المفردة من الأصل ويؤيد ذلك
 الوجوب ما أخرجه أحد الترمذي وحسنه والبيهقي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن العمرة واجبة على
 أسانيد أطول من أرطافه منصفه يؤيد به عدم الوجوب قوله تعالى وقم على الناس حج البيت وليذكروا العمرة فوالله لا حديث
 الصعبة التي فيها بيان أن ركأن الاسلام الاقتصادي على المصالح وليذكر العمرة انتهى (عن ابن عمر رضي الله عنهما ما مثل هن
 العمرة) المسائل معكم من هذه الخروا (العمل المصالح فقال) ابن عمر (الأيام) زادا أحدوا بن خزيمة لا بأس على أحد

٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦
 ٤٩٧
 ٤٩٨
 ٤٩٩
 ٥٠٠
 ٥٠١
 ٥٠٢
 ٥٠٣
 ٥٠٤
 ٥٠٥
 ٥٠٦
 ٥٠٧
 ٥٠٨
 ٥٠٩
 ٥١٠
 ٥١١
 ٥١٢
 ٥١٣
 ٥١٤
 ٥١٥
 ٥١٦
 ٥١٧
 ٥١٨
 ٥١٩
 ٥٢٠
 ٥٢١
 ٥٢٢
 ٥٢٣
 ٥٢٤
 ٥٢٥
 ٥٢٦
 ٥٢٧
 ٥٢٨
 ٥٢٩
 ٥٣٠
 ٥٣١
 ٥٣٢
 ٥٣٣
 ٥٣٤
 ٥٣٥
 ٥٣٦
 ٥٣٧
 ٥٣٨
 ٥٣٩
 ٥٤٠
 ٥٤١
 ٥٤٢
 ٥٤٣
 ٥٤٤
 ٥٤٥
 ٥٤٦
 ٥٤٧
 ٥٤٨
 ٥٤٩
 ٥٥٠
 ٥٥١
 ٥٥٢
 ٥٥٣
 ٥٥٤
 ٥٥٥
 ٥٥٦
 ٥٥٧
 ٥٥٨
 ٥٥٩
 ٥٦٠
 ٥٦١
 ٥٦٢
 ٥٦٣
 ٥٦٤
 ٥٦٥
 ٥٦٦
 ٥٦٧
 ٥٦٨
 ٥٦٩
 ٥٧٠
 ٥٧١
 ٥٧٢
 ٥٧٣
 ٥٧٤
 ٥٧٥
 ٥٧٦
 ٥٧٧
 ٥٧٨
 ٥٧٩
 ٥٨٠
 ٥٨١
 ٥٨٢
 ٥٨٣
 ٥٨٤
 ٥٨٥
 ٥٨٦
 ٥٨٧
 ٥٨٨
 ٥٨٩
 ٥٩٠
 ٥٩١

(من مبداء الله بن جينة قال اخفيتم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو محرم على من
طريق مكة فوسط رأسه منقوش عليه وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
اخفيتم وهو محرم منقوش عليه والجارى اخفيتم رأسه وهو محرم من وجع كان به يقال
له في الجمل وهو من مبداء الله بن جينة ابن عباس والمسور بن عخرمة اختفاء الابو اخفيتم
ابن عباس يضلل الحرم رأسه وقال المسور لا يضل الحرم رأسه قال فارسلني ابن عباس
الى ابى ايوب الاضاري فوجدته جفندل بين القرنين وهو يستر شوب فسلط عليه فقال
من هذا فقلت اخفيتم الله بن جينة ارسلني اليك ابن عباس يسألك كيف كان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يقتل وهو محرم قال فوضع ابوا بيده على الثوب فطاطما حتى
يأتي رأسه ثم قال لانسان يصيب عليه الماء يصيب فصب على رأسه ثم حرز رأسه بيده
فأقبل مسجدا ورجع فقال حسكفأرا يصعب الله عليه وآله وسلم بعد إبداء الجامة
الاقرمضى) قوله وهو محرم زاذى رواية لقنارى بعد قوله محرم لقت ضام قوله على
جل يفتح اللام وسكى كسر ها وسكون المهمله ورفع الجيم والميم موضع على بكى كما
وقع مينا في الرواية الثانية فزاد كى البكرى في محله أنه الموضع الذى يقال به ترجمل وقال
غيره هو صفة الخفة على صفة أمبال من السقود وهم من فلان أن المراد على الجمل
المسور ان العروف وأنه كانا أظلم وجزم الحذف وغيره ما ن ذلك كان في جهة الوداع
قوله في وسط يفتح الهمزة أى متوسطه وهو ما فوق الساقين فغير ابن أهل القرنين قال
القت كانت هذه الجامة في رأس الرأس قال النوى إذا أراد الحرام الجامة لقوله عليه
فان تخفت قطع شعره في سرام وان لم تخف تخفى عتد الجهور وكروها حاله وعن
الحسن فيها القدي بقران لم يقطع شعره ان كان لخر ويزن قطع الشعر وجب القدية
ونحن أهل الظاهر اتفد بئ شعر الرأس وقال الداودى اذا سكن مسك الحماج بغير
خلق لم يجر الحلق ولست لجذا الحديث على جواز اتفد وروى المرح والمحل وقطع
الرق وقطع الفرس وغير ذلك من وجوه ادواى اذ لم يكن في ذلك ان كتابه ما هو

وهذا ذهب الشافعية والمالكية وقالوا لخفضه في قضايتها خالي في دفع القدر وتوجه العامة وجمع القضاة بالجماعة
 القضاة يظهر في خلافه وتوجه بعضهم بالجماعة للتصديق لاشبهه فانه احتج في الأولى بقضاة التي هي على الله عليه وآله وسلم
 أهل مكة على ان يافى من العام القليل فليدخل مكة بعمره وثلاثاً وهذا الامر قصة تصح احادها عند جملة الفقهاء
 ع. وكانت من تلك القصة في قضايتها تلك القصة في جميع احاديثها على كل من مالا يستلزم الاضافة الى القصة في القضاة

[illegible]

هو أمام أدنى المثل وليس بطرف
المثل ومن غير ذلك فقد تنوع
والطريق اجماع الشيء على ما يقر به من
الشيء وروى الأندلس عن طريق
ابن جرير قال إذا لم يجد ما يصف
الموضع الذي اعترق منه عاتشة
كالغشا والى الموضع الذي انتهى
فيه محمد بن علي بن شافع المسجد
الذي وارا لا يكون هو المسجد
الخري وهو أفضل من قبلة العمرة
بعد الحج انة عند الأربعة الأما
ستغيره المقاتلي واستدل
بالحديث على تعيين الخروج الى
أدنى المثل لزيد العمرة فيزومه
الخروج من الحرم ولو قبل من
أي جانب شاطعه من فباين المثل
والحرم كالبيع في الحج بينهما فرق
بمرفق ولا يحسن الفصل وآه
وعلم أمرا عاشب الخروج الى المثل
للاحرام بالعمرة فلو لم يجب الخروج
لا سمحت من مكانه الضيق الوقت
لانه كان عند رسل الحج وأفضل
جاء المثل للاحرام بالعمرة
البعرة انتم التمتع لم يجد ميقلو
أمرهم لمن مكة وتم افعالهم
فخرج الى المثل قبل تلمسه فرض

انهم و بعد از علاج عاقله با هر مدد علی مشروط و صحت و اعتقاد ایشان علی التتمیم این اقرار من مکشوری القاضی
و غیر من طریق محمد بن حسین کمالی و ان رسول الله علیه و آله و سلم است لاجل مکاتبتهم و من طریق عطاء
قال من ان اداء العمرة عن محرم من أهل مكة و غيرهما طرأ جرح الى التتميم و الى الجمره فله طهر منها او فضل ذلك ان باقى حقاقتا
من موالات اهل مكة قال الطحاوى ذهب قوم الى انه لا حقاقت للعمرة لمن كان مكة الا التتميم و لا ينطبق بمجوزة قال ابن قتيبة مجاوزة
المواكبت التي لم يشر و ناقضهم آخرون فقالوا سقطت العمرة و لم يخل و لم يمس
٢٢٤

ابن عباس أخرج من رواية غيره وذلك بان يجعل قوله صلى الله عليه وآله وسلم عظاما
لمن عوم ذلك القول لا يقتصر على الأصول الاثر من تأخر الفعل عن القول فان فرض
تقدمه فغضه اختلاف الجمهور في الأصول في جواز تخصيص العظام المتأخر بالتأخر
التقدم كاهو للذهب الحق وأرجس العلم المتأخر تأخرا كذهب اليه البعض اذا قرر
هذا فالحق انه يحرم أن يتزوج المحرم أو يزوجه كاذب اليه بالجهور وظال عنه
وعكرمة وأهل الكوفة يجوز للمسلم أن يتزوج كاذبا بوزنه أن يشتري الحرة بالقوة
ويعقبها بغير قياس في مقابلة النص وهو قاسد الاعتبار وظاهر النص عدم الفرق بين
من يزوجه غيره بالولاية الخاصة والعامة كالسلطان والقاضي وقال بعض الشافعية
والإمامية أنه يجوز أن يزوج المحرم بالولاية العامة وهو تخصيص لمعوم النص بلا
تخصص قوله بسرف بفتح المهملة وكسر الراء موضع معروف قوله في الثالثة بضم الظاء
وقسمة الدال كما أنزل من الشمس قوله التي بين يديها التي أتت في السيفها قوله
وهو ابن عباس هذا هو أحد الاجوبة التي أجاب بها الجمهور عن حديث ابن عباس وعن
عمر وعلى وأي حريرة أنهم سئلوا عن رجل أصاب أهله وهو محرم بالجماع فقالوا لا يتزوج
لونهما حتى يرضيها بهما ثم عليه ما ج قابل والهدى قال صلى الله عليه وآله بالجماع من قام
قابل ثم راحتي فخصيها بهما وعن ابن عباس أنه سئل عن رجل وقع بأهله وهو حي
قبل أن يقضي فامرأته يرضخه وتواجمع فالتقى (الوطأ) اثره وعلى وأي حريرة هو
في الموطأ كآمال المصنف ولكن ذكره بلاء عنهم وأستد المبيح من حديث طائفة
عمر وفيه إسماعيل ورواه مسدد بن منصور عن مجاهد عن عمر وهو منقطع وأخرجه ابن
أبي شيبة أيضا عنه وعن علي وهو منقطع أيضا بين الحكم وبينه وأثر ابن عباس رواه
البهيقي من طريق أبي بصير عن رجل من بني عبد الدار عنه وفيه ان أبي بصير قال لقت
سعيد بن جبيرة فذكرت ذلك فقال هكذا كان ابن عباس يقول وفي الباب عن ابن
عمر صا ح أنه سئل عن رجل وامراة تسابقين وقع عليهما قبل الاضحية فقال ليصا قايلا
وعن ابن جرير العاص عند الموقفي والحاكم والبيهقي في قول ابن عمر وقدرى
فهو هذا الاثار فروعا عند أبي داود في المراسيل من طريق يزيد بن نعيم ان ابن عباس

كان آقر به لعل من مكة ثم روى
من طريق ابن أبي مليكة عن
عائشة حديثها قالت فكات
ادنا من الحرم التميمي فاحترق
منه قال فبقيت بقايا من فكات
مكة العمرة الحبل وان التميمي
وقبر في ذلك سواء انتهى قال
شيخ الاسلام أحمد بن حنبل رحمه
الله لم يكن على عهد النبي صلى الله
عليه وآله وسلم وخلفائه
الراشدين أحدي يخرج من مكة
ليعمر الا لعمرو بن عثمان ولا
في غيره والذين يجروا مع النبي صلى
الله عليه وآله وسلم منهم من احقر
بعد الحج من مكة الا فائضة
ولا كان هذا من فعل الخلفاء
الراشدين انتهى وقد تقدم
ما قاله صاحب الهدى فضلا
عن القموزي واد وقد قام النبي
صلى الله عليه وآله وسلم بعد
الوحى ثلاث عشرة سنة لم يزل
انه احقر نواجر من مكة ولم يزل
أحمد بن حنبل يقول الا فائضة
لانها اهل بالعمرة فغلبت
فأمر احقرت فو حلت في

مقدان وليصغر وقرحى بسمرة فيمن يجمع الكسر أخاها ان يصره من التسميم مطبقا ان التسمي ويدل فلو راية
الطشوى من يابى رضى الله عنه ولو كان جازوا لكانا تطلق بسمرة أى منفردة عن جوفه أى منفردة عن حمرة
والاطلاق بالمجى آمن فيه حمرة منفردة كما صلى الله عليه وآله وسلم جد الرحمن بن أبى بكر ان يصر جمعها الى التسميم قال
القسطلاني أى لا تتغير منه قطعا القلم اخفرت منه بعد المجى في أى احدى لاسه الحصب (وانسرافه من مال بن جنيهم)

في الحديث الصحيح (قال) أي على الله عليه وآله وسلم (والعقبة هو) أي على الله عليه وآله وسلم (برميها) أي رميها
 بغير الشبهة (فقال) أي أي من هذه (الركم هذه) الشبهة وهي نسخ الحج إلى العمرة أو القران أو العمرة في أشهر الحج (خاصة يارسول
 الله) أي هل خصوصية بكم في هذه السنة أو لكم ولغيركم أي (قال) صلى الله عليه وآله وسلم بحيلة (الابن لابن) ولد واية
 بغير سند مسلم فقامهم أمة فقال يارسول الله أفعلنا هذا أم لا بنفسيك أصابهم واستحق الأثرى وقال دخلت العمرة
 في الحج فمررت لابن لا يابدا ومعناه ٢٣٤ كآمال النورى عند بله وروان المصريون فعلها في أشهر الحج

أبدا لا كان عليه أهل
 الجاهلية وقيل معناه جواز نسخ
 الحج إلى العمرة قال وهو ضعيف
 وقصبت بأن سيقاق السؤال
 يتقوى هذا التأويل بل يدل الظاهر
 أن السؤال وقع من النسخ
 وهو مذهب الحنابلة بل قال
 السرداوى في كتابه الإصناف في
 معرفة الرابع من الخلاف وهو
 شرح المقنع لشيخ الأمام
 موثق الدين بن قدامة أن نسخ
 القارن والقرن بهما إلى العمرة
 مستحب بشرطه نفس عليه وعليه
 الأصحاب فأجبه قال وهو من
 مفردات المذهب لكن المصنف
 أي ابن قدامة هنا ذكر النسخ
 بعد الطواف والسعي وقطعه
 انلحق وقدمه الزركشي وقال
 هذا ظاهر الأحاديث وهو ابن
 عقيل الطواف بنية العمرة هو
 النسخ وبه سئل رفض الأكرام

بذام جامع أصريا وهو ما يروى من أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال النبيان سكا
 وأهليا هديا قال للحافظ وجاهة ثبات مع إرساله ورواه ابن وهب في موطنه من طريقين
 سعيد بن المسيب مرسل وأثر على المذكور في الباب في التفرقة أخرج فهو الصحيح من
 ابن عباس في قوله وروى ابن وهب في موطنه من سعيد بن المسيب في قوله ما روى
 وفيه ابن لهيعة وهو ضعيف داود في المراسيل يستعمل قوله حتى يقضيا بهما
 استدلل بمن قال أنه يجب الحضي في فاسد الحج وهو لا كقول داود لا يجب كالمسألة
 قوله ثم علي ما ج قابل استدلل بمن قال أنه يجب فساد الحج لقى فسدهم بالهوى
 قوله والهدى فسكجه من قال أن مسكنة قالوا فسادا لأنهم قال ما يصدق عليه الهدى
 وهو مروى من أبي حنيفة والتامس ويدل على ما قاله قوله صلى الله عليه وآله وسلم وأهليا
 هديا كافي مرسل أي داود للذكور وذهب بالهوى إلى أنها يجب حجة على الزوج وبخه
 على الزوجية وتجب حجة الزوج جملة على الزوج إذا كانت مسكنة لا مطوعة وقال
 أبو حنيفة ومحمد على الزوج مسقطا وقال الشافعي في أحد قوله عليه هديا واحد
 إنظاره أن يروى الأثر وقال الإمام يحيى حجة المرأة عليها أن يقبل الدليل قوله تفرقا
 حتى يقضيا بهما فله دليل على مشروعية التفرقة فسكجه في الجهر من على
 وابن عباس وعثمان والعقود كثر الله بها واختلقوا أهل واجب أم لا نذهب أكثر
 المتعوضا ومالك والشافعي في أحد قوله إلى الوجوب وذهب الإمام يحيى والشافعي
 في أحد قوله إلى التنبه وقال أبو حنيفة لا يجب ولا يشدب واعلم أن عليا في الباب
 من المرفوع ما تقوم به الحقوا الموقوف ليس به من لم يقبل المرفوع ولا رأى حجة أقوال
 الحسبة فهو في سعة من التزام هذه الأحكام وله في النسخ صالح كذا والظاهرى

• (باب قصر قتل السيد وضمانه بظن) •

(قال) أهنا في الجرام مثل ما قلنا من التمسك به وداعل منكم الآية • وعن جابر
 قال جعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الضعيف يمينه الأهرم كتبوا جعه من
 الضعيف وما يوداد وابن ماجه الحديث أخرجه أيضا بنية أهل السنن وابن حبان
 وأحمد والحاكم في المستدرك قال الترمذي سألت عنه البخاري قصصه وكذا صحبه

الشيخ وبه سئل رفض الأكرام
 لا غير قال فهذا تحقيق نسخ
 الحج وما يتنسخ به وقال في
 الكافي من لهما إذا لم يكن معهما
 هدى أن يشعرا بهما بالحج
 وينوي مرة مفردة ويحلان

أرواهما بطوافه وسعى وتقسيم ليمرا فتمعين وقال في التمسك لوداد مع وجوب النسخ لم
 يحدوه قال الشيخ في الدين يجب على من اعتقد عدم مسافه أن يعتقه ولو ساق هديا فهو على إحرامه لا يصح نسفه الحج إلى
 العمرة على الصحيح عندهم وحجت مع النسخ أنهم على الصحيح من مذهبهم نفس عليه وعليه أكثر الأصحاب انتهى وقال بعض
 الخناجعة نحن نعلم ما قاله أن أولنا من الحج لآنا فرضا نسفه إلى مرة فتفاد من غضب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم ذلك
 أن في السنن من البراءة ما يخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحياه فأمرنا بالحج فلما قدمنا مكة قال أبعوها

هو فقال الناس يا رسول الله كبر من الخلق فكيف جعله هرة فقال انظر واما امر كبره فانظر اقرء عليه القول فخب الحديث وقال سلمة بن زياد لا جد لك امر لصدى حسن الاخذ واحدة فقال لولم قال تقول بفتح الخ الى الممر فقال باحدة كنت ارى لك عقلا صدق في ذلك احدث حديثا صحاح من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان كبر الفوق وقال في القبح يحفل أن يكون السؤال وقع من الامر من تعدد المسكنين انتهى وقال مالك والشافعي وأبو حنيفة وجابر الجعفي عليه السلام والخلف عن حنيفة منهم ثلث السنة لا يصح حديثه فالتقوا ما كانت ٢٣٥

عليه الجاهلية من ترميم العمرة في أشهر الحج وفي حديث يثرب ذكر عند مسلم كانت المتعة في الحج لأصحاب محمد صلى الله عليه وآله ولم تلحق بفتح الخ الى العمرة وعندنا الثاني من الخبر ابن بلال عن أبيه قال قلت يا رسول الله ففتح الحج لنا خاصة أم لخاص عامة فقال لا بل لنا خاصة وهذا لا يوافق حديث سرة لأن سبب الامر بالفتح ما كان لا يقرر الشرع العمرة في أشهر الحج ما لم يكن مانع من سوق الهدى وقتلته كان مستعظما عنهم حتى كفوا بعد ذلك في أشهر الحج من الجهر القبول فكسر سورة ما استجركم في نفوسهم من الجاهلية من انكفروا يصلهم على فقهه بالفتح فلو لم يكن حديث بلال بن الحرث ثانيا كما قال الامام أحمد حدث قال لا يثبت عندى ولا يعرف هذا الرجل كان حديث ابن عباس كذا في رن العمرة في أشهر الحج من الجهر القبول في الارض الحديث صريح في كون سبب

عبد الحق وقد اعل بالوقت وقال البيهقي هو حديث جيد تقوم به الحجة ورواه عن جابر من حمير وقال لا راء الا في مودعوا الشافعي هو فوقا وصح وقسم من هذا الوجه الدار قطن ورواه من وجه آخر هو الجاهل كمر فوما وفي الباب من ابن عباس عند الدار قطن والبيهقي قال البيهقي وروى هو فوقا عن ابن عباس والاشكر في متصل أصيل وهو جابر بن عبد الله عن علي بن قتل مودعوا وهو حمير وروى الجاهل عنه قال قلت لابي جعفر في حديثك عن الحكم بن عتيبة في الحديث وهو ظاهر الا يقول له لا يرجع الى حكم العديين الا فيما لا يمتثل له او فيما لا يمتثل له فارجع فيه الى ما حكم به السلف والاحكام فيه السلف يرجع الى ما حكم به عدلان واختلفوا في أي شيء تغير لما لا يمتثل له في الشكل أو القتل وقيل في القيمة والحديث يدل على ان الضبع صيد وان غيبه كبنا (روى عن محمد بن سيرين ان ابن جلابه الهجر بن الخطاب فقال اني ابريت ما وصاحبك فترين لسبب في الغزوة فقامت غلبا واخبرني محمد بن جلابه اني ابريت فقال جلابه جليلي بيبه نعال حتى يحكم اقاوات قال الحكم عليه بغير قول الرجل وهو يقول هذا امر المؤمنين لا يستطيع ان يحكم في ظني حتى يدار جلابه حكمه فسمع من قول الرجل فقامت اهل تنصر سورة المائدة فقال لا فقال هل تعرف هذا الرجل الذي حكمه مني فقال لا فقال لولا خبرتي انك تنصر سورة المائدة لا وجئت خيرا ثم قال ان الله عز وجل يقول لي كاه يحكم به فواحد منكم هذا بالغ الكبيرة فهدا عبد الرحمن بن حوف ورواه ما في الموطا وعن جابر ان امر قضي في الضبع يكمن وفي الغزال بعزوف الارنب يضاق وفي البروج يصفر ورواه ما في الموطا وعن الاجل برب هذا الله عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الضبع اذا أصابه الحرم يحكم في الضبع في التبي تاتوق الارنب عناق وفي البروج بخره قالوا وبخره التي قد ارتفعت ورواه الدار قطن قال ابن عباس الاجل فتد وقال ابن عدي صدوق وقال أوحام لا يثبت حديثه الاثر الاول ورواه ما في الموطا عن عبد الملك بن نزيه عن محمد بن يحيى بن عبد الملك بن نزيه هو الاصمعي وهو ثقة والثر الثاني لم يذكر ما في الموطا قوله من جابر بن عبد الله عن أبي الزبير عن

الامر بالصبح هو صدق ما استقر في قلوبهم في الجاهلية ينقر بالشرع بخلافه وقال ابن المنير رحمه الله ان العمرة من التعميم ثم كبر حديثه في نفسه تعرض لمقات ولكن لاصل العمرة في أشهر الحج وأجاب بان يحد كرمي التبرجة الرد على من له من ان التعميم كان خاصا باعتدال شئت حتى قد يحد بحد سرة انه غير خاص وأنه علم ان انتهى ما في التسلطان والدرج الحافظ ابن القيم رحمه الله ففتح الحج الى العمرة في كاه الهدى وكاب اعلام المؤمنين من رب العالمين بما لا مزيد عليه ولا شك ان الجاهلية لم تفتح فيه بفتح فقلت بعد النظر الصحيح في كتبه ولا يجمع الى ما روي عن الامام ابن القيم الحافظ الشوكاني

٢٣٦ بقائه فلا حاجة إلى التوفيق كرمي (وعنها) أي من فائضة
 قصرت عارضة في هذا المقام أو هو مومن ظلم الناس أو الطامع والله أعلم (حديث عائشة رضي الله عنها) (الطبري) أي الذي ذكر
 أنما يذكر السديد رضي الله عنه فكان كل صاحب القصر يدان يقول يفرقوا بيني وبين جاري أن امرأته أكلت فضلهذا الوجه يمكن
 أن يكون من جهة الخلق أو القوي أو الدواقيط والحج وحديث من القصة الطروق من حديث شيار الطول لأن حديثه أخرجه
 ابن أبي شيبة في المصنف والبيهقي في السنن والترمذي في المعجم وصححه ابن خزيمة في التلخيص

ابن الخطاب قضى في النضج المواترجه أيضا الشافعي يستدعيهم عن حصر وأخرج
البيهقي عن ابن عباس أن قضى في الأرنب يعناق وروى عنه الشافعي من طريق
المصنف أنه قضى في الأرنب يشا وأخرج البيهقي عن ابن مسعود أنه قضى في اليربوع
يجتره ورواه الشافعي حشم من طريق يحيى بن عماره وروى أبو يونس عن عمر وقال الأمام
الأربعة أنه حكم في النضج يشا وفي الأرنب يعناق وفي اليربوع يجتره وفي القسي كبش
وأخرج ابن أبي شيبة عن حماد أنه قضى في الأرنب يجتره وروى إبراهيم الحريفي في الغريب
عن ابن عباس أنه قضى في اليربوع بصل والحل وفي الفسل أن ذكر حديث جابر أخرجه
أيضا البيهقي وأبو يسى وقال ابن جابر عن حماد أنه قضى في الأرنب يجتره ومن طريق
إبراهيم الصائغ عن عطاء بن جابر مضمون وقته أن قضى في هذا الوجه كالمضغ
أول الباب قوله في كلبه بصل فلو أنتموها لكانت في حلقه وحنان وابن عباس وابن
عمر وزيد بن ثابت وابن أبي بدير وكذلك واخوه أخرج في الجاهل حناق في الأرنب ويجتره
اليربوع كما حكم ذلك المحدث في البرمهم وهو موافق لما في حديث جابر المرفوع
المد كرو في الباب إلى القاضي فإنه أوجب فمئة تأكلكم القمل على الشافعي المعز قال
في القاموس الشاة الواحش من الغنم فذكر الأوصاف أو يكون من الضأن والعز والغنم
وبالقر والغنم وحشر الوحش انتهى قوله بغير تأخير في الجاهل هي الاتي من ولد
الضأن التي يفتاد بعد أشهر وفصل عن أمهاتها العز يفتح الملهة وسكون التوت
بعد ما زاي الاتي من العز ليلهم أهفوز عوز وعزاز

«(أبى من المهر من كل لحم الصد إلا إذا لم يجد لاجد ولا أمانعه)»

منع من جعل ما في الابل ونقله على قدر نصيبك او نيك على قدر تقنت
 وانه
 او نصيبك او قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فخير وايد الطير الى والها كم ما يؤيد الثاني وتقله انفس الاجر
 على قدر نصيبك وتقنتك او بالعطف وقد استدل بنظر هذا الحديث على ان الاعتناء كان بجهة من جهة الحمل القرية
 اقل ابر من جهة الحمل البعيد وهذا ليس بشي لان الجعنة والحيوة سافتا الى مكة واحدة ستر اسخ والتعجب
 مسامته بالفرسخ واحدة هو اقرب اليها منهما وقد قال الشافعي افضل رقع الحمل اعطوا الجعنة لان النبي صلى الله

عليه هو المولى أو حبيبهم التميم لانه اذن لعائشة قالوا انتمى من بني الزهريين بل انتمى من بني النضر من بني كنانة فلهذا كان
 أحب الى انتمى ومن احب اليه الملك كلبا لعدي في العمرة كان احبهم للابن توكال انما خفصة الفضل خاع الحبل لا يعلم التميم
 وواقفهم بعض الشافعية والمناظرة ووجهه انه لم يتخل ان احدا من الصنفين في هذا التي صلى الله عليه وآله وسلم يخرج
 من مكة الى الخيل ليعربا لعمرة فبعوا عائشة واما ما علم من الجمرات انه كان حين وجع من الطائف هتما زائلا للبد يقولون
 لا يلزم من ذلك تعيين التميم للفضل لئلا يعلم هذا التميم ان الفضل ٢٢٧
 في زيادة التميم والتحقق والحقا

يكون التميم الخيل من جومة
 اخرى تساويه الى الجبل لاني
 جهة انه ايسر منه قال في التبع
 (عن اسماء بنت أبي بكر روى
 الله عنهما انها كانت تلي امرت
 بالظنون) بفتح الحاء ومن الجبل
 الخفصة وسكون الواو آخره
 قال التميمي في تاريخ البلد
 الحرام هو جبل بالصلى مقبرة
 اهل مكة على يسار الخيال الى
 مكه وبين تاراج منها الحق
 صلى متفق على ذكره الازرق
 والفا كهي في نهر بقمه لانهما
 ذكره في شق معلى مكة البقية
 وهو الجهة التي ذكرها واذا
 كان كذلك فهو يتوافقا بقوله
 الناس من ان الظنون التنية التي
 تهيئ منها الى مقبرة المعلى وكلام
 الحب الطبري وانما ما يقوله
 الناس قال القسطلاني وكتب
 فادته في ذلك ثم ظهر ان ما قاله
 الازرق والفا كهي أولى لانهما
 بذلك ادري وقد وثقه معلى
 فلك احسن الخرافة وادى تاريخ
 الازرق ولعل الظنون على
 متفق قول الازرق والفا كهي

وكايسه على ذلك عامة الرواة من الزهري والتميم ابن عينة فقال سلم جاز وحش
 كما وقع في الرواية الاخيرتين الحمدى انه كان يقول سلم وحش ثم جازي يقول سلم جاز
 وحش فلهذا على اضطرابه قال في التبع وقد توبع على قول سلم جاز وحش من
 أو جازي فقال ثم جازي اولئك يقرى دار واما ابن عينة فذكر ان ابن عباس المذكور
 في الباب وقد أنشأ سلم من وجه آخر عن ابن عباس ان الذي أهداه السحب بن جاشمة
 سلم جازي أو جازي سلم أيضا من طريق حبيب بن أبي ثابت عن سعد بن أبي وقيل
 وحش وتاريخ جازي بالواو بفتح الهاء فيكون الموحدة والنجيل من أعمال
 القراع يضم القاء والواو بعدها مهملة قليل من بالواو والواو بفتح الهاء
 أي قوله أو جازي أو جازي من الرواية وهو بفتح الواو وتشديد الجال آخره من موضع
 يقرب الجدة قوله فردا التفتت الروايات كلها على انهم عليه كما قال الحافظ الامراء
 ابن وهب والبيهقي من طريقه سنا الحسن من طريق جرير بن أسماء ان السحب أهدى
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم بهز جاز وحش وهو بالخمسة فأكلته واكل القوم قال
 البيهقي ان كانه هذا محض ظاهر على انه روى الى وقبل التميم قال الحافظ وفي هذا الجمع
 فترقان الطرق كلها فلو غلطة فلهذا ربما لم يسمي كونه مسيدا لاجل ورود التميم تاريخا قوله
 أخرى حيث لم يسم لاجل ورود قال الشافعي في الامان كان السحب أهدى له جازا حيا
 فليس المعمر ان ذبح جاز وحش حيوان كان أهدى له لئلا يفسد فيقول ان يكون قد
 على انه مسيد انتهى ويحتمل ان يكون القول المذكور في حديث جرير بن أسماء في وقت
 آخر وهو وقت ذبحه معلى الله عليه وآله وسلم من مكة الى المدينة قال القسطلاني ويحتمل
 ان يكون السحب أحضر الجاز ذبحا ثم قطع منه مضرا بصرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وألهمه قدسمة فن قال أهدى جازا أراد بقله مذكورا لاجل ما من قال سلم جاز
 أراد ما قلته النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويحتمل ان يكون من قال جازا أطلق
 وأراد بهته مجازا ويحتمل انه أهداه لهما فلعله عليه كادوا تابضونه فلقا أنه
 التمارد عليه معلى بفتح الجيم فاعلم استعاضه ان حكم الجز من السعد حكم الكل
 والجمع مهما أمكن أولى من وجه بعض الروايات قوله انما فرد عليك قال في التبع قال

والنضر الى الجبل الذي يقال فيه قبر ابن عمر أو الجبل المقابل له اهدى منهما الشعب المعروف بشعب الحارث بن ابي طالب
 التبع هو جبل معر وفيه مكة وقد تذكر ذكره في الانطواع عند المعبر والمعر وفيه الحلات على يسار الجبل الى مكة وبين
 النضر منها الى معلى فلهذا التذكير كما يحصل ما قاله الازرق والفا كهي وفيه هملو ذكر الازرق انتمى بهما يجب رجل
 من بني عامر قال الحافظ انهم قد جعل هذا الشعب الان لان بين سور مكة الا تومين الجبل المذكور مكانا يشبه
 الشعب فلهذا هو انتهى واغرب السهيلي فقال الظنون على فرسخ وتيسين مكه وهو غلظ واضح كما يشق في التبع (نقول معلى

فلا يجد فيه من لم يجب اليه
 لان اسمه شريف ان دخلت كان
 في جهة الدواعي وليس من طريق
 ابترى عصية انته طوارعه
 وسعول فيصير ما جل على ما بين
 وانه كره الحلق والاعتصم
 قلست له على الله العتابة
 عطلوه واجيب بان علمه كره
 هذا لا يلزم من قوله فان القصة
 واحدة وقد ثبت الامر بالتصميم
 في حديث واحد وهذا كقول
 الحنفية فلا يدرج والتقدير
 احسن وتقدم فان قلت في سلم
 وكان مع الزبير هدي فله وهو
 مغاير لما ذكره كره الزبير
 من أحل أبله التورى بان
 احرام الزبير بالعمرة وقسمتها
 كان في غير جهة الدواعي (ثم)
 اهلنا من النبي بالجمع وهذا
 الحديث آخره مسلم في الجمع
 أيضا قال في القنع واختصوا بين
 جامع قبل ان يقصر بعد ان
 طافوا في فقال الا كره ما به
 الهدى وقال طه الان في عليه
 وقال الشافعي تقصد عمره وطه
 الحق في غلبتها وقضاها

القاضي عياض ضبطناه في الروايات بفتح الراء في ذلك المحققون من أهل الحرية
 وقلنا الصواب انه بضم الدال لان المخاض من الجسر وجره فيه الروايات في قبحها
 ضمة الهاء بعدها طال وليس القنع بفتح بل ذكروا قطب في القنع ثم تعقبوه عليه بأنه
 ضعيفا جازوا فيه الكسر وهو أضعف الوجة وهي لغة سكان الاندلس من غير
 عقل واذا اوله فهو الموزن فهو ودها القنع لانها كما قال النورى ووقع
 في رواية الكشمغى ثم زد حذفت الهمزة من الأولى وسكون الثانية ولا تشكل فيه
 قوله الأعرم زاد التساقى لانا كل السيد وفي حديث ابن عباس ان الانا كله احرم
 وقد استدل بهذا من قال يقصر بالاكل من علم السيد على الحرم مطلقا لانه اقصر
 في التعليل على كونه عسر ما فعل على العيب الاستماع خاصة وهو قول على وابن عباس
 وابن عمر والشافعية والتورى واسحق والهادوية واستدلوا أيضا بعموم قوله تعالى وحرم
 عليكم سيد البر ولكن يصالح من ذلك حديث طلق حديث البرى وحديث ابن قتادة
 وساقى هذه الاطراف وقال الكوفيون وعلقا قنعن السلف انه يجوز للعصرم كل سلم
 السيد مطلقا وقسوا بالاحاديث التي ساقى وكلام المذهبي يستلزم اطراف بعض
 الاحاديث العصية بلا موجب والحق ما ذهب اليه الجمهور من الجمع بين الاطراف
 المتفقة فقالوا الساديات القبول يجوز على ما يصيد الحلال لنفسه ثم يهدى منه الحرم
 واحاديث الردحوة على ما ساد الحلال لاجل الحرم قالوا والسبب في الاقتصاد على
 الاحرام عند الاعتذار لمعجب ان السيد لا يحرم على المرفة اصبه الا اذا كان هرا
 فاقصر عن تعيين الشرط الاصل وسكت عما ساد فريد على قنیه ويؤيده هذا الجمع
 حديث جابر الا (ومن على ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم افي بعض النعام فقال
 انا قوم حرم اطمعوه اهل طلم رواه احمد ومن عبد الرحمن بن عثمان بن عبد الله التميمي
 وهو ابن ابي طلبة قال كلح طلمعوه نحن حرم فاحدى لنا طلمعوه وقلنا نعم ان كل
 ومنهم من قال لم يأكل فلما استيفظ طلمعوه فوفى من اكله وقال كذا مع رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم رواه احمد ومسلم والشافعية حديث على اخبره ايضا الجوز
 وفي استلزامه على بن زيد قنیه كلام وقد وثق بغيره جابر الجعفي وهو حديث طويل

واستدل به الطبري على ان من ترك الاعتصم حتى يضر من الحرم لاشي علمه بطلان من طالع له
 دم (ومن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا قتل رجعا (من غزو أو ج
 أو جرحه) يكبر الله تعالى على كل شرف يشتمه كان عال (من الارض ثلاث تكبيرات ثم يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له
 في الماتة اجدوه على كل شئ يكره) قال القرطبي في تعقيب التكبير بالليل اشارة الى انه المنفرد بايجاب جميع الموجودات
 وانه المعبود في جميع الايمان (أيون) أي يكره أيون جمع آيب أي جامع وانه معناه أي ياجون الى الله وليس المراد

الأخبار بحمد الرجوع قائم فحصل الحاصل بل الرجوع في صلاة تنصرف مستحق في تسليم الصلاة القصودة والاضاف
بالاصناف المذكورة (تأبون) من التوبة وهي الرجوع عما هو مذموم شرعا إما هو بدو شرطا وفيه إشارة إلى التصديق
البعيدة قاله صلى الله عليه وآله وسلم على سبيل التواضع أو على الامتناع (عاديون) ما حدثوا من الجاهل (تأبون) كما هو مروي بتقديم
نحن وبالحمد والحمد مروي متعلقين بساجدون أو بأشواك الصلوات على طريق التواضع (مصدق القوم) فيما هو مروي من التواضع
يقول له تعالى وقد كنتم أنتم قوما لا تعلمون فلهذا قالوا بعد الله الذين آمنوا ٢٢٩ منكم وعلى السلطات ليستقيم
في الأرض الآية وهذا

الفرز ومنه ما يستحق قوله تعالى
تسكنون المسجد الحرام ان شاء
الله آمين (ونصر عبده) محمدا
على الله عليه وآله وسلم (وهزم
الارباب) يوم الاحزاب واسرايا
الكفر في جميع الايام والمواطن
(وحده) من خوفه ان يحسد
الاصحاب ويقتل ان يكون خيرا
بعضي الله أي اللهم اقم
الارباب الاول والآخر وظاهر
قوله من خسر وأرجع أو خسر
اختصاصه بها والذي عليه
الجمهور انه يشرع على كل من
طاعة كطاعة رسول الله
على المباح لان المسارعة لا ثواب
له فلا يمنع عليه ما يحصل له
الثواب وقيل يشرع في سفر
للصبي أيضا لان مرتكب
المسبة خروج المصغر
الثواب من غيره وتجب بان
الذي يضمن سفر الطاعة لا يمنع
المسافر فيجاء ولا مصغر
الا كذا من ذكر الله تعالى
واما التواضع في خصوص هذا
الذكر في هذا الوقت انما هو

هذا طرف منه قوله الله عليه وآله وسلم في الحديث انما لا يمنع من تصديق هذا الاطلاق على من اعتبر
القصد بان ذلك المصغر فيصير هذا على انه اخذ البيض فاصدا بان ذلك لا يلزم من
الجماعين الا ذلك كذلك لا يمنع من تصديق حديث طاعة بان لا يكون من احدى لهم الطبر
صاده لاجلهم وقد اختلف فيما بين المصغر اذا اصاب في مقام فقال لا يصدقوا اصحابه
والشأن انه يجب فيها القصة وقال مالك في رواية اخرى وعنه قصة عشرة من قالوا في
روايته قصة عشرة النصارى وقال الهادي يجب فيها صوم يوم واستدل من قال بان
الواجب القصة بما أخرجه عبد الرزاق والدارقطني والبيهقي من حديث كعب بن
جبر قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم قلني في حق نعمة اصابه يوم بقرته وفي اسناده
ابراهيم بن أبي يحيى وشيخ حسين بن عبد الله وهو ضعيفان واخرجه ابن ماجه
والدارقطني من حديث أبي الهيثم وهو ضعيف جدا واستدل الهادي بما أخرجه
الشافعي وأبو داود والدارقطني والبيهقي من حديث عائشة ان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم حكم في بعض العلم في كل سنة فسلم يوم قال عبد الحق لا يستعمل
وجه صحيح وفي اسناده ابي داود ورجل لم يسم وأخرج نحوه الدارقطني من حديث أبي
هريرة عن طريق ابن جبر عن أبي الزناد ولم يسمع منه كآل أبو سالم والدارقطني
قوله ابن عبد الله التي كذا في نسخ المتن والصاباب ابن عبيد الله صفر اقبله وقر
من آكله أو صر به كذا في شرح مسلم ومحق أن يكون معناه ما بالوقوف (ومن غير
ابن سبطه الضمير من وجعل من جهاته أخرى سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يريد
مسكا حتى اذا كانوا في بعض وادى الرواحي بعد التمس جوارح حتى صغرا فاذ كره
النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا تروى من رأت صاحبها في العزى وكان صاحب
فقال يا رسول الله انكم هذا الجارح من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ايايكم
فقصه في الرقاق وهم محرمون قال من صرنا حتى اذا كانا بالاية اذا نحن نطيق جائق
في ظل نبيهم فامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلا أن يفتحه عنده حتى يفتحه
الناس منه وراه احد الناس وما قال في الموطأ الحديث سمع ابن خنيس يقول غيره كآل

تخصه قومه كما يخص الذي كرا أو رغب الاذان والصلوة انتهى وهذا الحديث أخرجه الضاوي أيضا في الدعوات وسلم في
الحج وأبو داود في الجهاد والناس في السير (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال تقدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم مكة)
في الفتح (استقبلوا خيطة بين عبد المطلب) يضم الهمز من أخيلة وقع الفين المحبة قال في الصحاح الغلام معروف وسفوف ظم
والجمع فله وظانوا استغفروا بخله من أخلة وصغير الخلة خيلة على غير مكره كنهم صغر وأغلوا وان كانوا لم يقولوا كآلوا
أصية في صغيره ويضعهم يقول خيطة على التماس وقال في القاموس الغلام الطائر الشارب بوال كمل يشده ومن حين

ابن حجر وكون الوجه تلقى القادسيين
 ٢٤٠
 الطبري والحديث دليل على ان القادسيين لم يسمعوا من وجهه اذ قالوا
 حمله امام ايمن الحنفية حتى استقبل النبي صلى الله عليه وسلم حين فلق وجهه على الفتح المنظر وقول الحافظ
 وطريقه من العباس بن عبد المطلب فكانا اخا لحافظ ابن حجر لكن لا لأجل حمل خرج من يد الله بن حجر من المديونة المحكة ثم كان
 بن حجر بن أبي حنيفة وأبو سلم (واحد) منهم (بن حنيفة) هو عبد الله بن حجر بن أبي طالب بن عبد المطلب (وأخ حنيفة)
 بن عبد الله بن عبد المطلب وهو خالة أبيه وراثة حنيفة بن عبد المطلب واما قادمه الى الكوفة من وجهه

[illegible]

أوسفر تأسسهم وطمعيا لتقومهم وفي جميع مسلم عن عبد الله بن جعفر قال كان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم إذا قدم من سفر تلقى بصحابة من سافر فسبق إلى البعثين من يديه ثم يهلحلى إلى خاتمة
تأدفع خلفه فدخلنا المدينة ثلاثة على دابة وفي المسند وصحح الحاكم عن عائشة قالت أقبليان مكة في حج أو عمر فقلنا
ظلمنا من الأضرار كانوا يتفرون أهلهم إذا قدموا ذكر ابن زبج فوطأتمه عن أبي معاوية الضرير عن علي بن الحكم
قال قال ابن عباس رضى الله عنهما قالو يوم القيوم ما ألباح عليهم من الحق لأقوام حين يفقهون حتى يقولوا وادعاهم لأنهم

وقد اتفق جميع الناحية والمقتنع من مروي التعلق بذلك الواسع وفي حديثه الباب المصديق والمنعشة والقول
ورواته الثلاثة الأولى بصري ورواه غيره العارضي أيضا في الباب والشارح في الحج (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه) قال
كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يترك أحدهم يمشي من الحرم والطريق إلا يأتهم بسلا أو أربع من غيره ولا يكون
الطريق إلا لا يترك من أصل الطريق وهو الحق وحسب إلا في الليل طارفاً حاجته الحق الباب (كان لا يدخل
الاخذوة أو منسية) لكرامته وطريقاً له في (عن جابر بن) ٢٤١
الله عنه قال نهى النبي صلى الله

عليه وآله وسلم أن يطرق أي
المسافر (أهل ليل) يعني زاحمة
أن يمشي منها على ما يجمع عند
اطلاعه عليه فيكون سبباً إلى
بعضها وافرقتها عنهم صلى الله
عليه وآله وسلم على ما تدوم به
الافتقار وتأكد كنهه المحبة فينبغي
أن يعتدب مسيرتها في حال
البزاة وغير التظافة وأن
لا يتعذر رؤية حورية يكرها
منها في (عن أنس رضي الله عنه
قال كان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم إذا قدم من
سفر فأبصر دجوات المدينة أي
طريقها المرتفعة وفي رواية
بلساني دجوات أي قصرها
الظلم وفي رواية جدران وفي
أخرى جدران جمع جدار قال
صاحب المطالع جدران أو جمع
من دجوات قلت وهي رواية
الترمذي أيضاً (أوضح نافع)
أي جملها على السبيل السريع
(وان كانت) أي للركوبة (دابة)
وهي أهم من الناقة (حركها)
وزاد في رواية من (جها) أي
بسيب جبه المدينة وفي الحديث
دلالة على فضل المدينة وعلى مشروعية حب الوطن والمخين

ووقع في رواية البضاري أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خرج حلياً وهو غلط كما قال
الاسماعيلي قال القصة كانت في العمرة وقال الحافظ لا غلط في ذلك بل هو من الجواز
الناشئ وأيضا فالج في الأصل القصد للبيت نكته حال خروج طاعة البيت ولهذا يقال
لعمرة طالع الاصغر قوله والله لا نصبت زاد أبو عروانة ما عزمون وفيه دليل على أنهم
قد كانوا أطواراً يهرمون على الحرم إلا ما قلته في رواية البضاري
لعملة ما بين من علم الأمان قوله فكلوا صبغة الأمر خذوا ليلته لا الوجوب لأنها وقعت
سواء من سؤ الوهم من الجواز لأن الوجوب غرق على مقتضى السؤال قوله قال
منكم أحد المخرج في رواية البضاري قال أنكم بزيادة الهمة ولقظ مسلم هل منكم أحد
أمر فيه دليل على أن غير الأمر من الحرم لما تدين يحصل على الصبر والاشتراك بها
ويجب عدم الحمل لما تركه العلماء قوله أن يحصل عليها وأشار إليها الضمير راجع إلى
الأمان لا يطلق إلا على الأجر في منسكك وفي رواية البضاري ولقظ مراً يشار
وسمى لحمل عليها أو قتادة فقصروا ما تارة تارة فكان من لها ثم قلنا أنا كل علم حصيد
وقن يجرمون لحملها من من لها قال منكم أحد أمر المخار والمان متفق على
أمراد الجار بار يقرأ تأخذ هذه الرواية أن الجار من جهة جرواد المتقول كان أماناً
أي أماناً فله فقصروا أماناً وأما الحديث فبأنه فوالله ما يحصل للعمرة من لها ما يصيبه
الحلال إذا لم يكن حاصداً ولا يوقع منه طاعة له وقد تقدم تخلاف في ذلك ومنها أن
يجرده في الحرم أن يقع من الحلال الصديقاً كل من صغيره فاحسب في أروامه ولا
في حلال إلا كل منه ومنها أن حصر الصيد كان موسماً في الكلام عليه إذا شاء الله تعالى
ومنها يجوز الاجتهاد في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبالقرب منه (وعن أبي
قتادة قال خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زمن المدينة فحرم
أصحابي ولم أحرم فأتى جارات فغلبت عليه فأصطدته فذكرت شاة لرسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم وذكرت فألم كن أحرم مترواً إنما اصطدتت فقام النبي
صلى الله عليه وآله وسلم أصحاباً فكلوا وما كل منه حين أخرته أني اصطدتته فحرمه
أجدوا بن ماجة باسناد جيد قال أبو بكر التياوي في قوله في اصطدتته فكلوا ما كل

٢٤١ نيل ح

البهي (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال السيف قطع من العذاب) أي جرمه بسبب
الأم الثاني عن المذنبه لما يحصل في الركوب والنسي من تركه المؤلف قال ابن المتأثر أشار البضاري بهذا إلى أن الأمانة في
الاحل أفضل من المباحة انتهى قال في القمع وفيه نظر لا يثبت لكنه يميل أن يكون البضاري أشار بإيراد الحج إلى حديث
عائشة بلغة أنقص أي حرمه فلا يجل إلى أنه انتهى (ينزع أحد منكم طعمه وشرايه وقومه) وليس المراد بلع منع

عن أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام قال سمعت من العذاب لأن الرجل يشتغل في صلاته وصلاته
 فيصنع ما يحسنه من الصلاة ولا يحسنه من غيرها حتى يذهب ما بين يديه من الصلاة ولا يترك ما بين يديه من الصلاة
 ثم كان السراقة من العذاب قال عليه السلام لا تترك ما بين يديه من الصلاة ولا يترك ما بين يديه من الصلاة
 ثم قال عليه السلام لا تترك ما بين يديه من الصلاة ولا يترك ما بين يديه من الصلاة
 ثم قال عليه السلام لا تترك ما بين يديه من الصلاة ولا يترك ما بين يديه من الصلاة

منه لأصل أحدنا في هذا الحديث خبر بعض الحديث أنبأه أيضا قالوا قلني
 والحق وابن خنيس قد قال بطل حقاقة النسيان في التذكرة الحاشية ابن خنيس
 والدارقطني والبطوني قال ابن خنيس أن كانت هذه الزيادة محمولة احتمل أن يكون
 صلى الله عليه وآله وسلم كل من لم يترك الحرام من قبل أن يعلم أو قتاده أنه أصله من
 أجله فاعلم استمع وفيه نظر لأنه لو كان حراما عليه صلى الله عليه وآله وسلم ما قرأ الله
 تعالى على الكل حتى صلى أو قتاده أنه صاده لوجه ويحتمل أن يكون ذلك لبيان الجواز
 وأن النبي يحرر على الحرم المأخوذ الذي يصل من صلبه أو ما ذاك إلى علم لا يدري
 ألم يحرر صدام أو لعله صدام لوجه أم لا لعله على أصل الإباحة فلا يكون حراما عليه عند
 الكل ولكنه بعد هذا ما تقدم من أنه لم يبق إلا العمد وقال البيهقي هذه الزيادة غريبة
 بمعنى لو لم يأت أصله من قال الذي في الصحيحين أنه كل من ترك التوروى في شرح
 المذهب يحتمل أنه يرى لابي قتاده في تلك السراقة قال ابن خنيس لا يشك أحدنا أن
 قتاده لم يصد الحرام لا لنفسه ولا لصاحبه وهم يحررون فيهمهم التي صلى الله عليه وآله
 وسلم من كل ما كان يقول به يعمل صدام الحلال المحرم مطلقا وهو أحد الأقوال الساجدة
 وقال ابن عبد البر كان أصل أبي قتاده الحرام لا لأصاحبه وكان رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم وجهه أبا قتاده على طريق البر عن جماعة المدونين في ذلك
 اجتماعه بأصاحبه لأنهم لم يكن واحدا قال الأثرم كنت أجمع أصحاب الحديث
 يتجهبون من هذا الحديث ويقولون كيف جاز لا قتاده بجواز المقتل بلا إرم
 ولا يدعون ما وجهه حتى رأته مفسر في حديث عائش عن أبي عبد الله قال خرجنا مع
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأمرتنا أن نأكل من كان كذا وكذا ثم قال يا قتاده
 كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصطفي من قتل من جلد من كذا وكذا حديث الجلال الواسع
 انتهى والحديث من جهة أنه لا يجوز ولا يفتن به يحرر صدام الحلال على الحرم إذا
 صاده لوجه ويحتمل أنه لا يصد لوجه ولهذا الأخير النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 صاده لوجه لربا كل من وأمر أصحابه بالكل (ومن جابر بن عبد الله صلى الله عليه وآله وسلم
 قال صدام البر لكم حلال وأنتم حررتم ما لم تصدوه أو يصد لكم رواه الجماعة إلا ابن ماجه

من الرضا والفتنة والرزق
 أن لا يكون قطعة من العذاب
 لما فيه من المشقة قصار كادوا
 المر المقب للصحة وأن كان في
 تناولها كراهة (فأذا قضى
 نعمته) أي غفسته ونهوه
 وحاشته (فليجعل) الرجوع
 (إلى أهل) زائد في حديث عائشة
 عند الحاكم أنه أعظم لأجره
 قال ابن عبد البر وزاد فيه بعض
 الضعفاء من مالك وليتخذ لعله
 حدية وإن لم يصد الجوارح يعني
 بغير الزنادم قال وهو زيادة
 مشكوك قال في التمع وفي الحديث
 كراهة التغريب عن الأهل يعني
 سبحة واستحباب استعمال
 الرجوع ولا سيما من يمتنى
 عليهم الفسقة بالقضية ولما في
 الأقامة في الأهل من الراحة
 المصنعة على صلاح الدين والدنيا
 ولما في الإقامة من تحصيل
 الجماعات والقوة على العبادات
 واستيف منه الخطايا فترى
 الزاني أنه قد أسس بتعذبه
 والحر من جهة العذاب قال
 الحافظ ابن حجر ولا يمتنى ما فيه

وقال (سم الله الرحمن الرحيم) (أواب المحصر)

بضم الميم وسكون اللام هو الموضع الذي لا يملكه المسلمون من الأرض ولا يملكه المسلمون من الأرض ولا يملكه المسلمون من الأرض
 عباس بن عباس قال قد أحضر النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين صدمه المشركون من البيت في الحديبية (خلق
 رأسه وجعل فمهم فصره حتى احتقر ما قالوا) فتمسكه من قال لا فرق بين الأصحاب والعدو وبينه قال هذا الأصغر

من كل فاعل متعدي فهو ملزم كل نائب من حد ومرض وغيرهما به قال الحنفية ككثيرين العصابة وقهره حتى أتى ابن مسعود رجلا فبلغ بانه مضر توجه ابن جبريل فاستدعيه عنده الجعدي قالوا اذا كانت الدلالة على انشره منه العصابة مطلقا استند جبريل بان سرق تخلفه ولا يقدر على المتور قال مالك والشافعي وأجلا اسنادا والابن سعد لا لا يتبين قوله تعالى فان احصرتم فما استيسر من الهدي ودفعت ليلان حكم المصلح صلى الله عليه وآله وسلم واصحابه ولكن بعدوا وقال في سياق الآية فاذا استيسر من الهدي والاحلال في العدو كانت ٢٨٣

لا يصح من المرض فلا يكون الا حصر بالمرض في معناه فلا يكون النص الوارد في العدو واراد في المرض فلا يلحق به دالة ولا كمالا لان شربة الصل قبل اذ ان الاصل بعد الشروع في الاسرام على خلاف القياس فلا يقاس عليه وفي الموضعين سالمين اية قال من حبس دون التي يمرض فانه لا يحصل حتى يطوف بالبيت واسبح الحنيفة بان الاحصار هو المنع والاعتبار به يوم القظة لا بخصوص السبب وبان اجام أهل القبة على ان مدلول قظة الاحصار بالعمرة منع السكان بالمرض والاية ورويت في المخط ويحتمل فيها بان الهام بانه ظاهر في ان الاحصار خاص بالمرض والحصر خاص بالعمرة ويحتمل ان يراد مسكون النع بالمرض من ماصدقات الاحصار فان اراد الاول وروعيه كون الآية ليلان حكم الحادثة التي وتمت فمرسول صلى الله عليه وآله وسلم واصحابه رضي الله عنهم واستباح الى جواب صاحب الاسرار وحاصله كون النص الوارد ليلان حكم حادثة قد تقدمها القضا وقد تقدم فيها ما يعرفه حكمه اذ لا توجه لاية كذلك اذ علمت احكام منع العدو بطريق الاولى لان منع العدو حسي لا يمكن معه من الخس بجلالته في المرض اذ يمكن الحمل والركوب والخدم فاذا جاز الصل مع هذا فمع ذلك أولى وفي نهاية الامر يقال احصر المرض أو السلطان اذا منعه من مقصده فهو محصر وحصره اذا جسد فهو محصور وقال تعالى فاستقره الذين احصروا في سبيل الله والمراد منهم الاشتغال بالجهاد وهو امر خارج الى العدو والمراد أهل الصفة منهم لمسلم القرآني

وقال الشافعي هذا أحسن حديثه وروى في هذا الباب وأقيس الحديث أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي وهو من رواية عمرو بن أي عمرو مولى المطلب بن عيسى بن عبد الله بن حنظلة مولى المطلب بن جابر وعمر بن الخطاب فسمع مسكويه من رجال الصحابة ومولاه قال الترمذي لا يعرف له سمع من جابر وقال في موضع آخر قال محمد لا أرفق له سمع من أحد من الصحابة الا أنه حديث من شهد خطبته ورواه عنه صلى الله عليه وآله وسلم وقد رواه الشافعي عن عمرو بن دينار عن أنس بن مالك عن جابر ورواه الطبراني عن عمرو بن المطلب عن أبي جوصي وفي أسناده عوف بن عثمان بن خالد الخزاز وهو ضعيف جدا الحديث صرح في الترتيب بين ان يصيد الحرم أو يصيده غيره فهو بين ان لا يصيده الحرم ولا يصاد به بل يصيد ما خلل نفسه ويطعمه الحرم ويقبضه لبقية الاحاديث المطلقة كحديث السبع وطهه وأي فائدة ويخص لمعوم الآية المقتضية

(باب صيد الحرم وشجره)

(عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم فتح مكة كان هذا البلد حرام لا يصيد شوكه ولا يمتحن خلاء ولا يقر صيده ولا تقط لقتله الا الحر فقتل العباس الا الاذخر فانه لا بد لهم منه فانه القرون والبيوت فقال الا الاذخر هو من أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما فتح مكة قال لا يقر صيدها ولا يمتحن شوكها ولا تقط لقتلها فقال العباس الا الاذخر قال فاقطع شجره وقالوا بيوتنا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا الاذخر متفق عليه ما في لفظ لهم لا يصيد شجرها بل قوله لا يمتحن شوكها قوله لا يصيد شوكه بضم آو وكذا قوله وضع الشجر المجردة أي لا يقطع وقد رواه البخاري ولا يصيد شجره قال القرطبي خص القهواء الشجر التي منه جارية شجرة الله تعالى من غير صنيع آدمي فاما ما ثبت بجارية آدمي فاختص فيه جالبه وروى الجوزي وقال الشافعي في الجميع الجزاء ورجحه ابن قدامة

عظم واستباح الى جواب صاحب الاسرار وحاصله كون النص الوارد ليلان حكم حادثة قد تقدمها القضا وقد تقدم فيها ما يعرفه حكمه اذ لا توجه لاية كذلك اذ علمت احكام منع العدو بطريق الاولى لان منع العدو حسي لا يمكن معه من الخس بجلالته في المرض اذ يمكن الحمل والركوب والخدم فاذا جاز الصل مع هذا فمع ذلك أولى وفي نهاية الامر يقال احصر المرض أو السلطان اذا منعه من مقصده فهو محصر وحصره اذا جسد فهو محصور وقال تعالى فاستقره الذين احصروا في سبيل الله والمراد منهم الاشتغال بالجهاد وهو امر خارج الى العدو والمراد أهل الصفة منهم لمسلم القرآني

في هذا الحديث الذي رواه أبو داود عن الضمير في الأرض التسبب وليس هو بالمرض انتهى وعرض الخطي من هذا الحديث الذي رواه
 من قال أن القول بالاحصاء من أجل اختلاف المعنى فلا يخل بذلك بل يستعمل لمرامه حتى يعطى ما يثبت لأن السنة
 كلها وقت الصلوة فلا يمتنع قولها بغير اختلاف المعنى وهو محكي عن مالك (عن ابن عمر رضي الله عنهما) أنه كان يقول ليس حبيبكم
 ستقول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحسن أحدكم من الحج) بأن منع من الوقوف بعرفة (طالعها يمتنع بالسفها
 وبالزور) أي إذا استمكن ذلك تفصيل ٢٤٤ لسنة (ثم من كل شيء) حرم عليهم حتى علموا بالآلة فيقيد

واختاروا في جوامعنا قطع من النوع الأول فقال مالك لا يجزئ نفسه بل يأثم وقال طه
 يستقر وقال أبو حنيفة يؤخذ بغيره حتى وقال الشافعي في الطهارة يقرئ قوله بعدونها
 ثلثة قال ابن العربي أتفقوا على حريم قطع شجر الحرم إلا أن الشافعي أجاز قطع السواك
 من فروع الشجرة كذا قاله أبو قورنسه وأجاز أيضا أخذ الورق والفر إذا كان
 لا يضر حال ولا يهلكها وبهذا أقل عطافا بما جاهد وغيرهما وأجازوا قطع الشوك لكونه
 يؤذي بطبعه فأشبهه القواسم ومنعه الجهد وشبهه على الله عليه وهو مسلم من ذلك
 كما في حديث الباب والقياس مصادم لهذا النص فهو قاسد الاعتبار وهو أيضا ليس
 فيه جميع أقسام الفارق فإن القول بسقوط كونه تقصيدا بالذي يخلق الشجر قال ابن
 قدامة ولا يأثم بالانتفاع بما تكرر من الإحصان والقطع من الشجر من غير منيع
 الأدنى ولا بما يسقط من الورق ليس عليه أحد ولا لعنف خلافا انتهى قوله ولا يمتنع
 خلافا لثلاثة المذهب مقصود كرمز التينة وقع في رواية القاضي بالمذهب وهو
 الرطب من الثبات واختلافه وقطعه واحتشاشه واحتشاشه على حريم رطب لكونه
 أشد من الاحتشاش وبه قال مالك والكوفيون واختاره الطبري ونسب بعض القهري
 بالربط إشارة إلى جواز رمي البابس وجواز اختلافه وهو أصح الوجهين في الشافعية
 لأن البابس كالصند الميت قال ابن قدامة لكن في استئنا الأذنر إشارة إلى حريم
 البابس ويدل عليه أن فيه من طرق حديث أبي هريرة ولا يقتض حشيشه قالوا جميعا
 على الإباحة أخذنا ما استنبه الناس في الحرم من قتل وزرع وشجر فلا بأس برعيه
 واختلافه قوله ولا يقر صيده بنم أوله وتصيد القاصا المفتوحة قبل هو كافي من
 الاصطلاح قبل على ظاهره قال النووي يصرح بالتفريع وهو الانزعاج من موضعه فإن
 نقره معنى تفرأولا وان تفرق في نقره قبل سكونه فمن والافلا قال العلما يستفاد
 من النسي عن التفرع حريم التلاف بالاولى قوله ولا تلتقط لقمته المألوف وكذلك
 قوله في الحديث الثاني ولا تقل ساقطها إلا تشد باقي الكلام على هذا في القطعة ان شاء
 الله تعالى قوله إلا الأذنر يكسر الهمزة وسكون الفال المجهدة وكسر التاء المجهدة أيضا
 قال في الفتح يتحرم عرف عند أهل مكة طبيب الرحا أصل مندق وقشبانة ذاق بيت
 في السهل والحزن وأهل مكة يستقرون البيوت بين الخشب ويسدون به الخلل بين

يذبح ثاة إذا بطل لا يصح
 الأيضية التصلب والقيح والحق
 (أو يصوم إن يصد حديا) حيث
 شامو يتوقف قطعه على الأظفار
 كونه على الأظفار لا على الصوم
 لأنه يطول زمنه فتعظم المشقة
 في الصبر على الأظفار
 وعند القهري من معصية
 كان ينكر الاشتراط ويقول
 ليس حسبكم سنة تبعكم
 وأترجه عبد الرزاق في نفسه
 وكذا التماسي وإن كان ابن عمر
 الاشتراط ثابت في رواية وليس
 أيضا إلا حديث في رواية
 البخاري وحده وأترجه البيهقي
 من طريق السراج عن أبي
 ربيعة عن ابن المبارك عن نونس
 وفي كتاب معرفة الجن والانس
 فمن ابن عمر أنه كان ينكر
 الاشتراط في الحج ولو يلفسه
 حديث رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم في ضيعة بنت الزبير لم
 ينكره انتهى وحديث ضيعة
 أترجه التماسي من ابن حنيفة
 عن هشام بن عروة عن أبيه
 رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم من ضيعة بنت الزبير قال مات زبير بن العجم فقال قال الله تعالى واشتري ان يحل
 حيث حصى وأترجه البخاري في التكاثر وقول الاصم في حكاية ما من عنه لا يثبت في الاشتراط استناد جميع نفسه
 التنوي بأن الذي لا يخلو فاحش لأن الحديث مشهور صحيح من طرق متعددة وهذا مذهب الشافعية وليس بالجميع العمرة
 فإذا شرطه بالإحدى لم يلزمه ولا بشرطه وكذلك أطلق لعدم الشرط والمظاهر حديث ضيعة فاضل فيما يكون ثابته
 قطه فإن شرطه في نفسه ولا بشرطه ولو قال ان شرطه فاضل فخر من أو حللا بالمرض من صغيرة وعليه حلوا

القبات

حديث من كسر دهر يحققت عليه الحج من قابل ذوا ابوة او ذوقه وبستان صحيح وان شرط قلب الحج عمره بالرمض او
 نحوه جائز كالاشقة البصل قبل اولى القولين من لاي اميتسويد بن خلفه سجدا شرط وقل اللهم الحج اريد له حديث فان
 تيسر والا فمصرفه والى البيت بستان حسن وقول عائشة لم يدخل تستثنى اذا اجبت فقال ماذا اقول قالت قل اللهم الحج
 اريد وله حديث فان تيسر فمغفر الحج وان جسي حابس فهو عمره فرواه الشافعي والبيهقي باسناد صحيح على شرط الشيخين قال
 في التتبع والى فصل من الاشتراط في الحج والعمره اقول احدهما ٢٤٥ مشروحه ثم اخذت من قال به

فقبل واجب بظاهر الامر وهو
 قوله بظاهره وقيل مستحب
 وهو قول احمد وغلط من حكى
 عنه انكاره وقيل جائز وهو
 المشهور وعند الشافعية وقطع
 به الشيخ ابو بستان والحسن ان
 الشافعي نص عليه في القديم
 وعلق القول بعينه في الجديد
 فصار الصريح منه القول به
 وبذلك جزم الترمذي وهو احد
 المراجع التي علق القول به على
 صحة الحديث وقد جمعها في كتاب
 مقدم مع الكلام على تلك
 الاحاديث والذين أنكروا
 مشروعية الاشتراط اجابوا عن
 حديث بضاعه باجوبة منها انه
 خاص بضاعه حكمه الخطاي ثم
 الروايات قال النووي وهو تأويل
 باطل وقيل معناه على حيث
 جسي الموتى اذا امدد كسفى
 الوفا انقطع امره حكمه امام
 الحرم من أنكروه النووي وقال
 انه ظاهر الفساد قبل ان الشرط
 خاص بالخطا من العمره لان
 الحج حكمه الحب الطبري وقصة
 ضاعه تردده ولما طلب ابن حزم

النبات في القبور ويحرق في قوله الا لا تترك الرفع على البذل مما قبله والنصب على
 الاستئناس واستدل به على جواز الاجماع منه على الله عليه وسلم وعلى جواز الاتصال
 بين المستثنى والمستثنى منه والكلام في ذلك عمره وفي الاصول واستدل به ايضا على
 جواز النسخ قبل الفعل وهو ليس واضح كما قال المختار في قوله فانه قد يوجب جمع بين وهو
 الحداد وقوله القبور وناوينا فلفظ بيان الانتفاع به في القبور والدون (ومن
 صلاه او غلاما من قريش قتل جليمة من حمام مكة فامر ابن عباس ان يشدي عنه بشدة
 رواء الشافعي) الا ترى حجة ايضا ابن ابي شيبة والبيهقي من طرق وفي الباب من جملة
 من العصابة منهم على منعه الشافعي وابن جرير عند ابن ابي شيبة وعن جرير وعثمان عند
 الشافعي وابن ابي شيبة فهو لا يحصى كل واحد منهم يشد في الجملة وقد روى مثل ذلك
 عن جماعة من التابعين كما هم بن جرير وادعاه الشافعي والبيهقي وسعيد بن المسيب
 وادعاه البيهقي وعن ثعلبة بن عبد الحارث وادعاه الشافعي وروى عن مالك انه قال في
 حمام الحرم الجوز في حمام الخليل القيمة

• (باب ما يقتل من الدواب في الحرم والاحرام) •
 (عن عائشة قالت امر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقتل خمس فواسق في الحرم
 والحرم الغراب والحدأة والقرب والفارة والكلب العقور متفق عليه وعن ابن جرير
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال خمس من الدواب ليس على الحرم فيقتلن
 جناح الغراب والحدأة والقرب والفارة والكلب العقور ورواه الجماعة الا الترمذي
 • وفي لفظ خمس لا جناح على من قتلن في الحرم والاحرام الفاسقة والعقرب والغراب
 والحدأة والكلب العقور ورواه احمد ومسلم والشافعي • وعن ابن مسعود ان النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم امرهم ما يقتل حية جزر او مسلم • وعن ابن جرير وسئل ما يقتل
 الرجل من الدواب وهو عمره فقل لحدثني احدي نسوة اني صلى الله عليه وآله وسلم انه
 كان يامرهم يقتل الكلب العقور والفارة والعقرب والحدأة والغراب والحيترواه
 مسلم • وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال خمس كلهن فاسقة يقتلن

في التعقب على من أنكروا الاشتراط بما لا يزيد عليه انتهى (عن المسور بن مخرمة بن نوفل القرشي الزهري هو لايه هبة
 رضي الله عنه) وعن ابيه (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) الهدى الحديث (قبل ان يحلقوا امرأه) الذين
 كانوا معه (بذلك) وهذا طريق الحديث الطويل الذي أخرجه البزار في الشروط وأثر الحديث في ما فرغ من قضية
 الكلب قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل لاهلها قوما او ظهروا ثم احلقوا فذكر في الحديث بوقه يقول أم لطفني
 على الله عليه وآله وسلم اخرج ثم لا تكلم أحدا منهم كلمة حتى تعمره لا يخرج فخره وودا ياله الله فلقه وعرف بهذا ان

القتل المذكور في القدر المذكور هذا العنق وأشكاله ان هذا الشرع يخص به من أحسن ولم يشرع للمحب على من
 حتى قبل ان يشرع في طريق الاصل من ابراهيم من علقته قال عليه السلام قال ابراهيم حدثني سعيد بن
 جبر عن ابن عباس عن جده عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 أحسن وهناك الحديث على فقد ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم قتل بالحدية وقهر بها بعد المطلق وهي من الحبل لامن الحرم
 في الحديث ان احسن اخذ اراد القتل ٢٤٦

فهرم ويقتل في الحرم القارة والقرب والميتو الكلب العقور والغراب وراه أحد
 حديث ابن عباس ورد في التخصيص وسكت عنه وأخرجه أيضا البزار والطبراني في
 الكبير والوسط وفي استند طبع في الحديث وهو ثقة ولكنه مدلس قوله حسن ذكر
 التمس في حديثه وهو في هذا الحكم من غير جوار لكنه ليس بهجة عند الاكرو على
 تقدير اعتباره فيمكن أن يكون قاله صلى الله عليه وآله وسلم أو لا ثم بين بعد ذلك ان قيم
 التمس تستلزمها في ذلك الحكم فقد ورد زيادة الحق وهي سامة قال في حديث ابن
 عمر وسيدنا بن مسعود وحديث ابن عباس المذكور في الباب وزاد ابو داود من
 حديث أبي سعيد السج العادي وزاد ابن خزيمة في التمس من حديث أبي هريرة
 التمس والتبر فصار كسما قال في الفتح لكن اذا كان في موضع الفحل ان ذكر التمس
 والتمس في رواية الكلب العقور قال ووقع ذكر التمس في حديثه من رسل
 أخرجه ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور وابو داود من طريق سعيد بن المسيب قال قال
 صلى الله عليه وآله وسلم يقتل الحرم الحية والذئب ورجاله ثقات وأخرج احمد بن حنبل من طريق
 حجاج بن ارطاة عن وبرة عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقتل
 الذئب والحرم ورجاله نصف وقيل هو قورق وهو قورق حكاها أخرجه ابن ابي
 شيبة قوله حسن فوافق قال التمس وهو باضافة خمسة لثمنه وجوز ان يقيق
 خمسة قوله حسن فوافق قال التمس وهو باضافة خمسة لثمنه وجوز ان يقيق
 القصد الوجهين وأشكاله ترجع الثاني قال النووي تسببه هذه التمس فوافق
 تسببه بصيغة جارية على وفق الفقهان أصل التسبب لغة انخرج ومنه فسقت الرطبة
 اذا خرجت عن قشرها فوصفت بذلك فشر وبها من حكم قشرها من الحيوان
 في حرم قتلها أو لا كله أو نثر وبها الاذا لم يلاصقها في الحبل والحرم ورد في لفظ
 عند مسلم أمر وعند أبي حنيفة ليقول لا يحرم ونظائر الاصل الوجوب ويحتمل التسبب
 والاباحة وتقدر وفي العزيز من حديث ابو نافع ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بقتل
 القربى والتار والحية والحداة وهذا الامر ورد بسند من الحرم عن القتل وفي
 الامر الوارد بعد النبي خلاف معروف في الاصول هل يقيد الوجوب أو لا وفي لفظ
 لم اذن وفي لفظ لا يذود يقتل من حلال الحرم قوله الغراب هذا الاطلاق مشددا
 عند مسلم من حديث عائشة بلفظ الا يقع وهو الذي في ظهراء وبعثه ياض ولا عذرين

مذهب ابن القاسم وأبو جعفر
 قوله تعالى فان أحسنتم فما
 استيسر من الهدى بان أحسن
 الربا في الحرم بالمرض
 وحصر الثلاث في الحرم بالعدو
 قال القاسم وقتل بعض أمة
 الفقة يساعدهم انتهى والحديث
 بهجة عليهم لانه قتل فيه حكم
 وبسبب قتل الحمار والحكم
 العرفا تقتضي ان ظاهره تعلق
 الحكم بذلك السبب قاله النجاشي
 (عن كعب بن جبر) يضم العنق
 ويكون الحميم وفتح الرأين
 أمة البكرى حليف الانصار
 شهدا بالحدية وزنت فيه قصة
 التقدمة وأخرج ابن سعد بسند
 جيد عن ثابت بن عبد الله
 كعب قطع في بعض المغازي ثم
 سكن الكوفة ووفى بالحدية
 سنة إحدى وخمسين وفي
 البخاري حديثان (رضي الله
 عنه قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم بالحدية)
 وهي خارج من الحرم وقيل هي
 في الحبل وقيل بمضيق الحبل
 وبعضها في الحرم (ورأى)

يتفاوت فلا أي يتفاوت شافيا وعن مجاهد في المغازي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال
 وأنا أول فقئت برمة والقتل يتنازع رأسي زاد في رواية فقال ادن قد قوت ولا حلق من وجهه آخره والقتل في رأسي وحلق
 حتى جليبي وشارب في راسي إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لقد أصابك بلا ولا في داود أصابني هوام حتى تنفقت
 على صري وفي رواية عند البخاري قال رأسي بصبغة فالتفت منه القتل زاد الطبراني عن طريق المسكن ان هذا الذي قلناه
 شديد رسول الله ولا يخرجه رأيه ولا يقطع على وجهه (قال أبو ذؤيب هوانك) قال القرطبي هذا موال عن تقيين العلة التي

يقرب عليه الحديث في الأمور المشقة التي كانت خفت عنه والهوام يشغوه الميم يصح علموهي فيذهب عن الاحتشاش والمراد
 بهما بلازم جسد الانسان فالاداء لم هذه التنظف وقد عين في كثرة من الروايات انها القمل واستدل به على ان القدية
 معتبرة على قتل القمل ولقد بين كذا خلق فالظاهر ان القدية معتبرة عليه وهو ما وجهه عند النافعة يظهر أثر الخلاف
 فيما هو خلق بل يقتل بالقتل (قلت نعم) يا رسول الله (قال خلقك يا سكر) أو قال خلقك قال ابن قدامة لا أعلم خلافا في الحلق الا اذا
 بالخلق سواء كان يهوى أو يمتنع أو يؤبر أو غير ذلك أو غير ابن حزم ٢٤٧ فخرج التلخيص ذلك فقال يلحق

جميع الازال بالخلق بالالتصا
 (قال) أي كعب (في ثلث هذه
 الاية) فمن كان منك مريضا
 أو به أذى من رأسه إلى آخرها
 فقال النبي صلى الله عليه وآله
 (وسلم سم ثلاثاً ثم أوصيك
 بفقر يفتح القامور ارم وقد سكت
 قاله ابن قارس وقال الأزهري
 بالفتح في كلام العرب والحدوث
 يسكنونه والمقول جواز كل
 منها وهو ممكن كالمعروف
 بالمدينة هو ستة عشر بطلا (بين
 ستة) من المساكين (أو أباك)
 بسبعة (الاصح) (بمايسر) من أنواع
 المسكين وفي الحديث التبر
 وانما يكون عند وجود الحاجة
 وأما عند عدمها فالتبرير
 أمرين لا يبيح الثلاثة وقال
 النووي ليس المراد ان الصوم
 لا يبيح الأتعاد الهدى بل هو
 محمول على أنه من السك
 فان وجهه أشبهه بنحو بين
 الثلاث وان عدمه فهو غير بين
 اثنين (رواه) أي من كعب
 ابن جهمه بنهم العيين وسكون
 الجهم وفتح الراء (رضي الله عنه

قال يجعل المطلق على القيد من هذا وقد اعتذر ابن بطال وابن عبد البر عن قول الحسن
 الزيات انها لم تصح لانهم من رواية قتادة وهو مدلس وتصحيح ذلك الحافظ بان شعبة
 لا يروى عن شعبة في اللعين الا ما هو مسجوع لهم وهذا ما يأتين رواية شعبة بل
 صرح الساقى بصحة قتادة واعتذر ابن قدامة عن هذه الرواية بان الروايات للطفة
 أصح وهو امتدازا سدا لان الترجيح فرع التعارض والتعارض بين مطلق ومقيد لا
 بين مزيد ويزان فغير منافاة قال في الفتح وقد اتفق العلماء على إخراجها القرب السغير
 الذي يأكل الحبوب ذلك ويقال في القرب الزرع وأقرب الجوز أو كلفيق ما عدا من
 القرب بل مطلقا لا يقع انتهى قال ابن المنذر يأكل كل من صفت عنه العلم قتل القرب
 في الأحرار الأصلاء قال التلخيص لا يتابع أحد عطاء على هذا قوله والحد الذي يكره الحلة
 الملهة وفتح الدال بعد هاء من تنقيده على وزن منية وسكن صاحب الحكم فيه المد
 قوله والعرب قال في الفتح هذا المذهب لذكره الأئمة وفيه قال حنيفة وعمر بن الخطاب
 منها القربان بل هي دري مطوية كتبة القوام قال ابن المنذر لا تعلم اشتقاق
 جواز قتل القرب قوله والقاربه زنا كنه ويجوز فيها التسميم قال في الفتح ولم
 يختلف العلماء في جواز قتلها العسر الا ما سكت عن ابراهيم النخعي فانه قال فيها جواز اذا
 قتلها الحرم آخر جهه ما بين المذوق وهذا خلاف السنة وتعالى قول جميع أهل
 العلم قوله والكلب العقور واشتق في المراد بالكلب العقور فروى محمد بن منصور عن
 أبي هريرة عن انس بن مالك قال الحافظ انه الامدوع من زيد بن اسلم انه قال وى كلب عقور
 من الحمة وقال ذكر المراد به هنا الكلب خاصة وقال في الموطأ كل ما عقر الناس وعدا
 عليهم وأحقهم مثل الاسد والتمر والقهد والذئب فهو عقور وكذا قتل أبو سعيد عن
 سنان وهو قول الجمهور وقال أبو حنيفة المراد به هنا الكلب خاصة ولا يتحقق في هذا
 الحكم سوى الذئب اجماع الجمهور وقوله تعالى وما علمتم من الجوارح مكرها فاستبقوا
 من اسم الكلب وقوله صلى الله عليه وآله وسلم اللهم صل على كلبين كلابك فقتله
 الاسد أخرجه الحاكم كما سناد حسن وفيه ما في ذلك جواز الاطلاق لان اسم الكلب
 هنئسا ول لكل ما يجوز من الاطلاق عليه وهو محل النزاع فان قيل الام في الكلب تنقيد
 الصوم قلنا بعد تسليم ذلك لا يتم الا اذا كان الاطلاق للكلب على كل واحد منها حقيقة

في رواية قال ثلثت) أي الآية المرخصة خلق الرأس (في خصوهي لكم عامة) فيه دليل على ان العلم اذا ودهى سبب
 خاص فهو على حومه لا يفتقر السبب ويبدل أيضا على ما كلف في السبب حيث لا يسوغ إخراجها بالتفصيل ولهاذا قال ثلثت
 في تلحة وقال في آخر هذا الحديث العلم متقاسم كين لكل ممكن نصف صاع واه اع أربعة أمدادو الما للدرط وثلث فهو
 موافق لرواية الفرق التي هو ستة عشر بطلا زاد الطير الى نصف صاع قرو ولا حطه لم ولو تبسطة وعن ابن أبي ليلى من
 قريب قال الحافظ والاختلاف عليه في كون ثمر أو بطنه اسلم من قصر فالت رواة وأما ما كان يجب فانه في الآية رواية الحكم

٢٤٨ (يعني القرم من الرحيم) (باب برء العبد) (أخا بامر الحرم قبله) (وهو)
 وهو ممنوع والسند أنه لا يتبادر عند اخلاق حفظ الكلب إلا الحيوان المعروف ولا يتبادر
 علامة الحقيقة وعدمه علامة الجواز والجمع بين الحقيقة والجواز لم يوافق ما عثر
 من السباع بالكلب العقور بجميع القرم صحيح وأما عند اخلاق حفظ الكلب فلا
 قول من القوم بالكلب يقتل بالكلب الموحدة جمع دابة وهي ما يدعى الحيوان من عقور قوين
 الطير وغيره ومن أخرج الطيور من القواب فهذا الحديث من جهة ما ربه عليه قوله
 والحديث من أوله ثم بعد الدابة تقتل مقتور وهي لغة بجازية قال فاسم من ثابت
 الوجه البهيمز فوكاه سهل ثم أدهم قوله والحية قال نافع لم يلقها قال لا يقتل
 فيها وفي رواية ومن يثقل قتلها يقتله ابن عبد البر بما أخرجه ابن أبي شيبة عن الحكم
 وحدها أنها ما لا يقتل الحرم الحية ولا القرم بد الإحداثي تركه عليه ما عند المالكية
 خلافاً في قتل صغار الحيات والعقارب التي لا تؤذي

(باب فضيل مكة على سائر البلاد) (عن عبد الله بن عدي بن الجراد أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول وهو واقف
 بالحزب رضي الله عنه) والله أعلم بغير الله وأحب أرض الله إلى الله ولولا أني
 أخبرت عنك ما خرجت رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه وعن ابن عباس
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مكة مأطط من بلدوا أحب إلى ولولا
 أن قومي أخرجوني عنك ما كنت خيراً رواه الترمذي وصححه قوله بالحزب وروى
 البخاري المحدث والترمذي والواو المشددة بعد هاء همزة الراء الصغيرة وفي القاموس
 المحزوزة كسوة ثمانية المقتة المنطق والراء الصغيرة انتهى قوله والله أعلم
 الله فيه دليل على أن مكة خير أرض الله على الإطلاق وأحبها إلى رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم وقبل استدل من قال أنها أفضل من المدينة قال القاضي عياض أن موضع
 قبره صلى الله عليه وآله وسلم أفضل شام الأرض وأن مكة والمدينة أفضل شام الأرض
 واستحقاقها أفضلها ما عدا موضع قبره صلى الله عليه وآله وسلم فقال أهل مكة
 والكوفة والشام واليمن وابن حبيب المالكي أن مكة أفضل والمحال الجمهور
 وذهب جمهور بعض الصحابة والمحدثين كرايين إلى أن المدينة أفضل وأستدل الأولون

اكتشف صدها قرم وعنده غيره (من أبيه) استدل في المعنة قاله أنطلق مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وله علم الحديث) في خبرتها وهذا أصح من رواية الواحد من وجه آخر من صدها بن أبي قتادة أن ذلك كان في جرة القنطرة (فاسم) أحصاه ولم أدر (أنا) فأنشأ أي أخبرنا (بصدق) فاسم (بصفة) بين وجهه فأنشأ فأنشأ

الله صلى الله عليه وآله وسلم وخيانتان فتقطع أي يقطعنا العدو ونه على الله عليه وآله وسلم حديث
 خل كولي (أرفع) أي كثر فريش (أوا) دفعة (وأمر عليه) يسهو (أوا) أخرى (فقطت رحل من بين خضري جوف
 الليل قلت) أين تركت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (فقطت رحل من بين خضري جوف
 قال القاضي عياض هي عين فاضل ثلاثة أميال من السقياب إلى مكة (وهو) صلى الله عليه وآله وسلم (قال السقياب) أنه
 قال القاصد والسقياب أي القيلولة أي تركته بينهم وعزمه أن يقبل بالسقياب (فلحق برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)

حتى أتته فقلت يا رسول الله ان أصحابك يقرءون عليك السلام ويركبوك (وايهم قد شئوا ان
يقطعهم الله ويؤتوا ما اقتصرهم) جهنم وتوسل وتطاسفهم معقومة أي تقتلهم (تقتل) ما سألهم ان يقتلوا هم (تقتل)
يا رسول الله اتأصدا ناجدا وحش) أسد استدان من باب الاعتدال أو أنحاش من قال أسدا أسطفا (وان عندنا نامة) قطعة
(ناضلة) فضلت منه (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأصحابه) كلوا من القطعة المتناضلة (وهم رعمون) والامر
بالاكل لا بأسه والمهرم تهرم عليه الاعانة حتى قتل الصبي قال ابن

عبد بن عبد الله بن عدي للذكو في الباب وهذا خرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان
وشريم قال ابن عبد البر هذا الحديث في محل الخلاف فلا ينبغي السند له ثم قد ادعى
الناضلة صياض الاتفاق حتى استندوا بقصة التي فيها أصلي القطعة وأنه وسلم وعلى
أنها أفضل البقاع لئلا لا يفتروا أن المرء في البقعة التي أخذ منها أثر بعد
ما أصلي لا يرى ذلك ابن عبد البر في تحقيقه من طريق عطاء انرا سائيا موقوفا ويجب
عن هذا أن أفضل البقعة التي خلق منها أصلي القطعة وأنه وسلم إنما كان بطريق
الاستنباط وليس به في بقاها النص الصريح العبر فيه لا تقي على أنه معارض بما
رواه الزبير بن كثر أن جبريل أخذ القرب التي صنع خلق على الله عليه وأنه وسلم من
تراب الكعبة فالبقعة التي خلق منها من يتابع صكوكه وهذا لا يقتصر من الصلابة
لما روي ذلك الموقوف لا سيما في أسناده عطاء انرا سائيا ثم ان مع الاتفاق الذي
حكاه صياض كان هو أحسنه من غير أن الإجماع جهة وقد استدلل القائلان
بأفضلية المدينة بأدلة منها حديث ابن عمر وسنن في رواية من رياض الجنة كما في
البخاري وغيره مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم موضع سوط في الجنة خير من الدنيا وما
فيها وهذا أيضا مع كونه لا يخفى لما روي ذلك الحديث المصرح بأفضلية هو
أخص من العمري لأن غاية ما فيه أن ذلك الموضع فهو من المدينة فاضل وأنه غير
محل النزاع وقد أجاب ابن خزيمة عن هذا الحديث بأن قوله إنما من الجنة مجاز لا في كانت
حقيقة لكنت كما وصف الله الجنة أن لا يتجوع فيها ولا تعرى وإنما المراد أن الصلاة
فيها تؤدي إلى الجنة كما يقال في اليوم الطيب هذا من أيام الجنة وكما قال صلى الله عليه
وآله وسلم الجنة تحت ظلال السيوف قال ثعلوبت أنه على الحقيقة لما كان الفضل
اللائل البقعة خاصة فإن قيل انما أقرب منها أفضل مما يذكره رومهم أن يقولوا ان الجنة
أفضل من مكة ولا تقابل به ومن جهة أدلة القائلين بأفضلية مكة على المدينة حديث ابن
إزير عن أحد وصيه بن جندوب بن زنجب عن ابن خزيمة عن الجعدي والطبراني والبيهقي
وابن حبان وصحبه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة في مسجدى هذا
أفضل من ألف صلاة في سائر الأوصال المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من
صلاة في مسجدى بمائة صلاة وقد روي عن طريق خمسة عشر من الصحابة ورويه

ذلك وما لم يحكموا فيه يستأخرونه الحكم ما اختلفوا فيه فيعيد فيه وقال الثوري لا يشارك في ذلك الحكمين في كل زمن
وقال مالك يستأخرون الحكم اختيارا إلى المحكوم عليه ولان يقول الحكمين لا يشارك في الأبطال طامع وقال الاكثر
الواجب إلى الجزاء انقلع الصيغ من التمس وقال أبو حنيفة الواجب التمس بغير زعفران التمس وقال الاكثر الكبير الكبير
وفي الصغير الصغير وفي الصبي الصغير وفي الكبير الكبير وفي الصغير الكبير وفي الصغير الصغير

من غير مبيد مبيوزا كما قاله لال من الحيوان الوحشي وان لا يبيد شيئا يجر زنته واختلافه في التوافق
 لا يفسد الا كثر بالما كول ومساقل هذا اليبور وعه كثيرة جدا فلتقتصر على هذا التقدير وتخصيص الوجوه المتفاوتة
 ثم كور في شرح المتن في كور كور حقه المتوفى كما يفسد الختام شرح بلوغ المرام (وفد رواية عنه) أي من أي مقادة
 روي الله عنه (قال كاتم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالقلمة) يعني (من الله تعالى ثبوت) من المراسل قبل السببا
 ينصوب ويل ويما وقع السيد المذكور ٢٥١ (ومنا الحرم ومنا غير الحرم) يعني نفسه فقط بدليل الاحاديث

النافعة على التصانير (تذكر
 الحديث) بـ (ومنه) أي
 من أي مقادة تقي القصة (في
 رواية انهم سئلوا عن رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم قال
 أنتم أحد أمره ان حصل
 عليها وأشار إليها) ولمسلم من
 عثمان بن عفان عن أنس بن مالك
 أصحهم (قالوا لا قال فكلوا
 ما بقي من لحمها) ومبينة الأمر هنا
 للأجوبة لا لوجوب لائم وقت
 بجواب من سألهم عن الجواز
 وليد كوفي هذه الرواية أنه صلى
 الله عليه وآله وسلم أكل منها
 لكن في الوجه فتناوله العضد
 فأكلها حتى نقرتها وفي الجهاد
 قال من أربابها فأكثها فأكثها
 وفي رواية المطلب قدوة في ذلك
 الذراع فأكل منها وفي رواية
 عند أحمد وأبي داود الطيالسي
 وأبي عوانة فقال مسكوا
 وأطعموني وعند الدارقطني
 وابن خزيمة والبيهقي ان أبا قتادة
 ذكر كراهة لرسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم وأنها أمضاة
 له قال فأنهى النبي صلى الله عليه

الاستدلال بهذا الحديث ان افضلية المسجد لا تفضله الممل التي هو نفسه ومن جعل
 ما استدلوا به حديث اللهم انهم أخرجوني من أحب البلاد التي فأسكنني في أحب البلاد
 البيت أخرجه المالك في المستند ويجب ان الزمان في الأفضل لا في المفضل أحب
 والمجبة للاستدلال بالافضل والاستنباط لا يتقدم النص وأما ان الاشتغال ببيان الفضل
 من هذين الموضوعين الشرعيين كاشتغال ببيان الفضل من القرآن والنبي صلى الله
 عليه وآله وسلم والسك من فضل الكلام التي لا تتعلق بالقائمة غير الجدل وانصاف
 وقد أفضى النزاع في ذلك وأشبهه الى حق وتبين معج وأجبة كاستدلال الملب على
 أفضلية المدينة بقاها هي التي ادخلت مكة وغربها من القرى في الاسلام فصار بالمس في
 مصاف أهلها وانما اتى الخليل كائن في الحديث الصحيح واجب عن الاولين أهل
 المدينة الذين قصروا مكة معظمهم من أهل مكة فالتفضل ثابت فخر يقين لا يترتب من ذلك
 تفضيل أحدى البعثن وعن الثاني بان ذلك إنما هو خاص من الناس ومن الزمان
 بدليل قوله تعالى ومن أهل المدينة من دوا على التفريق والمناق حيث بالاشتراك وقد
 خرج من المدينة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم مائة أو عشرين أو مئتين
 وطائفة ثم على طائفة والذين يروونها وآخرون وعلمهم الطيب الخلق لذل على ان المراد
 بالحديث تخصيص ناس دون ناس ووقت دون وقت على أنه انما يدل ذلك على انها فضيلة
 لانها نافعة

باب حرمة المدينة وقصر مبيد وشجره

(عن علي عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة حرم ما بين يدي
 النور ويقتصر من حديث متفق عليه وفي حديث علي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 في المدينة لا يمسك خلاها ولا ينقر صيدها ولا تعلق القطم الا ان اشاء بها ولا يمسك رجل
 أن يحمل فيها السلاح لقتال ولا يمسك أن تقطع فيها شجرة الا أن يعلق رجل بعيره رواء
 أحدا أو داود وعن عباد بن عمار عن محمد بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان
 ابراهيم حرم مكة ودعا الهوا في حرمته المدينة كحرم ابراهيم مكة متفق عليه هو عن أبي
 هريرة قال قال محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما بين لابتي المدينة وجعل اثني عشر

وآله وسلم أصحابها كل من أخرجته أو أصطدته قال ابن خزيمة وغيره فمر هذه الزيادة
 معمر قال النووي يحتل أنه جرى لا يتقدم في تلك الشجرة فتمتجان بها بين الروايتين وفي هذا الحديث من القوائد جواز
 أكل الحرم طعم الصيد اذ لم تكن منه ذل ولا اشارة واختلف في كل الحرم طعم الصيد فذهب مالك الى الثاني انه ممنوع
 ان صاده أو صيد لأجله سواء كان ذنبه أو بغيره فلهذا حديث يابروم فوطلم الصيد لكم في الاحرام حلال ما لم تصدوه أو
 يصد لكم ويأمر داود البوسني والسائي في مختصر الشيخ خليل وما صاده حرم أو صيده حرة قال شارحه أي فلا

ملا

يا كاهنك ليل ولا يوم طالعك لا يدور بين المتنافسين كلب الاصفافيه يحرم ما حيد لا يحل على الصعيق من المذهب فقه الجماعة
عن احمد وحيه الاماميه قال وفي الامصار احتفال بميقات كل حاسب لا يحل على ما عيب الهداية ولا بأس ان يا كل
الحرم ثم صيد امطار دلال ونجده اذ اليد الحريم عليه ولا امر به سلبه خلاف القسوه القويها اذا اصبحت على
الحريم يتي بغير امره فأي يد الترحه اقول على اقصاه وآكروا لا بأس ان يا كل الحرم طعم صيده لا يفسد أو يسهل
ولتامر بن ابي الصان رضي الله عنه ذكر ما لم يصيد ٢٥١ فحق الحرم فقال مبني القعلي وآه

وسلم لأوامره قال في فتح القدير
أما إذا استلذ الحلال المصوم
صيداً بغيره فاختار فيه عندنا
ذكر الطحاوي قصره على الحرم
قال الجسري في الجهر وأما
الحديث الذي استدل به مالك
فهو حديث جابر عن أبي داود
والترمذي والشافعي سلم الصيد
حلال لكم وأنت حرم وقد بقي
قريباً وقد عارضه المحقق ثم
أوفقه دفع المعارضة بكون الأدم
ملك والمسمى أن يصاد بغيره
وهذا لأن الغالب في عمل الإنسان
لغيره أن يكون يطلب منه
فلم يكن عمله هذا دفعاً للمعارضة
والأولى في الاستدلال على أصح
المطالب يحدث أي قتادة على
وجه المعارضة عن مائة الصبيحين
فأخبرهم لما أومر صلى الله عليه
وآله وسلم لم يجب بجهلهم حق
سأله عن مواعظ الخمر كانت
هو جوفته أم لا فقال سئى الله
عليه وآله وسلم أنتمكم أحد
آخر أن يعمل عليه وأشار إليها
قالوا لا تغفلوا إذن فلا كان
من المؤمنين يصطاد لهم لغيره

فبمساحول المدينة حتى متفق عليه • وعن أبي هريرة قال حدث رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم بصرهم شجرها أن خبيثه أو يضربوا ما جد • وعن أنس أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم أشرف على المدينة فقال اللهم أهدنا أحوامها بين جبلها مثل ما حرم
أبراهيم مكة اللهم بولوا لهم في مدعهم وصاعهم متفق عليه • ولجنازي عنه أن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال المدينة حرم من كذا إلى كذا لا يقطع شجرها ولا يحد لها
حد من أحدث فيها حد فأخيه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين • وسلم من
عاصم الأحول قال سألت أبا أحرار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة قال نعم
هي حرام ولا يحدن • خلافاً من فصل فثقل عليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين
• وعن أبي سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إلى حرم المدينة • حرام ما بين
مازمية أن لا جرافة لهم ولا يحصل فيها سلاح ولا يقطف فيها شجر إلا العلف • وعن جابر
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن أبراهيم حرم مكة وأفرست المدينة ما بين
لأيتها لا يقطع ضاهها ولا يصاد فيها دوابها وسلم • وعن جابر أن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قال في المدينة حرام ما بين حرمها وساحلها كلها لا يقطع شجرها إلا أن يعلق عنها
روماً • حديث على الثاني روي عن جابر الصحيح وأما في الصحيحين وحديث جابر
الاستشراف استلذه ابن أبي عمير وحديثه حسن وفيه كلام معروف قوله ما بين حرمها إلى نور
أما فيه يفتح العين المحضة • واسكان التثنية وأما قوله يفتح للثنية وسكون الواو
بعد هاء رعين الرواقين كفي منه بكذا ومنهم من تركه مكانه يسانا لأنهم اعتقدوا أن
ذكره نسخاً قال المازري قال بعض الطائفة روي عن الرواقين وأما قوله بمكة قال
والصحيح إلى أحد قال القاضي كذا قال أبو عبيد أصل الحديث بين حرمها إلى أحد انتهى
قال التورق وكذا قال أبو بكر الخازني الحافظ وغيره من الأئمة أن أصل من حرمها إلى أحد
قال قلت ويصح أن نورا كان أصل الجبل هناك ما أحد وأما فيه يفتح اسمهم قال
مصعب الزبيري ليس بالمدينة حرمها ولا نور قال بعض الأصناف لا تكرع بالمدينة فإنه
معروف وكذا قال جماعة من أهل الفقه قال ابن عبد الله يفتح أن يكون المراد مقدار
ما بين حرمها ونورها لأنها ما بين المدينة وأرضي النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجبلين

وهو سبابة على السيد بقول حديثه
 ٢٥٢
 بينا على السيد بقولنا ان على وجه الفصل فلهذا

الذين ينفقون في المدينة عيرا ونورا ارضها لا وسبقه الى الاول او يصيد على طاحكه ابن
 الاثني عشر وقال الحب الطوي في الاحكام قد اخبرني الثقة العالم ابو محمد عبد السلام
 المصري ان هذا السيد عن ريسان جلس الى ابي عبد الله جليل فقال له يا ابا عبد الله
 تذكر رموزا لثقتك فلو اتهم من العرب الصارقين بقتل الارض وما بين الجبل فكل
 اشعر ان ذلك الجبل اسمه فور واورا واصل ذلك قال فقلت ان ذكروا لذي كروا لذي كروا
 الحديث الصحيح صحيح وان هدم علم اكابر الطابع لعند شهر فهو عدم منهم منه وهذه
 فائدة طيلة السبع وقد كرم مثل هذا الكلام في القاموس وقال ابو بكر بن حسين
 الرازي في المدينتي مختصرة لاخبار المدينة ان خلف اهل المدينة يتنازعون عن سقيم
 ان خلف اهل من جهة الشمال جبلا مفعيا الى الحرة يتدوير يسمى فور قال ولقد عرفت
 بالمشاهدة قوله لا يقتل خلاها ولا يفر صيدها ولا تلتقط فلعنها قد تقدم تقديم هذه
 الانفاذ والكلام عليها في باب صيد الحرم وشعره قوله الا ان اشد به اي دفع صوته
 شعره بها بالاستعسكا في غير ما لو بقي في القلعة بسط الكلام على القلعة
 والمدينة وشعرها قوله ولا يصح لرجل ان يجعل فيها السلاح لقتال قال ابن رسلان
 هذا يجوز عند اهل العلم على من السلاح لغير ضرورة ولا حاجة فان كانت حاجة جاز
 قوله ولا يصح ان يقطع فيها شجرة استدلل بهذا وما في الاحاديث المذكورة في الباب من
 يحرم شجرها وشبطه وضربه يحرم صيدها وتنقيتها الشجر وما لا وجدوا الهادي
 ويحرم اهل العلم على ان يقطع شجره فلا ضمان له ليس بمثل ذلك ما في الشعر وما لا
 فان قتل صيدا او قطع شجره فلا ضمان له ليس بمثل ذلك ما في الشعر وما لا
 ذكره ابن ابي ليلى في باب فيه الجزاء كرم مكة وبه قال بعض المالكية وهو ظاهر قوله
 كاسم ابراهيم مكة تذهب او خشية وزيد بن علي والناظر الى احكام المدينة ليس
 يحرم على الحقيقة ولا تثبت له الاستحسان يحرم قتل الصيد وقطع الشجر والاحاديث
 ترد عليهم واستدلوا بحديث ابا بصير ما فعل النضر وابي بصير ما فعل ذلك كان قبل تحريم
 المدينة وان من صيد الحلي قوله اذا ان يعطى رجل بهيمة به دليل على جواز اخذ
 الانتصار لعقل لا يعرفه لايصل كما قلت قوله ما بين لابي المدينة قال اصل اللغة
 الا بئان الحرة تان واحدتها لابة بتصفيف الواحدة وهي الحرة والحرة الجارية السود

فقه الجزاء كالقتل وهذا هو
 القياس ولا يجوز حلقه على
 الحديث لان الحديث لا يثبت
 الحكم المتنازع فيه وهو وجوب
 الكفارة ببل محل الحكم ثم
 يثبت الوضوب المذكور في
 المحل اتموا والقياس على
 القتل اتمى وقال المالكية
 ان صيد لابل الحرم فله
 وا كل عليه الجزاء في كل
 وقال الحنابلة ان كل كلب
 قطعه الجزاء وان كل بئسه
 ضفته بئسه من العم قال في القمع
 وفي حديث ابي قتادة قال بلغني
 المذكور في هذه الايام بيجا
 من القوائد ان قتل الحرم ان يقع
 من الحلال الصديا كل الحرم
 منه لا يقدح في امره وان
 الحلال اذا صاد نفسه جاز العير
 الا كل من صيده وهذا يقوى
 من اجل السيد في قوله تعالى
 وحرم عليكم صيد البر ما دمتم
 جروا على الاصطياد وقية
 الاستيلاء من الصيد ما يقول
 الهدي من الصيد وقال جابر

عندي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم طلب من ابي قتادة ان يظفيرا القصب من كل منه يا الهادي ان يقول ولقد مدته
 ما القفل لازالة الشبهات في حلتهم وفيه تسمية القصب والحق في المصنف الجار فترجم في الجهاد قال ابن العربي في غير ذلك
 التسمية لما لا يظن اذ ادعى وفيه اسم القصب الرقيق الغالب مما يعين احقرامه او ترضى بركته ويتوقع منه ظهور
 حكم تلك التسمية في خصوصها وفيه تفرق الامام اصحابه المصلحة واستعمال الطبيعة في الفز وتبليغ السلام من قرب ومن
 بعد وليس فيه لانه على جواز تركه رد السلام عن يظه لانه يقال ان يكون وقع وليس في الجواز حقه وفيه ان سقر السيد

[illegible][illegible]

من الرأى (فرد عليه) أى دعى الله عليه أو لحظ على السبب عليه أقتت الروايات كلها على أنه عليه الصلاة والسلام ودعاه الأماز واما بن وهب والبيهقي فاستدحسوا ولقنوه ان السبب اهدى الى صلي الله عليه وآله فويل من جرد القوم قال البيهقي ان كان هذا محظوظا فلهذا على وقبل

وشر وهو باخفة فكل منه وا كل ٣٥٤

ما بين ما نزعها قال التروى المأثور من عهد النبي وكسر الزا وهو الجبل وقيل المصطفى بن
جليل وهو هو الأول وهو السوياني خاوصا ما بين جبلية السبي قوله لا لآخر ألقيا
دم فيمد ليلى على قهرم إراقة العذاب المدينة لقهرم رزوق قوله الألف هو باسكان
اللام مصدر وقلت وأما القف بفتح الهمزة فهو اسم القشيش والتين والشعير وهو حوا
وفي سبوا أخذوا راقا الشعر القف لا خيط الأصاير وقطعها فادهم قوله عضاهها
العضاء انصر وكسر العين الهمزة ونقص الضاد الميم كل شعر فيه شوك واحدتها
عضاه وضمة قوله وحملها كأنها مدبل على أن حكمه هي المدينة تمكها على قهرم
صيده وشعره وقد تقدم بيان مقدار الخي أمن كل ناحية من نواحي المدينة يريد
وعن طاهر بن سعد عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا أيها
لأين المدينة أن يقطع عضاهها أو يقتل صيدها وعن طاهر بن سعد أن سعدا ركب إلى
قصر ما لقي هو جعدا يقطع شعرا أو يبطع عليه فلما رجع سعد جاء أهل العبد
فكلموا بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأعلم ما أخذ من غلامهم فقال معاذاه ان اردت شيئا
فقلت يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأما بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو عن
سليمان بن أبي عبد الله قال رأت سعد بن أبي وقاص أخذ رجلا يصيد في حرم المدينة
الذي حرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسلبه ثيابه فجاءه إليه فقال ان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم حرم هذا الحرم وقال بن رواحة يصيد فيه شيئا فملك عليه
فلا اذرك عليك طعامه أطعمه يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال عليه وآله وسلم ولم يكن ان شئت
أعطيك فته أعطيتكم وما أجدوا داودا لم يمه أحد أحد يصيد في حريمه
ثيابه الحديث الأول قد تقدم الكلام عليه والحديث الثالث أخرجه أيضا الحاكم
وصححه وفي أسناده سليمان بن أبي عبد الله المذكور قال أبو حاتم ليس بعنه وروى
يعتبر بعد يشه قال الذهبي تابعي وثقه وقال لا يعلل روى هذا الحديث عن
الذي صلى الله عليه وآله وسلم الأسعد ولا عنه الأعمار وهذا روى عنه وقد أخرجه أيضا أبو
داود عن موسى بن سعد عنه وهما أيضا الحاكم فقال في حديث سعدان الشيعي لم يضر جاء

بامتناعه وان حكم الجزر حكم السهل قال والراجح مما أمكن أولى من توجيه بصر الر وياتي للبراري) وهو
على الله عليه وآله وسلم (مالي وجهه) أي وجهه الصعب من الكراهة لمحل لمن الكسر في دهنه (قال) تطبيع قلبه
(الآن ترد) فتم الحال وهو رواية الحديث وذكره قلب في القمع لكن قال المحققون من الصلة ان قاطب السوابغ يتم الحال
ولم يصفه سبوغ على نحو هذا الا فيتم أطاده العين وصرح صاحب منتهى ابن الحاجب في مذهب البصرين وهو قال الكسر
أيضا وهو أضيقها والمحقق في التمهيد لم يقل في العين (الآن أورد) أي صرحت في زاد السائق لا يأكل الصدوق لفت لولا

[illegible]

يحدث الصعب للاحديث
أبو قتادة كان علم الحديث
وحديث الصعب كان في حجة
الوداع لأن القمع انما يصار اليه
إذا تعدد الجمع فكيف
والحديث المتأخر محقق لأدلة
فيه على الحرمة الصامتة صر بها
ولا تظاهر حتى يعارض الأول
في نفسه وبلوا من طلقا قال
الكوفيون ولما تضمنت السقا
قال القسطلاني وقول ابن
الهاماني فتح التقدير أما كون
حديث الصعب كان في حجة
الوداع فلم يثبت حسداً وإنما
ذكره الطبري وبعضهم ولم يعلم
لهم فيه شيئاً صحيحاً وأما حديث
أبي قتادة فإنه وقع في مسند عبد
فرزاق عنه الظلتان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
عام الحديث فأمر أصحابه ولم
أمر قتي الصبيان من مختلف
ثقت وهو ما روى عنه أن رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
خرج حاجاً فرجعوا معه فصرق
طائفة فقيم أبو قتادة الحديث
معلوم أنه صلى الله عليه وآله

وهو في مسلم كحرفت قوله فليس له أي أخذ ما عليه من الثيب قوله فليس له أي
أعطاه قال في القاموس تعد التلو وتلقه وأقله أعطاه أي قال أي أضافه وأيضاً في النخل حركة
الثنية والهاء قوله فطعمه بضم الطاء وكسر ها ومعنى الطعمة الأكلة وأما الكسر
فجهة الأكل وبجئته قوله فليس له ثيبه هذا ظاهر في أنها خزائن ما جمعها وقال
للماوردي في كتابه سحره روى عنه الثوري واختاره صاحبنا من أصحاب الشافعي
وبقته بعد هذه المسح من قال أن من صام من المدينة أو قطع من شجرها أو خلبه
وهو قول الشافعي في التقديم قال النووي وهذا قال سديد أبي نعيم وجماهير
الصحابية انتهى وقد حكى ابن أبي عمير في أحد الروايتين القول به قال النووي
قل من ابن أبي عمير وابن المنذر انتهى وهذا روى القاضي عياض حيث قال ولم
يقل به أحد بعد الصحابة إلا الشافعي في قوله التقديم وقد اختلف في السلب قبل الثمن
سلبه وقبل ما كن المدينة وبسلب ليلت المال ويظهر الالة أنه سلب وأنه طعمة
لكل من روى عنه أحد الصمد أو أخذ من شجره

• (باب مباحی و دوح) •

(عن محمد بن عبد الله بن شيخان عن أبيه عن مروان الزبيدي عن الزبير بن النضر عن أبيه عليه
وآلهم قال أن عبد الواح وصفا هو مكرم لله عز وجل رولاً أجدوا أودا وودوا البصري
في تاريخه وللقصة أن سيد روح حرام قال البصري ولا يتابع عليهم الحديث سكنت عنه
أودا وود حسنة التمدد وسكت عنه عبد الحق أيضا وصفي بما نقل عن البصري أنه
لأبصر وكذا قال الأزدى وذكر الأحمي أن الثاني صممه وذكر الخلال أن أحمد ضعفه
وقال ابن حبان محمد بن عبد الله المذکور كان يخطئ ويستغفاه نصف الحديث فانه
ليس له غير فان كان الخطأ فيه فهو ضعيف وقال القتيبي لا يتابع الأئمة في جهة تقاربه
في الضعف وقال النووي في شرح المذهب استناد ضعيف قال وقال البصري لأبصر
وذكر الخلال في الرجال أن أحمد ضعفه قوله ابن شيخان هكذا في النسخ الصبيحتين
هذا الكتاب والصاب ابن انسان كما في سنن أبي داود و تاريخ البصري وكذا قال ابن
حبان والذهبي والنزدي في الخلاصة قال الذهبي في ترجمة محمد بن عبد الله بن شيخان

وسلم للرجع بعد الموت إلا بعد أن انتهى بقال عليه قدس سرى الصارى في باب جزاء الصديق عبد الله بن أبي قتادة قال
أطلق إن علم الحديمة قاتلها مع لهو ولم يحرم الحديث وكذا في أبي إمامة الحروري عن عبد الله بن فضال وأما قوله في الحديث
الذى حاقم خرج عليه قومون الجاروان المراد أنه خرج معتر أو المراد من الخبيث في الأصل وهو قدس الميت أو الراوى خرج
محرمانه من الأحرار بالمخاطبة انتهى وفي هذا الحديث جواز الهدية بغير قيد الاحتذاء من زعماء أئمة القلوب المهلى
وإن الهبة لا تدخل في المال إلا بالقول وإن قلده على نفسه كالصومع كالمكان أو على غيره من الصديقين

فلم يزل يمشي في هذه المدينة إلى آخر جه البشارة إلى أياها إلى الهية فحمل إلى السج وكذا التوراة والتسليم وإن ما جاء في (صحن)
 ناخته على القبة التي كان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) قال حين من الدواب) جمع دابة وهو ما بين الحيوان والدابة
 آخر جمعهم منها الطير لقوله تعالى ومن دابة في الأرض ولا حظ بيها منسبها إلى الأم أمنا لكم إلا ينو هذا الحديث عليه
 لا كالتدباب والدابة نفسه ويدل على دخولها في الدواب قوله تعالى ومن دابة في الأرض لا حظ بيها منسبها
 وكان من دابة لا تصل إليها ٢٥٦ الآية وفي حديث آخر رقتة منسبها إلى حقيقة الدابة والخلق وخلق الدواب عزم الخبيث ولم

بقرده الطير ذكر وقد تصرف أهل
 الصرف في الدابة فممن مضى
 الجاوي ومنهم من مضى بالقرص
 فلو كانت تلك قطرة في الحظ (طعن)
 فاسق يقتل (المرء في الحرم)
 وفي رواية يقتل فيه وقد رواية
 ناطق ليس على الحرم فيقتل
 يقتلها على الحرم ولا في الحرم
 ويزن حتى يسوا ذلك لئلا
 وفي الحرم من باب الأولى وقد وقع
 ذكر الحرم مراراً عند مسلم
 ينفذ يقتل في الحرم والحرم
 ويعرف حكم الحلال بكونه لا يتم
 به مانع وهو الإجماع فهو بالحوادث
 أولى حال التزويج هي شعبة
 صحت ما يتعلق وفاق الفتنة
 كان أصل القس الخروج فهو
 خروج مخصوص والمنقضي
 وصفه بالفسق ثم رويها
 من حكمهم فلا يذنبوا إلا إذا
 وعدم الانتفاع وقبل انتهاجها
 إلى حال فسقة فخرج منها
 وقبل في ذلك أسكن والتقيد
 بئس وإن حكاه مفهومه
 اختصاص للسذكو رات ذلك
 لكنه مفهوم عدد وليس في شعبة

[illegible]

عند الاكرومى تغذير اصبيان فيحصل ان يكون طالع لى الله عليهم اهلوسم اولاتم بين بعد (اواب

فذلك ان غلبت النفس بشرتها فقتلته وفي بعض طرقاته يقتلها اربع وفي بعضها يقتلها ست والاولى عند مسلم
والثاني عند ابو حنيفة وزاد الحنفية زادنا في الاخير موقوفات صارت ملحوظة في ادراك السمع المعادي وعند ابن حنيفة
وابن المذخر زيادة التنبؤ الغرمل للنفس صفات تسلكها كذكرها من تقصير الراي للكلب الضيق وقال في الغرض فهذا
جمع ما وقت عليه في الاطوار المروعة زيادة على النفس ولا يلحظ من ذلك من مقال السمع (الغراب) وهو يتمظهر

الجميع فيخرج منهم يقتلن الحجة انما روى رواية الاصح وهو الذي في كتابه يوافق على غير الله تعالى
والقريب لما اتفقد في حمله السلام مقتضى امر الطوفان (والخداة) بكسر الطاء والفتح الميموزي الخس الطير ونقطه
اطعمة الناس قال في الفتح ويثبت بالبناء الحجة بفتح واو على اسان (والعقرب) واحدة الطارب وهي مؤنثة
والاخرى مفرقة وعقرب واحد وفي مصر وقولها غلغلة رجل وعيناها على ظهره غلغلة ونزل في الامام عبيد بن جابر
الاصم فثوبون من جيب امرها تسمع مسرعا فقتل ٢٥٧ القيل والبعير يسعها وانما الاقرب الميت
ولا انما حتى يضر لشي من يده

فتضر به ضغفك وتابى الى
الخنفس وتسلها الى ابن
ماجه من عائشة قالت دعت
النبي صلى الله عليه وآ وسلم
عقرب وهو في الصلاة فطرح
قال لن الله العقرب ما تدع
مصلها ولا غير اقولوا في الرجل
والطرم (والقارة) أى قارة
البيت وهي القوسقة قال ابو
سعيد الخدري استنقذ النبي
صلى الله عليه وآ وسلم ذات
ليلة وقد اخشعت فارتقت
فصر على رسول الله صلى الله
عليه وآ وسلم البيت فقام
اليه فاقبلها واخذ من ثيابها
والحرير رداء الطوبى في احكام
القرآن عن يزيد بن ثابت نعيم له
سأل ابا سعيد الخدري لم حبت
القارة فتوسق فقال استنقذ رسول
الله صلى الله عليه وآ وسلم الخ
وفي سنن ابي داود عن ابن
عباس قال جاء غفارة فاختذت
خبر القليلة فحبت بها فالتفت
بين يدي رسول الله صلى الله
عليه وآ وسلم على الخوقاتي
كان فاصدا عليها فصرق منها

(عن ابن جر قال كان النبي صلى الله عليه وآ وسلم اذا دخل مكة دخل من الثنية العليا
الى بالمطهر اذا خرج من الثنية السفلى رداء الجماعة الا القرصى ومن عائشة
ان النبي صلى الله عليه وآ وسلم لما سلك مكة دخل من اعلاها وخرج من أسفلها وفي
رواية دخل عام الفتح من كذا الى ما على مكة حتى علمها وروى الثوري ابو داود
وزاد ودخل في العمر من كذا في قوله من الثنية العليا الثنية كل حبة في طريق أو
جبل فانها لمسي ثنية وهذه الثنية المعروفة العليا التي ينزل منها الى الباب الذي
مقبرة أهل مكة هي التي يقال لها طبرون بفتح الطاء وضم الميم وكانت صعبة الارتفاع
فقبلها معاوية ثم عبد الملك ثم المهدي على مذكرة الازرق فقبلها كلها سلطان مصر
الملك المؤيد في قوله من الثنية السفلى هي منيب الشيبك بفتح الشين من الثمانية من
تاجية ليعقبات وعليها باب في القرن السابع في قوله من كذا بفتح الكاف والفتح قال
ابو عبيدة لا صرف وهي الثنية العليا المتقدمة كرها في قوله ودخل في العمر من كذا
بضم الكاف والقصر وهي الثنية السفلى المتقدمة كرها قال صاحب القريظي
وقوله من كذا في ضبط كذا هو كذا لا كذا على ان العليا الفتح والدة والسفلى
بالتصغير والضم وقيل بالعكس قال الثوري وهو غلط ظنوا واشتق المسمى الذي
لا يلهي ثالثه صلى الله عليه وآ وسلم بين طريقه من قبل البيت كذا وكذا ما يهاجتم في
الصدوق قد تقدم بسطه حاله وبعضه لا ياتي اعتبارنا وقيل الحكمة في ذلك التسمية
بجبهة العلو عند دخول الميمنة من تنظيم المكان وعكس الاشارة لغيره وقيل لان
ابراهيم لما دخل مكة دخل منها وقيل انه صلى الله عليه وآ وسلم خرج منها تحتها
في الهجر فاعادها بعد ذلك لظن ان ابا داود لا يمتنع من ذلك الجهة كان مستقبلا
البيت ويحتمل ان يكون ذلك لكونه دخل منها يوم الفتح فاستمر على ذلك
(عن ابي داود في البيه اذا ماى البيت ما يشال من ذلك)
(عن ابي داود في البيه اذا ماى البيت ما يشال من ذلك)

موضع درهم زاد لما كم فقال صلى الله عليه وآ وسلم فاطمرا
سر حكم فان الشيطان يدل مثل هذه على هذا فصرقكم ثم قال صلى الله عليه وآ وسلم في السواكن انفسهم الفوا لا يسي على
خاطرو ولا يجل الا اهلكوا وانهم لم يمتصق العل في جزا قولها القصر اذ ابراهيم اتقى فاته قال علي بن ابي رافع
أخرج ابن الأثير في هذا خلاف السنة وشلا في قول جميع أهل العلم وروى البيهقي باسناد صحيح عن جابر بن زيد قال
لما ذكر واحدنا اقول ما كان الكوفة في جيش ردا الا سكر من ابراهيم اتقى فاته صلى الله عليه وآ وسلم فلو احدثنا ابا الحسن ابا الحسن الشعبي

في كتابه في الرد على الكفار في الاصل وفلازم المسك وفلازم البصر وحسنه ما في تقرير الاكل وجوابه لهما سواء (والكتاب
 المشهور) الباب في حرمه وويل في الكبيرة وسببها كنه من كنهها وقسمها في قرأة والسبب في من التفتة
 الا في حرمه في قرأة والبراس في حقه التيمم والتودد وقول التلميح ليس لديه يقال والحق اقتضاه قرأة فوح عليه
 السلام واقتضاه العلم في المراء ٢٥٨ به متولاه في حقه بكونه متولاههم أو لا فري سعيد بن منصور

عليه وأقول لم يكن يسهله رواد أو داود والنسائي والترمذي وعن ابن جريح قال
 حدثت عن مسلم بن ابراهيم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قرع الابد في
 الصلاة اراى البيت وعلى الصفا والمروة حية مرفوعة ويصيح وعند الجرجين وعلى
 البيت وعن ابن جريح ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا ارى البيت رفع يديه
 وقال اللهم زد هذا البيت تشريفا وتعظيما وتكريما ومهاجاة وزينه وكرمه ممن
 جاءه واعرف من تشريفا وتعظيما وتكريما وما رواه الشافعي في مسنده حديث جابر
 قال الترمذي انما عرفه من حديث شعبة في رواه عن ابي اسحق التميمي وابن
 المبارك وأحمد بن حنبل ومحمد بن زاهر به ضحا حديث جابر هذا لان في اسناده
 مهاجرين فكيف يمكن الحديث وهو مجهول متقدم وحديث ابن عباس أخرجه أيضا البيهقي
 من حديث شفيان الثوري عن أبي سعيد الشافعي عن مكحول بن مرسلا وأبو سعيد هذا
 هو المصنف وهو كذاب ورواه الاذوني في تاريخه من حديث مكحول أيضا زيادة
 مهاجاة وبرافى الموضعين وكذا ذكر ما في الزاوي الوسيط وقصبة الراعي بأن البراء لا ينسب
 من البيت وأوجب الدوري بأن معناه أكثر برأه وهو رواه سعيد بن منصور في السنن
 لمن طريق بر بن سنان سمعت ابن سلمة يقول اذا رأيت البيت فقل اللهم زد قدره
 مثله ورواه الطبراني في مسند طيفه بن أسد بن قو قو عا في اسناده حاتم الكوري وهو
 كذاب وحديث ابن جريح هو معتل فهاين ابن جريح والنبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي
 اسناده سعيد بن سالم القداح وفيه مقال فقل الشافعي بعد أن ورد ليس في رفع اليدين
 عند رؤية البيت شيئا فلا ذكره ولا تصببه قال البيهقي فكله لم يصدق على الحديث
 لا قطعاه والخلاص انه ليس في الباب دليل على مشروعية رفع اليدين عند رؤية
 البيت وهو حاكم شرعي لا يثبت الا بدليل وأما المصنف عند رؤية البيت فقد روي في نفسه
 اختيار وأظهره بما في الباب ومنه ما أخرجه ابن الفليس ان عمر كان اذا نظر الى البيت
 قال اللهم أنت السلام ومنك السلام فبقا ربنا بالسلام ورواه سعيد بن منصور في السنن
 عن ابن عينة عن يحيى بن سعيد ولم يذكره ورواه الحاكم بن حمر أيضا وكذا رواه
 البيهقي عنه

من أبي حريرة باسناد حسن قال
 الكتاب المصور والاسود من زيد
 ابن أسلم انهم لم يسلوا من
 الكتاب المصور قال وأى كتاب
 أعظم من الحية وقال فزهره
 القتب خاصة وقال مالك في
 الموطأ كل ما عثر الناس وهذا
 عليهم وأخافهم مثل الاسود
 والتسود والقهقهة والقتب فهو
 المصور وكذا نقل أبو عبيد عن
 شفيان وهو يقول الجهور وقال
 أبو حنيفة في حقه انه هو الكتاب
 خاصة ولا يقن به في هذا الحكم
 روى القتب واحتج أبو عبيد
 الجهور بقوله صلى الله عليه
 وآله وسلم اللهم سلط عليه كتابا
 من كتابك فتقته الاسود أخرجه
 الحاكم مستدرك من طريق
 أنه وفيل بن أبي عثرب عن أبيه
 وبقرة لعاني وما علمت من
 الجوارح مكين فاشتقها من
 اسم الكتاب فلهذا قيل لكل
 جرح مقرر واستج الطعوى
 العنيفة بأن العلماء اتفقوا على
 تحريم قتل البازي والستر
 وهما من سباع الطيور فدل ذلك

على اختصاص التحريم بالقراب والحدأة كذلك يقتصر التحريم على الكتاب وما شاركه في صفته وهو
 الذئب وتفسير برد الاطلاق ان غنائمهم أجازوا قتل كل ما عدا ما قرع فدخل فيه السرور وغيره بل قال بعضهم بلعن
 بالغلس كل ما انتهى عن قتلها لا ما انتهى عن قتلها واختص الغلس في غير السنن ومعه قتلها فصرح بنصرم قتل الغلسان
 الحسين والماد روى في الامم الشافعي الجواز اختلف كلام النووي فقال في البيهقي من شرح المذهب لا خلاف بين
 أصحابنا في انه يحتمل لا يجوز قتلها في التيمم والغسل غير محتمل قال في الحج يذكر قتلها تنجزها وهذا الاختلاف قد يدل على

باب

كره قتله التمس الرأى وشهد على الرضوا ذانها كراهة تنزيه والله أعلم وذهب الجمهور وكان تقدم الى الحلف فخر التمس بها في هذا الحكم الاتيم اختصوا في الحق قبل السكونية في تغيير وقتل كل مؤمن وهذا اختصه مذهب مالك وقيل كونها محليين كل غنى هذا كل ما يجوز قتله لا بد على الحرم فيسبوه من مذهب التمس في الشافعي وثالث الاختصه فاقصر واصل التمس الاتيم اختصوا بالحيوات التمس من ابتدأ بالعدو وكان الاذى من قيوها وأستدل به على جواز قتل من بغى الحرم عن وجب عليه القتل لان ما يقتل هذه الاتيم معلقة ٢٥٩ بالتسوق والقائل فاسق فيقتل بل هو لا بد

فنى المذهب سكروا تليسي والمكلف اذا ارتكب التمس هلكا حرمة تقتضه فهو أولى بأقامة مقتضى التمس عليه وأما ابن دقيق العيد الى انه بحث قابل للتراع وفي حديث الباب رواية التماسي عن التماسي والعباسي عن العباسية والايح من اخيه (عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه) انه قال يباح لمن مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قتال من (أي ليه) مرفق فكما عند الامام علي بن طريق ابن عمر من خصم بن شيان وبذلك يتم الاحتجاج به على مفسود الباب من جواز قتل الحسية المصروع كما دل قوة بمعنى على ان ذلك كان في الحرم وعرف ذلك الرد على من قال ليس في حديث عبدالله سابد على انه أمر يقتل الحسية في حال الاحرام لاحوال ان يكون ذلك بعد طواف الافاضة (اذن عليه) سورة والمرسلات والله ليس لها ولا في لا تعلقها

(هـ) (يلطواف القدوم والرمل والاضطباع فيه) (عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا طاف بالبيت الطواف الاول خبط ثلاثا وسعى أربعين مرة وكان يسعى بين المسيل اذا طاف بين الصفا والمروة وفي رواية في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا طاف في الحج والمعمرة أو لما يقدم فاته يسعى ثلاثة أطواف بالبيت وسعى أربعة متفرق عليهن) قوله الطواف الاول فيه دليل على ان الرمل انما يشرع في طواف القدوم لانه الطواف الاول قال أصحاب الشافعي ولا يستحب الرمل الا في طواف واحد في حج أو معمرة أما اذا طاف في خيبر أو معمرة فلا رمل قال النووي بلا خلاف ولا يشرع بضائع كل طوافات الحج بل انما يشرع في واحد منها وفيه قولان مشهوران الشافعي اصحاب طواف يقبض ويسعى ويتورق في طواف القدوم في طواف الافاضة ولا يتورق في طواف الوداع والقول الثاني انه لا يشرع الا في طواف القدوم وسواء اذ السعي بعده أم لا يشرع في طواف المعمرة اذ ليس فيها الاطواف واحد قوله خبط ثلاثا وسعى أربعة الخبط يفتح بلفظه الواحد يصدحها موصلة أخرى وسأرا على التماسي مع تقارب التلطوا هو كالميل وفيه دليل على مشروعية الرمل في الطواف الاول وهو الذي عليه الجمهور قالوا هو مستوفى قال ابن عباس ليس هو يستحق من شاعر ميل ومن شاعر ميل وفيه أيضا دليل على ان الستة ارميل في الثلاثة الاول وسعى على حادثة في الاربعة الباقية قوله وكان يسعى الخ ساقى الكلام على السعي قوله من اجبر الى الجرف قبل دليل على انه يرمي في ثلاثة اشواط كلمة قال في الفتح ولا يشرع بعد ذلك الرمل فلو في الثلاثة لم يقتض في الاربعة لانها السكتين لا تتغير وكذا قالت الهادوية قال ويحصن لرجل فلا يرسل على النساء ويحصن بطواف يقبض يسعى على الشهود ولا يفرق في استقباله بين حاش وراكب ولادم يتركه عند الجمهور واختلف في ذلك المالكية وقد روى عن مالك انه عليه دما ولا دليل على ذلك واعلم انه قد اختلف في وجوب طواف القدوم فذهب الفقهاء وقالوا بوجوبه مع أصحاب الشافعي الى انه فرض لقوله تعالى ويلطوفوا بالبيت العتيق

واخذها (من فيه) أي لله العسكر (م) (وان شاء) (هـ) (رطب بها) أي لم يبق فيه بها (ادوشت عليها) فاحية فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (من معس أصحابا اقتلواها) وفي رواية يسلم وابن عمر يقتلها فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر محرما يقتل حبة في الحرم من (فأستبد بها) أي أسر متاعها (فأخذها) التي صلى الله عليه وآله وسلم (وسلم وقت) أي حطفت ومنعت (شرككم) كما وقعتم (رها) أي لم يبق فيها شرككم كما لم يبق شركهم شرها وهو من مجاز المقابلة وهذا الحديث أخرجه أيضا في التفسير ومسلم في الحيوان والحج والساق في الحج والتفسير (عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وأه (وسلم)

فبما لا يسهل له العمل لله عليه) وآله (وسلم قال وزع) يشق الواو والزاى وآخر من جهتم الملام لم يجهش من
 (فقد مضى) صغر الضمير والضم وانفواضه من المشرقات الموقفات قالت عائشة (ولم أحبه يأسرنا بقتله) فبما لا يسهل
 له فويستأن يكون قتلها ما هو كونه عائشة لم تسمع لادخل على منعه قد سمع فيها حاله الصبيذ والساق وابن ماجه من
 أشهر يكاتبها استأمرت التي على الله عليه وأوسلم في قتل الزنات فاحس عاقبتك رقيما أيضا لله على الله عليه وآله وسلم
 يقتل وزع وساء فويستأن فوسلم ٢٦٠ من أي حرره إن التي على الله عليه وأوسلم قال من قتل وزع فممن

ولتعمل على الله عليه وأوسلم وقوله سذواض مناسككم وقال أبو حنيفة الله ستة
 وقال الشافعي هو كتحية المسجد قال لا له ليس فيه الاصل على الله عليه وأوسلم وهو
 لا يدل على الوجوب وإنما الاستدلال على الوجوب بالآية فقال شارح البصائر لا يدل
 على طوافه الاقدم لانها في طواف الزيارة اجابا والحق الوجوب لان فعله صلى الله
 عليه وآله وسلم بين يمينه واجب هو قوله تعالى والله على الناس حج البيت وقوله صلى الله
 عليه وآله وسلم خذوا من مناسككم وقوله فجوا كآرا فربما ج وهذا الدليل يستلزم
 وجوب كل فعل فعله صلى الله عليه وآله وسلم في حقه الا ما خصه دليل لكن ادعى عدم
 وجوب شيء من أفعاله في الحج فطبعه الدليل على ذلك وحكي في طبعه لا حلقها في
 جميع الأفعال التي شترت (ومن يعلى بن أمية إن التي على الله عليه وآله وسلم طواف
 مضطعا وعليه برد واه ابن ماجه والترمذي ومحمد بن داود وقال يرويه أخضر
 واحد وانما طافهم مكة طواف بالبيت وهو مضطجع يرد له مضطجعي ومن ابن عباس
 إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه اعترضوا من جمرات فمروا بالبيت فجعلوا
 أردتهم تحت آباطهم ثم قذفوها على هواقتهم اليسرى واما أحمد بن داود حديث
 يعلى بن أمية بمحمد الترمذي كذا كره المصنف وسكت عنه أبو داود والترمذي وحديث
 ابن عباس أخرجه هو الطبراني وسكت عنه أيضا أبو داود والترمذي والحافظ في
 التلخيص ورجالهم الصنف وقد صحح حديث الانطباع التوروي في شرح قوله
 مضطجعا هو افتعال من التسج يسكارا بالاضمة وهو العند وهو ان يدخل اذنه
 تحت ابطنه الايمن ويرد طرفه على منكبيه الايسر ويكون منكبه الايمن مكتوبا كذا
 في شرح مسلم للتوروي شرح البصائر في الصلاة وهذه المنة هي المذكورة في حديث
 ابن عباس المذكور والحكمة في فعله يعنى على اسراع المشي وقد ذهب الى استحبابه
 ليهو وروى مالك قاله ابن المنذر قال أصحاب الشافعي وانما يسحب الانطباع
 في طوافه بين يمينه الرمل قوله يرد له مضطجعي لفتة أيد داود يرد أخضر قوله يفت
 آباطهم قال ابن درخان المراد ان يجعله تحت عاتقه الايمن قوله ثم قذفوها أى طرخوا
 طرنا فياخذ على هواقتهم العاتق المتك (ومن ابن عباس قال قدم رسول الله صلى الله

أول خيرة قاله كذا وكذا حاشية
 ومن قتلها في الضربة الثانية على
 كذا وكذا حاشية قدوث الأولى
 وفي الطبع لله من حديث ابن
 عباس من فوجوا اقتلوا الزع
 ولولا جوف الكبش لكان في
 استاده عمر بن نفيس المكي وهو
 ضجبت ومن هزأ بامر
 الزع ما لى الله يقسم في جهنم
 من السنة أربعة أشهر لا يطعم
 شيئا ومن طبعه ان لا يدل بيتا
 فيه راحة الزعران (من ابن
 عباس رضى الله عنهما قال قال
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 يوم افتتح مكة سنة ثمان من
 الهجرة (لا هجرة) وأجبه من مكة
 الى المدينة بعد الفتح لانها
 صارت دار اسلام زاد في كتاب
 الجهاد والهجرة من دار الحرب
 الى دار الاسلام بقية اليوم
 القبلية (ولكن لكم) (جهاد)
 في الكفار (وينة) صلوة في
 اتبع قصصات جهات القتال
 التي في معنى الهجرة التي كانت
 حروضة لغزاة التوسيع

عليه

الباطل فلا يكتموا اذهم ولا علة الله والطهارة فيه قال

أبو عبد الله الأديب اختلف في أصول الفقه حتى حل هذا التركيب يعنى قوله لا هجرة بعد الفتح ولما سكن جهاد وفتح هل هو تنق
 الحقة أو لثني صفتين مسافتها كآو جوب فوسله فان كانت في الوجوب فهو يدل على وجوب الجهاد على الاعيان
 لان المسئلة هو التنق والتمن وجوب الهجرة على الاعيان فيكون المستدلة وجوب الجهاد على الاعيان وعلى ان المتن
 في هذا التركيب بالحقيقة قلنا ان الهجرة بعد الفتح ليست بجهاد وانما المطلوب الجهاد الطلب الا أهم من كونه على الاعيان

أول الكتاب في قوله ذهب إلى الجاهلية فليس يعرف بها إلا من كان من الأماماء لا من غيرهم عليه فرض حين انتهى قال
 الطبري يعني أن الهرم من الأوطان ما عبرة في البلد سنة تقرا من الكتاب فليس من ينزل على الله عليه وأما
 الجاهلية جيل الله وما إلى غيره فليس قصير القصار كطلب العلم فاقطعت الأيدي من يفتي الأثران فاستخرجها
 ولا تتجسسوا عنها (وإذا استغثتم فافروا) أي إذا دعاكم الأمم إلى الفروج والفروج فافروا نحو الجاهلية (عن ابن جرير)
 عبد الله بن عباس في نسخة أموهي بنت الأديب (رضي الله عنه قال ٢٦١ احتج النبي صلى الله عليه وآله وسلم

وهو يحرم أي في جهة الوداع
 كلبه إليه الخاوي وغيره (بلى
 بعل) بفتح اللام وسكون الحاء
 المسحقة بعدها مثناة ففتحة
 وجعل بفتح الجيم والياء اسم موضع
 بين مكة والمدينة إلى المدينة
 أقرب (فوسط واسه) بفتح
 السين من وسط أي متوسطه
 وهو مافوق المافوق فبإين
 أعلى القرنين قال الميت كانت
 هذه الحامة في رأس الرأس
 وأما التي في أعلاه فسلالاتها
 رماحت أتوه ويؤخذ من
 هذا أن المصمم الاحتياط
 والتحصن لم يقطع من اعتراض
 كان يقطعهم سحرما الآن
 يكون منبرورة اليها قاله
 السطواني وزاد في الفتح
 وكرها ما لك وعن الحسن فيها
 الفدية وإن لم يقطع شعر أو اب
 كان لضرورة جاز قطع الشعر
 وتجب القدية ونحو أهل
 الظاهر القدية بشعر الرأس
 قاله ما أدى إذا أمكن من
 الحجابم يفرط في ميز الخلق
 واستدل بهذا الحديث على جواز

عليه وأما أصحابه فقال المتركون أنه يقدم عليكم قوم فدوهم محمد بن
 قاسم بن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أي لم يملوا الأشواط الثلاثة وأن يشوا ما بين
 الر كسيتين ولم يمتعه أن يصرهم أي لم يملوا الأشواط كلها إلا ببقاه عليهم متفق عليه
 وعن ابن عباس قال روى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في جهته وله ممر كلها وأبو
 بكر ومروم والقفار وأبو جده ومن مر قال فيها الملائكة والكنس في التائب
 وقد طأ الله الإسلام وثق الكفر وأله وسع ذلك لأدع شيئا كان عليه على عهد رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم وما أهدوا أو دأبوا من ما به . وعن ابن عباس أن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم لم يزل في السبع الذي أخاض فيه ربه أو دأبوا من ما به حديث
 ابن عباس الثالث أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده وأبو جريح عن صلة منه ذكره
 في الشخص وسكت عنه ما أخرجه أيضا البزار والحاكم والبيهقي وأصله في البخاري
 يلفظ ما لنا والرمال أيضا كالأشياء كمن قد ألهسكم الله تعالى ثم قال في مسنده
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا يلهي أن تتركوه وعزاليه البيهقي وأصله
 وحديث ابن عباس الثالث أخرجه أيضا النسائي والحاكم قوله يقدم بفتح الحاء وما
 بضم الهمزة بفتح القاف تقدم قوله ودوهم بضم الدال بفتح الباء قال القراء
 يقال ودنه الله وأودنه معنى ودنههم أضمتهم قوله حتى يربحوا من المدينة في
 الماحية وصحت في الأمام للمدينة وليست عليه قوله الأشواط بفتح الهمزة وسكون
 النجمة جمع شوط وهو الجري من وإلى الغاية والمراد به هنا العطف فصول الكعبة وهذا
 دليل على جواز تسعة الطواف شوطا وقال جليهد والشعي أنه يكره تسعة شوطا
 والحديث يدل على قوله إلا الإبقاء بكسر الهمزة وبالفوق والظرف الرقي والشفقة
 وهو الرفع على أنه فاعل لم يمتعه وهو بالنسب وفي الحديث جواز الظاهر القوة بالعدة
 والسلاح ونحو ذلك كالأمر بالهم ولا يمتنع ذلك من الر بالمدوم ونسب جواز
 الماريض بالقل كالتصريح بالقول قال في الفتح وروى كانت فاعل على قوله هو في غيره
 كلها دليل على مشروعية الر في طواف العمرة قوله فيما الملائكة بابتان ألف
 ما الاستهامة وهي لغو والأكبر يحدونها والملائكة معذورين قوله والكشف

القصود الجرح والعمل وقطع العرق وقطع الخرس وغير ذلك من وجوه التدابير إذا لم يكن في ذلك احتياط مانع من الحرم
 منه من تناول الطبيب وقطع الشعر لا فدية في شيء من ذلك والله أعلم (عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله (وسلم في جموعة) بنت الحارث الهلالية (وهو يحرم) بضم وتنسب مع وهذا المذهب ومنه في الله عنه وسع
 نحوه عن عائشة وأبو هريرة أن علي بن أبي طالب قال في الفتح وروى كانت فاعل على قوله هو في غيره
 على رواية ابن عباس هذه لا يوافق من كان قد دخل في الواقعة من بشارته وأما حارث بن عيسى الأبي وجب أيضا لأنها

في عقد النكاح فله عقد مطلق لمن الاسماء الاخرى فله عقد مطلق لمن الثاني فله المصالح وقيل
بأن الثاني هو المهر فمهر ما يدخل المهر ويكون العقد وبعد انقضاء الطهر وتوافيه من ان النكاح المهر وان كان مهر
فله عقد فله حقان وهو الله عنه عدمه لانك المهر ولا ينكح ولا يصح نكاحه ولا انكاحه لا يصح انكاحه لاجل
في النكاح كذا قال ابن الطناني وقيل كذا قال الموزان فله وحده المهر كلام ابن الطناني ثم قال هو يقتل حتى المجرى او لا فدية
من قوله من فضل ما بهرهما الاسماء فله فدية واذا كان حديث
في عقد النكاح في الاسماء فمستحق ٢٦٢

من المتأكده الاضطباع قبله على امل هو على ثابتة الزاوية ومنه كافي وقت وأقت
ومنهم من هو ثابت قبله ومع ذلك لا بد شيئا كان قد حصل عند رسول الله صلى الله عليه
واله وسلم زاد الامانة في آخر عهد بل وسال من امر كان قد حصل بعد ذلك الرسل في
الطوائف لا يعرف حقيقه ولذا اقتضى فهم ان يكون قد حصل فيه ثم يرجع عن ذلك لا لا حصل
ان يكون له حكمه طالع طين نرا في ان لا يات اول يوم ويمنه وصية الرسل على
الاطلاق ما ثبت في حديث ابن عباس انهم لم يوافقوا حجة الوداع مع رسول الله صلى الله
عليه واله وسلم وقد ثبت في ذلك الوقت الكثر وأهل من مكة والرمل في حجة الوداع
ثبت ايضا في حديث جابر الطويل عند مسلم وضعه

عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأتي هذا الطير من القبايلة
بيننا ويصرجهما ولسانه بلقيش يشبه لبن استلبه حتى رواءاً جدياً ابن عباسه والتهدى
وعن حمزة كان يقول الطير ويقول اني لاطم انك حجر لا تضر ولا تنفع ولولا الحميات
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يبقينا فاجتلبت رواء الجمجمة وعن ابن عمر وسئل عن
سلام الطير فقال رأت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستله ويتبكه رواء البشاري
وعن نافع قال رأت ابن عمر استلم الطير يده ثم قيل يقول ما تركته منذ رأت رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم يشبه فتمنق عليه حديث ابن عباس صه ابن خزيمة وابن
بشار والمالكوه وشاذ من حديث أنس صه الحاكم قوله لا تضر ولا تنفع أخر الحاكم
عن حديث أبي سعيدان حمزة قال هذا قاله علي بن أبي طالب الله يضره ويتبعه ذكر
الله تعالى لنا أخيراً ما أتينا على قوله آدم كتب خذ في رق وأفسه الطير وقد سمعت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يأتي يوم القيامة ولسانه بلقيش يشبه لبن استله
نوحه وقول أسامة أبو هريرة العبدى وهو ضيف جداً ولكنه يشدده حديث ابن
عباس المتقدم قال الطيرى اغما قال عروة لأن الناس كلهم يهدى جهل بعبادة
صنامهم فلي أن يفتن الجهال ان استلام الطير من باب تعظيم الأما هو كما كانت العرب
على في الجاهلية فإراد ان يعلم الناس ان استلامه اتباع فعل رسول الله صلى الله عليه وآله

معوية عنه اختلفوا والصفة
 كيف كانت ولا تقويمها الجدية
 ولا انها تمسك لتك وصية
 فكان الحديث في الشهي من
 ذكناولي بان يؤخذ في وقال
 الكوفيون يجوز قسمر ان
 يترقى كما يجوز ان يشترى
 الجارية الوطء وتغيب باله
 قياس في معارضة السمتلا
 يغيبوا ما قوليهم حديث
 عثمان بان السرا به الوطء
 فتعقب بالتصريح نفسه عقوبة
 ولا يتجزم بقرينة وقوفه
 ولا يصح (ع) ابن ابي
 الانباري قال ابن زيد (رضي الله
 عنه انه قيل له المقاتل عبد الله
 ابن حنين التوفي في اول خلافة
 يزيد بن عبد الملك في اوائل
 المائة الثانية واول الحديث ان
 ابن عباس ومسور بن غزيرة
 اختلعا بالابو احتفال ابن عباس
 يقبل الحرم او سو قال المسور
 لا يقبل الحرم او سة قال رضي
 بن عباس اني ابي ابي الانباري
 فوجدته يقتسل بين القريتين
 اي قرى الثمر عمارا السنة

والذي على رأس البحر يصل عليها شجر فقلوبها الكرك وهو يستريحون فقلت
عليه فقال من هذا قلنا يا أبا عبد الله بن مسعود أني أرى الناس ألسنتهم على الله عليه وآله (والم)
يصل رأسه وهو محرم فوضع أبو أيوب جعل على الثوب) التي تحرقه (فطامه) أي خفض الثوب وأزاله عن رأسه (حتى إذا)
في ظهره (وأما قاله ثمان) أي (يسم) يسب عليه أصعب على رأسه فهو رأسه يدخل فقلوبها ما أدير) فيه
هو أن ذلك شجر الحرم منه إذا من تناثره وقال أبو أيوب (فكذلك رأيت على الله عليه وآله) والم (والم) فقلوبها ما أدير
والذي على رأس البحر يصل عليها شجر فقلوبها الكرك وهو يستريحون فقلت

بالفعل وهو المفعول الذي انما ينفق وجهه اليه الفاعل غير محال والمسؤولان من اجل ما لا يلتزم به اى لا ياجت
وهذا الحديث قد ترجمه في المجلد وكذا التفسير واينما جاء في الفقه وغيره من الحديث من العود المتناظره العصبية
في الاحتكام ويوسعهم الي النصوص ويوسعهم غير الواحد ولو كان انما يرد في قول بعضهم ليس بوجه على بعض قال ابن عبد
البرك ان كان معنى الاشارة في قوله تعالى الله اعلم اعصابا كالمعصوم براد به التقرير لما احتاج ابن عباس الى اقامة
الدعوة بل كان يقول للمسؤولان انهم وانما فهم

كأقال الزنى وغيره من أهل
النظر إلى الثقل لأن جميعهم
مدول وفيه اعتراقه لما قيل
بقسطه واما صف العصابة بعضهم
ينصافه استدار الفاضل عند
الصل والاستماع في الطهارة
وجواز الكلام والامساك
الطهارة وجواز غسل المهرم
وشره مشعر بالماء وولده
يبعدا من تناثره واستدله
على ان قيل في المصيبة في
الوضوء على انصافه خلافا
لنفعه كالتوحيش الشافعية
خسمة انتاف الشجر لان في
الحديث تحريك رأسه يفسده
ولان فرق بين شعر الرأس والحية
الآن يقال ان شعر الرأس
أصل والتحقق انه خلاف
الاولى بعض دون بعض فانه
السبي الكبير (عن أنس بن
مالك رضي الله عنه ان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
دخل عام الفتح مكة المكرمة
(وعلى رأسه المنقر) بكسر الميم
وسكون اللين المعجمة وفتح القاء

[illegible]

لبن الاصل وكان معمولي يخدمه وكان مسلما ثم اعتزل فهاجر الى العراق فبقيت له عيشة طامعا ما دام غاشقا ولم يسمع له شيئا
فقد اعلمه فقهه ثم اراد حمله على كل كانت له فبقيا نقتل انهما من اول الله على الله عليه وآله وسلم فكان من اول الله عليه وسلم يوم النسخ قال
انما في قتله بما سئل في الاسلام وقال ابن عبد البر قد اذن دم المسلم الذي قتله ثم اراد قتله في الفتح جمع الوافدين من شيوخه
اصحابه من يهود من يوم الفتح واهل بيته عشرين قاتل من ستة رجال واربع من قتلهم ابن خطل وعبد الله بن محمد وقيس بن خطل
واستعمل يقتله على جوار أخته الحدود والقصاص في حرمة وقال ابو حنيفة لا يجوز وتار له خطبته كان في الساعة
التي اقيمت له واوجب بانه انما اقيمت الساعة لدخول حتى استولى عليها وقتل ٢٦٥ ابن خطل بعد ذلك وتوفي بعد ان الساعة
المسكوت ورعا من اول النهار

وخطل وقت العصر وقتله كان
قبل ذلك قطعاه له قسدي
الحديث انه كان عند قومه
المغيرة وقتل عذرا متزا بها
وحديثه فلا يستعمل الجواب
المذكور وقال ابن خزيمة قد
أباح الله القتال والقتل معا
في ذلك الساعة واستدله على
جواز قتل الذي اذنب الرسول
وقيه نظر كما قال ابن عبد البر لان
ابن خطل كان سريا واراد خطله
على الله عليه وآله وسلم في ماله
لاهل مكة بل اعتداء مع من
استحق وخرج امره بقتله مع
أماه لغيرة مخريا واحدا فلا
دلالة له لما ذكره واستدل
به على جواز قتل الاسير صبر الان
القدرة على ابن خطل صبرته
كادسرى بيد الامام وهو محبوبة
بين القتل وغيره واستدله على
جواز قتل الاسير من غير أن
يرض عليه الاسلام ترجمه ذلك
أودود وفيه مشروعية ليس
المغيرة وغيره من آلات السلاح
حال الخوف من الله وقونه

الضاري في تاريخه) حديث ابن عمر الاول في استناده عن السائب وهو ثقة ولو كان
اختلط وحديثه الثالث في استناده عبد الله بن زياد بن رواد وفيه مقال قال يحيى بن سلم
الطائي كان يرى الادباء قال يحيى القطن هو ثقة لا يترك رأيا خاطئا وقال ابن
البارك كل من شكك ومعه تسبل وثقه ابن معين وابو حاتم وقال ابن عدي في حديثه
ما لا يتابع عليه حديث ابن عباس الذي فيه انه كان صلى الله عليه وآله وسلم يقبل الركن
الم إلى ويضع خده عليه ورواه ابو يعلى وفي استناده عبد الله بن مسلم بن حرمر وهو ضعيف
قوله الا ليعتد به بتخفيف الياء على المشهور لان الالف عوض عن ياء النسبة ولو شددت
كان بجاءين عوض والمعزوس وجوز زيدي عنه وانما اقتصر على الله عليه وآله وسلم
على استلام اليدين لما ثبت في الصحيحين من قول ابن عمر انهما على قواعد ابراهيم دون
الشاميين ولهذا كان ابن الزبير يعد علمه بالكعبة على قواعد ابراهيم يستلم الاركان
كلها كما روي في ذلك عنه الا انه في كتاب مكة فعلى هذا يكون الركن الاول من الاركان
الاربعة فليست ان يكونه اظهر الاسود وكونه على قواعد ابراهيم والثاني الثانية فقط
وليس فلا يخرج عن الشاميين شيئا مع ما اذنت فيقول الاول ويستلم الثانية فقط
ولا يقبل الاخران ولا يستلطان على رأى الجوهري وروى ابن الخضر وغيره استلام الاركان
جميعا من يلو وأنس والحسن والحسين من الصلاة وعن سويد بن غفلة من التابعين وقد
أخرج البخاري ومسلم ان عبد بن جريح قال قال ابن عمر رأيتك تصنع اربعا لم أر احدا من
أصحابك يصنعها فذكرتها ورأيتك لا تفعل من اركان الالهيات وفيه دليل على أن
الذين رآهم يصعد كلوا لا يقتصر ون في الاستلام على الركنين العباسيين قبله ويضع خده
عليه ثم يمشي وبعده وضع الخد على الركن الثاني وتقبيله وقد ذهب الى احتساب
تقبيل الركن الثاني بعض أهل العلم كما قال صاحب التلخيص عكبا كما ذكره المستنصف من
حديث ابن عباس عند البخاري في التاريخ والبارطقي ولكن الثابت في الصحيحين
وضعهما من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يستلم فقط ثم
ليس في اقتصاري ابن عمر على التسليم ما ينفي التقبيل فان مع ما روي عن ابن عباس
نعين العمل به

٢٤ نيل ج لا ينافي التوكيل وفيه جواز دفع اخبار أهل القصد الى الولا الامر ولا يكون ذلك
من النية المحرمة ولا النية وحديث الباب أخرجه البغوي أيضا في الباب والجهاد والمغازي وسلم في المسالك وابو
داود والترمذي وابن ماجه في الجملة والقيل في تلخيص وليس من افراد ما ذكره ابن الصلاح وغيره وقد تعقب الزين
العراقي ذلك انه ورد من طرق متعددة ذكرها (عن ابن عباس رضي الله عنهما ان امرأته جبهة) هي امرأته من
ابن سلمة الجهمي كافي القائي واجد مسنان بن سبداه وهو أصح وفي الظاهر انما هي تارة بل لفظ في المأمة وقال في التمهات

فقد علمه بالمهم إلى حديث الباب لأنه ان المروءات تنقسم اولى القساقان زوجهما سال لهما ايكن الجمع جان
 منهن المروءة الى ايهما زوجهما الذي وتلى لهما السؤال الزوجان الكن في سرى القين لانه من عمن العصايات ان ثلاثة باقين
 المحدثو بعد الامنة ثلاثة وقيل الهامسة اربعة فبانت عن قدامه وكرم ابن طاهر الى المهم مات الله اسم لقبه بنية
 الذي كونه في حديث الباب لكن قال الذهبي رحمه الله طاع ولا يثبت (جاءت الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلات يا رسول
 الله ان انا اى) لمسلم فثبت ان قسم ٢٦٦

• (باب الطائفة يمدد البيت عن يساره ويخرج في طوافه عن اليمين) •

(من جابر بن عبد الله صلى الله عليه وآله وسلم لما قدم مكة أتى الجبر فاستأذنه، ثم مضى على عينه فرمل ثلاثاً ومضى أربعاً وادخل مكة والناس فيه وعن عائشة قالت سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الجبر فمن البيت هو قال قلت قال لهم يزيد خذوا في البيت قال ان قومك قصرت بهم - ثم النقطة - قالت فأتان باباً هرعنا قال فصل ذلك قومك ليدخلوا من شاءوا ويخرجوا من شاءوا ولولا ان قومك حديث عهد بالجملية فأتان ان تنكر قلوبهم ان ادخل الجبر في البيت وان القوي به بالارض متفق عليه وقرواية كانت كتب أن ادخل البيت أصلي فيه فأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدي فأدخلني الجبر فقال لي صلى الله عليه وآله وسلم ادخل البيت فأتاهم فقطعت من البيت واكن قومك استقصروا حين بنوا الكعبة فاتروا يوم من البيت وادخلوا ثلثة الايام ماجه وصحاح القمعي وقبيلنا بان التفتل في الكعبة) قولنا في الجبر فاستأذنه الخ فيه دليل على انه يجب ان يكون ابتداء الطواف من الجبر الاسود بعد استلامه وسكن في الجبر من التفتل والامام يصلي ان ابتداء الطواف من الجبر الاسود فرض قوله ثم مضى على عينه استدله على مشروعية شئ الطواف بعد استلام الجبر على عينه ما عدا البيت عن يسار وقد ذهب الى ان هذه الكيفية شرط لصحة الطواف الاكثر قالوا لمعكس لم يميز قال في العبر ولا خلاف الا من محمد بن داود الاصحاق وانكر عليه وهو ما يشقة انتهى ولا يخفى ان الحكم على بعض افعاله صلى الله عليه وآله وسلم في الطواف بالوجوب لانها بيان لجهل واجب على بعضها به نعم تحكم بعض لفظة دليل يدل على افرق فيه قوله ان البيت هو قال قلت هذا لظاهر بان الجبر كمن البيت ويدل على ذلك ايضا قوله في الرواية الثانية فأتاهم فقطعت من البيت وبذلك كان يقضي ابن عباس فاخرج عبد الرزاق عنه انه قال ولو استمن البيت حالي ان لا يراد دخل الجبر كافي البيت ولكن ما ورد من الروايات القاضية بانه كله من البيت مقبله روايات صحيحة منها عند مسلم من حديث عائشة يفظ حتى ازيد فيمن الجبر ولهم وجه آخر عنها

عنها (قال حسبي الله عليه وآله وسلم (انتم عبي عنها) وفيه دليل على أن من مات وتولى نفسه حق الله تعالى من حج وكفارة أو تداراة حبيب قضاؤه (أنايت) أي الحبيب (ولو كان على أمك الدين) مخلوق (أكنت خالصة) ذلك الذين عنها (الضوا) الله أي حق الله (خالصا حق الوفا) من غيره وهذا الخطاب دخل فيه الرجال والنساء فالرجل أن يحج عنه وأندل المرأة ولو أن أن يحج عنه وأندل به على حصة قدر الحج من بره يحج فإذا حج أبرأه من حجة الاسلام عند الجاهل ورو عليه الحج من التذوق بل يبرئ من التذوق يحج حجة الاسلام وقيل يبرئ عنهم ما فيه مشروعية القياس وضرب القتل يكون أو وضع وأوقع في نفس السلع وأقرب إلى سرعة فوسمه وفيه تشبيه لما اختد فيه واشكل عما اتفق عليه وفيه أنه يتحجب بمغنى التيسير على وجه الميل إذا ترتب على ذلك مصلحة وهو أطيب لنسب المستحق وأدعى لأدعائه

وفيه أن وفاة الدين الملقب عن الميت كأنه لو مات عنه مقررًا وله ذنوب أحسن الإتيان به وفيه إيراد
الحج عن الميت وفيه اختلاف فبين ابن جرير واستاذهم صحيح لا يصح أحده عن أحد وشروطه ومالك والميت وعن مابن أيضا أن
أمره بقتل نفسه والأفلا وأخرجه البخاري أيضا في الاعتصام بالسنة القدر في الحج (عن السائب بن يزيد)
الأكبرى وبطلان الأدب وهو جرح بن يوسف لامة (رضي الله عنه قال جرحي سيفا الله فعول عن حاتم بن جندب ما وعنده
الفاكهين جرحي أبي وسماه جرحه ما (عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وأما ابن سبع سنين) استدله أيضا على

مشر وبسبب ما جاء في بيان حال ابن بطال أجمع أنه التوى على سقوط الترض من العبيد متى بلغ أذنه أن حاجه كانه فطوعا
عند بلهرو وقال أبو حنيفة لا يصح إخراجهم ولا يترتب شيء من محظورات الأحرار وانما يصح على جهة التذريب
وهذا قوله لا يترتب عليه إليه الخطابي وهذا ذهبه نظر إذا علم أحد من أئمة ذهب إلى حقيقته فمن على ذلك بل قال
السرخسي فيما نقله عنه الزبلي في شرح الأكراد لأحرار العبيد نفسه وهو يقول أحرار عنه أبو داود وصرا وقال في الكفر
لأحرار العبيد وأبو عبد الله أوعق في غير من غرضه لأن أحراره ٢٦٧

انفقد لاداة النقل فلا يتقلب

لقد عرض في عدة الملقى حسنات

السوية ولا يوجب له التعليل

والإرشاد انتهى ولكن هذا

التفصيل يحتاج إلى عدة التعليل

وثبوته وشذوذهم فقال إذا

رجع العبيد جزءه ذلك من جهة

الاسلام لتظهر قوله في جواب

ألهذا جاء وقال العبد لا يملك

فلهذا بل فيه جهة على من زعم

أنه لا يملك لأن ابن عباس رأى

الحديث قال إنما غلام جريح

أوله يباع فعليه جهة أخرى ثم

ما قبله من حديث (عن ابن

عباس روى أنه مضى جاعلا

رجع النبي صلى الله عليه وآله

(وسلم من جهة) إلى المدينة

المقرونة قال لا مسان الأصابع

حاشيتك من الحج) من (فالت)

يا رسول الله (أبو فلان) أي أبو

سنان (كفى زوجها كاره

فانصاع ج على أحد حمل

(و) النسخ (الاسترقاق أرضا

لنا قال) صلى الله عليه وآله وسلم

(فان عمره في رضان تقضى جهة

(هي) يعني في الثواب وليس

المراد أن العورة يقضى بها عرض

مر فوعا بلفظ فان بد القوم لك ان يتوب بعدى فعلى لا يملك ما كوا منه فأروا قريسا
من سبعة أذرع وله أيضا ما مر فوعا بلفظ وحدث فيه من الجربة أربعة أذرع وفي رواية
الضاري من مر وتان فلفظه أربعة أذرع وله سبعة من عينه في بضعه من ابن الزبير
زاد ستة أذرع وله ما بينه انه زاد ستة أذرع ورواه هذا ذكره الشافعي في حديثه من
لقيم من أهل العلم من قريش كما ذكره البيهقي في المعرفة عنه وقد استمع من الرويات
ليدل على ان الزيادة فوق ستة أذرع وروى سبعة وأما ما رواه مسلم من عطاه من عائشة
مر فوعا بلفظ لكتبت أدخل فيه من الجربة خمسة أذرع فقال في القصة هي ثلاثة روايات
السابقة أربع لما سمع من الزيادة من الثقات الحفا قال الحافظ ثم ظهر في رواية عطاه
وجه وهو انه اراد بها ما حده القربة التي بين الركن والجربة فتصنع مع الرويات
الأخرى فان الذي عدا القربة أربعة أذرع وشي يولدنا وقع عندنا كهي من حديث
أي مروى عن ابن الجراح ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لعائشة في هذه القصة
ولادخلت فيه من الجربة أربعة أذرع فيصير هذا على الفداء الكثير ورواية عطاه على
جبره وتفسير الجبر من الرويات كلها بلفظ قوله ان قوما أي قريشا قوله قصرتهم
الثقة يشهد بذلك الصدوق الثقة الطيبة التي أخرجهما ذلك كجبره الا زرق وغيره
ووضحه ما ذكره ابن اسحق في السيرة عن أبي وهب الخزرجي انه قال لقريش لا تدخلوا
فنه من كسبكم الا طيبوا ولا تدخلوا فيه مهربى ولا يبع ربا ولا مقلما أحد من الناس
قوله لا تدخلوا من شاة اذا دخل مسلم فكان الرسل اذا أرادوا دخولها يدعونه ليعتق حتى اذا
كاد أن يدخل دفعوه فسقط قوله حديث عهد في لفظ الضاري حديث عهدهم بتدوين
حديث قوله بالخاطلة في رواية الضاري بخاطلة وفي أخرى بكمرو ولاي هواة بشرى
قوله فأخاف ان تنكر قلوبهم ورواية الضاري تنكر وتقول ابن بطال عن بعض علمهم ان
القصة التي شتم على الله عليه وآله وسلم ان خسيه الى القفر دونهم وجوابه لا
محذوف وقد رواه مسلم بلفظ فأخاف ان تنكر قلوبهم نظرت ان أدخل الجربة ورواه
الاصمعي بلفظ نظرت فأدخلت وقد دليل على انه يجوز له ان ترك التحريم بعض
أمواله ثمانية أذرع في غرة قلوب العامة من ذلك

(باب الطهارة والاستمطار)

الطهارة وان كان ظاهره يشعر بذلك بل هو من باب المباحة والحق الساقط بأكمل قدر غيب نفسه وقبيله فلا تمل أن الله
يعين وترجع في ج النساء هل يشترط فيه قدرا من ج الرجال أولا (عن أبي سعيد) ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد فرغ
مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى حضره فغزوه ظاهرا (رب) من الحكمة (صحت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وأما (وسلم)
في رواية أخذته (فأخبرني وأتبعني) بصحة جميع المؤت قال في القسوس الاتق بحركة القرح والسرود وأوله (ان
لا يفرأ من أرم) وهذا اللفظ عام يشمل الشافعي والجمهور لكن خبر أبو الوليد الملبس اتع أغير الجمهور في التام في أماني

فمنه كشف شامتي في كل الاستدلال بل زوج ولا يحرم وتنعقب بان المرأة منقطة الطمع فيها ومنقطة الشبه وقولوا كانت كبيرة وفاد
 قالوا لكل ما قلناه لافطة واجيبناه ما لنا لافطة لهذه السافطة ولوجود خبر عن غرض المسئلة لانها تكون حقت
 مشبهة في الجلالة وليس الكلام فيها انما الكلام في انما لا تنسب أصلا ولا إسلام من هي في المشاهدة منقطة العلم والميل
 إليها وجه قال ابن دقن العبد الذي قاله الباسي فخصص العموم بالنظر إلى ما عني وقد استأثر الشافعي ان المرأة تنافرت
 الأمن ولا تقتلح لا حليل لغيره ٢٦٨ وحدها في جلة الفاضلة وتكون آمنة قال وهذا مخالف لظاهر الحديث

أسمي وهذا الذي قلناه من جواز
 مقرها وسد لها في الكرايم
 ولكن المشهور وهذا الشافعية
 اشتراط الزوج أو المحرم أو الله أو
 الثقل ولا يشترط أن يضرب
 معهن محرم أو زوج لاحداهن
 لا تقاطع الاطعام باجماعهم
 ولها أن تضرب مع الواحد لقرض
 السج على الصحيح في شرح
 المذهب ومسلم ولو سافرت لغير
 زيارة أو تفرغ لغيره مع القدوة
 لا سفر شرعي واجب قال في
 الجهد وع والفتي المشكل يشترط
 في حقه من المحرم ما يشترط في
 المرأة ولا يشترطوا في الزوج
 والمحرم كونهم اثنين وهو في
 الزوج واضع وأما في المحرم
 فسيه كالإمام صلات أن الزوج
 العباسي أقوى من الشرعي والكرام
 عدها إلا يميز صرح بالرفض
 وابن أبي الصنف والمحرم أيضا
 عام فيشمل محرم النسب كلها
 وأبناؤها وأخوها ومحرم الرضاع
 ومحرم المساهرة كإبني زوجها
 وابن زوجها وأشتق بعضهم
 وهو منقول عن مالك ابن الزوج
 فقال يكفر مفرها معه فليعه التساوي الناس بعد العصر الأول ولا كثيرا من الناس لا ينزل زوجة الاب الطهارة
 في الفترة منها منة محرم القرب والمرأة تنقذ الان فيسجل الله القوس عليه من التفرغ عن محرم النسب (مسيرة عومين) وفي
 حديث ابن عمر التقييد بلاء أيام وقد حدث أبي مرة يوم ولده وفي حديث عائشة أخلق الشر وقاد خذ كراهية
 بالطلاق لا اختلاف التقييد قال الزوي وليس المراد من التقييد طهره بل كل ما يسي مفر القار التقييد عنه إلا المحرم وإنما
 وقع التعدي عن أمر واقع فلا يعمل به يومه وقال ابن دقيق العيد وقد جاز هذا الاختلاف على حسب اختلاف السائلين

(في حديث أبي بكر الصديق عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يطوف بالبيت عريان
 وعن عائشة أن أول شيء بدأ به النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين قدم مكة نوحا ثم طاف
 بالبيت ثم طعم ما .. وعن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الحائض تقضي
 المسائل كلها الا الطواف رواد احمد وهو دليل على جواز السج مع الحديث وهو
 عائشة انها قالت خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأداء كرا لا يسجد حتى جئنا
 صرف فطعمت فدخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنا بكى فقال ما لك
 اهتفتت فقال لم قال هذا شيء كتب الله عز وجل على بنات آدم افعل ما يقبل الحاج
 عريان لا تطوف بالبيت حتى تطهرى حتى يقبل عليه وسلم في رواية فاقضى ما يقضى الحاج
 غير أن لا تطوف بالبيت حتى تقضى) حديث عائشة الثاني أخرجه باللفظ المذكور
 ابن أبي شيبة بإسناد صحيح من حديث ابن عمر وأخرج نحوه الطبراني عنه بإسناد مقسمة وله
 وقد تقدم نحوه من حديث ابن عباس في باب ما يصنع من أراد الاحرام قوله لا يطوف
 بالبيت عريان فيه دليل على انه يجب ستر لعروته على الطواف وقد اختلف هل
 الشتر شرط لصحة الطواف أو لا يذهب بالجمهور إلى انه شرط وذهب الحنفية والهادوية
 إلى انه ليس بشرط فمن طاف عريانا عند الحنفية أعاد ما دم يحكمه فان خرج لم يعدم
 وزكر ابن ابي في سبط طواف الحائض كذلك أن قرئنا ابتدعت قبل القبل
 أو بعده أن لا يطوف بالبيت أحدهم عن يقدم طعم من غيرهم أول ما يطوف إلى ثياب
 أحدهم فان لم يجد طاف عريانا فان خلف طاف ثيابا فانها اذا فرغ لم يتنعج بها ثياب
 الاسلامهم بدلت ثوبه وضامرنا قلنا كان هذا الفعل بآنا لقوله صلى الله عليه وآله
 وسلم سجدوا معي فاستدرككم صلح الاستدلال به على الوجوب والخلاف في كون الطهارة
 شرطا أو غير شرط كاختلاف في الستة قوله تقضي المسائل كلها أي تقبل المسائل كلها
 وفيه دليل على أن الحائض تسبي ويؤيده قوله في حديث عائشة المذكور في الباب
 افعل ما يقبل الحاج الخ ولكنه قد زاد ابن أبي شيبة من حديث ابن عمر الذي أشرنا إليه
 بعد قوله لا تطوف ما تلتقه وبين السنن والمروءة وسكتك زاد هذه الزيادة الطبراني
 من حديثه وقد قال الحافظ ان استأذنا ابن أبي شيبة صحيح وقد ذهب الجمهور إلى أن

والموطن وأنه متعلق بأهل ما شاع عليه اسم السر وعلى هذا يتناول السر الخويل والتصوير ولا يوقف استباح سفر المرأة على صانعة القصر بخلاف الصنفه وجميع ما كان المتع المقدره الثلاث متحقق وماعدا مستكرك فيه فهو شذوذاً لا يشترط فيه ثبوت الرواية المطلقة شاملة الكل غير فيبقى الاخذ بها وطرح ماعدا ما كان مستكرك فيه ومن قواعد الحنفية تقدم الخبر العام على الخاص وتزول كل المطلق على المقيد وقد ساقوا خلافهنا وقال صاحب العدة في شرح العدة وليس هذا من المطلق والتقدير الذي وردت فيه فهو متعدد وثوابها من العام لأنه ذكره في

ساقى التي فتكون من العام الذي ذكرت بعض أفرادها تفصيلين بذلك على الرابع في الأصول (ليس معها زوجها) ونحوه (يزاد في رواية بخمسة) قال ابن دقيق العيد الحديث عام فان عتق بانكرهه التحريم فهو مخالف لظاهر الحديث وان عتق كراهة التزويج فهو اقرب واختلوا هل المحرم وماذا كرمه شرط في وجوب الحج عليها أو بشرط في القكن فلا يمنع الوجوب والاستقرار في المسافرين

ذهبوا إلى الأول استدلو بهذا الحديث فان سفرها ليس من جهة الاستسار المحاذية تحت الحديث فقتع الاع الحريم والذين قالوا الثاني جوزوا سفرها مع رفقة مأمونين إلى الحج رجالاً أو نساء وهو مذهب الشافعية وأما المالكية والأول ذهب الحنفية والمخالفين قال الشيخ في الدين وهذه المسئلة تتعلق بالصين إذا عارضوا وكان كل منهما عاملاً في وجه خاصاً من وجهه فان قوة تعالي وقفه على الناس حج البيت من استطاع

الطهارة تنهوا بوجبة ولا شرط في السعي ويصلح ابن المنذر القول بالوجوب إلا عن الحسن البصري قال في القبح وقد حكى الحسن بن عيينة عن المناذلة يعني المستند رواية عندهم منه قوله تقتضى فتح الآتون وكسر القاء الحليض وبعض النون وقصها الولادة والعلقت الحليض أيضاً قوله حتى تظهر يفتح التام الطاء المهملة وتسهل الهمزة ياء وهو على حذف أحد التامين وأصله تظهر حتى يظهر من الحائض عن الطواف حقه قطع عنها المذكور في الباب والحديث ظاهر في منى الحائض من الطواف حقه قطع عنها وتقتسل والمهي يتنقى الفساد المراد في بطلان فيكون طواف الحائض باطلا وهو قول الجمهور وروى جميع من الكوفيين إلى أن الطهارة تغيب شرط وروى عن عطاء إذا طافت المرأة ثلاثة أطواف فصاعداً حاضاً أجزأ عنها

«باب يد كراهة في الطواف»

(عن عبد الله بن السائب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول بين الركنين أيماناً وأطرافاً أتاني الدنيا حسنة وفي الآخر حسنة فأتينا عذاب النار ورواه أحمد وأبو داود وقال ابن الركنين وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال وكل بهيضي الركن أيماناً فيصير حليفاً قال الأمام في أمانات العفو والعيادة في البيت وأدخروا أتاني أيماناً حسنة وفي الآخر حسنة فأتينا عذاب النار قالوا آمين وعن أبي هريرة أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول من طاف بالبيت سبعاً ولا يتكلم إلا سبحان الله والحمد لله ولا اله إلا الله وحده كبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم عنه عشرين مرة وكتبه عشر حساناً ورفع فيها عشر درجات رواه أحمد وابن ماجه وعن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اتجامل بالطواف بالبيت وبالسفوف المروية وهي الجدران لعلكم تراه تسمى رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه ولفظه اتجامل روى الجدران والسعي بين السفوف المروية لا قامه كراهة تعالى حديث عبد الله بن السائب أخرجه أيضاً التلطي وصححه ابن حبان وأما كم وحديث أبي هريرة الأول في استناده صحيح بن عياش وقيمة قال في استناده أيضاً ما رواه ابن ماجه

المسند لا دخل تحت الرجال والنساء فقتضى ذلك أنه إذا وجدت الاستطاعة المتفق عليها يجب عليها الحج وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحمل لأمرنا الحديث فمن الناس من يمتنع من الإذعان فيدخل فيه الحج من آخرجه عنه من الحديث بعموم الآية ومن أدخله فيه من الآية بعموم الحديث فإذا قيل بما خرج عنه لفظ الحج لقوله تعالى وقم على الناس حج البيت لعلهم يعمل بقوة تعالي وقفه على الناس حج البيت فتدفع المرأة فيه ويخرج من الحج عن النبي فتدفع في كل واحد من الصبي عوم وخسوم ويحتاج إلى الترجيح من خارج قاله في بعض الظاهرية أنه يذهب إلى دليل من خارج وهو

بالحق عليه وآله وسلم لا تفتقه وأما الله ساجد لله ولا يصعد ذلها عام في المساجد فيمكن أن يخرج عنه المسجد الذي
 ينتاح إلى السفر في الخروج إليه بحيث انتهى وتقال المراد من المساجد الحرم من شرائط الوجوب كالاستطاعة
 وغیرها عليه كذا الأصحاب ونقله الجماعة عن الإمام أحمد وهو ظاهر كلام الشرح وقدمه في الحرم والوقوف والحوالين
 والراعيين وجزءه في المساجد والأفادات قال ابن ميثاق في شرح هذا المذهب وهو من المقررات وعنه أن الحرم من شرائط لزوم
 الحج وجزءه في الوجوه وأما قوله ٢٧٠ الزرعي كشي انتهى وقاعدة الخلاف تظهر في وجوب الأيسامه

وهو نتيجة تفسير بانوة الحديث فقد ذكره الحافظ في التلخيص وحديثه الثاني مساقه
 ابن ماجه هو وحديث الاول المذكور هنا مستلذا واحده اجعل بن حاش وشم
 ابن عمار وقد ذكره في التلخيص أيضا وقال استاده ضعيف وحديث عائشة سكنت عنه
 أبو داود وذكر الترمذي أن الترمذي قال في حديث حسن صحيح وفي الباب عن ابن عباس
 عند ابن ماجه والحاكم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يدعو بهذا الدعاء
 الركنين اللهم قسم في عارزتي وبارك لي فيه وأخلف علي في غابتي في بيته وعن أبي
 هريرة عند الزوار وغيره ما ذكره المستفاد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول اللهم
 اني أعوذ بك من الشك والشرك والتفارق والشقاق وسوء الأخلاق ومن عبد الله بن
 السائب حديث آخر عند ابن عساكر من طريق ابن ناجية بسنده ضعيف أن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في ابتداء طوافه بسم الله والله أكبر اللهم ايمانا بك
 وتصديقا بك وبكاتبك وواقعته بك واتباعك تسبيحك محمد قال الحافظ له أحمد هكذا وقد
 ذكر صاحب المذهب من حديث جابر وقد سئل عن المندري والذوي رواد الشافعي
 عن ابن أبي عمير قال أشربت أن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا رسول
 الله كيف تقول إذا استلنا قال قلوا بسم الله والله أكبر ايمانا بك وتصديقا بك ايمانا بك
 قال في التلخيص وهو في الام من حديث سالم عن ابن جريج وفي الباب أيضا عن ابن عمر
 من حديثه كان إذا استلم الحجر قال بسم الله والله أكبر وسنده صحيح وروى العقيلي
 أيضا من حديثه كان إذا أراد أن يستلم يقول اللهم ايمانا بك وتصديقا بك وبكاتبك وواقعته بك
 لسنة تيمم ثم صلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم استلم رواد الواقدي في المندري
 مرويا وعن علي بن عبد الميقي والطبراني عن طريق الحرث الاهور أنه كان إذا مر بالحجر
 الاسود فرأى عليه رجلا استقبله وكبر ثم قال اللهم ايمانا بك وتصديقا بك وبكاتبك وواقعته بك
 لسنة تيمم وعن عمر بن عباد وقد تقدم في باب ما يفي اسلامه بالحجر وأجاديث الباب
 تدل على مشروعية الدعاء بما اشتملت عليه في الطواف وقد حكى في البصر عن الأكرام
 لادم على من ترك سنونا وعن الحسن البصري والثوري وابن الماجة وزايلهم

«باب الطواف ما يكالعه»

عن أم سلمة أنها قدمت وهي مريضة فقد كرت ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال

(و) الشئ من الأربعة الأصوم
 يوسين عبد القطر والأصم
 في الزائفة (الأصم) صلاتين
 بعد صلاتي العصر حتى تغرب
 الشمس وبعد صلاتي الصبح
 حتىطلع الشمس (و) الرابعة
 لا تشد راسك إلا في ثلاثة
 مساجد مسجد الحرام بمكة
 (ومسجد بني نبطية) (ومسجد
 الأقصى) لا تشد من المسجد
 الحرام في المسافة وعن الأقدار
 وهو حديث المقدس (عن
 أبي) بن خالصة (رضي الله عنه) أن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 رأى نبطيا قبل هوا بواصر تليل
 تله معطاي بن النبطي تبعه
 ابن الملقن لكن قال في الفتاوى
 ليس في كتاب الناطب وقيل
 اسمه ليس وفيه قصير (عجادي)
 مينا المسموع من المهاداة
 وهو أن يثنى محمدا على غيره
 ولقروني يهادى (بين أبنه)
 قال في الفتاوى أن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم (قال) صلى الله
 عليه وآله وسلم (ما بال هذا) أي
 جئني هكذا (قالوا) ولم من

حديث أبي هريرة قال لما بعث رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى الحبشة (عن) طوي
 تعذيب هذا نفسه لغير أمر ما شرب) أي أمر ما شرب ولم يأمر بما لا يذم بالان الحرجا كما أنشئ من الحج ما شيا
 فسفر المني يقتضى التمام لولا الأضلال لا يجب الوفاة أو لكونه جزء من الوفاة بنذره وهذا هو الظاهر قاله في الفتاوى (عن)
 حجة بن عامر) الجهن (رضي الله عنه قال تدين أخى) أي أم حبان وقت عامر الأنصاري كما قاله المندري والقطب القسطلاني
 والهاشمي كاتبا ليه ابن عاكولا ولعله الحافظ ابن حجر فقال لا يعرف اسم أخته محبة هذا هو السببه هو لا ابن عاكولا

[illegible]

قالا انفسا طلالا وقد استجاب
فيا اذ انذر ان يجمع ما سباهل
بفهمه المني بشاعل ان المني
أفضل من الركوب قال الراشي
هو الاظهر وقال الذوي
السواب ان الركوب ب أفضل
وان كان الاظهر لزوم الشيء
بالنزول ما مقصود ثم انصرح
بالتأريفة بمعنى من حيث يمكنه
رسمه المني من مسكنه وان
اطلق من حيث احره ولو قيل
المقات ونها المني فراعهم
التعليق فلو قاته الحج رسمه المني في
نصاته لا في قطعه في سنة القوات
لحروجه بالقوات عن ابرائه
من التذوق في المني في غايه
واو اوسع ولورث المني لغيره
واغبره اجتمع لزوم الدم فيهما
والا ثم في الثاني ولورث الحج
اقبال بعددتها لخصاله ليس
فرقة فيه ليس التلهين والحلم
ذلك العمرة وقال أبو حنيفة
من نذر المني الى بيت الله فيجز
منه فاته بمعنى ما استطاع فاذا
مفرزكب واحد شاة وكذا ان
كسوه وغبره عار وهذا

[illegible]

في حقه صلى الله عليه وآله وسلم طيبة طيبة وكان سكانها العبادين ثم زلها طائفة من
 بني قيس لرسولهم موسى عليه السلام كما أخرجه الزبير بن بككر في أخبار المدينة بتدبيره فنهضت ثم زلها الأوس
 فنهضت رجع لما عثر في أهل سبأ بسبب ميلهم إليه (من أنس) بن مالك رضي الله عنه من التي صلى الله عليه وآله (وسلم) أنه
 قال المدينة سمرجحة لا تفك حرمها (من كذا إلى كذا) كذا ما سمعها كما ينعن اسمي مكاتيف في حديث علي مابين عاتري
 كذا وهو جبل بالمدينة فوافقت الروايات التي في البخاري كلها على إتمام الشافعي حديث ابن سلام هذا أحدوا الطبراني
 ما بين معمر إلى أحد قول سلم في التوراة كان قال ٢٧٢ أبو عبيد الله المدينة لا يعرفون جبلنا عندهم يقال له توراها

التوراة يقول ان الصاري انما
 ابيهه عند المواقف عنده انه وهم
 لكن قال صاحب القادوس في
 جبل مكة وجبل بالمدينة ومنه
 الحديث الصبر المدينة حرم
 ما بين معمر إلى توراها القطلاني
 وأما قول أبي عبيد بن سلام وغيره
 من أكبر الأعلام ان هذا
 نصف والضراب إلى أحد
 لأن توراها الصبر مكة فغير جدي
 لما أخبرني الشجاع اليمني من
 الحافظ أبي محمد عبد السلام
 المصري ان هذا أصلها
 التي وراثة جبلنا صغيرا يقال له
 قولون توراها التي من طواف
 من العرب إلى الذين يقال لهم
 على أخيه ان اسمه توراها
 كتب إلى الشيخ عفيف الدين
 المطري عن والده الحافظ الثقة
 قال ان خلف أحد من علماء جبلنا
 صغيرا مد توراها يسمى توراها
 أهل المدينة خلقا عن سلف
 وهو ذلك قال صاحب تصديق
 النصرة في المدينة صكر فوري
 الحديث صبر وان عدم علم
 أكبر العلماء لعدم شهرته

المريض يطوف واكوا كنه أشار إلى هذا الحديث وكذا قول ابن عباس في حديث
 الا تتركوا كثيرا عليه فان هذا الاشارة كلها مصرح بان طوافه صلى الله عليه وآله
 وسلم كان لعذر فلا يطوف من لأعذره وقد استدلى أصحاب مالك واحد بطوافه صلى الله
 عليه وآله وسلم را كاعلى طاهر يقول ما يوق كل حله وورثه قالوا لانه لا يؤمن ذلك من
 البعير ولو كان فصلا ما عرض المسجد هو بذلك جوهرا ما لا خلاف له يمكن ان ذلك قد
 حرم المسجد كما تقدم وأما تأنيده فلا بد ليس من لازم الطواف على البعير ان يسير وأما
 تأنيده فلا بد يظهر منه المسجد كما أنه صلى الله عليه وآله وسلم أقر ادخال البعير الى الاطفال
 المسجد مع انه لا يؤمن بواهم وأما ما وافقنا به من ان من كان في حركته وحركته صححت من
 التوراة حيث ذكرنا أنه قوله صدقوا وكذبوا الخ لفظ الذي ادور قال صدقوا وكذبوا
 قلت ما صدقوا وكذبوا قال صدقوا فطاف رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بين الصفا والمروة على بعير وكذبوا بسنة وحديث ابن عباس هذا يدل
 على جواز الطواف بين الصفا والمروة كما كتب لعذر قال ابن رسلان في شرح السنن
 بعد أن ذكر حديث ابن عباس هذا ما أفقته وهذا الذي قاله ابن عباس يجمع عليه
 انه في بعضه في كون الطواف بصفة الركوب حسنة بل الطواف من المائتين أحسن

• (باب ركني الطواف والقرابة مع ما استلام الركن بعدهما) •
 (رواهما ابن عمر وابن عباس وقد سبق • وصح جابر ان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم لما أتته في الحقام ابراهيم قرأوا الحمد وأمن قام ابراهيم مصلى فسلمي
 ركنه من فقراته فقامت السكاب وقيل يا أيها الكافرون وقيل هو فقام أحد من عادالي
 الركن فاستلمه ثم خرج إلى الصفا ورواه أحد رسول والناسي وهذا الظن وقيل لا زهرى
 ان عطاء يقول بحزري المكتوب من ركني الطواف فقل السنة أفضل لم يطف
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم أسبوعا الا ملى ركنين أخرجه الصناري حديث ابن
 عمر الذي أشارا به المصنف تقدم في باب استلام الركن المائتين • كذا تقدم
 في باب ما جاء في استلام الحجر وحديث ابن عباس المشار إليه تقدم في مواضع منها

وعدم يثبت منه قال المذهب الطبراني وهذه قاعدة جلية قال ابن قدامة يحتمل أن يكون المراد قد رواه ابن عمر وتوراها
 لأنهم ما بين ما في المدينة أو مني الذي صلى الله عليه وآله وسلم الجليلين الذين بطرق المدينة عير أو توراها أو توراها أو توراها على ان
 المراد من قوله من كذا إلى كذا جيلان فقط سلم عن انس مرفوعا اللهم اني اسئلك ما بين جبلنا وعنا جدوا البيق والطبراني
 يلتزم ما بين لانتها واللاية الحرة وهي الجبلان السود (لا يقطع خبرها) وفي رواية لا يمتلي خلاها وفي مسلم من حديث جابر لا يقطع
 منها ولا يسجد ها وفي رواية لا يسجد ها • لا يحتمل خلاها ولا يترصد ها انتهى ذلك لا يحرم مسجد المدينة وشجرها
 كما هو • لكن لا يضمن في ذلك ان حرم المدينة ليس محلا لفسك بخلاف حرم مكة وقال أبو حنيفة ومحمد وأبو يوسف

[illegible]

عند مسلم وغيره انه كسب
القتل وانه كسب لم يكن
لا يتصل بأغريب بعض الحنابلة
فاذا اجتمع على ترك الاخذ
بحديث السلب ثم استدل ذلك
على نسخ احاديث تحرير المدينة
ودعوا الاجماع مردودة فبطل
ما تروى عليها قال ابن عبد البر
لو صح حديثه لم يكن في نسخ
أحد السلب ما يقطع الاحاديث
الحديثة ويبرأ أخذ الحلف
بعدئذ أي بعد ذلك وما لا يقضي
فيما شجرة الحلف ولا يداود
عن علي بنه قال المولى في
حديث أبي هريرة هذا دلالة على ان
المنهي عنه في الحديث مقصور
على القطع الذي يوصل به
الانسان اذا ما من قصد الاصلاح
ذكر يرفس مثلاً يستأنف فلا يمنع
عليه قطع ما كان تلك الارض
من نصير يضر بقاؤه قال ويقل
في نهى دلالة على ان المنهي انما
توجه الى ما ينهيه القهر
لشعر مما لا يصحح الاذى
في حال عليه المنهي عن قطع
تصريحه وعل هذا بعمل قطعه

• (باب السبي بين المقاتل والمروءة) •

(عن حبيب بن أبي بقرة قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يطوف بين الصفا والمروة فأتاه رجل يريده وهو راوهم وهو يسى حتى أورد كيئته من شدة السى فتعوي به أژان وهو يقول اسمعوا فان الله كتب عليكم السى وعن صفية بنت شيبة ان امرأاة أخبرته انها سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين الصفا والمروة يقول كتب

٢٥ نيل ع
صلی الله علیه وآله وسلم التقل وجعل قلبه المسجد ولا یزمنه
القصع الذکور وایض الجواهر یحدث أنس فی قصة أبی حمز مقل التقل قال لو کان مسجدا حارما علیما تجس الطیر
وأجسب احتلالان یكون من صد الخلق قال أحسن صا من الخلق ثم أدخل الدنلة لیزمنه إرساله لحدثت فی غیره وهذا
قول الجاهل ولو لکن لا بد ذل علی الخفصة لان صد الخلق منهم اذا دخل الحرم كان حکم الحرم ویقول ان تكون قصة
ابی حمز قبل التجر هو ایض یحدث أنس فی قصة قطع التقل لینه المسجود لو کان قطع شعره حارما امام الله صلی الله

في ذلك كان في اول الهجرة فاجابوا فقال اول المهاجرين وحديثهم القديس كان بعد حروبه
 في الجبل واولهم من خبرنا في الجهاد في غزو واحد واحدا لال الطمانين ويحق ان يكون جميعهم من منس
 بالذين نزلهم شهرها يكون الهجرة كانت اليها مكان هذه المصد والشعر ابن يدي في غزاهم ويحرم اليهم الجهاد كجدي ابن عمر
 ابن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يبق من حرم اظام المدينة فانه من زينة المدينة فلما انتقلت الهجرة في ذلك وقال
 ليس واضح لان الشيخ لا يثبت ... ٢٧٤ - الا دليل ولقد ثبت على القنوي شعرهما بعد زينة في كتابهما وسعد

عليكم السلام في احوالهم احوال احد الحديث الاول ان ترجمه الشافعي في احوالهم من
 حديثه خمسة في شعبة من جميعه فاعل المرافعة في حديثه خمسة في حرمه وفي
 استامه هذا القمن الماويل وهو ضعف وطريق اخرى في جميع ابن زينة والطبراني عن
 ابن عيسى قال في الفتح واذا انضحت اليه الا في قوت قال واختلف على صفته بنت
 شعبة في علم العصابة التي اخبر بها ويحوز ان تكون اخطاه من جماعة فتدفع عند
 الدار لقسى منها اخبرني ثم ومن روى عبد الله فلا يضره الاختلاف وحديثه خمسة
 في شعبة قال في مجمع الزوائد استامه موسى بن عيسى وهو ضعف والسند في
 الوجوه في قوله صلى الله عليه وآله وسلم خذوا مني مناسككم في الخبر الا في الفتح يكسر
 المنة وسكون الجيم بعده ما تم انفسا كتمه هـ ٣ وهي احدي فها في عبد الله
 قوله كخوره ازاره في لفظ آخر وانما تزيده من شدة السعي والغير في قوله يرجع
 الى الم كبتن أي تدور ازاره في ركبه قوله فان الله كتب عليكم السعي استدله من
 قال بان السعي فرض وهم اليهود وعنده الخففة انه واجب فيهم بالدم وحكم في مصر من
 العترة وروى قال التوري في الناس خلاف العمدوه قال طحاوي عنه انه سنة لا يجب
 بق كتم في قوله قال انس فيما تله عنه ابن القنوي واختلفت في احد كونه الاقوال
 الثلاثة وقد اختلفوا في طحاوي فقال قد اجمع العلماء على انه لو لم يطف بالمشا والمروة
 ان به قد تم وعليهم والذي حكاه صاحب الفتح وغيره من اليهود انه ركن لا يجب بالدم
 ولا يثبت لمج بدوه واغرب ابن العربي في ان السعي ركن في الله من قبل الاجماع وانما
 اختلاف في الحج واغرب ايضا المحدث في المصر في الاجماع على الوجوب قال ابن
 المنذر ان ثبت في حديثه حبيبة فهو حجة في الوجوب قال في الفتح العمد في الوجوب
 قوله صلى الله عليه وآله وسلم خذوا مني مناسككم قلت واظهر من هذا في الدلالة على
 الوجوب بعد من مسلم ما تم اتم حج امرئ ولا حرمه لم يطف بين المشا والمروة (وعن أبي
 هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما خرج من طوافه في المشا والمروة حتى نظر
 الى البيت ورفع يديه ليل يحمد الله ويدعو ما شاء من دعواته ورواه ابو داود وعن جابر
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم طاب وحي رمل ثلاثا وتوسى اربعين قرأوا وخذوا

وغيرهم يسكنوا آخر جهنم
 (ولا يثبت في حديثه) جني
 المقبول قال القسطلاني في
 لا يعمل فيها على خلافه في كتاب
 والسنة لقص (من أحدث فيها
 حدثا) قال القسطلاني في الفتح
 لما يجهل الرسول صلى الله عليه
 وآله وسلم لو زاد شعبة في من
 عاصم من أبي هريرة أو أرى
 محمدنا قال في الفتح وهي زيادة
 حبيبة الا ان صاحبها لم يسمها
 من انس (فعله لعنة الله
 والملة بكه والناس اجمعين)
 وعيد شديد لا يقدّر قدره
 ولا يصور دونه لم يكن قال
 القسطلاني المرافعة من ضا
 العذاب التي يستحقها في حبه
 لا كمن الكافر المبعد من ردة
 الله على الابعاد انتهى وفي الفتح
 فيه جواز لمن أحسن المصاحف
 والقصد ولكن لا دلائله على
 لمن القسطلاني المعين ونسبه ان
 الحديث والمروى المعتمد في الآم
 سوا المراد بالحدث والحدث
 الظلم والطام على ما نقل وأما
 أهم من ذلك قال صاحب

واستدلوا بهذا ان الحديث في المديقة من الكافر والمراد بلسة الملائكة والناس الميالة في الابعاد من
 رحمة الله تعالى قلت والمراد بالحدث والحدث هذا ايضا السبعة والمبتدع فيه جواز الاز على أهل البدع والمحدثون هذا
 الحديث من الرصاصات آخر ترجمه ابان في الاستقام ومسلم في المناسك (عن أبي هريرة مرفوضا عنه عن النبي صلى الله عليه
 ٣ قوله في ذلك الاوطار يكسر المشا فالحل لكن في القنوي في حديثه بالزاي حبيبة بنت أبي هريرة أتت بهم الفاء وسكون
 الجيم حبيبة اه مسح

وهو من مذهبهم من كل من سواهم الا يقتل مؤمناً بغير حق ولا يورث بغير حق ولا يورث بغير حق ولا يورث بغير حق ولا يورث بغير حق
 واليه من ثبوتها بوجهها كلها لا يقتل بغير حق ولا يورث بغير حق ولا يورث بغير حق ولا يورث بغير حق ولا يورث بغير حق
 ولا يقتل بغير حق ولا يورث بغير حق ولا يورث بغير حق ولا يورث بغير حق ولا يورث بغير حق ولا يورث بغير حق
 يدوم لا يورث بغير حق ولا يورث بغير حق ولا يورث بغير حق ولا يورث بغير حق ولا يورث بغير حق ولا يورث بغير حق
 نصراً باباً وأما ما كان من
 ٤٧٦

الامر المبتدع نفسه والامر
 بالبيعة أو أو قاطعها أو لم يشكرها
 عليه فقد أدام فعله لعنة الله
 والملائكة والناس أجمعين
 وأسلم من طريق أبي الطفيل
 كنت عند علي قال قال رجل فقال
 ما كان علي عليه وآله
 وسلم يسر السيف فنبذ ثم قال
 ما كان يسر لي شيأ يلقه من
 الناس غير أنه حدثني بكلمات
 أربع وفي رواية لها خصائص
 لم يسم به الناس كافة الا ما كان
 في ربابي من هذا فخرج صحيفة
 مكتوبة فيها لعن الله من
 ذبح لغيره والله ولعن الله من سرق
 من مال الأرض ولعن الله من امن
 بالله ولعن الله من آوى عبداً
 وفي كتاب العلم من طريق أبي
 بصير قال لعن الله من كان
 قاتلاً الا لا يقتل الله وأولئك هذه
 الصحيفة قال قلت وما هي هذه
 الصحيفة قال العقل وفككت
 الاسير ولا يقتل مسلم بغير
 والجمع بين هذه الاخبار ان

(باب النهي عن القتل بعد السبي الا للمقتل اذا لم يسق هدياً
 ويأمن مقر روجه المقتل الحي ومقر يحرم بالجم) *
 (عن عائشة قالت خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وآله فقام أهل بالجم ومنا
 عن أهل بالعمرة ومنا أهل بالجم والعمرت أهل رسول الله صلى الله عليه وآله فقام
 بالجم فقام أهل بالعمرة فقاموا حين طافوا بالبيت وبالصفا والمروة وأما من أهل بالجم

الصحيفة المذكورة مسكوكات على مجموع ما ذكره في كل واحد منها وأنها مسكوكات
 طريق أبي حسان كما ترى (لا يقبل منه عرف ولا عدل) قال في القاموس العرف في الحديث التوبة والعدل
 القديبة أو هر النافذ والعدل الزينة أو بالحصص أو هو الوزن والعدل الكيل أو هو الاكتساب والعدل القديبة
 أو الحيلة وتسميها يستطعون من قالوا لهما معانها فيستطعون ان يصرفوا عن اتهم المذاب التوبة وقال البيهقي
 العرف الشقاعة والعيل القديبة قال جاز معناه لا يقبل منه ولا يرضوا ان يقبل منه قبول لير اوفد يكون معنى القديبة

لا يصح التمسك بغيره في غير هذه المصنفين الذين يعلقون على كل شيء من غير علم من انهم لم يثبتوا من التوراة
أو من غير ذلك كمال الصبح والى انقضاء الصبح عند الجهور والقربى والعدل الثالثة ويد واما بن من يفتنهم عن التوراة
وعين لمسلم بعينه وعن الاصبي الصرف التوبة والعدل القديس وعن بن من يفتنهم عن التوراة الا كتبوا عن أي
عينيته لكن قال العدل الحلية وقيل المثل وقيل الصرف الفخيم والعدل الزيادة على وقيل بالنكس وقيل الصرف القديس
والعدل الاستقامة وقيل الصرف القديس والعدل البذل ٢٧٧ . وقيل الصرف الرشوق العدل الكفيل

الحصل أ كقولهم صرنا أقوال
وفي الحديث يدل على كونه الشعة
وبن من يفتنهم بأنه كان عند
على وأهل بيته صلى الله عليه
وسلم أمور كثيرة وأهل بيته
وأوصى اليه بها صلى الله
عليه وآله وسلم خص أهل
البيت بما يطعم عليه فيهم
تتشكل على كثير من قواعد
الدين وأمر الامارة قال التوراة
فهذه دعوى باطلة واختراعات
فاستدعيه دليل على جواز
كتابة العلم وقال خمسة المسلمين
واحدة أي امامهم جميع سواء
صدور واحدة أو كثرة
أو وضع فأذا أمن الكثر
واحد منهم بشرطه المعروفة في
كتب الله لم يكن لاحد نقضه
ويستوي في ذلك الرجل
والمرأة والحر والعبدان المسلمين
كنس واحدة والتمعة العهد
سمى بالانبياء شاطيا على
اضاعها (فن أخضر مسلما)
أي نقض عهد المسلم وذممه
يقال خسر بغيره التمامته
وأختره نقض عهد (عليه

أو بالحق والصبر فلم يتولوا في يوم القيامة ومن جابر انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يوم ساق البدن معه وقد ألهوا بالحق مفردا فقال لها حلوا من اسراركم بطواف البيت
وبين السقا المروة وقصروا ثم أقيموا حلالا حتى إذا كان يوم القوية فألهوا بالحق
واجعلوا التي قد سمعتم منكم فقلوا وكيف تضعها متعة وقد سمعنا الحق فقالوا
ما أمرنا بذلك ولكن لا يصلح من حرام حتى يبلغ الهدى بحله فقلوا متفق عليها وهو
دليل على جواز الفسخ وعلى وجوب السبي وأخذ الثمن لقتل في العمرة وهو من جابر
قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما أسلمنا ان نكرم إذا قربنا إلى الحق
فألهنا من الأبلح وامنهم) قوله وأهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد تقدم
استدلال من استدله على ان جميعه صلى الله عليه وآله وسلم كان أفرادا يرتد الجواب
عن ذلك قوله فألهوا من طائفة البيت فله دليل لذهب الجهور بأن المحقر لا يصلح حتى
يطوف ويسى قال ابن طلال الأصل خلافا بين أئمة القنوى ان المحقر لا يصلح حتى يطوف
ويسى الامامية ان محقر لا يصلح من العمر ثلث الطواف ووافقه ابن راهو فيقول
القاضي جابر عن بعض أهل العلم ان بعض الناس ذهب إلى ان المحقر إذا دخل الحرم
حل وان لم يفتي ويسع وله ان يشعل كل ما لم يحرم على الحرم ويكون الطواف والسبي
في حقه كالحرى والميت في حق الخراج وهذا من شذوذ للذاهب وغيره لو قتل القطب
الحلي فقال من استلم الركن في ابتداء الطواف وأحل حنيفة أنه لا يصلح له التصل
بالاجماع قوله أسلموا من امرائكم أي اجعلوا بحكم عروة وعلقوا منها الطواف والسبي
قوله وقصر وأمرهم بالتقصير لانهم لم يزلوا بعد قليل بالحق فأمر الخلق لان بين
دخولهم وبين يوم القوية بأربعة أيام فقط قوله متعة أي اجعلوا الجنة المفردة التي
أهلهم صامرة فقلوا منها تصدروا متعين فاطلق على العمرة تامة متعة مجازا والعلاقة
بينهما ظاهرة في رواية السلم فلذلك مناهكة أمرنا أن نحل ونجعلها عروة ونفوه في رواية
الباقين جابر وفي الحديث الطويل عند مسلم قوله قال الله لو لم أأمر بحكم فيه بيان
ما كان عليه صلى الله عليه وآله وسلم من لطفه بالعباد وحله عنهم قوله لا يصلح حتى حرم
يكبر الحائض يصلح للمني لا يصلح حتى حرم على ووقع في مسلم لا يصلح حتى حرم ما بالنسب

لعمرة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه صرف ولا عدل وهذا وعبد بن من وتولى يوما أي اقتضد منهم أوليه
(بغير إذن ماله) ليس بشرط التقيد بالحكم بعدم الإذن وقصره عليه وإنما هو إيراد الكلام على ما هو القالب قال
الخطابي وفيه ما تلوهنا كذا في حرم لا ما استأنهم في ذلك منعه وحالوا منه وبين ذلك ويحتمل أن يكون كني بذلك عن
سبه فإذا وقع سب جازة الإثم إلى مولا الثاني وهو غير مولا الأول والمراد مولا الأنا خلف فإذا أراد الانتفال عنه لا يقتل
الأبائن وقال البيضاوي الظاهر انه أراد به ولا المتفق لم يقطعه على قوله من ادعى الى غير ما يوجب ضمنا بالوعيد عينا ما احتق

تفسيرات (من أي حرة) بقسمة أي أمر فحره بالمرة الحرة أي أريد أن يستكمل الأول محمول على أنه فاه بكه والثاني محمول على أنه فاه بالدينية (تا كل القرى) أي قتلها وتظهر عليها يعني أن أهلها قتلوا أهل مائة البلاد فتخرج منها يقال كنا في بلاد أي غلبناهم وتظهر عليهم فان الغلب المستوفى على الشيء كالمقضى له الختام لا كل يامدق الموطنين وجب قلت لما كنت ما تارة كل القرى قال تنفع القرى وقال ابن التبرقي الحاشية قال السهيلي في التوراة يقول الله بطاعة يمسكنة السارفع أجابوه على ما يجبر القرى وهو قريب من قوله أمريت بقرية ما كل القرى لانها اذا حلت عليها حلوا الطلبة كلها أو يكون المراديا كل فضلها الفضائل أي يطلب فضلها الفضائل حتى اذا أصبحت فضلها ثلاث بالنسبة اليها فهو المراد بالكل وقديس فمكة انما لها القرى كلها في المدينة تا كل القرى لكن المذكور قد مرنا بالفتح

على المقسولة وعلى هذا البصر يصل بضم أوه والفاعل محذوف تقديره لا يصل طول المسكت أو قصر ذلك حتى قياسا ما حتى يبلغ الهدى على أي اذ الحرة يوم حتى واستدل به على ان من اعترف فساقي حديدا لا يتصل من عمرته حتى يفرح به يوم الفرح وشبهه مالى الجنان من حديث عائشة بقوله من احرم بصره فأهدى فلابد حتى يفرح وتاول ذلك المالكية والشافعية على ان معناه من احرم بصره فأتاه حتى يصل بالبحر فلا يصل حتى يفرح به ولا يصح ما فهم من التصرف قوله ان قصر اذ ان قصرنا حتى في دليل على ان من حل من احرامه يصح ما يلج اذ توجه الى حتى (ومن معاوية قال قصر من رأس النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند الحرة وتبشخص متفق عليه موافقا جدا أخذت من أطراف شعر النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أيام العشر بمشقص وهو محرم قوله قصرت أي أخذت من شعراؤه وهو يشعر بان ذلك كان في سنة احدى حج أو عمره وقد ثبت انه حلق في حجة فنعين ان يكون في عمره ولا سيما وقد روى مسلم ان ذلك كان في المرة وهذا يصح ان يكون في حرة القصة أو الجعرة وانما سكن قوله في الرواية الاخرى في أيام العشر يدل على ان ذلك كان في حجة الوداع لا في الحج فلهذا وفيه نظر لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل حتى يبلغ الهدى على كالتقدم في الاحاديث الثابتة في الصحيحين وشيها وقد بلغ التورى في الرذيل من زعم ان ذلك كان في حجة الوداع فقال هذا الحديث محمول على ان معاوية قصص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حرة الجعرة لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع كان تارنا وثبت انه حلق في وقرق أو طلعة شعره بين الناس فلا يصح حلقه تصغير معاوية على حجة الوداع ولا يصح حلقه أيضا على حرة القضاء الواقعة منقص لان معاوية لم يكن حيث قصصا الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الفتح سنة ثمان على الصبح المشهور ولا يصح قول من حلقه على حجة الوداع وزعم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان متعلا لونها فحاش فقوله قلنا قوت الاحاديث في مسلم وغيره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل لما شات الناس حلا ومن العبرة ولم تحصل امتن حركت فقال اني لم بدت رأسي ولقد هدي فلا حل حتى أشعر قال الحافظ متعبا لقوله لا يصح حلقه على حرة القضاء ما نقله قلت يمكن الجمع بينهما

المذكور بل لان الامورة لا يهين وجودها وجودها أي لم يكن يكون حتى الام انظر كان أفضل وأعلم مما حتى مع الفضائل الفضائل فضل في جنب عظيم فضلها حتى تكاد تكون عدما وما يفضله في الفضائل أدخلت في موضعها من القرى في الاسلام فصارا يجمع في معانيها عليها وأجيب بان أهل المدينة الذين قصروا مكة منهم من أهل مكة ما فضل ثابت لقرنين ولا يتر من ذلك فضيل احدى البضئين وقد احتج ابن ابي جرهم من قوله صلى الله

عليه في القوم لم يس من بلاد الاسطوخودوس والامم والقبيلة الساسانية في تلك المدة ومباحث التفسير بين
 المذنبين بشهيرة توحى عند النظر الصحيح والقلب السليم والطبع المستقيم الا من فضول الكلام ولغو المرام وليس
 الخلو في ذلك في من ورد الاسلام ومنه كالحديث الاشارة الى ذلك في هذا الكتاب وقال الامام الحسن المالك في اختيار
 ابن شد وشيخنا ابو عبد الله في ابن عرفة في تفسيره في حصة واسعة في ذلك ان الله تعالى جعل في آية الصلاة كعبه الحج
 وجعل في آية من يعمر الله تعالى اياها ان يعمره بمكة ولم
 ٢٧٩ يحرمها الناس واجمع اهل العلم على وجوب

الجزا أصلي من سادهم ما ولم
 يحرمه وأعلى ويحرم على من ساد
 بالدينه ومن دخله كان آمناً لم يقل
 أحد في ذلك في المدينة والذين في
 حرم مكة أغلظ منه في حرم المدينة
 فمكان ذلك دليله أصلي فلهذا
 عليها قال ولاعة في الأحاديث
 المروية في سكن المدينة على
 قسملها عليها قال ولا دليل في قوله
 أمرت بقرية تأكل القرى لانه
 إنما أخبر أنه امر بالهجرة في قرية
 تقع منها البلاد (يقولون) أي
 بعض المتأقين في المدينة (يقرب)
 بعونه باسم واحد من العالفة
 نزلها وهو اسم كان موضع منها
 سميت كلها به وكوه صلى
 الله عليه وآله وسلم لانه من
 التثريب التي هو التوبخ
 والمسالمة وأمن التريب وهو
 التصاد وكلاهما قريب وقد كان
 صلى الله عليه وآله وسلم لهيب
 الاسم الحسن ويكره الاسم القبيح
 ولا بد له بطائفة المدينة وذلك
 قال يقولون ذلك (وهي المدينة)
 أي الحكامة على الخلاق
 كاليت الحكمة والتعبد للديانهم

كان أصلي خفية وكان يكتم اسلامه ولم تكن من اقلها هذه الايام الفتح وقد أخرج ابن
 عساکر في تاريخ دمشق في ترجمة معاوية نصراً صانته أسلم بين المدينة والفتنة وأنه
 كان يخفي اسلامه خوفاً من أبو جلاب ومنه قول سعد المتقدم فعلننا عابضين العدة
 وهذا يخفي معاوية كافر بالعرش لانه أشعر بما استعصم من حاله ولم يطلع على اسلامه
 لكونه كان يخفيه ولا شائبة في ما داروا بالحاكم في الاكليل الذي خلقوا من الذي
 صلى الله عليه وآله وسلم في هجرة التي اعترف بها من الهجرة أو عند عبده في بيعة لانه
 يمكن الجمع بأن يكون معاوية نصراً لانه كان الخلاق غائباً في بعض حياته ثم حضر
 فأمره ان يصحك لانه الشريعة بالحق لانه أفضل فعمل ولا يعكر على كون ذلك في حرة
 البصرة الا الرواية أحداً من كورة في السبب ان ذلك كان في أيام العشر الا أنها كانت
 ابن القيم معلومة أو وهم من معاوية وقد قال قيس بن سعد وأوجع من مطاعن ابن
 عباس عنه والناس يشكرون هذا على معاوية قال ابن القيم ومضى قيس قيس شغب
 بالحق هذا ما كان في العشر قال في الفتح أنه ثلاثة قال وأظن بعض رؤسنا أحدث
 بها بالحق نوعه في ذلك انتهى وأيضا قد ترك ابن الجوزي في جامع المسانيد رواية أحد
 هذموه لانه لم يترك فيه من مسند أحد الامام الصريح وقال بعضهم يحتمل أن يكون
 في قول معاوية نصراً عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حذف تقديره نصراً
 شعري عن أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأقرب بأنه رد ذلك قوله فدواة
 أحد عشر عن رأس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند المروة وقال ابن جرير يحتمل
 ان يصحكون معاوية نصراً عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقية شعري لم يكن
 الخلاق استوفوا يوم الفتح وقبض صاحب الهدى بأن الخلاق لا يقع شعراً يصبر منه
 ولا سيما وقد علم التي صلى الله عليه وآله وسلم شعريين أحياه الشعر والشعرين
 وقد وافق التورى على ترجيح كون ذلك في حرة البصرة أنحب الشعرى وابن القيم قال
 الخاطئة وقبض نظر لانه ما خلق في البصرة ويوجب به بان الجمع يمكن كاشف قوله
 بمشخص بكسر الميم وسكون الجيم وقع القاف وأثر مصادمه في حال الفزاة فوصل
 مريض يربح الوحش وقال صاحب الحكم هو الطويل من الثمال وليس بمريض
 وكذا قال أبو عبيد (وعن ابن جرير انه كان يسيب اذا استطاع أن يصلي الظهر حتى من يرم

أحدها الحقن بها لان التكب يدل على التفتيح بقول الشاعر هم القوم كل القوم يأثم خاله أي هي المستغفلة لان تغفل
 اقامة وأما غيرها في القرآن يثر بها نحو سكا من المتأقين وروى أحمد عن البراء عازب ونعم من معي المدينة يثر
 فليس تغفل الله طائفة يروى عن ربيعة عن أبي أيوب انه روى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يقال
 في المدينة قريب ولا سناً طائفة يسيب من يثر بها من المالكين من معي المدينة يثر بكتب عليه سنية لكن في الحديث في

التي هي في غير ذلك على طريق رواية الأثر والاعتراف بالجليل المحي (التي) للدينار (التي) أي التبريد والروية
 منهم قال صاحب هذه المتن برسمه على الله عليه وآله وسلم لأنه لم يكن يصير على التبريد والاعتراف به إلا من ثبت ما به وقال
 النووي ليس هذا الظاهر لأن عليه السلام لا تقرب الساعة حتى تنجلي الدنيا من راحة كالحق الذي لا يثبت بل يثبت بعد هذا ولو لم يعلم
 زمن الميعاد انتهى كما لا يخفى ولا يكون كذا الزمن وكان الأمر في ما مضى الله عليه وآله وسلم كذلك السبب
 المذكور وبذلك خصه بالأثر ٢٥٠ الآية بعد جواب ما مضى الله عليه وآله وسلم في هذا الحديث

التي هي في غير ذلك على طريق رواية الأثر والاعتراف بالجليل المحي (التي) للدينار (التي) أي التبريد والروية
 منهم قال صاحب هذه المتن برسمه على الله عليه وآله وسلم لأنه لم يكن يصير على التبريد والاعتراف به إلا من ثبت ما به وقال
 النووي ليس هذا الظاهر لأن عليه السلام لا تقرب الساعة حتى تنجلي الدنيا من راحة كالحق الذي لا يثبت بل يثبت بعد هذا ولو لم يعلم
 زمن الميعاد انتهى كما لا يخفى ولا يكون كذا الزمن وكان الأمر في ما مضى الله عليه وآله وسلم كذلك السبب
 المذكور وبذلك خصه بالأثر ٢٥٠ الآية بعد جواب ما مضى الله عليه وآله وسلم في هذا الحديث

معلاني خروج الأثر في قوله
 الأثر من البيعة ثم يكون ذلك
 أيضا في آخر الزمان عندما ينزل
 بها الميعاد فترسخ بها أهلها ثلاث
 ومضات فلا يبقى منافق ولا كافر
 إلا من أصر عليه وأما ما في ذلك فلا
 انتهى (كما بيني الكبير) يكسر
 الكاف وسكون الهمزة على
 القاموس وقد يفتح فيه الحداد
 وأما المبني من العين فكسور
 (حب الحبيب) يفتح الحاء والياء
 أي وجهه الذي يفرجه النار
 أي انه لا يتركها من في قلبه دخل
 بل يفرجه عن الصواب الصادقة
 ويفرجه كما تميز النار في
 الحبيب من جبهه ونسب القبيح
 فكما كونه السبب الأكبر
 اشتعال النار التي وقع التمييز بها
 وقد خرج من المدينة بعد الوفاة
 للتبريد بعد ما أوصى به من
 مسعود وطاعة ثم على طاعة
 والبرود عمار وأخرون وهم
 من أشبه الخلق فعل على أن
 المراد بالحدث شخص تاس
 دون تاس وقت دون وقت
 واستدل به هذا الحديث على أن

المدينة أفضل البسلا قال ابن عمر لو وقعت بطن من بطن بيتك في الفضل للأولى الزمان
 أن تكون البصرة أفضل من خرمان ومصتان وغيرهما ما فزع من جهة البصرة وليس كذلك انتهى (من أبي جند)
 عبيد الرحمن الساعدي (رضي الله عنه) أنه (قال أقتل مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم من) خرزوق (تول) سنة تسع
 من الهجرة حتى أبرئ مني المدينة فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (له) اسمها (طابة) كسنة وفي بعض طرقه طيبة

كيفية وسلم من يجران الله تعالى في المدينة طلبه هذا الحديث طرق من حديثه بطريقين في باب خمس القرون باب الزكاة
وليس فيه دليل على أنها الأسماء بقية فذكرها أسماء كثيرة وذكرها في الأسماء على شرط الأسماء في أبحاثها طبية كصية
وأما كتابها فبعضه ثلاثة أعوان فكل واحد من هذه الأقسام صفة فوميني وذلك لطبيعتها فكل واحد من هذه الأقسام
والطهارتها من أشربها والكفر وسأل الطبيب بها من الله عليه وآله وسلم ولبيب العتيق بها ولكن ما أتت في شفاها وتصح
طبعها ودلائل حيث قال لقمة المدينة فحقه ليس كما عهد ٢٨١ من الطبيب هو هوبس من الأطباء

قال في الفتح وقال بعض أهل
العلم والطب تراها وهو أنها
دليل على صحة هذه الجبهة
لأنهم أقاموا بحجة من تراها
وحطائها وانحططية لا يكاد
يوجد على غيرها انتهى واصل
الفتاوى من وجدها ذلك
الطبيب على بعض الفقهاء قال
زين الأخصبها على ساكنها
أفضل التسليم والجبهة وتوهم

ما قبل
بطيب رسول الله طاب نسبه
فما المسك والكافور والمنديل
الطيب

ومن أمماتها الشرقية ته
الرسول قال تعالى كما أخرجك
ربك من مكة بلطفي أومن
المدينة لاختصاصها به
اختصاص البيت بإكسبه
والحرم لتعظيمها كما تقدم
والحقيقة تلبي على الله جل جلاله
وسلم لها ودعائه به وبجرم
الرسول لانه التي سرها وفي
الطريق اليه من عدة المقاتلات حرم
أبراهيم مكة وحرم المدينة
وسنة قال تعالى لتوهمي

حتى يدخل الليل وتذهب نكته قال أبطر النمر وج المسمى في كل وقت صباح الا ان
السن وعطاء قال يا بنى ان يقدم المباح المسمى قبل يوم التروية يوم اومين وكرهه
مالك وكراهة الاامة بذكر يوم التروية حتى يضى الى ان ادرك وقت ليلة قلبه ان يصلها
فيل ان يخرج وفي الحديث الاخر ايضا لماعة في الامم والاستراة من مخالفة الجماعة
(وفي حديث جابر قال لما كان يوم التروية توجهوا الى المعنى فاعلوا بالمحج وركب رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم فملى بها القلهر والعصر والفرب والعشاء والتجبر ثم مكث
قليل حتى طلعت الشمس وأمر بقية من شعر فحمله بمرقاها رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم ولا تشاء فريش الله واتبع عند التشر الحرام كما كانت فريش تصنع في
الجماعة فاجاز رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى أتى عرفة فوجد القبة فحضر
لمرة فقل بها حتى اذا زالت الشمس أمر بالقصا فطسوا فطسوا حتى بلغ الوادي فقلب

الناس وقال ادعاهم وأموالكم حرام عليكم كرمه ومكرمه هذا في شهركم هذا
 بلدكم هذا اعتصم من مسلم **قوله** لما كان يوم القربى الخ فقد تقدم الكلام على هذا
قوله وركب الخ قال النووي فيه بيان صفات أحدهما أن الركوب في تلك المواضع أفضل
 من المشي بآلته في جملة الطريق أفضل من المشي هذا هو الصحيح في الصورين أن
 الركوب أفضل ولشأنه قول آخر ضعيف أن المشي أفضل وقال بعض أصحاب
 الشافعي الأفضل في جملة الحج إلى كعب الأبي عواطف التماسك وهي مكعبة ومن دقة
 وعرفات والوقوف فيها السنة الثانية أن يضيء في هذه الصلوات الخمس السنة الثالثة
 أن يستضيئ في هذه الليلة وهي ليلة التاسع من ذي الحجة وهذا المبتدع ليس بركن ولا
 واجب فلو تركه فلا دم عليه بالإجماع انتهى **قوله** ثم مكث قليلا الخ فيه دليل على أن
 السنة أن لا يخرجوا من منى حتى تطلع الشمس وهذا مستقر عليه **قوله** وأمر بريقه فيه
 احتجاب التزلزل بقرآنه فهو أمر مني لأن السنة أن لا يدخلوا عرفات إلا بعد زوال
 الشمس وبعد صلافة الظهر والعصر جميعا فإذا زالت الشمس سارهم إلى أمم إلى مسجد
 إبراهيم وخطبهم وخطبتهم فخطبتهم فخطبتهم الثانية بعد أن أفرغ من حال يومهم

٤٦ نيل ح
 النجاسة أعين مستحسنة وهي المدينة ودار الإبرار ودار
 الاخير لانها دار المختار والمخيرين والاصول وتنتج ثمر ابرار ومن اعلمهم باسمهم فليس في الحق مقتدر ورجع اقل منها
 بعد الاقار ودار الايمان ودار السنة ودار الامة ودار القدر ودار الهجرة فاما قصص سائر الاصل والهاجرة السيد
 مختار ومنها التتميم المستقول كالج في جميع الاقطار والشافعية قد ثبت عليهم انفسا من كل داء وقية الاحلام والمؤنة
 تسديها الى حقة حقيقة فليدلل بها على جميع اصناف احوال الانسان اهلها وانتشارها في جهنم والى تنقي

في آخرها المكتوبة في التوراة تسومنة وميلك لان الله تعالى بارك فيه اذ جعل الله عليه السلام
 صهري والمرزوق اي المرزوق اهلها والسكينة وصرى فورا ان الله تعالى قال يا طيبين يا طيبين يا طيبين لا تقبلوا
 ارفع ارجلكم على الجبل القري والسكنة الخضراء والخضرة خلفه الله عليه اي سكن الخاشعين امثال الله العظيم
 وبها توسمه الوجه الكريم ٢٨٢
 وتبينه اليه لارث السمين ان يصلي من ما كتبها القري من جبايتها

الظهر والعصر جامعا فاذا فرغوا من الصلاة ساروا الى المسجد فله يرفع الصوت
 وكسر الميم ويصير زاسكان الميم وهي موضع يثبت عرفات وابست من عرفات قوله ولا
 تمشك القريش اليه اي ان قريشا كانت تقف في الجاهلية بالمشرك المرام وهو جبل
 بالزدقة يقال في زح لظنوا ان النبي صلى الله عليه وآله لم يوافقه قوله قايلا
 جاوز الزدقة ولم يقبيلوا عليه فوجه الى عرفات قوله امراء الله وابتغى القاف والقصر
 ويصير زاسد قال ابن الاعراب القصر الذي قطع انفسهم اليه اجمع كبره وقال ابو
 عبيد القصور المقطورة الاذن عرضا وهو اسم لما يصلي الله عليه وآله وسلم قوله
 فرحلت بتخفيف الما المصطحي اي جعل على الرحل قوله يعن الوادي هو وادي
 عرفة يضم العين وقع الراجح فلهون قوله تطلب الخ فيه استحياء الطلبة للامام
 بطبيع يوم عرفة في هذا الموضع وهو سنة بالحق جاهر العمل وانما في ذلك المالك
 قوله ان دما سبكم الخ قد تقدم شرحه ذاك باب استحياء الطلبة يوم النحر من
 ابواب العبد

• (باب الميم من الى عرفة والوقوف بها واحكامه) •
 (عن محمد بن ابي بكر بن عوف قال سالت ابا وصفي ثنائيا من معنى الى عرفات عن
 التلبية كيف كنتم تصنعون مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كان يلبي المني فلا
 يشكرها به ويكبر المكبر فلا يشكر عليه شقيق عليه • وعن ابن جعفر قال غدا رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم من منى حين صلى الصبح فيصلي يوم عرفة حتى اتي عرفة فقول
 بنزله منى مثل الامام الذي يقبل به عرفته اذا كان بعد صلاة الظهر راح رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم معير الجعير بالظهر والعصر ثم خطب لباس نوح فوقف
 على الموقف من عرفة رواه احمد وابوداود • وعن عروة بن مضر بن ابوس بن خزيمة
 ابن لام الطائي قال اتي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالزدقة حين خرج الى
 الصلاة فقلت يا رسول الله اني جئت من جبلي ما لي كالتي راكعتي واقبت نفسي
 والله ما تركت من حبل الا وقت طلع فهل لي من حقل قال رسول الله صلى الله عليه وآله

اباه توسمه الوجه الكريم
 انه جابر المتكبرين وواصل
 كالتطعيم ومنها المقدمة لتزهرها
 من الشكر وكونه اتقى الذنوب
 واكلة القري فلبستها الجبس
 قتلا وتسلطها عليها واقتسامها
 يا يدي اهلها فقتلوا كلواها
 وروى الزبير بن عمار في اخبار
 المدينة عن عبيد الله بن
 الدوادري انه قال بلغني ان
 المدينة في التوراة اربعين اسما
 (عن ابن جبرية رضى الله عنه
 قال سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم يقول يتركون
 المدينة) الاكثر على الخطاب
 والمراد بذلك شبرا المطايعين لكنهم
 من اهل البلد ومن نزل
 الخاططين ومن نومهم قال في
 الفتح وروى القسبة ووجهه
 القرطبي (على خبر ما كانت من
 الصامت وكثرة الاشجار وحسبها
 وفي اشجار المدينة لسرينة
 ان ابن جبرية ذكر على ابي هريرة
 قوله شيئا كانت وقال انها قال
 صلى الله عليه وآله وسلم اهر
 ما كانت وان اباهر من صدقه
 على ذلك قال القرطبي وكذا وجد

ذلك حيث صارت معدن الخلافة ومعدن الناس وعلماهم وحلت اليها اخبار الارض وصارت
 من اهر البلاد فله تنقلت الخلافة منها الى الشام ثم الى العراق فقلت عليها الاعراب ولما ورتها القسرة خلعت من اهلها
 قدسها عاوى الطور والبيع وهذا معنى قوله (لا يشاها) اي لا يسكنها (الا العواف) جمع عافية التي تطلب قوم اولاد
 العوافي قال ابن الجوزي اجتمع في العوافي ان احدهما انها طالبة لاقوامها من قوتها حقون فلا تأمقوها عافا والجمع
 صفاتها اي آيت اطلب معرفته والاهم العوافي هو الموضع العالي الذي لا يسكنه الطير والوحش تقصده لانهما على

تسببته قال القاضي عياض هذا جرى في العصر الاول والثاني ولما تكرر الحديث على احسن ما كانت حسين انتقلت
 الثلاثة من اهل الشام وقد شيعوا كانت الذين لكثرة العبادتهم والعبادة في الساعات اهلها في الارباب في
 بعض الفتن التي جرت في المدينة انه رسل فيها كثر الناس وقتها كثر لها القلوب فوخلت حسنة ثم ترجع الناس اليها
 (يذهبوا الى السباع والطير) قال النووي المتأخران هذا التعليل يكون في آخر الزمان عند قيام الساعة وقصة امة الراعيين
 قد وقع عند سلم بن خلف ثم يفسر اعيان وفي البخاري انهما اتر ٢٨٢ من يفسر وقال ابو عبد الله الانبياء هذا

ولم من ثم وصلتا هذو وقت خذنا حتى نضع وقد تصعب ذلك بغير قليل اوتينا
 قد تم به وقضى فقمروا ما تصفوه من هذه الترمذي وهو يفتي انهم لم يعرفوا كنه وقت
 لوقوف حديث ابن عمر في اسناد محمد بن اسحق وفيه كلام معروف قد تقدم ولكنه قد
 صرح به في الصحديت وفيه رواية اسناده ثقات وحديث عروة بن مضر بن ارجيه ايضا
 ابن ميثان ولما كره الدارقطني وصححه الحاكم كرهه الدارقطني والقاضي ابو جعفر بن
 العربي على شرطهما قوله وفيه غريب اي ذاهبان غريبه قوله كيف كنتم تصفون
 من الذكر في رواية سلم بن خلف في التلخيص في هذا اليوم قوله فلا شكر عليه يضم
 قوله في البناء المعجوب وفي رواية الترمذي لا يصيب احدنا على صاحبه والحديث يدل على
 الضمير بين التكميل والتلخيص تقرر في معنى الله عليه وآله وسلم لهم على ذلك قوله خدا
 بالخير المصيبة اي ساء وقدوة قوله حين على الصبح ظاهر انه توجه من منى على الصبح
 بها ولكن قد تقدم في حديث غيره المذكور في الباب الثاني قبل هذا انه كان يمدطوع
 الشمس قوله وهي منزلة الامام الخ قال ابن الحاج المالكي وهذا الموضع خاله الارائه
 قال الماوردي يستحب ان يتزل بمكة حيث يزل يقول الله على ما لموسى وهو
 عند الصخرة الساظية باهل ابل على عين القاهب الى عراقات قوله ارجع اي بعددول
 الشمس قوله مبرر بتشديد الهم المكسورة قال ابو حري التهذيب والتهجير السري
 الهاجرة والهاير تقصف النهار عند اشتداد الحر والتوجه وقت الهاجرة في ذلك اليوم
 سئلما يله من تفصيل الصلاة في ذلك اليوم وقد اشار المصنف الى هذا الحديث في محبته
 فقال باب التهجير بل وارجع يوم عرفة اي من مرة قوله جمع بين الظاهر والعصر قال ابن
 المذوق جمع اهل العلم على ان الامام يجمع بين الظاهر والعصر معرفة وكذلك من صلى
 مع الامام وكره صاحب الشافعي انه لا يجوز الجمع الا في مرضه وبوطنه سنة عشر فرجها
 الحاخا لا يقتصر قال وليس يصح فان التي على الله عليه وآله وسلم جمع جمع معه من
 حضر من المكين وشعرهم ولم يصرهم يقول الجمع كما امرهم يقول القصر فقال انما
 فانشر ولوحهم الجمع لبيتهم اذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة قالوا
 يلفنا من احسن المتقدمين خلاف في الجمع معرفة والمزلة قبل واقف عليه من لا يرى

لربيع ولوقوع لتويزيل الظاهر
 انه لم يقع بعدد وليس الميزة
 وجب القطع وقومه في
 المستقبل ان يصح الحديث وان
 الظاهر انه بين يدى نغمة الصبح
 كما يدل عليه سموت الراعيين
 اتهم قال في الفتح ويؤيده
 ما رواه مالك عن ابن حبان
 جهلتن وتصفيت السنين من
 همه عن ابن عمر يرتفعه ثم كن
 المدينة على احسن ما كانت
 حتى يدخل القبط فيعزى على
 بعض سوارى المسجد او على
 التسير قالوا فلن يكون تبارها
 فان لمعوا في الطير والسباع
 اخرجهم عن بن حبان في الموط
 من مالك ورواه جماعة من
 الثقات تاريخ الموطا وشهد
 لنا ايضا ما روى احمد والحا
 وغيره من حديث صحيح
 الادوع الاسلي قال يفتي الت
 على الله عليه وآله وسلم ملجأ
 ثم اتبعوا وانا خارج من بعض
 طرق المدينة فاعذت يدى نحو
 اثنا احدا ثم اقبل على الدنيا
 فقالوا بل اهل المدينة يوم يدها

أهلها كايح ما يكون قلت بيان قول الله من يا كل غرها قال عابدة الطير والسباع وروى حماد بن عيسى عن
 ابن مالك قال دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المسجد ثم نظر الى ناقه قال اما والله ليدعنها اهلها مذلة او يسكن عاد
 لمرأى اجدون ما العوا في الطير والسباع قلت وهذا لم يقع قطعا وقال المصنف في هذا الحديث ان المدينة تسكن الى
 التيسر وان خلفت في بعض الاوقات تصعد الراعيين فينتموا الى المدينة انتهى وما راجع الراعيين المذكور ان في قوله (واثر
 من يفسر) أي جرت في بعض الراعيين لان الحشر بعد الموت لا يتأخر خبرهم الا بنحو موتهم ما أو يفسر بمعنى يساق اليها كالي لغة

الذي إلى الميراث المسمى (مقتضاها) ٢٨٤

[illegible]

صل فبقها وكل ذلك من علامات الساعة و وضع هذار وايعر من ثبته في أخبار الاربعة من طريق ابن
 الحسن السائب عن رجل من أصحابه عن ابي هريرة روى قوطا قال اخبرني عن رجل من بني مينا عن رجل من بني مينا
 يقول ان في الناس قباة من الله تعالى ان الاثاب ففعل العباد كل ما في صياحه ما فعل وجوهها حق طاعتها
 الناس و عند ارض من حديث حذيفة بن اسيد انها بقا من الله تعالى ان الاثاب ففعل العباد كل ما في صياحه ما فعل وجوهها حق طاعتها
 يقولان تطلق الى الله فتنتقلان فلا يجيب احد الا فطقتان الى البقيع فلا يجيب الا السباع والطيال وهذا وضع

[illegible]

بعدها وفي هذا الحديث علم من
أعلام النبوة فنفذ وقوع على
وقف ما أخبر به صلى الله عليه
وآله وسلم وعلى تيسر وقوع
فرقة الناس في البلاد لما فيها
من البعة والرخاء ولوسرور
على الإمامة لما في تلكان خبرا
لهم (فأما قوم) من الذين
حضرُوا فيها وأجمعهم حسبا
ورواها (سنة) بفتح الهمزة
كسر الباء وتشديد السين
ثلاثا وعن ابن القلم ضم
لوحده من باب ضرب وباب
مصر بضم الهمزة وكسر الهمزة
بضامن الثلاث المزجى
سوقون دواجم إلى المدينة
موا ليتأكل أو عبيد النيس
وقد الأبل يقول بس
ند السوق وإرادة السرعة
الهادي منه يرون
أهم فيقتون ما يطون عليه
الأرض من ثمة السفن في
بناقل تعاقب است أبل
أفالت حلا قبل معناه
تسيرا وقال ابن القلم
من الما في التت ومنه

اربع مئة من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقومهم ان من يقف
 بعزقات قبل القبر فثلاثة الحج ولا يجرى عنه ان يجلس على القبر ويصلي عليه
 وعليه الحج من قابل وهو قول الشافعي وأحمد وغيرهما قوله من جالس عليه سبع إلى أيلة
 الميت بالزوجة وظاهره انه يكفي الوقوف في جوار أرض عرفته ولو في لحظة لحقة في
 هذا الوقت وقال الجوهري وحكي التوري قوله انه لا ينكح الوقوف لئلا من اقتصر
 عليه فثلاثة الحج والأحاديث العديدة زده قوله أيام من مرفوع على الاستد
 وخبره قوة ثلاثة أيام وهي الأيام المسدودات وأيام التشرى بقر أيام وهي الجمل وهي
 الثلاثة التي يصدوم الفجر وليس يوم الترميم إلا جلع الناس على انه لا يصح زنا
 يوم ثلثي العرولو كان يوم الفجر من الثلاث لأن من يتن من شاطئ ثلثه قوله من يقف
 في يومين أي من أيام التشرى فيفتقر في اليوم الثاني منها فلا تم عليه في تحميمه ومن تأخر
 عن التشرى اليوم الثاني من أيام التشرى إلى اليوم الثالث فلا تم عليه في تأخير
 وقبل المعنى ومن تأخر عن الثالث إلى الرابع ولم يتنوع العامة فلا تم عليه والضمير
 هنا متعلق بين الفاضل والأفضل لان المتأخر أفضل فان قيل لم يخصص إلا من يتن
 بالمتأخر الذي أتى بالأفضل لم يجز فاجوب بان المراد من عمل الرخصة وتقبل فلام
 عليه في الصل بالرخصة من ترك الرخصة وتأخر فلام عليه في ترك الرخصة وذهب
 بعضهم إلى أن المراد وضع الأثم من التقبل دون المتأخر ولعل من ذكر أعما والمراد
 أحدهما قوله شاذي بين أي هذه الكلمات قوله خرجت هنا وفي كلها ضمير ي
 كل بقعة منها يصح التفرغها وهو متفق عليه لكن الأفضل الضمير المكان الذي أخر
 فبصل الله عليه وآله وسلم كذا قال الشافعي ومنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو
 عند الجرة الأولى التي أتى في مسجد منى كذا قال ابن التين وحسن من وأدى بحسب إلى
 العقبة قوله في ذلك الممراد بالرجال تنازل قال أهل اللغة رجل الرجل منزله
 كل من جاز أو سدا أو تفر أو بر قوله ووقفه هنا يعني عند العصرات وعرفة
 كلها متقابلة الوقوف فيها وقد أجمع العلماء على ان من وقف في أي جزء كل من
 عزقات صح ووقفه ولها أربعة حدود هذا الجادة طريق المشرق والثاني إلى سادات
 الجبل الذي وراؤها والثالث إلى البساتين التي في قرنها على سائر مستقبل

الدينق المنصور بالحقن بسيس وأسكرتفك التووى وقال انه ضيف وأباطل قال ابن عبد البرويل معنى يسألون عن البلادو يستقرؤا أخبارا للسيروالهياقال وهذا لا يكاد يعرفه أهل الغنوقبل معناه من نون لاهلهم البلاد التي تقع ويحومهم الى سكناها فيصنعون بسيس ذفن المنيق واسطين الهيا شهد هذا لحديث ابى هريرة عند مسلم في حق الناس زمان يدعو الرجل ابن عمه وقرية سلم الى الرخا والمدي يستعملون على هذا التي ينعملون غير الذين يسون وكان الذي حضره اتفق اجمع بسمن البلادو غنوا فاعطاهم الى الهيا التي الفقت فيحصل المدح والحمدوا بساعه لكن صورة التووى انق

[illegible]

المسا في أرض العرب ويدل هو
الأرض التي فيها الزرع والحب
ويدل غير ذلك (فتبصرون) فيها
أعين المدينة (أهلهم ومن
طاسهم) من الناس وأهلين إلى
العين (والمدينة مشيخهم) منها
لأنها حرم الرسول وجواره
ومحيط الحرس ومنزل الديكان
وجبل الصلوات (وكانوا يملكون)
مجانبا من الفضائل كطهارة
في مسجدها وقباب الأمامة فيها
وفقر ذل الحن الثوائف الغيرية
والأخرى التي يستمر دورها
ما يصونه من المخطوطة الثمانية
العالية بسبب الأمامة في غيرها
نار الصلواتها إلى البسواوي
وقوله العديبي قالوا المرامدة
لشمارجون من المدينة رقيقة
هنا كاهن لها وأمان خرج
طالبة وأرضها أجداد أهلها
ذات فليس يدخل في معنى
الحديث وفي هذا الحديث فضل
المدينة على البلاد وهو أمر مجمع
عليه ونفسه دليل على أن بعض
البقاع أفضل من بعض قال
الحافظان عمر ومحمد بن العلاء

المسجلة والرابع وادى معرفة ضم العبد والكون وليست هي ولا تفرق من مرقط
ولمن لم يرق قوله وبيع كلها موقف جميع سكان الميه هي الزدقة كما تقدم وفيه دليل
على انها كلها موقف كما ان مرقان كلها موقف قوله وكل حاج مكرط طريق التبايح بكسر
الضاميع فيج وهو الطريق الواسع والمرداد ان طريق من سائر الجهات والاعتقاد التي
بصد هذا الناس فز يذو الايمان اليهم ان كل طريق واسع وهذا مستق عليه ولا يمكن
الاخذل الاخذل اليهم التنية العليا التي دخل منها النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما
تقدم وهذا لا ياتر واهل اوداد كاره واهل اجدواين ماجه (وعن اسامة بن زيد قال
كنت رما الى على افعليه والوسم بمرقات فرقمع بيده رماها منة فاقنقه فها
خطماها فقتلوا الخطام باحدى يديه وهو واقع بده الاخرى رواء الناس) وهو عمرو
ابن شعيب عن ابيه عن جده قال كان اكد رده النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم عرفة
لا اله الا الله وحده لا شريك له المخلوق المجد يد انشر وهو على كل شيء قدير رواء
احمد القرظي ونقله ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال خير المصدا ما يوم عرفة
وخير الاثنا والتسعون من قبل لا اله الا الله وحده لا شريك له المخلوق المجد وهو على
كل شيء قدير حديث اسامة اسناده في سقا الناس هكذا أخبرنا يعقوب بن ابراهيم عن
هشيم بن شعيب الملقب عن عطاء قال قال اسامة فكه وهو لا يمسكهم رجال الصبيح
وعبد الله بن ابي عبد الله بن المرقط بن جريح وحديث عمر بن شعيب بن اسناد
حادين بن ابي جند وهو ضعيف في الباب عن ابن عمر بن عمرو عند العتيبي في الضعفاء وفي
اسنادهم خرج في فضله وهو ضعيف وقال البخاري منكر الحديث وعن علي بن ابي السلام
عند الطبراني في التماسك بنحوه وفي اسناد قيس بن الربيع وخرجه البيهقي عنه بن زيادة
الهم اجعل لي كافي نو راوي بصري نو را اللهم اشرك على صدى ويسرى امرى وفي
اسناد موسى بن عبيدة الرضى وهو ضعيف ونرده عن ابيه عبيدة الله عن علي بن ابي
السلام قال البيهقي ولم يدرك عبد الله عليا وعن طلبة بن عبيدة بن كز بن بغيض الكوفي
واخره فريض بن عطاء في الموطا طر ملا ورواه البيهقي عن مالك بن عمو صلا وضعفه وكذا
ابن عبد البر في التمهيد قوله ترفع بيده فيه دليل على انه مرقن المواطن التي شرع فيها

من لم يدع مثقالا من خبث داخل فيه لم يكن اولى الى الاصلية من ابيهم ومكة وينفع الشام) وحي ٤
 رفع
 من شمال الكعبة (فيا فريديون) ينفع اوله وضعه كسر البصر من انية ملون من الدشرة (عليهم ومن
 اظلمهم) من الناس واخبرني الشام (والمدن من حولهم) نهالته كر (لو كانوا يطولون) بخلها اطواب عذوف كافي
 الساق والاحق دل عليه ما قبله وان كانت لوعى لم تفلحوا ليلها وعلى كلات التدبر بن نقيه قبيل ابن خازمها تفرش
 على نفسه من اعطيا حال الطيب الذي يتضمه هذا اللحم ان يقر بالبول مرة الا ان لم يلقى منهم العرقه بالكلية ولو ذهب

مع ذلك ان الذين طردوا في الخارج انفق عليهم الى ان يمكن حصولهم في كل واحد من هذه المراكز وانشاء المدارس وانشاء
 اعمالهم فيها وذكرا ان المثلوث البهيمة والحمام الخاضعة لمرشوا من الاخلاق فيقولون ان هؤلاء كرومها ووصفة
 في الارض فيقولون انهم استعصوا انفق البهيمة البهيمة وانشاء اعمالهم (وتحت الارض فيقولون انهم استعصوا انفق البهيمة البهيمة وانشاء اعمالهم)
 المدينة (ومن اطاعهم من الناس داخلين الى العراق) والمدينة فيقولون انهم من العراق (كلوا اعمالهم) ومطابقة الخدم
 التي جفت من حيث ان هؤلاء القوم للذ كورين تفرقوا ٢٨٧

المدينة ولوجروا على الأطلال
ففيها السكان خير لهم وروا هذا
الحديث كلهم مدينه وروا الأئمه
وقبسه التصديت والاختيار
ولمنعته والسمع والقول
رواية تايي من تايي وحاصل
من حاصي وأترجه مسلم في الحج
كذا القائل في (أي حررة
رضي الله عنه) رسول الله صلى
الله عليه وآله (وسلم) قال
لا أعلم نازرا في الأم في قسوة
أرأيت لو كبداي إن أهل
مدينة لا يأتون المدينة (بجرها)
إن كانت من الحسمين يهره إلى
لب ما يفتن فكذلك أراهم يفتن
بجفت إلى بجرها قلت الأعيان
تشتت من المدينة فكل مؤمن
من نفسه سائق إلى الهزيمة في
أحاديث الله عليه وآله وسلم
هذا لئلا يبيع للأمنه أما
منه على الله عليه وآله وسلم
تعلمت وأما من الصاية
تأبين وتعلمهم فلا قداه
بهم وأما بعدهم فإذ لا تفره
غنى عن إرسال إلى مصعبه

وقع اليدين عند هذا المعالج من جهة عموم حديث أبي المتقدم في صلاة الاستسقاء قوله
 وهو رافع يده الاخرى فيمد يده على ان يرفع إحدى اليدين عند الله اذا منح من رفع
 الاخرى عند لا يأس به قوله هذا من عموم رفع المزي برعاد ليكون قول لا اله الا الله
 خير التبريد هذا وتعليقها قلت ألو التبريد ويؤيده ما وقع في المواطن من حديث طلحة
 بنقله أفضل هذا يوم عرفة وأفضل ما قلت ألو التبريد من على لا اله الا الله وما وقع
 عند العقيل من حديث ابن عمر بنقله أفضل دعا في ودعاء الانبياء في عتبة عرفة لا اله
 الا الله وأما حديث الباب يدل على مشروعية الاشتكار من هذا المعالج يوم عرفة وقامه
 خيرة ما يقال في ذلك اليوم (وعن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن جابر بن الجراح بن
 يوسف يوم عرفة حين زالت الشمس وأما معه فقال الرواح ان كنت تريد السنة فقال
 هذه الساعة قال نعم قال سالم فقلت للجراح ان كنت تريد عتبة السنة فاصبر عتبة
 وبحل الصلاة فقال عبد الله بن عمر صدقوا الجار بن الجراح والقاضي وعنه جابر قال راح
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى الموقف يعرفه فخطب الناس الخطبة الاولى ثم أذن بلال
 ثم أخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الخطبة الثانية فقرأ في الخطبة وبلا من
 الأذان ثم أقام بلال فحلى التلوة ثم أقام صلى العصر ورواه الشافعي) حديث جابر
 أنوجه أيضا البيهقي وقال ترمذي برأيه من أبي يحيى وفي حديث جابر الطوري قال
 أن رجلا من مسلم ما يدعي أنه صلى الله عليه وآله وسلم خطب ثم أذن بلال ليس فيه كراخذ
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الخطبة الثالثة وهو أصم وقرع جابري مقتول هو ان
 المؤذن قد أمر بالانصات فخطب مؤذنا فيسمع الخطبة قال أجب الطبري وذكر
 الملاحقة من أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما فرغ من خطبته أذن بلال لم يصوت
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما فرغ بلال من الأذان تكلم تكلم ثم أتاه
 راحته وأقام بلال الصلاة وهذا أولى مما ذكره الشافعي اذ لا يثبت صياح الخطبة
 من المؤذن قوله فاقصر الخطبة الخ قال ابن عبد البر في الحديث دخل عندهم في المسجد
 لأن المراد بالسنة متفقون على أنه صلى الله عليه وآله وسلم اذا أخطأ ثم تنصف الى
 ما يصح كسنة العموم من انتهى والكلام على ذلك مستوفى في الأصول وقد تقدم

٢٨٩
 (فما عذب ذنوب المارق لما) ولما لا يزال أحاطه الله بالدينه بسو
 سى الله عليه) (وله) (منه) يقول لا يكيد أهل الدنيا أحد) إلى ما فعلهم كيداً من مكروب وعقوبة من وجوه الضرر
 لهم وظود من أهل التقوى ولم ير أصاب اختفى وكان ما كان (من بعد) أي ما كان (من) (أرضي الله) قال سمعت النبي
 صلى الله عليه وسلم يقول لا يكيد أهل الدنيا أحد) إلى ما فعلهم كيداً من مكروب وعقوبة من وجوه الضرر
 لهم وظود من أهل التقوى ولم ير أصاب اختفى وكان ما كان (من بعد) أي ما كان (من) (أرضي الله) قال سمعت النبي

حديث ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يروح من خلاصة التلهم
وقد كانت ان تلهمه في حديث يلم التلهم ان يروح من خلاصة التلهم
والله وسلم من مرة كان بين ذات الشمس والمشرق حده الله تعالى انتم حده
الطعة الواقعة بين ابن عمر والباح وهو في البشاري حاول من هذا المقدار وكذلك
في حق الله

(باب دفع المزدلفة ثمها إلى مكة وما يتعلق بذلك)

(عن اسمعيل بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين أفاض من عرفات كان
 يسير المتقى فاذنوا جديفون من متقى عليه . وعن الفضل بن عباس . وكان يذيق الناس
 صلى الله عليه وآله وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في مشيقر فرفقه فذاع
 جمع للناس حين دفعوا إليكم السكنية . وروى في نفسه حتى دخل عسرا وهو من منى
 وقال عليكم بحصى الخذف الذي ربه الجرد وراه أحد رسول . وفي حديث جابر بن
 النضر صلى الله عليه وآله وسلم أن المزدلفة فصل بين المغرب والعشاء بأذان واحد
 وأقامتين ولم يسبح بينهما شيئا ثم أظلم حتى طلع القمر فبلى الغبر من تميزه الصبح
 بأذان واحدة ثم ركب القصور حتى أتى المشعر المرام فاستقبل القبلة فخطاه وكبره
 وخطه وحده فلم يزلوا حتى أفرغوا فندفع قبل أن تطلع الشمس حتى أتى بطن
 عسرة حرك قليلا ثم سلك الطريق الوسطى التي تخرج على الجمر الكبرى حتى أتى الجمر
 التي عند المشعرة فرمى بها سبع حصىات يكبر مع كل حصاة ثم سلكها حتى أتى الخذف وهي من
 بطن الوادي ثم انصرف إلى المشعر وما مسلم)

قوله العتق ففتح المهمة والتون وهو
 السير الذي بين الأبطاء والسرعة وفي المشاركة ما سهل في سرعة . وقال القزائري
 سربيع وفي التلموس هو انطواء السبع وانتصب المتقى على المصدر وهو سركد لفتن
 الفصل قوله جديفون ففتح التاء وسكون اليم المكان التاسع قوله ليس يفتح النون وتشديد
 المهمة أي أسرع قال ابن عبد البر في هذا الحديث كيفية السير إلى الدفع من عرفة إلى
 مزدلفة لأجل الاستقبال الصلاة لأن المغرب لأقصى الأعماء المأجزة فذلة فيجمع بين

لأذنانه القليل التنازل فذهب
إلى الرصاص أو ذهب الخ في الماله
وهذا صريح في الترجمة لانه
لا يستحق هذا العذاب الا لمن
ارتكب ما اعطيا قال بعض
هذه الزلقة تنفع اشكال
الاجاديت الاثر ووضع ان
هذا حكمه في الاثم وأمره
من أراد في حقه ان يوصل
الى طهره وأوصله ما يصل
أمره كما يصل الرصاص في
النار والسر من أراد في
الغيب ما وصله لانه لا يصل
سلطانه من قرب ما وصل
حقه وغرمانه هو من قرب
وكذلك التي أرسله وأمره
كادها اقتبالا لطلب القرمها
شبه تلاميذه أمره من صلافة
أف ذلت جهاراً كما استباحها
مسلم بن عقبه وشبهه وروى
القاسم من حديث السائب بن
خلاد رخصه من أخيه أصل
للدينه ظالمهم أتباعه
وكانت عليه لعنة الله الحديث
ولا يجان مخوم من حديث جابر
(عنه) (عنه) (عنه) (عنه)

للهفة قال أشر فأنشئ من اللهفة) وأما (وسلم) فترجم مكان مرتفع (على أعلى من أعالي المصنوع
المدنية) وهي الحصون التي تبنى بالحجارة وقيل هو كل مرتفع سطحي وهو جبل أو جرف الكثرة أو هو الواحد أو عدة
الكلاكة وقد ذكر الأيوبيون بكثرة أخبار المدينة كما فيها من الأفاعيل حولها والخراب فيها ما كان يأسد
سبلهم وأطال في ذلك (فقال هل يزعمون ما رأيت بالبحر) (مواقع) أي أوضاع سقوط (الفتح خلال يومين) (كم)
أي أو سبباً أن تكونوا أفتق من قبله) (أما) كجوانح القطر (وهذا) كانت الحجة والتاريخ القبيح حتى رآه وهو يعمل

أو يكون الرقبة من العلم وشبهه مقبولا فيكون كثرة ما يملكه من العلم في الكثرة والعلم وقد وقع ما أشار إليه
 صلى الله عليه وآله وسلم من قتل عثمان وعلي بن أبي سلمة من الحرمة وهذا من العلم النبوي لا من العلم البشري ومسلم في التفسير
 أن يضل (من أي يترك) نفع من الحرفين كالتلفيق (رضي الله عنه) من النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يدخل المدينة
 وهي البسمة (الجبال) أي ذكره موضعها والبال من الجبل وهو الكذب والتلفيق لا يستعمل في خلافه وإذا لم يدخل ربه
 قبله أو لا يدخل (لها) أي المدينة (وتمت تسمية أبي بصير على كل باب ٢٨٩) لم يكن يجر مناهم منه ورواه

هذا الحديث كله مفتون
 وفيه تأني عن تأني والتأني
 والفتنة القول وأخرجه أيضا
 في التفسير وهو من أفراد (من
 أي حر يرضى الله عنه قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم على أقطاب المدينة) جمع
 نقب ففتح التاء وسكون الخاف
 وهو جمع لله وجمع الكثرة نقاب
 قال ابن وهب بعض مدخل
 المدينة وهي أبوابها وفوهان
 طرفها التي يدخل إليها بها كما
 جاني حديث آخر على كل باب
 منها مقبلة وقيل طرفها وفي
 القاموس انتب الطريق في
 الجبل انتهى وقيل الطرق التي
 يسلمها الناس ومنعقولة تعالي
 فتعالي في البلاد (ملائكة)
 يجر مناهم (لا يدخلها الطاعون)
 الموت الذريع القاتل أي
 لا يكون بها مثل الذي يكون
 بقية كاذب وقع في طاعون
 عمواس والجارف وقد ظهر الله
 تعالى مدقروا فلم يقتل قط
 أنه دخلها الطاعون وذلك ببركة
 دعائه صلى الله عليه وآله وسلم

المسلمين من الوفاة والسكنة عند الزجعة ومن الأسراج عند علم الزبلم قوله وهو
 تلك ناقته الخ هذا المجلد على حال الزحام دون غيره من قبل حديث أسامة المتقدم
 وكذلك يصح حديث ابن عباس عن أسامة عند أبي داود وغيره أن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم أرفق من أن يمشي من مرقاة وقال أيها الناس عليكم السكنة إن إليكم ليس
 بالأيام قال الجاهل أت فاسرنا فاعلموا حاشي أن جعلوا له على مثل ما ذكر ابن
 خزيمة قوله الخلف بضم هاء مفتوحة وذال هجمة ساكنة ثم قال قال العلماء
 الخلف كقديصة الأقال قوله صلى الله عليه وآله وسلم الغريب والعشاء استدله على جمع التأخير
 بزيادة قال في التفسير وهو إجماع لكنه عند الشافعية طائفة بسبب السراية انتهى وقد
 قدمنا الجواب عن هذا قوله ولم يسمع عن أبي بكر بن عبد الله بن المنذر الإجماع على
 تركه المتلوع بين الصلاتين بالمزدلفة قال لأنهم اتفقوا على أن السراية يجمع بين المغرب
 والعشاء بالمزدلفة ومن تنقل بينهما يجمع أنه يجمع انتهى ويشكل على ذلك ما في التفسير
 عن ابن مسعود أنه صلى الله عليه وآله وسلم بعد المغرب ركعتين ثم دعا بشارته فتمشى ثم صلى العشاء
 القصيرة فدفعتهم بخطها قوله فاستقبل القبلة الخ فيه استعجاب استقبال القبلة
 بالمشر الحرام والعشاء التكميل والتكبير والتكبير والتكبير والتكبير والتكبير والتكبير والتكبير
 منه قبل طلوع الشمس وقد ذهب جماعة من أهل العلم منهم جماعة وقادة الزهري
 والنوري إلى أن من يقف بالمسجد قد ضيع نسكا وعليه عدم وهو قول أبي حنيفة
 وأحمد وأبو حنيفة وأبو ثور وروى عن عطاء الأوزاعي أنه لا دم عليه وأما ما رواه عن
 نزله ومن شامق يتركه وذهب ابن يثب الشافعي وابن خزيمة إلى أن الوقوف به ركن لا يتم
 الحج إلا به وأشار ابن المنذر إلى تركه وروى عن حلقمة والنسفي والشيخ الطحاوي بيان
 القدر وجعل ليدكر الوقوف أو ما قاله كذا رواه الله عند المشر الحرام وقد أجروا على
 أن من وقف بها بضعة كان حجه تام فإذا كان الذكر المذكور في القرآن ليس من مقام
 الحج فالوقوف الذي يكون فيه الذكر كروى أن لا يكون فرضا قوله حتى أسفر حسدا
 بكسر الجيم أي أشارا بلفظ هذا روى مذهب إليه ما لا يثبت أن الوقوف قبل الأسفار
 قوله بحسره الخ بكسر السين المهملة قبلها أحسنه في وليس هو من ذلك ولا حتى بل
 هو مبطل فيهما وقيل أنه من منى وفيه دليل على أنه يستحب لمن بلغ وادى بحسره أن كان

٢٧ قيل ح اللهم صممها ناهية القسط لا في الكلام في التفرق بين الطاعون
 والوهابيل جدا (ولا) يدخلها (الجبال) وهذا الحديث والذي قبله على فضل هذا البلد الطيب وحفظه من الكلاء
 الطاغية التي تفتري غيرهما من البلاد البعيدة وغيرها أخرجه أيضا في التفسير والطيب ومسلم في الحج والنسفي فيهما (من أنس
 ابن مالك رضي الله عنه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليس من بلد) أي من البلدان يسكن الناس فيه ولم يثن
 (الأسبغة) (الجبال) أي سبغة السبع الأعور قال في التفسير هو على ظاهره وهو معصدا بالجهود وشاذين حرم فقال المراد

[illegible]

ما كان يعرف لدايته وان كان ما شاع في شبه قريه فرماها الخسافي الكلام على
الري (ومن عرف كل حال الجاهلية لا يقضون من جمع حتى تطلع الشمس ويقولون
أشرق نبي لم يلقها النبي صلى الله عليه وسلم فأفاض قبل طلوع الشمس واما الجاهلية
الاسلامية فكانت تدري ان جدها ابن ماجه اخو نبي كعبه انفسه قوله لا يقضون
بعض اوله أي من الزوال في قوله أشرق ففتح العزم ففتح لغيره من الأشراف أي ادخل في
الشرق وفتح بعضهم انه ثلاث فصبغه بضم السين المهملة من شرق وليس واضح
والحق تطلع عليه الشمس قوله نبي ففتح المثلث وكسر الموحدة وسكون القصة
بعد هاء الموحدة وهو جمل معروف بفتح واو اعظم جبالها قوله فأفاض قبل طلوع
الشمس الاثارة للجمعة كما قال الاصمعي ولقد أتى داود ففتح قبل طلوع الشمس قوله
كعبه قال الطبري معناه كعبه دفع وهو من قولهم أهل القرى اذا أسرع والحديث
فيه مشروعة الدفع من الموقف بالزوال قبل طلوع الشمس عند الاشارة وقد نقل
الطبري الاجماع على انهم لم يقف فيها حتى طلعت الشمس فأتى الوقوف قال ابن المنذر
كان الشافعي وهو واهل الطائفة يقولون يتأخر هذا الحديث عما ورد في معناه وكان

عالمی بری انڈیئم ابل الاسفار وهو محدود بالنصوص (ومن فائشة طات کات

سورة امراءه ضمة ثبوتها ستاذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يخطب من

جمع بليلى فاذن له 'استفق عليه' وعن ابن عباس قال: أدامن قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم

باب المذاقة في شعبة أهل رواد الجماعة وعن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه

والله أعلم أدركت هذه الناس من المزدلفة بلبيل روماً جده وعن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم

ووضع (الرمزي) قناريسطة بغضائلته وكسر الموحدة بدها مهبطه ففقد أي

بطيئة الحركة لعظم جسمها القوي في ضعفه أهله الضعفة بفعل الشد المهمة والعين

الهمة جمع ضعيف وهم النساء والميآن والخدم قوله أوضع أي أسرع السهم بابه
في الأوضع الموضع أو وضعها كما في أضعها في موضعها أي أضعها في مكانها

مضبوطه وتفسره وحديث عائشة وان اس وان عمر فها دليل على جواز الاغاضة قبل

طالع الشمس وفي بقية برجس البطل ان كان من الضعفة وحديث جابر يدل على انه

دجل وفي لفظ فيخرج الله الى الدجال كل كافر منافق ومهدد
بشرع

الماضي انه لا يدخل المدينة وحب الرجال لان المراد بالحب ما يصل من الفزع من ذكره

من العاصم في معناه، أو خاص بنامه، وذا من فلا مانع أن يكون هذا الزمان هو الماد ولا يلزم

ثم أخرجه مسلم في الفتاوى والسنن في المصنف (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال

1. *Journal of the American Medical Association*, 1997; 277: 1027-1031.

حدثنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حديثا طويلا من الحديثين من قالوا لعلي بن أبي طالب (عليه السلام) انك لم تأخذ من الدنيا شيئا الا ما كان لك فيه حظا من الدنيا ان قالوا يا بني الجبال وهو حرم جليلان ههنا ههنا في الدنيا يذوق بعض السباحة في بلاد شبة) بكسر الهمزة وفتح الجيم حبة وهي الارض فاعلموا ان الموحدة ولا يمكن ان يكون شيئا الا ما يذوق من الدنيا في الارض من حيث سباحة في البحر (فان قيل فماذا كان في الجبال) (ومشروا من عرشهم الناس اكون من خواتم) ثلاثين الرواية كبرياهم بن خنسان عن مسلم كافي في حقه انه يقال انه انظر وكذا حكمه معمر في جملته وهذا التمام على القولين كما انظر في المتن لكن في بعضه

ويستعملون ويصلون ويكون اسم هذا الرجل انظر في حقه وليس بذلك انظر (فيقول) الرجل (اشهد انك الجبال الذي حدثت عنك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حديثه فيقول الجبال) لمن مع من اولاد الله (ارأيت) أي اخبرني ان قلت (هذا) الرجل (ثم احبته هل تشكون في الامر فيقولون لا) أي اليهود ومن يصدقه من أهل الشافعية أو الصدوق يقولون ذلك خوفا منه لا صدقه عليه أو يصدرون ذلك عدم الشك في كرمه وانه رجل والاول اظهر وأوضح (فيقوله ثم يسمي) بقدره الله تعالى وشيئته وفي مسلم فيما روى الجبال في شيع فيقول خذوني فغير سمع ظهوره ويطنه ضم فيقول أو ما ترون مني قال فيقول أنت المسيح الكذاب فتنذر الناس من مفرقه حتى يشرق فيجد جليسه قال ثم يسمي الجبال بين القطعتين ثم يقوله ثم يستوي قائما (فيقول حين يصبر الله ما كنت قد أشد به في اليوم) لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم

يشرح الاسراع بالشي في وادي عسمر قال الاندلس وهو خمس اقدراع وخمس اذرع واربعون دراما والشارع الاسراع فيه لان العرب كانوا يفتنون فيه ويذكرون مفاتيحهم فاشتبه الشارع خلفهم وحكي الراقي ربهما ضعيفا انه لا يستحب الاسراع بالشي

(باب روى جرة القبط يوم الضرر وحكمه) (عن جابر قال روى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجرة يوم الضرر وهي اما بعد فاذ انزلت الشمس اخرجها الجماعة وعن جابر قال رأت النبي صلى الله عليه وآله وسلم روى الجرة على راحلته يوم الضرر ويقول تاخذوا حتى تناسككم فاني لا ادري على لاج في يد جني هضموا ما جسدوا وسلم والناسي هوى عن ابن مسعود انه انتهى الى الجرة الكبرى ليل البيت من بيانه وعن ابن مسعود روى بهج وقال هكذا روى الذي انزلت عليه سورة البقرة فشق عليه وسلم في رواية الجرة العقبه وفي رواية لاج طاه انتهى الى جرة العقبه فرما على بن الوادي بسبع حصيلات وهو ان يكتب بكم مع كل حاصلة قال اللهم اجسد جسمي وروا في جملتها ثم قال ههنا كان يقوم الذي انزلت عليه سورة البقرة قوله الجرة يعني جرة العقبه قوله يوم الضرر يعني لاج طاه فان هذا الوقت هو الاحسن لسمع واخذت من رماح قبل البقرة فقال الشافعي يجوز تقديمه من اصف السبل وانه قال طاه والسبي وقالت الحنفية واحدوا مني والجمهور انه لا يروى جرة العقبه الا بعد طلوع الشمس ومن روى قبل طلوع الشمس وبعد طلوع الشمس جاز وان رماها قبل الغبار أو وحكي المحدث في الصبر من العترة وانما الشافعي ان وقت الرمي من ضي يوم الضرر واستدل الشافعية بان وقت الرمي من وقت الضي جسد في الباب وبحديث ابن عباس الا في قالوا وادابا سكان من رخصه النبي صلى الله عليه وآله وسلم منه ان يرمى قبل طلوع الشمس فمن لم يرمه في اوله واجه الجمهور فري قبل الغبار جسد في اسماء الا في قوله كنهه بالناسي سباحا ولا حاجة الى الجمع منه وبين حديث ابن عباس يحمل حديث ابن عباس على الحديث كرم صاحب الفقه قال ابن المنذر السنن لا يروى الا بعد طلوع الشمس كما

والهمل اخبرنا حلافة الجبال انه يسمي القبول عزادت بصيرة متبنا السلامة (يعمل الجبال انقله فلا يسلط عليه) أي على قلبه لان الله تعالى يهزمه وذلك لا يقدر على قتل ذلك الرجل ولا يقرب من حيث يخطئ امره وفي مسلم ثم يقول اني ارجو ان ياتي الناس اليه لا يقبل بمعنى باعدين الناس قال غيا خذ الجبال حتى يذهب فيصير ما بين يديه التي ترقوه فمما فلا يستطاع اليه سبلا قال فاخذ يدهور وجميعه فشق في حبيب الناس انه قد فقه الى النار وانما في في الجنة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذا اعظم الناس شهادة عند رب العالمين وحديث الباب أخرجه البخاري أيضا في التقرير هكذا مسلم وأخرجه

وحدثتو صفة ثانياً العاصم التي صفتتومعاً واني العدة اسبقهم فعمل على الله ان لا تمنع من ان يصلى الله عليه وآله وسلم
 بالقدس المذكور في (من أنس) بن مالك رضي الله عنه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم) انه (قال اللهم اجعل بالدينه ضيق)
 تنبيهه ضيق بالكسر قال في القاموس مثرو ضفاً مثلاً وأضفت المثل الى ما زاد ليرى ان الضعيف يكون مثله وثلاثة
 أمثله لانه زاد فيهم محسوس وقول الله تعالى يضاض لها المذابح ضيق أي ثلاثة أمثله ويجوز يضاض يصعل أي الشئ
 شيئاً حتى يصير ثلاثة انتهى وقال الله تعالى في الوصية يصف نصيب ٢٩٢
 انه مثلاً ويصفه ثلاثة أمثاله

علا بالعرفى الوصايا وكذا في
 الاثار يرمحوه على ضعف درهم
 فيلزم درهمان لا العمل بالصفة
 والمعنى هنا اللهم اجعل بالدينه
 مثل (ما جعلت بك من البركة)
 أي الدينونة فهو يجعل قسره
 الحديث الآخر اللهم بارك لنا
 في صلاتنا وسدنا فلا يقال ان
 مقتضى اطلاق البركة ان يكون
 ثواب صلاة المدينة ضيق ثواب
 الصلاة بمكة والمراد عموم البركة
 لكن خفت الصلاة ونحوها
 بدليل خرسي فاستدل به على
 تفصيل المدينه على مكة وهو
 ظاهر من هنا بل يمكن ان يلزم
 من حصول الفضيلة المقصود في
 شئ من الأشياء ثبوت الفضيلة
 على الاطلاق وايضاً لا يفتى
 تضعيف الدعاء لمدينة على فضلها
 على مكة اذ لو كان كذلك لزم ان
 يكون التسليم واليمين افضل من
 مكة فتقوى في الحديث الآخر
 اللهم بارك لنا في شامنا وديننا
 أحاديثاً لا نوهو باطل لما يعنى
 التكرير قلنا كيد المعنى واحد
 قال ابن حزم لا لغة في حديث

تعالى في ذلك فلتقرحوا السهمي والاولى ان يقال انها قلبت لانه لا يورودها في كتاب الله
 تعالى وفي كلامه صلى الله عليه وآله وسلم وفي كلام فضلاء العرب وقد قرأهم احسان بن
 عثمان وابن أنس والحسن بن أبي جابر وابن هرم بن واين سيرين وأبو جعفر المدني والسلي
 وقتاد بن أنس وهلال بن يساف والاعمش ومروان قاتد البياض بن الفضل
 الاصولي قال صاحب العوام وقد جاز من يعقوب كذلك قال ابن عطية وقرأهم ابن
 القطيع وابن عامر وهجر اجتماع من السليين كثير فوما قبله ابن عطية عن ابن عامر هو
 خلاف قرائته المشهورة قوله لعل لا يجزى بعد حق هذه إشارة الى توقيعه واما علامهم
 بقره وقام على الله عليهم وآله وسلم ولهذا صحت الوداع قوله الى الجرة الكبرى هي
 جرة العقبة قوله لجعل البيت من يساره انه يصيب لمن وقف عند الجرة ان يعمل
 مكة من يساره قوله ومن من جنته انه يستحب ان يعمل في على جهته ويستقبل
 الجرة بوجهه قوله وري يسبح فيه دليل على ان رى الجرة يكون يسبح حساباً وهو
 يرد قول ابن عمر ما انى رمت الجرة فبسط أو يسبح وساقى في باب الميت حتى تمسك
 لقوله وري من يجاهدنا لاني على من رى يستمن طلوس يصدق شئ وعن مالك
 والاوزاعي من رى باطل من سمع وفاته التذكار يصير يدم ومن الشافعية في تركه يستند
 وفي تركه صانعتان مدان وفي ثلاثة فأكثروا ومن الحنفية ان تركه أقل من ترك الجرات
 الثلاثة فنصف صاع والافلام قوله سورة البقرة نخصها بالذكر لان معظم احكام الحج
 فيها قوله يكبر مع كل حصة فيه احتساب التكبير مع كل حصة وقد استدل بهذا على
 اشتراط رى الجرات واحدة تصدوا احد من الحصى لان التكبير مع كل حصة يدل على
 ذلك وروى عن هذا انه يجرى ويكبر لكل حصة كما تقول في الاسم يجرى مطلقاً وقال
 الحسن البصري يجرى في الجاهل فقط وقال الناصر والحنفية والشافعية يجرى من
 واحدة مطلقاً وقالت الهذلي لا يجرى بل يستأق قوله وقال اللهم اغفره احتساب
 هذا الدعاء التكبير قال في الفتح واجعوا على أن من لم يكبر لاني عليه السهمي (ومن
 ابن عباس قال قد استأرسل الله صلى الله عليه وآله وسلم اخيه عيسى صيد المطلب على
 جرات تسمن جمع لجعل يلعب الخبيثة ويقول أي لا ترموا حتى تطلع الشمس ورواه
 الترمذي وصححه الترمذي ولفظه قد مضى أهله وقال لا ترموا الجرة حتى تطلع الشمس

الباب لسم لان تكبير البركة بما لا يستأق افضل في أمور الاخرة ورواه صاحبان البركة اعلم من ان مسكون في أمور الدين
 أو الدنيا لا يسمي التمسك الزيادة في الأمور الدينية ظاهراً في حق الله تعالى من الزكوات والكفارات ولا جاز
 في وقوع البركة في الصاع والمذوق في الزوى الظاهر ان البركة حصلت في نفس الكيل بحيث يكتفي في الدنيا من لا يكف في
 غيرها وهذا امر محسوس عند من سموا وقال الفرطاني اذا جعلت البركة فيها وحصلت البركة في الدنيا فلا يستأق ورواهما
 في كل حين ولكل شخص وقال ابو موسى خضع حاجكة ان المراد ما أشيع فهو كبر جلا أشيع كبر جليلين والمدينة ثلاثة

قدّم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة يوم الاثنين لاثني عشر ليلة خلعت من ربيع الأول ما حرم به النور على كتاب
 الصبح من قرطبة (في غير شهر) أبو بكر (الصادق) (دليل) يرضي الله عنه (تلك) أو يكون إذا أُنشد له النور يقول له كل
 انصرتي معي (في غير شهر) في المساء ليلة الثلاثاء في ليلة أتم صبا ما روي صبحه وهو شريف المقدلة في ليلة الموت
 أدنى أي أقرب (من شهر القعدة) ٢٩٤ يكسر التين أحسنه التمل التي تركه حتى يروحها (وكان بلال)

وعن جارية كانت أصل التي صلى الله عليه وآله وسلم بأمر ليلة القدر فمشت الجيرة
 قبل الصبح فمشت فاطمته وكان ذلك اليوم الذي يكون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم في منتهى رداءه أي إذا ذهبه ومن حياءه صلى الله عليه وسلم أسما أُنشأت ليلة جمع
 ضد المزدلفة فقامت تسلي فسلمت ساعة ثم قالت يا بني هل غاب القمر قلت لا فقامت
 ساعة ثم قالت يا بني هل غاب القمر قلت لا فسلمت ساعة ثم قالت يا بني هل غاب القمر قلت
 نعم قالت فاحملوا فأرسلوا فمضوا حتى دبت الجيرة ثم رجعت فسلمت الصبح في منزلها
 نقلت إليها حياءه ما رأوا إلا القدر فسلمت قالت يا بني إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 أدنى فظن من تلقى عليه ومن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث جميع
 أسلمة الصبح يوم القدر وهو الجيرة مع القبر ورواه أحمد حديث ابن عباس الأول
 أن رجلا أيضا الطحاوي وابن حبان وصححه وصححه مالك في القدر وطرق وصحبت
 عائشة أخرجه أيضا الحاكم والبيهقي ورواه جلال الصبح وحديث ابن عباس الثاني
 أخرجه أيضا الطحاوي ولفظه معنى التي صلى الله عليه وآله وسلم مع أهل
 وأمره أن يرى مع القبر وهو في الصبح بلفظ كنت فحينئذ لم رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم في حفنة أهل من دقة إلى الصبح قوله الحجة منصوب على الاختصاص
 أو على التدب قال في النهاية تصغيرا غلة يسكون القبر وكسر الهمزة مع ظلام وهو جائز
 في الضياء ولم يرد في جميع السلام الحجة والماوردة في تفسير القين والمراد بالاحقة
 السنين ولقد حفرهم قوله على جرات بنهم الحماهمة والميراجح نحو وجر جمع
 لجر قوله فجلس على ظهره في الماء الصبيغ الطاء المهملة وبداها صمها فصار
 الجوهري الطبع الضرب الذي على الظهور من الكتاب انتهى وأما فصل ذلك فملاحظة
 لهم قوله أي بنهم الهمزة فوقع البناء الموصوفه وسكون ياء التصغير وبداها فون
 مكسورة نيا لتدب بالتحفة كذا قال ابن مديان في شرح السق وقال في النهاية
 الأسي بوزن الأسي تصغيرا لا يابوزن الأعي وهو جمع ابن قوله حتى قطع الشمس
 استدل بها من قال أن وقت يوم جرة العقبين بعد طلوع الشمس وقد تقدم الكلام
 على ذلك وأما وقت روى نسفا في باب الحديث في قوله قبل القبر هذا مختص
 بالنساء كما استدلنا فلا يصلح نقله على جواز الزيادة من هذا الوقت لوجود الآية

رضى الله عنه (إذا علم) أي كل
 عنه الجوهري يرفع مضروب يفتح
 العين أي صوبها كالصبة يعني
 مقبولة حال كونه يقول
 الآية شمرى هل يقول له
 بواحد ويروي يفتح (وحول
 آخر) يكسر الهمزة والتشديد
 المعروف (وجليل) يفتح الجيم
 ثبت خفيف وهو الشام وأشدّه
 الجوهري في ما دخل على حوله
 وأما (وحي) وروى ما سجدته
 يفتح الميم وكسرها وفتح الجيم
 والقون المشددة موحى على
 أميال يسمن من مكة ناحية
 مر القهران وقال الزيد في
 يرمي من مكة وهو سوق حبر (وحي
 يسون) أي يظهر (في شامة)
 بالثنية المجهة (وطبيل) يفتح
 الطاء وكسر الجاء جبال على
 نحو ثلاثين ميلا من مكة أو الأول
 جبل من حدود حرش مشرف
 هو وتقع على حفنة أو عيان
 قبل وليس هناك الشان ليلال
 بل ليكرى غلب بن عاصم بن
 أنكر بن مناض الجوهري
 أنشدتها عند ما تنهم نراة

من مكة وأما كيف تروى أبو بكر رضى الله عنه ما أخذ النبي بما يفعله من الموت الشامل
 لا يصلح والقبر يبذل رضى الله عنه في الرجوع إلى وطنه على عادة الفري فظهر ذلك قبل أبي بكر على شعب من الحصى
 رضى الله عنهم (قال) أي بلال اللهم العن شيعة بنو سبعة وأمية بن خلف كما أخرجوا أي اللهم أبعدهم
 وحمل كما بعدونا (من أرضنا) مكة (الأرض الوفاء) الهمزة والمدودة ينصر الموت القريب ريد المدينة (ثم قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم اللهم جيب البنا المدينة كجنانك وأشد حبا من حبنا مكة (الله) يفتح لكان في صاعنا وقد ما)

التفتحة

صالح المدينة وهو كل من يسير في ربة أمداءه للندخل ولثبته على الجبال ورغلان في غيرها والثاني يقول أي حنيفة وقبل
 يحتمل أن يكون أي من أهل مكة ما كان يملأ من غلاتها وأخرتها (أو جميعها) أي المدينة (الثاني) أي الأرض (أو النخل) حاما
 أهل الحنيفة بضم الحيم. يحسبون الحنيفة أهل مصر وشعباتها كانت لذلك دار شر لا يشغلوا بها من معونة
 أهل الكفر فلم يزل من يومئذ أكثر بلادا حتى لا يشرب أحد من ملأها إلا حراما (الثالث) أي عاتكة بمعنى الله معها (وقد سئنا
 المدينة وهي أو يارضن أهل على وزن أصل التفضيل أي أكثره ٢٦٥ وأشد من غيرها) ثالث فكان
 بطنان بضم الباء وأدلى حصرا
 المدينة (بصري بضم لا) بفتح
 التوت وتكون الحيم ما يبرى
 على وجه الأرض قال الرازي
 (ثمن) عاتكة ماء أجنأ أي متغيرا
 وغرضها بذلك بيان السبب
 كثرة الواء بالمدينة لأن الله
 الذي هدمه صفت به حدثه
 المرض وهذه الحديث أخرجه
 مسلم أيضا في الحج وهذا آخر
 كتاب الحج وقد بسطنا القول
 على أحكام الحج ومساكنه
 والعمرة وما يتصل بها في كتابنا
 رحمة الصديق إلى البيت
 العتيق وتصفاه السق المأثورة
 في ذلك من النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم وهذا آخر أبواب
 فضائل المدينة المكرمة وقد
 ورد من عمر بن الخطاب عند
 البخاري في هذا الباب أنه قال
 اللهم ارزقني شهادة في بيتك
 واجعل موتي في بلد رسولك
 صلى الله عليه وآله وسلم وفي هذا
 طلب الموت بالمدينة الظهارة
 لنبته إليها كبيتها سكا وأعلى

القاسية بخلاف ذلك كما تقدم ولكنهم يرون أن معهن من النضفة كالعيد
 والصدان أن يرى في وقت معين كالحديث أصا وحدث أي حبس الآخر قوله
 فافقت أي ذهبت لطوائف الأفاضة ثم رجعت إلى الحق قوله يعني هومن تفسيرا في
 داود قوله عندها يعني ضمام مكة أي في بطنها القسم قوله فارتحلوا في روايته لم
 فارتحل أي قوله باهتزاز بفتح الهاء والنون وقد سكن التوت بعد هاء متحركة
 وأخرها ما سكتة هذا القطف كما من شي لا ذكر ما هو معنى ما ذكره قوله ما أراها
 بضم الهمزة يعني القطن وقد وادى فتمسك القطن بالجزم وقد وادى الحوطا قد بسطنا
 بغلس وفي رواية أي داود أن رمنا بالجرة بلسل وغلسنا قوله إذن قطعن ضم القطة
 ألجسمة جمع لطيفة وهي المراتق المودج ثم أطلق على المراتق لطفه في هذا الحديث
 دلل على أنه يجوز التساوي بغير تالفة في النصف الآخر من الليل وقد تقدم
 الخلاف في ذلك واستدل على إسقاط المرور للمشعر عن الطينة ولأنه على ذلك
 لأن طائفة من السكون من المرور للمشعر وقد ثبت في الصلوة وغيره من أين عراه
 كان يقدم نسخة أنه يفقون عند المشعر الحرام بالزلف قبل ثم يقدمون من صلاة
 الفيروز ورمون قوله مع الغير في دليل على أنه يجوز التساوي من معهن من النضفة
 الرمي وقت الغير كالتقدم

باب النحر والحلق والتقصير وما يباح عندهما

(عن انس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن من فاق البحر فمرها ثم أتى حنزة
 بني وغمر ثم قال فالحلق خذوا وأشار إلى جانبه الأيمن ثم الأيسر ثم جعل يعطيه للناس
 رواه أحمد وسلم وأبو داود وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 اللهم اغفر لمصطفى قالوا يا رسول الله والمقصرون قال اللهم اغفر لمصطفين قالوا
 يا رسول الله والمقصرين قال اللهم اغفر لمصطفين قالوا يا رسول الله والمقصرين قال
 والمقصرون يمتحنون عليه) قوله إلى جانبه الأيمن فيه استصحاب السد حتى حلق الرأس
 بالشق الأيمن من رأسه وأهلوق وهو من الجانب الأيمن وقال أبو حنيفة إذا اجتنبه الأيسر
 لأنه على من الحلق والحديث برهله والظاهر أن هذا الخلاف يأتي في نفس الشاوب
 قوله ثم جعل يعطيه الناس فيه مشروعية التبرع بشعر أهل الفضل وهو وفيه دليل

وهما ما دعوا به على ما يوافق الله في ما أمر ما إذا شاور في هذا إشارة إلى حسن انتقام قضا الله تعالى أن يمتن بالأسنى
 وأن يعين على ختم هذا الشرع ويرغبنا إلى العمل الأسنى الله على كل شيء قدير وبالاجابة جدير

باب الصوم

ذكر الصوم متأخر من الحج أتبع من ذكره عقب الزكاة لاشغال كل منهما على ذلك المثل فخر في الصوم موضع الاتاخير وهو
 ربيع الأيمان لقوله صلى الله عليه وآله من صام الدهم نصف الصبر وقوله الصبر نصف الإيمان

والتي نعتية بتقديم البسطة والصواب والسياسة في القصة الأولى والثانية في الشعر عاصلة عن غير من
التي في الشعر عاصلة عن غير من الشعر عاصلة عن غير من الشعر عاصلة عن غير من الشعر عاصلة عن غير من
الكلام قال الرافعي هو الامانة من الفعل ولا قال قبل القوم للملك من السوء وما في الشعر عاصلة الملك
التي من تناول الطعام والشرب والاستقامة والاستقامة من القبر الى المغرب ولا التي من انما الايض اليانبا
الاسود من تناول الاطعمة ٣٩٦

على ما هو شعر الأدهي وبه قال الجمهور وقد تقدم الكلام على ذلك في أبواب الظهور
في إمامهم المظهر لمقتضى نقد أبي داود وأحمد كذا في رواية الصائري ونفسه دليل على
الترحم على أبي وصدم اختصاره بالثبوت لإجماع الجمهور من هو مصنفه على نحو
تقديره على الجمهور ويؤيد بعض الثقلين والتدليل على أن الحق أفضل من
التصوير لتكره وصلى الله عليه وآله وسلم في الحقيقة لم يقبل من ذلك إلا ما يقصر عن
المراد الأول والثاني مع سؤ الهمم في ذلك وظاهر صفة الحقين أنه شرع خلق جميع
الأمم لانه الحق يقتضيه السبقة إلا ما لا يلي خلق بعض رآه أنه سخطه إلا بما رآه
قال أبو جوب خلق لجميع أحوالهم واستبهم الكون من الثاني ومرتبة بعض
جندهم واختاروا في ذلك من الخفية الرابع أن أبي جوب قال التصديق
الناهي أكل ما يوجب خلق ثلاث شعرات على وجهه لبعض أصحابه شعر واحد وهكذا
للتلاف في التصديق وقد اختلف أهل القول في خلقه هل هو كذا أو قليل مختار ونذهب
إلى الأول الجمهور وإلى الثاني طه وأبو يوسف وأبو أحمد وبعض المالكية
والشافعية كرواية من ضعة فوتر جماعاً وأبو طالب الهادي والقاسمي وقد استشهد أيضاً
في الوقت الذي قد مر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذا القول فقبل أن
كان يوم الحديفة وقبل في حجة الوداع وقد ثبت على الأول ما حديثي وعلى الثاني
حديث آخر وقبل أنه كان في الموضع أشار إلى ذلك التوروي وبه قال ابن دقيق العيد
قال الحافظ وهو التعيين لتظاهر الروايات في ذلك والموضعين وهذا هو الرابع لأن الروايات
القاضية بذلك كان في الحديفة لا تنافي الروايات القاضية بأن ذلك كان في حجة الوداع
وكذلك العكس فتوجه العمل بما في جمعها أو يلزم ما عدلت عليه وقد أطال صاحب
الفتح الكلام في تعيين وقت هذا القول فمن أحب الإطالة يجمع قول هذا البحث
فليرجع إليه (وعن ابن جرير رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يدركه
وأحدى ظاهراً من أمره فمات به في قلن ما لا تأتلف لفظاً قال في غللت حديثي ولم يمت
أحدى فلا أحل حقاً حل من حقّي وأحلفني رأيي رواه أحمد وهو دليل على وجوب الحق
وعن ابن عباس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس على القساة
خلق إنما على القساة التصديق رواه أبو داود والدارقطني حديث ابن جرير في الضاري

أعطاهما كسر النفس وقهر
الشیطان فالتسبب في سر
النفس يرده الشيطان والنجوس
تسري في الروح وترده الملائكة
ومها التي تعرف قدرته
الله عليه بالذات على منع منه
كثير من الفسقا من فضول
الطعام والشراب والتسكاح
فانه يستنصحه من ذلك في وقت
مخبر عن حصول المشقة
ذلك من كره من منع ذلك على
الاطلاق فيوجب ذلك شكر
نعمته الله عليه بانقضى وعده
الى راحة أشبه المحتاج
ومواساة ما يمكن من ذلك (من
أي سر يرضي الله عنه ان
تقول الله على الله عليه) وآله
(ولم قال السيامج) (بضم
اليم وتشديد التاء) أي وقاية
وسفرة من المخاصة لانه يسر
الشهوة ويضعفها وقيل من
الزلافة اسما لمن الشهوات
والنار محفوفة بالشهوات

وعند التمدى وسعد بن منصور بن قتيبة عن النازق قال سألني
من حديث عائشة عنده ولهن حديث عثمان بن أبي العاص السيام جنة بكعة أحدهم من القتال ولا جد
من حديث أبي هريرة جنة حسن حسين بن النازق ولهن حديث أبي سعيد بن الجراح السيام جنة ما يضرها
وقد أوردني أبيه وقلت لهم ما داود وفه تلازم الاخرين لانه اذا سكن قلبه عن العاصي في الدنيا كان
سحقا لمن النار كان وجوب موته في زمان في غيبه من السنة الثانية من الهجرة قال تعالى كسبوا لك السوء كما

كتب على البراقع في كل موضع من المصالحات كتابه الأصلي الذي كان يكتبه وأما في آخره فاستاد بمجمل
وقد لم يسلط الحزم والقلم وقدمه فكان للشعر الطالع فيقول الشعر وهو قول الجهم (فلا يرت) أمة
لا تحسن السائق الحارم وهو يعلق على هذا قول الشاعر من مدحها عوفي وكعب بن الأشرف فقال يا ليت
أني لست بها أعدها (والشعر) أي لا يقبل فعل الجاهل كالساحر والمصرع ما وجدته في نسخة من مخطوط
فلا فتى ولا حاد ولا عذبة عن في الخط على الإطلاق كما كان

أولئك هم الذين يبيعون نفوسهم
 دافعهم وأولئك هم الذين يبيعون
 القتل يعني للجن والدمابة
 أير صالح فإن ما به أهدأ وأقاله
 المراد بالباعية التي لها
 ولسمد ينصوران ما مأخذ
 أو ما راجع إلى بائنه لبقظوان
 شبه الإنسان فلا يكلمه ويخبره
 عند أحد ولا يخرج من أي شيء
 هريرة فإن شئت أهدأ إلى
 صام وإن كنت قائما فاجلس
 ولا جدو القمدي عن أي حريرة
 فإن جمل على أحد كم جمل
 وهو صام والساني من بائنة
 وإن أصر جمل عليه فلا تشبهه
 ولا به (فيلق) فليسه أو
 جلم (الصاهر) فقاما
 قال فقاما أن يكف عنه
 والادفع بالاشق فالأش
 والقلع قائما في المصاحب أن
 هذا القول على تأكيد النسخ
 فكان يقول لخصه إلى صام
 تحذير أو تذكير بالوصد الموجه
 على من انتشر مودة الصائم
 ونذير إلى تنقيص أجره بإيقاعه
 الشائنة أو يذكر تقصيد

عن شخص واحد لكن ليس فيه ولا حتى رأس واحد من بين مياس أخرجه أيضا الطبراني
والدقوي اسنادا متصفا في الخبر عن ابي اسحق النخعي وسننه الحافظ في اسناد ابن
القطيب بن عبد الله بن الخزاع فاسم هذا اسند حديث ابن عمر على انه يعين الحاقق على
من لم يدر سوء حال اجهور كاحمد بن بطلال وقالت الخشبة لا يمين بل انشاء قصر
الذي في الخبر وهذا القول الشافعي في الجلب في اليوس الا في الجلب مرسى لا يمين ولا يمين
ان الحديث الذي ذكره المصنف دليل صريح يؤيد به ان الحلق معاد من ساء على الله
عليه وآله وسلم في وجهه كافي جميع البخاري عن ابن عمر ان الذي على الله عليه وآله وسلم جلق
في وجهه قوله ليس على القسا الحلق الخ في دليل على ان الم شروع في حقن القصور وقد
حكي الحافظ الاجماع على ذلك قال جمهور الشافعية قال حلف ابراهيم قال القاضي
ابو الطيب القاضي حسين لا يجوز وقد اخرج الترمذي عن حديث على عليه السلام
نهى ان يقتلوا المرءة سدا (وعين ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ان ارميت المرأة فقد سكت لكم كل شيء الا الاستحلال رجل والطيب فقال ابن عباس
اما ان اقتلوا ميتا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فليخبروا عنه بالملك اقطيب في كلام لا
زوا احد ومن عاقبة قالت كنت اطيب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل ان
يحميهم ويوم الحرق قبل ان يطلقوا باليت طيب فيمسك مستحق عليه و القسا طيب
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم طرعه حين اُتوا ولعله لما رأى جرة العقبة قبل ان
يطلقوا باليت) حديث ابن عباس أخرجه ايضا ابو داود والشافعي وابن ماجه عن
حديث الحسن المرئي عنه قال قال البدر المنير اسامه بن منسب قال قاله القنذري الان يصي
ابن معين وغيره قالوا يقال ان الحسن العرني لم يسمع من ابن عباس وفي الباب عن عائشة
في حديث الباب عندنا احمد ابو داود والدارقطني والبيهقي عن فروة بالقنطرة اريستم
الجرة فتقتل لكم الطيب والتائب وكل من الاقضاء وفي اسناد الطحاوي بن اربعة
وهو مضمون عن ام سلمة عندنا ابو داود والحاكم والبيهقي نحوه وفي اسناد محمد بن اسحق
ولكنه من حديث قوله فتقتل لكم مسكلم في الاقضاء استدلته بالغة
والخشبة والشافعية على انه يحمل على جرة العقبة كل مخلوق من مخلوقات الاسرار

٢٨ نين ع المتع العمل الصوم فيكون من اطلاق القول على الكلام التفسير ولما ركزت الصوم سنة اذ
 صاحب من ان يؤخذ بما فيه ان يؤخذ قال في التفسير واتفقت الروايات كلها على انه يقول في ما من المعنى فليقل ذلك
 ولا تضابط التي يكلمه أو يتولها في نفسه وبالتالي يرم القول ونقله في الرافعي من الاثني عشر التولي الاول في الازكار
 وقال في شرح المهذب كل منهما احسن والقول بالان اقوى ولو سلم مال كان حسنا وقال الروايات ان كان رمضان فليقل
 بلسانه وان كان غيره فليقل في نفسه ولدي ابن عمر في موضع اختلاف الطلوع وايضا في الترمذي فقل بلسانه قطعا وما

في يوم الجمعة فقامت كعبه الاثر باربعته او من خطبته بذلك وقال الزركشي معنى مرتين أي يقول مرة بقلبه وحرة
 بكسرة (و) الله الذي نفس بيده) السهم حلة الشفا كذا (تخالف في الصائم) يستعمل السهم المشهور بالفتح وسماه
 السهم فيقال في المجموع انه لا يجوز للمراية فغيره والجمعة في الصائم ثلثه من الطعام وفيه راحة على من قال لا تثبت اليوم
 في الصائم عند الاضحية الا في ضرورة الشعر لثبوت في هذا الحديث الصحيح وغيره (أطيب عند الحسن ربح المسك) ورايهم
 والسهم يوم الجمعة وقد وقع خلافه ٢٨٨ بين ابن الصلاح وابن عبد السلام في أن طيبه أو نحوه التلويح هل

هي في الدنيا والآخرة أولى
 الآخرة فقط فذهب ابن حنبل
 السلام إلى أنه في الآخرة كافي
 دم الشهيد واستدل بروايتهم
 والتسائي وهو روي في التلويح
 باستناد ضعيف عن أنس
 مرفوعا يصرح بالصاغر من
 قبولهم يصرقون برح أنوارهم
 أنوارهم أطيبت عند الله من
 ربح المسك وذهب ابن الصلاح
 إلى أن ذلك في الدنيا واستدل
 بحديث جابر مرفوعا وما الثانية
 كان خلوف أنوارهم حين
 يموتون أطيبت عند الحسن ربح
 المسك وهذه المسئلة إحدى
 المسائل التي تنازع فيها واستشكل
 هذا من جهة أن الله تعالى
 حذره عن استعطية الروائح
 الطيبة واستنقذ الروائح
 النقيشة فان ذلك من صفات
 الطيوان مع أنه يعلم الشيء على ما
 هو عليه والخراب منه على أوجه
 قال لا تروى هو يمتاز واستعادة
 لانه يوت العادة بتسريب
 الروائح الطيبة من فاستعد ذلك
 من الصور لتقر به من الله تعالى

الا لو قلنا قلناه لانه لا يصلح بالإجماع قال المات والطيب وروى شعيب عن عمرو بن عمر
 وغيره ما قال المات الا التماسا للصداق حديث الباب ثم دعاهم وقد استدللوا بالحقون
 من الطيب بعد أن جرى بها أخرجه الحاشي من ابن الزبير أنه قال إذا رى البحر الكبري
 حل لكل شيء حرم عليه الا التماس والطيب حتى يزور البيت وقال ان ذلك من سنة الحج
 وبما أخرجه التسائي عن ابن عمر أنه قال إذا رى البحر حل لكل شيء الا التماس والطيب
 ولا يفتن في هذين الاثرين لا يصلحان لمعارضة أحاديث الطيب على فرض أن الأول منهما
 مرفوع فهو أيضا لا يعتد به يجب الاحتياط كونه ولا سيما هو مشتهى لعل الطيب
 قوله أطيبت ذلك أم لا هذا استتبعهم تقرير لان السمع لا يثبت ان يقول نعم وقد ثبت ان
 المسك أطيبت الطيب كاستقب قوله قبل ان يحرم فقد تقدم الكلام على هذا مبسوطا قوله
 ويوم التمر قبل ان يطوف بالبيت أي لأجل إحلاله من إحرامه قبل ان يطوف طواف
 الاضحية وذلك بعد أن روى بجملة العقيدة كما وقع في الرواية الأخرى

• (طيبه فاضة من مقيط طواف يوم النحر) •

(عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال طواف يوم النحر ثم يرجع فغسل الظهر
 بجن متفق عليه وفي حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم انصرف إلى المنبر
 فحرم ركب قافض إلى البيت فغسل بركه الظهر فحصر من سجد) قوله قافض أي طاف
 بالبيت وقوله دليل على أنه يستحب فعل طواف الاضحية يوم النحر أول النهار قال النووي
 وقد أجمع العلما أن هذا الطواف وهو طواف الاضحية ركن من أركان الحج لا يصح
 الحج إلا بوجوهه فاعلى أنه يستحب فعله يوم النحر بعد الرمي والعمر والحلق فان أخرجه
 وفعه في أيام التشريق أي أو لا دم عليه بالإجماع فان أخرجه إلى بعد أيام التشريق وأتى
 به بعد ما أجزأه لاثني عليه عند الجمهور وقال أبو حنيفة ومالك إذا قفوا لزمه دم
 أتوسس وكذا حكي الإجماع على فرضه طواف الزيارة وأنه لا يجوز له دم وإن وقت من
 يوم النحر الإمام المهدي في الصرموطاف الاضحية وهو المأمور به في قوله تعالى وليطوفوا
 ببيتك العتيق وهو الذي يقال له طواف الزيارة قوله فعل الطهر يعني وقوله في الحديث
 الا أن فغسل بركه الظهر ظاهر هذا التسائي وقد جمع النووي بأنه صلى الله عليه وآله وسلم
 أنما من قبل الزوال وطاف وصلى الظهر بمكة في أول النهار ثم رجع إلى منى وصلى بها

فألقى به أطيبت عند الحسن ربح المسك عند كمال يقرب إليه أكثر من تقرير المسك اليك وإلى الطهر
 ذلك أن شاذين عبد المروفي المراد ان ذلك في حق الملائكة وانهم يستطيعون ربح الخلوفا كره ما تستطيعون ربح المسك
 وقال ابن بطال أي أن كعبه الله هو سبحانه لا يوصف بالتم قال ابن المنير ولكنه وصفه بالتم ذل التوع من الإدراك
 وكذلك بقية المذكور المحسوسات يعلم اتصاله على ما علم عليه لانه خالقها لا يعلم من خلق وهذا مذهب الأشعرى وقبله أنه
 أنه لا يجوز في الآخرة حتى تكون نكته أطيبت ربح المسك أو أن صاحب الخلوفا يتال من الثواب ما هو أفضل من

بأنه لا يجوز أن يفتقر من آخر كائنه لا يستلزم العلم بالفضل المذكور لكن المدار في هذه الاشياء على الداعي القوي الذي
يؤيد صحة العمل وجوده وما لا شك ان من يمرض في سائر مشهوره وتشت من الاشتغال لثباته الى ان يفتقر الى حرق
الفضل يكن مرضه في ذلك لا يفتقر نفسه في تركه (الصيام) من بين سائر الاحمال ليس لقيامه فيه خطا او يوجب عليه أحد شيء
أو هو مريض ومن يرضى بغيره فله ان يصوم (وأما الجري) فيخرج الهمزة (ج) صاحبه وليس به ذلك لفضل أن ثواب الصوم أفضل
من سائر الاحمال لانه تعالى استأذنه ٣٠٠ الجزاء اليه وأخبره ان يتولى ذلك بنفسه وقد علم ان الكرم اذا تولى

الاعطاء يتيسر كان في ذلك
إشارة الى تعليم ذلك الصلوة
وتخصيه بقبضه متباعدة الجزاء
من غيره عدد ولا صاحب وهذا
كما روي أن من أحد قرأ آية
الكرسى عقب كل صلاة فاته
لا يولى بغير روح الله تعالى
قال في الفقه المتأخر العلم على
المراد به ما سمع أن الاحمال كلها
له وهو الذي يجرى به على افعال
أحد هاتين الصورتين لا يتبع فيه
الوجه كما يقع في غيره مستكناه
لما روي وتقدم ما من من أبي
عبيد وقتل أبي عبيد في غريمه
قد علم ان أعمال البر كلها له وهو
الذي يجرى بها فترى والله أعلم
انه امتاخص الصيام لانه ليس
يظهر من ابن آدم بغيره وانما
هو حق في الغلب ويؤيد هذا
التأويل قوله صلى الله عليه وآله
والم ليس في الصوم رياسته عليه
شبهه من قبله عن الزمري قد ذكره
يعنى مرسله قال وذلك لأن
الأعمال لا تكون الا لله كانت
الا للصوم قائما هو بالنية التي
هتفي على الناس هذا الوجه الحديث
هتفي انتهى وروي الحديث

المذكور السابق في التسليم طرق عن عقيل وأد ومن وجه آخر من الزمري موصولا عن أبي سلمة عن أبي هريرة أو
واستاده ضعف ولقنه السام لا يرضى قال الله عز وجل هرقى وأما الجري به وهذا الوجه كان طامعا للتعزير وقال الطبري
لما كانت الاحمال بدخلها اياها الصوم لا يطعن عليه بغير دفعه الا الله فاضاها الى نفسه ولهذا قال في الحديث يدع شهوته
من أجله وقال ابن الجوزي جميع العبادات تظهر بغيرها فلا أن يسلم ما يظهر من شوب بخلاف الصوم وارتضى هذا الجواب
المنزوي وأمره القرطبي والثاني ان المراد بقوله وأما الجري به اني أقرر بطلان مقارنوه بوجهه فباحتسابه ما عجز عن

العبادات قد يطلق عليها بعض الناس قال القرطبي أي اجازى عليه جزاءه كقولهم فيه تعين فقد ابروه فيه بانه وابتغوا
صالحه من سواه الا الصوم فانه لا يدرى أحسنه التائب ان معناه انما أحب العبادات الى والمقدم مندى والقليل من
حديث أبي اهلته من فوطا عليك الصوم فانه لا مثل له الرابع ان هذا الاضافة انما قللتها وتوطينت قال ابن النسيم
التقصيص في موضع التهنيت في مثل هذا السياق لا يفهم منه الا التثنية والتوطين التماس قال القرطبي معناه ان اعمال
العباد مناسبة لاحوالهم الا الصائم فانه مناسب بصفتين صفات ٣٠١ الخوف من ان الاستغناء عن الطعام

وتغيره من السموات من صفات
الرب جل جلاله فالتحق بالصائم
اليه بما وافق صفاته اخذاه
اليه السادس ان جميع
العبادات وفيها اعظم العباد
الاصيام ويؤيد رواية ابي جابر
عن ابي هريرة مرفوعة على العبد
كفارة الصوم ولان ابي هريرة
هو وهو عند ابي داود الطيالسي
واقرب الاجوبة التي ذكرتها
الى الصواب الاول والثاني وقال
الحافظ الشوكاني في فتاويه قد
اختف في تفسيره معنى هذا
اللفظ الواردة في الحديث اختلافا
طويلا حتى بلغت الاقوال الى
خمس وعشرين قولاً آخر اضافة
احدها ان الحسنه بشر ماثلها
للسبعة ضعف الصوم
فانه اكثر من هذه سياق
الحديث فان لفظه في الامهات
عكساً من ابي هريرة قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم
كل عمل ابن آدم يضاعف الحسنة
بعشر ماثلها الا الصوم
ضعف قال انه تعالى الصوم
فانه لو افاض على حقه يضاعفونه

أودعهم ثم لخلق أو التفسير ثم طواف الأفاضة وليصالح في ذلك أحد الأئمة إن بهم
المالك استثنى القارئ فقال لا يخلق حتى يطوف ويد عليه التوى والابجاع فالمراد
بإبجاءهم الدم على من قدم شاطئ شيء يعنون من الانشاء للذكورة في هذا القريب
الفتح عليه بأن فعل ما يخالقه وقدرى إيجاب الدم من الهدى والقاسم وذهب
جمهور العلماء من القتهاء وأصحاب الحديث إلى الجواز وعدم وجوب الدم قالوا لأن
قوله صلى الله عليه وآله وسلم ولا حرج يقتضي رفع الإثم والقضية عما لأن المراد بتق
الحرج نفي الضيق وإيجاب أحد ما فيه ضيق وأيضا لو كان الدم واجبا لينه صلى الله
عليه وآله وسلم لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز وبهذا يدفع ما قاله
الطحاوي من أن الرخصة شتمت بين كان جاهلا وناسيا لأن كان عاصدا فقبله القدية
قال الطبري لم يسقط التي صلى الله عليه وآله وسلم الحرج الا لو ساء أو القتل اذ لو لم
يمزى لاسر بالاعادة لان الجاهل والنسيان لا يضمنان غير اثم الحكم الذي يلزمه في الحج
كأن تركه الرأى وهو مائة أيام ثم تناسا أو جهلا لكن يجب عليه الأعادة قالوا ذهب
بعضهم لقول ولا حرج على الإثم فقط ثم خص ذلك ببعض الأمور وبغيره فإن
كان القريب واجبا يجب بتركه فليكن في الجميع والاقوال بخصيص بعض دون
بعض مع تخصيص الشارع للجميع شتى الحرج انتهى وذهب بعضهم إلى تخصيص
الرخصة بالناسي والجاهل دون العاصد واستدل على ذلك بقوله في حديث ابن عمر
فما سمعته يومئذ يستل من أمر ينسى أو يجهل الخ بقوله رواية لشخصين من حديثه
أن رجلا قال صلى الله عليه وآله وسلم لم تشرف فتركت قبل أن أدري فقال ارم ولا حرج
وذهب أحمد إلى اختصاص المذكور كما سكر ذلك مع الإثم وقد قوى ذلك ابن دقيق
الميد فقال ما قاله أحمد قوى من جهة أن اللجل دل على وجوب اتباع الرسول صلى الله
عليه وآله وسلم في الحج بقوله فخذوا عني مناسككم وهذه الأحاديث الرخصة في تقديم
ما وقع عنه تأخره فقدرت بقول السابق لم تشرف فتركت هذا الحكم في هذه الحالة وتيق
صورة العمد على أصل وجوب الإتيان في الحج وأيضا الحكم إذا تبي على وعجز عن
أن يكون معتبرا لم يضر طراحه ولا شأن أن عدم اتبعه وتساب لعدم المواخنة وقد
خلق به الحكم فلا يجوز ناظره بإلحاق العمد بالابساوه وأما التمسك بقول الراوى

ولهامه من أجلي الثاني انه يوم القيمة يأخذ حصاده ويجمع أعمااله الصوم فلا يسيل له دم عليه قال هذا ابن عينة وهو محتاج الدليل الثالث ان الصوم لم يعدمه فراقه وما عدا من العبادات فقد تقرب اليه غير موثر من عليه عقل ما ذكره السائل من أن أهل الملل الاخره يصومون لا تقصدوا الاثارة ولا الرضا وشباب عنه ما نذك ليس على طريقة العباد قبله فلو قصدت تصف الاخلاد وتقليلها كما يفعله أهل الرضا من زعمون انه أنشأ ادراك الحقائق ولم يكن في يدهم التقرب بذلك الكواكيب نحوها الرابع ان الصوم موقوف على قصد قوله تعالى اغايروا الصابر وفاجروهم بغير

الجمهورية العربية السورية على تسليم قذافي بشروطه على ما مضى عليه أميرة الخلداس ان هذه العبادة لا يمكن الخلط الفيزيائية
الكلية عبادة يقرن عليها العبادة بخلاف غيرها الساس ان هذه العبادة لا تصلح المباشرة للعبادة في نفس طائفة الأثر
ويعرض على هذه العبادة كره السائل من ان الإيمان لا يخرج من المذهب ويجب ضمان الإيمان فعل من أفعال التغلب لاس
أفعال الجوارح والمقصود منها أفعال الجوارح كإبداء عليه توفيق أول الحديث على عمل ان أقدم ولكن هذا الأمراض
الجماعية بعدد لسانه لا يصدق على ٣٠٢ أفعال التغلب انما أفعال وهذه نزاع وحسنى جواب لها جسد من

فما سئل عن غي الخ لاشعل بان اتقرب مطلقا غير امر بطواه ان هذا الاخبار من
الراي يبتلى بعلوم السؤال حسنه وهو مطلق بالنسبة الى حال السائل والمعلق لا يدل
على أحد المتضمنين بينه غلا في جهة في حال الصد كذا في القبح ولا اعتدال أحد السؤال
فصلى انصليما وهو لم يقع من جماعة كافي حديث أسامة بن ميمر في عهد الطحاوي
وقد مر كان اذ عراب يسألونك حديثه متنا في عباد قال خرجت مع النبي صلى الله
عليه وآله وسلم لحاجه فكان الناس ياوتونني فقلت يا رسول الله سمعت قبل أن أطوف
أو قمت شيئا أو أرتحت شيئا كان يقول لا حرج ولا حرج ويدل على تعدد السائل قول ابن
عمر في حديثه للذ كوفي الجلي ما إذا تر فقال انه اقتضت الخ ويقول على طبعه السلام
في حديثه للذ كوفي ما إذا تركت شيئا أو أرتحت شيئا أو أرتحت شيئا أو أرتحت شيئا
لا يستلزم سؤال الخوبه حتى يقال انه يقتصر الحكم بحاله عدم الشعور ولا يجوز اطراحها
لحاق الصد به اوله إذ اجتمع الثور على التخصيص على وصف عدم الشعور للذ كور
فالسؤال بعض السائلين فيتم قبله ما طو بهم اخبار ابن عمر عن أم المام وهو قوله في
سئل ومثله عن شيء يخص بأخباره مرة أخرى عن أخيه منه مطلقا وهو قوله في فخته
ومثله سئل عن امر عايشي المرأة ويجهل ولكن تمنع يجوز التخصيص مثل هذا
انصوب قولها ربت بعدما استخذه دليل على ان من دعي بعد دخول وقت المساء وهو
الزوال من ربه ولا حرج عليه في ذلك

عصره، و هو ان يترك له
الحرى لايحل على ان يسهله
من العبادات ليس الا ليعفوا
القلب، و مفهوم القلب هو حصول
به كائنته و رضا الله الامور ولم
يضافت في ذلك الا الذنوب
و السوال انما يدعى فرضاً
ول على انما العبادات ليست
ول على الامر كذلك فهو ذاته
و ان قول من قال و من انواع
الانواع كدوس قنم و قمر
خيل و بغال و قيذات الغنم
و الاقصرى بها كيف شئت
ان ذلك لايحل من انما
الضم و البقر و السوء الا يعفوا
فيه الساقط و حذو لا يحتاج
في طلب النكحة في تخصيص
الصور بكونه قبل المراءاة
ان الصور ليعلى كان ان
يوزى ظاهره بغير اياته و ليس
و ذلك لينا كسا الامور
معلقة على (ما سائر الاحمال
الحسنة بغير ائناها) زائد
و طالع السجامة خفف
تقوى على ان المراد بالنام
في حله صلاه العاصم

(باب احتسابنا الحطية يوم القصر)
 (عن الهرماس بن زيد قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على ناقته احتساباً
 يوم الاثنين يعني رواه أحمد وأبو داود وعن أبي أمامة قال سمعت خطبة النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم في يوم القصر رواه أبو داود وعن عبد الرحمن بن معاذ النبي قال خطبنا
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن في فتيحة أصماعتنا حتى كأنهم ما يقولون
 ونحن لم نزالنا فقطق يعلمون متساكيم حتى بلغ الجمار فوضع أصبعه اليمانيين ثم قال
 بحسبي الحديق ثم أمر المهاجرين فارتدوا ثم تقدم المجدو أمر الأصنام فارتدوا من رواه
 المحدث ثم زل الناس بعد ذلك رواه أبو داود والنسائي وغيره وعن أبي بكر قال خطبنا

[illegible]

لأن صفة التفرقة من الطعام والشراب تطلق في ليلة تليمتهم كوايستقلنا مستحسنا المستحب في حال صومك فهو
تدخل على فأن الصبر حسب النفس في امرى عاتطيه حتى هم من الطعام والشراب فلهذا قال الله امر فرحان فرحة
عند فطره وثقل القرح حتر وجهه الجوى الى لافى وفرحة عند فطره وثقل القرح حتر وجهه الجوى الى لافى وفرحة عند فطره
ثأوره الصوم فلهذا هو المشاهدة كره التسلط الى هذه الحديث أخرجه أبو داود وكذا الترمذي (عن
شبل) بن سعد الساعدي (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان في الجنة بابا يقال

الريان تفيض العطشان وهو
على وقت المناسب فيه بين لفظ
ومعناه من شقق من الري وهو
مناسب لحال الصائمين لانهم
يتعبونهم أنفسهم حتى انهم
يدخلون من باب الريان ليلتموا
من العطش وقال ابن القبر انما
قال في الجنة لم يسل الجنة
لشعران في الباب الذي كورين
التم بالراحة على الخفقين
أبلغ في التفرقة اليه وزاد
التساقط وان خرج من دخل
شرب ومن شرب لا ينظروا له
يا الحديث من ربه آخر يلفظ
ان الجنة ثمانية ابواب منها باب
يسمى الريان لا يدخله الا
الصائون أخرجه مسكدا
الجوزقي من طريق أبي شنان
عن أبي حنيفة وهو العاضد من
هذا الوجه قد بدلت لكن
قال في الجنة ثمانية ابواب
(يدخل منه الصائون يوم
القبلة) الى الجنة (لا يدخل
منه أحد حتى يمشى الى
الصائون فيقومون لا يدخل
منه أحد فيقومون فاذنوا)

التي صلى الله عليه وآله وسلم يوم القدر فقال تدرون أي يوم هذا الجنة قد روي في
فكست حتى ثلثنا أنه يصيبه بغير اسمه قال ليس يوم القدر قلنا بل قال أي شهر هذا قلنا
المه روي في أم فكست حتى ثلثنا أنه يصيبه بغير اسمه فقال ليس ذا الحجة قلنا بل قال
أي بلد هذا قلنا المه روي في أم فكست حتى ثلثنا أنه يصيبه بغير اسمه قال ليس
البلد قلنا بل قال قال ثمانية أم أو أم الكرم عليكم بركة بركة ومكة هذا في شهر كرم
هذا في بلد كرم في يوم تلقون بكم الأهل بلفظ قالوا ثم قال اللهم انشد قطيع
الشاهد القاطب فرب مبلغ أو من مبلغ فلا ترجعوا بعدي كفار يضرب بعضكم
رقاب بعض رواه أحد الضاوي بالأحداث المذكورة في هذا الباب قد قدمها المصنف
رحمه الله تعالى في كتاب العبد في ألقاطها المذكورة ههنا من دون زيادة ولا نقصان ولم
يقربها من قبل هذا وأقرب حاشاها هنا التور كرامة في الباب من الأحداث التي لم يكرها
وسند كرهنا فوالله لم تخرج من كرهنا حدثت بالفاط ههنا الأحداث فقلوه
العصبة هي مقطوعة الآن قال الأصمى كل قطع في الآن جعد قال يوزن أربع نهي
عصبة قال أبو عبد الله الضبة التي قطع نصف أذنهم المفقود قال الخليل هي مشققة
الآن قال الحرف الحديث يدل على ان الضبة اسم لها وان كانت عصبة الآن فقد
يجل أجهاداً قوله يوم الأضحية في هذه هي الخطبة الثالثة بعد صلوات الله عليها
ليعلم الناس بها الميت والحي في أيام التشريق وفيه ذلك مما بين أيديهم قوله ففتحت بفتح
الفاء الثانية وكسر القوية بعدها أي انفتح سمع أصواتهم فوي من قولهم طارورة
فتح بضم الفاء الثانية أي واسعة الرأس قال العسكافي ليس لها سمع ولا خلاف
وهكذا صارت أصواتهم لهم صوت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهذا من
بركان صوته إذا سمع المؤمن قولى سمع ملكه حتى صار يسمع الصوت من
الاماكن البعيدة يسمع الأصوات الخفية قوله ونحن في منازلنا في جليل على اسمهم
يلعبوا السماع الخطبة بل وقروا في ربالمهم وهم يسمعونها ولعل هذا كان فيه عند
منهم من الخوض لاسماعها وهو الآن جمال الصلاة وفي أقصاهم قوله فطفق بهم لهم
هذا اتفاق من التكلم الى القبة وهو أسلوب من أساليب البلاغة مستحسن قوله

منه (أغلق) الباب (فقد دخل منه أحد) كرمي دخول غيره منه تأكد هذا الحديث أخرجه مسلم في الصحيح (عن
أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من أتى قبره وجب له ثنتين من أي شيء كان مستقن
أو متشابهن ولقد أفسر امرئ فوا يصير من ثنتين جاري من دهر من زادهم جيل القاض من أي صعب من حال من تله
(في جيل الله) عام في أنواع الخلق أو ناهي بالجهاد (فوي من أي أبواب الجنة يا عبد الله هذا خير) من الثغرات وليس
المراد أقل التقصيل والتفريق في التكليم (فمن كان من أهل الصلاة) المؤدين للقراءة المكثرة من التواتر وكذا

من كل أبواب الجنة وهذا استقامه
 ٣٠٤
 خاص في قواعد الأصول من أبواب الجنة باب جهنم في القهطية

يقول في الجاهل يعني المكان الذي ترى فيه الجبل والجبل هو الجبل الصغار التي يرى
 بها الجبال في موضع اسمها السبايت زائدة في لغة لا بد والى أقيموه والاصل ذلك
 ليكون أجمع فلو على اسماع خطبته لهذا كان بلال يضع اسميه في مصاحف أبيه في
 الأذان وعلى هذا في الكلام تقديم وتأخير وقد يوضع اسميه السبايت في أذنه
 حتى يبلغ الجبل قوله ثم قال يحفل أن يكون المراد بالقول القول النفس كما قال السامعي
 ويقولون في أنفسهم يكون المراد به هذا التفسير في قول أبي حنيفة وأما كيب القول
 الست فدل على معنى التلقين والسرعة فلهذا ظهر هذا القول في قوله بحسب التلقين فلهذا
 في كتاب الصديقين أنه لما سألوا عن الجنتين قال الذي يرى حتى انكشف مغارة مثل النوى
 يرى ما بين أصبعين قال السامعي بحسب التلقين أمقر من الألفاظ ولا يعرفها ومنهم من
 قال بقدر الباطل وقال الثوري بقدر التواء وكل هذه التفسيرات مقاربة لأبدا الخلق
 بالجهنم لا يكون إلا بالسفر قوله في مقدم المصدى سجد الخلف الذي يعني ولد
 المراد بالقدم الجهة قوله ثم نزل الناس برقع الناس على أنه فاعل وفي نسخة من أي
 دلون ثم نزل الناس بتشديد الراء ولعب الناس وقد قلنا شرح حديث أبي بكر في كتاب
 الصديقين مستكملا

باب أكله القنن فيسكيه بطواف واحد وصي واحد
 (عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله من قرأ بين جمرتين أجره
 له ما طواف واحد وما أحدوا بين ما به وفي نسخة من أحرم بالجمع والعمره أجرا وطواف
 واحد وصي واحد منهما حتى يصل بينهما جيعا رواه الثوري وقال هذا حديث حسن
 غريب وفيه دليل على وجوب السبي وقوف الضلع عليه • وعن مروية عن عائشة
 قالت خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع فاهتنا بصخرة ثم قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم من كان معه هدي فليل مع الصخرة ثم لا يعمل حتى يصل منهما
 جميعا فقد استوا كما مضى ولم أظن بالبيت ولا بين الصفا والمروة فشكلت ذلك اليه فقال
 انقضى وأنت وامتنحى وأهل بالجمع ودعى الصخرة قالت فقلت خلافتي بالجمع أرسلني
 مع عبد الرحمن بن أبي بكر إلى التميم فاعترفت فقال هلم معك فقلت فطاف القنن

وأقول وهو باب الرحمة وهو باب التسوية وسائر الأبواب
 مقسومة على أحوال السرايا
 الزكاة باب الحج باب العمرة
 وعند بعض أهل الكملين
 القبة باب الراضين الباب
 الأيمن الذي يدخل منه من
 لأحساب عليه وعند الأ
 من أبي هريرة مرفوعا أن
 الجنة بابا يقال الضي فإذا
 كان يوم القيامة ينادي مناد أين
 الذين كانوا يصلون صلاة الضي
 هذا بابكم فادخلوا منه وفي
 الفردوس من ابن عباس رفعه
 الجنة باب يقال القصر
 لا يدخل منه إلا من أقرح العين
 وعند الترمذي باب التمسك
 وعند ابن بطال باب الصابرين
 والاصل أن كل من أكره فوجا
 من العبادة خص باب بابه
 ينادي منه بولوعا وأهل من
 يجمع العمل بجميع أنواع
 التطوعات ثم إن من يجمع ذلك
 إنما يدعى من جميع الأبواب
 على سبيل التكميل والا

قد دخله إنما يكون من باب واحد وهو باب العمل الذي يكون أغلب عليه
 فقال أبو بكر رضي الله عنه باني أنت أي مقدي باني (وأي بارسل الله ما على من دعى من تلك الأبواب من
 ضرورة) أي ليس على المندعو من كل الأبواب ضرر ويل له تكرر ما عازا وقال يابن التيسر وغيره من أحد تلك
 الأبواب خاصة دون غيره من الأبواب فيكون أطلق الجمع وأراد الواحد وقال ابن بطال يريد أن لا يترك الأمن أهل
 خاصة واحسن من هذه الاتصال ودعى من باب الأخر وعليه لأن الغاية المأبودة شول بالسنه وقال في شرح المشكاة

كافوا

لما نحن كل باب من كثرة طعن الباغوس مع الصديق رضي الله عنه وغلبت أنبيهم من كل باب وقال ليس على من دهم من تلك الأبواب ضرر بل شرف وأكرم ثم سأله فقال (قول يدعي أحسن تلك الأبواب) لم يمتص بهذه الكرامة (كما قال) صلى الله عليه وآله وسلم (فمن يدعي منها كلها صلى سبيل الصديق في الدخول من أيها الباب للاستغفار الدخول من الكل معاً) وأرجو أن تكون منهم (الرجاء من صلى الله عليه وآله وسلم واجب فقهه أن الصديق رضي الله عنه من أهل هذه الأعمال كلها وهذا الحديث أخرجه أيضاً فضائل أبي بكر ومسلم في الزكوة الترمذي في المتألف ٣٠٥ والساق في غيره الزكوة الصوم وما يليه ما د

(وهو) أي من أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا جاء رمضان يدون شهر واسم الشهر يصاري لغير ذلك لكن رواه الترمذي يذكر الشهر زيادة الثقة مقبولة فتكون رواية الضاري مختصرة منه فلا تنقح في صحة فيه على الإطلاق يدون شهر (مقتضى أبواب الجنة) حقيقة من جات فيه أو عمل عملاً لا يقبل عليه أو هو علامة للملائكة لدخول الشهر وعظيم حرمة ولتبع الشياطين من أذى المؤمنين قال ابن العربي وهو يدل على أنها كانت مغلقة ويدل عليه أيضاً حديث ثقات باب الجنة فتفتتح فيقول الملائكة من فأقول محمد فيقول بئس أمرت أن لا أفعل لأحد ذلك قالوا زعم بعضهم أنها مفتحة دائماً من قوله تعالى حتى إذا جاءوها وقفت أبوابها وهذا اعتداه على كتاب الله وخلافه جواب البرزاه انعمي وتقبلي أبو عبد الله الذي بأنه إنما يكون جواباً إذا كانت أبواباً وأما قوله فكذلك أمراً

كأنهم أبا السمر بالبيت وبين الصفا والمروة ثم سلوا ثم طافوا طوافاً آخر بعد أن رجعوا من منى طبعهم وأما الذين رجعوا إلى الحج والعمره فطافوا طوافاً واحداً متفق عليه وعن طائوس من عائشة أنها أملت بالعمره فقدمت ولم تطف بالبيت حين خرجت فذكرت المناكحة كلها وقد أملت بالحج فقال لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم التثنية يا عمرتك طوافك طيف وعمرتك طيف فبعثت بها مع عبد الرحمن إلى التمتع فاعترضت بعد الحج رواه أحمد ومسلم وعن مجاهد من عائشة أنها كانت تسرف فتطهرت بماء فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يري منك طوافك بالهفا والمروة من جعل وعمرتك وأمسك وفيه تقيبه على وجوب السعي) حديث ابن عمر أخرجه أيضاً معيد بن منصور وهو قولنا بلقت من جمع بين الحج والعمره كفاه له سطاوفاً واحداً وسعي واحد وأصله الطواف بين المرو والمروة أي أسطافاً وان السواب أنه موقوف على ما في فتنته بملوا وما أوجب الله وهو من منى بمقبول شهر واحد من طائف فهو سابق ما في الباب من أن ذلك وقع لأب من رواه قال ابن أبي عمير صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك لأب من هذا القصد من النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الخبر وهو لميل مردود قال الرازي صدوق وليس ما رواه بخلافه المرو واقعية فلا مانع من أن يكون الحديث من طائف على الوجه الذي في الباب من جابر عند مسلم وأبي داود يفتتح ليطبق النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا أصحابه بين الصفا والمروة الأطافاً واحداً وأخرج عبد الرزاق عن طائوس بإسناد صحيح أنه سأل ما طاف أحسن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بطه وعمره الأطافاً واحداً وأخرج الضاري من ابن عمر أنه طاف بطه وعمره طوافاً واحداً بعد أن قال أنه سبقت كان فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأخرج عن من وجه آخر أنه رأى أن قد نفي طواف الحج والعمره بطوافه الأول يعني الذي طاف يوم التثنية طوافاً كذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبهذا الأدلة فتشكك من قال أنه يمكن التثنية بطه وعمره طوافاً واحداً وسعي واحد وهو ما لا يوافق الضاري وصحوق داود وهو محكي من ابن عمر وجابر وعائشة كذا قال النووي وقال زيد بن علي وأبو حنيفة وأصحابه والهادي والناصر قال النووي وهو محكي عن علي بن أبي طالب عليه السلام وابن مسعود

٣٩ نيل ح الكوفيون وقال الميرد الجواب بحذف قدس بعد ولو والوالع لم يترك أن الحال لا تقتضي أنهما مفتوحة دائماً لا يستقيم مع الحديث أنه كذا الآن يقال فتفتح أو لا تفتح فبأنه فيصدمه بمقتضاه انتهى وأما لزاد العمل بذكرتي في ذلك أو لكثرة الثواب والخبرة والرحمة بليل رواه فيهم فقت أبواب الرحمة الآن يقال الرحمن أسماء الجنة وهذا الحديث أخرجه جماعة معتمدين وقد أخرجه مسلم والقاسم من هذا الوجه بخلافه ورواه معتمدون الأشجعي البجلي فيمنى وأخرجه البجلي في الصحيح وفي نسخة أبيس ومسلم في الصوم وكذا التيساري (وفي رواية) أي من أبي

عن أبي بصير قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (ولم اذا دخل رمضان فتب أبواب السماء) قيل هل هذا من قصر
 القدر والأصل أبواب الجنة وكذا وقع في باب حقيقة الجسد بنود من يريد ان يخلو بأبواب الجنة في غير ذلها أو لا أو لا
 السماء وقال ابن بطال للارمن السماء الجنة بقية قوله (وخلقت أبواب جهنم) يعني أن يكون الفتح على ظاهره وحقيقته
 وقال التور يشق هو كذا في تنزيل الرحمة وازالة الفلق عن مصداق أعمال العبادة لأن في هذا التوفيق وأثره يضمن القول
 وخلق أبواب جهنم عبارة عن تنوير أخص ٣٠٦ الصوامع من رضى القوا حش والفضل من البراءة على

الخاصة يتبع المشهورات كان
 قبل ما نتمكن أن نصلوه على
 ظاهر المعنى قلنا أنه ذكر على
 جميل المن على الصوم وأقام
 النعمة عليهم فما أمرهم بغيرها
 إليه حتى سار ليلته في هذا
 الشهر كأن أبوابها فتحت وضيها
 هي والبرهان حسن أن أبوابها
 خلقت وانكسرت وفتحت وإذا
 ذهبت إلى الظاهر لم يفتح النعمة
 مرقها وتقدم في القادة لأن
 الألسنة ادخلت هذه العبارة
 فغير من القول أحسن الدارين
 ورجح أقرطبي أنه على ظاهره
 إذ لا ضرورة تدعو إلى صرف
 القنظ عن ظاهره وقرره ابن المثير
 قال الطبري فأنفتح أبواب السماء
 وتبفت الملائكة على استئذان
 فعل الصائمين والله من الله بغيره
 منفتح بؤده حديث ابن
 الجنة اقترن رمضان الحديث
 (وسللت الشياطين) أي
 شددت السلاسل حقيقة المراد
 ستره السمع من دون تسليطه
 يقع في أيام رمضان دون ليلته
 لأنهم كانوا متوازين نزول

والشعير والفتى أنه يلزم القادر طوافا وسبعا وأبواب من أحاديث الباب بأجوبة
 متعينة منها ملكت عن الطحاوي على حديث ابن عمر ومهاجر ابنه من حديث عائشة
 بأنها أودت بقولها جوارين الحج والعمر تجميع شدة لاجتماع قرآن وهذا مما يوجب منه
 فإن حديث عائشة مخرج بقول من فتح من قرن وما غطى كل واحد منهما كما
 في حديث الباب المذكور فأنها قالت غطاف الذين كلوا أهوا بالعمر ثم قالت وأما
 الذين جعوا الحج واستدلوا على ما ذهبوا إليه بما أثر به عبد الرزاق والدارقطني
 وغيرهما عن علي عليه السلام أنه جمع بين الحج والعمر وطافا لهما طوافين وصلى لهما
 صلاتين ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله طافا لهما طوافين وطرف لهما طرفة
 وكذا روى نحوه من حديث ابن مسعود وأما ضعف ومن حديث ابن عمر ما ساند فيه
 الحسن بن حمزة وهو موقوف قال ابن حزم لا يصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 ولأن أحسنهم الصافي قد ذكر في مسأله ولحقه في الفتح بأنه قد روى الطحاوي وغيره
 مرفوعا عن علي وابن مسعود أنهما سألا أسيد بن أبيهم أن يفتي أن يصار إلى الجمع
 كما قال السهقي أن ثبت الرواية أنه طاف طوافين فيعمل على طواف القدوم وطواف
 إذا صعد ما أسعى من غير أن يثبت انتهى على أنه يفتي طوافين من على عليه السلام
 ما في الفتح من أنه قد روى أنه يفتي مثل الجماعة قال بعض من يفتي بالصدق في أيه
 أنه كان يفتي من على لقادر طوافا واحدا خلاف ما يقول أهل العراق وما يفتي
 ما روى عنه من تكرار الطواف أن أشمل طرقه منه رواية عبد الرحمن بن أبي ذينة عنه
 وقصد كرمه أنه يجمع من ابتدأه بالحل بالحج بأن يدخل عليه مرة وأن القادر يطوف
 طوافين وصلى صلاتين والذين احتجوا بجهلهم لا يقولون باستماع إدخال العمر على الحج
 فإن كان الطريق صحيحة عندهم لمهم العمل بمادته عليه والأفلاحة فيها وبضعف
 أيضا ما روى عن ابن عمر من تكرار الطواف أنه ثبت عنه في الصحيحين وغيرهما من
 طرق حسنة كثيرة أنه كان يطوف واحد وقد احتج أبو قهر على الاكتفاء بطواف واحد
 القادر بجملة نظرية فكانت أجزا جميعا للحج والعمر معا سفر واحد أو حراما
 واحدا وتولية واحدة كذا يميز عن طواف واحد وصلى واحد حكم هذا عنه ابن
 المقدوم بجملة ما يفتي به على أنه يكفي لهما طواف واحد حديث دخلت العمر على الحج

القرآن من استراق السمع فزمو التسلسل مباغاة في الحفظ أو هو يماز على الصوم والمراد أنهم
 لا يصلون من أملاك المسلمين إلى ما يصلون إليه في شهره لاشتهاءهم فيه للصيام الذي فيه وقع الشيطان وأن وقع شيء من ذلك فهو
 قليل بالنسبة إلى غيره وهذا أمر محسوس وأخرج الترمذي والشافعي وابن ماجه والحاكم عن أبي هريرة بنعتا إذا كان قول
 ليلة من شهر رمضان صدقت الشياطين وسر دجالين وفي لفظ عند الشافعي مرحلة الشياطين وقد روى أبي صالح خلقت أبواب
 الباب ففتح منها أبوابا وفتحت أبواب الجنة ففتح خلق منها أبوابا في الدنيا في الدنيا قبل وباشي التبرأ فصرقه عتق من النار

وذلك على الوجهين (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول إذا ما قرءوا سورة أو إذا
 رأوها فاشعروا) الخبر رابع إلى الهلال وإن لم يبق ذكره لالة السياق عليه (كان ثم عليكم) من نعمت النبي إذا غلبته
 أي ضيق الهلال بطبع (فأخذوا) أي قدروا المقام المدة ثلاثين يوما من التقدير (يعني خلال رمضان) والحدود ورد بألفاظ
 مختلفة (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أبيع قول الزور) أي من لم يترك الكذب
 والجمل من الحق (والعمل به) وزاد في الأدب عن أبي ذؤيب والجليل وفي رواية ٣٧ ابن وهب والجليل في الصوم ولا يبرأ منه

من أبيع قول الزور والجليل
 والعمل به والغصوق في يعود
 على الجمل ليكن أقرب
 مذكور وعلى الزور فقط وإن بعد
 لاحتاق الزويات عليه أو علمها
 وأرد الضعيف لأشترأ كما
 في تنقص الصوم قاله العراقي
 وفي الأول يعود على الزور فقط
 والمضى متقارب وفي الأوسط
 الطويل يستدل به ثقات من لم
 يدع الخبي والكذب والجهل
 على أن الغيبة والغيبة
 والمنع لانتقاد الصوم وعن
 الثوري أن الغيبة تقصد وعن
 محمد بن فضال تنقصان تنقصان
 الصوم الغيبة والكذب
 والصواب الأول ثم هذه الأفعال
 تنقص الصوم وقول بعضهم
 أنها صغائر تكفر بإشتاب
 الكبار أجاب عنه الشيخ في الدين
 السني بأن في حديث الباب
 والغيب مضي في أول الصوم دلالة
 قوية فقلت لأن الزنم والغضب
 وقول الزور والعمل به مما علم
 النبي عنه مطلقا والصوم
 مأمور به مطلقا كانت هذه
 الأمور إذا حصلت لم يأت بها

الجموع القيام وهو صحيح وقد تقدم وذلك لأنها بعد دخولها فيه لا يحتاج إلى عمل آخر
 غيرها والسنة العصبة الصريحة أحق بالتسابع فلا يلتصق في مخالفتها قوله
 وأمتنع فيه دليل على أنه لا يكره الامتناع للصوم وقيل أنه مكرهه قال الثوري والله
 تناول العمل فعل عائشة هذا على أنها كانت معسورة وإن كان برأسها أي فليأخذ لها
 الامتناع كأنها لكعب بن جهره قال لا ذى وقيل ليس المراد بالامتناع هنا حقيقة
 الامتناع بالشرط بل نسيج الشعر بالأصابع عند الفصل للأحرام بالجماع لاسيما أن
 كانت لبنت رأسها كما هو المستقر كما أنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلا يصح غسلها
 إلا بإصبع الماء إلى جبع شعرها ويلزم من هذا أن تضع قوله يسكن الخ المراد بالسبع هنا
 الإبر أو كافي الزر وأما الأخرى

(باب الميت حتى يأتيه الموتى وروى البخاري وأبو داود)

(عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أتى يوم حزين صلى الله
 ثم رجع الحي حتى لم يكتسبها ليليا أياما لا تشريق يرى الجرة فإذا زالت الشمس كل جرة
 بسبع حسابات يستكبر مع كل صاوة يقف عند الأول وعندا ثلثة فيطيل القيام
 ويشعر ويرى الثالثة لا يقف عند عهدها وأما جوداود وعن ابن عباس قال
 استأذنا عيسى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نيت جرك ليليا حتى من أجل
 حاجته فإذا لم يفتق عليه ولهم من حديث ابن عمر وعن ابن عباس قال روى رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم الجارحين زالت الشمس روادا جدوا ابن ماجه والترمذي
 وعن ابن عمر قال كان حين زالت الشمس ريمنا رواد الضاري وأبو داود • وعن
 ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا روى الجارحى إليها ذابوا راجعا رواد
 الترمذي وصححه • وفي نسخة أنه كان يرى الجرة يوم الضررا كما روى ثقاتنا
 ويخبرهم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل ذلك روادا • حديث عائشة
 أخرجه أيضا ابن حبان وأما كوحديث ابن عباس التالف حسنة الترمذي وأخرج
 أبو يعلى في صحيحه من حديث جابر يؤيد حديث ابن عمر في كور في الباب عند

لم يكن لذكرها فيه مشروطة بمعنى فهمه فلما ذكرت في هذا الحديث تنبأنا على ابن عمر أحد هاتين زيادة تعبه في الصوم على غيره
 والثاني الحديث على سلامة الصوم منها وإن سلامته منها حقة كآل فيه وقوة الكلام تقتضي أن يقع ذلك لأجل الصوم يقتضي
 ذلك أن الصوم يكمل بالسلامة منها فإذا لم يكمل منها تنقص ثم قال ولا شك أن التكليف يقتضي ما يشاء من غيره على أخرى طريق
 الاشارة وليس المقصود من الصوم عدم الخس كافي بالتهيئة لأنه يشترط له التوبة بالإجماع ولعل القصد في الفصل الأسفل من
 جميع الخالفات لكن لما كان ذلك يشق خلفه أو غير الأسفل من المطرات ونوبه العاقل فقلت على الأسفل من الخالفات

[illegible]

البحارى وحديث ابن عمر الثالث القنفذ الا تخرج له يوم اربعاء يوم اودع بلفظ انه كان
ياقي الجمار في الايام الثلاثة بعد يوم الخميس اذ اهاور اربعاء وصبر ان النبي صلى الله عليه
واوسلم كان يقبل ذلك وقد اخرج الترمذي في صحيحه من ابن عباس عن النبي صلى الله
عليه واوسلم بلفظ انه كان يقضى الى الجمار قبل ان يكتب اليه بالايام التي تترق هذا
من جملة ما استدل به الجمهور على ان الميت يتعين واجب وانه من جملة مناسك الحج ومن
ادله على ذلك حديث ابن عباس المذكور في افقه صلى الله عليه وآله وسلم العباس
ومنها ما اخرج احمدوا أصحاب السنن وابن حبان والحاكم عن ماسم بن عدي ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص الرمان بترك الميت حتى يوفى فيه التعميم بالرخصة
ينقض ان مقابلها حتى يموت الا ان وقع العلة المذكورة وادام ثم وجد او مافي معناها
لم يحصل ولا اختلاف وجوب المثل ثم لم يحصل لغيره من كل لغة ثم روى ذلك عن
المالكية وقيل صدقوا فيهم وقيل طعام وعن الثلاث ثم هكذا روى عن الشافعي وهو
رواية عن احمد المشهور عنه وعن الماتية لاشي عليه قيل انكم مع كل حصة حكمي
الماردي عن الشافعي انهم قالوا كبراهة كبراهة كبراهة الا القوا له احكمهم
الله اكبر وقال المحدثون ويقف عند الاولى الخجه احتياط الوقوف عند الجهر الاولى
والثانية وهي الوسطى والتضرع عندها وتترك الضام عند الثالثة وهي جرة لفظة قيل
استاذن العباس الخ قبل ان جاوز ترك الميت يخص بالعباس وقيل بضم له بنوه انهم
وقيل كل من احتاج الى السقاية وهو جود برده حديث عباس بن عدي الا في وقيل
يجوز القول اكمل له عند بله الاعذار التي رخص لاهلها رسول الله صلى الله عليه
واوسلم وهو قول الجمهور وقيل يخص بأهل السقاية وراه الايل وبه قال احمد
واختاره ابن المنذر قيل ان من زالت الشمس وسكتا قول في حديث عائشة اذا زالت
الشمس وقوله في حديث ابن عمر فاذا زالت الشمس وميناه فذروا ما تدل على انه
لا يجزى في الجمار في غير يوم الاضحية قبل زوال الشمس بل وقد بهذا الهاك في البخاري
وغیر من حديث براهة على الله عليه واوسلم يوم اربعاء يوم الخميس وروى بهذا في
الزوال والمذهب الجمهور ووافق ذلك عطاء وطاوس فنادى يجوز الزمى قبل
الزوال مطلقا ورخص اخفية في اليوم الفرق بين الزوال وقال متى ان روى في

الزُّوْلَى

فإنه أن خصمه أو كانه تعالى يقول حوله لا يشعلك ما عرفك عما دوى ولا نفيه جميع العبادات لا زحاداً وعلى الصبر لشكر
وهما حاصلان فيه ولما كان ثواب الصيام لا يوصيه إلا الله تعالى على كل صفة له فلا يكتبه بل جزاءه بنفسه المتبعة قتال
(أو أن يبرج) بالصيام جنة أي غاية من العاصي ومن التاودا كان هو صوماً حذرك فلا يرتل ولا يصعب أي لا يصعب ولا
يتألم فأن صابه أحد أو أنه قتل على امرؤ أو صابته الذي تنس محمد بن مخلوف ثم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك

(وقال في آخره الصائم فرحتان يفرحهما) أحدهما إذا انصرف عن الطعام حتى لا يفرح به والآخر فرحه حيث لا يفرح به
 الفطر وهذا الشرع الطبيعي قال القرطبي وهو السابق لغيره ومن حديثه تقدم صوموم خاتمة عبادته وتصفية من فيه ومعونة
 على مستقبل صومه قال في الفتح والمفتي من الحل على ما هو أهم محذور فخرج كل أحد بحسبه لا اختلاف في مقامات الناس في ذلك
 فممن يكون فرحه صوما وهو الطبيعي ومنهم من يكون فرحه صوما وهو من يكون فيه شائعة كونه (والذي قد مر) ومن
 (يصل فرحه بصومه) أي يفرح بتوابعه أو ببقائه به وعلى الاحتياط فهو ٢٠٩ مسرود بقوله صومه (عن عبد الله بن
 مسعود) رضي الله عنه قال كان

الزوال أماد الألف يوم الثالث فغيره هو الأحاديث المذكرة وقد دخل الجميع قوله نصين
 تتعلم من الحين وهو الزمان أي ترأب الوقت المطالب قولهم متى الله أجمعوا على أن
 إيمان الجاهل ما يساويها كجاستركن اشتقاق في الأفضل وقد تقدم انطلاق في ذلك
 ففرجه حرة العتبة وفي غيره هائل الجهد والمحب المشي وذهب البعض إلى استحباب
 الر كويوم الفطر والمشي في غيره من التي ثبت عنه على الله عليه وآله وسلم الر كويوم
 جرة العتبة يوم الفطر والمشي بعد ذلك مطلقا (ومن سأل عن ابن عمر له كان يرى الجرة
 الفيا سبع حبات يكبر مع كل صلاة ثم يقدم فيسبل فيقوم مستقبل القبلة طويلا
 ويدعو ويرفع يديه ثم يركب الوضوء ثم يأخذ ذات الشاة فيسبل فيقوم مستقبل القبلة
 ثم يدعو ويرفع يديه ويقوم طويلا ثم يركب الجرة ذات الشاة فيسبل فيقوم مستقبل القبلة
 عندها ثم ينصرف يقول هكذا أو يقول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يشهدوا
 أحدا ولا يرى) ومن صام بين عدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحو رواه
 الأولى في البيهقي عن حماد بن عمار يوم الفطر ثم يركب الصدأ ومن بعد الفطر يومين ثم
 يركب يوم الفطر وما الحصة وصحة التبرئة وفي رواية أخرى عن الرمان يرمو أيوا
 ويدعو أيومار وما أبو داود والنسائي ومن سعد بن مالك قال رجعتني أطفة مع النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم وبعضها يقول ميت سبع حبات وبعضها يقول ميت بست
 حبات وأربع بعضهم على بعض رواه أحمد والنسائي حديث طاهر بن عدي
 أخرجه أيضا قال والنسائي وابن حبان والحاكم وفي الباب عن ابن عمر بن العاص
 عند الله أن يطعن باسناد ضعيفه يقول فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى الرمان
 أن يرمو بالبسل وأيضه عندنا من الثمار ومن ابن عمر عند الزوار والحاكم والبيهقي
 باسناد حسن - حديث سعد بن مالك يساقه في معنى النسائي هكذا أخرجه يحيى بن موسى
 البجلي حديثا سفيان بن عيينة عن ابن أبي شيبة قال جهاد قال سعد بن كريب قال
 الصبي وهذا خرج نحوه النسائي من حديث ابن عباس وأخرج أبو داود عن ابن عباس
 أنه سئل عن أمر الجارية لما أدركها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بست

يكون في ميدها الأص فاذن أدي عليه وأما سكن ذلك فانه في القفر وفي الروضه فان لم تكسر لم يكسر هابا كان ووهو
 يل شكك قال ابن الرفعة تلاقضه صاحب أنه نوع من الاختصاص (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما) أن رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم قال الشهر ربيع وعشر ونيل يعني أن العرق طوله ثلاثون وثلاثمائة وعشرين وقد لا يرى (فلا
 تسموا حتى تزوه) أي الهلال ليس المراد في جميع الناس حيث يحتاج كل فرد قداني وقوته بل المعتد به بعضهم
 وهو المعتد الذي ثبت به الحق وهو عدلان لأنه يكتفي في ثبوتهم بالعدلان بعد ما أسدبهم بعض الناس وقالت

ما لم يثبتهم القوي ويحبب القوم ما ضاعل من أخباره وقولهم يرون ليد كرم عند القاذي ويكنى في الشهادته على
 رأيت الهلال واستد ليقول خبر الواحد حدثت ابن عباس هذا أصيب السق قال ما عراني إلى التي على القصبه وأه
 وسلم فقال الهذات الهلال فقال أنهدان لاله إلا أقصوا أنهدا رسول الله قال لهم قال بلدا أنفن أناس أن يدوموا فدا
 وروى أبو داود وابن حبان عن ابن عمر قال قرأ في الناس الهلال فأخبرت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنها أخته ضام
 وأمر الناس بحسب ما عهد هذا أشهر ٢١٠ قولى الثاني عند أصحابه وأصحابه ما كن أن قوله أنه لا يمن

أو يسمع قول الجيرة الفينا بضم الف والوكسر هاى القرية إلى جهة مسجد النصف
 وهي أولى الجرات التي ترى في يوم التشرى فيسبل بضم التثنية وسكون المهملة أى
 بقصد السبل من الأرض وهو المكان المستوى الذى لا ارتفاع فيه قبله ويرفع بعده
 استصحب رفع الدين في المعاصد الجيرة ترى عن حاله ما ذكره قال ابن المنذر لا أعلم
 أحدا أنكر رفع الدين في المعاصد الجيرة إلا ما حو عن مالك قوله في خبر الوصل
 ثم بأخذ ذات الشمال أى عشى إلى جهة الشمال ولى رواية لغيره ترى في يحد ذات
 الشمال على الودى قبله ويقوم طولا في مشر وبسة القيام عند الجيرة وتركة
 عند جيرة العقبة ومشر وبسة المعاصد هما قال ابن قدامة لأنه لم يلقه عند حديث ابن
 عمر هذا بخلافه إلا ما روى عن مالك من قوله رفع الدين عند المعاصد وله يدعوا يومئذ
 يجوز لهم أن يرموا اليوم الأول من أيام التشرى ويذهبوا إلى أبلهم فيبيتوا عند
 ويدوم يوم التشرى الأول ثم يأتوا في اليوم الثالث فيرموا ما قامهم في اليوم الثاني مع يوم
 الثالث وفيه تفسيران وهو أنهم يرمون جيرة العقبة ويدعون رخصته اليوم ويذهبون
 ثم يأتون في اليوم الثاني من التشرى فيرمون ما قامهم ثم يرمون من ذلك اليوم كان تقدم
 وكلاهما جائز وأما شخص الرعاء لأن عليه هو الأبل ودفنهما لتأكل الناس
 ينسكهم منها ولا يكتهم الجمع بين معاوين الرى والميت فيجوز لهم ترك الميت العذر
 والرى على الصفة المذكورة وقد تقدم الخلف في الحاق بقية المعصومين بهم في أول
 الباب قوله ولم يجب بعضهم على بعض استدله من قال أنه يجوز الاقتصاد على أقل من
 سبع حصيات وقد تقدم ذكر القائلين بذلك في باب ردى جيرة العقبة ولكن هذا الحديث
 لا يكون دلالة جرد ترك الشكرا أصالة على بعضهم بهذا لأن ثبت أن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم أطلع على شئ من ذلك وقرنه

مدلين قال في الأم لا يجوز على
 حلال ومضان الأشهاد لكن
 قال الصبرى أن مع اد التثني
 على الله عليه وآله وسلم قبل شهادة
 الأمر فيه وحده أو شهادة ابن عمر
 وحده قبل الواحد أو فلا يقبل
 أقل من اثنين وقد صح كل منهما
 ونسبى أن مذهب الشافعى
 قبول الواحد وإنما يرجع إلى
 الاثنين بالقبول لما لم يثبت
 عندى المسألة فتأمله فسك
 بالواحد ما روى عن علي ولذا قال في
 انقصر ولو شهد برأى يسهل
 واحد أو اثنتان أو ثلثة لا تشره
 ولقد ذهب إلى العمل بشهادة واحد
 أحدوا بن المباركة قال النووي
 وهو الأصح وأخاره النووي
 وذهب مالك والشافعى والأوزاى
 والنووى إلى اعتبار الاثنين
 ولقد تمسك بتعليق الصوم
 بالرؤية من ذهب إلى الزام أهل
 البلد برؤية بلدهم وأمن ليدذهب
 إلى ذلك لأن قولهم تروى ومختلف
 لأن خصوصية بلانهم بينهم
 ولكنهم معروفين بظاهره فلا
 يتوقف الجلال على رؤيته كل

هـ (باب نخطبة أوسط أيام التشرى) هـ
 (عن سريته) ثبت أن قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الرمن فقال أى
 يوم هذا قلنا الله ورسوله أعلم قال أليس أوسط أيام التشرى قد رواه أبو داود وهـ
 وكذلك قال حم ابن حرة الراشى أنه خطب أوسط أيام التشرى هـ وعن ابن أبي عمير عن

واحد فلا يقبل البلد وقد اختلف العلم في ذلك على مذاهب ثمانية ذكرها في الشرح وأرجعها ما ذكره
 الشوكانى في شرح الدرود وهو أراء أهل بلدانهم ما تروى للوافقة للاحديث المصرحة بالصيام لرؤيته والافتار لرؤيته وهي
 خطاب لجميع الأمة فمن رآهم في أى مكان كان ذلك تروى في جميعهم انتهى قال في المسوى وأدقوى عند الشافعى أنه يلزم
 حكم البلد القريب دون البعد وعند الحنفية يلزم مطلقا انتهى وهو الحق (فإنهم عليه السلام) بضم الفين المهمة وقت عيد الميم
 أى أن حال يتكلمون بين الهلال فيرمي صومكم أو فطركم (فأكلوا العجبة ثلاثين) أى عدة شعبان ثلاثين أو ما هذا مقسم وميم

تقول في الحديث الآخر **كانوا يأتون رسول الله صلى الله عليه وآله في كل يوم** الحديث بل حديث غريب **كان الاعداء ثلاثين** وقد يشع التخصيص بالثاني شهرين وثلاثين ولا يقع في أكثر من أربعة أشهر **(عن أم سلمة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم آتى من ثمنه) أي حديث لا يدخل عليه (شهر) وفي مسلم من حديث عائشة أقسم أن لا يدخل على أئمة شهر** أقسم نفسه الصريح بأن حلقه صلى الله عليه وآله وسلم كان على الامتناع من الدخول عليه شهر اثنين إذا المراد بقوله هذا آتى حلقه لا يدخل ولم يرد الخلق على الوطء والرايات يفسر بعضها أكان لا يلا على اللغة

٢١١

الفتحا على حقه مخصوص وهو الخلق على الامتناع من وطء زوجته مطلقاً ومدة يدخل أربعة أشهر وتعديته من قبله من شاء يدل على ذلك لأنه رأى المصنف وهو الامتناع من الدخول وهو يتعدى من غلما مضى تسعة وعشرون يوماً وفي حديث عائشة من مسلم غلما مضى تسعة وعشرون ليلة تدخل على واستشكل لأن مقتضاه أنه دخل في اليوم التاسع والعشرين فلم يكن تم شهراً على النكاح ولا على النقصان واجب بأن المراد تسعة وعشرون ليلة بل ما كان الصبر يؤخره إلى الثاني وتكون الأيام تابعة لها ويؤيد حديث أم سلمة هذا فقامض تسعة وعشرون يوماً (غدا) أي ذهب أول النهار (أوراح) أي ذهب آخره والنكاح من الراوى يقبل (هـ) وفي مسلم من حديث عائشة يأتي فقئت يا رسول الله (الآن) حلفت أن لا تدخل علينا (شهر) انقال صلى الله عليه وآله وسلم (إن الشهر يكون تسعة

أي من رجلين من بني بكر قالوا يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تضرب بيننا وبينكم أيام التشرى ونحن عندنا حلقه وهي خطبة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التي خطب بين رواد أوداد هـ وعن أبي نضرة قال حدثني من سمع خطبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في وسط أيام التشرى في فقال يا أيها الناس ألا إن دينكم واحد وإن أباكم واحد ألا فضل لمرى على جهسى ولا يهسى على مرى ولا لاجر على أسود ولا لاسود على أحر إلا بالتقوى أبلغت قالوا يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواد أحد حديثه أربعين يوماً سكنت عنهما أودادو المنذرى وقال في جميع الزواجدية ثلثت وحديث الرجلين من بني بكر سكنت عنهما أيضاً أودادو المنذرى والمحافظة في التخصيص ودخول رجال الصميم وحديث أبي نضرة قال في جميع الزواجدية رجال الصميم قوله ساء بفتح السين المهمة وتشديد الراء والمدوخل النصير بثمنان الفتوى به صحتها حديث واحد قاله صاحب التقریب قوله يوم الرؤس يضم الراء المهملة بعد هاء هو اليوم الثاني من أيام التشرى في سمي بذلك لأنهم سكتوا بها كون فيهم رؤس الأضاس قوله أي يوم هذا سال عنه وهو عالم أنه تكون الخطبة أو تقع في خلاصهم وأثبت قوله الله ورسوله أعلم هذا من حسن الأدب في الجواب لا كبر ولا اعتراف بالجهل ولعلهم قالوا ذلك لأنهم ظنوا الله سبحانه بغير اسمه كما وقع في حديث أبي بكر قال تقدم قوله هم أي حرة يضم الراء المهمة وتشديد الراء اسم أي سر تسنقة وقيل حكيم والرافعي يفتح الراء ويخفف القاف وبعد الألفين بحجة قوله أوسط أيام التشرى في هو اليوم الثاني من أيام التشرى في قوله إلا إن دينكم واحد الخ هذه مقدمة لتفي فضل البعض على البعض بل يجب والتسبب كما كان في زمن الجاهلية لأنه إذا سكت الرب واحد أو أبو النكل ولجدا لم يبق لعمري الفضل بغير التقوى موجب وفي هذا الحديث حصر الفضل في التقوى وتنبه من غير حوائه لافضل لمرى على جهسى ولا لاسود على أحر إلا بها ولكنه قد ثبت في الصميم أن الناس معادن كمدان الذهب خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا أنفسهم ثابت النصارى الجاهلية ولا تقوى هناك ويجعلهم اختياراً في الإسلام بشرط القسمة في الدين وليس مجرد القسمة في الدين بغير

وعشرين يوماً وهذا محمول عند الفقهاء على أنه صلى الله عليه وآله وسلم أقسم في ترك الدخول على أزواجه شهرين بأهل لاله وبأهل ذلك الشهر ولما رآه لا يفي عليه الثلاثين كانت ثلاثين يوماً ما حلفت على ترك الدخول عليه شهر إطلاقاً لمير الأئمة شهر ثمانية والعقد وهذا الحديث أخرجه بإسناد التنازل في الصوم والساق في عشرة الله وابن ماجه في الطلاق (عن أبي بكر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال) شهران لا يتصان قال ابن القيم المراد المتصان الحسني اختياراً لمير بغير بيان كلاًهما شهرين عظيم فلا يقبى ومعهما بالتصان بخلاف غيره ما من

بما خصهما بالذکر لتعلق حكم الصوم والنجس بما هو به من النوى وقال انه الصواب المحقق
 انهما خصهما بالذکر لانهما لا يحكم بهما الا في وقت واحد وهو وقت النوى والنجس
 التام او غيره ولا يفتى ان كل وقت من الاوقات يصلح لتعلق حكم الصوم والنجس بهما
 صام تسعا وعشرين او قس في غيره من غيره وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم تسعا وعشرين
 سائر ما ليس المراد ان ثواب الطاعة ٤١٢ في سائر ما ليس بتسعة وعشرين ما انما المراد في الخرج محلي

ان يقع فيه خطأ المحسوم
 لا يختص بهما بالعينين ويحوز
 احتمال وقوع الخطأ فيهما من
 ثم يقتصر على قول رمضان وند
 البقرة قال (شهر اعياد) أي اعياد
 شهر اعياد احدهما (رمضان
 و) الآخر (ذو الحجة) واستشكل
 ذكر الحجة لانه لا يقع الحجة في
 العشر الاوّل منه فلا يدخل
 لتقصان الشهر وقوله واجب
 ياتى قول بان اذا زاد أو نقص
 اذا وقع في ذي القعدة ياتى منها
 نقص شهر ذي الحجة الا في
 أو ياتى فقبحون الشك أو
 العاشر فلا يقتصر على قولهم
 مما لا خلاف فيه قاله الكرماني
 لكن قال البرماوى وقوف
 الثامن خطأ لا يصح على الأصح
 قال في الفتق قد اختلف العلماء
 في حق هذا الحديث منهم من
 حله على ظاهره فقال لا يكونان
 أبدا الاثنتين وهذا مردود
 ومعهلة الموجود المتأخذ
 ويكنى فيرد على صلى الله عليه
 وآله وسلم صوموا الزمان فطروا
 لرويته فان غم عليكم فاكملوا

• (باب نزول المصعب اذا تفرغ من حق) •
 (عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء
 ركعتين في المصعب ثم ركب إلى البيت فطاف به رواه البخاري وعن ابن عمر أن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء بطعامه جميعا ثم دخل
 مكة وكان ابن عمر يقف به رواه أحمد وأبو داود والبخاري عنه وعن الزهري عن سارة
 أن أبا بكر وعمر وابن عمر كانوا يقولون لا يطعم ظال الزهري وأخبرني سارة وعن عائشة أنها
 لم تكن تفعل ذلك وقالت أنما ترسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لانه كان مغفلا - صح
 نفي وجهه رواه مسلم • وعن عائشة قالت نزول الأبطح ليس بسنة إنما ترسل رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم لانه كان أصبح نحر وجهه اذا خرج • وعن ابن عباس قال ان المصعب
 ليس بشيء إنما هو من أجل أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مشتق عليهما • قول
 بالمصعب جملتين وموسدة على وزن محمد وهو اسم مكان مشتق بين جبلين وهو الذي
 أقرب من مكة حتى يقال لكه قبله من الحصان جر السبل ويسمى بالأبطح وخيف بق
 كانت قوله ثم جمع جملة أي اضطلع ونظم سيرة قوله أصبح نحر وجهه أي أسهل توجهه
 إلى المدينة ليستوى البطحى أو التقدر ويكون مبيتهم وقياهم في البحر ورحيلهم

المعدة فانه لو كان دفنانا بـ ثلاثين لم يصح إلى هذا وقتهم من تأول بمعنى الايض وقال الحسن كان أصح من يا جمعهم
 وهو يقول لا يتصان في الفضلة ان كان تسعة وعشرين أو ثلاثين انتهى وقيل لا يتصان معا ان جاء أحد هاتين عشرين
 جاء الاخر ثلاثين ولا يؤخذ لا يتصان في ثواب العمل فم ما وهذا ان القولان مشهوران وقد ثبتا بمقتول في أكثر الروايات
 في البخاري قال البرماني قال أحد لا يتصان معاني سنتوا حدنود سكر الرطبي فيه خمسة أقوال فذكر في مقدمه زان
 ساد لا يتصان في عام يصيبه وهو العام الذي قال فيه صلى الله عليه وآله وسلم تلك المنة لا يقل المعنى لا يتصان في الاسكاهم به جزم

مذهبهم في النكاح ما ليس به واسطة الحكم ولا فسخ فيه فممن يصرحون بذلك بل الحاضر السابق وشرفه في تعقيب
 الحق في المسألة الأولى وجهه قول الله عليه وآله وسلم فان حكم عليكم فكانوا المذنبين لا في رجل فأنزلوا أهل الحساب
 وأهل مكة فيه كرون العدد عند الأجر يستوي في ذلك كل من دفع نفعه لتلافق والتزاع عنهم وقد ذهب قوم إلى الرجوع إلى أهل
 السيرة في ذلك وهم الروافض وقتل عن بعض الفقهاء والقسم قال ليس واجبا على المالك الصالح جعته عليه وقال ابن زبير وهو
 مذهبنا بل ولقد ثبت النسخ بصفة عن ٣١٤
 انما نزل في قول النصوص لانها حادثة وتضمن ليس فيها قطع ولا نفي

على الباب فقال هذه الفتنة حسنة القبله من تين أو ثلاثا رواه أحمد والشافعي وصححه
عبد الرحمن بن حنبل قال لما فتح رسول الله صلى الله عليه وآله مكة انطلقت
فواتقته فخرج من العسكبة وأصحابه قد استلوا البيت من الباب إلى المذبح وقد
وضوا أخذوهم على البيت ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبطهم رواه أحمد وأبو
داود وعن اسمعيل بن أبي سارة قال قلت لعبد الله بن أبي أوفى أدخل النبي صلى الله عليه
وآله وسلم البيت في حجة تامة قال لا متفق عليه حديث عائشة أثر بها أيضا وصححه ابن
خزيمة قالوا كم وحديث أسامة بن زيد قال الصحيح وأصله صحيح مسلم بلفظ أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل في البيت ولكنه كبر في فواحيه وحديث عبد الرحمن بن
صفوان في أسامة بن زيد بن أبي زائدة لا يمتنع حديثه وقد ذكرناه أيضا في أن يزيد بن أبي
زائدة يروي عن مجاهد أو كنهه كراهي أنه صدوق من رأى الحنفية وذكر في التلاوة
أنه كان من الأئمة الكبار وقد تقدم الكلام فيه في خبره موضع قريباً وروى في أهل مكة
فعلت فيه دليل على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل الكعبة في خبر عام الفتح لأن
عائشة لم تكن معه في تلك الحادثة فعليه خبره وقد يرميهم من أهل الظاهر أن لم يدخل إلا في
عام الفتح وهذا الحديث يروى عنهم وقد تفرغوا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يدخل
البيت في حجة تامة كآل حديث ابن أبي أوفى في المذبح كروى في الباب يمتنع أن يكون دخله
في حجة وبذلك يبرهن البيهقي وقد أجاب البعض عن هذا الحديث بأنه يقتل أن يكون صلى
الله عليه وآله وسلم قال ذلك لعائشة بالبدية بعد رجوعه من فزوه والفتح وهو بعيد جداً
وفيه أيضاً دليل على أن دخول الكعبة ليس من مناسك الحج وهو مذهب الجمهور وسكن
القول من بعض العلماء أن دخولها من المناسك وقد ذهب جماعة من أهل العلم إلى أن
نسولها مستحب ويصل على ذلك ما أخرجه ابن خزيمة والبيهقي من حديث ابن عباس عن
دخول النبي صلى الله عليه وآله وسلم مكة في سنة فخرج صفوان إلى أبي أسامة عبد الله بن الزمّل وهو ضعيف
ومحل استصحابه ما لم يروا أحد أبوهما يروى على الاستصحاب أيضاً حديث أسامة بن عبد
الرحمن بن صفوان المذكوران في الباب قريباً وقد مودع فيه استصحاب وضع المذبح
والصدرة على البيت وهو ما بين الركن والبابية قاله الملقم قالوا في الطبراني عن مجاهد
عن ابن عباس أنه قال الملقم ما بين الركن والبابية أو ترجمه البيهقي في شعب الإيمان من

قالبهم أنه لو انط الامر بها
لشاق ان لا يرفعها الا القليل
اتى ثم تم صلى الله عليه وآله
وسلم هذا المعنى بشانه لمصن
يقول فلهذا اشار فيهم بما لا ينس
والاجمعي (الشهر هكذا وهكذا)
وفيهِ مستبدلن رأى الحكم
بالاشارة قال الراوى (يعنى مرة
تسع وعشرين ومرة ثلاثين)
قال فى الفتح هكذا ذكر آدم شيخ
النجارى مختصر اوود وامتنع
من شعبة ناهى آخرجه مسلم عن
ابن المنذر يفهم منه بلفظ الشهر
هكذا وهكذا وعنه الاجام فى
الثالثة والشهر هكذا وهكذا
وهكذا بسقى فقام ثلاثين اشار
أولاً بالصباح يدعى الضرب جميعاً
مرتين وقضى الأهل فى المرة
الثالثة وهذا هو المعبر عنه بقوله
تسع وعشرون وأشار بها مرة
أخرى ثلاث مرات وهو المعبر
عنه بقوله ثلاثون قال ابن بطال
فى الحشد يترفع رعا اذ الصبح
يقوانين التعديل وانما القول
على روية الأهل وعنه شاعن
السكران لاسلك ان فى اشارة

ما غرض حتى لا يدري الا بالثمن غاية التكليف انتهى وقد كرت في كتابي الروضة الندية في شرح الدرر البهية طريق
تقلان صاحب سبيل السلام شارح كتاب بلوغ المرام من أدلة الاحكام ما قلته التوقيت في الايام والشهور والسنوات
يا صاحب المنازل الغفيرة بدمعة بتاتق الامنة فلا يمكن عالم من علمه ان يفتأ ان يذبح ان ذلقت كان في عصره مصلي الله عليه وآله
وسلم أو عصر خلفائه الراشدين وانما بعدة فعلها ظهرت في عصر الامون حين اخرج كتب القلاعة وغيره واصونها اليوم
والتحق فاعلم اولئك الذين قال الله تعالى فيهم فلا تجد لهم سلكا في الدنيا فخر حواجا عندهم من العلم فاقبل احوال المترين

فقالوا يا رسول الله انهم يصومون ايديهم فيه قال اسقي فشرِب ثم اقم زمزم وهم يستقون
 وبصموا في اقل اصحاوا فاصحكم على عمل صالح ثم قال ولان قلبوا التراتبي
 اضع الجبل يعني على عاتقه وأشار الى حاتم ورواه البخاري وعن ابن عباس ان رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم قال آية ما ينشأ بين المنافقين لا يتصلون من ما نزل من رواد
 ابن عباس عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما نزل من رواد
 شرب لانه ان شربته فتنسني به شغالة اقلون شربه يشبعك اشبهك الله وان شربه
 قطع ظمئت قطعه الله وهي حزمة جيع بل وبما جعل رواد الدار طلق حديث
 جابر أخرجه أيضا ابن أبي شيبة والبيهقي والدارقطني والحاكم وصححه المتشدد
 والحاكم وحسنه الحاكم في استيعاب الحديث في المومل وقد تفرع به قال البيهقي وهو
 ضعيف رواه ابن القطن به وقد رواه الشيخ من طريق أخرى عن جابر وفيها سويد بن
 سعد وهو ضعيف جدا وان كان مسلما قد أخرجه في المصنفين في التبايعات قال الحاكم
 وأبو داود كان أخذه عنه قبل ان يعمى وبشده حديثه وكذلك أمر أحد بن حنبل آتته
 بالأخذ عنه كان قبل عدو لما عصى صار يلقن فينقلن وقال يحيى بن معين لو كان في فرض
 ورع لغزوت سويد بن سفيان كذا في حديثه من التبايعات وأخرجه الطبراني من
 طريق ثالثة وحديث عائشة أخرجه البيهقي والحاكم وصححه حديث ابن عباس الاول
 أخرجه أيضا الدارقطني والحاكم من طريق ابن أبي مليكة قال يابر بن عبد الله بن عباس
 فقال من ابن بخت قال شرب من ما نزل من قال ابن عباس أخرجه عنها كما ينبغي قال
 وكيف التبايعات قال ابن عباس قال إذا شربت منها فاستقبل القبلة وإذا كرسم الله ونفس
 فلا تأكل وتسلم منها فإذا فرغت فاحمد الله فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال آية
 ينشأ بين المنافقين انهم لا يتصلون من زمزم وحديثه الثاني أخرجه أيضا الحاكم
 وزاد الدارقطني على ما ذكره المصنف وان شربه مستحب اذا عاكلك الله قال فكان ابن
 عباس اذا شرب ما نزل من قال اللهم اني أسألك على نافعنا ورزقنا وسعادتنا من كل داء
 وهذا الحديث هو من طريق محمد بن عبد الجارودي عن عفيان بن عيينة عن ابن أبي شيبة
 عن مجاهد عن ابن عباس قال في التلخيص والدارقطني والبيهقي في التبايعات فقد
 رواه حافظ أصحاب ابن عيينة كلبيني وابن أبي عمير وغيرهما عن ابن عيينة عن ابن أبي

شعبان لحديث أبي هريرة إذا
 أصف شعبان فلا تصوما
 يوما أو داود وغيره وصححه ابن
 حبان ونظيره ما نزل من الصوم
 اذا التفتوا وان وصله عليه
 وليس حمله احتسابا لصل مطوية
 الصوم وقد قال النووي في
 المجموع اذا التفت شعبان حرم
 الصوم بلايين ان لم يصله عليه
 على الصحيح وقال جمهور العلماء
 يجوز ان الصوم بعد التفت
 من شعبان وضعف الحديث
 الواردة فيه وقال أحمد وابن معين
 انه منكر وقد استدل البيهقي
 بحديث الباب على ضعفه فقال
 الرخصة في ذلك مجاهو أصح من
 حديث العلامة كذا استصحى
 الطحاوي واستكمل حديث
 انس مرعوا أفضل الصيام
 بعد رمضان شعبان لم يكن
 استاده ضعف واستظهر أيضا
 بحديث جرير بن حسان
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم قال الرجل حل صمتين
 شهر شعبان شأ قال لا قال كذا
 أقهرت من رمضان قصر يومين

ثم جمع بين الحديثين بان حديث السلا المحمول على من يتعفه الصوم وحديث أبي هريرة مخصوص بمن
 يصتار برجه لرمضان وهو جمع حسن قال في الفقه وفي الحديث يدل على من يرى تقدم الصوم على الرزية كالأفستة ويدل على
 من قال يجوز ان الصوم النفل المطلق وأبعد من قال للرد بالنهي التمتع في رمضان استدل بان تقدم لان التقدم الثاني
 على الثاني انما يقتضي اذا كان من جنسهما في التل المطلق لكن السياق ياتي بهذا التاويل ويذهب
 وهذا الحديث أخرجه مسلم في الصوم كذا أبو داود والترمذي والحاكم وابن ماجه (عن البراء بن عازب) رضي الله عن

[illegible]

أخرجه أبو داود بلفظ كان
 الناس على عهد رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم في انفسوا
 الحقنوم عليهم الطعام والشراب
 والنساء ومسحوا الى القبايل
 ونحوه في حديثي في هريرة
 وهذا الخبر من حديث البراء
 ويحتمل أن يكون ذكر كرملة
 المشاطكون ما بهذا
 مظنة النوم قالوا لتبدل في
 الحقيقة انهم بالنوم كما في حاتم
 الاحدث ولقين السدي ان
 هذا الحكم كان على وفق
 ما كتب على اهل الكتاب كما
 أخرجه ابن جرير ولفظه كتب
 على انصارى العيصام وكتب
 عليهم ان لا يأكلوا ولا يشربوا
 ولا ينكحوا بعد النوم وكتب

يخرج من بجاءه من قول ابن حنبل وهو يقول في الرقيم ما أخرجه البيهقي في الجباله
 قال كاهن ابن عيينه لما سئل فقال يا محمد حديث الذي حدثتنا به من ما نزل من صبيح
 قال نعم قال فأشربته الآن فكذلك قال ابن حنبل في حديثه قال ابن حنبل في حديثه
 الباقين أي يخرج من بجاءه من قول داود الطيالسي في مسنده قال من ميمونة أنها
 طعام طهر وشفاصم وهو في صحيح مسلم وعن يارفر حديث الباقين عند
 مسلم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم شرب منه قوله ما نزل من ما نزل في عقبه دليل
 على أن ما نزل من شفع الشارب لأي أمره لا يلهيه سواه كل من أمور الدنيا والآخرة
 لأن ما في قوله ما نزل من صغ العموم قوله كان يلهيه سواه دليل على أنه لا يلهيه
 بصل ما نزل من أي المواطن الخارجة عن مكانه ولو أن تغلب أو ذاك ما يثقل الناس
 أن القزع سنة فيخرج كل رجل لنفسه فيطلب أهل السقايا عليها وفي هذا الحديث
 استحباب الشرب من ما نزل من وما قبل من أن الشرب يجلي فلا يلهي على الاستحباب إذا
 تأتى في الجلبى مدفوع بأن القصد في ذلك العمل والأمر بالترفع وإعطاء اسم القضاة
 لشربهم في غير ما يستدعي المانع في صحيح مسلم على دليل على أن الشرب القضاة
 لا يلهيه قوله لا يشغلون أي لا يروون من ما نزل من ما في القاموس ووضعه استلزاماً
 شيئاً أو ما يشغل القضاة انتهى قوله من ميمونة أي مشورة جبريل لأنه ضربها
 بوجه قسح الماء قال في القاموس من ميمونة من ميمونة من ميمونة من ميمونة ثم قال
 والزائم البتة الكمية القفز ما في قوله وشفاصم أي أظهره القضاة في أنه يعمل
 في أول الأمر

• (باب طواف الوداع) •

(عن ابن عباس قال كان الناس يصرفون في كل وجه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يصرف أحد حتى يكون آخر عهده باليتيم أو أجدوهم ما جاءه • وفي رواية أخرى الماس أن يكون آخر عهده باليتيم إلا اعتطف عن المرأة الماس متفق عليه • وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رخص العاض أن تدور قبل أن تطوف باليتيم إذا كانت قد ماتت في الأمانة ولو أجد • وعن عائشة قالت

ووقع عندئذ لعدا ومن هذا الوجه صرمة بن قيس وفي رواية النخعي وأويس بن عمرو قال جل هذا الاختلاف على تعداد سنة من وقع فذلك والافئكن البعير برديع الرويات الواحدة وشوقي الفخري وزاد السوابي صرمة بن أيانس (كان صاحباً فاحشاً في الانطلاق أمراته) لم يس (فقال لها) عندك طعام قالت لا ولكن انطلق فأطلبين) وظاهره أنه لم يكن معه بيت لكن في مرحلة الذي أنه أهاجته فقال استبدلي به طيناً أو جلصه مضطاًن التراب في جوف وفي مرحلة أيانس لم يس فقال لا لها طعموني فقال حتى أجل لثتي أمضنا) وكانوا يعمل (أي في أرضه) كصرجه أو دوا وفي رواية أخرى فقلته

سُتِي يَضْرِبُونَ الْفُلُوفَ رَجْعَ عَزْرَمٍ عِنْدَ ٢١٨
 التَّيْسُ عَلَى الْعِلَّةِ وَالْأَهْلُ وَالْمَوْلُ وَقَدْ تَعَرَّضَ عِنْدَ قَارِأٍ لِمَرْأَى خَفَلَاتِ

التي قد نعت فقال ما تروى
 عليها ومنع كعب بن مالك
 ذلك فتركت هذا لا يخل
 لكم عليه السلام التي تصون
 عنها ما بين الرقت الى ما تم
 فخرجوا بها فرجاشة ووزنت
 وكلاوا اثرها جمع الجبل
 حتى يتبين لكم الخط الايض
 يابض الصبح من الخط الاسود
 من رواد الجبل وهذا البيان
 يحصل بطلوع القمر الصادق
 قبيصة ولا لا على احاباء القبر
 من الهار وقال ابو عبيد المراد
 بالخط الاسود الجبل وبالخط
 الايض القبر الصادق والخط
 هو اللون وقيل المراد بالايض
 اول ما يدور من القبر المقترض
 الى الانقاص من الخط الاسود
 بالاسود فاجتذبه من غيب
 الى تشيها بالخط قاله الخضرى
 قال الكرماني لما صار الرقت
 هو الجاهل هنا حلالا لصدان
 لان رما كان الاكل والشرب
 بطريق الاولى فانك خرجوا
 فترجوا بها ومنعوا منها الرخصة
 فانهم ما اذنت ذلك قصه

حاشيت حقيقه بنت يحيى بعدما اخاضت قالت قد كنت ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ابلستك يا قلبي يا رسول الله انها قد اخاضت وطافت بايليت ثم حاضت بعد الاخاضه قال فلستفراذن من متفق عليه قوله لا يقر أحد بالاعرافه دليل على وجوب حلوف الوداع قال النووي وهو قول اكثر العلما ولا يقره كدم وقال المأثور داود وابن المنذر هوسه لاشي في تركه قال الحافظ والذين يرونه لا يثبتون الاوسط انه واجب لظلمه في الاثام لا يجب بقره كشي انتهى وقد اجتمع في طواف الوداع امر على الله عليه وآله وسلم به وبمنه من تركه وقعه الذي هو بيان العمل الواجب ولا شك ان ذلك يقصد الوجوب قوله امر الناس البناء على حالهم فاعلموا كذا وقوله خفف قوله اذا كانت قد طافت طواف الاخاضه قال ابن المنذر قال عامة القضاة ما لا يصح ريس على الحائض التي اخاضت طواف وداود وروينا عن جرير الطباطبائي وابن جرير يزيد بن ثابت انهم امر بها المقام اذا كانت سائلا الطواف الوداع فصكائهم اوجبوا عليها ان يجب عليها طواف الاخاضه انما جازت قبله لم يسقط عنها قال وقد ثبت رجوع ابن جرير يزيد بن ثابت عن ذلك وروى عمر غلقته ثبت حديث عائشه وروى ابنها في شيبيه عن طريق القاسم بن محمد كان الصليبه يقولون اذا اخاضت قبل ان تصبغ فقد غرت الاحمر وقد روى محمد واوداد والشافعي والطحاوي عن عمر انه قال ليكن آخر عهدا بايليت وفي رواية كذلك حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واستدل الطحاوي به حديث انك تسقط نسخ حديث جرير في حق الجائض وكذلك استدلت على نسيجه حديث أم سلمة بنسناد اوداد الطحاوي انها قالت حاضت بعد ما طفت بايليت فأمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان اقرر وحاشيت حقيقه ففعلت لها فانكسرت حياضها فامر هانئ بن علي الله عليه وآله وسلم ان تنفر ورأسه بدين منسور في كتاب التماسك واسحق مسنده والطحاوي وأصله في البخاري ويزيد ذلك ما أخرجه الشافعي والترمذي بمعناه لما كره من ابن عمر قال بن ج فليكن آخر عهدا بايليت الا الحاض رخص من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قوله فلستفراذن أنى فلا حرج علينا حينئذ انها قد اخاضت فلا مانع من الرجوع والذي يجب عليها قد فعلته وفي رواية البخاري لا بأس انقضى في رواية أخرجه في رواية فلستفروا معاتها متقاربة والمراد بها

فيس ثلثا كان صلواته بطريق الله ثم نزل بعد ذلك قوة تعالى كذا وأثره والصلوات بطريقه سهل الرحيل
الامر عليهم صريحا والمراد من نزل الآية فيها قال في القصر وهذا هو المخلوق يوم السبيل وقال ان الآية ترتب في الامر
معا قدما ما يتعلق بصره وفي الله صلواته التي وهذا الحديث أخرجه أبو داود في الصوم والتمني في التسبيح (عن علي
ابن حاتم) الصالح (رضي الله عنه قال لما رأت حرة تبيع لكم الخط الأبيض من الخط الأسود) ثم طلعت والحج وتلقت
أشرفوا ولا جمل من طريقه بعد على رسول الله عليه وآله وسلم الصلاة والسلام وتلاصق كذا ثم غابت

الشخص فكل من جهر في ذلك انطق بالايض من النطق الاحود (حدث) بفتح الهمزة على الالف (مكبر الحسين جيل) (اسودوا في)
 مقال ايض بفتح الهمزة ومانعت ومانعت جعلت انظر الياسم الى الالف فلا يثبت في اي خلافة يورث ولقد اية بجاهد فلا يثبت
 الايض من الاسود (فقدن على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) قد كرت في ذلك لفظان على الله عليه وآله وسلم (الحدائق)
 أي في خلافة الذي كور (سواد البر) ايض النصارى ويستفاد من كمال بعض وجوب التوقف على الانقطاع اشتركا
 وطلب بيان المراد منها وانما الاتمحل على الظهور ويوحها واكثر ٢١٩ استعملتها لا اعتداهم البيان وقال

ابن زريق شرح الاحكام وبلغ
 هذا من باب ما غير الجملة لان
 البصاية محمولة على ما سبق الى
 افهمهم بفتح الهمزة على
 هذا فهو من باب ما غير الجملة
 اريد به خلاف ظاهره واعتدل
 بالاية والحديث على ان غاية
 الاكل والشرب طالع القبر فلو

طلع القبر وهو على أو شرب
 قزع ثم صومه وفيه اختلاف
 بين العلماء ولو اسكل خلافا
 القبر لم يطلع لم يقد صومه
 عند الجمهور لان الاية دللت

على الاباحة الى أن يجعل التيسير
 وروي عبد الرزاق باسناد صحيح
 من ابن عباس قال أحل الله لك
 الاكل والشرب بما شكت قال

ابن المنذر في هذا القول صار
 أكثر العلماء وقال مالك يفتي
 وفي التفسير قلت يا رسول الله
 ما انقطع الايض من النطق
 الاسود هما انقطاع قال انك

لعرى النطق ان ابسرت
 انقطع ثم قال لا بل هما سواد
 السيل وياض النصارى و زاد
 أبو عبد الله وسادة اذا عريض

وكذا الاحد من هشيم ولا يسهل من وقت القاضي عن محمد بن الصباح عن هشيم قال فتمت قال ان وسادك اذا عريض
 وهذه الزيادة عند البغاري في تفسير سورة البقرة وعند مسلم ان وسادك الطويل عريض قال انقطاع في المعاملات في نفسه قولان
 أحدهما يريان قولك لكثير وكثيرا في النور لان النام يتوسد ولان ان ليططع ليل اذا كنت لا تسكن عن الاكل
 حتى يبين ذلك في القول الآخر انه كى بالمادة عن الموضع الذي يضع من رأسه وعنه على السادة اذا نام والعرب
 تقول فلان عريض النفاذ كانت فيه عاوة وقوفه ولقد روى في هذا الحديث عن طريق آخر ان النصارى عريض النفاذ جزم

الرجل من صحن الى جهة المذنبية واستدل بقوله ما يستقنا على ان أمير الحاج يضمن ان
 يؤمن الرجل لاجل من قبض عن ثم تطف الاقضية وتغيب باحتفال ان يكون على الله
 عليه وآله وسلم أراد بنا خبر الرجل اكرام صفة كما احتسب بالناس على حقد عائشة وما
 ما أثر به القبر من حديث جابر والتقى في نواميس حديث أبي هريرة فمرق فورا
 أسودا وليس بالبر من سبع جنازة فليس له ان يصرف حتى تدفن أو يأتها أهلها
 والمرا تضي أو تعقر مع قوم فليس قبل طواف الركن فليس لهم ان يصرفوا حتى
 تطهروا وتأذن لهم في استاذن كل واحد من ضعيف شديد الضعف كما قال الحافظ

«باب ما عول اذا قدم من حج أو غيره»

(عن ابن عمر) ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا أقل من غز أو حج أو حجة يكره
 على كل شرف من الارض ثلاث تكبيرات ثم يقول لا اله الا الله وسعده لا يشر بطله للثلاث
 وله الحمد وهو على كل شيء قدير أيون تأتبون عابدين ساجدون لم يتاحدون صدقة الله
 وعده واصر عبده وهزم الاحزاب وسدعت عليه) قوله اشرف هو المكان العالي كما
 في القاموس وغيره ولقد وافقنا كان اذا وفيه ثنية أو فدفد كبير قوله أيون أي
 واجعون وهو ما بعده اخباره ليدققا في حق أيون الحجة صدقة الله وسعده
 أي في الظاهر الذين هم سكان العاقبة للفتنة وغير ذلك مما هو عليه سبحانه ان الله
 لا يخلف الميعاد قوله وهزم الاحزاب وحده أي من قبله من الاتمين والمراد
 بالاحزاب الذين اجتمعوا يوم التندق وقرنوا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 كما تقدم فأرسل الله عليهم رسولا وجرى هذا هو المشهور ان المراد بالاحزاب اجواب
 يوم التندق قال القاضي عياض ويحتمل ان المراد احزاب الصكر في جميع الايام
 والمواطن والحديث فيه استنباط التكبير والتحليل والذمة ان كور عند كل شرف
 من الارض يعلم الراجع الى وطنه من حج أو حجة أو غز

«باب الفوات والاحصار»

(عن عكرمة بن الطباع بن عمر وقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من
 كسر أو مرج فقد حل عليه حجة أخرى قال غز كرت ذلك لابن عباس واي حرة فقالا

وكذا الاحد من هشيم ولا يسهل من وقت القاضي عن محمد بن الصباح عن هشيم قال فتمت قال ان وسادك اذا عريض
 وهذه الزيادة عند البغاري في تفسير سورة البقرة وعند مسلم ان وسادك الطويل عريض قال انقطاع في المعاملات في نفسه قولان
 أحدهما يريان قولك لكثير وكثيرا في النور لان النام يتوسد ولان ان ليططع ليل اذا كنت لا تسكن عن الاكل
 حتى يبين ذلك في القول الآخر انه كى بالمادة عن الموضع الذي يضع من رأسه وعنه على السادة اذا نام والعرب
 تقول فلان عريض النفاذ كانت فيه عاوة وقوفه ولقد روى في هذا الحديث عن طريق آخر ان النصارى عريض النفاذ جزم

وإذا كان كان يعطى النسخة التي هي الأصل الذي يبين تحديد التوزيعات بما لا يفسد إلى نسبة إلى سجل روافقي وأما ما كان من أجل
أراد الله بهذا الأمر من وأمر ولهذا قال في آياتنا أنما هو سواد

صدق رواه التستة وفي رواية لابي داود وابن ماجه من عرج أو كسر أو مرض فذكر
حنا وفي رواية كرها أحقر رواية المروزي من حبس بكسر أو مرض وعن ابن
جرير كان يقول ليس حسيكم سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن حبس أحدكم
من الحب طاف بالبيت وبالفقار المروزي ثم يحل من كل شيء حتى يصبح طافا فلا يجدى أو
يسوم إن لم يجد دينار أو البضارى والساق وعن عمر بن الخطاب أنه أحرأب أو ب
منحبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجابر بن الأسودين قائمها الحب فأصابهم
النصران بصلصة فخرج بها حلالا ثم صبا طافا فلا يجدى فأنزلهم فقسما ثلاثة أيام
الحب وسبعة أوجع إلى الله وعن سليمان بن يسار أن ابن حنبل قال في عرج أو مرض
طريق مكة وهو عرج بالحب فقال على الله الذى كان عليه فوجد عبد الله بن عمر وعبد الله
ابن قيس ويعمر بنان بن الحكم فذكر لهم الذى عرض له ولكلهم أمره أن يتداوى بالأدوية
منه ويتنقى فإذا صح اعقر كل من أحرأه ثم عليه أن يصبح فأبلاوم - دي - وعن ابن
جرير قال من حبس دون البيت بمرض فأنزل على طريق البيت وهذه الثلاثة
ما فى المطاوع - وعن ابن عباس قال لأحمر الأصغر العدوي رواه الشافعي في مسنده
حديثه الجليل بن عمرو بن مسكت عنه أو داود والمتن في وحسنه الترمذي وأخرجه أيضا بن
خزيمة والحاكم والبيهقي وأخرجه بن الخطاب أخرجه أيضا البيهقي وأخرجه من عمره
أمر من قاله الحب أن يبعثه فوعليه الحب من قابل وأخرجه أيضا بن زيد بن ثابت عنه
وأخرجه شعيب بن عمرو بن طريق أخرى والأثر الذى رواه سليمان بن يسار وأما ما فى
يحيى بن سعيد عنه ولكن سليمان بن يسار يذكركم الفضة وأثر ابن عمر رواه مالك
الموطن بن طريق ابن شهاب بن سالم عنه وأثر ابن عباس صحيح الحافظ استندة فقول من
كسر بضم الكاف وكسر السين قوله أو عرج بفتح الهمزة وإلا رأى أصحابه حتى يدرى
وليس بخلقة فإذا كان خلقة قبل عرج بكسر الراء قوله فقد حصل تسك بظاهره أو
فورد أو قد لا يخل على مكتبة بنفس الكسر والعرج وأجبع بقية العبارة على أن يبعث
من كسر أو عرج ولكن اختلافوا فيه على جعل وعلمه بصل هذا الحديث فقال أصحاب
الشافعي أن يبعث على ما لا يشرط الأصله فإذا وجد الشرط أصلا ولا يذم الدم وقال

عليه وآله اعلم وسيد الباب اشرجه المؤلف ايضا في التفسير وسبق في الصوم وكذا اورد اودو التوفى ماله
وخال حسن جميعه (عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال تصبر ما تعي على الله عليه وآله (من لم تعلم طام الى الصلاة تقتله)
القاتل اني قال قتله زيد (كل من بين الاذان والاصوات قال زيد هو (قد رخصت فيه) اي قد رخص الله طام الى التضي
متوسطة لاهوله ولا تصبر ولا صبر يتولى بليته قال الملهب في تقدير الاوقات اجعل البدن وكانت العرب بتقدير الاوقات
بالاعمال كقولهم قد علمت طامه قد فهم جزوه فدل زيد بن ثابت عن ذلك الى التقدير بالقرآن اشارت الى ان ذلك الوقت كان
وقته المصادق للتراوي ولو كانوا احدون من العمل لقالوا لا رخصة او ثلث غير ساعة وقال ابن جرير عنه اشارة الى ان

وَقَاتِمِهِمْ كَانَتْ مَسْكَنَةً لِلْمُتَخَفِّينَ وَفَصَّلَ بِلِقَاءِ مَنْ تَخَوَّفَ السُّقُوفَ وَالْأَعْرَابَ عَلَى الْخَيْلِ وَالسُّدُودِ كَوْنَهُ أَهْلُ الْإِقْدَامِ وَالْقَوَالِ
أَوْ بِأَيِّ جِوَرَةٍ كَانَ الْخَيْلُ مَسْكَنَةً لِلْأَعْرَابِ وَكَثُرَ مَقَامُ الْأَعْرَابِ بِسُجُودِ الْخَيْلِ وَالسُّدُودِ وَكَثُرَ مَقَامُ الْأَعْرَابِ بِسُجُودِ الْخَيْلِ وَالسُّدُودِ
تَسْتَعْرِفُ بِحُفْرِ الْبَيْلِ لِقَاءَ أَهْلِ بَعْضِهِمْ عَنْ رِقَابِهِمْ عَلَى الْخَيْلِ وَالسُّدُودِ فَتَقْبَضُ إِلَى الْخَيْلِ وَالسُّدُودِ فَتَقْبَضُ إِلَى الْخَيْلِ وَالسُّدُودِ فَتَقْبَضُ
وَقِيَّةً بِأَيِّ جِوَرَةٍ كَانَ السُّبُحُ وَالْمَعْمُومُ الْأَسْبَاحُ إِلَى الْخَيْلِ وَالسُّدُودِ فَتَقْبَضُ إِلَى الْخَيْلِ وَالسُّدُودِ فَتَقْبَضُ إِلَى الْخَيْلِ وَالسُّدُودِ فَتَقْبَضُ
فَيَقْبَضُ إِلَى الْخَيْلِ وَالسُّدُودِ فَتَقْبَضُ إِلَى الْخَيْلِ وَالسُّدُودِ فَتَقْبَضُ إِلَى الْخَيْلِ وَالسُّدُودِ فَتَقْبَضُ إِلَى الْخَيْلِ وَالسُّدُودِ فَتَقْبَضُ إِلَى الْخَيْلِ وَالسُّدُودِ فَتَقْبَضُ
بِلِقَاءِ الْخَيْلِ وَالسُّدُودِ فَتَقْبَضُ إِلَى الْخَيْلِ وَالسُّدُودِ فَتَقْبَضُ إِلَى الْخَيْلِ وَالسُّدُودِ فَتَقْبَضُ إِلَى الْخَيْلِ وَالسُّدُودِ فَتَقْبَضُ إِلَى الْخَيْلِ وَالسُّدُودِ فَتَقْبَضُ

مالك وقد يصل بالعلم والى البيت لا يملكه غيره ومن خالفه من السككوليين يقول يصل
بالنبي والابن والمعلم وسائر الكلدان على ذلك قوله وأمر من الاحصاء لا يتنص
بالاعذار المذكورة بل كل من حكمه حكمها كطهرا والنفقة والضلال في الطريق
وبنه السفن في البحر وهذا قال كثير من الصحابة قال النبي والكوفيين المصير
بالكسر والمرض والخوف وقال آخرون منهم مالك والشافعي وأحمد لا حصر الا بالعدو
وقسوا يقول ابن عباس المذكور في الباب وحكي ابن جرير روى انه لا حصر بعد النبي
على اقله ولو سلموا السبب في هذا الاختلاف انهم اختلفوا في تصدير الاحصاء
فالمشهور من اكثر اهل الفتنة من الاخش والكسائي والفرج ابو سعيد وابو عبيدة
وابن السكيت وطالب وابن بكية وغيرهم ان الاحصاء انما يكون بالمرض واما العدو
فهو المصير وقال بعضهم ان احصر وحصر على واحد قوله سنة تنبيك قال صلوات
ضبطنا سنة بالنسب على الاختصاص وعلى انما قيل في شككوا ووجه وغيره سبكم
طاف بالبيت وصح الرفع على ان سنة سبكم أو القاء وسبكم يعني القتل
ويكون ما بعدهما نفسا السنة وقال السهلي من تبه نفقوا وانما الامر كله
قال الزوا سنة فسبكم قوله طاف بالبيت أي اذا تمكنت في وقوع فرباه عبد الرزاق
ان حصر احد منكم جلس من البيت فاذا وصل طاف قوله حق جميع طافا بلا استدلال
على وجوب الحج من القابل على من احصر وسائر الخلاف في قوله فرباه في دليل
على وجوب الهدى على المصير ولكن الاحصاء الذي وقع في هذه النبي على اقله
والقول انما وقع في العمرة فقامس الجاهل على ذلك وهو من اهلنا يتي افادق
والتي وجوب الهدى ذهب الجمهور وهو ظاهر الادب التي تنقذه على اقله عليه
والقول انه قيل في ذلك في الحديث ويطالع على ان احصر ثم ما يتيسر من
الهدى وذكر الشافعي انه لا خلاف في ذلك في تصدير الا بقوله في ذلك خلاف فقال
انه لا يجب الهدى على المصير وعول على قياس الاحصاء على الترواج من الصوم
لعدوا النفس بجل هذا القياس في مقابل ما قاما فمن القرآن والسنن من القرب
التي يجب من وقوع مثله من كابر العلم قوله ابن سبويه فيهم الملة الملة وبعدها
ذأي بعد الانسوح قوله فقال على المصير في بعض نسخ هذا الكتاب وفي

٤١ **بَئِل ج** من اقتله قاتل من ماله أو قتل كاد كره ابن مالك في التسهيل أو الأخذ في الإصراف أو شفا
ويجوز لـ البعل ويقتل المعلوم وكثيره والأمر به للنفقة (فان في المصنوع) ينفق المين اسم لما يسير به وبالضم القتل
(ركب) وفي معنى كونه ركباً وجوهان ياربك في السمر عنه حيث قصه له الأمانة على الصوم وفي حديث علي بن عبد الله
هو فوالصوم وأول بشر بمن أحرق في حديث أبي أمامة عند الطبراني في معرق وأولوا بقرته وفي حديث زيد الحديث
ويكون ذلك الخلعه كما هو في القرد والاشجاع على الطعام والماء والركن في التسعوت في حديث أبي هريرة رضي الله عنه

الاجابة التي لا القيام للصورة ٢٢٢
 كلفه المصور وما نظر عليه وما كل مع الاخوان أو المراد به التقوى على السلام
 لم يفر من أجل القيا في حديث جابر عن ابن عباس قال كبر فمواستبينوا يعلم المصور على مسلم الظاهر بالقدرة
 على قيامه الليل ومصلحه النشاط ومداومة سؤل الخ الذي يشبه الخروج أو المراد به الأمور والأخوة وكان عامة السنة فوجب
 الأجر وأدنى قال القاضي حياض ذلك تكون هذه البركة لا يتحقق للمصور من كراهة ولا تأستغفار وغيره من زيادات
 الأهل التي لا القيام للصورة

خلاف من أوجب تعديدها إذا
 قام بعد ما قال ابن دقيق العيد
 ومما جعل به استحباب المصور
 الثالثة لأهل الكتاب لأنه
 متفق عندهم وهذا أحد الوجوه
 المختصة الزائدة في الأجر
 الأخر وبه عبارة الفخ المصور

يقع السين ومنها لأن المراد
 بالبركة الأجر والثواب فتسلب
 الضم لأنه معد بمعنى التصر
 أو البركة لكونه يقوى على
 الصوم ويقتله ويصفى
 المشقة فيه فلهذا منافع الفخ لأنه
 ما يصح به قبل البركة ما يتغنى
 من الاستعانة والاعمال المصور

والأولى أن البركة في الصور
 تحصل بجهات متعددة وهي
 اتباع السنة وعملية أهل
 الكتاب والتقوى على العبادة
 والزيادة في النشاط والتسبيح
 الصدقة حتى من سأل المذلة
 أو يستمع معه على الأقل
 والتسبيح لذكر والمعروف
 مظنة الأجابة وتدارك السنة الصوم
 لم أظنها قبل أن تام قال ابن
 دقيق العيد وقع المتصوفة في
 مسئلة الصور وكلام من جهات اعتبار مسكة الصوم وهي كسر شهوات النفس والبطن والفقر والصعود
 قديان في ذلك قالوا الصواب أن يقال ما زاد في المقدار حتى تقدم هذه المسكلة فليس يحسب كافي بصدقه التوفيق
 من التأني في المسألة وكل وكثرة الاستعداد لها وما عدا ذلك فتنقص من اتبها انتهى وهذا الحديث أخرجه مسلم والترمذي
 والحاكم وابن ماجه (عن سلمة بن الأكوع) وأما كوع سنان بن عبد الله (رضي الله عنه) أن النبي صلى الله عليه وآله
 (وسلم) بعث رجلا من أهله في مكة الأسلى كاعدا جندوا بني شيبعة (ينادي في الناس يوم عاشوراء من أين كل قبيلتي)

بعضها من المأثور في نسخة صحيحة من الموطأ على ما مر من قول له فوجد هذه
 القصة ثابتة في بعضها من هذا الكتاب وهي ثابتة في الموطأ وقد استدل بالظاهر
 المذكور في الباب على وجوب الهدى وإن الاحتمال لا يكون إلا بالتلف من العدة
 وقد تقدم البحث في ذلك وعلى وجوب القضاء سببا
 (باب يخل المصور من العربة بالتمسك بالخلق حيث حصر
 من حل أو حرمانه لافضاء عليه)

(عن المسور) ومن أن في حديث عروة الخديجة والصلح أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 لما فرغ من قضية الكتاب قال لأصحابه قوموا فافعلوا ثم أحلقوا رؤوسا جندوا الجندى
 وأبو داود والبخاري عن المسور أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقل أن يخل أو أمر
 أصحابه بذلك ومن المسور ومن أن قالوا قد مول الله صلى الله عليه وآله وسلم الهدى
 وأمره مني الخليفة وأمر منها بالعمرة وحل في الخديجة في حرمه وأمر أصحابه بذلك
 ولمر بالخديجة قبل أن يخل أو أمر أصحابه بذلك رواه أحمد ومن ابن عباس قال إنما
 البذل على من تقصص بها تلذذ فأما من حبه عذو أو غير ذلك فإنه يخل ولا يرجع وإن
 كان معه هدى وهو محصر فخره أن كان لا يستطيع أن يبعثه وإن استطاع أن يبعثه
 لم يخل حتى يبلغ الهدى على أخرجه البخاري وقال مالك رضي الله عنه يخرجه به ويخل في
 أي موضع كان ولا قضاء عليه لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه بالخديجة فخره
 وحلقوا وحل من كل شيء قبل الطواف وقبل أن يخل الهدى إلى البيت ثم لبس كروا
 أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر أحد أن يقضوا شيئا ولا يعودوا إلى الخديجة خارج
 الحرم كل هذا كلام البخاري في صحيحه قوله فافعلوا ثم أحلقوا رؤوسا جندوا الجندى على أن
 المصور تقدم التصر على الخلق ولا يماض هذا ما وقع في رواية البخاري عن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم حل من وجع لسو فخره به لأن السلف بالواو والعمرة لخلق الجمع
 ولا يخل على الترتيب فأنقدم الخلق على التصر فروى ابن أبي شيبعة عن علقمة أن عليه
 دما ومن ابن عباس مثله والظاهر عدم وجوب الدم لعدم الدليل قوله إنما البذل الخ

أى ليس فيه موصوفات كالمسلم أو المصيروم الشان فكذلك لم يثبت له من الصفات (أو) قال (فليس) إن شئت الراوى
 (ومن لم يأكل فلا يأكل) واستدل على صحة السليم من يشترط من قبل سواء كان مضافاً أو غير مضاف على الله عليه وآله وسلم
 أمر بالسليم على من لا يشترط من قبل على أن التبعة لا تشترط من قبل ما يجب بالثبوت في صحيح أن مسلم ما شروا كان واجباً
 والذي يقع من أقوال العلماء لا يمكن فرضاً على تقدير أنه كان فرضاً فندفع به لا ريب في نسخ حكمه وشراً أنه دليل قوة
 فليترجم من لا يشترط التبعة من قبل لا يجوز قياماً من كل من الممار ٢٢٢ وصرح ابن حبيب من المالكية

بأن ترك التبعة لموصوفات ما شروا
 من خصائص ما شروا وعلى
 تقدير أن حكمه مطلق فالأمر
 بالاسس لا يستلزم الإبراء
 واجب بالجهو ولا يشترط التبعة
 من قبل بما أخرجه أصحاب
 السقم من حديث حفصة أن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 قال من لم يمسك السليم من قبل
 فلا يصام به وهذا الحق الساقط
 ولا يدور على الترمذي من لم يمسك
 السليم قبل الغبر فلا يصام به
 وربما وقع وهذا الخطب الساقط
 في تفرع طرقه وسكن الترمذي
 في العسل عن البغوى ترجيح
 وقته وحمل ظاهراً الاستدحاح
 من الألفاظ خصوصاً الحديث منهم
 ابن خزيمة وابن حبان وأبو بكر
 وابن حزم وروى المداور قطعي
 طريقاً أخرى قال رجالها ثقات
 وأبعد من خصه من المنتقبة
 بسيام القضاء لا تذروا بعد
 من ذلك فخرقة الطحاوى بين
 صوم الفروض إذا كان في يوم
 بهت كما شروا فغيرى التبعة
 في التهاوى ولا يدور بهت كرمضان

بضم الهمزة المهملة أى القضاء لما أحصر فيه من يوم أو غيره وهذا أقول بالجهو
 كالمفتى وقال في العرائض على المحصر القضاء بما عاين الفرض المستزاد وحينئذ
 وأصحابه وكذا في النفل انتهى ومن أحد روايتان وأصح للموجب القضاء بصديقه
 الجاهل من جهو ما لا يشترط من قبل في محل النزاع وبحديث ابن عمر المتقدم لقوة فيه حتى
 يصح عاماً قابلاً فيجوز بعد قوله حسبكم مستزولاً على أنه عليه وآله وسلم وما تقدم
 من الآثار وقال القين لموجب القضاء كراهته ما عاين القضاء ولو كان واجباً كره
 وهذا ضعيف لأن عدم ذلك لا يستلزم عدم القضاء كراهته ما عاين القضاء ولو كان واجباً كره
 الوجوب ويجب أن يكون الصالح ليس بحجة إذا اختلف فكيف إذا اختلف المرفوع قالوا
 ثلاثاً يأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأما أحسن ما أحصر مع في الحديث أن يقضى
 ولو زعم القضاء لأمره قال الشافعي أنه يجب حصة القضاء القضية للمفاضلة التي
 وقعت بين النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبين غيره من لا على أنه واجب عليهم قضاء تلك
 الصلوة وهذا هو الأصل الذي يقضى التحويل عليه ولكنه يارضه ما رواه أبو الوليد في
 المغائى من طريق الزهري ومن طريق أبيه عشر وغيرهما قالوا أمر النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم أصحابه أن يصروا فلم يفتقروا منهم الأمن قتل ضيقاً وأما وتخرج جماعة
 معه معترفين من ليس بعد الحديث فيستفاد كانت حديثهم الذين قال في الفتح ويمكن الجمع بين
 هذا ما صرح به في قوله بأن الأمر كان على طريق الاستصحاب لأن الشافعي جازم بأن
 جماعة فقط والقدر المذكور وروى أبو الوليد أيضاً من حديث ابن عمر قال لم تكن هذه
 الصلوة تقضى لمسكن كان شرطاً على قريش أن يعصر المسلمون من قابل في الشهر الذي
 صدهم الشهر كون فيه انتهى ويمكن أن يقال إن ترك الأمر صلى الله عليه وآله وسلم
 لا يفتى لمعارضته ما تقدم مما قبل على وجوب القضاء لأن ترك الأمر وما كان لهم
 بوجوب القضاء على من أحصر جليل آخر كحديث الجاهل من جهو لأن حكم الحج
 والصلاة واحد بقى ههنا حتى هو أن قوله عليه السلام من قابل وقوله عليه السلام
 يمكن أن يكون المراد به تأدية الحج المفروض أو ما كان يرداداً من عام الأضداد لأنه
 القضاء المطلق عليه لا يسبق ما وجبه بل غايضاً لذلك أنه منه من تأدية ما أراد
 فعله فالحق عليه فلهذا لا يستعمل خبر دعوى المالح وتعيين العام القابل على أن ذلك

فلا يميز الأقدم من قبل وبين صوم الطوع فغيرى في الليل وفي النهار وقد تعبه امام الحرمين بأنه كلام ثبت لا أصل له
 وقال ابن قدامة اعتبر التبعة في رمضان لكل يوم في قول بالجهو ومن أحداه خبر ثمانية أو أحد جميع الشهر كقول مالك
 وأحق وقال زفر يصوم صوم رمضان في حق المقيم الصحيح بغيره وجه قال علي بن عاصم وأصح قولنا لا يصوم فيه غير صوم
 رمضان كصوم غيره لأن الزمان معلوم فلا يشترط يوم واحد الأصوم أو ما شروا قال أبو بكر الرازي يلزم قائل هذا
 أن يصوم صوم المضي عليه في رمضان فلا يبا على كل يوم بشرط وجود الأسلاك بغيره فان القيمة كان مستغنى وقال غيره

[illegible]

أَيُّهَا الْمَلِكُ (جَبِينُ) جَاعَ
(أَخِي) وَلَدُوا وَابْنَهُ عَائِشَةُ
كَانَ يَدْرِكُ الْقَبِيرَ مِنْ بَصَانِ
قَبِيرِهِمْ وَتَلْفَافِي بِهِمْ لَمْ يَغِي
قَبِيلَهُمْ وَفِي قَدْتِهِ كَانَ يَصِغُ
جَبِينَهُ (غَيْثُ قَبِيلِهِ وَصَوْمُ)
بَنَاتِهِ أَوْزَانُ الْأَقْلَاقِ الْقَبِيلِ
بَلِ الْقَبِيرِ وَالْإِسْلَامِ مَطْلَقُ
لِي الْأَزَلِ وَتَقْبَعُ الْأَزَلِ لَمْ
يُورِثُ قَبِيلَهُ فِي الْقَبِيلِ وَأَرَادَتْ
تَقْبِيلُهُ جَاعَ مِنْ قَبْرِ إِسْلَامِ
بِأَيَّةٍ فِي الرُّوْعِ لَمْ يَزَمْ أَنْ
يَلْزَقَ قَبِيلَهُ مَطْلَقُ الْقَبِيلِ
لَمْ يَصِغْ صَوْمُ الْقَبِيلِ يَصِغُ
بِأَيَّةٍ لَمْ يَغِي قَبِيلَهُ الْعَامِدِ
النَّاسِ وَبَيْنَ الْقَبِيلِ وَالْقَبِيلِ
كُلُّ قَبِيلٍ خِلَافُ الْقَبِيلِ
لَمْ يَهْوِ عَلَى الْقَبِيلِ مَطْلَقًا خَالِ
رُغْبِي فِي هَذَا الْقَبِيلِ خَالِ
بِأَيَّةٍ كَانَ يَجْلِسُ فِي
خَالِ وَيُورِثُ الْقَبِيلِ الْيَمْدِ
لَوْجُ الْقَبِيلِ سَبَابُ الْجَوَازِ
بِأَيَّةٍ كَانَ كَانِ مِنْ جَاعِ
إِسْلَامِ إِذَا الْإِسْلَامِ مِنْ
طَلَبُ وَهُوَ مَصُومُهُ وَقَالَ
هُوَ قَبِيلُهُ مِنْ قَبْرِ إِسْلَامِ

على التور وقوله بالتفذين عشرين وهو الجلعاق قوله فامس جسدك هذه كذا في نسخ هذا
الكتاب عدو يفتح العين المحسنة وتضمن الدال المهملة أيضا والواو وهي رواية أيضا عدو
صحيح أيضا ويروى بالالف كقرض العين وسكون الدال المهملة والراء اسكتن الواو قوله
لهم قد توهم اختلاف بين العصاة في بعدهم في عمل الخير الهدى العصر نقل الجهور
بمع العصر الهدى حيث يصل سواء كان في الأصل أو لم يكن وقال أبو حنيفة لا يجهه إلا
في الحرم وقال جعفر بن أهل البيت هم المهادي وقيل آخره وقال ابن عباس
قال في التورع هو الحد قال سبب اختلافهم في هذا اختلافهم في الخبرين سئل الله
عليه وآله وسلم في الحديث في الأصل وفي الحرم وكان عليه يقول يا نصر يوم غدية إلا في
الحرم هو واقعة ابن مسعود وقال غيره من أهل الغنائى إنما انفرد في الحرم (قائمه) بل يذكر
المصنف رحمه الله تعالى في كتابه هذا بيان قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومسكن
لوطن الذي يضمن ذكره فانه كتاب المنازاة ولكلها كانت فعل في سفر الحج في
الحدائق فالتاريخ كره الجلعاق من أهل العلم في كتاب الحج فحينئذ كرهها عن تأصيل لقائمه
قد اختلفت فيها أقوال أهل العلم فذهب الجهور إلى انها مشدودة وقب بعض
الكاتبين بعض الظاهرة إلى انها لو اصبحت كانت الحظية انما هي ضمن الواجب
ذهب ابن القيم إلى أنها حيد المحسن للمعروف وشيخ الاسلام إلى انها معشورة
بمع على ذلك بعض الخنايف وروى ذلك عن مالك والشافعي وبعض
سائر اصحاب القائلين بانها مشدودة بقوة تعالى ولو انهم اذ ظنوا انفسهم جاهلون
مستغفرين والحمد لله على ما استقر لهم الرسول الا يقولوا الاستدلال به على الله عليه وآله
لم يرد في قوله مشدودة كالحديث الايمان اصحاب في قوله هو قد سمع النبي وآله
قيل أو قال الاستاذ أبو منصور والبغدادى قال التمسكون بالحقوق من اصحابنا
ينسبوا صلى الله عليه وآله وسلم في بعده وقاته انتهى ويؤيد ذلك ما ثبت ان الشهداء
يبارون في قبورهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم معهم واذا ثبت انه في قبره
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد الموت كالحى بالله قبله ولكنه قد ورد ان الانبياء لا يرفعون
بغيرهم فوق ثلاث وروى في قوله أو بعين خاص مع ذلك فخرج الاستدلال بالآية
بإرض القلوب واما حياتهم في قبورهم ما يفتى من على الله عليه وآله وسلم ترد

رضي الله عنها طلحة بن كعب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول بعض أزواج بني هاشم بن عبد مناف من خلف العام على خلفهم
 لأن المباشرة فيهم التقييل والمراد بها الجاح كاه وأصل المباشرة التلقا العشر يعني يستعمل في الجاح سواء في الجاح أو في الجحيم
 وليس الجاح مراداً هنا (وهو صائم) ولا رواية فيها كل يقبل في شهر الصوم آخره مسلم والنسائي وغيره يفسلم يقبل
 في رمضان وهو صائم ثلاثين يوماً لا يحد بالثقة في صوم القوم والنقل وقد اختلف في القبول والمباشرة الصائم كبرها
 لم يمتطاف وهو المشهور عند المالكية وروى عن ابن عمر ما تدعيه
 ٣٢٥

اليه روجه عند التسليم عليه ثم حديث من زاوله يعطى ثم يكتب له أجره في حياته
 الذي سألني أن شاء الله تعالى أن صمها ليلة في المقام واستدلوا بما يقوله تعالى ومن
 يخرج من صمها إلى الله فهو موفاه الآية والهير تاليه في حياته الوصول إلى حضرته
 كذلك الوصول بعصمته ولكنه لا يعني أن الوصول إلى حضرته في حياته فيه فوائد
 لا توجد في الوصول إلى حضرته بعد موته منها التفرق إذا ما التشرية وقيل أحكام
 الشر يعصمه ولها هذين يديه وغير ذلك واستدلوا بالآحاد الواردة في ذلك منها
 الأحاديث الواردة في مشروعية زيارة القبور وعلى العموم والنبي صلى الله عليه وآله
 وسلم داخل في ذلك دخولاً أولياً وقد تقدم ذكرها في البابنازوك ذلك الأحاديث الثمانية
 فعلى صلى الله عليه وآله وسلم في زيارتها وهما آحاديتان من يارقبه الشر يشترج
 الدارطني عن رجل من آل حاطب عن حاطب قال قال صلى الله عليه وآله وسلم من زارني
 بعد موتي فمكأنما زارني في حياتي وفي استاده الرجل الجوهري وعن ابن عمر عند
 الدارطني أيضاً قال قال قد كرهوه ورواه أبو يعلى في مسندهما ابن عدي في كتابه وفي
 استاده جئهم بن أبي داود وهو ضعيف الحديث وقال أحفده أنه صالح وعن عائشة
 عند الطبراني في الأوسط عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال الحلق في طريقه
 من لا يعرف وعن ابن عباس عند العقيلي مثله وفي استاده فضال بن عبد الحارث وفي
 ضعيف وعن ابن عمر حديث آخر عند الدارطني يلقظ من زار قبري وجبت له شفاعتي
 وفي استاده موسى بن حلال العبدي قال أبو حاتم مجهول أي العدة ورواه ابن خزيمة في
 صحيحه من طريقه وقال انصح الخمر فإن في القلب من استاده وأخرجه أيضاً البيهقي
 وقال العقيلي لا يصح حديثه موسى ولا يتابع عليه ولا يصح في هذا الباب شيء وقال
 أحمد لا بأس به وإيضاحاً تابعه عليه مسلمة بن سالم كجرواه الطبراني عن طريقه وموسى بن
 حلال المذكور ورواه من عبيد الله بن عمر بن نافع وهو يثق من رجال الصحيح وحسنه الفقيه
 المقدسي والبيهقي وابن عدي وابن عساكر بأن موسى ورواه من عبيد الله بن عمر المكبر
 وهو ضعيف ولكنه قد وثقه ابن عدي وقال ابن معين لا بأس به وروى مسلم مقروناً
 بآخره وصح هذا الحديث ابن السكن وعبد الجبار وفي الدين السبكي وعن ابن عمر عند
 ابن عدي والدارطني وابن جابر في ترجمة الصالحين يلقظ من حج ولم يزل يلقظ حتى وفي

وتقل ابن المنذوقه من قوم
 تقر بها واستحبوا بقوله تعالى
 قال ابن جرير عن الآية لم يفسح
 من المباشرة في هذه الآية منها
 والجواب عن ذلك أن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم هو المدين من
 أقصد أبا جاح المباشرة فيها فدل
 على أن المراد بالمباشرة في الآية
 الجاح لا طاعة من قبله وهوها
 والله أعلم ومن أنقأ فاطم بن
 قبل وهو صائم بعد الله بن ثمرمة
 أحسنه الكوفة وتلقه
 الطبراني عن قوم ولا يصح
 وأزم ابن عمر في القياس أن
 يلقوا السبام بالبح في منع
 المباشرة ومقدمان النكاح
 الاتفاق على إبطالهما بالجماع
 وأباح القبلة لتمام طلاقه
 النقول عن أبي هريرة وبه قال
 سعد وسعد بن أبي وقاص
 وطائفة بل بالغ بعض أهل الظاهر
 فاستحبوا ففرق آخرون بين الشيخ
 والشاب فحرموا الشاب وأباحوا
 الشيخ وهو مشهور عن ابن عباس
 آخر جملة ما وجدته من صدور
 وغيرهم لو تخلفه حديثان

مرقونان في ما مضى أحدهما عند أبي داود من حديث أبي هريرة أن أترعت أجدع من صداقه بن عمرو بن العاص ورفقة
 آخرون من بين من يلقظ من من لا يلقظ كما أشارت إليه عائشة قال الترمذي وروى بعض أهل العلم أن صاحباً إذا لم يلقظ
 أن يقبل ولا لئلا يلقظ فهو موفاه قول عثمان والنسائي ويدل على ذلك ما رواه مسلم من طريق ابن أبي سلمة وهو ربيب النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يقبل الصائم قال سل عنه أنه سلمه فاشبهه بأن رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم منع ذلك فقال رسول الله فمقتصر على ما تقدم من ذلك وما تأخر فقال أما واقفي لآية لا تأمر

فأما ما ذكره في ذلك على أن التلاميذ والشيوخ والذين هم أئمة من أئمة
 القصاص وروى هذا الرأى في أسناد صحيح من طائفة يسار من رسل من الأنصار قبل أن يهتدوا به وسموا بأسماء
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سألتهم فقال لي أفضل ذلك فقلت وبيها رخص الله لئيبه في أسماهم رخص فقال أنا
 أعلم بحدود الله وأحكامه وأتوهم ما لم يكن له من طاعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا من طاعة الله ولا من طاعة
 أولئك فأنزل وأمدى فقال الكوفيون ٢٢٦ والشافعي يفتي إذا نزل في غير النظر ولا في طاعة الأئمة من طاعة

مالك وأصح يفتي في كل ذلك
 ويكثر إلى الأئمة من طاعة
 قضا واجتنب أنزال أقسى
 ما يطلب بالجماع من الاتخاذ في
 كل ذلك ولا يفتي بان الاحتكام
 حلفت بالجماع ولو لم يكن أنزال
 فافترقا (وكان صلى الله عليه
 وآله وسلم) (أما حكمكم لاريه)
 يكسر الهمزة واسكان الراء أي
 مشوه وعنه المذكور خاصة
 لقريظة الله عليه ويرى شيخ
 الهمزة والراء وقسمه في فتح
 الباء وقال أنه أشهر وإلى
 ترجمه أشار البخاري بما أورده
 من التفسير أي أظنكم لهواء
 وبلغته وقال التوريشي حمل
 الراء على الراسي المصنوف
 هذا الحديث فيسجد لا يفتريه
 الأجل هو جود حسن الخطاب
 ماثل من سقن الأدب ونهج
 الصواب وأجاب الطي بنها
 ذكرت أنواع الشهوة متربة
 من الأدنى إلى الأعلى فبدأت
 بقلبيها إلى أعلى القلب ثم تمت
 بالبر من نحو الدابة والمحافظة
 وأرادت أن تصبر من الجملة

أسانيد التمهيد بن شبل وهو ضعيف جدا وثقه هجران بن موسى وقال أنه اختلف
 الطعن في هذا الحديث على ابن النعمان لا عليه ورواه أيضا البزار وفي أسانيد ما يرمي
 الغشاق وهو ضعيف ورواه البيهقي عن هجران وأسانيد مجهول وعن أنس عند ابن أبي
 الدنيا يلقن من زاوله بالقد يتعصبيا كنت لمضعا وشهدنا يوم القيامة وفي أسانيد
 سليمان بن يزيد الكشي ضعفه ابن حبان والدارقطني وذكر ابن حبان في الثقات وعن
 هجران في إيراد الطيالسي يرمي وفي أسانيد مجهول وعن عبد الله بن مسعود عن أبي
 الفتح الأزدي يلقن من حج هذا السلام وزاوي قري وخرافه وروى في بيت المقدس لم
 بسا الله فيما اقترض عليه وعن أبي هريرة بن عوف حديث صاحب المتقدم وعن ابن عباس
 عن عبد الله بن عوف عن عبد الله بن مسعود يلقن من حج إلى مكة ثم قصد في مصدق
 كتب لمضعات مرويات وعن علي بن أبي طالب عليه السلام عند ابن حبان كرم بن زار
 قري رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان في جوارحه في أسانيد عبد الملك بن زار
 خبره توقيعه قال قال الحافظ وأصبح ما ورد في ذلك ما رواه أحمد بن داود عن أبي هريرة
 عن روطام بن أحمد بن علي في الرواية التي روي عن أبي هريرة عليه السلام وروى هذا الحديث
 عند البيهقي الباب ولكن ليس فيه ما يدل على اعتبار كون المسلم عليه حتى يقبل بظاهره
 أهم من ذلك وقال الحافظ أيضا لا يفتنون هذا الحديث موضوع وقد روت في إسناده
 على الله عليه وآله وسلم من جماعة من الصحابة منهم بلال بن رباح كرم بن حنبل
 وابن عمر عند علي بن الموطأ وأبو أيوب عند أحمد بن حنبل كرم بن حنبل في الشافعي وهو
 عند البزار وعلى عليه السلام عند البخاري وفي غيره لا ولكن لم ينقل عن أحد منهم
 أنه شد الرجل قلت الأعمى بلال لاه وروى عنه أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو
 يداري يقول له ما هذه الحقوت بلال أما أنت أن ترى وقد روي خلق ابن حبان
 وأسند القائلون بالوجوب حديث من حج ولم يركب حتى يقدم قالوا والجاء
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم عزم فقرب الزاوية لتلاطع في الحرم وأجاب عن ذلك
 الجوهري بأن الجاء يقال على ترك التدوير كما في ترك البراءة وعلى خلق الطبع
 كما في حديث من يدافع جفوا أيضا الحديث على انفراد عملا تقويه أظن لم يسلط
 واجتمع قال ابن أبي عمير وعبد جديث لا تشد الرحا إلى ثلاثة مسلح وهو في

فكنت عنها بالأيدي وأجابه أحسن منها انتهى وفي الموطأ أيكم أم لا لنفسه وبذلك كسر الترمذي الصحيح
 في جامعه فقال معنى لاريه لنفسه قال الحافظ الزين العراقي وهو إلى الأقوال بالصواب لأن أولى ما سار به القريب ما ورد
 في بعض طرق الحديث وقد أشارت حاشيتي على الله عنها يقول لها وكان أما حكمكم لاريه إلى أنه تابع القلب والمباشرة فيقول لجماع
 إن يكون مالكم لاريه ومن لا يأم من أنزال أو الجماع وظاهره أنه اعتقدت خصوصية النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 بذلك لكن ثبت عنها مرها بالجماع ثبت كانت في حديث آخر يحمل له كل شيء لا بالجماع فيصالح النبي شاعلي كراهة

التزكية لان التزكية بالاحكام القسطانية ولا يحل ان يهمل هذا مع الامن بان حركته مشهورة لان فيه تعرضا لافساد
 العبادات فطلب من الصالحين من علم حركته الجهر وشأن ان يهمل في (من أي حجر يترقى الله منه من النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم قال قال النبي) الصائم (قال وشرب) سواء كان قنطارا أو كثيرا كآجره النورى لظلمه إطلاق الحديث (قلت صومه)
 حتى القى يتم صومه ولو ظهر عليه من الحنفية الشرب ميتة أو كان صومه ولو لم يترك من ذلك عدم وجوب القضاء فانه ابن
 دلق الصيد وهذا الحديث دليل على ما ثبت قال ابن ٣٢٧ الصوم على ما يليه وجب القضاء وأخرج

ابن جرير في صحيحه والحاكم
 وأبو داود في صحيحه من أي حجرية من
 أضر في شهر رمضان ناسيا فلا
 قضاء عليه ولا كفارة فصرح
 بشهر رمضان وبسقاط الكفارة
 والقضاء قال أبو داود في صحيحه
 محمد بن مروق عن الأنصاري
 وتعبان ابن خزيمة أخرجه
 أيضا عن إبراهيم بن محمد الباقر
 وبان الحاكم أخرجه من طريق
 أبي ساتم الرازي كلاهما عن
 الأنصاري فهو المخرجه كما قاله
 البيهقي وهو ثقة والمراد أنه
 انقضى كرسا قطا القضاء فخط
 لا يصح من رمضان فان انقضى
 أخرجه الحديث من طريق علي
 ابن بكير عن محمد بن عمرو فخطه في
 الرجل يأكل في شهر رمضان ناسيا
 قال الله أطعمه ومقامه ورد
 إسقاط القضاء من وجه أخرجه
 أي هريرة أخرجه أبو داود في صحيحه
 من رواية محمد بن عيسى بن الطباع
 عن ابن حنبل عن هشام بن ابن
 سبر بن وقطه فخطه فخطه
 سأل الله الله ولا قضاء عليه
 وقال يخطي بجه هذا استناد
 صحيح وكلهم يفتن قال الحافظ

الصحيح وقد تقدم وحديث لا تقضوا فريضة أو أوه صد الرارق قال النووي في شرح
 مسلم اختلاف العلل في شد الرحل في الرحلة ككراهية إلى كفو والصالحين وإلى الملوأض
 الفاضلة فذهب الشيخ أبو محمد الجويني إلى حرمته وأشار بعض إلى استحبابه والصحيح
 عند أصحابنا أنه لا يجرم ولا يكره قالوا المراد أن القضية الناشئة من شد الرحل إلى
 هذه الثلاثة تنهيه وقد أجاب الجوهري عن حديث شد الرحل بان القصر فيه
 أنشأ باعتبار المساجد لا حقيقة قالوا الدليل على ذلك أنه قد ثبت ما دسح في بعض
 أقسام الحديث لا ينبغي المطلق أن يشترطها إلى حصد يتقرب فيه الصلاة فيجوز
 هذا والمجد المرام والمجد الأقصى قالوا بوجوبها مرة من الشهر وأجابوا أنها
 بالإجماع على جواز شد الرحل في الصلاة وسألت في جوابه إلى معرفة لوقوف
 والحق المناسك التي هي إلى المرحلة وإلى الجهاد والمهر من دار الصكر وعلى
 استحبابه لطلب العلم وأجابوا عن حديث لا تقضوا فريضة عيبه بأنه يدل على الحث على
 كثرة الزيادة لا على منعها وأنه لا يسلح حتى لا يزار إلا في بعض الأوقات كصلاة
 ويؤيده قوله لا تجلسوا يوم تكبوا رأى لا تقركوا المسألة كذا قال الحافظ
 المتدري وقال السبكي معناه لا تقضوا الفريضة ما لا تكون الزيادة إلا بعد
 لا تقضوه كالمعنى المكوف عليه وانها لا زالت في الإجماع فهو وجوه كما يغفل
 الأصم على لا يوق إلا الزيادة والاعطاء والسلام والصلاة ثم تصرفه وأجيب عما
 روى عن مالك بن النور بكونه في زيادة فريضة على الله عليه وآله وسلم بأنه إنما قال بكونه
 زيادة فريضة على الله عليه وآله وسلم قطعا لا فريضة وقيل إنما كره إطلاقه نظر الزيادة
 لأن الزيادة من شاعها من شاعر كما هو زيادة فريضة على الله عليه وآله وسلم من السبق
 الواجبة كذا قال عبد الحق وأصح أيضا من طلب المشرعية بأنه لا يرد أب المسلم
 القاصدين للبحر في جميع الزمان على تباين المدار واختلاف المذاهب الوصول إلى
 المدينة المنورة لتسدد يارونه بعدون قلنا من أفضل الأعمال ولم نقل أن أحدا أنكر
 ذلك عليهم فكان اجابا

• (أجواب الهدايا والقضايا) •
 • (باب في أشعار البدن وتقليد الهدى كله) •

لكن الحديث منه مسلم وغيره من طريق ابن حنبل وليس فيه هذه الزيادة وروى أبو داود في صحيحه
 أبي داود وأبو سعيد المقبري والوليد بن عبد الرحمن وعطاس بن سعد كلهم عن أبي هريرة أخرجه أيضا عن حديث أبي سعيد رفعه
 من أي شهر رمضان ناسيا فلا قضاء عليه استادم أن كان ضيقا كمنعها لمتابعة فائل وجان الحديث يشهد الزيادة
 أن يكون حسنة فصيح الاستحباب وقد وقع الاستحباب في كثير من المسائل لمجودونه في القوت بعضه أيضا بأنه أفي به
 جامع من الصالحين فهو عاقل لهم فهو موافق لقوله تعالى ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم قالوا بكونه فاقمنا ليس من كسب

بجانب موسى حين في الجبل الملا: بعد الكلام لاجتماع تلك السبايا والامهات اليس اذن كرماء العزير فوق
 اذ انما الكرم في الجبل وورد العديد مع حمة يكون سخطا حاشق الامام فليس يسر له ان ياتوا مستقلة في السلام
 كرماء وما تلتبس على الاما تأخذ على حاشقها فلو لم يزل في الحديث العصبه في مثل هذا الموضع من الحدة في الا
 القليل فانه الحاشق في القمير وقال الحسن ومجاهد اجمع تاسا فلا شيء عصب وقال حاشقها في القمير وج كمال القوام
 والتمت واما وقال احدى عصبه ٢٢٨ الكرماء في الحديث في ذلك يقول وعصبه كتب القوم (قافا)

(عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر في المدينة ثم دعا ناقته فأشعرها في صفة مناهها الأيمن وسأله ثم عنها وأقعدا العينين ثم ركع واستسجد لها استرجع على البعد أهل بالرجوع وأهجدوه لم وأودادوه والساقي ومن السور بن عزمه فرمى أن قال آخر التي صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة في صنع مشرة مائة من أصابعه حتى إذا كانوا في المدينة قلدا التي صلى الله عليه وآله وسلم الهدى وأشعرها وحرم البعير ثم وأهجد البضاري وأودادوه ومن فائقة قالت قلت فلأنت بد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم أشعرها وأقعدا العينين ثم إلى البيت فسلم عليه نبي كاذب فسلمت عليه . ومن فائقة أن التي صلى الله عليه وآله وسلم إلى المدينة صر إلى البيت عنها فقلدها رواه الجماعة) قوله فأشعرها الأشعر هو أن يكشط جلد البقرة حتى يسلم ثم يسلطه فيكون ذلك علامة على كونه هديا ويحسب كون ذلك صفة مناهها الأيمن وقد ذهب إلى المشروعية الجمهور من السلف والخلف وروى الطحاوي عن أبي مسنقة كراهته والأحد بن زيد عليه وقد خالف الناس في ذلك حتى خالفه صاحب أبو يوسف ومحمد وأصح على الكراهة لأنه من المشقة . وأجاب الخطابي بفتح كونه مناهيل هو رطب آخر كل شيء وثق أن الحيوان في غير علامة وغيره فمن ألهم كائنات والجملة التي هي إلى أن لو كان من النمل لكان مائة من الأحاديث خصوصا لمن حرم التمس منها وقد روى الترمذي عن الضحى أنه قال بكره الأشعار وهذا يخف على الخطابي وابن عزم فرمى بها ما لم يقل بالكراهة أحد فربما يحنقه قوله وقد قال العين فيمحل على مشروعية تقليد الهدى به قال الجمهور وقال ابن المنذر أنه كره ما قال أصحاب الرأي التقليد لغير زاد غيره وكانه لم ينفهم الحديث انتهى واحتمل على عدم المشروعية بأنها الضعف عن التقليد وهي جهة أخرى من يوث المنكوت فإن مجرد تقليد القلائد بما لا يصف به الهدى وإيضاح فرض ضمة فيها عن بعض القلائد قللت على الأيضحة وأيضاد وبرت السنة بالأشعار وهو لا يتركه لكرهه مظنة للضعف فكيف يترك ما ليس بمثلها قللت مع ورود السنة قبل الحكمة في تقليد الهدى الخلل أن فيه إشارة إلى السقر والمجدية وقال ابن المنذر الحكمة فيه

أطعمه الله ومقامه ليس فيه
مدخل وفي رواية الترمذي
قالا هو رزق رزقه الله
وقدر على رزقه الله اليه
قال ابن الصري ثم جمع
قوله الامير بظاهر هذا
الحديث وطلع ما في المتن
من املا فاشرف عليه لان
القصر ضد الصوم والامساك
وكن الصوم فاشبه ما لو نسي
وكنس الصلاة قال وقد روي
لدارقطني فيه لا فقه عليه
فتأوه على ثنا على ان معناه
لا فقه عليه الا في هذا
نصف ولما اقول لانه مع
فتتبعوه وتقربوا اليه اصل
ما في في ان خبر الواحد اذا به
بإتلاف القواعد لم يعمل به فلما
باب الحديث الاول المرواني
لقاعدة في رفع الامم عليه واما
الثاني فلا واقفها ولا تصلح
قال الطبري اما لمصر فقل على
ان هذا التساكن ان الله تعالى
ومن لطفه في حق عبده فسرنا
عليهم تعال السج وقال الخطابي
التساكن ضرورة الانصال

الضروريه فيه مصادقة في الحكم الى خلعها ولا يواخذها والله اعلم وهذا الحديث أخرجه مسلم
 وأبو داود والترمذي والقاسم وابن ماجه (ومنه) أن من أهدى برئاً رضى الله عنه قال بينا نحن جلوس عند النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم فمحمسن الأديبي لتعبيراً تشريه العنيدية بالتعظيم خلافاً لما قاله ابن كزاد ورواية الكشميني مع
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم (أديس من) خلق في القبح أقم على نفسه إلا أن عبد الله في المهمات توجه ابن بكزاد
 بزواته ساراً وأسان من مضوا الساضي واما المتأدي اعلم واه ابن أيسق وفيهم من طريق سليمان بن يسار وأسلطه بن حضرة أنه

ظاهر من امرنا على ما نقلناه وعلمنا القابلة التي صلى الله عليه وآله وسلم حروقة الحديث قال الحافظ والظاهر انه لما
 واعتقدنا كان في حصة الجميع في حديث الباب انه كان في رسلنا وفي حصة سبعة من صفته ان ذلك كان لئلا تفرقا ولا يذهب من ذلك
 اعتقاد القسطين وأطلق الكلام على ذلك فرجحه (فقال يا رسول الله هلكت) وقد انقضى لفظه وأهلكت أي نطقت ما هو سبب
 له لا كقولهم قضي وهو من جنس النطق وقيل هو في حديث عائشة أنها قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال
 والاشراق مما ذكر من الصبيان المرفوع الى ذلك فكانه جعل ٢٢٩ التوقيع كل واقع يبالغ فيه فمعه عنه بلفظ

المأخوذ وعلى هذا ليس فيه جبهة
 على وجوب الكفارة على
 التمس (قال مالك) أي أي شيء
 كان أو حاصل أو وعند ابن
 خزيمة وصح ما ذكرنا وعند أحمد
 وما الذي أهلكت (قال وهب)
 على امرأته (وعند البيهقي)
 أصبت أهل في حديث عائشة
 وطلعت امرأته (وأما صاحب)
 قال في الفقه يؤخذ منه أنه
 لا يشرط في المطلاق اسم
 المشتق منه للعنى المشتق منه
 حقيقة لاستحالة كونه مأثما
 مجتمعا في سائر واحدة فكل هذا
 قوله وطلعت أي شرعت في الوطء
 أو أراها بجنبه بعد إذا كانا
 (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)
 وآله (وسلم هل تجدون في تعنتها)
 أي تعذر فالمراد الوجود
 الشرعي لا يدخل فيه القدوة
 بالشر أو نحوه ويخرج عنه
 مالك الرجة لاحتاج إليها الطريق
 مع برشرها وعند أحمد
 انما يتبع أن تعتق ربة (قال)
 الرجل (لا) أجدر ربة وفي رواية

أن العرب تعد الثعلب كربة لتكونها في صاحبها وقيل عنه وعن الطريق فكان
 الذي أهدى خروج من كربة كونه تعالى حيوانا وغيره كإخراج من أكرم من ملجوسه
 ومن ثم احتج بقوله فليس لأواحدة وقد اشترط في ذلك وقال في موضع آخر الواحد
 وقال آخرون لاثنين التعليل في كل حال ما قام مقامها أجزأ قوله قتل فلا تبعد
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زاد البخاري في روايته من عنده كان عندي ونهه
 على من كره القتل لمن الأوبار واختار أن تكون من ثبات الأرض وهو مقول عن
 ربيعة ومالك وقد ترجم البخاري على هذا الحديث باب القتل لمن الهن وهو الموصوف
 قوله ثم تبعها الى البيت المهدي في حالان إما أن يقصد التمس ويسوق الهدى معه
 فيكون التقليد والاشعار عند الاحرام وإما أن يستعملها ويقوم فيكون عند البحث
 بها من المكان الذي هو مقبره كافي هذا الحديث ولا يهرم عليه بعد البحث بما يهرم
 على الحرم لقوله لا يحرم عليه شيء كان فضلا قوله فقلها فليس دليل على جواز
 أن يكون الهدى من الغنم وهو يرد على المنفعة ومن واقعهم أن الهدى لا يهرز من
 الغنم ويرد على مالك ومن واقعهم قال أن الغنم لا تقلد

(باب الذي من أيدال الهدى الممنوع)

(عن ابن عمر قال أهدى عمر بن الخطاب فطيرها فثابت بنار فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم فقال يا رسول الله إن أهديت فطيرا فاحتجب بها ثقتا فثابت بنار فأتى بها وأشتري
 بفطيرها قال لا بأس بها ما رآه أهدى وأودادها والبخاري في تاريخه) الحديث آخره
 أيضا ابن حبان وابن خزيمة في صحيحهما قوله فطيرها فطيرها النسيب والنسيب المأقود والجمع
 فطيرها وفي النهاية النسيب المأقود من كل حيوان والحديث يدل على أنه لا يجوز
 بيع الهدى لأبد المنة أو أفضل ثم قال وقد تكرر في الحديث ذكر النسيب من الأبل
 مفردا وجمعا وهو القرى منها النسيب السبيع انتهى وقد جوزت الهادوية ذلك
 وأجاب صاحب البحر عن حديث الباب بأنه كناية فعل لا يطم وجهها فيعمل الله صلى
 الله عليه وآله وسلم وأرى نسيبه أفضل ولا يعني أن رد السبق الفعلية بمنزلة هذا يستلزم رد
 أكثر أفعاله يستلزم رد ما لا يطم وجهه من أفعاله فمضى ذلك إلى رد أكثر السنة وذلك
 باطل بخلاف آيات القرآنية القاضية بأبواب الرسول والتاسي به والاختصاص في

٤٢
 قيل
 ليس عندي وعند الطحاوي فقال لا والله رسول الله
 وفي حديث ابن عمر قال وأهدى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فطيرها فثابت بنار فأتى بها وأشتري
 فطيرها من متابعين قال لا) وفي حديثه بعد لا أقدر وعند الزاهد تقيت ما لقيت من الأمن السبام (فقال
 فهل تجد ما لم يكن من قبل قال لا) والمصعبين ما خذ من النكول لأن المصعب ما كن الخلد عن أمور الدنيا
 والمراد هنا من النكول أن كلامهم ما حلت أقدر من قبل لا تتروا ما يفتقران عندنا بجماعتهم فلو كان الصدقات تقترا

لم يأت في الحديث في الصلاة شيء مما يحسنه عرف قال ابن خلدون العبد هذا يميل على وجوب الطعام هذا الحد ذاته
 في الغالب الطعام الذي هو مصدر العلم المستنير فلا يكون ذلك موجودا في حق من علم عشر من مسكناته ثلاثة أيام مثلا
 ومن أجاز ذلك كما استقبل من النص معنى يعود عليه الأبطال والشهور من الخفية إلا أن استحق لأهم الجميع مسكناته
 واحدا في مستنيرنا كفى انتهى والمراد بالطعام الأصناف لا اشتراط حقيقة الطعام من وضع الطعام في القمير ليكن
 الوضع بيديه بلا خلاف وفي الخلاف ٣٢٠ الطعام قليل على الاشتراط على وجوب الطعام من غير اشتراط

لأنهم يفرقون ما علموه وهو ما جعل من إلهي اعتبار العلم عليه الدليل على أن هذه
 المقادير كانت حصى يتوكل بها من رام صانع هذه إذا خالف الثاني من فعله على
 الله عليه وآله وسلم وإن مسكن كان له أو وضع من النعم ثم انهم يحسمون بأفعاله إذا
 وافقت المذهب ولا يقدون الاحتياج مثل هذا القدر لما أكثره الصنع في تصرفهم
 من تتبع فلأخذ المصنف من ذلك حذو قال المصنف لا يرد في طر حصة مصيبة مما
 لا يتبع منها فلو لم يسمها إذا كان ذلك لتصدق القبح عن بعض الرأي وأما الاحتياج على
 الجواز فيأمر الله على الله عليه وآله وسلم علما عليه السلام في حديده وتصرفه من الصورة
 إلى الأصناف يخرج من محل النزاع لأن ذلك تصرف لا يخرج العين عن كونها اختيارا
 يطلع به الحق الذي قلنا على التصرف وأيضا مصيبة الاحتياج بالاشراك متوقفة على
 معرفة الله على الله عليه وآله وسلم ما يجمع الهدى لئلا يترك علما فيه من نفسه وهو
 ممنوع والسند أنه لم يقله ويترجم ذلك الهدى الذي وقع فيه أكثر الألفاظ واحدة
 وأيضا ثبت أنه كان يسوق عن الله جميعا على عليه السلام منهم ثم ان صرح ما أقامه
 صاحب شواهدنا من الإجماع على جواز إبداء الآلات بأفضل كان حجة ضمن يرى هيئة
 الإجماع على جواز مجرد الإبداء بالافضل ولكنه يفتي أن يصح من جهة ذلك فإن
 الشافعي وبعض الخفية قد استحب الحديث على المنع من مطلق التصرف ولو كان
 لإبداء أفضل كما كان صاحب البر وما دعي أن الواحدة القصية الظرف في تعظيم
 الشعار من غير ما كان كثيرا ممنوع والسند ظاهر

«(باب أن البقرة من الأبل والبقرة من سبع شياه وبكس)»

(عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنار رجل فقال ان على يدنا فأمرنا
 ولا جدنا فاشترينا فأمرنا على الله عليه وآله وسلم أن يباع سبع شياه فيضربهن دواء
 أحدها ابن ماجه وعن جابر قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نشتر في
 الأبل والبقرة كل سبع مائة فيضربهن عليه وفي لفظ قال أنار رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم أن يشتر كوا في الأبل والبقرة كل سبعة فيضربهن دواء البراءة على شرط الصبيان
 وفي رواية قال أنشتر كل سبع على الله عليه وآله وسلم في الحج والعمره كل سبع مائة

مناولة بخلاف ذلك الفرض
 كان فيها النص على الآية
 فوسدة القطر فان فيها النص
 على الادوار الحديث أنه
 لا يدخل لغرضه الحال
 الثلاث في الكفارة وفيه من
 بعض المتقدمين إحداه البنية
 عند هذا الرتبة وفيه بعد في
 رواية أبي أيوب في حصة أن شطبع
 أن تعلم ستم مسكنات في
 حديث ابن عمر قال وفي
 بعثك الحق ما شبع أهل
 والحكمة في ترتيب هذه الكفارة
 على ما ذكرنا من انتك حرمه
 الصوم بل جامع فقد أمك تصه
 بالصحة فتناسب ان يتقرب
 فيضرب نفسه وقد صرح من اعتق
 وقية اعتق الله بكل ضومما
 ضوامن من النار وأما الصيام
 فانه كالقصة يحبس الجنابة
 ومسكنه شهرين لا يملك أمر
 بصارت النفس في حفظ كل يوم
 من شهر على الولاء فلما أقصد
 منه يوما كان كن أنشد الشعر
 كله من حيث أنه صادق واحدة
 بالنوع وكل شهر ينضافه

على سبيل المقابلة لتقريب قصده وأما الطعام فتناسبه ظاهرة لأنه مقابل كل يوم الطعام مسكن
 وإذا ثبتت هذه الحال الثلاث في هذه الكفارة فهو له على القريب والتقصير قال البيهقي ترتيب الثاني للقاء على
 فقد الأول ثم الثالث للقاء على فقد الثالث فقل على عدم التصنيع كونها معروض البيان وجواب السؤال فيقول معترضة
 الشرط الحكم وقال ما لا يصير (قال) أي بوجهية (فكنت) بضم الكاف وقصها (عند النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم) وفي رواية ابن عينة قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اجلس قبل وانما أمرها بالجلوس لاستظهار الوحي في حقه

أو كان عرفه الله سبحانه بشيئ من حيث به (فبينما نحن على ذلك في النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وأبوسم الآتي لمسكن عند
 البقرة على الكفارات فلبس رجل من الأعراب (عرق) بنزع العنز من أراه (عرق) قال الثاني عيسى المكنول والفقير والرجل
 من أديان أبي بن مسعدة فيه خمسة عشر صاعاً وفي حديث عائشة عند ابن خزيمة قال عرق فبعض من صاعاً وفي رجل صاعاً
 عند مسدد فأخبره يمشي وهو يجمع بين الروايتين قال عرق بن رباح وأما أصل ما كان من قال خمسة عشر أراد قلدهم فبعض به
 الكفارة قال أبو هريرة وأبو هريرة وغيره (والعرق المكنول) ٣٣١ بكسر الميم وفتح الراء الزيل الكبير يسع

في بنية قتال رجل لما بارأيت لثا البقرة ما يشترط في الجزوة في الساعي الأمن البنية واد
 مسلم بن عوف من حديثه قال ثلث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مجتمعين المسلمين في
 البقرة من سبعه وادأه جوع من ابن عباس قال كأمع التي على الله عليه وآله وسلم في
 عرق البقرة الأضحية فبينما العرق من سبعة والبقر من عشرة ثروا ما نسف الأبداد
 حديث ابن عباس الأقر ساق استأدى من ابن عباس هكذا حدثنا محمد بن معمر حدثنا
 محمد بن بكر البرماني قال أخبرنا ابن جريج قال قال عطاء الخراساني عن ابن عباس فذكر
 ورجله ورجل الصبي ولكن صاعاً لم يسع من ابن عباس وشهد لحصة ما في صبي مسلم
 من حديث يابر قال ثلث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام الحديبية البنية من
 سبعة والبقرة من سبعه وهو شهد أيضاً لحديث حديثه المذكور ولقد أوردنا الحافظ
 في التلخيص وسكت عنه وقال في جميع الروايات وادأه جوعاً فقلت وحديث ابن
 عباس الثاني حسنة الترمذي وشهد لثا الصبي من حديث رافع بن خديج أنه على
 الله عليه وآله وسلم قسم فبذل عشر من الغنم يعني قولاً سبع شاة وكذا قوله كل سبعة
 متافجة استدل به من قال عدل البنية سبع شاة وهو قول الجوهري وادأه الجوهري
 وابن زشاه أجاب وجوابهما بأن الخلاف في ذلك مشهور وحكاية الترمذي في سننه من
 الحسن بن راهويه وكذا في الغنم وقال هو إحدى الروايتين من حديث ابن المسيب وأبوه
 ذهب ابن زغبة وأصح في مصعب وهو أصح من ابن زغبة حديث رافع التقدم وحكاية
 في البحر من العرق وادأه الصبي من حديث ابن عباس الثاني المذكور في الباب ويجاب
 عنه بأنه يخرج من محل التزاع لأنه في الأضحية فان قالوا فاس الهدى عليها فقتلها
 قبيل فاسد الاعتبار لصاحبه التمس من وأصح وأبشأ حديث رافع ويجاب عنه
 أيضاً بمثل هذا الجواب لأن ذلك التعديل كان في القصة وهي غير محل التزاع ويؤيد كون
 البنية من سبعة فقط أمره على الله عليه وآله وسلم لأن يبيد البنية أن يشترى سباعاً فقط
 ولو كانت تعدل عشر الأضحية ما راجع عشر لأن تأخير البنية عن وقت الحاجة لا يجوز
 وظاهر أحاديث الباب جواز الاشتراء في الهدى وهو قول الجوهري وعرق بن رباح
 يكون المشتري كون مقترضين أو مستطوعين أو بعضهم مقترضاً وبعضهم مستغلاً أو مريداً
 لهم وقال أبو حنيفة يشترط في الاشتراء أن يكونوا كلهم مقترضين ومستغلاً من ذنوبهم

مضى وعن عائشة عند ابن خزيمة ما ناعنا عليه (فرضك النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فبينما
 حال الرجل في كونه يادأه ولا هالك كحرقاً خافضاً في نفسه رافياً في فداها لمساها أكنهه فلجود الرخصة طمع أن يأكل
 ما أعطيه في الكفارة والأياب جمع ناب وهي الأسنان الملاصقة لرباعيات وهي أربعة والصك شاة التسم وتقول ودان
 فيه كان تسم أي في غالب أسواقه (ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم (أطعمه) أي ما في المكنول من العرق (أطعمه) من
 تارك نفسه أو زوجته أو سوطاً أطعمه أو لا يطعمه والثاني أقرب والثالث أوسع ولا بد من عينة في الكفارات أطعمه

صالحه فلهذا في رواية جرح فقال كاهولان اثنين من حذاهم وكاهار الله على حالنا في الكثرة على قولنا كاهولان
 بالقصة الميمواله جاعلا خذهم اياه بسعة النقر وذلك لانهما من المتن لاصحابه من السيام لانهما لم يصر ما يتصدق
 به كراهه ووصاهما بجوارح تصدقهما على اهل بيته وكن من مال الصدقة وصارت الكثرة في ذمته وليس
 استقرارا في ذمته ما خذ من هذا الحديث وما حديث على ما نقله فكذلك هو صالح فقد كثر الله عندك فقصص لا يجمع فيه
 قال الحافظ وقيل لما كان ما من نفقة ٣٢٢ اهل بيته ان يصرف الكثرة لهم وهذا هو ظاهر الحديث

وقد ورد الامر بالقضاء في رواية
 أي أبو يس وعبد الجار وحشام
 ابن سعد كلهم عن الزهري
 وأبو جرح السبق من طريق
 أبي حمير بن سعد عن الثابت
 بن الزهري وحديث ابن سعد
 في الصحيح عن الزهري نفسه
 بقوله هذه الزيادة وحديث الثابت
 عن الزهري في الصحيحين دونها
 ووقعت الزيادة أيضا في هرسل
 سعيد بن المسيب وناقع بن جبير
 والحسن ومحمد بن كعب بن جهموع
 هذه الطرق يعرف ان هذه
 الزيادة أصلا في صحيحين قوله
 مير وما بعد اشتراط التورية
 لتذكير في قوله ما قال البراء بن
 كلكر مائة وقد استبعد بعض
 العلماء هذا الحديث آلف
 مسئلة وأكراهي وقال الحافظ
 ابن جرح وقد احتج به بعض
 المتأخرين عن أدركه شيئا
 فتكلم عليه في مجلد من جمع فيها
 آتيا فاقوه بحسب ما قاله
 نصلح فماتت مع زيادات
 كثيرة عليه فلهذا الحديث ما أتت
 انتهى قال القسطلاني فمن ذلك
 ان ابن ارنكب محبة للاحد
 فيما هو به مستقام لا يعاقب لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يعاقبه مع اعترافه بالمسبة لان
 معاقبة المستحق تكون سببا لتكثير الاستقام من الناس عند وقوعهم في ذلك وهذه مسبة عظيمة يجب دفعها واستئصال
 باقراد ذلك على ان الكثرة عليه وحده دون الموطوع وكذا اتفق في المراجعة على تسليح وهل يتصور غير ذلك وهو الاصح
 من قول الشافعية في قال لا زاهي وقال الجمهور وأبو قور وابن السكيت في المراجعة على اختلاف
 وتفصيل لهم في الحرث والامانة والمطوعة والمكرهة وهي على ما أورد على الرجل واستدل الشافعي بسكونه عن اعلام المرأة

أن تكون أسبيلهم واحسنه عن الهادي بشرط أن يكونوا مقربين وعن داود
 وبعض المالكية يجوز في حلى التطوع دون الواجب وعن مالك لا يصح مطلقا وروى
 عن ابن جرح وثالثا لكن يروى عنه أحمد ما يدل على الرجوع قوله ما مني بالبدن
 يعني البقرة فيه دليل على أنه يطلق على البقرة أنها من البدن وفي النهاية البدنة تقع على
 الجمل والناقة والبقرة وهي بالابل أشبه وفي القاموس البدنة بقر كمن بالابل والبقر
 وفي القاموس أن أصل البدن من الابل والحقت به البقرة ثم حوكت في العبر عن الهادي
 والشافعي والمؤيد بالله ان البدنة تقتصر بالابل وعن أبي حنيفة وأصحابه والناظر أنها
 تطلق على البقرة وعن بعض أصحاب الشافعي أنها تطلق على الشاة قال وأوجه هو سكي
 فيما يشاهد البقرة عن سبعة والشافعي واحد أصحاب القول وهو الجرح عن غيره في دليل
 على ان البدنة تجزئ في الأضحية عن حشر قوسيان الكلام على ذلك

«(باب ركوب الهدي)»

«عن أنس قال رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلا يسوق البدنة فقال أركبها
 فقال إنها بدنة قال أركبها قال إنها بدنة قال أركبها ثلاثا لتسقى عليه وهو لم يسمع حديث أبي
 هريرة فهو وعنه أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا يسوق بدنة قد أجهد
 المشى فقال أركبها قال إنها بدنة قال أركبها وان كانت جنة رواد أجهدوا الناس في حرم
 بئر أنه سئل عن ركوب الهدي فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول
 أركبكم بالانهر فاذ ألبنت البهاضي فجد ظهر رواد أجهدوا رسول الله وآبوا ودوا الناس
 هو من على عليه السلام أنه سئل بركب الرجل هديه فقال لا بأس به قد كان النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم يركب الجمل يصون قياسا فمهر بركوب هديه قال لا تتعشون شيئا أفضل
 من نسيككم على الله عليه وآله وسلم رواد أجهد» حديث أنس الثالث أخرجه أيضا
 الجوزقي عن طريق جده عن ثابت عن أنس وأبو يعلى عن طريق الحسن عن أنس وزاد
 حاديا وهو هذا الساق من طريق شعبة عن قتادة عن أنس وضمن هذه الطرق الحافظ
 في القاموس وحديث على عليه السلام قال في القاموس أيضا اسناد صالح قال في جمع الروايات
 اسناد محمد بن عبيد الله بن أبي داود عن ابن جرحان وضعه جماعة وحديث أبي هريرة

الذي

فوقت الحاجة وتأخير البيان عن الأيو زودنا بما انفردت في السال خلاصة ولا يبيح احتمال ان تكون مكرهة كما
يشال في الذلقة في بداية الأمر فليحس ذلك وأهلك قال القرطبي ليس في الحديث ما يزيل على من ذل الألسنة
عن الزنا غيره فذلك حكمه من دليل أخرج احتمال ان يكون سبب السكون لها كانت غرضه لظن من الأعداء أنها
والقتال ويوجب المكافأة يقول بعض العلماء ان كان من أهل العقاب أو من ذوقه كان من أهل الأكل أطعم ماسق
وإن كان من أهل الصيام ما جاء بها فان اشتاق حالها ٣٣٣ فقيه تفرع على كتب التروع قال ابن

الذي أشار إليه المصنف فلهذا قلنا حديث أنس ولكنه زافى آخره أو كذا ولا يجوز له
وأي رجل قال لا نأخذ منكم على وجهه طول البصر في رؤس قبيلة فزاعلم
مقلده وكذا رواية الجعفي رواية أخرى من طريق آخر يرتفع فيها بشرا كهايسر
التي صلى الله عليه وآله وسلم واتعل في حقها قوله انه يهتدي به أرواد انه يهتدي به هذاني
البيت الحرام ولو كان مراده الاخبار عن كونه يهتدي به يكن الجواب مقبولا لان كونها
من الايل معلوم فانها اراد الرجل ظن انه حتى على التي صلى الله عليه وآله وسلم كونها
هدايقا لانه يهتدي بها في الغمر والفق انه يهتدي بها على التي صلى الله عليه وآله وسلم
لكونها كانت مقلدة ولهذا قال المذاقي مرابعتوه ياف وأجابت الباب بدل على
جواز ركوب الهدي من غير فرق بين ما كان منه واجباً وطوعاً والركوب على الهدي وآله
وسلاماً تصالحوه قاله عروة بن الزبير وفيه ابن المنذر في أحدوا سمعوه قال أهل
الظاهر ويربوه النوقى جماعة من أصحاب الشافعي كلقطال والميزوري وحكي ابن
عبد البر عن الشافعي وماله في حقيقته كثر الفقه كراهة تركوه في غير ما جاز وحكمه
الترمذي أيضا عن أحدوا سمعوا الشافعي وعبد الجواد بعض الخبيثين بالانصار وروفته
ابن أبي شيبة عن الشعبي وحكي ابن التميمي عن الشافعي انه ركب اذا اضطر ركوب ضفير
قادر وحكي ابن العربي عن مالك انه ركب في الضرورة فاذا استراح نزل يعني اذا انتهت
ضرورة والليل على اعتبار الضرورة في حديث جابر الذي روى البابين فهو على
الهدي والهولم ار كها المعروف اذا ثبتت اليان ونقل ابن العربي عن أبي حنيفة انه
لا يجوز ركوب الهدي مطلقا وكذا للهدي في البصرة ولكن نقل عنه الجعفي
الجواز مع الحاجة ويحتمل ما تضمنه بالمر كريب والطاوي انه يهتدي به فقه مذهب امامه
وقد وافقنا الحنفية الشافعي على ضمان نقص في الهدي الواجب وقتل ابن عبد البر
عن بعض أهل الظاهر وجوبه ركوب شكنا بظاهر الامر وناقضنا كلوا طبعه في
الجامع من البصرة السابقة ورواه ابن التميمي انه ركب الهدي في عهد النبي صلى الله
عليه وآله وسلم كانوا يركبوا ركوباً واحداً منهم يركب انتهى وقتبه لما قلنا حديثه على
عليه السلام الذي روى في الباب قالوا وشاهد من سئل عن سجين من سجدوا باسناد صحيح
رواه أبو داود في المرسلين من هذا قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يركب الهدي

فتمر العلم و إذا افترق متفرج و سببه و اخبار الرجل بما يقع منه مع أهله العاجل و معه الخلق أتا كذا الكلام
 يقول قول المؤلف فعلا لاطلع عليه الأمن بهته فتدور في جواب قولنا أفترقا المعنى أحل و يحتمل أن تكون هذا
 من تصدقه و فيه التعاون على الصادق الذي في خلاص المسألة و هو أحسن و قد ساجت الإهانة و إعطاء الكثرة
 لأهل بيت واحد و إن الفطر للمساعدة لا يجب عليه أن يسطه أو يضطره أن تراهم وفي هذا الحديث التعبد
 بالأخبار و العنتة و القول و رواه الشيخ في أو بعض نقس من الزمعي من جيعس أي يهر و يربط و قد كرم و قد

الخبر عنه البخاري في مناقب الصوفاء والنفوس والصفات والتسوف والهمم ومن مسلم في الصوم ركنا أبو داود والترمذي
والقائلون بانباي (من ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم استحب وهو صائم ان يمشي
وعو صائم) وهذا صحيح حديث أنظر المحاجم والمجرب لأنه باق في بعض طرقه ان ذلك كان في هيئة الدواع وسبق الى ذلك
الشافعي قال ابن عبد البر واعترض ابن خزيمة بأن في هذا الحديث انه كان ماضيا لم يزل على انتظار المجرم
فصل من المحاجم ولعب بأن الحديث ٣٢٤ ما ورد هكذا الاشارة ظاهر انه وجدته منه اطراة وهو

اذا احتاج اليها سيد فان يحمل عليها ويركها فيموت بها واشتقت من اجازة الركوب
هل يجوز ان يحمل عليها منة مع ما لا يجره ولا يجره ولا يحمل عليها غيره اياها
الجهوي ايضا على التخصيص المتقدم وتقل ما مضى الاجماع على انه لا يجوز له ان يركبها واشتقت
ايضا في الذين اذا احتلج منة شيئا فمقد العترة والشافعية والحنفية يصدق به فان اكله
نفسه بقتله وقال مالك لا يشرب من لبنه فان شرب به فم
(باب الهدى يعطى قبل الحمل)

(عن أبي قيسه ذؤيب بن حلفه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يرحم من يهديه
ثم يقول ان عطيتهما شيئا فليشرب عليهما ثم اكلهما ثم انما شربا فليأكلهما ثم اضرب به
عقبهما ولا تطعمهما انت ولا احدهن اهل رقتك رواه احمد ومسلم وابن ماجه - وعن
ناجية الخزاعي وكان صاحب يد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال قلت كيف اصنع
بما عطي من اللبن قال المرحوم انما شربا فليأكلهما ثم اضرب به عني ومن بين الناس
ودينه فليأكل كل واحد رواه الترمذي - ومن هشام بن عروة عن ابيه ان صاحب هدى
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يا رسول الله كيف اصنع ما عطي من الهدى فقال
كل بدنة عطيته من الهدى فامرحها ثم اكل فامرحها فامرحها ثم اكل فامرحها ثم اكل فامرحها
يا كاهن واهل البيت والمطعمين) حديث ناجية قال الترمذي حسن صحيح قال والعمل
على هذا عند اهل العلم في هدى التطوع اذا عطي لابل كل هو ولا احدهن اهل رقتك
ويضلي ينمو بين الناس يا كلوه وقد ابرأ عنه وهو قول الشافعي واجدوا محققا وقالوا
ان كل منه شيئا فمقد شيئا كل منه انتهى قوله ثم انما شربا فليأكلهما ثم اضرب به عني
لاجل ان يعلم من حربه انه هدى فياكله قوله من اهل رقتك قال الترمذي وفي المراد
بالرقتك وجهان لاحد ما احدهما انهم الذين يمتثلون للمهدي في الاكل وغير مدون
باقى القافة والثاني وهو الاصح الذي يقتضيه ظاهر النص الشافعي وهو رواية
المراد بالرفقة جميع القافة لان السبب الذي منعت به الرفقة هو خوف تطعمهم اياه
وهذا موجود في جميع القافة فان قيل اذ لم يضرروا لاهل القافة اكله ولم يتركه
الربة كان طعمة لا سباع وهذا اضاعة مال فلان ليس فيه اضاعة بل العادة العالمة بان

صائم لم يفسد من صومه وامر
وقد اخرج الحديث الطحاوي
وعنه القاري والبيهقي في المعرفة
وقوله هم ولقد البيهقي ان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم احبهم
وهو صائم قال الشافعي ذكر ابن
عباس بجامة النبي صلى الله عليه
وا وسلم عام سنة الاسلام سنة
عشر وسبع مائة فمقد المحاجم
والمجرب في الفقه سنة قبل
هجرة الاسلام يستحب فان كانا
قائمين فهدى ابن عباس نافع
وحديث أنظر المحاجم والمجرب
عن سواد انتهى وقال ابن خزيمة
صح حديث أنظر المحاجم والمجرب
بلا ريب لكن وجدنا من حديث
أبي سعيد رخص النبي صلى الله
عليه وآله وسلم في اطعمة القمام
واشاده صحيح فخرج الاخذ
لان الرخصة انما تكون بعد
الترقية فدل على نسخ القطر
ناجية سواء امسكنا بها
أو عجزوا ما قلنا في الفقه والحديث
الذي كونه ترويه القائي وابن
خزيمة والدارقطني ورجالهم
ولكن اختلف دفعه ووقفه
ولما شهد من حديث انس

أخرج به الدارقطني ونقله أول ما كرهت الحجة لاسم ان جعفر بن أبي طالب احبهم وهو صائم
فريه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال انظر هذا ثم رخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يهديه
أنس يحبهم وهو صائم رواه كلهم من رجال البخاري إلا ان في المتن ما ينكر لانه ان ذلك كان في الفقه وجعفر كان قبل
ذلك في الحال في بيان الاختلاف في ذلك (من) عبد الله (ابن أبي أوفى رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) وهو من آثاره (مقر) فمقد يمشي في غزاة الفتح لا يبدل ان ابن أبي أوفى لم يشهد هذا (قال الربيع) هو بلال

٢٤٦
 السام في الشرق قبل على جناح فقال رسول الله صلى الله عليه وآله
 (من جاء تشريقا اقصاهم ورجع) (من جاء تشريقا اقصاهم ورجع) (من جاء تشريقا اقصاهم ورجع)
 السام في الشرق قبل على جناح فقال رسول الله صلى الله عليه وآله
 (من جاء تشريقا اقصاهم ورجع) (من جاء تشريقا اقصاهم ورجع) (من جاء تشريقا اقصاهم ورجع)

عليها يوم القدر فلم يقر فقلت ما هذا فقبل ثم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن
أزواجهم حتى علموه دليلا على ألا كل من دم القرآن لا نعمة كانت فأنتم
حديث جابر الثاني رواه الترمذي عن طريق عبد الله بن أبي زياد الكوفي عن زيد بن
جابر عن صفوان عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر وقال هذا حديث جابر عن
حديث صفوان لا يعرفه إلا من حديث زيد بن جابر وأبى عبد الله بن عبد الرحمن روى
هذا الحديث في كتبه عن عبد الله بن أبي زياد قال وسمعت محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن
حديث الثوري عن جعفر بن أبيه عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم روايته
لا يبعد هذا الحديث محفوظا وقال الثوري عن الثوري عن أبي إسحق عن مجاهد
عن مسلم ثم قال حدثنا إسحق بن منصور حدثنا جابر بن خلاد حدثناهم حديثا فائدة
قال قلت لأبي جعفر النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال جابر حدثوا عقر أربع عمر ثم قال
هذا حديث حسن صحيح وجابر بن خلاد هو أوجب البصري وتقدم في حديث
القطان قوله فخر ثلاثين سنة في سنة فاستأجروا من أبي داود أنه صلى الله عليه
وآله وسلم فخر ثلاثين سنة وأمر عليا فخر مائة سنة وقد قلنا الترجيع بين الروايتين قوله
وأشركنا ظهر له أن شركه في نفس الهدى قال القاضي باطن ومضى إليه أن يكن شر يكا
حقيقة بل أصله قد يذهب قالوا الظاهر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فخر البدن
التي يات محمد بن الهادي كانت ثلاثين كما في الرواية التي روى في أصله
السلام ألبت أن يات محمد بن الهادي في غمام المائة قوله يرضع بالبالا في روى
القطيع من السلم قوله يرضع بالباروخ المصنوعة وهي حلقة فيجعل في أفتا البصر
قوله ولا تروى إلا في بعض النسخ أن يظن قوله فلم يقر فقلت ما هذا الحديث على
أنه يجوز ألا كل للهدى من الهدى الذي يرضع قال الثوري وأجمع الطائفت أن الأكل
من هدى الطلوع وأخصه عنه انتهى والظاهر أنه يجوز ألا كل من الهدى من غير فرق
بين ما كان منه طلوعا وما كان فرضا الصوم قوله تعالى فكلوا مما هو قبضوا وأكلوا
بالتقاسم على كل في عدم جواز ألا كل من الهدى الواجب لا يفتش تقسيم هذا
الصوم لأن شرع لا يكتلو له التفرقة تقتصر فيها إلى المائت أخرجها عن موضوعها
وليس شرع الحاصل كذلك لأنها ما لم يقر نقص أو جرد التبرع فلا قياس مع التافير فلا

وسلم هي وخضعن الله عن أخذ
بها الحسن ومن أحب أن يصوم
فلا جناح عليه وعد الله له
سأل عن صام القرية لآن
القرية التي تطلق في قنطرة
الواجب وأصرح من ذلك
ملوكه أبو داود والحاكم عن
عز بن مرة عن خالد بن رسول الله
أن صاحب ظهر أبيه أسافر
عليه أكرهه وأنه ربما صادق
هذا الشهر يعني رمضان وأما
أجد القوة واجد أن الصوم
أهون على من أن أخره فكون
دشاهل فضل أي ذلك شئت
يا جز بن علي عن ابن عباس رضي الله
عنهما أن رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم خرج إلى مكة في
غزوة الفتح يوم الأربعاء
العصر لعشر مضين من رمضان
فصام حتى بلغ الكديد بفتح
الكاف وكسر الال وهو
موضع منه وبين الذي يتبع
هرا إلى وهو عاوشة وبين
مكة شعور سلقين (آخر طائفة
الناس) بعدو كان بعد العصر كما
في مسلم عن جابر في هذا الحديث
لقوله فضل أن الناس قدوة

[illegible]

ليس من الخلصة والعبادة (الصوم في السر) اذا بلغ ما دام هذا المبلغ من المنفعة قال في التقي والحاصل ان الصوم على قوى عليه افضل من الفطر والمطر لمن يشق عليه الصوم او اعرض عن قبول الرخصة افضل من الصوم وان لم ينشأ من المنفعة غير من الصوم والمطر وقد اختلف السلف في هذه المسئلة فكانت طائفة لا يميز بين الصوم في السر من الفطر بل من صام في السر وجب عليه قضاء وفي الفطر ظهر قوله تعالى فعد من ايام آخر وقوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس من البر الصوم في السر ومقابل البر الاثم ٢٢٨ واذا كان تعاصيه يضرته وهذا قول بعض اهل الظاهر وسكن من جر وراي

استلطق معاوية كان يقال لزيد بن عبيد وكانت أمه مسيئة لولده الحسن بن كلفة التقي وهي بنت عبيد لطفه كورفوفت زيدا على فراشه فكان يسب اليه فلما كان في ايام معاوية شهد جماعة على انفرادي سفيان بن زياد اولده فاستلطق معاوية فجلت وناقت الحديث الصغير ان الويل للفارس والعاقر الطير وذلك لغرض فدوى وقد أنكر هذه الواقعة على معاوية من أنكر هلتي قبلت فيها الاضمار من قول الناقل
 ألا بلغ معاوية بن حويز • منقلبه من الرجل العالي
 ان غضبان يقال أولئك • وترى أن يقال أولئك ذاني
 وقد أجمع أهل العلم على تحريم نسبه الى أبي سفيان ومواقع من أهل العلم في زمانه بن أمية قائم له وتقبضه كز أهل الامهات نسبه الى أبي سفيان في كههم مع سكونهم لم بالقوا الا بعد انقراض عصر بن أمية محاطة منهم على الاطراف التي وقعت من الروا في ذلك الزمان كما هو دأبهم وقد وقع في جميع مسلم ابن زياد كان زاده هو وعنه عليه السلام ومن تبعه والصواب زياد وكذا قال الزوري وجب مع تكلم على جميع مسلم قوله يدعى فمدفع التميزان بظن ان القتل وقع اذ ذاب الوفاة قتلت فقط قوله مع أي بفتح الهمزة وكسر الواو حدة الخفصة يعني الأكبر الصديق رضي الله عنه واستفد من ذلك ان وقت البعث كان في سنة تسع عام هجرة أبي بكر بالناس وقد استدلل بالحدِيثين على انه لا يحرم على من يمسي يدعى من الامور التي تسب له وبه قال الجمهور قال ابن عبد البر ناقل ابن عباس في هذا جميع الفقهاء وتغيب بالمد قال بختانج جماعة من الصحابة كان جر ورواه عنه ابن أبي شيبة وابن المنذر وقيل بن سعد رواه عنه عبيد بن منصور وابن المنذر ايضا وعلى طلبة السلام وهو مرضي الله عنه ورواه عنه ابن أبي شيبة وابن المنذر ايضا ومن غير الصحابة النضي وعطاء بن سريين وآخرون كما قال ابن المنذر وقتل الخطابي عن اصحاب الرأي مثل قول ابن عباس وهو خطأ عنهم كما قال الحافظ والي مثل قول ابن عباس ذهبت الهادوية وليس في قول ابن عباس ولا قول غيره من الصحابة جبنوا لسماء اذا طارح اثابت عنه صلى الله عليه وآله وسلم ثم احتجوا بما أثر عنه أحمد والطحاوي والبرزاني حديث جابر قال كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم افقد ليص من جيبه حتى آخر جبه من رجليه وقال في امرت يدي التي بعثت بها ان

عمر وابي هريرة والزهري وابراهيم النخعي وشعيب بن واخبروا بقوله تعالى لمن كان منكم مرضا أو على سفر فعدة من ايام أخر قالوا اظهر فعله عدة أو الواجب عدة وتارة الجمهور ان التقدير فاطر فعدة وهذا كثيرا عليه ومنهم من قال والتضي ابو خنيفة الى ان الصوم افضل لمن قوى عليه ولم يشق عليه وقال كثير منهم الفطر افضل جلا لرخصة وهو الاوزاى واحدوا الحق وقال آخرون هو خير مطلقا وقال آخرون افضلها ليس بها قوة تعالى يرد اقبلكم السر ولا يريد يكسر العسر فان كان الفطر ايسر عليه فهو افضل في حقه وان كان الصيام ايسر كن يسهل عليه محتمل فيش عليه فضاؤه بعد ذلك فالصوم في حقه افضل وهو قول عمر بن عبد العزيز واختاره ابن المنذر والافى يفرح قول الجمهور لاكن قد يكون الفطر افضل لمن استند عليه الصوم وتضرره وكذلك من

فلن به الاعراض عن قبول الرخصة وقد روى احمد بن طريق ابي طعمة قال قال رجل لابن عمر نقلة الى اقوى على الصوم في السر فقال ابن عمر بن لم يقبل رخصة الله كان علمين الامم مثل جبال عرفة وهذا يجوز على من رغب عن الرخصة اتقوا صلى الله عليه وآله وسلم من رغب عن سني فليس حتى وكذا نحن خائف على نفسه الجيب أو الرأيا اذا صام في السر فقد يكون الفطر افضل لمرقدا شارفا قال ابن عمر روى الطبراني عن طريق مجاهد قال اذا ما قرأت الا تصم فالتك انصم قال اصحابنا اكتبوا الصائم انتمو الصائم وطمو ابرك وقالوا ان صائم فلا تزال كذلك حتى يذهب ابرك وعن

أبى وهو ذلك حسب ما نقله من طريق مروق البجلي عن أنس بن مالك قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول
 في صوم رمضان الصيام ذهب القطر ونال يومه الأجر قال الحافظ في التلخيص وقال ابن التميمي هذه الفتنة تشعرون من
 اتقوا لمثل ما اتفقوا على الرجل الله يساه في الحكماء ما علم من ذلك وهو موقوف في جزاء الصوم على أصله الله طوله وحل
 الشافعي في العيم على من أبى قبول الرخصة وقال الطحاوي المراد بالكمال الذي هو على من أتى الصوم ليس المراد به إخراج
 الصوم إلى الشرع من أن يكون بر إلا أن لا يكون بغيره يكون بر من الصوم ٢٢٩ إذا كانت تقوى على إتمامه

مثلا قال وهو قول بعض أهل الله
 عليهم وآله وسلم ليس للمساكين
 بالطواف الحديث فله لم يرد
 أنراجه من أسباب المسكنة
 كلها وإنما أراد أن المسكين
 الكامل المسكنة التي لا يجد
 غنى في نفسه ويسعى أن يسأل
 ولا يظن لها تنهى لمساكها وأرواية
 إبدال الألف مع الهمزة لعل العين
 فهي في مستند إبدال في التثنية
 وحديث الباب ورواه مسلم في
 الصوم وكذا أبو داود والنسائي
 (عن أنس بن مالك رضي الله
 عنه قال كنا نسمع النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم في رعب
 الصائم على المنظر ولا المنظر
 على الصائم فيمدد على من أبطل
 صوم المسافر لأنهم لا يمتنعون
 الصوم والقطر يدل على أن ذلك
 عندهم من المعارف الذي
 يقب الجنبه وفي حديث أبي
 سعيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 قال صلى الله عليه وآله وسلم فلا
 يجد الصائم على المنظر ولا القطر
 على الصائم يرون أن من وجد
 قوة فصام فإن ذلك حسن ومن

تقدم اليوم ونشعر على مكان مسكنا فليس ينبغي وليس علم أن لا يخرج بعض
 من دأسي قال في التلخيص وهذا لا يفتيه لنفسه سنة موهوب عنه ما قال في جمع الزوائد
 بعد أن ذكره جلال أحد ثقاته ذكر من طريق أخرى وقال دعاء أحد دور جلال
 الصبح وإنما قال مسكنا لأن أحد دوراه من عبد الرحمن بن عطاء التميمي عن أبي جابر
 عبد الله بن أبي سفيان ذكره عبد الرحمن بن عطاء التميمي وقال البزار في
 تخرجه من حديثه حيث قال أن هذا الحديث أخرجه ابن التبر وأما في حديثه
 النصف والظاهر أنه لا أصل لهذا الحديث انتهى وقد أخرج التلخيص من حديث جابر
 أنهم كانوا إذا كانوا أحضر من مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يذهبوا إلى الهدى
 في شأهم ومن شاء ترك ذلك في جميع الأصول ويحصل الجميع بين الأحاديث

(باب الحديث على الأخصيه)
 (عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما من رجل من آل بيتي يوم
 الصوم عجل أحب إلي من من هرا أقدم وإنه أتى يوم القيامة بغير ثوبه وأظفلهما
 وأشاعوا وأنهم لم يبق من أفهمه عز وجل فكان فيسأل أن يقع على الأرض فطيرها
 تصادوا من ما جبهه الترمذي وقال هذا حديث حسن غريب وعن زيد بن أرقم
 قال قلت قالوا يا رسول الله ما هذه الأضاحي قال سنة أكرم إبراهيم قالوا ما أتاهما
 قال بكل شعرة حسنة قالوا فما الصوف قال بكل شعرة من الصوف حسنة فو ما أحد
 وأبي ما جبهه وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من وجد حسنة فلم
 يضع فلا يقر من حسنة ناولوا أحدوا من ما جبهه وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم ما أفتت الورق في شيء أفضل من شعرة في يوم عيد رسول الله (ط)
 حديث عائشة روى القوم عن أبي هريرة ومسلم بن عمرو الخزاز المديني عن عبد الله بن
 نافع الصائغ عن ابن التميمي عن هشام بن عروة عن أبيه أنها قالت بسدا أن كان هذا
 الحديث حسن غريب أنه لا يعرف من حديث هشام بن عروة إلا من هذا الوجه وحديث
 زيد بن أرقم أخرجه أيضا الترمذي فقال ويروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

ويحدثنا فأنظر فأن ذلك حسن وهذا التفسير هو المقبول من واقع التزاح قال في التلخيص وحديث الباب أخرجه مسلم
 أيضا (عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من مات من المسلمين (وعليه مسلم سلم عنه
 ولله) ولو بقراءته أو اجتمع الأذن من الميت ومن القربى بآخرة وتها وهو ما ذهب الشافعي القديم ومعه النووي بل
 قال ليس بذلك وبسطه وجوبه لله ولا بطه وهو مذهب مالك وإليه سنة عدم الجواز لأنه ما يدينه فيقول لا يسط وجوب
 القربة قال النووي وليس الجدي حقا الحديث الواردة بالأطعام ضيف ومع ضعفه لا تعلم لا يتبع عند القائل بالصوم وحل

للتصديق على تقديم الولاية كما في الحديث اطلق القراءة لم يشترط الا ان شاء الله فيه ما احتل لا تلازم قال الرازي
والنسخ اعتبار الارث وقال النووي المختار اعتبار مطلق القراءة وصحة في الجوع قال فروق لم يلقه عليه وآله وسلم في خبر
مسلم لا ما قاله فان اى ماتت وعليه صوم فقد اصاب صومها سوى من امكن يطل احتلال ولاية المال والصورة انتهى
قال في الفتح واختلف الحديث في المراهقة ولم يسه قيل كل قريب وقيل الواو ثمانية وقيل خمسة والاول ارجح يخصص
فان ما في لان الاصل عدم النية ٢٤٠ في العبادة البدنية الا ما ورد فيه الجليل فيقتصر على ما ورد فيه ويحق

الباقي على الاصل وهذا هو
الرابع وقيل يصح استقلال
الاجنبى بذلك ذكر الولى لمكونه
اقل وظاهر من صريح البخارى
استثنا هذا الاخير بوجوبه ابو
الطيب الطبري وقواء بتشييه
مسلى الله عليه وآله وسلم ذلك
بالدين والدين لا يخص بالقرين
انتهى قال الشوكاني في الثيل
وظاهر الاحاديث ان يصوم منه
وله وان لم يوجبه ذلك وان من
صدق عليه اسم الولى لغة او شرعا
او عرفا صامته ولا يصوم منه
من ليس بولى ويجوز القتل بالدين
لا يدل على ان حكم الصوم
كحكمه في جميع الامور انتهى
واباى المالكية عن حديث
البايع بدوى على اهل المدينة
واصح الحنفية بعدم الاحتجاج
به من الحديثين بان عائشة سئلت
عن امرأة ماتت وعليها صوم
قالت بطم عنها وبنها انها قالت
لا تصوموا من موتاكم ما طعموا
منهم اخرجه البيهقي وعن ابن
عباس قال في رجل مات وعليه
ومضان قال بطم عنه ثلاثون

انه قال في الاضحية اصحابها بكل شعر تحسنه يروى بقرونها انتهى وحديث اى
حريرة صمها كما قال الحافظ في بلوغ المرام لكن رجع الا فتقيد بوقته وقال في الفتح
رجاء ثقات لكن اختلف في وضعه ووقته والموقوف اشبه بالصواب قاله الطحاوى
وطهري واليبين اى صمد عندنا كما ان التتبع على الله عليه وآله وسلم قال لقاطعة
رضى الله عنها قوما في صمتك فاصم لهما فاهما قال بطر بن عمار في نسخة من
ذو ثوب في استند عليه وقال ابن ابي حاتم في العلل ان ايمانه حديث منكر وعن
عمران بن حصين عندنا كما ايضا شمل حديث اى صمد في اسناد ابو جزة الغالى
وهو ضعيف جدا وعن على بن رضى الله عنه عندنا كما ايضا واليه يفتى منه في اسناده
عمرو بن خالد الواسطي وهو متروك وعن على بن رضى الله عنه ايضا من طريق ابي داود
النخعي عن عبد القبر بن حسن عن ايمع بن جده عند الطبراني بلفظ من ضعى طيبة بها
نفسه محسبا ان صمته كانت لهما جان التاروا وداود الفتي كذاب قال احمد كان يضع
الحديث حتى يلهيها هذه الاشياء حتى جمع اضحية قال الجوهري قال الاصمعي في اربع
لفظت اضحية واضحية بضم الهمزة وكسرها وجمعها اضاح يشديد الياء وتثنيةها
والقمة الثالثة فضة وجمعها اضاح والاربعه اضاح يفتح الهمزة وابلج اضحى
كأرطاة وأولى وجمعها يوم الاضحية قال القاضي وقيل صمت بك لانها تملق في
الضحية وهو ارتضاع النهار قال النووي وفي الاضحية لفتان اتلف ككبر لفة قيس
والتأنيث لفتنم قوله فلا يقرب نسلا ناهذا الحديث من جملة ما استدله الثقاتون
بوجوب الضحية وساقى الكلام على ذلك واحاديث الباب يدل على مشروعية الضحية
ولا خلاف في ذلك كما في الخبر وانما احب الاعمال الى الله يوم الضر وانما تاتي يوم القيامة
على الصفة التي ذبحت عليها ويقع معها بكان من التقبول قبل ان يقع على الارض وانما
سنة ابراهيم لقوله تعالى وقد شامزهم عظيم وان الضحية بكل شعر من شعرات
انضمت حسنتوانه يكرملان كان ذاسمة تركها وان افرام لم تنفق في عمل صالح افضل
من الاضحية ولكي اذا وقعت قصد التسق وتجردت عن القاصد الفاسدة كانت على
الوجه المطابق للحكمة في شرعها وساقى ان شاء الله تعالى

صكبتا اخرجه عبد الرزاق عن ابن عباس لا يصوم احد عن احد اخرجه التتائي كما اتفق ابن
عباس وعائشة بخلاف ما روي به ذلك على ان العمل على خلاف ما روي لان تقوى الراوى على خلاف مروية بغيره روايته
للتابع ونسخ الحكم يدل على ارجح المناط عن الاعتبار وحذف قاعدة تلمع معرفة مصلحة النفس الصحيح فلا يدل عليها
ولا يلتفت اليها وقد قال الحافظ في الفتح انى الاكمل المذكور فلهما لما لا وليس فيها مانع من الصيام الا انراى عن
عائشة وهو ضعيف جدا والرابع ان المعتصم ما روي لا لاجل ان يختلف ذلك لاجتihad واستدراكه لم ينفذ ولا يثبت من

باب

فلا حزن في الحديث منهم إذ اختلفت جهة الحديث ليقول الحق القنون والمستهشمة في الأصول قال الشوكاني
 السيل وهذا باطن صاحب القمع على ان قلنا حديث ابن عباس يلقظ الفضة كرمائك وهو ما كان لا يصوم أحد
 أحد ولكنكم ذكر في التفسير يلقظ لأصل أحسن أحد لا يصوم أحد من أحدنا رجاء السقي يستدعي والمقان
 الاعتبار بعواء الحيا لاجل كمال الكلام بسوط في الأصول القنوني مرفوعا مرفوع في فرد على اثنين وقد
 استندوا بان المراجعة لهم وتنبه الى فعل متم ما قوم مقام ٣٤١ الصوم وهو الاطعام هذا من

لا تسلك بمنصف في محاسبة
الاحاديث الصعبة ومن روى
أعذارهم عن أهل المدينة
على خلاف ذلك فهو عذر بار من
الأول ومن أعذارهم أن الحديث
مضطرب وهذا أنتم لهم في
حديث ابن عباس لم يمت حديث
عائشة قاله لا مضطرب فيه بلا
رب وحقنا انما نقول به يجوز
في الشك دون غيره بأن حديث
عائشة طلق وحديث ابن عباس
مصدق فيصل عليه ويكون المراد
بالصام صام التذلل ليس بينهما
لعراض حتى يصح بينهما حديث
ابن عباس صورة مستقلة سال
عنهم وقتها وأما حديث
عائشة فهو تقرير فاعلمت أنه قد
وقت الإشارة في حديث ابن
عباس إلى نحو هذا الصحاح
حيث قال في آخره فدين الله
أحق أن يقضى انتهى وأما قال
أن حديث ابن عباس صورة
مستقلة يعني أنه من التاميم
على بعض أفراد العلم فلا يصلح
التقصيه ولا تشبيهه كاتقرر
في الأصول انتهى وقد استدل

(باب ما احتج به في عدم وجوب ما يتخص به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أمته) (ع) باب قال جئت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عبد الانصبي فلما انصرف ألقى بكبش فنبضه فقال ليس الله والله كبراهيم هذا عني وعن لم يضع من أمتي رولاً جدياً وادود القرمذي وعون علي بن الحسين عن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا مضى لشقبي كبشين جبيناً قرنين أملين فإذا صلى وخطب الناس في أحداهما هو قائم في الصلاة فيبضعه باليد ثم يقول اللهم هذا من أمتي جميعاً من شهد بالتيوحيد وهدى إلى البلاغ ثم يوق باليد خويضاً فيبضعه ويقول هذا من عمود آل محمد فيبضعه جميعاً المسكين يأكل هو وأهل بيته ثم يمشي إلى بيت من بيوت بني هاشم فيبضعه قد كفاها الله المؤثر رسول الله صلى الله عليه وسلم الله عليه وآله وسلم والقرم روماً أحد الحديث الأول قال القرمذي هذا حديث غريب من هذا الوجه وقال المطلب بن عبد الله بن حنبل يقال لعلم بسبع من جبار وقال أبو حاتم الرازي وشيخه أن يكون أدركوا الحديث الثاني سكن عنه الحافظ في التلخيص وأخرجه أيضاً الطبراني في الكبير والبرزالي في الجمع الزاهدوا أسنداً جدياً والبرزاهي وأخرج بطبراً أحد أيضاً وابن ماجه والحاكم والبيهقي من حديث أبي هريرة في باب التخصيص انصبي قوله أملين الأملع هو الأيض النخالس قال ابن الأعرابي وقال الأصمعي هو الأيض الشوب يمشي من السواد وقال أبو حاتم هو الذي يخالط سيفه مرة وقيل هو الأسود الذي يخالطه برقوق قال الكشي هو الذي فيه ساقن ورواه البيهقي في الكشي وقال النطاقي هو الأيض الذي في فخل صوفه طيفقت سود قوله أقرنين قال النووي أي لكل واحد منهما قرنان سنان وفيه دليل على استحباب التخصيص بالأملع الاقرن قال النووي وأجمع العلل على جواز التخصيص بالإجماع وهو الذي يفتن الله لفسرته وأما الكسو رفصافي الكلام فيه والمحدثان يلان على أمييو زفير جل ان يضي عنه وعن آتاهما هو هو بشر كهم مع في الزواب و قال اليهود وكرهه التوروي وأبو حنيفة وأصحابه والمحدثان يردان عليهم وقد أنزل مسلم من حديث أنس أن

أهل السلف في هذه المسئلة خارج السليم عن الميت أصحاب الحديث وعان الثاني التوراة على صحة الحديث كانته السليم في
المرقوع وقول أبي ثور وجاعتين من هذا النافية قال السلف في الخلافة هذه المسئلة ما لا خلاف بين أهل الحديث
في صحة وجوب العمل بها ثم استدلوا في الثاني قل كل ما قلتموه من التي على التقدير وأول خلافه فلو أن الحديث
ولا تظلموا ولا تأكلوا أموالكم ولا يبيعوا أنفسكم منكم الخ ومما أخر من غير ذلك أن فعل فعله القضاء والحكم
لكل يوم ولا يضايقه على الذبح وهو الصحيح وعليه الأصحاب وإن مات وعليه صوم مثله ولم يصم مثله من أوله

[illegible]

التي صلى الله عليها وسلم كان يقول اللهم تقبل من محمد وآل محمد وعن أمه محمد
 وسألت في باب الترفع بالصلی وأخرج أيضا ابن ماجه والترمذي وصححه حديث أبي
 أيوب إن الرجل كان يقضي بالشاة عن سبع أهل بيته في هذا النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم وسألت في باب الاحتزام بالشاة فقد ثبت حديث أبي بصير عن رجل قال
 إن الأضحية غير واجبة بل مستحبة لهم الجهر قال الترمذي وعنه قال أبو بكر وعمر
 وبلال وأبو سعيد الدبسي وسعد بن المسيب وطهمة الأسود وسطي ومالك وأحمد
 وأبو يوسف وأبو حنيفة وأبو ثور والزهري ابن السكيت وأبو داود وغيرهم انتهى وحكمه في البحر
 أيضا عن ذكر من العصابة وعن ابن سعد وابن عباس وحكمه أيضا عن العترة الشافعي
 وأبو يوسف ومحمد والزهري والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي
 وأبو حنيفة ومالك والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي
 وأبو حنيفة ومالك والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي
 وقال محمد بن الحسن وأبو حنيفة ومالك والشافعي والشافعي والشافعي
 فوجها على مقبره علي بن أبي طالب كذا قال الترمذي وقال ابن حزم لا يصح عن أحمد بن العصابة
 أنها واجبة وصح أنها غير واجبة مع أهل البيت ولا خلاف في حكمها من شرع الدين
 ووجهه في الحديث وما في معناه على عدم الوجوب إن الظاهر أن تخصيصه صلى
 الله عليه وآله وسلم عن أمته من أهل قبزى كل من لم يرضه سواء كان حقيقيا أو أضرعا
 أو غرضه فممكن ويمكن أن يجاب عن ذلك بأن حديثه على أهل كل بيت أضحية وسألت
 في باب ما جازي الترفع والعترة ما قيل على وجوبها على أهل كل بيت يحدونها فيكون
 قرينة على أن تخصيصه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن غير الوالد من أمته ولو
 سلم الظاهر والمضى فلا خلاف على عدم الوجوب لأن حمل الترفع من لم يضع عن نفسه
 ولا ضحي عنه غيره فلا يكون عدم وجوبها على من كان في عصر من الأئمة مستلزما لعدم
 وجوبها على من كان في عصرهم منهم فإن قيل هذا يستلزم أن يفرقوا الشاة الواحدة
 عن جميع الأئمة لئلا يمتنع مستلزم آخرى خارجة عن عمل الترفع سابق بانها من أدلة
 القائلين بعدم الوجوب وأخرج أحمد بن حنبل عن فروة أم مرتبة بنت كعب الضبي ولم
 تؤمر وبها وأمرت بالأضحية ولم تكسب عليكم وأخرج أيضا الزهراوي عن علي والحكم
 عنه بلفظ ثلاث من على فراض ولكم تطوع الضر والوتر وركعتا الضحى وأخرج

حَالِنَ غَسَدَ كَرْدَانِي حَالِ الْفَرَسِ مِتْلَاوَسْتَانِي كَرَفَنِي حَالِ الْعَصَا أَوْ كَمَا فِي خِلَافَتِ الْوَاحِدَةِ وَحَفِظَ
أَحْدَاوُ أَوْ بَيْنَ مَا يَحْفَظُ الْاِسْمُ (وَأَشَارَ عَلَى الْقَوْمِ عَلَى الْفَوْسَلِ (يُصْعِقُ قَبْلَ التَّمْرِ) وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ آيَةُ أَنَّ الْأَرْجُ مِنْ
مُتَابَعَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ فَانْهَوْنِ عَنْ الْفِتْرِ وَفِيهِ أَنَّ الْأَمْرَ الشَّرْعِيَّ يُلْجِئُ مِنَ الْحَسَنِ وَالْعَقْلَ لَا يُقْضَى عَلَى الشَّرْعِ
وَفِيهِ الْبَيَانُ أَنَّ الْأَمْرَ وَالْمَنْعَ جَمَانُ يَدُ الْإِضَاحِ (عَنْ سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ رَسُولِ الْقَوْمِ الْقَوْمِ الْقَوْمِ) وَأَنَّ
(وَسَلَّمَ) لَا يَرَى النَّاسَ جُزْئِيًّا لِقَوْلِهِ (أَيُّ الشَّقْوَةِ الْفَرَسِ وَبِالْقُرْآنِ) أَوْ بِأَشْبَارِ حَدِيثَيْنِ وَاصِلٍ عَلَى الْأَجْزَاءِ

بكر الصديق رضي الله عنهما قالت أظفر ناهي عهد النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) أي فنه وأيام حياته يوم قسم ثم طلعت الشمس) كمال الحافظ ابن القيم اعلم الموقعون ولم يثبت في الحديث أنهم أعرسوا القضاء ولكن هشام بن عمرو يثقل عن ذلك فقال لا بد من القضاء أو عروا تعلم منه وكان يقول لأخصاصه وثبت في العيصين أن بعض الصحابة كلوا حتى ظهر الحبل الأسود من الإبط ولم يأمر أحد منهم بالقضاء كانوا غطيت ثيابهم عن غير من تطالب أنه أظفر ثم بين النهار وقال لا قضى لأنهم تصابحوا ولم يروى عنه أنه قال ٣٤٤ قضى وأساندا الأولى ثبت وصح عنه أنه قال الخطيب يسير فيقول ذلك ثم قاله أنه أراد خبطة أمر القضاء

والهفت لا يدل على ذلك قال شيخنا وبالله فلهذا القول أقوى أثرا وأشبه بدلالة الكتاب والسنة والقباس انتهى وقال الحافظ في الفتح وقد اختلف في هذه المسئلة فذهب الجمهور إلى إيجاب القضاء واختلف من عرروا ابن أبي شيبة وشيخه عنه ترك القضاء وروى زيد عنه فقال قال عمر لم تقض والله ما أحببنا أننا وفي رواية أنه قال لما أظفر ثم طلعت الشمس الخطيب يروى وقد اجتهدنا وفي رواية تقضي يوما وفي رواية من أظفر تمك نلصم يوما مكانه وروى محمد بن منصور عن طريق أخرى من عرروهم وقد روى عن مجاهد وسيله وعروة بن الزبير عدم القضاء وجعله بمنزلة من كل فاسا به قال الحسن وأما وجد في رواية واستخاره ابن خزيمة والقضاء مذهب الشافعية والمالكية والحنفية والحنابلة وعليه أن يسلك بقية النهار مائة الوقت ولا كفارة عليه وحكي في الراية من كتب

صالح الصنف لقوله وأراد أحكم أن يقضي لأن التقويض إلى الإرادة يشتر بعدم الوجوب
 (باب ما يعتنق في العشر من أودا الشخصية)
 (عن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا رأيتم نكلا في الحجة وأراد أحدكم أن يقضي فليصم عن شعره أو أظفره أو ألباحه إلا أن يضار ولقطة أبي داود وهو لم يسم وأما في أيام من كان له ذبح يذهبها فإذا أهل حلال في الحجة فلا يأخذ من شعره أو أظفره حتى يقضي) قوله ذبح بكسر الميم أي سحره أو يذبحه فهو فعل بمعنى مقعول كعمل بمعنى محول ومنه قوله تعالى وقد بناه ذبح عظيم الحديث استدله على من روى ترك أخذ الشعر والأظفار بعد دخول حشر في الحجة لمن أراد أن يقضي وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب سعد بن المسيب وبيعة وأحمد وإسحق وداود وبعض أصحاب الشافعي إلى أنه يحرم عليه أخذ من شعره وأظفاره حتى يقضي في وقت الأضحية وقال الشافعي وأصحابه هو مكره تركه تنزيه وليس بهرام وسكن الإمام المهدي في البصر من الأمام يحيى والهادي في أقاليمهم أن ترك الحلق والتقصير إن أراد الشخصية مستحب وقال أبو حنيفة لا يكره الحديث يروى عليه وقال مالك في رواية لا يكره وقد روى يكره وقد روى يكره في التطوع دون الواجب وأصح من قال بالتصريم جديث الباب لأن النبي ظاهر في ذلك وأصح الشافعي بجديته عائشة المتقدم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يمشي به ولا يحرم عليه شيء أحله الله حتى يضره به فجعل هذا الحديث مقتضا لجل حديث الباب على كراهة التنزيه ولا يعني أن حديث الباب أشخاص من مطلقا فبقي العام على الخاص ويكون الظاهر مع من قال بالتصريم ولكن على من أراد الشخصية قال أصحاب الشافعي والمالكية من أخذ الظفر والشعر انتهى عن إزالة الظفر بقلم أو كسر أو غيره والمنع من إزالة الشعر بخلق أو تقصير أو تقب أو حرق أو أخذه بنورة أو غيره فاحتمل شعور وجهه قال أبو إمام المروزي وغيره من أصحاب الشافعي حكم أجراء البذر كالحاكم الشعر والظفر ودله ما ثبت في رواية لمسلم فلا يمتن من شعره وبشره شيئا والحكمة في النبي أن يبقى كامل الأجزاء التي من

للمتألم أنه لا قضاء على من جامع بعد تقبده للزنا فإن لم يركن الصبح من مذهبهم وجزم به إلا كراهة يجب التردد القضاء والكفارة قال ابن القيم في الحاشية أن المتكلمين انحلوا طوبوا لما ظاهر فإذا استبدوا فاطمأخوا فلا حرج عليهم في ذلك وقد ترجمه أبو داود وابن ماجه في الصوم (عن الربيع) يضم الراء وقع الباء وتشديد الباء (بفت حمود) يضم الميم وقع العين وتشديد الواو والمكسورة الأنصاري من المباحات تحت الشجرة ابن عمر (رضي الله عنهما) (أنهم) قالت أرسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد أعاشوا إلى قرية إلا قضاء زاد مسلم إلى قوله (من أصبح مفطرا فليصم بقية يومه ومن أصبح صائما فليصم) أي فليصم على صومه (قال) أي ربيع (كثلا صومه) أي طأ ورا (بعد ولصوم صبياتنا) زاد مسلم الأصناف وذهب

هم الى المسجد وحقن في السبيل على الطاعات وتعرفهم العبادات والمراد بالبيان المجلس الصادق قاله كوتروا الا ان روى حديث في سنة فتح الرء وكسر الزاى عند ابن خزيمة بسند لا بأس به ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يامر برفع يده على عاتقوا وورعوا على خمسة فسنل في أفواههم ويأمرهم ان لا يرفعن الى الجبل وهو يرفع يده على القمطين سبب قال في حديث الربيع هذا امر رفعه النساء بأولادهن ولم يثبت عليه صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث ان يامر بتدبير صفة صبيدات شغلتهن ويما يقوى فرد عليه ايضاً ان الصابي اذا قال قلنا كذا في عهد صلى الله عليه وآله وسلم كان حكمه الرنق لان الظاهر ان الصلاة على الله عليه وآله وسلم على ذلك وتقرهم ٣٤٥ عليه وسلم وقد واثمهم على سؤاها بما

عن الاحكام مع ان هذا مما لا يجعل للاجتهاد فيه فاما قوله الا بتوقف واستدل بهذا الحديث على ان عاشورا كان فرضاً قبل ان يفرض رمضان (ولجعل لهم القعبة) بضم اللام ما يجب به (من الصوم) الصوف المسبوغ (فأذا بي أحدهم على الطعام أعطينا ذلك) التي جعلنا من الصوم ليلته (حتى يكون عند الاضطرار) وهذا الحديث أخرجه مسلم أيضاً في الصوم والجهود وعلى انه لا يجب على من دون البلوغ واستحب جماعة من السلف منهم ابن سيرين والزهري وقاله الشافعي أنهم يؤمرون به فترين عليه اذا أطاعوه وحده اصحابه بالسج والعشر ويضربون على تركه فبالا على الصلاة فيجب على الولي ان يامرهم به ويضربهم على تركه وعن أحمد بن حنبل في باب يجب على من بلغ عشر سنين وأطاقه كل صلاة وحده أصح باتى عشر سنة وأحدى رواية بعشر سنين والصحيح من مذهبه

التأويل في التشبه بالمرحى هذين الوجهين التوروى وسكن من أصحاب الشافعي ان الوجه الثاني خطأ لانه لا يقتصر التصامير لثمة الطبيب والبأس وفي ذلك مما ينكر الحرم

(باب السن التي يجزئ في الاضحية وما لا يجزئ)
(عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تضجوا الاضحية الا ان يصبر عليكم فتذبحوا جذع من الضأن رواه الجماعة الا البخارى والترمذى ومن البراءين عازب قال ضجى خالى فيقال أبو برد عبدك الصلاة فقال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شاك شاك فسلم فقال يا رسول الله ان عتدي داخجا جذع من المعز قال اذبحها ولا تملع لمبرك ثم قال من ذبح قبل الصلاة فاعلى ذبح نفسه ومن ذبح بعد الصلاة فقد ذبح نفسه وأصاب سنة المسلمين بمقتضى عليه) قوله الامتة قال العلماء الامتة هي الشيعة كل شئ من الابل والبقرة والغنم فلقوا هذا الأمر به انه لا يجوز الذبح ولا يجزئ الا اذا سعى على المعنى وجود المستوفى قال ابن جرير الزهري انه لا يجزئ الذبح من الضأن ولا من غيره مطلقاً قال التوروى وذهب العلماء كافة انه يجزئ سواء وجد غيره أم لا جلا هذا الحديث على الاستصحاب والافضل وتقديره يستحب لكم ان لا تذبحوا الامتة فان جزمتم فجذعة ضأن وليس فيه تصريح بمنع جذعة الضأن وانما لا يجزئ بهال وقد أبحث الامتة على انه ليس على ظاهره لان الجهور يجوزون الذبح من الضأن مع وجود غيره وعندهما ابن جرير الزهري بمنعهم مع وجود غيره وعندهما فتعين تأويل الحديث على ما ذكرنا من الاستصحاب كذا قال التوروى ولا يخفى ان قوله لا تذبحوا من الضأن من الضحية بمسألة المسنة عملونها وذبح الجذعة مقدّمه المسنة فلا يجزئ مع عدمه ولا بد من مقتضى لتأويل المذكور حديث أبي هريرة وما بعد من الاحاديث المذكورة في هذا الباب تصلح لجمهور الشيعة مقتضى تأويل فتعين المصير اليه فذلك قوله جذعة من الضأن الجذع من الضأن ما سنة تامته اهل الاشهر عن اهل اللغة وهو اهل العلم من غيرهم وقيل المسنة أشهر وقيل بسعة وقيل غلبة وقيل عشرة وقيل ان كان متولداً بين شاتين فسنة أشهر وان كان بين هذين فقبلية

٤٤ نيل
ويعضد عليه لبعاده وقال الا وراى اذا أطاق صوم ثلاثة أيام تبا على الضيفين حمل على الصوم والاولى قول الجمهور والمشهور عن المالكية انه لا يشترع حق الصيام فضررون على الصلاة لا يكفون الصيام وهو مذهب المدونة وقاطع البصري في التجنب عليهم يراى أثره في صدره أقرجه لان أكثر ما يفتقدونه في معاوضة الاعباد شدي على اهل المدينة على خلافه لا عمل بسند اليه أقوى من العمل في عهد عن الخطاب مع شدة فقره ووجوهه في الصلاة في زمانه وقد قال الذى

انقلو في مضان موثق كلف غطر وصيات اصبايا وأقرب ابن الماشي من المالكية فقال اذا انظر الصبيان الصيام
 الزموا فان انظر والغير من فليعلم القضاء (عن أبي سعيد رضي الله عنه انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول
 لا يؤهلوا) والوصال ان تصوم قرصاً وتقلد ومن فاصكرو ولا تتناول بالليل مطعوماً ولا صعد وتضيقه ان الجاهل
 والاستقامة وشربهما من المظفرات لا يخرج من الوصال قال الاسوي في المهمات وهو ظنهم من جهة الحق لان النهي من
 الوصال انما هو لاجل الضيق والجماع ٢٤٦ وشيخه يده أولاً لا يمنع حصوله لكن قال الروياني في البحر وان

يستديم جمع أو صافى الصائمين
 وقال البحر جاني في الشافعي ان يترك
 ما يبيع من غوافظ وقال في
 الفقه الوصال هو الترك في سائر
 الصيام لما غطر باله بالانقضاء
 فيضرب من أمسك انما
 ويدخل من أمسك جميع الليل
 أو بعضه ولم يحرم البخاري صومه
 شهراً الاختلاف فيموجب الجمع
 من خصائصه صلى الله عليه وآله
 يعلم (فأما إذا أراد ان يواصل
 فليواصل حتى يصبح) وفيه
 رد على من قال ان الامساك
 بعد المغرب لا يجوز في الباب
 أحاديث كثيرة في الصحيح وغيره
 وآخر هذا الحديث قالوا فافان
 وأما ما يروى عن النبي صلى الله عليه وآله
 كهيئتكم الى أين حتى يطعم
 يطعمون وساقية حتى واستدل
 بجميع الأحاديث على ان
 الوصال من خصائصه صلى الله
 عليه وآله وسلم وعلى ان غيره
 ممنوع منه الا ما وقع فيه
 لترخيص من الاذن فيه الى
 المصير ثم اختلف في المنع
 المذكور فقل على سبيل التبريم

قوله شاك شاك لم أي ليست أخصية ولا نوابغ بل هو طم كذا تنفتح به قوله ان عدى
 دا جنانا الخ الدا جين ما يعطف في البيت من القسم والمزور في ما يقسم ان عدى جذا
 وفيه دليل على ان جذمة العز لا تميز في الاخصية قال النووي وهذا متفق عليه قوله
 من ذبح قبل الصلاة يأتي شرح هذا ان شاء الله في باب بيان وقت الذبح (وعن أبي هريرة
 قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول نعم أنوعت الاخصية الجذع من
 الضان واما جد والترضى • وعن أم بلال بنت هلال عن أبيها ان رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم قال يهرز الجذع من الضان ضصير واما جد وابن ماجه • وعن جابر
 ابن سليم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول ان الجذع يوقى فاق منه الثنية رواء
 أبو داود وابن ماجه • وعن عقب بن عامر قال ضصير ما سمع رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم يأتي من الضان رواء القسافي • وعن عقب بن عامر قال سمع رسول الله صلى الله عليه وآله
 عليه وآله وسلم بين أصحابه ضصير ما سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 فقال ضصير مستحق عليه • وقد روى الجماعة الا أبو داود ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 أعطاه غنما بثمنها على عمارته ضصير ما سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 فقال ضصير • أتت قلتوا الضمن وفي الحديث ما روى في قوله حوله حديث أبي
 هريرة روى الترمذي من طريقين يوسف بن جهمي عن وكيع عن عثمان بن واقد عن كدام
 ابن عبد الرحمن عن أبي كاش قال جليت غنما جذا عا الى المدينة فكسدت على فليقت
 أبا هريرة فقال سمعته فقال سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحديث وقال شريب
 وقدر روى عوف ووافو ذكره الحافظ في التلخيص ويزيد على هذا وشهد حديث عبادة
 ابن الصامت عن أبي داود وابن ماجه والحافظين والبيهقي عن روعا بلفظ خبر الضصير
 الكشي الاقرن وأخرجه أيضا الترمذي وزاد وخبر الكشي الحلة وأخرجه بقصو اللفظ
 الاول أيضا ابن ماجه والبيهقي من حديث أبي امامة وفي اسناده عفير بن مهديان وهو
 ضعيف قال الترمذي وفي السلب عن أم بلال بنت هلال عن أبيها جابر وعقب بن عامر
 ورجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم انتهى وحديث أم بلال أخرجه أيضا
 ابن جرير والطبري والبيهقي وأشار اليه الترمذي كما سبق ورجال اسناده كلهم بضعهم ثقة

يزيد على سبيل الكراهة وقبل يعمر على من شق عليه وساحل لم يشق عليه وقد اختلف
 السلف في ذلك فنقل التمهيد من عبد الله بن الزبير وروى ابن أبي شيبة باسناد صحيح عنه انه كان يواصل خمسة عشر يوما
 ويذهب اليه جماعة من الصحابة التابعين يجمعهم انه صلى الله عليه وآله وسلم يواصل بأصحابه بعد النهي فلو كان انهم يقتصرون
 لا أقدم على فعله علم انه أراد ان ينهي الرحلة لهم والتعريف عنهم كما صرح به عائشة في حديثها وهذا مثل ما هم من
 بام القبل خشية ان يفرض عليهم ولا يشكر على من بلغه عن لم يشق عليه وتقليد ذلك من مام الدهر عن لم يشق عليهم ولم يقصد

وبعضهم

مواثقة أهل الكتاب ولا يرغب من السنة في جعل النظر إلى منع من الوصال وذهب الاكثرون الى تحريره وعن الشافعية في ذلك وجهان الصريح والكرامة هكذا اتفق عليه التوروي وقيل الشافعي في الامانة محظور وصرح ابن سبويه في الظاهر بصرحه وصحبه ابن العربي من المالكية وذهب احمد واصحق وابن المنذوف ابن خزيمة وجاهل من المالكية الى جواز الوصال الى البحر حديث الباب وهذا الوصال لا يقرب عليه شيء مما ذكره في غيره لانه في الحقيقة بمنزلة عساه الا انه يزوره لان لصاحبه في اليوم واليلة كمن قازا كاهن في البحر كان قد تظلمها ٢٤٧

أخف بلحمة في لسان البلي ولا يعني ان يهل ذلك ما لم ينسحب على الصائم والا فلا يكون قربة وفي هذا الحديث استواء المكلفين في الاحكام وان كل حكم يثبت في حق النبي صلى الله عليه وآله وسلم يثبت في حق أمته الاما استثنى بديل وفيه جواز ما وضعت في حق غيره من النبي صلى الله عليه وآله وسلم في خلافه ولم يعلم المستثنى من الاتفاق وفيه الاستكشاف من حكمته النبي وفيه ثبوت خصائصه على الله عليه وآله وسلم وان عموم قوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة مخصوص وفيه ان الصحابة كانوا يرجعون الى قوله المعلوم صفته وياندون الى الاتساع في الاعيان فانهم عنه وفيه ان خصائصه لا تناسي به في جميعها وقد وثقت في ذلك امام المسلمين وقال ابو شامة ليس لاحد التشبه في المباح كزيادة على اربع نوبة ويستحب التزمن من الحرم عليه والتشبه به في الواجب عليه كالنهي والامر المستحب فلا تعرض

وبعضهم مدوقه بعضهم مقبول وحديث مجاشع بن سليم في اسناده عامر بن كليب قال ابن المديني لا يصح به اذا انفرد وقال الامام احمد لا بأس به وقال ابو حاتم لا روى صالح وأخرج مسلم وحديث عقبة الاول أخرجه أيضا ابن وهب وكذا الحافظ في التلخيص وسكت عنه ورجال اسناده ثقات قوله نعمت الاخص بالخدم من الضامن فيه دليل على ان التخصيص الضامن أفضل وجه حاله وحل ذلك بانما الطبيب اذهب الجهره والى أن أفضل الأتباع المنفرد بالخدمة ثم المبرزة ثم لسان ثم المعز وأخبر ابا النجاشي بغيره عن سبعة وأربعة عن البقرة بغيره عن الامن واحد بالاتفاق وما كان بغيره من الجماعة اذ اخصى به الواحد كان أفضل مما بغيره عن الواحد فقط هكذا حكى التوروي الاتفاق على ان الشافعي بغيره عن الامن واحد حكى المهدي في البحر من الهادي والغلام انها بغيره عن ثلاثة راجع لهما بتخصيصه صلى الله عليه وآله وسلم بالخدمة عن محمود آل محمود أو روي عنه انه يانم بار بغيره عن اربعة وثلاثة وأجاب بأنه من ذلك الاجماع وحكى الترمذي في سننه عن بعض أهل العلم انها بغيره الشافعي أهل البيت وقال وهو قول احمد واصحق واختلف أصحاب مالك فيما بعد الغم قبل الابل أنزل وقبل البقرة وهو الاظهر عندهم قوله وفي الخ لاي بغيره كالبقرة الثانية قوله من بعد الهجرة وضم التوروي وسكون الواو وقد غسره أهل اللغة بما سببه من الضعف كاتفة التوروي عنهم قال الجوهري وخبر ما بلغ ستة وجهه اشد فتوعدنا بادغام التاء في الدال قال البيهقي وغيره من أصحاب الشافعي وغيرهم كانت هذه رخصة لعقبة بن عامر كما كان مثله رخصة لابي بردة بن نيار في الحديث المتقدم ثم روي ذلك باسناد صحيح عن عقبة قال اعطاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غنما اقدمها ضاحيا بين أصحابي فبقي منودعها فقال ضح بها أنت ولا رخصة لاحد فيها بعدك قال وعلى هذا يصح أيضا ما روي عنه زيد بن خالد قال اعطى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غنما في أصحابه فاعطاني منودعها فقال ضح بها ثم قلت اهدد من المعز اخصى به قال نعم ضح به ففعلت به وقد أخرج هذا الحديث أيضا ابو داود باسناد حسن وليس فيه من المعز والتاويل التي قاله البيهقي وغيره متعين والى التعم من التخصيص بالخدم من المعز بذهب الجهره وروى عن عطاء والاوزاعي يجوز مطلقا وهو وجه لبعض الشافعية

هو الوصال منه فيستدل ان يقال ان لم ينه عنه لم يمنع الاتساع فيه وفيه بيان قدرة الله تعالى على ايجاد السمات العادات من غير سبب ظاهر كاسي في البحث فيه في الحديث الذي بعده وهذا الحديث أخرجه ابو داود ومن رواه ابن الهادي بغيره مسلم وروى صاحب العمدة عن ابي الهيثم في الحديث الذي أخرجه ابو داود ومن رواه ابن الهادي بغيره مسلم الشافعي المتأخرات الحافظ عبد الغني بن سبويه وفي حدة الكبرى من ذلك البخاري فقط قلعي وقيل في حدة الصغرى سبق فلم والله أعلم (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أصحابه رضي الله عنهم (عن الوصال الى الصوم)

فروشا الرخلا (فقال له رجل من المسلمين) كذا قال كره في دوا به عضل في التمزير فقال له وجاهل وواسم (الكتاب) واسل بارسل
 الله أي رسولك دال على الاحتجاج بهم على الله عليه وآله وسلم بأن قلتم من عندكم حيث (قالوا يا ربكم منى) استعملهم
 فيجد التوبيخ ويظهر ما يستبعد (الأنما) من يطعمني ويغفر يسقى) حقيقة حقوق طعام وشراب من عند الله أو من الله تعالى
 صوم وديته لو كان كذلك لم يكن موافقا له وهو على أنه مجاز من لازم الطعام الشراب وهو التوقفا وإن الله تعالى
 يخلق نفسه من الشبع والري ما يقينه ٣٤٨ من الطعام والمشر وبخلاص يسير ولا يخلق والقرى

سكاه الرافعي وقال النووي هو شاذ وغلط وأقرب حياض لم يكن الإجماع على عدم
 الإبراء وأما حديث الباب يدل على أنها يجوز التخصيص بالذبح من الضأن كما ذهب إليه
 الجمهور ويزيد بها على ابن عمر والزهرى حيث قال أنه لا يبرئ وقد تقدم الكلام في ذلك
 (باب ما لا يضي به لعيب وما يكره ويضرب) •
 (عن علي عليه السلام قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يضي بأضرب القرن
 والأذن قال قتادة فذكر ذلك لسعيد بن المسيب فقال الضرب الضرب فما كرم من ذلك
 رواه الترمذي رحمه الله الترمذي لم يسمع ابن ماجه ليز كقول قتادة إلى آخره وعن الزهراء
 ابن عازب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أربع لا يجوزن في الأضار الموراء
 السنين حورها والمرضة اليد مرضها والمرضا العين ضلها والكسرة التي لا تنقي رواء
 الخسرة وصحة الترمذي • وروى يزيد ومصر قال أتيت عتبة بن عبد السلي فقلت يا أبا
 الوليد أتخرجت القس الضحايا لم أجشأ به يعني غير ما قالوا قال لا اجتنبي أن يضي
 بها قال سبحان الله يجوز عنك ولا يجوز عنى قال نعم أنك تشك ولا شك أعانني رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم عن الحفرة والمسامية والأضفار والمشقة والكسرة أو المصفرة
 التي تستأصل أذن بها حتى يبدو عظمها أو المستأصلة التي ذهب قرن لمن أصله والبقاء
 التي تبقى عيناها المشقة التي لا تنزع القرم بها وضه غار العسكر • التي لا تنقي رواء
 أحد أو داود أو الجارية في ثلثه يبرئ يذو مصر بكسر الميم والصاد المهملة الساكنة
 حديث علي عليه السلام رحمه الله الترمذي كما ذكره المستوفى وسكت عنه أو داود والمثدري
 وحديث البراءة أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم والبيهقي وصححه النووي وأبو داود والحاكم
 في كتاب الضحايا إن سلب أن ترجموا له • ما أخذ عليه لاه من رواه سليمان بن عبد الرحمن
 عن عبيد بن عمير وزقنا خفف التالفون عنه عنه انتهى وهذا اضطرابه فان سلب
 لم يضر به في صحيحه وقد ذكره على الصواب في أو آخر كتاب الحج فقال صحيح ولم يضر به
 وحديث عتبة بن عبد السلي أخرجه أيضا الحاكم وسكت عنه أو داود والمثدري قوله
 نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يضي بأضرب القرن الخ فمدليل على أنها
 لا يجوزن التخصيص بأضرب القرن والأذن وهو ما ذهب فصرفه أو أنه • وذبح أو

يشه وبين الأول الله على الأول
 يعلى القوة من غير شبع وري
 يل مع الجوع والفساد على
 الثاني يعلى القوة مع الشبع
 والري ورج الأول كان الثاني
 ينال حال الصائم ويضون
 المقصود من الصوم والوصال
 لأن الجوع • وروح هذه العبادة
 بنص صها وقال النووي وصله
 محبة الله تشغل من الطعام
 والشراب والسلب البائع شغل
 صها أو أثر اسم الريدون اسم
 الذات القدسة في قوله يطعمني
 ربي دون أن يقول يطعمني الله
 لأن العلي باسم الربوبية أقرب
 إلى المبادىء الأولية لا تخفى
 منسجمة لا طاعة لغيره أو تعبد
 الربوي يقتل زحف وشغفه وهي
 التي بهذا المقام قال الشيخ محمد
 الذين في سفر السعادة والعلما على
 هذا الطعام والشراب أقوال
 أحدها أنه طعام وشراب محصور
 فان هذا حقيقة اللفظ وليس في
 الظاهر ماوجب الدول عن
 الحقيقة فتعين الجدل على الحقيقة
 الثاني أن المراد غنائه ورواحي

يصل من العارف ولقاء المتأخرين فان الألفاظ الالهية الواردة على قلبه الكريم ورواهاهم نعيم حقيقه
 الأرواح ومسر النفس والروح والقلب نور والبصر يحصل بذلك من القوة القدرة والمرقا يستقي به عن القذاة
 الجسماني لها أحاديث من ذكرها تشغلا • عن الشراب وتلهيها عن الزاد
 لها وجهان في ركنها • ومن حديث علي عليه السلام
 إذا شئت من كلال السواد عدها • روح القدوم فيها عند محمد

وهذا القول الثاني هو المختار لانه لا يتصور الوصال الجمل على حقيقة الطعام والشراب بل على الصيام انتهى قال في الشرح ان ما يورثه الرسول على سبيل الكرامة من طعام الجنة وشربها لا يجري طبعه بحكم المكلف فيه كما قيل صدره صلى الله عليه وآله وسلم في طست الذهب مع ان استعماله وانما الذهب المنبرية حرام قال ابن المنوف الخاشعة الذي ينظر شرعا انما هو الطعام المتداول ما يتلذذ به العادة كالخضر من الجنة تقطع شجره هذا المعنى وليس قاطع من جنس الاجال والاعمال ومن جنس الثواب كما كل اهل الجنة في الجنة الكرامة لا يجل العبادت قال ٢٤٩ فبقية الاطعم من حل الطعام والشراب

على حقيقة ما ولا يذم على ما تقدم ذكره بل الرواية الصحيحة آتت واكثره في الجبل على يورثه من الجنة لا يتقطع وصافه خصوصية له بذلك فكانه قال لا يجل له انك تراسل قال انك لم تستف ذلك كمتكم اى على حقيقكم فان من كل منكم وشربا يتقطع وما قبل انما يطعم في ويسقي ولا يتقطع بذلك مواصلة فعله على شرابه على غير ما حكم وشرايكم صورة ويصنع وقال ابن المنبرية هو محمول على ان آكله وشربه في تلك الحالة كحال النائم الذي يحصل له التيسر والرى بالاكل والشرب ويستقر ذلك حتى يستقظ ولا يتقطع وصاله ولا ينقص بوجه وصاله ان يحصل ذلك على حال استقره على الله عليه وآله وسلم في اصوله الشرقة حتى لا يؤثر فيه حقيقة شئ من الاحوال البشرية ونفس ابن حبان يظهر الحال فاستدل بهذا الحديث على تضعيف الاحاديث الواردة بانه

حقيقة والثاني والجمهور الى انها قبيحة الشخصية بمكسور والقرن حلقا وكرهها ما اذا كان يدعى بوجهه صيا وقال في البصر ان اصعب القرن انتهى عنه هو الذي كسر قرنيه او صعب من امله حتى يرى الدماغ لا دون ذلك فيكره فقط ولا يعتبر الثلث فيه بخلاف الاذن وفي القاموس ان العشاء الثالثة المكسورة القرن المدة ارايسه ايجب لا يقال القرن لا يجوز والتخصيص بها الا ان يكون اذا من القرن بعد ارايسه ايجب لا يقال لها صبيا لاجلها او يكون دون النصف انهم ان التقدير بالنصف المروي عن جديدين المسيب ونوى وشره ولا يذم تقصير هذا الحديث على حديث عتيق من النبي عن المستأمنه وهي ذاهية القرن من امله لان المستأمنه صبية وزائدة وكذلك لا تجزئ التخصيصا عصب الاذن وهو ما صدق عليه اسم العصب لفتا وشرعا وليسكن تفسير الصغرة المذ كورقة في حديث عتبة بالتي تستأصل اذنها كما ذكره المصنف ومنه ذكر صاحب النهاية يدل على ان صعب الاذن المتع من الابوا هو ذلك لا ذوقه وهذا به ثبوت اقتضاه مدلول عصبه الاذن والمصنف والظاهر انهما مختلفان فلا تجزئ عصبه الاذن وهي ذاهية نصف الاذن او مشقوقها او التي جاوزت المقعر ربعها على حسب الخلاف فيها بين اهل اللغة ولا المفردة وهي ذاهية جميع الاذن لانها عصبية وزائدة وقد قيل ان المفردة هي الهزلة حتى ذلك صاحب النهاية واقصر عليه صاحب التلخيص ووجه التفسير الاول ان مما خاضها صار من القرن من وجه الثاني انها صارت خفرا من السنن اى خالته منه قوله اربع لا تجوز الخ فيه دليل على ان متينة العود والعرج والمرضى لا يجوزوا لتخصيصها الا ما كان من ذلك بغير اغير بين وكذلك الكسر التي لا تنق بضم التاء القوية واسكان التون وكسر القاف اى التي لا تنق لها بكسر التون واسكان القاف وهو الخ وقد روى القوي والتمذي والقاسق والجفاء بدل الحسنة قال التروى وابجوا على ان الله وب الاربعة المذ كورقة في حديث البراء وهي المرض والعض والعود والعرج الثينات لا تجزئ لتخصيصها وكذا ما كان في معناه واوقع منها كالعمى وقطع الرجل ونسبها انتهى قوله عن الصغرة بضم الميم واسكان الصاد المهسلة وفتح القاف وقد قدم تفسيرها قوله والعضا بفتح الموحدة ويكون انهاء اللمعة بعدها قاف قال في النهاية البض ان يذهب البصر وتبقى العين قائمة وفي القاموس البض

على الله عليه وآله وسلم كان يصوم ويشد الحرج على بطنه من الجوع قال لان الله تعالى كان يطعم رسولهم بفسحه اذا واصل فكيف يتوكل بانفسه يحتاج الى شد الحرج على بطنه ثم قال وماذا بقى الحرج من الجوع ثم ادعى ان ذلك تعصيف عن رواد وانما هي اطرب الراي جمع حجة وقدما كثر الناس عليه من الردي جميع ذلك وأبلغ ما رده عليه انه يخرج في جميع من حديث ابن عباس قال خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالهاجرة فرأى ابا بكر وعمر فقال ما اخرجكما قال لا ما اخرجنا قال الجوع فقال ما اخرجنا قال نفسى يده ما اخرجنى الا الجوع الحديث فلهذا الحديث يرد ما تمسك به وما قاله سليمان بنى الحرج من الجوع بوجه انه

يقيم الصلب لأن البطن إذا سلا وجنح خفف صاحبها عن القيام لانه يثقله بطنه فاذا سلا عليه انحرأشند وعزى صاحبها على القيام حتى حال يصغر من وقع فذلك كنت اعلن ان الرجلين يعملان البطن فاذا البطن يعمل الرجلين ويحمل أن يكون المراد بقوله يلدنق ويسقي أي يشغلي بالتشكر في عظمتها والنفذ بعارقه وقرة العين بحسنة والاستراق في مناجاته والاقبال عليه عن الطعام والشراب والى هذا ينح الحافظة ابن القيم وقال قد يكون هذا الغذاء أعظم من غذاء الاجساد ومن لم يأخذ ذوقه فخير به يعلم استغنه ٢٥٠ الجسم بعد القلب والروح عن كثير من الغذاء الجسماني ولا سيما

الترح والسرو ورجلوه الذي قرئت عنه بحسبه انه يمسى وهذا كاذب قاله الجهد كما تقدم منه بل أخذت الجهد من كتاب الهدي وقد استشهدوا في في الحديث على ابن القيم رحمه الله وكما سطر السعدة ما شؤن من كتاب الهدي يهدف الادلة والمباحث والاعتصام على نفس الطالب (لما اوبأ) أي استعدوا (ان غير اعم الوصال) فظنهم انهم يصلي الله عليه وآله وسلم ثم يترى له انهم يهرمون (واصل بهم ما يزعموا) أي يوبون لأجل الصلة بينهم والحكمة في ذلك (ثم اوا الهلال فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (لوا تاتوا) الشمر (لكنكم في الوصال الى أن تعجزوا عنه فتسألوا التفتيف منه بالمثل) كالشكيل لهم وفي رواية كالشكيل لهم وعند المستفي كالشكر لهم من الانكار ولعمري كالشكر من الانكار والاول هو الذي تقاقرت به الروايات خارج هذا الكتاب (حيث اوبأ) أي استعدوا (ان) ثم سوا) أي عن الانتباه عن الوصال وهذا الحديث أخرجه

بحركة أجمع المودوا كثر غمسا وان لا يلقى شفر عينه على حدثه بحق كصر وكصر والعين المتقاسم بالاختفاء والضيقة العوراء ورجل يفتن كابر وبأخى العين ومضوقها الحق ويحق عينه كمنع عز وهاوا بضمها فقاها والعين حديث انتهى قوله والشمعة قال في القاموس ونهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المشعة في الاضراس الفخ أي التي تحتاج الحس وشيعة أي يتبعها البهجة انتهى وهذه الاحاديث تدل على انه لا يجوز في الاختصاص ما كان نفسه أحد الصوب المذكورة من ادنى انه يهزى مطلقا أو يهزى مع الكراهة احتاج الى إقامة دليل يصره الله من معناه الحقيقي وهو التصريح المستلزم لعدم الايواء ولا سيما بعد التصريح في حديث البراء بعد الجواز (ومن أي) سيد قال اشرفت كبشا اخصى به فعدا الغيب فاخذ الآلية قال فسالت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ضعه واما أحد • وهو دليل على ان العيب الحادث بعد التعيين لا يضر • ومن على عليه السلام قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان نستشر العيون والاذن وان لا ننصى عقابا ولا مداراة ولا نراه ولا نراهم واما النجسة وصحة الترمذي • ومن أي اعملة بنجل قال كان من الاصبغة بالمدنية وكان المسلمون يمتنون ان يخرجهم البصاري • ومن أي حرية ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال دم مقراه أحب الى الله من دم سواد وبن رواه أحمد والمقرء الى يا ضاهي ليس يصاح • ومن أي سيد قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بكش أقرن لغيل يا كل سواد ويثنى في سواد ويطرق في سواد واما أحد وصحة الترمذي • حديث أي سيد الاول أخرجه أيضا ابن ماجه والبيهقي وفي اسناد جابر الجعفي وهو ضعيف جدا وفيه أيضا بعد ابن قرة يفتح القاف والادخال في التلخيص غير معروف وقال في التقریب مجهول وقد قيل انه وثقه ابن حبان ويقال انه لم يسمع من أي سيد قال البيهقي ورواه جابر بن سلمة عن الجراح بن اوطاة عن عطية عن أي سيد ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن شاة قطع ذنبها فبصص بها قال ضربه او اخرجها • ضعف • وحديث على عليه السلام أخرجه أيضا البزار وابن حبان والحاكم والبيهقي وأحمد والدارقطني وحديث أي هريز

أيضا التفسير (وفي رواية عنه) أي عن أي هريز رضي الله عنه (قال قالوا) من كذبت بهذا الأمر أخرجه من باب علم أي تكلموا (من العمل فاطيقون) ولا تكلفوا فاقوا طيقونه تقيضوا (عن أي بحقيقة رضي الله عنه) وهب بن عبد الله السوائي (قال أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بن سلمان بن عبد الله الفارسي و يقال له سلمان بن الاسلام سلمان اتبعوا صله من رامه من قبل من امهنا فاش فملا رواه أبو الشيخ في طبقات الاصبغتين ثلثا وثو خسين • ويقال انه أدله عيسى بن مريم عليه السلام وقيل بل أدله موسى عيسى وكان أول مشاهدا لخلقه قوله قال ابن عبد البر

[illegible]

أخرجه أيضا الحالم والبيهقي ورواه الطبراني في الكبير من حديث ابن عباس بنقله
 الشافعية عنه شافعية ذكر من دم السودان وروى عنه في التصديق قدامهم موضع الحديث
 ورواه الطبراني أيضا وروى فيه من حديث كبريتة بن مسكين وهو الأول ورواه البيهقي
 موقوفًا على أبي هريرة بن نوفل عن البزارى ان زفلا لاصبح وحديث أبي سعيد الثاني
 صه ابن سنان أيضا هو على شرط مسلم قاله صاحب الاقراخ وخرج مسلم من حديث
 عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بكثرة أقرن بظاقي سواد وينظر في سواد
 ويرك في سواد فاني لبعضه في فقال يا عائشة على الحديث قال انتم في البحر فقلت
 ثم أخذها وأخذ الكشم فأنجمه ثم فخذ الحديث قوله فقال ضربه فيم دليل على ان
 ذهب الالة ليس مبياني الغضبة من شروق بين ان يكون ذلك بعد التعيين أو قبله كما
 يدل على ذلك رواية البيهقي التي ذكرناها قالت الهادي والامام يحيى ان ذهب الالة
 حب وشكوا القياس على ذهب الاذن والقرن وهو قائله الاضمار قوله ان من شرف
 العين والاذن أي شرف عليهما سواهما كل لا يقع فيه ما قصص وصيب وقيل ان ذلك
 مأخوذ من الشرف بضم الشين وهو خاد المال أي أمران ان تنزهها وقال الشافعي
 معناه انضجى واسع الصين طويل الاذن قوله عالج بفتح الموحدة قال في القاموس
 هي شاة طعت أذنهما من قدام وتر كحلقه ومنه في النهاية الالة لم يقصد بدم قوله
 ولا مذاكرة بفتح الموحدة أيضا هي التي طعت أذنهما من جانب وفي القاموس ما لقطه
 وهو مقابل دم ابريج من أبو يواسمه من الالقاء والادارة وهو شق في الاذن
 ثم يقبل ذلك فان أقبله فهو اقبالة وان أدبره فادبارة والبلدة الملقبة من الاذن
 الالقاء والادبارة كلها زعموا في التامد ابرج مقابلة وقد ادبرها قالها النبي قوله ولا
 شرفا هي مشقوقة الاذن طولًا كما في القاموس قوله ولا خرافة في النهاية ان خرافة
 التي في أذنهما من مستغير قوله كائن من الخفيه استعجاب تعجب الاضحية لان الظاهر
 اطلاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وشك القاصي عاين من بعض أصحاب
 مالك كراهة ذلك لثباته باليهود قال النووي وهذا قول باطل قوله دم مضرا في الخفيه
 استعجاب التضحية بالاعقر من الضام والله أحب الى الله من أسودين والعفراء على
 مافي القاموس ايضا قال أيضا الاقرن القابض املوا يا ضمرة وأقربا يض

في الحديث المسمى بغير اذا كان الاقوال وروى المقدم الذي هو صاحب الطعام قال ان ائمة ولا يخط اجابة بغير فان
 شي في الحديث موصى فقل قال البشير افضل من انعام الصوم وان لم يشق عليه فالانعام افضل اما صوم القرض فلا يجوز
 منه مضافا كان او موصىا كالنذر المطلق قلنا كان البذل ذهب او الدرء يقوم يعني يضي وقد روى الطبري في هذا الحديث
 من وجه اخر عن محمد بن سنان عن زرارة عن ابي بصير عن ابي عبد الله في الدرء ان قلنا كان او الدرء يصح له الجعة
 ويصوم يومها قال سلمان له ثم قام ٢٥٢ او الدرء ان ثم ذهب يقوم فقال له سلمان ثم قلنا كان من آخر الليل

هذا الصبر قال له سلمان ثم
 الا ان مقام او الدرء امر سلمان
 وروى في نسخة اخرى له سلمان ان
 لم يكن عليه حق وان لم يكن عليه
 حق ولا له حق لم يكن عليه
 الترمذي وابن خزيمة وان لم يكن
 عليه حق فاصح كل ذي حق
 حقه ولا دار لغيره فصح وانظر
 ونحو ان احل في ثوب او الدرء
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 قد كره ذلك الذي قاله سلمان
 له صلى الله عليه وآله وسلم فقال
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 صدق سلمان ولا تروى قاتنا
 بالثنية وفيه انه لا يجب انعام
 صوم التطوع اذا شرع فيه
 كصلاته واعتكافه ثلاثين
 الشروع حكم المشروع فيه
 وحديث الترمذي وصححه الحاكم
 الصائم التطوع امر بقرنه ان شاء
 صام وان شاء انظر وقاس بالصوم
 الصلاة ونحوها لكن يحسنه
 ان روي عنه في القوة تعالى
 ولا تطعوا اهل الكفر والفسوق
 من خلاف فمن اوجب الله
 الا بعد كساة عطف في الاكل
 اذا غرس عليه امتناع منقضية

والايض ليس بالشديد البياض انتهى وحكي في البحر عن الامام يحيى انه قال الافضل
 الايض ثم الاضفر ثم الامل والاسن الاطيب اجاعا لقوله تعالى ومن يعظم شعائرنا فهو
 فلا تشابهه افضل مما عارض انتهى قوله بكسر الهمزة قد تقدم الكلام على ذلك قوله
 تحيل فيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ضحي بالتمثيل في ضحي بالخصي قوله يا كل
 في وادع انصافا انك ما سودت فاهه وحول حليته وفيه دليل على انه انصب
 التخصيص بما كان على هذه المقة

باب التخصيص بالخصي

عن ابي رافع قال ضحي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بكبشين احليين مويحيون
 خصين وعن عائشة قالت ضحي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بكبشين عيينين
 عظيمين احليين مويحيون رواهما احمد وعنه ابي سلمة عن عائشة وعن ابي هريرة
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا اراد ان يضحى اشترى كبشين عظيمين سميين
 اقرنين احليين مويحيون فذبح احد هما عن امته لمن شهد بالتحديد وشم لهما بالذبح
 وذبح الاخر عن محمد وآل محمد ورواه ابن ماجه حديث ابي رافع آخرجه ايضا الحاكم قال
 في جميع الروايات واصله حسن وحديث عائشة آخرجه ايضا ابن ماجه والبيهقي والحاكم
 من حديثها وحديث ابي هريرة في رواية اخرى كمالها على عبد الله بن محمد بن حنبل وفيه
 مقال في استناد حديث ابي هريرة عائشة عيسى بن عبد الرحمن بن خزيمة وهو ضعيف
 وفي الباب عن جابر بن عبد الله الحاكم من طريق ابن عجلون وله شاهد من حديث جابر ايضا من
 طريق اخرى حديث ابي داود والبيهقي وعن ابي الدرداء احمد الطبراني قوله احليين
 قد تقدم تقسيم الامل والاقرون والموسم عن زرع الاتقيين كما ذكرنا بطبري وغيره وقيل
 هو المشقوق عرق الاتقيين والحيثان هما ما قوله عيينين فيه استحباب التخصيص
 بالدين واستدلالا بحديث الباب على استحباب التخصيص بالاقرون الامل وقد حكى
 النووي الاتفاق على ذلك وقد تقدم حديث دم غفره اوجب عند ائمة من دم سوداوين
 وقد تقدم ان الامل خالص البياض او الثوب بضمير والاضفر كذا في وقتا م مصولا
 القرن لا تجوز التخصيص واستدلالا بحديث الباب على استحباب التخصيص بالموحوم

او عكسه فلا يذكر ما روي عنه بل يستحب حديث البياض مع زيادة الترمذي وان لم يكن عليه حق اما اذا
 لم يرض على احدهما امتناع الاخر من ذلك فالافضل عدمه من وجهه من وجب فضا ومنه اخرج بعذرا وفيه وهذا مذنب
 التامية والخاتبة والجمهور وقال المالكية يجب القضاء في صوم النفل بالنظر اذا كان عذرا اما لا فاضل من انظر
 فاصلا ولا من انظر لعذر من مرض او غيره فلا ينعى في صوم نفل وجب عليه انتم لم حرم عليه الا طهر من غير عذر وقال
 الحنفية يلزمه القضاء مطلقا تسعد من قسدا وغيره قال في الفقه وقد اختلف ابن المنيرة الحاشية فقال ليس في قصر الاكل
 في صوم النفل من غير عذر الا الادلة العامة كقولهم تعالى ولا تبطلوا اعمالكم الا ان التامس يقدم على العام كحديث سلمان

وهو مذهب النافذة في هذه المسئلة الظاهر وقد قال ابن عبد البر ومن اتبعه في هذا يقولون لا يطأوا أعمالكم لهذا
 يجعل بانقرال أهل العلم قال الأكران المراد بذلك النبي من الرابح لأن لا يطأوا عملهم بل عملهم وحده وقال آخرون المراد
 بالركاب الكفار ولو سكن المراد بذلك النبي من ابطال ما يقرضه الله عليهم لا واجب على نفسه من دفعه ولا منع عليه
 الاطوار الا بما يقع القطر من الصوم الواجب وهم لا يقولون بذلك انتهى وفي الاطوار من صوم التطوع اختياراً فانه معتبة
 كثيره والاربع في المسئلة تأخذها اليه الجمهور في الحديث ٢٥٢ من القول مشروعية القول انقل الله

وزياره الاخوان وليت عندهم
 وسواهم مخاطبة الاجنية لاجبة
 والسؤال عما تقرب عليه
 المسئلة وان كان في الظاهر
 لا يتعلق بالسائل وفيه التمسح
 للمسلم وتبنيه من أفضل وفضل
 قيام آخر الليل وشروعية
 ترين المرأه في جهات ثوب حتى
 المرأة على الزوج في حسن
 العشرة وقد يؤخذ منه ثبوت
 حتمها في الوفاء لقوله وان
 لا ذلك عليك حقا ثم قال واثبت
 أحسن قوله النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم على ذلك وفيه جواز
 النبي عن المستعبان ان اخذ
 ان ذلك يفضي الى السامة
 والمال وتقرير الحقوق المطلوبة
 الواجبة والمندوبة الاربع على
 فصل المستعب المذكور وان
 الوعيد الوارد على من نهى مسلما
 عن الصلاة مخصوص بمن نهاه
 ظلموا وعدوا فانه كراهة المثل
 على النفس في العبادة وفيه
 جواز الفطر من صوم تطوع كما
 ترجمه الضاري رحمه الله تعالى
 وهو قول الجمهور ويصلحوا

قالت الهادي وهو الظاهر انه لا مقتضى للاستيعاب لانه قد ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم
 الشخصية القبل كما مر في حديث أبي سعيد فيكون الكل سواء واستدل بحديث أبي
 هريرة على انه يقتضي الشاة عن العدد الكثير وسائر الخلاف في ذلك
 (باب الاجترار بالشاة لأهل البيت الواحد) هـ
 (من خط ابن يسار قال سألت أبا أيوب الانصاري عن كيف كانت الضحايا عليكم على عهد
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال كان الرجل في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 يضحي بالشاة عصفور عن أهل بيته فيأكلون ويضعون حتى يباهي الناس فصار كثر
 رواه ابن ماجه والترمذي وصححه هـ وعن الشيخ عن أبي سعيد قال جئنا أهل بيته
 الخياض بما جئنا من السنة كان أهل البيت يضعون بالشاة والثاقلين والآن يضلوا
 جبراً وتاروا من ماجه) الحديث الاول أخرجه أيضا مالك في الموطأ وترجمه الترمذي
 من طريق يحيى بن موسى عن أبي بكر الحنفي عن الفضال بن عثمان عن حمزة بن عبد الله
 قال سمعت خطابه بن يسار يقول سألت أبا أيوب فذكره وقال هذا حديث حسن صحيح
 وحمزة بن عبد الله هو مدني وقد رواه عنه مالك بن أنس والعمل على هذا عند بعض
 أهل العلم وهو قول أحدواصح واستحب حديث ابن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يضي
 بكثير فضل هذا عن ابن يرضع من أمي وقال بعض أهل العلم لا يقتضي الشاة الا من نفس
 واحدة وهو قول عبد الله بن المبارك وغيره من أهل العلم انتهى وحديث أبي سعيد
 استند في حق ابن ماجه اسناد صحيح قوله يضي بالشاة عصفور عن أهل بيته دليل
 على ان الشاة تقتضي عن أهل البيت لان العبادة كلها لا يكون ذلك في عهد رسول الله عليه
 وآله وسلم والظاهر اطلاع فلا يشكر عليهم ويحلى على ذلك ايضا حديث علي بن أبي حمزة
 في كلامه عن سيبان في باب ما يقرأ في الفطر والعشيرة به قال في تصدق كرو وقال
 الهادي والقاسم يقتضي الشاة عن ثلاثة وقيل يقتضي عن واحد فقط وهو قال من خلف
 وقد زعم النووي انه متفق عليه وهو غلط وقدوافقه على دعوى الاجماع ابن رشد
 وكذلك زعم الهادي في البصرة لا قال بان الشاة تقتضي عن أكثر من ثلاثة وهو أيضا
 غلط والحق انها تقتضي عن أهل البيت وان كانوا ماقت نفس او أكثر كما تمت بذلك السنة

٤٥ تيل ع عليه فنهى الا انه يستحب لذلك وفيه من القول قد مر ما ذكره مما يطول استقصاؤه
 ولا يفتي على متأمل وأخرجه البخاري في الادب وكذا الترمذي (عن عائشة رضي الله عنها) انها قالت كان رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم يصوم حتى يقول لا يفطر ولا يفطر حتى يقول لا يصوم أي ينهي صومه عن الفطر يقول انه لا يفطر ولا يفطر
 فنهي فطره الخاضع حتى يقول انه لا يصوم (فأما ما يرد على قوله صلى الله عليه وآله وسلم استكمل صيام شهر الا رمضان
 وذلك ثلاثين يوما وما بدأ كصيامنا حتى شعبان) أي كان صيامه في شعبان تطوعا كغير من صيامه فمما سواه

[illegible]

• (باب الذبح بالمصل والقسمية والتكبير على الذبح والمباشرة) •

قواتهم انطلقوا للنفس واعتبروا على قدر القاتل هي النفس ما عودتها تعود والمواظب يتبرهن من ثبوت الرحمة قال
خالص عليه وآله وسلم انما يكفى في الجهد حكم ثبوت الاقتصر من المواقف الحديث اشادة الى ان سامعه صلى الله عليه وآ
وسلم لا يخفى ان يتلقى به الامن اطلاقا كان يلقه وان من جهده تفرغ في حق من العباد فخشى عليه ما نزل فقبض
اليد تركه والداومة على العبادة وان قلت اولى من جهده النفس في كثره اذا انقطعت فالتقليل المأمور فكثرت من الكتب
المنقطع غالبا وما لولا ركني غير ما كثر على النبي (عن أبي رضى الله عنه وقيل من صلي الله عليه وآله وسلم)

فلا يصح قولهم بغير ريب (فأما كذا لا يجر) أي لا يجر ب (أما لا) العدة والشرع إلى أن العزم على هذا الوجه لا يشك
 أن ذلك يثبت بضعف قولهم العدة بل يستعان بغير يوم على صيام يوم فلا يثبت من الجهاد وغيره من الحقوق وفي الباب
 أن لا يثبت بعد أن صام أو عليه السلام أفضل الصيام وفي هذا لا أفضل من ذلك فهو أفضل من صوم الدهر وقد نقل
 القزويني عن بعض أهل العلم أنه أنشأ الصوم ويأمن مع فلان من تغويت الحقوق وقال ابن صيد السلام أن صوم الدهر أفضل
 ويصوم الفلاني ولكن لعقبه ابن ٢٥٦
 دليله الصديق بأن الأعمال متعارضة الصالح والمفسد وليس كل ذلك

أما ما هو من ابن جرير أنه أتى على رجل قد أخذ خديشه بضرها فقال ابعتها قبلها مقيدة
 سنة محمد صلى الله عليه وآله وسلم متفق عليه • وعن عبد الرحمن بن سابط أن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه كانوا ينفرون البدن فتمسقوه اليسرى فأمته على بائق
 من قوائمها رواه أبو داود وهو مرسل • حديث عبد الرحمن بن سابط هو في سنن أبي داود
 من حديث جابر بن عبد الله فلا يزال وحده إذا ذكره الحافظ في الفتح من حديث جابر
 وعمره إلى أبي داود وقد كتبه هو والمندزي ورواه جلال الصريح وتقدم ابن عباس
 الذي ذكره البخاري معلقا قدومه هذه من صور وعبد بن حمد قوله صواب
 بالتشديد جمع صائفة أي مصطنعة في جعلها وقوم في استدراكها لمن وجه آخر عن
 ابن عباس في قوله صواف صوائف أي صام على ثلاثين أو أربعين مقبولة وهي قراءة ابن
 مسعود والصوائف جمع صائفة وهي التي رفعت إحدى يديها بالقليل ثلاثين مقبولة
 ابعتها أي أترها يقال بعثت الناقة أي أترها وقوله قياما مسدودا يعني فائتة • ووقع في
 رواية الإصحاح في المهر فائتة قوله مقيدة أي مقبولة الرجل فائتة على ما نقل من
 قوائمها كما في الحديث الآخر قوله سنة محمد بسبب سنة يعامل معاملة كالاخصاص
 أو التندير تبعاً لسنة محمد ويصور الزعم وفي رواية أخرى في سنة محمد وفي هذا الحديث
 والذي بعده استحباب بغير الأيل على السنة المذكورة • وعن المنذبة يبتوي نحوها
 فائتة ويؤكد على الفضيلة وفي الباب عن أنس عند البخاري أن النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم لم يبدع مع ذلك قياما

• (باب بيان وقت الزم) •

(عن جندب بن صفيان البجلي أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم أضحى
 قال فأنصرف فأنذروا بالصوم وذايح الأضحي تعرف عرف رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم أنها بضع قبل أن يصلي فقال من كان ذبح قبل أن يصلي فليذبح مكانه أخرى
 ومن لم يحسكن ذبح حتى صليها فليذبح باسم الله متفق عليه • وعن جابر قال صلى بنا
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم النحر فالتدنية تقدم رجال فغصروا وظنوا أن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم للنحر فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم من كان نحر قبل أن

مصلحتنا ومستحضرا وأما
 فعارضت المصلحة والمفسد ففقدار
 ما بين كل واحد منها في الحث
 أو الخلع غير الحق لنا فالطريق
 حقيقا أن نفرض الأمر إلى
 صاحب الشرع وبغير ما نقل
 عليه ظاهر الشرع مع قوة
 الظاهر هنا أما زيادة العمل
 واقتضاء العادة بأداء الجرمية
 فعارضه اقتضاء العادة بوجوب
 التقصير في حقوق يصلحها
 الصوم الذي هو مقدار ذلك الثالث
 مع أن تقادير الخصال من الصوم
 شريعا معلومة لنا • قال عبد الله
 من بنى بهذه الخصلة الأخيرة
 وهي عدم القرار أي من يتكلم في
 بها (أي يا الله تالو وقال النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم لأصحابه من
 صام الأضحية من استدل به من
 قال بكرة صوم الدهر قال ابن
 العربي إن كان معناه الدعاء
 فبإذن من أصابه دعاء النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم وإن كان
 معناه الخبز فبإذن من أخبره
 صلى الله عليه وآله وسلم أنه لم يصم
 وإن لم يصم شرعا فلم يكتبه ثواب

لوجوبه صلوته على الله عليه وآله وسلم لا يفتي منه الصوم وقد تقي عنه الفضل فكيف يطلب
 الفضل فيما قام على الله عليه وآله وسلم وقال ابن التين استدلى على كراهته من هذه القصص أو وجهه من صلى الله عليه وآله
 وسلم من الزيادة أمره بالصوم ويظهر وقوله لا أفضل من ذلك ودعاؤه على من صام الأضحية حديثا في قتادة متنعلم وقد
 مثل من صوم الدهر لأصام ولا أقروا لقرنني لم يصم ولم تظروا المعنى أنه لم يحصل له أجر الصوم فثاقبوا ولم يظفروا له أمسك
 وإلى كراهة صوم الدهر مطلقا ذهب بعض أهل الظاهر وأحد وثنا بن حزم فقال يصوم ويؤلف عمر أنه جلا يصوم الدهر فإلاه

بعد

علاء الدين يقول: كل واحد من هؤلاء ابن أبي شيبة باسناد صحيح، وقد ثبت في عام الفخر شئنا عليه
 يومه، وقد ثبتنا آخره، وجدوا السلف وابن خزيمة ابن جابر، وظهر أنهم اتفقوا على عصر الفخر، لا يثبت على نفسه ولا على
 رقبته من سنة، ثم عمل الفخر عليه وأكسره، وامتدادهما من غير سنة أفضل منه، وأما ما يقتضيه الوحد الشيعي فيكون هو ما والى
 لكرامه، ثم قلنا: ذهب ابن العربي المالكي، وذهب آخرون إلى جواز ما دام الفخر وجهاً أخذوا منه على من علمه، مستقيمة
 فأنه دخل فيه ما حرّمه كالمدن وهذا اختصار ابن المنذر ٢٥٧ وطائفة أخرى من رئاسة لهم، ومنه

تتروا مني عليه وآله وسلم
قد جلا بوايأ من ساه عن يوم
المر لا ساه ولا آخر وهو يؤث
بأه ما جروا لآه وإيشا كان أيام
أنصر بهستقا بشرع غير
قالبه الصوم بشرعا فز دخل في
السؤال عن مدفن علم شرعها
وذهب آخرون إلى انصبا
صام الدهر من توى عليه ولم
يقوت فيه حقوا إلى ذلذهب
الجمهور وذكروا أنفق أدلتهم
وتكلم عليهم والراجح هو الأول
والله اعلم (عن أنس رضي الله
عنه قال دخل النبي صلى الله
عليه وآله وسلم على أم سليم)
والله أنس المذكور واسمها
القمصة أو الرصاة أو ممة
وعند أحد عن أنس أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم دخل على
أم حرام وهي خالة أنس لكن
في بقية الحديث تحليل على أنها
معاً كانتا يجتمعتين (فانه ثم
ومن) على سبيل القضية (قال)
صلى الله عليه وآله وسلم لا أحدرا
(استحكم فسقاه) بكسر السين
طرف الماسن المظلود وما جعل

بعد بصر آخر ولا يفر واسحق بصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأما حديثه وهو عن
أبي قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم التمرين كان ذلك في يوم الجمعة قبل الصلاة عليه
مستق عليه وهو يقضي من ذبح قبل الصلاة فأما ذبح لنفسه من ذبح بعد الصلاة فمقت
لكوا وأصل سنة الحسين) وفي الباب عن العاصم الجعفي قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول
الصلاة فاعلموا علم قلعة لا هلك من التسلق شيء وقد تقدم بصر هذا القتل قبله
من ذبح قبل أن يسل قبل أن يسل الأولى بالله العنة والثانية بالنون
وهو شئ من الراوى وزاوية التورن موافقة لرواية أبي العباس في حديثه أنها ذبحت قبل أن
يسل قال المراد صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم موافقة أبي العباس في آخر الحديث
ومن لم يكن ذبح حتى صلينا وهذا يدل على أن ذبح الأضحية بعد صلاة الامام لا بعد
صلاة غيره فيكون المراد بقوله في حديث أنس من كان ذبح قبل الصلاة الصلاة قاله غيره
وهي صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصلاة الأئمة بعدهما انما حضر التوبة ويؤذ
هذا ما أخرجه الطبراني من حديث جابر وصححه ابن حبان ان ذبحا ذبح قبل أن يسلي
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهم أن ذبح أحد قبل الصلاة وظاهر قوله في
حديث جابر قصره وروايتنا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قصره الخ ان الاعتبار بصر
الامام وأنه لا يدخل وقت التضحية إلا بعد قصره ومن قبل قبل ذلك أجاد كما هو صريح
الحديث ويصح بين الحديثين بأن وقت التضحية يكون مجموع صلاة الامام وبصره. وقد
ذهب إلى هذا ما انفصل لا يميز بينهما قبل صلاة الامام ورغبت ونهجه وقال أبو أحمد
لا يميز قبل صلاة الامام ويميز بعدهما قبل ذبح الامام وهو مستند بأهل التري
والاصناف وهو من الحسن والأدنى واسحق وقال التوري يميز بعد صلاة الامام
قبل خبته وفي آياتها وقال الشافعي وداود وآخرون أن وقت التضحية من طلوع
الشمس فإذا طلعت ومضى قدر صلاة العيد وخبته أبرأ الجميع بذلك سواهم
الامام أم لا وسواهم المضي أم لا وسواهم كل من أهل القرى والبوادي ومن أهل
الامصار ومن المسافرين وقال أبو حنيفة يدخل وقتها أهل القرى والبوادي
إذا طلعت القبور ولا يدخل في حق أهل الأمصار حتى يصلي الامام ويطلب فإذا ذبح قبل
ذلك لم يميز وقالت الهاديون أن وقتها يدخل بعد صلاة المضي سواهم الامام أم لا فإذا

فمنهم من قروا على القسط والعدل (الهمزة مفتوحة) والاولى ان يكونوا على ما في كراي اولئك من غير ان يكونوا على ما في غيرهم
 الا انهم اشتدوا اوله لما رآوا انه من عبد استاصح من اناس قال لهم انكم اولو الله واولى به من غير ان يكونوا على ما في كراي اولئك من غير ان يكونوا على ما في غيرهم
 المحيرون اشتدوا اوله لما رآوا انه من عبد استاصح من اناس قال لهم انكم اولو الله واولى به من غير ان يكونوا على ما في كراي اولئك من غير ان يكونوا على ما في غيرهم
 لانهم يستلزمون ان يستقيموا على ما كان فيهم من غير ان يكونوا على ما في كراي اولئك من غير ان يكونوا على ما في غيرهم
 ثم يفرقون على ما في كراي اولئك من غير ان يكونوا على ما في غيرهم (الهمزة مفتوحة) والاولى ان يكونوا على ما في كراي اولئك من غير ان يكونوا على ما في غيرهم

من زكريا (الفاي) أي فيها أساطيله
وأحداث (مقدم) ممدوح أي
أن النبي مات من أول ولادته إلى
مقدم (جاء) من يوسف النبي
(البصر) متفقين وسبعين
ولهم رأس الله الشياطين
سنة وقد عاش أي بعد ذلك إلى
سنة ثلاث ويقال تسعين ويقال
سبعين وتسعين وقد تأخر المائة
(بضع وعشرون ومائة) بكسر
الباء وقد تنقح ما بين الثلاث إلى
السبع وفي ذكر هذا لا تخطئ
كثرة ما بين أوله فان هذا
القدر هو الذي مات منهم وأما
الذين بقوا فتمسكوا وان ولدي
وولد ولدي يتعدون على شهر
المائة ورواها الحديث كلهم
بهم وروى عن هذا الرأي هذا

لحديث بلقيش من زاولها إلى
وهو صائم في التطوع فلم يضر
عندهم قال في الفتح هذه الترجمة
تقابل الترجمة الماضية وهي
من أقسم على أخيه ليفترق
التطوع وموضعها لا يلائق أن
فطر المرء من صيام التطوع
لتسبب خاطر أخيه من عليه

على المروج في ذلك من علم الحائمين كل منهما ان يشق عليه الياء حتى عرف ان ذلك لا يشق عليه كان الاولى ان يام
يستر على صومه انتهى وفي هذا الحديث جواز التصغير على معنى اللطف لا التصغير بصفة الزاثر بما حضر بغير تكلف وجواز
وباللهية اذ لم يشق ذلك على الملهدين وان خفن ودعاهم ذلك من العود في الهمة فبعض حفظ الطعام وترك التفرط فيه
وجوهر الزور والغير لا يترك في عندنا طاعواهم وشريعة الطاعين بسلطان تقديم العلما تام بطلب الحاشية والاعطاء بغير الدنيا
والآخرة والاعباء كثيرة السالو والفران ذلك لان في العلم الاخرى وان فضل التقال من النبا يصح ما خلاص الانصاف

ومنه رواية الامام بطريقين ومنقول من الرجل في شعبة انه لما كان في طريق هذا القصة ان الامامة كان حاضرا وفيه اياتنا
 قوله على النفس وحسن التعليل في السؤال ان كثرة القلوب في الاول لا ينافي اية الحق بطلب كثرهم ولا طلب البركة فيهم
 لم يحصل من المصيبة بجهنم والصواب على ذلك ان التواب وفيه الحديث ثم انما تعارضت التفسيرات التي على الحق عليه السلام
 في اياتهم ومن احكام الله وروايتهم كقوله المصالح كقوله الاول كورستان المدعوة بترمين في السندون عليه
 وفيه التاريخ بالامر الشهير ولا يتوقف ذلك على صلاح التاريخ ٣٥٩ ويحيى بن اسحق بن عمار البغدادي
 على هذا الخبر خلافا لمن يصره

على ما فيه عقد العشرين (عن
 هيران بن حسين بن ابي
 قال قال النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم رجلا) أي هيران بن رجلا
 من أصحابه وهيران بن رجلا
 يا أبا فلان أأما صرير هذا
 الشهر) بفتح السين وكسر
 ها ويكنى حاضرها قال هو
 جمع صرير يقال صريرا الشهر ويرى
 بكسر السين وقتها ذكر
 ابن السكيت وغيره قبله والفتح
 أنصع قاله القراء واشتقاق
 تفسيره من الشهرة أنه آخر الشهر
 وهو قول الجمهور من أهل اللغة
 والقرى هو الحديث ومعنى ذلك
 لا يفسر أو القمريا وهي ليلة
 ثمان وعشرين وتسع وعشرين
 يعني استناره وهذا موافقا
 ترجم له هنا واشتقاق قوله
 عليه الصلاة والسلام في حديث
 أبي هريرة لا تقسموا رمضان
 يوم أو يومين إلا من كان يوم
 هو ما فعلوه وأوجب بأن
 الرجل كان متادا للصيام سر
 الشهر أو كان قد تنبه فلذلك

أيام التشريق كلها أيام ذبح وهي يوم النحر وثلاثة أيام بعده وقد تقدم الخلاف في
 كتاب العيدين وكذلك في الهدي عن علي عليه السلام أنه قال أيام النحر يوم
 الاضحية وثلاثة أيام بعده وكذا حكم التوروى عنه في شرح مسلم وحكمه أيضا عن جبير
 ابن مطعم وابن عباس وصالح بن الحسن البصري وهريرة بن عبد العزيز وسليمان بن موسى
 الاسدي فقه أهل الشام وسكحول والثاني وداود الظاهري وحكمه صاحب الهدي
 عن عاصم الاوزاعي وابن المنذر قال ورد عن وجهين تحتين يشد أحدهما
 الآخر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال كل من مضى وكل أيام التشريق ذبح
 وروى عن حديث جبير بن مطعم وفيه انقطاع من حديث أسامة بن زيد عن عطاء
 بن أبي رباح عن جبير بن عثمان أسامة بن زيد عن أهل المدينة ثمانية عشر يوم
 حنيفة ومالك وأحدان وقت الذبح يوم النحر ويومان بعده قال التوروى روى هذا
 من جرير بن الخطاب عن أبيه وفيه السلام وابن هروان وسليمان بن جبير عن
 أحدهما قال هو قول غيره واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورواه
 الأثرم عن ابن عباس وكذلك حكمه في العرو والبذخ الهادي والتاسع وقال ابن
 سيرين أن وقت يوم النحر خاصة وقال سعيد بن جبير بن زيد أن وقت يوم النحر
 فقط لاهل الامصار وأيام التشريق لاهل القرى وحكي القاضي حاض من بعض
 أهل العلم أن وقت ذبح الجفنة فنهضت مذابح أهلها المذهب الأول لا حديث
 المذكورة في الباب وهي بقوى بعضها بشا وقد أجاب عن ذلك صاحب البحر يروى
 في غاية السقوط فقال فلان يومه يعني حديث جبير أحسن الصلاة وقد عرفت أنه
 قول جماعة من العلماء على أن مجرد ترك الصلاة من غير تصريح منهم بعدم الجواز
 لا يصدقا واشتقاقهم من من الذبح في اليوم الرابع للحديث الآتي في الهدي
 عن ابن عمر عن الأضاحي فوق ثلاث قالوا فيه دليل على أن أيام الذبح ثلاثة فقط لأنه
 لا يجوز الذبح في وقت لا يجوز ذبحه على كل واحد من يومه فصرم على كل لا يستكمل نسج وقت الذبح
 وقد أجاب عنه ابن القيم بأنه لا يدل على أن أيام الذبح ثلاثة فقط لأن الحديث دليل على
 نهى الذبح أن يؤخر شيئا فوق ثلاثة أيام من يومه فصرم فلو أخر الذبح إلى اليوم الثالث
 بلغزه الأخر ما بين وبين ثلاثة أيام وساقى بقية الكلام على الحديث ووقع الخلاف

أمره بقضائه ومالك طاقته من الشهر وأمره قالوا أو ذاب سعيد بن عبد العزيز في حكمه أو ذاب وأوجب بآله لا يصح
 أن يفسر سره من ربه أنه أول الشهر يشهر فيه الهلال ويرى من أول الليل وقتل في الشهر شهر الأشهر
 وظهوره عند دخوله فحقيقة لئلا الاشتغال بالسر اقلب لغة وأعرف وقد أشكر الله ما رواه أبو داود عن الأوزاعي
 منهم الخطابي عن السر وسئل عن سره أو ذاب أو ذابوا به بعضهم وجهه بأن السر جمع صرير التوروى وسئل عن سره
 ورد من احتجاب سره أيام البيض ولمنع عنه من سره هذا الشهر وغيره بالأيام البيض وأوجب بأن الظاهر أنه لا يخو

كما قال الإمام الأكرم رحمه الله تعالى: فإذا أقبلت صوم من غير هذا الشهر والمشار اليه شعبان ولو كان السرمو أو أوسطه لم يقته
 (قال ابن أبي عمير رحمه الله) ما عتدوا له (قالوا: فإذا أقبلت) أي من رمضان كما فعل المسلم (فصوم من) بعد العيد عوضا عن سرمو
 شعبان (ولقد روي عنهم) شرب شعبان (وليس هو رمضان) كلفته أبو النعمان ونقل الحمدي عن الفضل بن أبي العباس قال: شعبان أصح
 وقال الخطابي ذكر رمضان هنا وهم لأن رمضان حين صوم جمعة ورواها الحديث الأول بصريون وأثر به مسلم وأبو داود
 والشافعي أيضا (عن أبي بصير رضي الله عنه ٢٦٠) أنه قيل له: القتال محمد بن عبد العزيز يفتح العين وتسلم المرحلة

(أنه) أي النبي صلى الله عليه وآله
 (وسلم عن صوم يوم الجمعة) قال
 (ثم) ذكر مسلم وروى هذا البيت
 والشافعي وروى المسكنية
 وعزاه في العدة لمسلم فزعم
 والظاهر أنه نقله عن النبي والمحق
 أن يترد بصومه والحكمة في
 كراهة إفراد يومه غروا أن
 يصفه إذا صامه من الوظائف
 المطلوب يقتضيه من ثم خصه
 باليهن والمؤدى وإن السباغ
 والعصا في فصل من مذهب
 الشافعي بين يصف به من
 الوظائف وتزول العسكرية
 جميعه مع غيره لكن التحليل
 بأن الصوم يصف من الوظائف
 المطلوب يقوم الجمعة يقتضى
 أنه لا يفرق بين الأفراد والجمع
 وأجلب في شرح المذهب بأنه
 إذا جمع الجمعة وغيرها حمل له
 بقضية صوم غير ما يجبر
 ما حصل فيه من النفس وتبيل
 الحكمة فيه أنه لا يشبه باليود
 في إفرادهم صوم يوم الإجماع في
 معدهم وهذا الحديث أخرجه

في جواز التخصيص في أيام الأضحية فقال أبو حنيفة وأصحابه وأحمد واسحق وأبو
 ثور والجمهور أنه يصوم مع كراهة وقال مالك في الشهر ومنه وطاعة أصحابه ورواية
 من أحمد أنه لا يميز بين يكون شاتلم ولا يفتي أن القول بعدم الإجزاء وبالعسكرة
 يحتاج الدليل ويجرد كراهة الأيام في حديث الباب وإنه على إخراج المال في شهر
 الحقب لكن التعبد بالأيام من مجموع الأيام والمال والعكس مشهور ومبدأ أول بين أهل
 الفقه لا يكاد يتبادر فغيره عند الإطلاق وأما أخرجه الطبراني عن ابن عباس أنه صلى الله
 عليه وآله وسلم نهي عن الفزع ليلًا في استئذنه صلحان بن سلمة الخليلي وهو مقرون
 في مسند عبد الحق من حديث طاهر بن يسار مرسلا وفيه مبشر بن سعيد وهو أيضا
 مقرون وفي البيهقي من الحسن بن علي بن جندب قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: وهو وإن
 كانت السبغة بمقتضى إرفعه مرسل

هـ (باب الأكل والأطعام من الأضحية) جواز اختارها ونسخ النبي عنه هـ
 (عن عائشة) قالت: دخل أهل أريات من أهل البادية حضرة قالوا: صلى رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم فقال ادخروا ثلاثا ثم تصدوا عما بيني قلما كان بعد ذلك قالوا
 يا رسول الله إن الناس يفتنوننا من ضحاياهم ويصلونها معنا أولئك فقال وما ذلك
 قالوا: نيتنا أن نؤكل لحوم الأضحية بعد ثلاث فقال اغتلبتكم من أجل الأضحية
 فكلوا وادخروا وتصدقوا ما تفضل عليه وعن جابر قال: كانا من لحوم يومئذ ففارق
 ثلاث حتى فرغنا من الأضحية صلى الله عليه وآله وسلم فقال كلوا وتزودوا ما تفضل عليه
 وفي نسخة: كلوا وتزودوا لحوم الأضحية على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى المدينة
 أخرجه وهو في كتابه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهي عن كل لحوم الضحايا بعد
 ثلاث ثم قال بعد ذلك وادخروا وادخلوا ما تفضل عليه وعن سلمة بن الأكوع
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ضحى منكم فلا يصح بعد ثلثة وفي
 ينعمنه قلما كان في العام المقبل قالوا يا رسول الله تفعل كما فعلت في عام الماضي قال
 كلوا وأطعموا وادخروا فان ذلك العلم كان بالناس به قد ارتد أن تعينوا فيها متفق

سلم والشافعي وابن ماجه في الصوم (عن جويرية بنت الحارث) تصغير عبارة المطلقة
 في يوم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وليس لها في الضحى من روايتها سوى هذا الحديث (رضي الله عنهما) النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم دخل عليها يوم الجمعة وهي مائة فتناول لها (أمت اسرى) بحسبك من أسرى على لغة الجزار
 أي يوم الخميس (كانت) جويرية (لا قال) صلى الله عليه وآله وسلم (تردين أن تصومين غدا) أي يوم السبت (فانت لا قال)

على الله عليه وآله (وسلم خاطري) وهذا الحديث أن ترجمه أو داود والشافعي ومن أبي هريرة رضي الله عنه عند البخاري قال
سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يصوم أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم يومه كله أو يصوم يومه ويصوم يومه ويصوم يومه
والفائدة أن شتمه يوم هذا اليوم على أقوال كراهة متعلقات واجتماعها هو قول مالك وأبي حنيفة ومحمد بن الحسن
وكراهة إفراد يومه من مذهب الشافعية والرايع أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من صومه يومه ويصوم يومه ويصوم يومه وهذا حديث
الباب والخمس أنه يصرم الين صام قبله أو بعده وأما ما ذكره في ٣٦١ قول ابن جرم قال وهو الأحاديث قال في

الفتح بعد ما ذكر مذهب السلف
والخلف في هذا المسألة وذكر
أدلتهم فأنه وأقوى الأقوال
وأولها بالصواب أولها يعني
منع إفراد يوم الجمعة بصوم ظاهري
وفي صومها بيان أحدها
رواه الحاكم وغيره عن أبي هريرة
من قولها يوم الجمعة يوم عيدكم
فلا تقبلوا يوم عيدكم يوم صومكم
الآن تصوموا اليوم أو بعده
والشافعي رواه ابن أبي شيبة بإسناد
حسن عن علي بن خالد كان
منكم متوطئ من الشهر فليصم
التيس ولا يصوم يوم الجمعة فأنه
يوم ما عداه شراب وذ كراتسي
فإن من فأنه رضي الله عنها أنها
سئلت (السائل) القيمة بن تيس
الفتي (هل كان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم يصوم من
أيام شأها الصوم كالتيس مثلا
فأنت لا) ويشكل عليه صوم
التيس والتيس الوارد عند أبي
داود والترمذي والشافعي
وصحبه ابن حبان عنها وأوجب
بأنه استثنى من عموم قول عائشة
لا وأوجب في الفتح بإسناد أن

عليه وعن ثوبان قال صلى الله عليه وآله وسلم إن صومته ثم قال يا ثوبان
أصل لي سلم هذه ثم أزل أظلم منتهى قدم المذنب ثم رواه أحمد وسلم وعنه أبي سعيد
أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يا أهل المدينة لا تأكلوا لحوم الأضاحي فوق
ثلاثة أيام فشكوا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن لهم عيالا وحملوا وخذوا
فقال كلوا وأطعموا واجبوا وأدبروا ورواه مسلم وعنه يريدة قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم كنت بينكم من لحوم الأضاحي فوق ثلاثة ليثبع ذنوب الطويل
على من لا طوله فكلوا ما يدرككم وأطعموا وأدبروا ورواه أحمد وسلم والترمذي
وصحبه (ولي الباب عن نبذة الهذلي عند أحمد وأبي داود وزاد بصديق ورواه
والأصح وأبى الطويل الأجر بالسبعة قوله يدفع فقال المال المهمة وتشديد ألفا أي به
قال أهل اللغة أنه الله تشديد الفاعل يوم يصومون جميعا أخضا ودقة الأعراب من
يريد منهم الحصر والمراد من ردين وخضعا للأعراب فلو أمارة قوله حصره بفتح
الخاصة وكبرها والافساد كنه فيها كلها وحكي قصها وهو ضعف والافتقار
إذا حذفت الهمزة قال بعض قائلين كذا قال النوري قوله ويجعلون بفتح اليا وسكون
اليم مع كسر الهمزة وهو ما قال بعض اليا مع كسر الهمزة جعلت الفجر أجلس بكسر
الهمزة واجل بعضها جلا جلا جلا أي أذيت قوله بعد ثلاث قال القاضي عياض
يجعل أن يكون ابتداء الثلاث من يوم ذبح الأضحية وأن ذبحت بعد يوم الحصر ويجعل
أن يكون من يوم النحر وأن تأخر الذبح عنه قال بهذا الظاهر وروى ابن القيم الأولى
وهذا الاختلاف لا يتطرقه فأنه عند من قال بالفسخ الإباحة ما فسق من الاحتجاج
بذلك على أن يوم الرابع ليس من أيام الذبح قوله أنما نهيتكم من أجل الله أنفكوا الخ
هذا وما بعده تصريح بالفسخ لصرم كل لحوم الأضاحي بعد الثلاث وإدخالها إليه
ذهب الجاهلون من علماء الأصنام من الصحابة والتابعين فمن بعدهم وحكي النوري عن
علي عليه السلام وابن عمر أنها قالوا يصرم الأمساك أقوم الأضاحي بعد ثلاث وإن حكم
الصرم باق وحكمه الحائز في الاعتراض عن علي عليه السلام أيضا الزبير وعبد الله بن
واقد بن عبد الله بن عمرو ولعلمهم لم يوافقوا التابعين من علم جهة علي من لم يعلم وقد أجمع على

٤٦ نيل
يكون المراد الأيام الموصولة منها الثلاثة من كل شهر فمسكان
السائل للمسمع أنه كل صلى الله عليه وآله وسلم يصوم ثلاثة أيام من كل شهر سأله عائشة هل كان يصومها بالبيض فقال لا (كان
معه ذية) بكسر الهمزة وسكون اليا أي ذاهبا (وأيكم يطبق ما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يطبق) وفي رواية
يرى وأيكم يستطيع في الموضوعين معناه أن اختلاف حلقى الأكل من الصوم ثم الفطر كان مستمرا ما سئلوا قبل الله
كان لا يفسد بتدليل يوم بيته في صومه بل أفاضل يومه بيته كالتيس مثلا داوم على صومه ورواه هذا الحديث كلهم

كرويون الأولين فحبريان واستادهما عقوب من أصح الأسانيد وأخرجه البخاري في الزايد وسلم في السوم وأبو داود في الصلاة (من أنشأ من عمر رضي الله عنهم قال أرمض) سببا لمضول ولم ينسأ في الزمان النبوي فهو معروف بأجرهم
 ابن الصلاح في نحوه جعل ينفذ المعنى حتى إذا لم ينسأ من خص من لم ينسأ في الجاهلية لم يكن له كمن المرفوع قال
 النووي في شرح المذهب وهو القوي يعني من حيث المعنى وهو ظاهر استعمال كثير من المحدثين وأما ما في كتب الفقه
 واهل السنة في صحيحهما ٣٦٢ وأكثرت البخاري وقال التاج بن السبكي انه الاظهر واليه ذهب

جوزنا لا كل والأدلة بعد الثلاث من بعد عصر الخاتمة في ذلك لا أعلم أحدا بعدهم
 ذهب إلى ما ذهبوا إليه قوله كانوا يستدل بهذا الأمر وهو من الأوامر المذكورة
 في الباب من قال بوجوب الكل من الأضحية وقد حكاه النووي من بعض السلف
 وأما الطبيب بن الحسن أصحاب الشافعي ويؤيدونه تعالى فحكاهما وأما رجل الجمهور
 هذه الأوامر في التذنب والابتلاء وهو واجب بعد الخنزير وهو واجب عامة للأباحة وسكن
 النووي من الجمهور أنه لو جوبوا الكلام في ذلك لم يثبت في الأصول قوله وأما معوا
 وفي حديث عائشة قد صدقوا فيه دليل على وجوب التضيق من الأضحية وبه قالت
 الشافعية إذا سكنت أضحية تطرح قالوا الواجب ما يقع عليه اسم الأضحية
 والصدق يستلزم أن يكون مضمنا قالوا وأما في الكمال أن يأكل الثلث فيصدق
 بالثمن وعى الثالث وفي قولهم يأكل النصف فيصدق بالنصف ولهم وجه أنه
 لا يجب التضيق بشئ وقال القاسم بن إبراهيم أنه يصدق البعض فيه وقد قال في البحر
 وفي جواز أكلها جميعا وجهان الإمام يحيى أصحابه لا يجوز أن يذبل به القرية يقرى
 القصور وقيل يجوز والقرية تعلقت بأهلها فأن فعل ما ضمن شيئا بعد ما جرح إذا
 دليل قلت وفي كلام الإمام يحيى للفرع القول بأنها سنة انتهى قوله فأريت أن ينعنوا
 فيها بالعلم المهمة من الأضحية هذا القدر البخاري ولقد سلم أن يشترطهم بالقصور اثنين
 المبيعة أي يشترط علم الأضحية في الناس ويتنوع به المحتاجون قال القاضي عياض في
 شرح مسلم الذي في مسلم أشبهه وقال في المناقب كلاهما صحيح والقى في البخاري وأوجه
 والمحدث هنا يفتح الميم وهو الماشقة والفاقة قوله ما سلم في لحم هذه الخنفسة قصر ميم جواز
 إذا سلم الأضحية فوق ثلاث وجوز أن القزوم عنه وإن القزوم عنه في الأسفار لا يدرج في
 التوكل ولا يخرج القزوم عنه وإن الأضحية مشروعة للمسافر كما يشرع المقيم وبه قال
 الجمهور وقال القاضي وأوجهه لا تضيق على المسافر قال النووي وروى هذا من على
 رضي الله عنه وقال مالك وجعته لا تنسأ في السفر يعني ومكة والحديث يرد عليه قوله
 حشما قال أهل اللغة الحشمة شمع الحاء المهملة والشين المهملة هم الأذنون بالإنسان
 يخدمونه ويقومون بأمره وقال الجوهري هم خدم الرجل ومن ينفذ به محمرا
 بذلك أنهم ينفذون له والحشمة الغضب ويطلق على الأسخياء ومنه قولهم فلان

الإمام طر الدين الرازي وقال
 ابن الصياغ في العدة أنه الظاهر
 ولما في هذا من رخص النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم (في أيام
 التشريق) وهي الأيام الثلاثة
 التي يمدوم الضرع (أن يضمن)
 أي يصاب من غنم ولقائت النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم من شادي
 أنها أيام أكل وشرب يؤذ كراهه
 عز وجل فلا يصوم من أحد رواه
 أصحاب السنن وروى أبو داود
 عن عتبة بن عامر مرفوعا يوم
 عرفة ويوم النحر وأيام التشريق
 هذا أهل الإسلام وهي أيام
 أكل وشرب وفي حديث جرير بن
 العاصي عن أبي داود وصحة
 ابن خزيمة وإمامكم أنه قال لا يذبح
 هب الله في أيام التشريق أنها
 الأيام التي نهى رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم من صومهن
 وأمر بقطرهن وقد قال
 الطحاوي بعد أن أخرج أحاديث
 النهي من ستة عشر مجيبا
 فلما ثبت بهما الأحاديث عن
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 النهي من صيام أيام التشريق

وكان نهيه عن ذلك من صلاح محبته بها ونهيه المقبول والقانون ويستثنى منهم محققا ولا فائدة من المقدمون لا
 والقانون في ذلك انتهى قال في القبر وعلى هذا فقد تنازع جمهور الأئمة في الشعر بالأذن وهو الحديث الشعر بالنهي وفي
 تضمن عموم التواتر بعموم الأحاديث كان الحديث مرفوعا فكيف وفي كونه مرفوعا نظر في هذا ترجع القول بالجواز
 وإلى هذا يفتح البخاري انتهى وتقدم اتفاق الجميع أن الحديث يسلم المرفوع سكتوا قال الشوكاني في قيل الأوطار وقد استدل
 القائلون بجواز صوم أيام التشريق المقبح حديث عائشة وابن عمر وهذه الصيغة لا يحكم المرفوع وقد أخرجه دار القطن

والطائفة يفتقدون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فتمتعوا في هذا العهد الذي انقضوا فيه من أيام التشريق وفيما ساند يحيى
 ابن سلام وليس الذي يروى لكنه يؤيد ذلك عموم الآية قالوا رجل الطائفة على القصد واجب وكذا بناء العام على الخاص وهذا
 أقوى للمذهب أعين ما لا يتناولون بالحوادث فلو كان الحديث الباب جبراً فله عليه انتهى وقد ذكرنا السطرا في القصة من مسلم
 هذه الأيام والأبرار لا كل الناس يرفعون على أسنانهم فلول فيفسدوا (الآن لم يجد الشيء) وقد رواه في حواشيهم
 عبد الله بن عباس عند الطائفة التي اتفقوا وعصر أي في غير زمانها ٢٦٤ وهذا مذهب عبد الله بن عباس
 الثاني عن أحمد بن حنبل عن ابن

عديس في ذلك كرمه وصيه في
 الثاني وقدمه في الحديث والرواية
 الكبرى وقال ابن خزيمة في شرحه
 أنه المذهب وهو قول الثاني
 القديم حديث الباب قال في
 الروضة والراجح لا ولا يصح
 من مذهب الشافعي وهو
 القول الجديد ومذهب الخليفة
 أنه يهرم صومها لصوم النبي
 وهو الرواية الأولى عن أحمد
 قال الزركشي الخليلي وهي التامة
 ذهب إليها أحدنا قال في
 المجمع وهي الصيغة التي
 (من عائشة رضي الله عنها
 قالت كان يوم عاشوراء فصرره
 فريش في الجاهلية) يحصل لهم
 القدر في صومه بشرع سابقا
 فإن كانوا يظلمونه بكسوة
 البيت الحرام فيه وكان رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم
 يصومه أي عاشوراء وأبو
 الوقت وذو الحجة كثر في
 المحاطة قال في القاموس هو
 عاشوراء أو عاشوراء
 والأول هو قول الخليل

لا يصح أي لا يصح ويشال حشمته وأحشمته إذا أغضبت وإذا أخيلته فاستحي
 عليه قال النووي وكان أسلم أصعب من التقدم فلهذا جرح بهما في هذا الحديث وهو من
 باب ذكر التماس بعد العام وفي القاموس الخشبة الكسرة الحياض الخشبات استظم
 منه وعظمه وضمه وأخذه أخيه وانجلس البك الرجل فتوقفه وجمعه ما يكره ويضم
 حشمه يحميه ويضمه كثر ضمير كسبه أغضبه كسبه وحشمته وحشمته الرجل
 وحشمه صر صكرت وصحاشه ضامته الذي يغضبونه والخشم محرمة أو أحدوا بجمع
 وهو الضلال والفرأ أيضا انتهى قوله فكلوا ما يذكركم فسد دليل على عدم تقدير
 إلا كل مقدار وإن الرجل أي كل من أخيبته ماشه وإن كرمها يستغرق بقرنة
 قوله وأطعموا

(باب الصدقة بالخير والجلال والنهي عن سبها) هـ

(من صلى بنا في طلب عليه السلام قال أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أقوم
 على منتهى أن أصدق طيورهما وجلودهما وأجفاهما وأن لا أصلي بالخز من شاة وقال لمن
 فممن منتهى تلتفت عليه وهو ابن عبدان قتادة بن النعمان أخيه أن أتى صلى
 الله عليه وآله وسلم فقال أتى كنت أمرتكم أن لا تأكلوا لحوم الأضحية وقد ثلاثة
 أيام ليس بكم وإن أكلتكم فكلوا ما نقتسم ولا تبيعوا لحوم الهدى والأضحية وكلوا
 وقصدوا واستقمو ليصاروا ولا تبيعوا ولا تأكلوا من لحومها شيئا فكلوا إلى ثمة
 رواه أحمد) حديث قتادة كرم صاحبها التبع ولم يتبع مع برى عاذته بتعقب سابقه
 ضعف وقال في مجمع الزوائد أنه من رجل صحيح الاستدانة انتهى قوله أن أقوم على منتهى أي
 منتهى ما لا يشترط فيهم لم يحصل أن يريها هو أم من ذلك أي على مصالحها في حلقها
 ورعيها وسبها وضيقها في بيع في هذه الآية بعد البدن ووقع في رواية أخرى
 البشري وغيره أنها لا تبيع وقد تقدم ما روي عن أنه صلى الله عليه وآله وسلم قرأ ثلاثين
 مرة في رواية أبي داود وأبو ثور وسنين كافي رواية مسلم وهي الأصح قوله واجتنبوا
 جمع جلال بضم الجيم وتحقيق الأدم وهو ما يلبس على ظهر البعير كسائرهم
 وجميع أبقاع على جلال بكسر الجيم قوله وأن لا أصلي بالخز من شاة دليل على أنه

والاستدانة يدل على عدم مذهب جهور المسلمين الصلبة والتابعين ومن بعدهم ذهب ابن عباس إلى الثاني وقال
 الضمك عاشوراء يوم التاسع قبل الأضحية من العشر بالكسرة في أو راء الأيل تقول العرب يورث الأيل عشر إذا ورث
 ويروى أن ورث ثلاثين في الرابع وروى قالوا ورثت خسا لا تم سبوا في كل هذا بقية اليوم الذي ورثته قبل الرعي
 وأول اليوم الذي ورثته بعد رعي هذا يكون التاسع عاشوراء وهذا كقولهم الخ شهر معلوم أن القول بأنه شهران
 ومثله تأييد في الفتح اختلاف أهل الشريعة في تحيينه فقال الأكبر هو اليوم العاشر في القريظي صار هذا التقاد على اليوم

الفاخر وقيل كان في الليلة الاولى ان عاشوراء هو اليوم العاشر من شهر المحرم وهو مقتضى الاشتقاق والتسمية وقيل هو اليوم التاسع ومن ابن عباس مثله انسى والراجح هو الاول كما ينهض من القصر (ظلمهم المدينة) وكان قدومه ولا يزال يبعث ويبعث الاول (صاحبه) على عادته (وأمر) الناس (بصيامه) في أول السنة الثانية (لخلفه من رمضان) أي صيامه في الثانية في شهر شعبان (ترك) يوم عاشوراء عن شأصامه من شأصركم) في هذا اليوم امر بوجوه الائمة واحدة وعلى تقدير صحة القول بغيره فقد نسخوا يومه ٤٦٤

[illegible]

• (باب من أذن في انتهاب أخصيه) •

تعالى فحق نصومه وعند
النصارى في الهجرة وفي نصومه
تعلما وزادا فمن حديث
أبي هريرة وهو اليوم الذي
استتب فيه السقطة للهجرة

يُخرجون فلفظن يرتكنن اليه ايمن رسداً هم المطاوعة يتخوم اهل كفة خفية لم
أفهمه انصاف بعض من يلين ما قال قالوا قال من شاء قطع يوماً جوداً ودود قد
استخرجهم رخص في تشار العريس وهوهم الحديث أخرجه أيضاً النسائي وابن حبان في
صحيحه وسكت عنه أبو داود والترمذي قوله ان يترط بضم القاف وأخروها مسهمة
في يوم النحر وهو يوم الحج الأكبر الصبح عند الشافعية ومالك بن حنبل في النخاري
أنه صلى الله عليه وآله وسلم وقبوم النحر بين الجمرات وقال هذا يوم الحج الأكبر وفي
الحديث دلالة على أنه أفضل أيام السنة ولكنه يعارضه حديث خبر يوم طلعت فيه
الشمس يوم الجمعة وقد تقدم في أبواب الجمعة وتقدم الجمع ويعارضه أيضاً أخرجه ابن
حبان في صحيحه عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من يوم أفضل عند
الله من يوم عرفة ينزل الله تعالى إلى سماء الدنيا فيباهي بآهل الأرض أهل السماء في يوم
أكثر عتق من الناس يوم عرفة وقد ذهبت الشافعية إلى أنه أفضل من يوم النحر ولا
يحق أن يحدث الباب ليس فيه إلا أن يوم النحر أعظم وكونه أعظم وإن كان مستلزماً
لكونه أفضل لكنه ليس كالنصرح بالافضل كما في حديث جابر إذا شلتان إلى الصلاة
المطابقة أقوى من الاتفاقية فكان أمكن الجمع بعمله على غلبة يوم الصلوة على غير
الافضل فكان لا يمكن دلالته حديث جابر على افضلية يوم عرفة أقوى من دلالته
حديث عبادة بن يونس على افضلية يوم النحر قوله يوم الترفيق القاف وتقدم بدله
وهو اليوم الذي يلي يوم النحر صريح ذلك لأن الناس يقرؤون فيه حتى وقد غرغوا من
طواف الأضحية والنحر فاستحووا وسمي قرووا واستقرأوا ويوم النحر الأول ويوم
الأكرار قوله يرتكنن أي يقترنوا أصل الدال تامم إباحتها ومنه المزدلفة لا تقربها
إلى عرفات ومنه قوله تعالى وأزنت الجنة للصفتين وفي هذه معجزة ظاهر ترسل الله
صلى الله عليه وآله وسلم حيث شاء من السه الباب التي لا تعقل لرافقة دمهات تركابه
فإنه العيب من هذا النوع إلا أني كثر يكون هذا النوع العيبى أهدى من فكره
وأعرف تقرب السه هذه العجم لأهراق أرواحها وفري أوداجها وتتأسفن في ذلك
وتسابق في البمع كونها الأرواحنة ولا تصاف ناراً ويعد ذلك الناطق العاقل عن مع
كونه يبال بالتربة النعيم الجليل والعاجل ولا يصيبه مغر في نفس ولا مال حتى قال

أيامهم كل شهر وان تكون أيام البيض فان صلحها في السنين وتخرج البيض يكونها وسط الشهر وسط الشهر اقله ولان الكسوف غالباً يقع فيما وراء هذه المدة العديدة العادة اذا وقع وسط الحسن المصري اصاب الناس الزلازل البيض واغرابي يصح قتال الامم لانه لا يكون الكسوف الا فيهن وبها الله ان تكون في الهامة الا كان في الارض فتبادت الاحتجاج سوم الثاني مشرع ايام البيض لان في الترمذي انها الثال عشر والثاني عشر والرابع عشر ورج بعضهم مسلم الثلاثة في اول كل شهر لان المرواني يروي ما يرضي الحسن الموالع في حديث ثابته يسعد عند اصحاب السنن وصحة ابن خزيمة ان النبي

حتى القتل بعد الموت كان يصوم ثلاثة أيام كل شهر وقال بعضهم يصوم من أول كل عشر تأمياً وفي حديث ابن عمر وفي
 السائق صم من كل عشر تأمياً وما روي أبو داود والسائق من حديث حمزة كان النبي صلى الله عليه وآله يصوم من
 كل شهر ثلاثة أيام الاثنين والثلاثين من البعثة الأخرى وروى الترمذي عن عائشة كان النبي صلى الله عليه وآله يصوم
 يصوم من الشهر ركعتين والاعجدوا الاثنين ومن الشهر الاثنين الثلاثين والاربعين والخمس وقد جمع البيهقي بين ذلك وصح
 عائشة بما في صوم من كل شهر ثلاثة أيام ٣٦٦ قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصوم من كل شهر ثلاثة أيام

ما يابى من أى الشهر صام
 فكل من رآه ففعل فوما ذكره
 وماتت رأت جميع ذلك وغيره
 فاطقت وروى أبو داود عن
 أم سلمة رضى الله عنها قالت كان
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 يطعمنا من أى الصوم ثلاثة أيام
 من كل شهر أولها الاثنين والخميس
 والمرووف من قول مالك كراهة
 تعين أيام النفل أو يجعل لنفسه
 شهرا أو يوما بالتم صومه وروى
 عنه كراهة تعينه صيام أيام
 السفر وقال كان ملدا وروى

بذلك تعمم ليالي الأولى بالتور ولما
كشف السواد ولأن الشهر ضيقه
من الشهر فمعيته الثاني استعيا
ومأجبه وأجدو الثالث استعيا
الست والاحدوا الاثنى من أولهم

• (كتاب العقبة وسنة الولادة) •

١ والثامنة لطلب كانه

كش السواد ولأن النهر شقيقه أدمرف على الرجل فتأشب توبه يملك والحاصل عمل على أقوال احتيايب ثلاثة أيام
من الشهر فترعنه الثاني احتيايب الثالث عشر وتاليه وهو مذهب الشامي وأصحابه وابن حبيب المالكي وأما حنيفة
ومأخيه وأحد الثالث احتيايب الثاني عشر وتاليه وهو في التعرف الرابع احتيايب ثلاثة أيام من أول الشهر الخامس
الست والاحد الاثنى من أول شهر ثم الثلاثة والأربع والخمس من أول الشهر التي يليه السادس احتيايب في آخر